مجموعة مؤلفين

الثورة المصرية

الدوافع والاتجاهات والتحديات



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الثـورة المصريـة

الدوافـع والاتجاهـات والتحديـات

الثورة المصرية

الدوافع والاتجاهات والتحديات

آية نصار
أحمد عبد ربه
أمل حمادة
أميمة عبد اللطيف
باكينام الشرقاوي
جمال علي زهران
رابحة سيف علام
شيماء حطب
عبد الرحمن حسام
عبد العليم محمد
علاء الشامي
علي الرجَّال
علي ليلة
غادة موسى
محمد شومان
محمد صابر عرب
نرمين سيد

تقديم
محمود عبد الفضيل



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السيـ

الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات / آية نصار . . . [وآخ.]

٦٠٨ ص.؛ ٢٤ سم.
يشتمل على إرجاعات ببليوغرافية وفهرس عام.
ISBN 978-9953-0-2329-8

١. الثورة المصرية (٢٥ يناير ٢٠١١). ٢. الديمقراطية ـ مصر. ٣. الثورات ـ مصر.
٤. مصر ـ تاريخ - ثورة ٢٠١١. أ. نصار، آية. ب. عبد الفضيل، محمود. ٢١
962.056

العنوان بالإنكليزية

Egyptian Revolution:
Motives, Trends and Challenges
Group of Researchers

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر


المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

شارع رقم: ٨٢٦ ـ منطقة ٦٦
المنطقة الدبلوماسية ـ الدفنة، ص. ب.: ١٠٢٧٧ ـ الدوحة ـ قطر
هاتف: ٠٠٩٧٤ ـ ٤٤١٩٩٧٧٧ فاكس: ٠٠٩٧٤ ـ ٤٤٨٣١٦٥١
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، آذار/ مارس ٢٠١٢

المحتويـات

الفصل السادس عشر: اتجاهات السياسة الإسرائيلية

الفصل السابع عشر: ثورة 25 يناير:

قائمـة الجـداول

قائمـة الأشكـال

مقدمة

محمود عبد الفضيل (*)

جاءت الانتفاضة الشبابية الرائعة التي بدأت يوم 25 كانون الثاني/يناير 2011، والثورة الشعبية التي تلتها، حلقةً جديدة من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية في مصر، بدءًا من حركة عرابي في القرن التاسع عشر، مرورًا بثورة 1919، وثورة 23 يوليو 1952. وقد قامت تلك الانتفاضة بعد نحو 40 عامًا من الموت والركود السياسي، منذ انتفاضة الطلبة في الجامعات المصرية في كانون الثاني/يناير 1971. لذا كانت تلك الانتفاضة بمنزلة «عودة الروح» إلى الشعب المصري بعد طول سُبات.

وكان شعار تلك الانتفاضة التي قادها شباب 25 يناير: «الحرية والعدالة والكرامة الإنسانيّة» ، وهو شعار يلخّص مطالب الشعب المصري بالحياة الحرة الكريمة، والعدالة في توزيع الدخول والثروات. والجيل الذي قاد الانتفاضة، جيل ليس له لون سياسي محدد؛ بل تكوّن وترابط بأدوات التواصل الحديثة: الإنترنت والفيسبوك (Facebook) والتويتر . (Twitter) ولعل ذلك الوعي الشبابي الجديد كان واضحًا في كتابات مجموعات كبيرة من المدونات في الفضاء الإلكتروني، تلك المدونات التي تحمل الكثير من بذور التمرد والاحتجاج العنيف الذي شهدناه.

وقد جاءت تلك الانتفاضة على خلفية الاحتقان الشديد الذي عاشه المجتمع المصري غداة تزوير الانتخابات النيابية عام 2010 وإخراج برلمان

(*) أستاذ الاقتصاد في جامعة القاهرة.

صوري خالٍ من المعارضة، وبالتالي إغلاق كل سبل الانتقال السلمي للسلطة. وقد تصور كل من حبيب العادلي وزير الداخلية، وأحمد عز أمين التنظيم السابق في الحزب الوطني، أن عملية تزوير إرادة الشعب المصري يمكن أن تمرّ من دون مُساءلة أو احتجاج، بل تصوّرَ هؤلاء ومَن حولهم من المنتفعين والانتهازيين والفاسدين، أنهم يستطيعون أن يمرحوا ويعيثوا في الأرض فسادًا لسنوات طويلة مقبلة من دون مُساءلة. من هنا كانت الانتفاضة المجيدة لشباب مصر، لتعبّر عن حجم الغضب الذي يعتمل في صدور الشباب، الذي شعر بإهانة لتاريخ هذا البلد وكرامته.

وما ساعد على تردي الأوضاع قبل الانتفاضة، تلك المعادلة التي طبقها حبيب العادلي وزير الداخلية، القائمة على أن الأولوية للأمن السياسي لا للأمن الجنائي. أي باختصار، الأهم هو الحفاظ على أمن النظام على حساب أمن المواطن. وقد أسفر ذلك ـ عبر السنين ـ عن تنامي ما يمكن تسميته جيش البلطجية الاحتياطي، الذي أدّى دورًا بارزًا في الأحداث الأخيرة.

لعل من أهم نتائج الانتفاضة كسر حاجز الخوف لدى كل فئات الشعب، تلك التي خرجت لتعبّر عن نفسها من خلال تنظيمها وتسييرها التظاهرات الحاشدة في طول البلاد وعرضها، غير مكترثة لعربات الأمن المركزي الجرّارة والقنابل المُسيلة للدموع والرصاص المطاطي. هذا المشهد الذي تبلور جليًا في مواجهات يوم جمعة الغضب 28 كانون الثاني/يناير؛ وذلك بعد أن ظلّ النظام يعتمد في محاصرة أي تحرك ديمقراطي، على الحلول الأمنية من دون الاستجابة لمطالب الناس ومعالجة قضاياهم بأساليب سياسية وديمقراطية.

ولعل المجتمع المصري بأسره كان شاهدًا على الإبداع التنظيمي للشباب الذي نجح في خلق فضاء جديد للحرية في ميدان التحرير، بعد سنوات طويلة من الكبت السياسي. وقد تجسد ذلك الإبداع في الطابع السلمي والحضاري للتظاهر؛ حيث قُدِّمت خدمات «إعاشة»، وخدمات «إغاثة طبية»، وأديرت إذاعة داخلية في الميدان، وأقيمت لجان تفتيش على مداخل الميدان، وبرز الحرص على نظافته؛ على الرغم من اكتظاظه بمئات الألوف من المتظاهرين والمحتجين.

ولا شكّ في أن تلك الانتفاضة الشعبية قد حققت بعض الإنجازات التي:

ـ أسقطت دعاة الفكر الجديد المزيف .

ـ أسقطت مـؤامرة «الفـراغ الأمنـي» باللجـان الشـعبية للـدفاع عـن الأحيـاء السكنية والممتلكات.

ـ فتحت الباب أمام إجراء تغييرات أساسـية في بنيـة السـلطة المصريـة، عـلى رأسها كسر احتكار «الحزب الوطني الديمقراطي» للسلطة.

كما فتحت الطريق أمام تغييرات دستورية وتشريعية أساسية، ووقف سريان مفعـول قـانون غريشـام المعـروف والمشـهور لـدى الاقتصـاديين، الـذي مفـاده أن «النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة».

وكانت مصر تدار في أثناء حكم مبارك بواسـطة المؤسسـة الأمنيـة، والتنظـيم العِصابي المسمى «الحزب الوطني الديمقراطي». وكان مَن يمارس السلطة الحقيقيـة ـ على وجه الدقة ـ جهـاز مباحـث أمـن الدولـة، ولجنـة السياسـات بقيـادة جـمال مبارك، التي أدارت معركة انتخابات عـام 2010 لمجلـس الشـعب، وقامـت بـأعمال التزويـر والبلطجـة لإخـراج مجلـس نيـابي مـزوّر لا يمثـل الشـعب، ويمهـد لعمليـة التوريث.

ولعله كان واضحًا ـ قبل الثورة ـ أن المؤسسة العسـكرية في مصر غـير راضـية عن ثلاث قضايا تبلورت في السنوات الأخيرة من حكم مبارك، هي:

ـ مشروع توريث الحكم لجمال مبارك.

ـ توغُّل الأمن والشرطة في إدارة شؤون البلاد والمجتمـع وتجاوزاتهـا الخطـيرة في حق المواطنين.

ـ سيطرة رجال الأعمال على الحكم، وخصوصًـا المجموعـة المكوَّنـة مـن كبـار رجال الأعمال الملتفّين حول جمال مبارك، الـذين اتسـموا بالفسـاد واحتكـار فـروع مهمّة في النشاط الاقتصادي؛ وهي المجموعة التي دخلت حكومة نظيف الثانية.

وكانـت إرهاصـات هـذا الصراع قـد بـدأت لـدى بيـع بنـك القـاهرة، الـذي عارضـه المشـير طنطـاوي في مجلـس الـوزراء ضـد رغبـة جـمال مبـارك ووزيـر

المالية يوسف بطرس غالي والمجموعة الاقتصادية. كذلك كان موضوع تخصيص الأراضي لكبار رجال الأعمال بملايين الأمتار وبأسعار بخسة، ما أثار حفيظة رجال القوات المسلحة وقياداتها.

لهذا، عندما قامت ثورة 25 يناير، كانت نقطة التوافق الرئيسية بين الثوّار والمجلس الأعلى للقوات المسلحة هي إسقاط مشروع التوريث، وإسقاط مجلس الشعب المزوَّر، ووضع حدّ لسيطرة رأس المال على الحكم ولهيمنة جهاز أمن الدولة على الحياة اليومية للمواطنين وجميع أجهزة الدولة بلا حسيب وبلا رقيب.

وكان هذا الالتقاء على الحد الأدنى من الأهداف، هو الذي دفع الجيش وقياداته إلى حماية الثوّار ومناصرتهم، والسعي لعزل مبارك وإجباره على التنحّي. وكان القضاء على سطوة جهاز أمن الدولة وأباطرة قيادات الداخلية (حبيب العادلي وزير الداخلية، حسن عبد الرحمن مدير جهاز أمن الدولة، أحمد محمد رمزي مدير الأمن المركزي، عدلي فايد مساعد الوزير للأمن العام، إسماعيل الشاعر مدير أمن القاهرة)، والقيادات الرئيسية في الحزب الوطني (صفوت الشريف، أحمد عز، جمال مبارك، زكريا عزمي)، يحتاج إلى قوة مركزية ومتماسكة متجسدة في القوات المسلحة.

من هنا، لم يكن الجيش وكيل الثوار بل شريكًا في صنع الثورة، وسوف ينكشف هذا بوضوح عند إزاحة الستار عن أسرار ما جرى في الكواليس بين 28 كانون الثاني/يناير و11 شباط/فبراير 2011.

من هنا أيضًا نشأ التناقض الرئيسي في مسار الثورة بين ثوّار ميدان التحرير (من ائتلافات شبابية وقوى سياسية) من ناحية، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يدير شؤون البلاد، من ناحية أخرى. حيث أصبح هناك سرعتان: سرعة متعجلة تبنتها ائتلافات الشباب تريد إنجاز مطالب الثورة في ستة أشهر، وسرعة متأنّية تتفق مع طبيعة قيادات القوات المسلحة وتركيبتها. وقد دفع البعض هذا التناقض إلى مدى غير مقبول، وهو ما أدّى إلى الكثير من التوترات على أجندة التغيير المطلوب وسرعته.

وإحقاقًا للحق، اتخذ المجلس العسكري تدريجًا مجموعة من

الإجراءات لتفكيك مقومات نظام مبارك وركائزه، على رأسها الإجراءات التالية:

ـ إلقاء القبض في 3 شباط/فبراير 2011 على الرؤوس الكبيرة من رجال الأعمال، التي عاثت في الأرض فسادًا، وسيطرت على مقدّرات الاقتصاد المصري (أحمد عز، أحمد المغربي، زهير جرانة)؛ وفتح قضايا الفساد وإهدار المال العام بحق حسين سالم، ورشيد محمد رشيد، ويوسف بطرس غالي.

ـ حلّ مجلس الشعب وتعطيل العمل بالدستور، في 13 شباط/فبراير 2011.

ـ إقالة حكومة الفريق أحمد شفيق «المعدّلة» في 3 آذار/مارس 2011، واختيار عصام شرف رئيسًا للوزراء بمباركة ثوّار ميدان التحرير، ثم قبول استقالة حكومته بضغط من الثوّار أنفسهم.

ـ حلّ جهاز أمن الدولة وهجوم الجماهير على المقارّ في المحافظات في أثناء حرق المستندات في 15 آذار/مارس 2011.

ـ حلّ الحزب الوطني الديمقراطي في 16 نيسان/أبريل 2011.

ـ قرار حلّ المجالس المحلية في الريف والمدينة في 28 حزيران/يونيو 2011 (بناءً على حكم المحكمة)، التي كانت مركزًا للفساد ولنفوذ الحزب الوطني المنحل.

ـ إجراء محاكمات علنية لشخصيات النظام السابق في 3 آب/أغسطس 2011، وعلى رأسهم الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك، ونجلاه علاء وجمال، ووزير الداخلية حبيب العادلي، وقيادات الشرطة المتهمة بإصدار الأوامر لقتل الثوّار.

هذا إضافة إلى عمليات التطهير التي بدأت، على استحياء، في بعض أجهزة الحكومة والإعلام، كبداية لعملية طويلة للتخلّص من أدران الماضي.

ولعلّ نقطة التوافق الثانية بين الطليعة الثورية والمجلس الأعلى للقوّات المسلحة، هي العمل على تحقيق الانتقال السلمي للسلطة، عن طريق

انتخابات حرّة ونزيهة في ظل توافق على موعد الانتخابات، والضمانات القضائية للنزاهة والشفافية.

وفي تقديري أن الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية المقبلة، هي بداية لفترة انتقالية ثانية قد تمتدّ لأربع سنوات جديدة، لتعميق الممارسة الديمقراطية، ورفع مستوى الثقافة السياسية لدى الجماهير، وتقوية شوكة الأحزاب الجديدة وخصوصًا القوى الشبابية؛ بعد خفض سِنّ الترشح للانتخابات إلى 25 سنة.

ولعلّ من أهمّ التحديات التي واجهت ثورة 25 يناير، هي سياسة الأرض المحروقة التي خلّفها نظام مبارك. فليست سرًا تلك المقولة التي كانت سائدة في أعلى دوائر السلطة في ظل نظام مبارك، وهي مقولة «إحراق البديل»، إذ كانت هناك خطة ممنهجة لحرق البدائل طوال فترة حكمه.

وكان حصاد هذه السياسة ندرة في الكوادر الوطنية والفنية اللازمة لبناء مصر الجديدة عقب قيام الثورة، بحيث إن أعدادًا كبيرة من الكوادر الوطنية ذات الخبرة قد تقاعدت؛ وجاءت الثورة متأخرة للإفادة من كفاءاتها وقدراتها. كما أن كثيرًا من الكوادر الوطنية النزيهة أُبعدت من مراكز السلطة واتخاذ القرار، وجرى تغليب العناصر الانتهازية التي تعاني الضحالة الفكرية والفنية، وضعف روح الانتماء الوطني. هذا إضافة إلى طوفان الفساد الذي كان يسود البلاد، والذي أدّى إلى تلوّث بعض العناصر النظيفة التي كان يمكنها أن تفيد مسيرة البناء الوطني في ظلّ نظام ديمقراطي غير فاسد.

لذا، وجدت الثورة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة أرضًا محروقة لدى تسلُّمهما السلطة؛ فالكوادر الوطنية إمّا تلوّثت وإما هاجرت وإما تقاعدت بحكم السن؛ ولولا التطورات التي أخرجت البلاد من حالة الركود السياسي بدءًا من عام 2005، بتحرّكات تيّار الاستقلال في سلك القضاء الذي أخرج كوكبة من القضاة الشرفاء الذين يدافعون عن استقلال القضاء واستقلال الوطن، وكذا الحركات الاحتجاجية الشبابية، مثل حركة 6 أبريل، وحركة شباب العدالة والحرية، وجماعة 9 مارس للدفاع عن

استقلال الجامعات، وغيرها من التنظيمات الشبابية والحقوقية ـ لكان الوضع أشد بؤسًا.

لهذا، تحتاج مصر إلى فترة إعادة تأهيل وإعادة تفريغٍ للكوادر الوطنية الجديدة، التي سوف يناط بها البناء الجديد للدولة على أساس من الديمقراطية والعلم. وفي تقديري، سوف يكون جيل شباب كانون الثاني/يناير 2011 ـ على اختلاف مشاربه ـ نواة جديدة على غرار جيل الأربعينيات الذي نشأ في مصر غداة الحرب العالمية الثانية، وتخرّجت من بين أعطافه أعداد كبيرة من الكوادر المسلحة بالعلم والوطنية، التي ساهمت في بناء مصر في خلال حقب الخمسينيات والستينيات وحتى نهاية السبعينيات، قبل أن تبدأ سياسات التجريف المُنَظَّم للكوادر الوطنية، سواء في الداخل عن طريق الإقصاء والإفساد، أو في الخارج عن طريق الهجرة وتعقيم إمكاناتها وطاقاتها في بلدان الخليج.

وما أسفرت عنه سياسة الأرض المحروقة، أنه عندما قامت الثورة لم يكن هناك ائتلاف أو جبهة سياسية مُنَظَّمَة لتسلُّم السلطة، على غرار ما حدث في عدة بلدان في أميركا اللاتينية، أو الفيليبين بعد سقوط ماركوس؛ حيث كان حصاد السنين في فترة حكم مبارك هو القهر، ومصادرة حق المواطنين والناشطين في تكوين أحزاب وحركات سياسية فاعلة؛ الأمر الذي أسفر عن شرذمة القوى السياسية، وعيشها حالة من الخندقة السياسية، التي لا تسمح بالحوار والتآلف وتعبئة الجماهير استعدادًا للّحظة الثورية الحاسمة.

مصداقًا لما نقول، دعونا ننظر إلى ما آلت إليه حال أهمّ مرافق الدولة لحظة سقوط حكم مبارك (الجامعة، البرلمان، القضاء)، حيث ساد فيها ضعف الكفاءة، وانعدام الاستقلال، وانتشار الفساد. وكذلك أوضاع الصحافة (السلطة الرابعة) وقياداتها، حيث تدهورت على نحو لم يسبق له مثيل منذ بداية القرن العشرين.

لهذا، فإن المرحلة الحالية هي مرحلة رفع الأنقاض، وتطهير المواقع القيادية من العناصر الانتهازية وعديمة الكفاءة، القائمة على الشللية والمحسوبية؛ وتمهيد الطريق لبداية جديدة لإعادة بناء مرافق الدولة بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية. وإنني لَعَلَى ثقةٍ بأنه مع ما يبدو على السطح

من ضعف الكوادر الفنية والنظيفة في جهاز الدولة وندرتها، فإن عملية التحوُّل الديمقراطي سوف تفتح الطريق أمام ظهور قيادات وكوادر جديدة كانت مضطهدة أو مستبعدة أو مطمورة.

وقد عاشت مصر حالة شبيهة عقب ثورة 1919، تمخّض عنها ظهور قيادات وكفاءات جديدة أثْرَت الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية طوال الفترة 1920 ـ 1950.

ولعلّ مرور فترة إعادة بناء، سوف يسمح لمصر بأن تنطلق إلى مَصَاف الأمم المتقدمة في مناخ من العدالة والحرية والكرامة.

أخيرًا، أشير إلى أن معظم فصول الكتاب الذي بين أيديكم، كتبها باحثون شبّان، تمشِّيًا مع روح الثورة وتأكيدًا للمقولة السائدة «مصرُ ولاَّدةٌ».

القاهرة، كانون الثاني/يناير 2012

الفصل الأول

لماذا قامت الثورة؟

بحث في أحوال الدولة والمجتمع

علـي ليلـة (*)

(*) أستاذ علم الاجتماع في جامعة القاهرة.

تمهيد

وُلدت ثورة ميدان التحرير في مجتمع كان في شوق إليها، فقد تردّت الأحوال فيه حتى بلغت نقطة الصفر، وعندها طُرح خيار وجوديّ على العقل الجمعي: إما الاستمرار في الهبوط إلى ما دون الصفر، ومن ثم مواجهة الموت؛ أو الانطلاق في اتجاه صحوة جديدة ـ أشبه ما تكون بولادة جديدة ـ يبدأ بها المجتمع دورة حياة جديدة. ولأن المجتمعات لا تموت كالبشر، ولأن للمجتمع قوانينه الخاصة التي تنظم وتضبط مراحل تطوره، فإن المجتمعات في فترات الأزمات تستخرج ما هو صالح من قلب ركام التردي وتستصحبه، في انطلاقها نحو دورة حياة جديدة. وفي مجتمعات كثيرة، حينما يصل التردي إلى أقصى مستوياته، يحتاج إلى حدث كاشف؛ وعادة ما تكون الثورة هي الحدث الكاشف بامتياز؛ إذ ينكشف بواسطتها ما بقي صحيحًا وصالحًا في المجتمع، ويمضي يتحرك في اتجاه المستقبل، نحو بناء مجتمع جديد، خالٍ من عناصر التردي وأسباب التخلف.

وإذ نتأمل أوضاع ثورة التحرير المصرية، نجد أنها كانت وليدة متغيرات متعددة أدت إلى انفجارها وانطلاقها نحو المستقبل. وإن حاولنا إدراك تلك المتغيرات والمفجرات، فسنجد أولها متجسدًا في أن مجتمع ما قبل الثورة، قد حكمته نخبة لها طابع هو أشبه بتأليف عصابة عاثت في أرض مصر فسادًا لثلاثة عقود كاملة، بالنهب المنظم والمحمي بالقانون لثروات المجتمع، ما أفقد المجتمع عافيته الاقتصادية، ودفع به إلى أن يصبح مُتسوِّلاً وطالبًا للإعانات والمنح والقروض من مصادرها عبر العالم. وبسبب ذلك، أصيب المجتمع بحالة من الانكسار صاحبه انسحاب إلى داخل الذات، وغدا مجتمعًا فاشلاً في تنمية ذاته وتحديثها، وفقد من ثمّ القدرة على إشباع حاجات أبنائه ومواطنيه؛ فضعف تبعًا لذلك ارتباطهم به

وانتماؤهم إليه، وانصرفوا عنه مهاجرين هجرة مشروعة وغير مشروعة، وكأنها فرار من أرض خراب.

أما المتغير الثاني ، فيتصل بتأثير عُقدة الفشل التي أصابت المجتمع، ودفعته إلى التراجع عن أدوار كثيرة كانت تمنحه قدرته ومكانته؛ فقد تراجع المجتمع المصري عن قضايا النظام العربي، بحيث أصبح نظامًا بلا رأس، وغدا هو ـ أي المجتمع المصري ـ رأسًا بلا جسد، وكيانًا بلا قوة. كما تراجع دوره في إقليم الشرق الأوسط، فتدفقت التفاعلات على ساحته من دون تأثير من فاعليته، وانفصل المجتمع عن انتمائه الإفريقي وأدار له ظهره، فهدده ـ هو الآخر ـ بقطع مياه النيل. وتآكلت مكانته العالمية فهرب من الواقع إلى الخيال، متغنيًا بتاريخه وآثاره العظيمة تارة، أو مكابرًا مدعيًا أن القوة ما زالت في يده تارة أخرى؛ أو أنه لم يزل أحد مرتكزات الشرق الأوسط حينًا، أو أنه بوابة إفريقيا حينًا آخر؛ وجميع هذه أو تلك كانت له في العصور الخوالي، بينما لم يبقَ له منها الآن سوى ذكرياتها الوردية. لقد بات بحقٍّ مجتمعًا منهكًا ذا دولة ضعيفة فاقدة للعافية والفاعلية.

في مواجهة هذا التردي، فتح شباب الشرائح العليا للطبقة الوسطى نافذة المجتمع على العالم من خلال صفحات الفيسبوك، وتابعوا الثورات البرتقالية والمخملية، بما في ذلك ثورة الياسمين في تونس؛ ومن خلال هذه الصفحات تعلموا فن الثورة، وبدأوا التخطيط لها والإعداد، ساعدهم في ذلك رفض الشارع المصري للنظام السياسي ولأجهزة الدولة التي فشلت في إدارة المجتمع. حينها، نزل الشباب بالثورة من مجتمعهم الافتراضي إلى المجتمع الواقعي، الذي ضم ميادين التحرير في مصر كلها؛ ثم التحقت بهم جماهير الشعب مزغردةً ببزوغ شمس الحرية التي أشرقت، أو كادت تشرق على وجه مصر من جديد، فنهضت «بهية» من سُباتها فَرِحَةً بأبنائها الذين تدفقوا، ليحدثوا لها ميلادًا وعهدًا جديدًا. وانتشرت موجات الثورة من ميادين التحرير إلى ساحات أرض مصر على امتدادها، ونجحت الثورة في تغيير النظام وإسقاطه، ثمّ شرعت في إعادة بناء الدولة والمجتمع الجديد. كل ذلك حدث في إطار حالة من الطمأنينة الكاملة والتفاؤل الدافئ، والثقة

التي استندت إلى تاريخ وحضارة انبهر بهما العالم. نعم! لقد أدرك العالم حقًا أن المصريين يكتبون ـ برشاقة ـ صفحات جديدة في قصة التاريخ التي نستعرض فصولها، على حدٍّ تعبير رئيس الوزراء الإيطالي السابق سلفيو برلسكوني.

أولاً: لماذا الثورة؟ بحث في ظروف الانفجار

يشير تعريف الثورة إلى نوع من التغيير الجذري الشامل الذي يغيّر بناء المجتمع بكامله في فترة زمنية محدودة، بادئًا بالنظام السياسي الذي يسيطر على المجتمع عن طريق أجهزة الدولة المختلفة[1]، مع ملاحظة أن الثورة تغير ـ بصورة سريعة ـ كل ما هو مادّي ومحسوس مثل تغيير أجهزة الدولة والنظام السياسي، غير أنها قد تأخذ وقتًا حتى تغير المعاني المتجسدة في منظومات القيم والثقافة، وقد يتضافر نمطا التغير معًا[2]وقد تكون الثورة ـ من جانب ـ دموية، بوصفها جراحة شاملة تستهدف اجتثاث عناصر المرض القاتل من بنية المجتمع، ومن الطبيعي أن تسيل دماء، غير أنها قد تتحقق من دون دماء، فقط لأن الفاعل الثوري كان جراحًا ماهرًا، اجتث الداء بأكثر أدوات العصر حداثة.

يكشف لنا البحث في علاقة الشعب المصري بالثورة عن ثورية هذا الشعب، على العكس مما يشاع عنه، حيث تتجلى هذه الطبيعة الثورية في عدد من الحقائق الأساسية. الحقيقة الأولى هي أننا إذا تأملنا عدد الثورات التي قام بها المجتمع المصري في خلال القرنين الأخيرين من الزمن، لوجدناها خمس ثورات كبيرة، غيّرت بنية المجتمع المصري بكامله، وهي: ثورات 1805، 1882، 1919، 1952، 2011[3]، وهو ما يعني أن هذا الشعب يقوم بثورة كل أربعين عامًا في المتوسط. فإذا أضفنا إليها ست

(1)أحمد زايد، «أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى،» الديمقراطية (مصر)، العدد 42 (نيسان/أبريل 2011)، ص 21

(2)علي ليلة، البنائية الوظيفية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، القضايا والرواد (الإسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص 312.

(3)سعيد عكاشة، «قراءة في ثورات المجتمع المصري،» الديمقراطية ، العدد 42 (نيسان/أبريل 2011)، ص 122.

انتفاضات، فإن ذلك يعني أنه يقوم بحركة ثورية كل عقدين من الزمن تقريبًا؛ بعضها يرتفع إلى سقف الثورة، بينما يبقى البعض الآخر عند مستوى الاحتجاج أو الانتفاضة.

وتشير الحقيقة الثانية إلى تحالف كامل بين الجيش والشعب في أغلبية هذه الحركات أو الانتفاضات، وخصوصًا الثورات؛ فإن لم يشتركا معًا، فعلى الأقل لا يتأسس تناقض بينهما[1]. وهو الأمر الذي أكد عقيدة عسكرية لدى الجيش، وهي أن موقفه دائمًا إلى جانب الشعب، وأنتج يقينًا بالمثل لدى الشعب، وهو أن الجيش رصيده الإستراتيجي في كل حال.

وتشير الحقيقة الثالثة إلى أن الثورات والانتفاضات جميعًا، باستثناء واحدة، لم تكن أبدًا مطلبية، كانت دائمًا ذات طبيعة وطنية وسياسية في أساسها، يحركها الحفاظ على الوطن والمواطن وصون كرامته. فالحفاظ على كرامة الوطن هو الذي فجر ثورة 1805؛ والحفاظ على كرامة الجيش هو الذي أثار ثورة 1882؛ والبحث عن الاستقلال هو الذي فجر ثورة الطبقة الوسطى في 1919؛ وكان ضرب الفساد السياسي وإصلاح بناء المجتمع هو الذي فجّر ثورة 1952؛ ومواجهة الانحراف السياسي، ورفض الخضوع للقوى العالمية، وممانعة التفريط في قضايا قومية، إلى جانب رفض فساد تضافر السلطة والثروة، هي الظروف التي فجرت ثورة 2011[2].

وتؤكد الحقيقة الرابعة أن الطبقة الوسطى هي التي تقود الثورة دائمًا، فتارة بنخبتها الدينية الاجتماعية، وطورًا بنخبتها العسكرية، ومرة بنخبتها السياسية، وأخرى بشبابها، «شباب الفيسبوك». وأيًا تكن النخبة أو المفرزة الأولى التي تقود الثورة وتحمل شعلتها، فسرعان ما تتداعى جموع الطبقة الوسطى، ثمّ تلحق جموع المجتمع بها.

وتؤكد الحقيقة الخامسة أنه يمكن النظر إلى هذه الثورات جميعًا، بوصفها حلقات متتابعة في نطاق حركة ثورية مستمرة، حيث تقدم كل حلقة

---

(1)جمال حمدان، شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان ، ج 4، ط4 (القاهرة: دار الهلال، 2008)، ص 157.

(2)عكاشة، المصدر نفسه، ص 123.

إنجازًا على طريق حالة ثورية وشاملة ومستمرة، تستهدف إنضاج الواقـع السـياسي والاجتماعي والاقتصـادي للمجتمـع المصري. وإذا كانـت الثـورة الأولى قـد حققـت اختيارًا مصريًا للحاكم الذي يقود البلاد، فإن الثورة الثانية أكـدت ضرورة أن يكـون الجيش المصري هو المسـؤول عـن حمايـة شـعبه، في حـين أصرت ثـورة 1919 عـلى ضرورة الاستقلال الذي أكدته ثورة 1952. ثمّ جـاءت الثـورة الخاتمـة في 25 كـانون الثاني/يناير، لتؤكد مضامين افتقـدت بعضَـها الثـوراتُ السـابقة، مثـل الديمقراطيـة، والتحـديث، والحريـة، والعـدل الاجتماعـي، وصـون الكبريـاء القـومي والكرامـة الإنسانية[1].

استنادًا إلى ذلك، تفـرض علينـا الإجابـة عـن سـؤال «لمـاذا ثـورة 25 ينـاير؟» معالجـة ثلاثـة أبعـاد أساسـية؛ يتعلـق البعـد الأول منهـا بـالمتغيرات التـي كوّنـت مقدمات كانت كامنة في بناء المجتمع لتفجير الثورة، ويعالج البعد الثاني المتغـيرات المتصلة بتفجير الثورة انطلاقًا من تردي أداء الدولة والنظام السياسي، في حين يتناول البعد الثالث بعض الفرضيات المتصلة بطبيعـة ثـورة التحريـر، وهـو مـا نعرضـه في الصفحات التالية.

ثانيًا: المتغيرات المفجرة للثورة انطلاقًا من بناء المجتمع

مثّل المجتمع المصري مرجعية لانطـلاق عـدد مـن المتغـيرات التـي أدت دورًا محوريًا في تفجير ثورة التحرير. وإذا تأملنا هذه المتغيرات، فسـوف نجـد أنها انطلقـت مـن ثلاثـة سـياقات أساسـية، كوّنـت في جملتهـا بنـاء المجتمـع المصري. بعـض هـذه المتغـيرات صـدر عـن الضـعف الـذي أصـاب الثقافـة ومنظومات القيم، بحيث أصبحت عاجزة عن ضبط سلوك الإنسان المصري في مختلف مجالات الواقع الاجتماعي؛ بينما انطلـق الـبعض الآخـر مـن السـياق الاجتماعي، الذي يضمّ مجالات فرعية متعددة ـ للإنسان إشباعات في إطارهـا ـ حيث أصبحت هـذه المجـالات عـاجزة عـن تقـديم الفـرص الملائمـة لإشـباع حاجات البشر؛ ونتيجة لذلك انتشر التوتر عـلى سـاحة المجتمـع، بحيـث أدت هذه الفاعلية السلبية لمتغيرات السياق الثقافي والاجتماعي إلى إضعاف ارتباط

(1)المصدر نفسه، ص 124.

الإنسان المصري بمجتمعه، وإلى هشاشة انتمائه إليه[1]. وأصبح الخروج على هذا البناء الهش في تماسكه سهلاً، بل مطلوبًا، حتى يتمكن من الاستمرار في الوجود والحياة. ونعرض في ما يلي فاعلية هذه المتغيرات:

1 ـ انهيار الثقافة وضعف منظومات القيم والأخلاق

إذا تأملنا ثقافة المجتمع المصري ومنظوماته القيمية، فسنجد أنها تعرضت لجملة من المتغيرات التي أضعفتها، خصوصًا في الفترة التي بدأت منذ عام 1970، وهي الفترة التي حلت فيها التوجهات الليبرالية محل الأيديولوجيا الاشتراكية، بصفتها أيديولوجيا تقود تحديث المجتمع. فقد أصدر النظام السياسي ـ آنذاك ـ ترسانة القوانين التي أمّنت وجود الطبقة العليا وممتلكاتها، إضافة إلى استرداد امتيازاتها التي سُحبت منها في المرحلة الاشتراكية السابقة[2]. ونتيجة لذلك ظهرت في هذه المرحلة جملة من المتغيرات التي أضعفت المرجعية الأخلاقية للمجتمع.

يتجسد المتغير الأول في جملة الظروف الصعبة التي عملت على إضعاف الطبقة الوسطى وإضعاف أخلاقها، إذ تكمن أهمية الطبقة الوسطى في أنها الطبقة التي تُكَوِّن أساس التوازن الاجتماعي للمجتمع. فقد تعرضت هذه الطبقة لظروف متعددة كانت لها نتائج سلبية على بنيتها؛ إذ سُحبت منها جملة الامتيازات التي مُنحت لها في المرحلة الاشتراكية، وهيأت لها حياة مريحة؛ وبدأت هذه الطبقة تعيش حياة صعبة قادت إلى إضعاف أخلاقها، وانتقل هذا الضعف القيمي والأخلاقي منها إلى فضاء المجتمع، فانتشرت فيه حالة «الأنومي» أو ضعف المعايير الأخلاقية الموجهة لسلوك البشر في مجالات المجتمع المختلفة[3].

وقد يسّر هذا الوضع تدفُّق ثقافة العولمة، التي انتقلت بفعل ثورة

---

(1) المصدر نفسه، ص 47.

(2) علي ليلة، «تصور الخطاب السيكولوجي العربي للحركات الاحتجاجية،» (بحث غير منشور).

(3) علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة ، الكتاب الثاني (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، [تحت النشر])، ص 117.

الاتصالات والمعلومات؛ فقد تدفقت في هذه القنوات قيم ومعانٍ استهدفت فئات اجتماعية بعينها، كالمرأة التي تُجسّد العنصر القاعدي في بناء الأسرة. واستهدفت ثقافة العولمة شريحة الشباب بنشر ثقافة استهلاكية حينًا وثقافة منحرفة حينًا آخر، إضافة إلى إضعاف ارتباطهم بالمجتمع بسبب عدم إشباع حاجاتهم. فانتشرت بينهم ثقافة التمرُّد التي برزت في مظاهر كثيرة، بدءًا من تبنيهم ثقافة التطرف، إلى اتباعهم حالة من التديُّن الشكلي، إلى تطوير لغة خاصة بهم، وانخراطهم في تعاطي المخدرات، والسقوط أسرى أنماط من الانحراف الأخلاقي[1]. واستهدفت ثقافة العولمة الدين الذي يحتوي على المعاني المقدسة للمجتمع، ويمثّل قاعدة ثقافة المجتمع وجوهر الضمير الفردي، وذلك بتشويه رمزيته، وتوسيع نطاق الفتاوى المتعددة والمتنوعة والمتناقضة، لتمزيق نسيجه واستبعاد معانيه عن توجيه سلوك البشر في المجتمع.

إضافة إلى ذلك، أدى الإعلام دورًا أساسيًا في تقويض أسس الأخلاق في المجتمع، حيث بدأ الإعلام ينشر منظومات قيم تتدفق أحيانًا من قناعات النخبة الانتهازية، التي ينتمى بعض عناصرها إلى الطبقة الوسطى، والتي آثرت التعلق بأستار النظام السياسي والطبقة العليا، واضطلعت بدور محوري في نشر القيم الانتهازية والفاسدة في المجتمع[2]. تضاف إلى ذلك القيم التي أُدخلت على الأعمال الفنية، كالأعمال الدرامية (الأفلام والمسلسلات) وحتى الأغنية التي تستنفر الغرائز والمعاني الهابطة.

أدى الإعلام في هذه المرحلة دورًا محوريًا في اتجاه الهبوط بالأخلاق العامة والذوق العام، وعمل على تسريب بعض المعاني التي تتناقض مع مكونات الهوية، وتزييف الوعي خصوصًا في ما يتعلق بالقضايا المصيرية، القومية والوطنية. وقد أدى تملك بعض رجال الأعمال الكثير من الصحف والقنوات التلفزيونية، إلى تأكيد قيام الإعلام بدور تخريبي في الفترة السابقة

---

(1)المصدر نفسه، ص 125.

(2)علي ليلة، «التحولات الاجتماعية في المجتمع المصري في النصف الثاني من القرن العشرين،» في: محمود عودة، التاريخ الاجتماعي للمجتمع المصري (القاهرة: جامعة عين شمس، 2007)، ص 132.

لثورة 2011. نتيجة لذلك، برزت في الفضاء الأخلاقي للمجتمع مجموعة من الظواهر التي تشير إلى انهيار ثقافة المجتمع ومنظوماته القيمية والأخلاقية. من هذه الظواهر انهيار الاتفاق العام على منظومة القيم الأساسية، التي تؤدي دورًا محوريًا في تحديد الصواب والخطأ، ويؤدي وجودها المتفق عليه بين البشر إلى تأكيد تماسك بعضهم ببعض، إضافة إلى تكوينها ضمائرهم الفردية[1].

وقد أدى انهيار هذه القيم والمعاني المشتركة إلى بروز ظاهرة عشوائية سلوك الإنسان المصري، ابتداء من فوضى الحركة في الشارع المصري، إلى التفاعل العنيف في إطاره وبُعده عن السلامة، إلى جانب التحرش الصريح في الشارع من دون وجود مرجعية أخلاقية جماعية رادعة، وهو ما يعني أن غياب الاتفاق القيمي ساعد على تدفق حالة من الفوضى غير الأخلاقية في الشارع المصري.

أما الظاهرة الثانية ، فيتجلى فيها فقدان الاعتدال في التدين المصري. ولهذا الفقدان مظاهره المتعددة، التي يأتي في أولها غياب الاعتدال عن مصادر الخطاب الديني. وقد نتجت من عدم الاعتدال والسلامة الدينية ظواهر كثيرة، أبرزها التطرف الديني المفضي إلى العنف والمغري بالاعتداء، بما يناقض مضمون الدين وفحواه! كذلك أوقع هذا التطرف القطيعة والجفوة بين أبناء الوطن الواحد. يضاف إلى ذلك شيوع نوع من التدين الشكلي، الذي يؤكد شكليات التدين وطقوسه على حساب المعاني والمضامين السامية، بوصفها موجهات أخلاقية تقع في إطار التفاعل بين أفراد المجتمع[2]، وانتهاء بالخلط الواضح بين الدين والسياسة، وتلك هي الساحة التي تضيّع الدين والسياسة معًا.

وهناك ظاهرة إضرار التدين بالمواطَنة، حيث اتجه بعض الخطابات الدينية إلى تعميق روح التدين المحرّف والشكلي والمتطرف عند التابعين.

---

(1)ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة ، ص 313.

(2)علي ليلة، الشباب والمجتمع، القضايا والمشكلات (الإسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)، ص 146.

ارتباطًا بذلك، تزايدت كثافة الحضور في المساجد والكنائس على السواء، وتزايدت حالة التبشير الديني المتبادل، وكذلك الصدامات أو الاعتداءات الدينية المتزايدة[1]. وقد دفعت هذه التفاعلات إلى حالة من الانسحاب النسبي من قيم المواطَنة كمرجعية أشمل وأجمع، إلى قيم الجماعات الدينية أو المذهبية المتصارعة كمرجعية أضيق، ما أدّى إلى إضعاف مرجعية المواطَنة المشتركة لحساب المرجعيات الانعزالية أو المتقوقعة[2].

2 ـ تردي أوضاع المجتمع

وهو الانهيار الذي ظهر في مجالات السياق الاجتماعي المختلفة، حيث تُعَدُّ الأسرة أبرز هذه المجالات. ارتباطًا بذلك، يُعَدُّ انهيار أسرة الطبقة الوسطى أول مظاهر هذا الانهيار، حيث وقعت الأسرة أسيرة لحصار الثقافة الاستهلاكية[3]، إضافة إلى تأثُّرها بالانهيار الأخلاقي الذي أصاب المجتمع، وبالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي فُرضت عليها، ما أدّى إلى تهتُّك نسيجها الاجتماعي والأخلاقي. ومن المؤشرات على ذلك، انتشار ظاهرة القتل في ساحة الحياة الأسرية في السنوات الأخيرة، حيث نجد أن 70 في المئة من حوادث القتل وقعت في إطارها. في هذا النطاق ارتكب الآباء نحو 18 في المئة من قتل بناتهم، في مقابل 70 في المئة من حوادث قتل الزوجات قام بها الأزواج، و3 في المئة من الأبناء الذين قتلوا أمهاتهم[4]. إضافة إلى ذلك، تفجرت أنماط من سلوك العنف على ساحة الحياة الأسرية، أبرز مظاهرها العنف الموجه ضد المرأة؛ فقد بلغ عدد حوادث العنف ضد المرأة عام 2009 نحو 267 حادثًا، ذهب ضحيتها نحو 125 قتيلة، و54 مصابة، و57 مغتصَبة، و21 منتحرة، وعشر مختطفات[5]. وعانت الأسرة من ارتفاع معدلات الطلاق، التي بلغت حالة طلاق واحدة كل ستّ دقائق، ووجدنا

---

(1)المصدر نفسه، ص 153.

(2)علي ليلة، حالة الطبقة العربية المتوسطة، مدخل لرصد أوضاع المجتمع العربي (الإسكندرية: مرصد الإصلاح العربي، مكتبة الإسكندرية، 2007)، ص 43.

(3)المصدر نفسه، ص 45.

(4)الوفد (مصر)، (25 أيار/مايو 2005).

(5)المصدر نفسه.

نحو 240 حكم طلاق يصدر كل يوم، ونحو 88 ألف حالة طلاق كل عام، وأن نسبة الطلاق ارتفعت إلى 30.1 في المئة بين الذكور في الفئة العمرية 18 ـ 19 سنة، و53.6 في المئة للإناث[1]. وتقع النسبة الأكبر من حالات الطلاق بين المتزوجين حديثًا، حيث بلغت النسبة 34 في المئة من المتزوجين في عامهم الأول، ونحو 21.5 في المئة من المتزوجين في عامهم الثاني[2]. وارتفعت تكاليف ظاهرة الطلاق في مصر قبل الثورة إلى نحو 15 مليار جنيه سنويًا، تتحمل الدولة منها ثمانية مليارات تقريبًا[3]؛ وهو ما يشير إلى حالة خطيرة بلغتها الأسرة.

إلى جانب ذلك، تردت الأوضاع الاقتصادية في المجتمع، إذ برزت في هذا المجال مشكلات محورية، أبرزها اتساع مساحة الفقر وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الدخول في مقابل ارتفاع الأسعار، إضافة إلى انتشار الفساد، وتصفية الأصول الاقتصادية للمجتمع، وتردي أوضاع الخدمات، وهو ما أدّى إلى بروز الاحتجاج الاجتماعي.

وفي ما يتصل باتساع مساحة الفقر، وهو البعد الأول من أبعاد التردّي الاقتصادي، شهدت الفترة الأخيرة تزايدًا متصاعدًا لمعدلات الفقر في المجتمع، حيث بلغ عدد السكان تحت خط الفقر نحو 35 مليون نسمة، بنسبة 43 في المئة من السكان، تتركز في ريف الوجه البحري وصعيد مصر. وبلغت نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع نحو 6 في المئة من عدد السكان، أي نحو 4.56 مليون نسمة؛ ويعمل 47 في المئة من جملة الفقراء في مجال الزراعة[4]. ونجد أن نسبة الفقر بين الشباب بلغت نحو 85 في المئة من العدد الكلّي للفقراء، وهو الأمر الذي يشير إلى أن الفقر أصبح ظاهرة شبابية في الأساس. وهو ما يعني أن الفقر أصبح تجليًا للظروف

---

(1)الدستور ، 2010/4/27.

(2)المصدر نفسه.

(3)مركز الأرض لحقوق الإنسان، التقرير السنوي، 2009: التحرش الجنسي (القاهرة: [المركز، 2010])، ص 33.

(4)«9.4 في المئة معدل البطالة في مصر خلال الربع الثاني،» (محيط: شبكة الإعلام العربية، 8 آب/أغسطس 2010).

الاقتصادية الصعبة من ناحية، وأن تـأثيره في الشـباب كـان أكـثر وطـأة مـن ناحيـة ثانية. وكان التأثير أكثر وضوحًا في الطبقتين الوسـطى والـدنيا، اللتـين شـعرتا بـأنهما محاصرتان بهذه الأحوال الاقتصادية الصعبة، الأمر الذي أسس لديهما قابلية الثـورة بممارسة الاحتجاج الاجتماعي.

وتُعَدُّ ظاهرة البطالة البعد الثاني للأوضاع الاقتصادية المتردية، وهي الظـاهرة التي تُعَدُّ بدورها مـدخلاً لتوسـيع مسـاحة الفقـر، حيـث بلغـت نسـبة البطالـة في المجتمع في عام 2009 نحو 9.4 في المئة، بينما كانت نحو 8.4 في المئة في عام 2008. وتتزايد النسبة بين الشباب لتصل إلى نحو 23.2 في المئة بـين الشـابات، ونحـو 17.2 في المئة بين الشبان. وبحسبما تذهب إليه دراسات كثيرة، ينتمي معظـم هـؤلاء إلى الطبقة الوسطى[1]. وقد ساعدت في ارتفاع معدلات البطالة عوامل كثيرة، منها تراكم متخرّجـي الجامعـات والمـدارس العليـا مـن دون عمـل، والتصـفية الكاملـة تقريبًـا لشركات ومؤسسات الحكومة والقطاع العام، والاستغناء عن عمالها ومستخدميها.

ويتصل البعد الثالث بانتشار الفساد الذي تضافر مع انهيـار منظومـة القـيم الأخلاقية في المجتمع، وتحالف السـلطة مـع الـثروة، إضـافة إلى السـلوك الانتهـازي لبعض أعضاء نخبة الطبقة الوسطى، التـي التحقـت بتحـالف السـلطة مـع الـثروة. وأدى ذلك إلى ظهور تشكيل عصابي (تجمع على نمط العصابات) هجم على ثـروات المجتمع ومقدراته بلا رحمة، بدءًا مـن رئـيس الجمهوريـة السـابق وأسرتـه وحتـى نخبة الحزب الوطني الديمقراطي، بحيث أصبحت ثروات مصر وليمـة عـلى مائـدة اللئام. كان من نتيجة ذلك أن ترتيب مصر على مقياس الشفافية أصبح الثـامن بـين الدول العربية في عام 2005 في حين كان ترتيبها الثالـث في عـام 2001. وبلـغ عـدد قضايا الفساد المالي والإداري داخل أجهزة الدولة نحو 63269 قضية في عـام 2005، بعد أن كانت جملة القضايا في الفترة 1966 ـ 1970 نحو 1286 قضية[2]. وكان عـدد قضايا الاخـتلاس 54 قضـية في عـام 1981، فارتفعـت لتصـبح نحـو 7000 قضـية في

(1)ليلة، حالة الطبقة العربية المتوسطة، مدخل لرصد أوضاع المجتمع العربي ، ص 45.
(2)الأهرام ، 2011/5/10.

عام 2009[1]، أي تضاعفت سبع مرات تقريبًا في نحو ثلاثين عامًا. ويلاحَظ أن 58 في المئة من هذه القضايا، ارتكبتها النخبة السياسية والاقتصادية المتحالفة[2]، التي باعت شركات القطاع العام بثمن بخس، وتساهلت في تحصيل ثمن البيع؛ يؤكد ذلك تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن حصيلة الخصخصة في فترة حكومة نظيف، حيث بلغت قيمة البيع 52.419 مليار جنيه، وما حُصِّل نحو 51.608 مليار جنيه، إضافة إلى مبلغ 793 مليون جنيه قيمة متحصلات من بيوع شركات قطاع الأعمال، ليصبح إجمالي المتحصلات 52.301 مليار جنيه والباقي 961 مليون جنيه لم يُحصَّل من المستثمرين. ومع أن المبادئ الأساسية لبرنامج توسيع قاعدة الملكية تنص على البيع نقدًا، تُستثنى من ذلك الأسهم التي تباع للعاملين، فإن هذا المبدأ لم يُلتزَم، حيث بيعت بعض الشركات بالتقسيط[3]، وهو ما يعني أن الأمر تجاوز حدود الفساد، ودخل في منطقة التفريط في أصول المجتمع.

من الظواهر السلبية التي برزت في خلال هذه الفترة، تردّي أوضاع الخدمات الأساسية، وهو ما أدى إلى تردّي نوعية حياة المواطنين، حيث بلغ مداه في ما يتعلق بفُرص الحياة الأساسية. وفي هذا الإطار، نأخذ ما وقع في مجال الصحة والتعليم مؤشرًا على ذلك. إذا تأملنا القطاع الصحي، فسوف نجد أنه في مقابل استئثار المسؤولين وأعضاء مجلس الشعب السابق بميزانيات العلاج على حساب الدولة التي ينفقونها في عمليات التجميل للترفيه، انكمشت مظلة التأمين الصحي للمواطنين، حيث بلغ عدد الأفراد الذين لديهم تأمين صحي نحو 13.9 في المئة من أبناء الطبقات الفقيرة في مقابل 47.2 في المئة من أبناء الطبقات الأخرى. وبلغت نسبة الأفراد العاملين من الطبقات الفقيرة والمؤمّن عليهم تأمينًا اجتماعيًا نحو 15.8 في المئة، في مقابل ارتفاع نسبة المؤمَّن عليهم

(1)وزارة العدل، إدارة الإحصاء القضائي، «تزايد معدلات الفساد يشكّل بذرة خطورة،» الميدان (22 حزيران/يونيو 2009).

(2)منظمة الشفافية الدولية، «قائمة عام 2005،» نهضة مصر ، 26 ـ 2005/1/27.

(3)الأهرام ، 2011/5/10.

اجتماعيًا من أبناء الطبقات الأخرى لتصل إلى 56.6 في المئة[1]وهو ما يعني أن الخدمات الصحية المقدمة للحفاظ على حياة الفقراء كانت تتميز بالغبن الكامل لهم على وجه التقريب، مقابل اتساع مساحة الأمراض وأنماطها التي قد تنتشر على ساحة حياتهم.

يسود التردي ذاته في ما يتعلق بالأوضاع التعليمية. ويتأكد ذلك بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات في هذا الصدد. فقد رصد التقرير عدد الأميّين طبقًا لتعداد عام 2006، الذي أُعلنَت نتائجه النهائية في أيار/مايو 2008 لتؤكد وجود 17 مليون أمي بنسبة 29.6 في المئة من عدد المصريين في الفئة العمرية عشر سنوات فأكثر. ارتباطًا بذلك، نجد أن 27 في المئة من الشباب في الفئة العمرية 18 ـ 29 سنة، لم يكملوا تعليمهم الأساسي، إلى جانب 10 في المئة لم يلتحقوا بالتعليم أصلاً، وأن عدد الشباب في هذه الفئة نحو 18.739.000 أي ما يعادل 28 في المئة من سكان مصر[2]. هذا إضافة إلى الإخلال بتكافؤ الفرص ومجانية التعليم، وسيطرة حالة من الظلم أو غياب العدل الاجتماعي، من أبرز مظاهرها انتشار جريمة الدروس الخصوصية، التي تجاوزت ساحة التجريم إلى ساحة الاعتراف الاجتماعي، في مجتمع فقد بوصلته الأخلاقية.

يرتبط بتردي الأوضاع الصحية والتعليمية تردي أوضاع المَرافق الذي بلغ أقصاه بين سكان العشوائيات، التي يُعَدُّ واقعها هو الأسوأ. في هذا المجال، نجد أن عدد سكان المناطق العشوائية في مصر بلغ نحو 12.2 في المئة، أي نحو 16.8 في المئة من إجمالي عدد السكان[3]. وفي ما يتعلق بهذه القضية، كشف تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات أن عدد السكان المحرومين من خدمة الصرف الصحي على مستوى الجمهورية بلغ نحو 24.5 مليون نسمة، بنسبة 17.7 في المئة من إجمالي عدد السكان، وفقًا للتعداد العامّ الذي أُعلنت نتيجته في أيار/مايو 2008، والبالغ نحو 72.4 مليون نسمة، معظمهم من

(1)المصدر نفسه.
(2)المصدر نفسه.
(3)المصدر نفسه.

سكان العشوائيات. إضافة إلى ذلك، وصل عدد القرى المحرومة من خدمات الصرف الصحي إلى نحو 3728 قريـة، أي 79.8 في المئـة مـن إجـمالي القـرى البـالغ عـددها 4671 قرية. وبلغ عدد العزب والكفور والنجوع المحرومة مـن ذلـك، نحـو 28231 وحدة، أي 99.5 في المئة من العدد الإجمالي البالغ 28372 تجمعًا[1]. وهـو مـا يشـير عمومًـا إلى تـردي أوضـاع الخـدمات الأساسـية اللازمـة لتـأمين نوعيـة حيـاة كريمـة للإنسان المصري.

3 ـ الاحتجاج الاجتماعي: تعبير عن تردي الأوضاع الاجتماعية

نتيجـة لمـا سـبق، بـرزت ظـاهرة إيجابيـة نلمسـها في نمـو ثقافـة الاحتجـاج الاجتماعي، حيث يدرك المتأمل لقيام ثورة ميدان التحرير، أن مقدّماتها كانت قائمة في الواقع الاجتماعي السابق لها. وهي المقدمات التي كان لها دور أساسي في إعداد الفاعل الثوري الذي قام بالتغيير، إضافة إلى تطوير ظـروف نجاحـه واكتمالـه. لقـد أدت الأوضاع التي أشرنا إليها، إلى نوعيـة حيـاة عاشـها الـبشر قبـل الثـورة متخمـة بحالة من الاحتقان الاجتماعي كانت قائمة على سـاحة بنـاء مـا قبـل الثـورة، وهـو الاحتقان الذي فرضته أوضاع كثيرة.

أول هذه الأوضاع غياب فرص الحياة المختلفة، كالحصول عـلى فرصـة عمـل، أو الحصول على مسكن، أو الحصول على دخل، أو إمكان تكوين أسرة. وهي الحالة التي أصابت أول ما أصابت شريحة الشباب، التي تكثّفت على ساحتها طبقات مـن التوتُّر بسبب تراكم هـذه الأوضـاع. لـذلك، كـان الشـباب هـم المفـرزة الأولى التـي سعت لتجسيد الفعل الثوري.

المظهر الثـاني المعانـاة في الحصـول عـلى السـلع، خصوصًـا السـلع الأساسـية، كصعوبة الحصول عـلى الخبـز إلى حـد الاقتتـال، وكـذلك صـعوبات الحصـول عـلى «أنبوبة البوتاجاز» حتى ارتدّ المواطنون مرغمين إلى السـبل البدائيـة والتقليديـة في طهي الطعام.

ويظهر الظرف الثالث الذي سـبب الاحتقـان الاجتماعـي، في التنـاقض بين ما يعلن وما هو موجود في الواقـع. فقـد دأبـت الأجهـزة الرسـمية، عـن

(1)المصدر نفسه.

طريق الوزراء أو الإعلام، أو قادة الحزب الوطني، على التأكيد أن معدلات النمـو في اطّراد بيـنما يتجـه الواقـع الاجتماعـي نحـو مزيـد مـن البـؤس؛ الأمـر الـذي أفقـد المواطنين الثقة، سواء في القيادة السياسية والجهاز التنفيذي الـذي يضـم الحكومـة والجهاز البيروقراطي، أو في الحـزب الـوطني، لكونهـا الجهـات التـي روجـت لهـذه الأكاذيب. وقد زاد الطين بلة تزييـف انتخابـات مجلـس الشـعب الأخـيرة، إذ كـان فاضحًا إلى الدرجة التي أدرك معها الشعب أنه أصبح في جملته وليمة عـلى مائـدة اللئام، وأنه لا إصلاح في ظل هذا النظام وهذه الأحوال.

على خلفية هذه التربة المتوترة تطوّرت ثقافة الاحتماء الاجتماعي، التي تُعَـدُّ مرحلـة أساسـية سـبقت الثـورة ومهـدت لهـا، وأدت دورًا محوريًـا في فـتح ثقـوب وفجوات في جدار الخـوف. ويـدرك المتأمـل للفـترة السـابقة لثـورة الشـباب في 25 كانون الثاني/يناير 2011، كثافة ظهـور جملـة مـن الاحتجاجـات الاجتماعيـة، التـي نفذتها فئات اجتماعية متعددة، وكانت ذات طبيعة مهنية وسياسية في الأساس:

الاحتجاجات العمالية ، وهـي الاحتجاجـات التـي عـدّتها الدولـةُ الأخطـرَ؛ و الاحتجاجات المهنية ، حيث احتجّت بعـض الفئـات أو الجماعـات المهنيـة لتحسـين ظروفها وأوضاعها، كتأسيس النقابات أو رفع الأجور، أو الحصول على بدلات معينة، وقد تظاهرت فئات كثيرة في خلال هذه الفترة كالمدرسين وموظّفي الشهر العقاري، والأطباء والصيادلة، وأساتذة الجامعة؛ و الاحتجاجات ذات الطبيعة السياسية ، من أجـل تحقيـق بعـض الإصـلاحات السياسـية، كـرفض التمديـد فـترة تاليـة لـرئيس الجمهورية، وكذلك رفض التوريث، وهي التي رفعـت شـعارات «لا للتمديـد» و«لا للتوريث»، ومن هـذه الحركـات حركـة «كفايـة» وحركـة «6 أبريـل»، أو للمطالبـة بمواجهة الفساد مثل حركة «شـايفنكم»، أو الحركـة المطالبـة بإصـلاح الحيـاة الجامعية، وإلغاء الحرس الجامعي والحصار الأمنـي مثـل حركـة «9 أبريـل»، وهي حركات يغلب عليها الطابع السياسي. ويعبّر الفلاحون عن النمط الرابع لهذه الحركات، حيث احتجّ هؤلاء في بعض المناطق، بسبب عدم وجود الميـاه لـريّ الزراعـة أو لحاجـة الإنسـان، أو لسـقوط قـتلى عـلى الطـرق في بعـض

القرى نتيجة حـوادث مروريـة، وهـي الاحتجاجـات التـي قوبلـت أحيانًـا بـالقمع، وأحيانًا بإدخال بعض الإصلاحات.

ونظرًا إلى كثافة عدد الاحتجاجات وتصاعدها في فترة العقد الأول من الألفية الثالثة، أُنهكَـت القـوى الأمنيـة، والجهـاز الإداري للدولـة، بحيـث اكتفـت الدولـة، وبالأصح الحكومـة، خشـية اتسـاع مسـاحة عـدم الاسـتقرار الاجتماعـي، في معظـم الحالات بإحاطة المتظاهرين بسياج أمني حتى لا ينـتشر أو يتسـع تمـردهم، أو إلى أن يرهِق الاستمرارُ المتظاهرين حتى ينصرفوا، أو أن تَعِدَ الحكومـة بتحقيـق بعـض مطالبهم. غير أن النتيجة الأهـم التـي نتجـت مـن ذلـك، ظهـرت في انتشـار ثقافـة الاحتجاج الاجتماعي وضغطها، حتى أصبح مسموحًا به؛ لأن النظام السياسي أصبح عاجزًا عن مواجهتها، وحتى لا يقع تحت طائلة الضغوط العالمية التي تتولى حراسة حقوق الإنسان والحفاظ عليها، ومن بينهـا الحـق في التظـاهر السـلمي مـا دامـت المطالب مشروعة، وحتى يصبح وجه النظام مجمَّلاً أمام العالم الخارجي.

ثالثًا: متغيرات الثورة من واقع أداء الدولة والنظام السياسي

إذا كانــت قــدرات المجتمــع التكيفيــة قــد تآكلــت، في جوانبهــا الأخلاقيــة والاجتماعية لأسباب أشرنا إليها في الفقرة السابقة، ما أدى إلى انتشار ظواهر سـلبية كثيرة على ساحته؛ فإن الدولة بوصفها جهـاز إدارة المجتمـع وضـبط تفاعلاتـه، قـد عانت هي الأخرى من تردي أدائها وفساد النظام السياسي المسير لها. فقـد تآكلـت قدراتها التكيفية هي الأخرى، وهو التآكل الـذي تَبَـدَّى في ضـعف قـدرات الدولـة، سواء في ما يتعلق بإدارة علاقاتهـا العالميـة أو الإقليميـة، أو في مـا يتعلـق بسـلوكها لتحديث المجتمع. وبدلاً من أن يقود النظـام السـياسي الدولـة والمجتمـع في اتجـاه امتلاك القدرات الأفضل والأعلى، وجدناه يضغط على الدولة لإضعافها وفرض تآكـل قدراتها، كما أضعف قدرات المجتمع وبدد إمكاناته. أدى هـذا الأمـر في النهايـة إلى إضعاف النظام السـياسي ذاتـه، فأصـبح عـاجزًا عـن الأداء، عـلى الأصـعدة العالميـة والإقليمية والمحلية المختلفة. ونجد في هذا الإطار أن هناك مجموعة من المتغـيّرات المسؤولة عن الحالة التي بلغها النظام السياسي، وهـي المتغيرات التي نعـرض في مـا يلي بعضًا منها.

1 ـ العجز عن إدراك ثقافة النظام العالمي وتوجهاته

تجلى هذا العجز في عدم إدراك النظام السياسي ـ خصوصًا في العقود الثلاثة الأخيرة ـ ثقافة العصر والعالم الذي يعيش فيه أو ينتمي إليه؛ وهي الثقافة التي أكدت أهمية إنجاز التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، في عصر وعالم تُوجِّه القيمُ الليبرالية التفاعل على ساحته. اتصالاً بذلك، نجد أن النظام السياسي والدولة المصرية، شغلا مكانة متقدمة بين الدول التي لا تحافظ على الحدود الدنيا لحقوق الإنسان، الأمر الذي كان سببًا دائمًا لإدانتها من القوى والمنظمات العالمية، التي كانت تشير بصفة خاصة إلى استمرار قانون الطوارئ، والمحاكم العسكرية[1]. وقد وقع الخطأ نفسه في ما يتعلق بملف التحول الديمقراطي، حيث اعتمد النظام السياسي على كتيبة الفساد في الحزب الوطني الديمقراطي، بإتاحة الفرصة لها للتحرك الفاسد في كل الساحات لتزييف الانتخابات، عن طريق تقليص إشراف القضاء على الانتخابات، ورفض الإشراف الدولي عليها بحجة الحفاظ على السيادة، وهو الحق الذي أريد به باطل، إذ إنها هي التي حملت وحدها معاول تمزيق نسيج السيادة. فقد تحولت انتخابات مجلسي الشعب والشورى في عام 2010 إلى فضيحة عالمية، نالت من سمعة الدولة المصرية، وأسقطت معها شرفها، الذي كان رصيدها طوال تاريخها؛ كل ذلك لأنها دولة كانت تسخّر جهودها لتوفير الظروف الملائمة لنجاح ملف التوريث، وانتقال ولاية الحكم من الأب إلى الابن.

إضافة إلى ذلك، تابع العالم حالة الانهيار التي أصابت نوعية حياة الوطن والمواطن المصري، وحالة تدني الأوضاع، بسبب الاستنزاف المستمر والفاسد لموارد الدولة. ما دفع الدولة المصرية إلى أن تقف بصورة دائمة أمام الأبواب، لتلقّي المعونات والمنح والمساعدات والقروض الدولية، حتى أصبح الحفاظ على استمرار تدفق هذه المعونات مؤثرًا في القرار السياسي في ما يتعلق بقضايا مصيرية. هذه الممارسات بلغت حد الفضيحة،

(1)محمد السعيد إدريس، «مقدمات الثورة،» في: عمرو هاشم ربيع، محرر، ثورة 25 يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2011)، ص 18.

حينما تعاملت أسرة الرئيس المخلوع مع هذه المـنح والمعونـات والقـروض، تعـاملاً أسريًا كما فعلت مع أموال الدولة، كأنما حدث اندماج بين خزينـة الأسرة والخزينـة العامة للدولة. في هذا الإطار، تأتي المعونات والمنح من الخارج ليذهب معظمها إلى حسابات الرئيس الذي أكّد مرارًا أن «الكفن بـلا جيـوب»، لتتضـخم ثرواتـه مقابـل إفقار الوطن. إلى جانب ذلك، اشتركت أسرة الرئيس السابق مع أصدقائها وأصهارها في تبديد موارد المجتمع. مثال على ذلك، بيع غاز مصر المحـدود إلى إسرائيـل بـثمن بخـس لقـاء عمـولات وسـمسرة لأعضـاء الأسرة والمقـربين إلـيهم[1]. وقـد أدى هـذا السلوك إلى تقليص مكانة مصر على السـاحة العالميـة، حتـى تآكلـت قـدراتها عـلى المشاركة في القرار العـالمي. والمـدهش في الأمـر أن مـا ذكـره بعـض أعضـاء النخبـة الثقافية الفاسدة والموالية للنظام، في تبريرهم رحلات الـرئيس المخلـوع الكثـيرة إلى الخـارج، أنهـا كانـت للحصـول عـلى مـنح ومسـاعدات وقـروض لإنعـاش الاقتصـاد المصري، وهو قـول مثـير للسـخرية[2]، مـن دون أي شـعور مـنهم أو منـه بالكرامـة المصرية ومتطلباتها.

2 ـ تردّي أداء الدولة والنظام السياسي إقليميًا

تضافر تردّي الأداء المصري على الصعيد العالمي، مع تردٍّ آخـر عـلى الأصـعدة الإقليمية التي تشارك فيها مصر، بحيث أدى ذلك إلى أن مصر لم تعد فاعلاً مؤثرًا في كل الأقاليم التي تشارك فيها. ويشـير تأمُّـل الأطـر الإقليميـة لمصر إلى وجـود ثلاثـة أقاليم محورية، هي الإقليم العربي والإقليم الشرق الأوسطي والإقليم الإفريقي.

ارتباطًا بذلك، نجد أن مكانة مصر قد تراجعـت في بنيـة النظـام العـربي؛ فبعد أن كانت مصر هي المكوِّن الفاعل في النظام العربي، يقوى بها كما تقـوى به، أصبحت عبئًا على فاعلية هذا النظام، إذ أثرت خطواتهـا الثقيلـة والمـترددة في الأداء العربي في خـلال العقـود الأربعـة الأخـيرة، حيـث بلـغ تآكـل الموقـف

(1)المصري اليوم ، 2001/3/23.

(2)علي ليلة، المجتمع المدني العربي، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع (القاهرة: مكتبة الأنجلـو المصرية 2007)، ص 211.

المصري أقصى حالاته سوءًا. ومن الأمثلة على ذلك، أنه حينما أحكمت إسرائيل الحصار على غزّة لافتراسها، كانت مصر أحد أضلع الحصار، ورضي النظام السياسي لنفسه أن يتبنى موقفًا لا إنسانيًا ولا قوميًا أصابه بالعار. وحينما احتُل العراق، وهو عضو فاعل في النظام العربي، لم يحرّك الموقف المصري ساكنًا، بل ساعد في ذلك. وحينما بدأ انفصال جنوب السودان عن شماله ـ ومع أن ذلك يحمل في طياته تدميرًا مباشرًا للأمن القومي المصري ـ لم تحرّك الدولة المصرية ساكنًا. وحينما بدأت القواعد الغربية تتناثر على ساحة الخليج، لم يحرك النظام المصري ساكنًا وكأن الأمر لا يعنيه.

إضافة إلى ذلك، تآكلت مكانة مصر في نطاق إقليم الشرق الأوسط، بحيث أصبحت قضاياه تُبحث وتُعالَج في غياب مصر، اللـهم إلا إذا كان مأمورًا بدور «الكومبارس» الذي يُستَكمل المشهد بحضوره. فقد قامت الحرب على العراق وقُدر للدور المصري أن يكون حاضرًا ونفذ ما أُمر به. ومَثَّل دور «الكومبارس» مكملاً الدور السعودي في الانتخابات العراقية الأخيرة. ووقف ضدّ قوى المقاومة اللبنانية مؤديًا دورًا رسمته له الولايات المتحدة وإسرائيل، ومرة أخرى «كومبارس» أو مكملاً لمشهد الفاعلية السعودية في لبنان، بحيث اقترب موقفه حيال المقاومة من موقف إسرائيل. وكان موقفه من إيران شائنًا، حيث لم يكن له في القطيعة معها ناقة ولا جمل، اللـهم إلا خدمة المصالح الأميركية والإسرائيلية، أو إرضاء توجهات بعض دول الخليج. ونتيجة لذلك، أصبح التفاعل الحادث في إقليم الشرق الأوسط حكرًا على ثلاث دول هي تركيا وإيران وإسرائيل، وخرجت القاهرة من اللعبة مكسورة الخاطر والجناح.

وتآكل الدور المصري في القارة الإفريقية التي يُعَدُّ المجتمع والدولة المصرية مدخلاً جغرافيًا تاريخيًا لها. ويبدو أن الرئيس المخلوع أصيبَ بعقدة محاولة اغتياله في أديس أبابا، حيث أصبحت إفريقيا من يومها «عفريته الأسود». ونتيجة لذلك، لم يسعَ لتطوير علاقاته الاقتصادية والسياسية والثقافية مع القارة السوداء، حيث كان يمكن أن تمدَّه علاقات قوية معها، بقدر من القوة والفاعلية على الساحات الدولية. وقد كان طبيعيًا أن يوصل كل ذلك إلى حصاد خاسر وسلبي، ظهر في رفض دول حوض النيل

المطالب المصرية المشروعة في مياهه، لأنها ـ أي مصر ـ لم تتصرف نحو قارتها تصرفًا مسؤولاً يصبح أساسًا وقاعدة لهذه الشرعية.

على هذا النحو تحولت مصر ـ بفعل سلوك رئيسها ونظامه السياسي ـ إلى دولة منسحبة إلى حدود ذاتها، دولتها ضعيفة ونظامها السياسي عاجز ومتردٍّ، غير قادر على تحقيق أي إنجاز أو إثبات أي فاعلية، على صعيد الأطر الإقليمية التي له مكانة في بنيتها ودور على ساحتها. إنه عجزٌ متوازٍ مع تقلص المكانة المصرية على الصعيد العالمي، إضافة إلى انهيارها على الصعيد الداخلي. أصبحت مصر، بفعل نظامها السياسي، رجل العصر المريض، مثلها في ذلك مثل الخلافة العثمانية قبل انهيارها. وجاء التغيير في كلا الحالين شاملاً وراديكاليًا وشفافًا.

3 ـ تشويه أداء الدولة واهتزاز بناء قوة النظام السياسي

الحالة المثالية للدولة، أن يكون قرارها معبرًا عن حاجات المجتمع وطموحاته، وهو القرار الذي ينطق به رأس الدولة أو رأس النظام السياسي ويتابعه. ولكي تنجز الدولة أدوارها بكفاءة عالية، ينبغي أن تجسد بناءً عضويًا متماسكًا، تتفاعل أقسامه أو أجهزته في إصدار القرار المستهدف. وإذا كانت الدولة تتألف تقليديًا من سلطات ثلاث، التشريعية والقضائية والتنفيذية، فإن هذا الترتيب ينبغي أن يظهر في المشاركة في صوغ القرار الاجتماعي وإصداره. ارتباطًا بذلك، وجدنا أن السلطة التنفيذية، المفترض خضوعها للسلطة التشريعية ولأحكام السلطة القضائية، تتغول فتسيطر على السلطتين معًا. وتأكد ذلك بتزوير السلطة التنفيذية انتخابات مجلسَي الشعب والشورى، بحيث يمكن القول إنها هي المؤسسة الأهم من غيرها في بناء السلطة. يضاف إلى ذلك أن السلطة التنفيذية امتنعت في كثير من الأحيان عن تنفيذ أحكام القضاء، وأن مساءلة الوزراء والحكومة أمام مجلس الشعب كانت شكلية ولا يُعتَدُّ بها، إلى جانب عدم الالتفات إلى تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات، بشأن الكثير من وقائع الفساد بحجة أنها غير ذات قيمة، ونظر الوزراء إليها بخفّة[1]، ما أدّى إلى انتشار حالة من الفوضى في

(1)الفجر (مصر)، 2011/1/13.

ما يتعلق بالعلاقات بين السلطات الثلاث، وساعد في تمدُّد ظاهرة الفساد في المجتمع، وهو ما يشير إلى حالة دولة مريضة.

وكان النظام السياسي يعاني من عدم توازن في بناء السلطة أو القوة. ويُقصد بهذا التوازن أن تشارك في صوغ القرار وإصداره جملة المراكز التي تُكوّن المؤسسات السيادية في الدولة، بحيث يتحرّك القرار بواسطتها فيحصل على قيمة مضافة من كل مؤسسة أو مركز. في هذا الإطار، يصبح بناء السلطة متوازنًا إذا ساهم كل مركز بنصيبه في بناء القرار، بحيث يستند القرار في النهاية إلى تراكم متتابع لهذه القيم[1].

استنادًا إلى ذلك، نجد أن القرار الناتج يكون في العادة أكثر نضجًا من غيره. غير أننا إذا تأملنا هذه الأوضاع قبل ثورة 25 يناير، فسوف نجد أن مؤسسة الرئاسة هي التي كانت تحتكر القرار، وذلك لامتلاكها ذراعين أساسيتين: الأولى هي الحزب الوطني الذي يضمّ جملة الانتهازيين الذين يبذلون جهدهم في تبرير القرار بين الجماهير، و الثانية هي الذراع الأمنية التي تفرض القرار بالقوة على ساحة المجتمع، وتقف بالمرصاد لكل من تساوره نفسه بالرغبة في المعارضة.

4 ـ التشكيل العصابي والمنحرف للنخبة

المفترض، بحسب ما يذهب إليه التراث النظري للنخبة، أنها تُختار ـ حتى بحكم تسميتها ـ من أفضل عناصر الجماهير، حتى تتمكن من قيادتها بما يحقق تحديث المجتمع. وأكد التراث النظري أهمية دوران النخب، لأن استمرار النخبة لفترة طويلة يفقدها القدرة على الإبداع، وعلى تطوير الحلول الملائمة لمشاكل المجتمع. ويذهب هذا التراث إلى ضرورة أن تُجدِّد النخبة بنيتها، بتجنيد أفضل عناصر الجماهير للانضمام إليها، إضافة إلى أهمية تميزها بالنقاء والطهارة في أدائها. وإذا تأملنا واقع النخبة الحاكمة في النظام السياسي السابق للثورة، فسوف نجدها تخالف المقولات الإيجابية التي تحكم أداء النخب، وتتصف بدلاً من ذلك، بخصائص سلبية كثيرة تجعلها غير صالحة لقيادة الدولة والمجتمع.

---

(1)Talcott Parsons, The Social System (Glencoe, Ill.: Free Press, [1951]), p. 452.

من السمات البارزة للنخبة، وهي الخاصية السلبية الأولى طبيعة تشكيلها العصابي والإجرامي، حيث عملت النخبة على تمزيق أوصال الدولة المصرية وتفكيكها، وتفريغها من دورها العربي والإسلامي والإفريقي، وفكّ ارتباطها بالقضايا الحضارية والإنسانية الكبرى[1]. يضاف إلى ذلك تبنّيها مخطط هدم النسيج الاجتماعي، الذي تأسس وتقوّى عبر الزمن والتاريخ، وتمزيقه بإثارة أحقاد الفتن الطائفية بين أبناء المجتمع، خدمة لأغراض شريرة، وسعيًا وراء تمزيق نسيج المجتمع الواحد وطنيًا وإنسانيًا وحضاريًا[2].

وتشير الخاصية السلبية الثانية إلى إغلاق النخبة أبواب انضمام عناصر نظيفة إليها، وفتح هذه الأبواب أمام العناصر التي تحمل سمات فسادها، أو تتوافر لديها هذه القابلية بامتياز. ولديها في ذلك آليتان أساسيتان: الآلية الأولى حراسة الأجهزة الأمنية لفساد النخبة، و الثانية دعمها العناصر التي تدعم «رواسب» الفساد لدى النخبة الحاكمة أو المسيطرة[3]. يؤكد ذلك أن تأمل العناصر التي انضمت إلى «لجنة السياسات» في الحزب الوطني المنحل، يوضح أن جميعها عناصر إما أنها فاسدة أو لديها قابلية للفساد. يضاف إلى ذلك ثبات هذه النخبة، مع أن أفرادها جميعًا طاعنون في السن، وفقدوا القدرة على الفاعلية والإبداع. إلا أن استمرارهم كان مؤيَّدًا بالقوى الخارجية التي تسعى لإضعاف الدولة المصرية وتقزيم دورها، وبالقوى الداخلية التي استباحت الثروات المصرية لتبديدها والاستيلاء عليها، ومن ثمّ تدمير قدرات المجتمع على التنمية والتحديث.

وتذهب الخاصية الثالثة لهذه النخبة أنها نخبة أتقنت ثقافة اللصوصية، وأبدعت نموذجًا مثاليًا لـ «اللص بالقانون». يتأكد ذلك بتبديد القدرات المصرية، كبيع أفراد هذه النخبة الأراضي المصرية لمعارفهم وأصدقائهم وأقاربهم وأبنائهم وزوجاتهم، وتأكيد البيع بمرجعية قانونية. مثال على ذلك، استيلاء زوجة الرئيس على 145 مليون دولار لحسابها الخاص، وهي معونات دولية موجهة إلى مكتبة الإسكندرية، وأن يمتلك وزير الداخلية 33 شقة في

---

(1)الأهرام ، 2011/5/23.

(2)المصدر نفسه.

(3)المصدر نفسه.

القاهرة، واستراحات في الساحل الشمالي، وقصورًا في التجمُّع الخامس، إضافة إلى حساباته المليارية في مصارف في الخارج. ووفق هذا المنطق، استولى رئيسا مجلسَي الشعب والشورى، على ثروات عقارية عبارة قصور و«فيلات» وأراضٍ للبناء، موزعة بالقانون على زوجاتهم وأولادهم وأقاربهم، حتى إذا جاء يوم الحساب المحتمل وقامت ثورة، تكون السرقات كلها مؤمنة بالقانون[1]. ويشير تأمُّل هذا السلوك أو الممارسات، إلى أننا كنا نعيش في ظل تنظيم عصابي، دمر ثروات المجتمع، وزاد من مساحة تخلفه.

إضافة إلى ذلك، اتصفت هذه النخبة بسوء إدارة موارد الدولة، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها ارتفاع ديون مصر للهيئة العامة للبترول وحدها بنحو 40.4 مليار جنيه في 2010. وتكرر الحديث كثيرًا عن معدلات نمو وصلت إلى نحو 7 في المئة، لكن هذا النمو لم يظهر في الحياة اليومية للقاعدة العريضة من المواطنين. ولم يشعر البسطاء والفقراء ومحدودو الدخل والطبقة المتوسطة بهذه الإنجازات الاقتصادية، إذ إن عائد الإنجازات الاقتصادية لا يوزع توزيعًا متساويًا وعادلاً بين المواطنين[2]. إلى جانب ذلك، لم يعد خافيًا أن صافي رصيد الدين العام تجاوز الحدود الآمنة، خصوصًا في ظل عبء خدمة الدين العام الحكومي، الداخلي والخارجي، حيث بلغت الأقساط والفوائد ما قيمته 97.4 مليار جنيه. وجاء العجز واضحًا في الميزان التجاري والسلعي والصادرات والواردات، حيث بلغت قيمته نحو 25.1 مليار دولار، في الوقت الذي تعاقدت فيه حكومة نظيف على تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل، بأسعار تصل إلى حد التفريط. ارتباطًا بذلك، يكشف الجهاز المركزي للمحاسبات أن حصة الدولة من إنتاج الغاز الطبيعي قُدرت بنحو 25.4 مليون طن، في حين بلغ الاستهلاك المحلي نحو 32.7 مليون طن. ولمواجهة هذا العجز كانت الدولة تستورد الغاز من الخارج أو تشتريه من حصة الشريك الأجنبي[3]. بذلك، أضافت النخبة العصابة إلى

(1)الأهرام ، 2011/5/18.

(2)حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي، المفاهيم والمؤشرات والأوضاع (القاهرة: مينا للنشر، 1992)، ص 153.

(3)الأهرام ، 2011/5/10.

مساوئها وانحرافاتها، السفه وسوء إدارة الدولة إلى حد الخيانة كإحدى سماتها المحورية[1].

وقد عمل تحالف السلطة والثروة في اتجاه حماية الفساد، بحيث اقتسم الاثنان معًا، إضافة إلى فئة السماسرة ومرتزقي العمولات، ثروات المجتمع. فقد جمعت هذه الساحة الفاسدة «من له سلطة اتخاذ القرار، مع من لديه مصلحة أكيدة في نوع القرار الذي يُتخذ؛ ثمّ لم يعد يثير الاستغراب أن يُعيَّن ستة وزراء من رجال الأعمال في حكومة واحدة، يشرف كل منهم على وزارة وثيقة الصلة بنشاطه الخاص التجاري أو الصناعي»[2]، مجسّدين بذلك المثل الشعبي القائل إنهم «سلّموا القط مفاتيح الكرار». تضاف إلى ذلك الرشى التي كانت تُفرَض على المستثمرين عنوة، الأمر الذي نزع الشفافية عن الاستثمار في مصر.

وبحسب تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات لعام 2009، يظهر السلب على مستوى استمرار تدفقات استثمارات المصريين، سواء كانت استثمارات مباشرة أو استثمارات محفظة الأوراق المالية خارج البلاد، للعام الخامس على التوالي حيث بلغت نحو 1498.8 مليون دولار. واستمرّ تراجع تدفقات الاستثمار المباشر إلى نحو 11 مليار دولار، مع تركُّزه في قطاع النفط[3]؛ الأمر الذي يشير إلى أن مصر لم تعد بيئة آمنة للاستثمار بسبب انتشار الفساد.

وحينما قامت ثورة 25 يناير تصرفت النخبة بأسلوب العصابة ذات الطبيعة الإجرامية والانتهازية، بعض أفرادها حاولوا ركوب موجة الثورة، وهم المتحولون الذين حاولوا سرقة ثوب الثوار وارتداءَه، بينما اتجه البعض الآخر إلى مهاجمة ثوار التحرير بتكوين عصابات «الكاوبوي» راكبي الخيول والجمال لسحق الثورة، في حين استأجر البعض الثالث «البلطجية» وقاطعي الطرق، والهاربين من السجون، للهجوم على الثوار، في محاولة تصفيتهم

---

(1)المصدر نفسه.

(2)خالد كاظم، «نحو سوسيولوجيا جديدة لفهم ثورة المصريين،» الديمقراطية ، العدد 42 (نيسان/أبريل 2011)، ص 50.

(3)الأهرام ، 2011/5/10.

جسديًا بصوره كاملة، علّ ذلـك أن يكـون مـدخلاً إلى القضـاء عـلى الثـورة والثـوار، الذين أودِعوا السجون[1].

5 ـ العصا الأمنية الفاعلة لضبط المجتمع

في مواجهـة الأوضـاع التـي أخـذت تـزداد سـوءًا وترديًـا، بـدأ تـراكم التـوتُّر والسخط يقع على ساحة الجماهير، التي حاول بعض مفارزهـا اغتيـال رأس النظـام أكثر من مرة، كمدخل للقضاء عـلى نخبتـه. دفعـت المحـاولات النظـام السـياسي في اتجاه الاعتماد على الدور الأمني للسيطرة على المجتمع ، وهو الـدور الـذي تحـدد بأربعة أبعاد.

تجســد البعــد الأول في الحمايــة الكاملــة والصــارمة لــرأس النظــام وعائلتــه والنخبة المحيطـة بـه. وقـد أصـبحت هـذه الحمايـة متطرفـة، حتـى بلغـت نـزول العربات المصفحة، إضافة إلى جماعات الأمن المتنوعـة، إلى الشـارع، وأحيانًـا إخـلاء الشوارع التي يمرّ بها الرئيس المخلوع في أي اتجاه يريد، ما يُحدث ارتباكًا في حركـة المرور في المدينة، أو يعطّل وصول العاملين إلى أعمالهم.

أما البعد الثاني ، فكان في انصراف الأمن عن الشارع المصري، وتركيز اهتمامه على أمن النظام السياسي؛ وهـو مـا أحـال الشـارع المصري إلى حالـة مـن الفـوضى، فامتلأ بالعنف والتحرش، والسرقة، والاغتصاب، إضافة إلى فوضى المـرور ومشـكلاته، ما زاد من سخط الجماهير.

يشــير البعــد الثالــث إلى دور الجهــاز الأمنــي في تنظيــف الســاحة الاجتماعية من العناصر التي تُمثّل خطورة. وفي نطـاق ذلـك، لوحِـق معارضـو النظام السياسي، وهو ما يُعـرف بسياسـة تجفيـف المنـابع. في المقابـل، اهـتم الجهاز الأمني بالبحث عن العناصر التي لديها القابلية الانتهازية التي تؤهلها للالتحاق بالتنظيمات والمؤسسات التابعة للدولة والنظام السياسي، للانضـمام إلى لجـان الحـزب الـوطني، وشـغل مناصـب قياديـة في الجامعـات، مـرورًا

(1)علي ليلة، «تأملات في بعض الظواهر الاجتماعية إبان الثـورة،» في: ربيـع، محـرر، ثـورة 25 يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية ، ص 175.

برئاسة المؤسسات المصرية المختلفة، وذلك لتأسيس بنية إنسانية دافئة ومؤاتية لدعم النظام السياسي الفاسد وحمايته.

يعمل البعد الرابع في اتجاه استعمال العصا الأمنية الغليظة والقاسية لفرض الهدوء والاستقرار السياسي. فإذا نزلت الجماهير إلى الشارع احتجاجًا على أي من ممارسات الدولة والنظام السياسي، وجدت العصا الأمنية الغليظة، التي تتضمّن استخدام القنابل المسيلة للدموع، والرصاص الحيّ، وقنابل المولوتوف، وكلها وسائل كفيلة بفرض الهدوء والاستقرار عنوة.

رابعًا: الثورة.. حصاد مجتمع منهار ودولة بائسة

جاءت الرياح من حيث لم تتوقع السفن، وتفجرت الثورة من أبعد مصادر النظام السياسي تصورًا، من هنا كانت الاستجابة غير الواعية والمتأرجحة، التي ضاع منها اليقين. وقف النظام السياسي أمامها مذهولاً يفتقد القدرة على فعل الاستجابة، بينما يقطع الثوار أميالاً في زمن محدود في اتجاه الهدف، وعندما أفاق النظام السياسي وبدأ التحرك، كانت الثورة قد لامست الهدف من دون ترويع أو دماء، وبحركة رشيقة رقص لها التاريخ فرحًا، وراح يكتب في كتاب الحضارة صفحات جديدة من تاريخ مصر، وهي صفحات جديدة بلا شكّ في تاريخ الثورات؛ فقد قدمت الثورة المصرية معانيَ ومضامين جديدة، رسمت خطوطَها أناملُ الثوار، وأثارت بها عواطف عالم بأسره وإعجابه.

المدهش في الأمر أن النظام السياسي، والأجهزة الأمنية، والنخبة المصرية بمكوناتها الانتهازية والمستقيمة، لم تتوقع المصدر الذي انطلقت منه الثورة المصرية. وقد تأكدت هذه المفاجأة الثورية بقناعتين:

الأولى هي التأكيد الذي استقر عليه التراث النظري في عمومه، أن الفاعل الثوري أو القوى الثورية تنطلق عادة من السياقات الاجتماعية التي تعاني الحرمان والعجز عن إشباع حاجاتها الأساسية، أو من السياقات ذات المصالح الأكثر تضررًا من غيرها.

أما القناعة الثانية ، فهي أن السياقات الاجتماعية المترفة لا تنبت ثورة. في هذا الإطار، تطوّرت توقُّعات خاطئة تتعلق بالطريق الذي سوف يأتي منه

الفاعل الثوري، حيث طُرحت ثلاثة توقعات رئيسية كونت قناعات المجتمع.

في نطاق التوقع الأول ، برز تصوُّر بإمكـان انطـلاق الثـورة بواسـطة الشرائـح الوسطى والدنيا للطبقة الوسطى كونها الشرائح التي أضيرت، أو المهدَّدة بأن تضـار مباشرة من التحول الليبرالي المشوَّه الذي انطلق مع بداية السبعينيات وانحرف مـع بداية التسعينيات. وهو التحوُّل الذي تسبب بتشويه نوعية حياة الشرائح الوسطى والدنيا للطبقة الوسـطى، ودفعهـا إلى أوضـاع مترديـة، جـذبت بعـض عناصرهـا إلى نطاق الطبقة الدنيا، وألحقت بعضها ـ حفاظًا على بقائها ـ بخدمة مصـالح الطبقـة العليا، وهاجر بعض آخر بمنطق أن «تريح وتستريح». ومع أن هذه الطبقـة تمتلـك ثقافة ووعيًا، غير أنها لم تثُر كما هو متوقع، لأسباب منها أن أغلبية نخبتها التحقـت ـ عن انتهازية ـ بخدمة الطبقة العليا، ومن ثمّ تماهت مصالحها مـع مصـالح هـذه الطبقة، وهي منذ قيام ثورة 1952 اعتادت أن تأخذ من دون أن تعطـي[1]. وتحـول نضالها إلى ظاهرة كلامية.

وتطور توقّع ثانٍ باحتمال أن تنطلق الثورة من ساحة الطبقـة الـدنيا، حيـث توقظ الثورة فاعلها وتلمّ قوتها من بين أعضاء هذه الطبقة، وفقراء المدينة الهـائمين في شوارعها بحثًا عن لقمـة عـيش عـن طريـق اللصوصـية أو البلطجـة أو التسـول، مضافًا إليهم ثلاثة ملايين من أطفال الشوارع، إلى جانب حزام العشوائيات في جملة المدن المصرية. فهؤلاء المهمشون يعيشون نوعية حياة بائسة، لا يحققون في إطارها إشباعًا لحاجاتهم الأساسية إلا بصورة موقتة، وفي نطاق الحدود الدنيا؛ فإذا زاد توترهم، قد ينطلقون في المدينة غاضبين، يشـيعون الفـوضى في المجتمـع، ويطيحـون اسـتقراره، ويدمّرون كل ما فيه، لأنه مجتمع لا ناقة لهم فيه ولا جمل[2]؛ غير أنهـم لم يثـوروا إمـا

(1)ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة ، ص 178.

(2)علي ليلة، «سياسات خفض الفقر في العالم العربي،» ورقة قدمت الى: «الشراكة الاجتماعيـة لمكافحـة الفقـر،» (نـدوة نظمتهـا جامعـة الـدول العربيـة، الأمانـة الفنيـة لمجلـس وزراء الشؤون الاجتماعيـة العـرب بالتعـاون مـع وزارة الشـؤون الاجتماعيـة والعمـل، صـنعاء، أيار/مايو 2006).

لغياب وعيهم، أو بسبب تكيُّفهم الفائض، أو لأن العصا الأمنية قد تكون قاسية معهم.

على خلاف ذلك، تطور توقع ثالث متفائل ـ غير أنه لم يتحقق ـ بأن تؤدي الاحتجاجات الفئوية، التي بدأت تزدهر بكثافة في الشارع المصري، دورها في تهيئة مقدمات لثورة تقودها الفئات المحتجة، مهنية كانت أو عمالية، وكذلك الاحتجاجات السياسية التي قامت بها شرائح النخبة وأبرزها حركة «كفاية» وحركة «9 مارس» وحركة «6 أبريل» و«الجبهة الوطنية للتغيير». غير أن هذه الاحتجاجات المتنوعة، وإن نجحت في حفر شقوق في حاجز الخوف، وجعلت الاحتجاج ظاهرة قائمة في الشارع المصري، إلا أنها فشلت في التحول إلى ثورة شاملة، لأسباب كثيرة. من ذلك أنها كانت مرحلة تجريب للفعل الثوري، وأن مطالبها ظلت ذات طبيعة فئوية محدودة أصبحت سياجًا حديديًا حاصرها، إضافة إلى أن طبيعة المطالب الفئوية التي رفعتها تختلف عن تلك التي تبحث عنها الجماهير. وكذلك فشلت في التشبيك في ما بينها، لكي تصبح فاعلاً كليًا يدفع المجتمع في اتجاه طريق الثورة. يضاف إلى ذلك أن الدولة تركتها في احتجاجها اعتقادًا أنها بذلك تصرف التوتر المخزون، فينقطع الطريق على الثورة، وتساعد بذلك في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، إضافة إلى أنها ـ الاحتجاجات ـ كانت تعبّر عن سلوك فئوي أناني يختلف عن الإيثارية التي تحتاج إليها الثورة.

على خلاف ما هو متوقع جاء الفاعل الثوري من الشرائح العليا للطبقة الوسطى، من الشباب الذي أتقن لغة العصر، وسباق العصر كذلك، وهو السياق الافتراضي. فبمتابعتهم سياقات المجتمع الافتراضي هنا وهناك، أدركوا ـ بالمقارنة ـ أنهم ليسوا أقل من نظرائهم، غير أنهم يعيشون وهم يعانون من الخوف، ويدركون أن بقية شريحتهم الشبابية تعيش حالة مأسوية من تآكل الكرامة وغياب القيمة التي تصل إلى العدمية، إضافة إلى الشعور بالواقع المتردّي للكتلة الشبابية بأسرها. وهو الواقع الذي جعل هذه الكتلة عاجزة ومشبعة بالخوف وغياب القدرة على التمرُّد، في مقابل أنها أدركت الرفض الشجاع، الذي يمارسه شباب سياقات أخرى. نتيجة لذلك، تولّد لديهم طموح وأمل في أن يقفوا على العتبات الثورية ذاتها. وبين

الواقع المتردّي للكتلة الشبابية والطموح المتمرّد لهذه النخبة، حدثت الفجوة التي دفعت إلى الشعور بالحرمان النسبي، الذي تولد على ساحته احتمال الثورة[1].

ومع أنهم كانوا على عتبات الثورة، إلا أن عواطفهم لم تكن قد تبلورت بعد، ومن ثمّ ظلت رؤيتهم في البداية ذات طبيعة إصلاحية، تنطلق من قاعدة أن حياتهم مترفة. فأحدهم لديه ـ بحسب ما ذكر ـ جهاز محمول بأربعة آلاف جنيه، وآخر يعيش في «فيلا» امتلكها من دخله الخاص، وثالث يركب سيارة ذات قيمة عالية مقارنة بالسيارات التي تتحرك في شوارع القاهرة، ويشغل وظيفة مرموقة[2]كما أنهم، وإن لم يعايشوا مشكلات قرنائهم من الشباب، غير أنهم تألموا نفسيًا لهم، وتطورت عواطفهم الثورية على ساحة آلامهم. وبسبب متابعتهم لما يحدث في العالم الخارجي من تمرُّد وثورات، تمنوا أن يحدث ذلك في مجتمعاتهم. فقد تابعوا الثورات البرتقالية والمخملية، ورأوا أن الشباب الذين فجروها هم نظراء لهم في ترفهم، وتواصلوا معهم، أو على الأقل تابعوهم عن طريق ساحات التفاعل الافتراضي، وبدأوا يتحركون بعفوية وبراءة شبابية على طريق صنع الثورة، كأنما هي لعبة من ألعاب الكومبيوتر. كانت مطالبهم في البداية ـ كما أشير سابقًا ـ ذات طبيعة إصلاحية ومتواضعة، هدفهم أن يعيشوا في أمان بعيدًا عن قسوة الأمن الذي عبث بحياة خالد سعيد، فأنشأوا ـ رمزيًا ـ صفحة على «فيسبوك » (Facebook)بعنوان «كلنا خالد سعيد». كانت مطالبهم في البداية متواضعة، لأن زخمهم الثوري كان محدودًا، فقد تدفقوا في البداية إلى ميدان التحرير من شوارعه الفرعية، غير أن الطاقة الثورية جاءت إليهم من نظرائهم شباب الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة. وحينما تعامل الأمن معهم بقسوة وبدائية، أدى ذلك دورًا أساسيًا في تحويل الحدث الذي كان إصلاحيًا، إلى فعل ثوري ومطالب ثورية بكل معاني الكلمة. فقد تطورت المطالب لديهم من معاقبة المعتدين على خالد سعيد إلى إقالة وزير الداخلية، إلى حل مجلسَي

(1)ليلة، «تصور الخطاب السيكولوجي العربي للحركات الاحتجاجية،» ص 37.

(2)المصري اليوم ، 2011/1/23.

الشعب والشورى، إلى ضرورة تنحي رأس النظام السياسي، إلى ضرورة رحيله ومحاكمته، إلى ضرورة إسقاط النظام بهدف تأسيس نظام جديد؛ وتدافعت إليهم بقية شرائح الطبقة المتوسطة[1]. وتدفقت إلى ميادين التحرير جماهير الشعب من كل مكان، وبدأ الفاعل الثوري يتبلور، قويًا وشامخًا، ككرة الثلج، كلما تحركت وتدحرجت تضخمت في قدراتها وطاقاتها ونضجت لديها المعاني الثورية، وأصبحت المطالبة بالتغيير ذات طبيعة ثورية وراديكالية بامتياز.

تضافرت مع ذلك ثقة عالية بالنفس، بدايتها نجاح الثورة التونسية، وقال لسان حال الشباب المصري: نحن لسنا أقل ثورية من رفاقنا في تونس، وبذلك تدفق بعض فائض الثورة التونسية إلى أرض مصر. وتكوّنت الثورة في ميادين التحرير، وفي ساحات المدن المصرية المختلفة، في السويس، والمنصورة، وبور سعيد، والإسكندرية والمنوفية، وأرجاء مصر كلها، وتحرك المجتمع بكامله، وأدرك الكل أننا أمام ثورة مكتملة الأركان. وإذا كان التاريخ المصري قد شهد في معظمه تضافر الجيش مع ثورات شعبه، فقد تحرك الجيش ليحرس الثورة من الاغتيال والالتفاف[2]. وبدأت الثورة الشبابية تكتمل، وأخذت تحدد مطالبها وسلوكها الملائم لتحقيق هذه المطالب. وفي هذا الإطار، أبهرت العالم بسلوكها الحضاري، غير أننا إذا تأملنا تفاعلات هذه الثورة من خلال نظرة كلية وشاملة، فسوف نجد أنها قدمت نموذجًا جديدًا للثورة، وهو النموذج الذي ظهر في شأنه عدد من الفرضيات الأساسية.

1 ـ التكوّن التلقائي للفاعل الثوري

تختلف الثورة المصرية في ذلك عن الثورات الأخرى، التي لها طبيعتها القصدية والإرادية. بداية نجد أن الفعل الثوري بدأ في المجتمع الافتراضي بتأسيس صفحة «كلنا خالد سعيد»، تعبيرًا عن الاعتداء عليه من أفراد الأمن. فهو نوع من الاحتجاج التلقائي المحدود، الذي انتقل إلى الواقع رافضًا في

---

(1)الأهرام ، 2011/1/27.

(2)الأهرام ، 2011/1/18.

مرحلته الأولى سطوة الأجهزة الأمنية، وفي مواجهة القوى الأمنية ارتفع سقف المطالب إلى محاكمة وزير الداخلية، ثمّ إلى حل مجلسَي الشعب والشورى. في هذه الحالة، كان الفاعل الثوري في ميدان التحرير ـ وميادين مصر ـ يزداد قوة بانضمام عناصر جديدة إليه.

في المرحلة الثانية بدأت كتلة شبابية تعاني من مشكلات واقعية كالبطالة وعدم وجود مسكن وغير ذلك من المشكلات، وانضمت جماعات احتجاجية سياسية، بدأت تندد بالفساد ورفض التوريث، وعجز النظام السياسي عن حل مشاكل مصر. في خلال هذه المرحلة، وبفضل الصراع مع الأمن تارة، ومع البلطجية تارة أخرى، انهار حاجز الخوف تمامًا، وانضم المهمشون وبقية أفراد الشعب إلى الفاعل الثوري، الذي اتسعت مساحته وخطوطه، خصوصًا أن بعض الشهداء سقطوا بفعل القسوة الأمنية. وهو ما يعني أن الفاعل الثوري قد مرّ بثلاث دوائر لكي يكتمل، وهي دائرة الشباب المفجر للثورة على «الفيسبوك»، ثمّ دائرة شباب الطبقة الوسطى ثمّ جمهورها، ثمّ بقية شرائح المجتمع بما فيها المهمشون. وبذلك اكتمل الفاعل الثوري بتلقائية وأصبح له موقفه الحاسم والصلب.

2 ـ البدء بالوعي وبما هو سياسي

تختلف في ذلك الثورة المصرية عن الثورات الأخرى، واهتم بها التنظير الاجتماعي. فقد اختلفت عن النموذج الماركسي الذي يتحرك في إطاره الفاعل الثوري من الوعي الزائف إلى الوعي الموضوعي بفعل عوامل كثيرة، ويمرّ بنضالات فردية وجماعية، حتى اكتمال نضج البروليتاريا بصفتها فاعلاً يقوم بالثورة[1].

واختلفت عن النموذج الليبرالي، الذي تتحرك الثورة في نطاقه من حرمان واحتجاجات فردية، ثمّ تتحول بتجمعها إلى احتجاج جماعات، ثمّ تتحرك من خلال التشبيك أو التواصل بينها لتصبح احتجاج طبقة أو فئة أو شريحة كاملة في المجتمع، وتوازيًا مع ذلك تتضح رؤيتها حتى تصل إلى

(1)علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع ، ط 4 (الاسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2004)، ص 273.

وعيها وصوغ أيديولوجيا ثورية، هي التي تقود التغيير[1]. وعلى خلاف ذلك، نجد أن الثورة المصرية بدأت بوعي مكتمل وناضج، انطلاقًا من المعطيات التي أتاحتها آليات المجتمع الافتراضي، واستلهام الثورات السابقة للثورة المصرية، وبفعل حرمان المهمشين ومختلف شرائح المجتمع التي التحقت بالثورة كاملة الوعي. استنادًا إلى هذا الوعي الناضج لدى الفاعل الثوري، نجد أن مطالبه جميعها جاءت في الإطار السياسي، سواء في ما يتعلق بالمطالبة بإطاحة بعض عناصر النظام أو مؤسساته، أو في ما يتعلق بإسقاط رأس النظام ومحاكمته ثمّ المطالبة برحيل كل النظام. يعني ذلك أيضًا أن مطالب الثوار المحورية في ميادين تحرير مصر كانت ذات طبيعة سياسية في الأساس، وتحولت عقب الثورة وإطاحة رأس النظام، إلى المطالب الاجتماعية التي اتسمت بالطابع الفئوي المتنوع.

3 ـ الطابع الكلي للفعل الثوري

إذا تأملنا الثورة في التنظير الاجتماعي، فسوف نجد أنها تتحقق بفاعل جزئي وحدث جزئي. ففي النظرية الماركسية، تثور البروليتاريا ـ وهي جزء من المجتمع ـ ثمّ تنشر ثورتها في المجتمع. وكذلك الثورة في النظرية الليبرالية، تقوم بها جماعة ثورية تعاني الفشل الدافع (Motivational Failure) ، ثمّ تنشرها في المجتمع، حيث يُعَدُّ جذب الجماهير إلى ساحة الثورة بعدًا أساسيًا لنجاحها. في الحالتين، نجد أن فئات المجتمع التحقت مباشرة بالحدث الثوري، وهي التي تحملت عبء إكماله، وهو ما يعني أن النخبة تُفجّر الثورة ثمّ تنقلها إلى الجماهير. وعلى العكس من ذلك، نجد أن الجماهير في الثورة المصرية نزلت في جملتها لتدفع عجلة الثورة، ثمّ بدأت النخب الثقافية والحزبية والسياسية تلتحق بقطارها بعد أن تحرّكَ، لذلك كانت الجماهير حريصة في جملتها على متابعة تحقيق أهداف الثورة. في هذا الإطار، نجد أن فعل الثورة الجمعي أبدع «التظاهرات المليونية»، حيث يجتمع الشعب كل يوم «جمعة» على مستوى مليوني، ليرى ماذا تحقق من مطالبه، ويطرح في إطارها مطالب جديدة. وهو الأمر الذي دفع جهاز الدولة

(1)Parsons, The Social System , p. 457 .

التنفيـذي إلى السـعي حثيثًـا للاسـتجابة لمطالـب «الجمعـة» السـابقة قبـل حلـول «الجمعة» اللاحقة.

4 ـ الطابع الحضاري للثورة

تختلف الثورة المصرية في ذلك عن الثورات الأخرى التي تعرّض إليها التنظير الاجتماعي بالبحث والتحليل، وقد تجلى ذلك من خلال عـدد من المظـاهر. يتمثـل المظهر الأول بسلمية الثورة، وابتعادها عن العنف والحـدث الـدموي. وقـد كانـت سلمية الثورة هي السبب في إعجاب العالم بها، بوصفه عالمًا أصبح يضيق بالإرهاب، وحتى بالمقاومة، وكذلك الثورات المصحوبة بتغييرات دموية مأسـوية. وقـد تميـزت هذه النزعة السلمية بالطابع الإيجابي، على العكـس مـن الاحتجـاج السـلبي الـذي قاده الزعيم الهندي. فقد تجلـت هـذه السـلمية الإيجابيـة بـالإصرار عـلى تحقيـق الهدف، فإذا لم يجد الفاعل الثوري استجابة فإنـه يتحـرك إلى هـدف أعـلى وأشـمل يحتوي بداخله على الهدف السـابق، بحيـث نجـد حرصًـا مـن الشـباب عـلى عـدم ممارسـة سـلوك العنـف، وأن قصـارى مـا فعلـوه هـو رد العنـف إذا وقـع علـيهم باستجابة غير عنيفة. حدث ذلك حينما اعتدت عليهم قوات الأمن بقسوة، وحيـنما اعتدى عليهم بلطجية الحزب الوطني، وحينما هوجمـوا بحملـة راكبـي الحيوانـات في ما عُرف بـ «موقعة الجمل»[1].

يتجسد الطابع الحضاري للثـورة، في الثقـة الحضـارية التـي تمتـع بهـا شـباب الثورة، وهي ثقة البقاء والاستمرار، التي ترسخت عبر سـبعة آلاف سـنة هـي عمـر الحضارة المصرية، وهو ما يعني أن التاريخ كان حاضرًا في ميـدان التحريـر. وكانـت نوعية الحياة بمساحاتها كلها حاضرة كذلك، حيث كنا نشاهد على ساحات التحرير، السياسي الغاضب الذي يطالب بمكبرات الصوت بالرحيل والرحيل الفوري، إلى جانب ثائر آخر يطلق النكات الساخرة ويمارس الثورة على طريقته، وحوار فريق ثالث يمثّل مسرحية ألفها من وحي الموقف، إلى جانب فنان رابـع يرسـم لوحـة عـلى «أسـفلت» التحرير، وخامس يجسد رمزية الوحدة الوطنية بقطع حجارة، وسادس اسـتغل هـذا

(1)المصري اليوم ، 2011/1/19.

الإطار الاحتفالي فعقد قرانه، إضافة إلى من احتفل بميلاد ابنه. وهو ما يعني أن الحياة بتاريخها وكل تنوعها الحضاري، كانت حاضرة على ساحة التحرير، تصنع الحدث الثوري العظيم. لقد امتلكت جماهير التحرير طاقة حضارية هائلة، أمدتهم بالثقة التي كانت وراء التصميم على الهدف، والقدرة على الاستمرار في اتجاه تحقيق هذا الهدف.

5 ـ تدرُّج التفاعل في اتجاه الفعل الحاسم

ما يعني أن الفعل الثوري احتوى على تناقض مدهش بين تدرُّج المطالب الثورية وتصاعدها من ناحية، والتصميم على المطالب والارتفاع بسقفها في حال عدم تحققها. ما يؤكد ذلك، أن ثوار التحرير رفعوا في البداية مطالب محدودة، كإقالة وزير الداخلية ومحاكمته. وحينما لم يستجب النظام السياسي لهذا المطلب، أضيفَ مطلب آخر بحل مجلسَي الشعب والشورى، مع الإبقاء على المطلب السابق. وحينما لم يستجب النظام السياسي، رَفَعَ الثوار المطالب في اتجاه سقف جديد، حيث المطالبة برحيل الرئيس مع الاحتفاظ بالمطالب السابقة، من دون التحول إلى العنف أو الخروج على النظام، وبالحضارية نفسها في التفاعل، التي تبلورت في ساحات التحرير. وحينما بدأ النظام الاستجابة لبعض المطالب، كان السقف قد ارتفع حتى محاكمة الرئيس وإسقاط النظام. وبعد تنحّي الرئيس، ظلت حزمة المطالب التي رفعها الثوار تنتظر التحقيق، وظل الثوار يجتمعون في مليونياتهم المتتابعة حتى حققوا جميع المطالب التي رفعوها[1]. يعني هذا الأمر أن ثمّة مرجعية كلية ظلت كامنة في الوعي الثانوي للثوار، وهي المرجعية التي كانت تدفع بالمطالب المختزنة فيها إلى الوعي، المطلب تلو الآخر ليبرز على الساحة، مؤكدة أن المطالب جميعها تكوّن في تداخلها إطارًا أو مرجعية كلية للتغيير لم يهدأ الثوار حتى حققوها. وفي مقابل تحرُّك الثوار تدريجًا لتحقيق مطالبهم، كان النظام يتراجع تدريجًا ليبدأ الاستجابة للمطالب التي طُرحت بحسب طرحها زمنيًا، وهو ما أسس فجوة بين المطالب التي يستجيب لها النظام السياسي، وتلك التي يطرحها الثوار، حتى

(1)المصري اليوم ، 2011/1/28.

انتهى الثوار من مطالبهم التي طرحت تـدريجًا، فحسـموا الاسـتجابة، وأتى الحسـم وفق هذا المنطق.

6 ـ القيادة الشبابية والطبيعة الشعبية للثورة

تُظهر هذه الحالة اختلافًا واضحًا بين ثورة التحرير والثورات التاريخيـة التـي اهتم بها التنظير الاجتماعي؛ إذ نجد أن أغلبية الثورات ـ كما تصوَّرَها الفكر النظري ـ كانت ذات طبيعـة طبقيـة في الأسـاس. فـالثورة، في المنظـور المـاركسي، تقـوم بهـا الطبقة العاملـة، وإن شـاركت طبقـة الفلاحـين في دفـع عجلتهـا؛ وكـذلك الحـال في الصين استنادًا إلى افتراض الحرمان المطلق. في المقابل، تثور في التنظير الليبرالي عـادة الطبقـة الوسـطى، اسـتنادًا إلى افـتراض الحرمـان النسـبي، حيـث نجـد أن الطبقـة الوسطى، عن طريق نخبتها، هي التي تثور. وهو ما يعني أن هذه الثـورات تتميـز بالطابع الطبقي وتقودها النخبة الطبقية، التي هي قطاعات أفقية في المجتمع[1].

على خلاف ذلـك، نجـد أن الشـباب هـم الفاعـل الثـوري الحقيقـي في ثـورة التحرير، فهم الذين أسسوا الفعل الثوري، وهم الذين دفعوه إلى ميادين التحريـر، ثمّ بدأت الشرائح الشعبية الثـورة بعـد ذلـك. وإذا تأملنـا تـداخل هـذه المكونـات الإنسانية لإنجاز الفعل الثوري، فسوف نجد أن الشباب من الشرائح العليـا للطبقـة الوسطى، هم الذين تبلور وعيهم في المجتمع الافـتراضي بضرورة الثـورة، إضـافة إلى التحديد المبدئي لآلياتها، ثمّ انتقلوا بالثورة إلى واقـع التحريـر، لتـزداد قـدرة الفعـل الثوري بفعل الشرائح الشبابية الأخرى، التي تكون مقطعًا رأسـيًا في بنـاء المجتمـع، يأخذ نصيبه من الطبقات الأخرى؛ وهكذا عملت الكتلـة الشـبابية في اتجـاه بلـورة الفعل الثوري، بكل قوته وتنوعاته، على ساحة التحرير. ثـمّ التحقـت بهـا الشرائـح الشـعبية الأخـرى، لتصبـح ثـورة يقـوم بهـا الشـعب في جملتـه. ومـن المعتقـد أن التجمعات المليونية، لم تكن شبابية فقط، ولم تكـن مقصـورة عـلى طبقـة مـن دون أخرى، لكنها تألفت من كل من هو على أرض المجتمع، بدءًا بأبنـاء الطبقـة العليـا، وحتـى المهمشـين المسـتبعدين مـن المشـاركة في المجتمـع، والـذين مـن حقهـم

(1)المصدر نفسه، ص 177.

جميعًا المشاركة في تأسيس عقد اجتماعي جديد لتأسيس نظام اجتماعي جديد. فلم تكن الثورة إذن ثورة طبقة، بل كانت ثورة مجتمع.

7 ـ محدودية زمن الفعل الثوري

من الثابت أن عالمنا هو عالم التسارع والأحداث المتسارعة. وهذا يتطلب يقظة قوية من الفاعل الثوري، فيراعي توجيه الفعل الثوري إلى الهدف في حركته على ساحة الزمن، وهو الأمر الذي يحتاج إلى درجة من الوعي الحادّ؛ وهذا ما فعله ثوار التحرير، حيث تمكنوا بفضل امتلاكهم هذه القدرة، من توجيه الفعل وتمكينه من تحقيق هدفه. وقد ساعد على ذلك توافر أربعة شروط أساسية:

الشرط الأول هو امتلاك الشريحة الشبابية القائدة وعيًا كاملاً بمتطلبات نجاح الفعل الثوري وظروفه، وأبرزها القدرة على التعبئة، التي يسرت لها استمرار الفعل الثوري من دون عنت، وزودتها بالطاقة ـ مرحليًا ـ بالاستدعاءات المليونية.

و الشرط الثاني هو تدفق الطاقة التي يحتاج إليها الفعل الثوري من الشعب، وذلك استنادًا إلى الوعي بالفساد الذي عاش في نطاقه النظام السابق، والذي سبّب حرمان هذه الجماهير إشباع حاجاتها، الأمر الذي جعلها ـ بهذه الطاقات الشبابية المختزنة ـ تتحرك بقوة في اتجاه المشاركة في استكمال بناء الفعل الثوري، وهو ما يُعرَف بالاستجابة الجماهيرية للفعل الثوري، على ما يذهب التنظير الاجتماعي.

ويتصل الشرط الثالث بالدعم العالمي والمعنوي الواضح والقوي للثورة، حيث اتجهت القوى والمؤسسات العالمية في اتجاه دعم الفعل الثوري بسبب سلميته ونقاء حركته من أي عنف، إضافة إلى الجدة التي امتلكها الفعل الثوري، فهو ذو طبيعة حضارية مرنة وغير متشنجة، يحتوي أطياف الحياة كلها، كما أشرنا آنفًا.

ويشير الشرط الرابع إلى الدعم والمساندة من الجيش الذي دعم الثورة، وأكد عقيدته التاريخية التي جعلته يقف إلى جانب الشعب وثورته. غير أنه، وإن أسقطت الثورة النظام وغيرت هويته في زمن محدود، فإنها قد

تستغرق زمنًا أطول حتى يمكن أن تنشر منظومات قيم التحرير لتصبح هـي القـيم المنظمة للثقافة في المجتمع.

8 ـ الثورة تسبق الأيديولوجيا الثورية

من الخصائص التي تميز ثورة التحرير أن أيديولوجيتها تبلورت نتيجة الفعـل الثوري. وفي ذلك نجدها تختلف عن جملة الثورات التي عرفها التنظير الاجتماعـي. فالأيديولوجيا تحتوي القيم والمبادئ التي توجه الفعل الثوري، في اتجاه فرض انهيار البناء القديم لكي يؤسس محله بناءً جديدًا. فبحسب المنظـور المـاركسي، تسـتهدف أيديولوجيا الطبقة العاملة القضاء على النظام الرأسمالي، عن طريـق الثـورة، وبنـاء المجتمع الشيوعي. الأمر نفسـه نجـده في منظـور ليـبرالي، حيـث تهـدف الثـورة إلى القضاء على المجتمع المسبب للحرمان، وتطوير أيديولوجيا تبشر بمجتمع يتحقق في نطاقة إشباع الحاجات الأساسية وتحديـد نطـاق التغيـير. في مقابـل ذلـك، نجـد أن أيديولوجيا ثورة التحرير لم تكن ذات طبيعة نظرية مسبقة، لكنهـا بـدأت تنمـو في قلب الفعل الثوري وتُواكبه، ونجد أن أيـديولوجيا الثـورة قـد تكونـت عـن طريـق ثلاثة مصادر.

في إطار المصدر الأول بدت الأيديولوجيا، بوصفها فكرة رفض ناعمـة وسـلمية من جماعة شـباب «الفيسـبوك»، مسـتندة إلى وعـي بثـورات سـلمية وقعـت عـلى الصعيد العـالمي في مجتمعـات أخـرى، حيـث أكـدت قضـايا هـذا المصـدر الحريـة والكرامة الإنسانية. وقد استمرت مبادئ هذا المصدر وتعمقت واتسـع نطاقهـا مـع استمرار الثورة.

يسـتند المصـدر الثـاني إلى أيـديولوجيات الفئـات الشـبابية المختلفـة، وهــي الأيديولوجيات التي ضمّت التوجهات الأيديولوجية لشـباب الإخـوان المسـلمين، إلى جانب التوجهـات الأيديولوجيـة للشـباب العلمانيـين أصـحاب التوجهـات القوميـة والليبراليــة والماركسـية، بحيــث مثّلــت منطقــة وســط تفاعلــت فيهــا هــذه الأيديولوجيات. وبدأت هذه الفئات تتخلى عن تطرفها، لتبحث عـن سـاحة التقاء بينها، تركـز عـلى هـدف تغيـير النظـام، ودعـم التحـول الـديمقراطي، إضـافة إلى تأكيـد أغلبيـة الأطـراف أهميـة الدولـة المدنيـة، والحاجـة إلى منظومات قيمية تضبط إيقاع الثورة وتفاعلات ما بعدها، إلى جانب ضرورة

العمل في اتجاه أن يعود إلى مصر انتماؤها العربي، وأن تعيد مصر ترسيخ اهتمامها بالقضايا العربية وأبرزها قضية فلسطين.

تبلور المصدر الثالث من الثقافة الشعبية في اتجاه الثقافة التي تعمل على تطهير المجتمع من الفساد، وتأمين الحدّ الأدنى لتحقيق إشباعات البشر، بما يُعمّق انتماءهم إلى مجتمعهم، ويؤكد مشاركتهم في تحديثه؛ إضافة إلى ضرورة استعادة الأداء الفعّال في المجالات المختلفة كالتعليم، والإعلام، والأسرة، وتطوير القيم التي تحكم تنظيم تقديم الخدمات الأساسية للمجتمع؛ والتحرك في اتجاه مجتمع يمتلك عافية اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية. وقد كونت جملة الأفكار والقيم والمبادئ التي صدرت عن هذه المصادر الثلاثة، قاعدة لبلورة أيديولوجيا مجتمعية نشأت عن التفاعلات الواقعية، وأصبحت قادرة على قيادة المجتمع في اتجاه المستقبل[1]

(1)المصدر نفسه، ص 178.

الفصل الثاني

ثورة على نمط الثورات

محاولة لفهم طبيعة الثورة المصرية ونمطها

علـي الرجَّال (*)

(*) باحث مصري.

أولاً: فرادة الثورة المصرية

تُجَسِّدُ الثـورة المصريـة نموذجًـا فريـدًا في عـالم الثـورات، مـا يجعلهـا صـعبةَ التفسير والفهم. والحقيقةُ أن طبيعة هـذه الثـورة كانـت مصـدر قوّتهـا؛ إلاّ أنّهـا لا تخلو من مشاكلَ كامنةٍ فيها أيضًا. فغالبًا ما كانت الثـوراتُ تقـوم عـلى مـا يُسـمّى كتلة مهيمنة مضادّة[1]، تحدّث عنها جيّدًا الإيطالي أنطونيو غرامشي. ولهـذه الكتلـة نموذجٌ معرفي مغايرٌ في تصوُّره وتخيُّله للواقـع السـياسي، يقـوم عـلى إزاحـة النظـام القائم، وإحلال نظام جديد محلّه على كل الأصعدة. وليس بالضرورة الـتخلُّص مـن أتباع النظام السابق بالكامل، خصوصًا إذا أرادت هذه الكتلة الحفـاظ عـلى الدولـة ومؤسّساتها أداة للهيمنة، ومركزًا لممارسة القوّة والسلطة يتّسـم بالشرعيـة. وتتّسـم الأمثلة الثورية ـ في معظمها ـ بهذا النمط المُعَبَّر عنه بالكتلة المضادّة. وتشـنّ هـذه الكتلـة المضـادّة نـوعين مـن الحـروب[2]؛ حـرب الأفكـار والمعتقـدات (War of Maneuver)، وحرب الأماكن والمناصب. فهي تحاول تحطيم الأفكار القديمة التـي تحكّمـت في المجتمـع وصـاغت أفكـاره ورؤيتـه ونظامـه الاقتصـادي والاجتماعـي والسياسي، ثمّ بعد ذلك تحطّمـه وتزيحـه. وتحتـلّ قيـادات هـذه الكتلـة المناصـب العامّة، وإدارة الدولة، والحياة بصـفة عامّـة. تبـدأ هـذه الأفكـار في سـيادة الحيـاة العامّة، وتُعاد هيكلةُ الأمور وإدارتُها عن طريق هؤلاء الـذين اعتَلَـوا المناصـب. وفي أثناء الأعمال الثورية، تكـون هنالـك قيـادةٌ تُخَطِّـطُ لهـا، وتُوجّـه الثـورة وتتحـدّث باسمها. ويكون في هذه الثورات كيانٌ جامدٌ وراسخُ المعالم ـ أحيانًا ـ تتحـرّك الثـورة من خلاله.

(1) Ernesto Laclau and Chantal Mouffe, Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics , 2nd ed. (London; New York: Verso, 2001), pp. 7-30.

(2) المصدر نفسه.

رأينا مثل هذا النمط في عِدّة ثوراتٍ؛ ففي كوبا كانت ميليشيات الماركسيين بقيادة كاسترو وغيفارا هي هذه الكتلة، ونجحت في إيجاد أرضية شعبية خصبةٍ لها في مواجهة نظام باتيستا، وقادت هذه الكتلة ـ المنظَّمة فكريًا وعسكريًا ـ الثورة حتى انتصرت، وتبوّأ كاسترو سُدّةَ الحكم. في إيران، كانت الحالةُ قريبةً جدًّا إلى هذا؛ فقد خاضت الحَوزةُ بقيادة الخُميني مَعركةً شرِسةً ضدّ الشاه، وكانت لهذه الثورة قيادةٌ مُنَظَّمَةٌ على المستويين الفكري والميداني، وكان الخُميني وعلي شريعتي مُنَظِّرَيها وفيلسوفَيها، وتمكّنت هذه الثورة من تكوين فكرٍ جديدٍ وشاملٍ ـ وإن كان مُستوحى من قلب الإسلام الشيعي ـ يُزيح المعتقداتِ السائدةَ في عهد الشاه. والمسألةُ هنا في ما يتعلق بهذين النموذجين (الكوبي والإيراني) لا تتوقّف عند فكرٍ جديدٍ فحسب، بل تهدف إلى وضعِ منهجٍ متكاملٍ لإدارة الحياة[1]. والأمثلةُ كثيرةٌ وممتدةٌ على مدار التاريخ للتّدليلِ على أنّ هذا النمط هو الذي اتّسمت به أغلبيتها. فمن الثورة الشيوعية في روسيا بقيادة لينين وتروتسكي، إلى الصين بقيادة ماو تسي تونغ، وحتّى الثورات الليبرالية في شرق أوروبا. وإذا نظرنا إلى الثورات والانقلابات في عالمنا العربي فسنجدُها ـ هي الأخرى ـ تتّسم بالملامح نفسها. في شبه الجزيرة العربية تمكّن تحالف عبد العزيز آل سعود مع الإمام محمّد بن عبد الوهّاب من بناء المملكة العربية السعودية كما نعرفها اليوم. فقد مثّل عبد العزيز القيادة العسكرية والسياسية، وبلور الإمام محمّد بن عبد الوهّاب منهجًا متكاملاً على نهج السلف لإزاحة النظام القديم المُتَمَثِّلِ بالأفكار الأشعرية والصوفية[2]. وقد أدّى هذا ـ في النهاية ـ إلى تغييرٍ كاملٍ في بنية المجتمع السياسية والفكرية، وساد المذهبُ الّذي سُمِّيَ الوَهَّابِي ـ في ما بعد ـ أرجاء المملكة السعودية، وحتى اليوم. وحكمت الكتلة المهيمنة ـ المُتَمَثِّلَةُ بآل سعود ـ السعودية حتى اليوم أيضًا. أمّا في مصر، فقد نجح الضبّاط الأحرار ـ الكتلة المضادّة ـ في إزاحة النظام الملكي، وشن حرب الأماكن، واعتلاء

(1)انظر: محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله: قصة إيران والثورة ، ط 7 (القاهرة: دار الشروق، 2006).

(2)انظر: محمد إسماعيل المقدم، خواطر حول الوهابية (الإسكندرية: دار التوحيد للتراث، 2008).

مناصب الدولة، وإعلان الجمهورية. وقد شنّوا أيضًا حربًا مـن الأفكـار والمعتقـدات لإزاحة ما سُمِّيَ النظـام الرجعـي الفاسـد حينـذاك. وإن لم يكـن مـنهجُهم مكـتملاً وواضحَ الملامح في وقت الحدث الثوري أو الانقلابي ذاته، إلا أنّه تبلور لاحقًا ليصبح منهجًا متكاملاً حتّى سُمِّيَ الناصرية. ولم يشترك الشعب حقيقة في هـذه الثـورة، إلا أنّنا يُمكننـا القـولُ إنّ قطاعـاتٍ واسـعةً منـه، قبلـت بهـا أو ـ في أسـوأ الأحـوال ـ لم ترفضها.

الشاهد من كل هذه الاستدلالات التاريخية، هو أنّ الثورات عمومًا اتّسـمت بالقيادة ـ وأحيانًـا كثـيرة بمـا يُسـمَّى القيـادة الكاريزميـة ـ وبكتلـة مضـادّة تتّسـم بالوَحدةِ والتجانُسِ في معظم الأوقات، وبمنهج بديل لإزاحة المناهج السـائدة قبلـه. وبذلك تُحدِثُ هذه الثورة تغييرًا في أفكـار شـعوبها، وتُوجّهها نحـو فكـر أو مـنهج معيّن، وتُعيد ترتيب البنيـة الاجتماعيـة والاقتصـادية لأفـراد المجتمـع. وفـوق هـذا وذاك، تَحدُثُ إعادةُ تَمَوضُعٍ للفئة أو الكتلة المهيمنة في مجتمع ما، وتتّسـم بعـدها اتّجاهات المجتمع بالمذاهب الفكرية التـي كانـت خلـف ثـوراتهم؛ فإمّـا أن تتّسـم باليسار والماركسية مثلما كانـت الحـال في روسـيا والصـين وكثـير مـن بلـدان أميركـا اللاتينية؛ أو بأنماط مختلفة من الاشتراكية والقومية مثل العـالم العـربي؛ أو بـنماذج إسلامية مثل الوهابية في السعودية، والشيعية ـ المُتمثِّلة بولاية الفقيه وحكم آيـات اللـه ـ في إيران. في النهايـة يمكننـا القـولُ إنَها تتّسـم دومًـا بثـورة عـلى المنظومـة الأخلاقية والفكرية وبنيتها الحاكمة، في مجتمع ما.

يبدو لي أنّ كـلّ هـذه الـنماذج المختلفـة لا تنطبـق عـلى واقـع ثـورة الخـامس والعشرين مـن ينـاير المصريـة. فهـي ـ بكـلّ المقـاييس ـ تجـاوزت البنـى الكلاسـيكية الفكرية، فلم تكن علمانية ولا إسلامية، ولم تكن ليبرالية أو يسارية؛ بل لا يمكن القـولُ إنّها من الطريق الثالث المتعارف عليه في بعض بلدان أميركـا اللاتينيـة. وأيضًـا لم تكـن هنالك كتلةٌ مُحددّةُ المعالم والقيادة والهُوية والتوجّـه، هـي الحاكمـة والمهيمنـة عـلى تحركات الثورة، وهي أيضًا لم تأتِ من قلب أو رحم القوى السياسـية المتعـارف عليهـا تاريخيًا في مصر، أو حتّى الأحزاب الجديدة مثل الجبهة الديمقراطية، والغـد. ولم تكـن هنالك مؤسّسةٌ أو تيّارٌ سياسي أو فكري وراءها، فقـد تجـاوزت الثـورة هـؤلاء جميعًـا.

ولم تكن لها قيادةٌ حقيقية منظّمةٌ ومركزية من شباب جُدُدٍ. وهي لم تنطلق من مركزٍ محدّدٍ أيضًا، وإن كانت قد اختُزلت بميدان التحرير في ما بعد. لكن هذه المركزية التي فُرضت عليها، كانت نتيجةَ عواملَ خارجةٍ عنها لا كامنةٍ فيها. فهي لم تكن ثورة ميدان التحرير بأي حالٍ، ولم تكن معاركُ التحرير أشدَّها ضَراوةً. فقد شهدت مدنٌ ومحافظاتٌ، مثل السويس وسيناء والإسكندرية، معاركَ من نارٍ ونورٍ، من دمٍ وشرارٍ، ومن أملٍ ونصرٍ. إلاّ أنّ مركزية الدولة المصرية أضفت عليها هذا الطابع، إضافة إلى تَمركُز الإعلام المحلي والعربي والدولي في القاهرة، وتبعيةِ كثيرٍ من القوى السياسية القديمة التي حاولت القفز على الثورة والحديث باسمها، للقاهرة، وكذلك وجود أغلبية النخب الثقافية والسياسية والأكاديمية والمؤسّسات العالمية في القاهرة.

الثورة كانت لامركزية، ولامؤسسية، ولابنيوية، ولا يوجد لها قيادة ولا تنظيمٌ مُحكمٌ ولا كاريزما شعبية، ولا نُخبةٌ تُحرّكها، ولا أحزاب ولا مؤسّسات تدفعها وتُشعل وَقُودَها. كانت ثورةً سائلةً ورخوَةً، إلاّ أنّها كانت في الوقت نفسه متناغمةً وقوية ومترابِطَةً. كانت بلا رأسٍ إلاّ أنّها كانت نابضةً بالحياة والذكاء والتخطيط، وكانت بلا قيادة أو توجيه، لكنّها كانت تعرِفُ طريقَها وكانت بوصلتُها واضحةً. لم يكن من الممكن تتبُّعُها أو محاصرتُها، ولم تكن تُخَلِّفُ وراءها آثارًا يُمكِنُ ملاحقتُها، لكنّها خلقت خريطة واضحة، ولم يتمكّن أحدٌ من كسرها أو قمعها، أو حتّى التفاوض معها. وقد امتدّت أفقيًا لا رأسيًا، فالثورة المصرية ثورة في أنماط الثورات.

إذن، كيف قامت الثورة بالتنظيم والتماسك والتحرك؟ في محاولَتِي الإجابة عن هذا السؤال، أطرحُ نموذجًا قد يبدو غريبًا شيئًا ما، لتفسير طبيعة هذه الثورة. وهذا النموذج هو «الريزومة» في مواجهة الشجرة ـ أو الأشجار أحيانًا أخرى.

ثانيًا: من هم الشجر؟

سأُمَثِّلُ كلَّ تنظيمٍ ثابتٍ له مركزٌ وقيادةٌ هرمية مُتجسّدةٌ في أشخاص بعينهم، بالشجرة. تتّسم هذه النوعية من التنظيمات بثقل شديد في الحركة وبنيةٍ غايةً في الجُمود والمركزية، لأنّ عليها الرجوعَ إلى نقطة

ارتكاز[1]. وأحيانًا تكون لها جذور ممتدّة في عمق الأرض، لكنّها تكون دومًا ممتدّة رأسيًا لا أفقيًا، ولا يمكن لهذه الجذور التحرر من الشجرة كمرجعية رئيسية لها. لهذا، يمكن أن تسمح هذه النوعية من التنظيمات، بشيءٍ من التعقيد لا التركيب، وهذا لأنّ عليها دومًا اختزالَ التركيباتِ المُتعدِّدة في بِنيةٍ واضحةِ المعالم يمكن السيطرةُ عليها[2]. وتكون القيادةُ والتنظيمُ المحكمُ سمة رئيسيةً لا يمكن الفَكاكُ منها. ويكون فيها ما يُسَمَّى متتاليةٍ رأسية للقرارات والأوامر لا يمكن الانعتاق منها، وإلا عانت من حالةٍ عشوائية وتخبّط شديد في اتّخاذ القرار. وتتسبب أي رخاوة أو عدم تماسك في بنية هذه التنظيمات، بخطر داهم على بقائها، وعليها دومًا أن تولِّد ميكانيزمات من الانضباط والسيطرة. وهي أيضًا بنى مهيمنة، وعليها توليدُ آليّات من الإقصاء والتهميش؛ ليس بالضرورة أن يكونا لأغراض سيّئة، لكن للحدّ من التركيبات غير المتّسقة مع بنيةِ التنظيم وتوجُّهاته. وتكون لهذه النوعية من التنظيمات قدرةٌ فائقةٌ على الاستمرار والديمومَة. وعليها أن تتّسم بملامحَ فكرية ومنهجٍ مُحدّدِ الأبعاد. وتكون قدرتُها على التنوع والترحال والتجدد الفكري محدودةً إلى حد بعيد. ويمكن لهذه التنظيمات الدخولُ في تحالفاتٍ إستراتيجية طويلةِ الأمد أو قصيرة، إلاّ أنّها غيرُ قادرةٍ على التواصل والتلاحم العُضوي مع تيّاراتٍ أو تنظيماتٍ مختلفةٍ جذريًا معها. لكن يمكنُها هذا مع تنظيماتٍ شبيهةٍ لها في المرجعية والتوجهات، وهو ما يُفقدها قدرتَها على التشبيك السريع الحيويّ. وهذه البنى لا تسمح بالانشقاق الداخلي، سواء كان انشقاقًا إيجابيًا أو سلبيًا. وهي أيضًا غيرُ قادرةٍ على التفكُّكِ والتبعثُر لزيادة رُقعتها، لأنّ هذا يعني تشرذُمًا لبنيتها الرئيسية. وعليها باستمرار تأمين أبعادها وحدودها، ما يجعلها في كثير من الأحيان تتّسم بالانغلاق وقتل المساحات المحرّرة داخلَها. فالفراغُ يعني لها فجواتٍ يمكن أن تُملأ بالأخطار والتهديدات. ومن أكبرِ مشاكلِ هذه التنظيماتِ ـ وهو في الوقت ذاته أحدُ أهم مُميِّزاتِها ـ وضوحُها الشديد، ما

---

(1) Gilles Deleuze and Felix Guattari, A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia (London: Continuum International Publishing Group, 2009), p. 7.

(2)المصدر نفسه، ص 6.

يجعلُها سهلةَ الضربِ والمحاصرةِ. وتعتمد نتائجُها في خوض المعارك، على مدى قوّتها في مواجهة الأشجار الأخرى.

ونظام مبارك، والدولة ـ وبالأخصّ الأجهزة الأمنية والقمعية عمومًا ـ كانا يُجسّدان فكرة التنظيم الشجري. إلاّ أنّ الدولة قد أصيبت بحالةٍ شديدةٍ من الرخاوةِ أصابتها بحالةٍ من التعَفُّنِ وفساد الجُذور والفروع أيضًا[1]. أمّا نظام الحكم، فقد كان أكثرَ تركيبًا وتعقيدًا من كونه شجرةً فقط، وسآتي إلى هذه النقطة في مقالات لاحقة. والحقيقة، أنّ نعت النظام السياسي والدولة بالشجرة أمرٌ لا يخُصُّ عهدَ مبارك أو الدولة المصرية وحدها، فمعظمُ النظم والتنظيمات الحكومية والمؤسسية تكون على هذه الشاكلة، وعليها أن تتّسم ببنيةٍ واضحةٍ ومُتماسكةٍ، وما إلى ذلك من صفات، وصفتها في الفقرة السابقة. وقد كان نظام مبارك، من وجهة نظري، أكبر شجرة في مصر. ولم يكن يسمح بنموّ أي شجر آخر، ليناطحه أو يتبادل معه السلطة والهيمنة العامّة على مُقَدَّرات البِلاد. والشجر، مَثَلُه مَثَلُ أي شيءٍ في الحياة، فيه الخبيثُ وفيه الطيّبُ.

تُذكّرني الأحزاب السياسية والحركات السياسية التقليدية، مثل الإخوان المسلمين في مصر، بالتنظيمات الشجرية، فتنطبق عليها كلّ مواصفات التنظيم الشجري الذي شرحته. أضف إلى ذلك، أنّها وُجدت في ظروف لم تسمح لها بالنموّ والازدهار الحقيقي. فالأحزاب مثلاً، أعيد بناؤها وتشكيلها في فترة الرئيس الراحل محمد أنور السادات في السبعينيات من القرن الماضي[2]، عن طريق السلطة الحاكمة. فلم يكن لها جذور في أرض الواقع، بل أُنشئت بأُسلوبٍ فوقيٍّ، ما أفقدها ـ منذ البدايات ـ إمكان أن تَمُدَّ لها أصولاً في الشارع المصري. ثمّ إنّها كانت تعمل في القنوات والآليّات السياسية التي خلقتها النظم الحاكمة، التي تسيطر على قواعد اللعبة السياسية وتحكمها وتخضعها لهيمنتها. ولم تُفكّر، ولم تستطع يومًا، أن تكسر هذه

---

(1)لمزيد من الاطلاع في هذه القضية، انظر: جلال أمين ، مصر والمصريون في عهد مبارك (1981 ـ 2008) (القاهرة: دار ميريت، 2009)، ص 35 ـ 65.

(2)علي الدين هلال، النظام السياسي المصري بين إرث الماضي وآفاق المستقبل، 1981 ـ 2010 (القاهرة: مكتبة الأسرة، 2010)، ص 306 ـ 307.

القواعد، أو أن تُفكّر بطريقةٍ مُغايرةٍ تُمَكِّنُها من إيجاد آليّاتٍ وطُرقٍ مُختلِفَةٍ للعمل السياسي. فقد سيطر النظام على بنيتها العقلية أيضًا. وكان النضال الديمقراطي والتحرُّري يُختزل عندها في الوصول إلى البرلمان، والتغيير في إطار القنوات نفسها التي خلقها النظام الحاكم. وبهذا ظلّت أسيرةَ تخيلها السياسي وتصوّراتِها عن التغيير وآليّاته وقنواته قبل أن تكون أسيرةَ قمع النظام السلطوي وبطشه. وقد عاشت هذه الأحزاب والحركات في ظروف كبّلت قدرتها على التحرك وحرية العمل. فقد حجّمها كلٌّ من قانون الأحزاب، وقانون الطوارئ، وحالة الاستثناء المستمرّة التي عاشتها البلاد. وقد أصابها الفساد والجمود والاستبداد الداخلي أيضًا. وشاخت أفكار هذه الأحزاب والحركات، ولم تستطع أن تواكب التطلعات والأشواق السياسية والفكرية والثقافية لأجيالٍ واسعةٍ من الشباب. ولم تَشخ أفكارُها فقط، بل شاخ أعضاؤها أيضًا، وبالأخصّ قياداتها. وظلّت تتناحر في حروب أيديولوجية وفكرية لم تشغل المواطن كثيرًا[1].

يضاف إلى ذلك، أنّ النظام الحاكم لم يكن يتورّع عن القضاء على نُمُوِّ أي شجرة يمكن أن تجد لها جذورًا شعبية، أو بدأت تتوسّع وتؤثّر في الشارع السياسي. فقد اجتُثَّ حزبُ العمل منذ بدايته، ومُنع حزبُ الكرامة لحمدين صباحي، ووُجِّهت ضرباتٌ قاصمةٌ إلى حزب الغد. وظلّ حزب الوسط على مدار سنوات طويلة، يحاول أن يُسجّل حزبًا سياسيًا لينضمّ هو الآخرُ إلى دائرة الحصار المفروضة على بقية الفريق. ولم يُفكّر يومًا في العمل المباشر مع الشارع وتغيير آليّات وإستراتيجيّات الحركة والتوجه عنده. حتّى إنه أصيب بحالة من الارتباك الشديد وعدم وضوح الرؤية، بعدما قُبل واعتُرف به حزبًا سياسيًا بعد الثورة. ولا يُلحظ له نشاط حقيقي حتّى الآن في الشارع المصري. عمومًا، ستُسفر الأيّام المُقبلة عن مدى قوّته وقدرته على اكتساب قواعد شعبية وبنائها. أمّا أحزاب مثل الوفد والتجمع، فقد انغمست في مشاكلها الداخلية حتّى دخلت في حالة من الغياب، امتدّت إلى حالةٍ من الغيبوبة أفقدتها الحول والقوّة، حتّى انشقّ معظم اليساريّين عن حزب التجمع، ولم يتورّع الكثيرُ منهم عن اتّهام رئيسه رفعت السعيد بالخيانة

(1)المصدر نفسه، ص 401.

والعمالة لنظام مبارك، إلى جانب اتّهامه بالاستبداد والتسلّط. أما حزب الوفد، فقد وصلت به الحال إلى تراشق النيران في خلافٍ بين نعمان جمعة، الذي كان رئيسه في 2005، ومحمود أباظة[1].

كانت هذه الأحزاب جزءًا من النظام، فهي تعبّر عن شرعية له على المستويات السياسي والقانوني والتشريعي. هذا إضافة إلى ما ذُكر آنفًا، وهو أنّ هذه الأحزاب كانت تمارس نشاطها وَفقًا لشروط النظام وقنواته، مُدّعيةً المنهج الإصلاحي في طريقة التغيير. وقد كانت جماعة الإخوان المسلمين ـ هي الأخرى ـ إحدى الشجرات المرتبطة بالنظام السياسي، المرفوعة عنها الشرعية القانونية والمسموح لها بالشرعية السياسية. وهي الأخرى، كانت تتحرّك في القنوات السياسية نفسها المرسومة من النظام الحاكم؛ إلاّ أنّها كانت أكثرَ قوةً وسرعةً في الحركة، وذلك لامتلاكها شبكةً واسعةً من القوّة متمثّلة بخطابها الديني مرورًا بهيئاتٍ مدنية وجمعياتٍ خيرية ومساجد ومستشفيات أيضًا. وحينما سأل أحمد منصور ـ مقدّمُ برنامج بلا حدود في قناة «الجزيرة» ـ محمد بديع مرشد جماعة الإخوان المسلمين، عمّا سوف يفعلونه بعد نتيجة انتخابات 2010، أجاب أنّهم سائرون على النهج الإصلاحي نفسه، في القنوات نفسها وهي الوصول إلى البرلمان.

فشل كلّ الشجر في تحقيق المهمّات المنوطة به. ففشلت الأحزاب والحركات السياسية في استيعاب شبابٍ غاضبٍ وطامحٍ إلى مستقبلٍ مغايرٍ لحال آبائه وأجداده. وكانت الفجوة المعرفية بين الطرفين واسعةَ النطاق؛ وسرعة الحركة وديناميات التفاعل أقوى وأكثر اندفاعًا من أن تحتويها هذه البنى المهترئة والقمعية والفاسدة أحيانًا؛ وتركيبات العصر وتعقيداته وروحه المتجاوزة لآفاق لم يعهدها الكبار، أكبر من أن تواكبها بناهم وأفكارهم الثقيلة. بل وبدأ الكثير يفقد إيمانه بها وينزح عنها إلى فضاءات أوسع وأكثر رحابة، تُمَكِّنُهُ معطيات عصره منها، ويمتلك هو أدواتها. حتّى إنّ كثيرين

(1)«الطويل زعيمًا لحزب الوفد المصري،» (بي بي سي العربية، 3 نيسان/أبريل 2006)، على الموقع الإلكتروني. :

<http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4868000/4868360.stm>.

كفروا علنًا بالمؤسّسة وبناها الضيّقة. وبدأت الريزومات تجد لنفسها أرضًا خصبة في الفجوات التي خلّفتها الأشجار.

ثالثًا: «الريزومة» في مواجهة الشجر

(الريزومة) هي النباتات والجذور التي تمتدّ وتتوسّع أفقيًا تحت الأرض وفوقها[1]، مثل نباتات الزنجبيل والنجيلة والبامبو ريزومات. وسأحاول تفسير طبيعة الثورة المصرية بواسطة هذا النموذج المُستوحَى من الزراعة. وقد استخدم الفيلسوفان الفرنسيان جيل ديلوز، وفيلكس غيتاري، هذا النموذج في المجال الفلسفي والسياسي والاجتماعي واللغوي، لشرح نماذج من النظم والتنظيم والتفاعلات المغايرة لما سمّياه الشجرية. وامتدّ هذا المصطلح (الريزومة) من المجال الزراعي إلى مجالات مثل الطب والصيدلة والسياسة والمجال العسكري أيضًا. وفي المجال الأخير، تُستخدم الريزومةُ لتفسير وفهم طبيعة المُقوّمات غير المتوازية، وطرق تحرّكها، وانتشارها، وأساليب قتالها وإستراتيجيّاتها المُتّبعة.

تمتاز الريزومة بمجموعة من الخصائص، أرى انطباق معظمها على واقع الثورة المصرية. فهي تمتاز بقدرة هائلة على التشبيك والاتّصال والتواصل، ما يجعلها، على الرغم من اختلافها الشديد وتنوّعها، في حالةٍ فائقةِ التناغم والتجانس. وهي تتحرّك في جميع الاتجاهات، وليس لها منطلقٌ ثابتٌ أو نقطة ارتكاز محدّدة. فكلُّ نقطة في الريزومة مُتّصلةٌ بالأخرى[2]، وجميعها على المستوى الأفقي نفسه؛ ما يميزها من نظام الشجرة الذي يمثّل نقطة ارتكاز ومرجعًا ثابتًا، ولقد رأينا هذا في الثورة المصرية؛ فبحكم وسائل الاتصال والتواصل الحديثة ـ وفي مقدّمتها شبكتا التواصل الاجتماعي «فيسبوك» و«تويتر» ـ رأينا كيف أدار الشباب تنظيم التظاهرات والفعاليّات الثورية وتنسيقها، حتّى إنّه لم يكن هنالك حدثٌ ثوري ما أو واقعةٌ معينّةٌ، إلاّ ويعرفها الجميع في الوقت نفسه واللحظة نفسها. وهو ما مكّن الشباب

(1)Oxford Dictionary, on the Web :<http:/ /oxoforddicionaries.com /view/ entry /m_en_gb0708820#m_en_gb0708820>.

(2)Deleuze and Guattari, A Thousand Plateaus: Capitalism and Schizophrenia , p. 7.

من خلق هذه الريزومات في الواقع، والفضاء الافتراضي، وعلى أرض الواقع والمعارك أيضًا. وحتّى تحركات التظاهرات، من 25 إلى 28 كانون الثاني/يناير، اتّسمت بمثل هذه الطبيعة. فهي لم تكن تحركات ميادين كبيرة مثلما يتصوّر البعض، بل كانت قوَّتُها في انطلاقها من الهوامش، لا المراكز، في اللحظة نفسها وفي محافظات متعددة. ولم تكن لها نقطة انطلاق، ما جعل محاصرتها من قوّات الأمن أمرًا مستحيلاً. بل نجحت ـ في النهاية ـ في محاصرة قوّات الأمن وهزيمتها، على الرغم من أنّها كانت سلمية، وأفرادها كانوا عُزَّلاً حتّى من السلاح الأبيض. وكانت هذه الاتّصالات تجري بالهواتف الجوّالة وشبكات التواصل الاجتماعي على صفحات الإنترنت وعلى أرض الواقع.

وحينما حاول نظام مبارك ضرب هذه الآليّات عن طريق قطع جميع الاتصالات، لم يكن يعلم أنّه بذلك يحوّل هذه الشبكات من لاسلكية وفضائية إلى اتصالات عضوية على أرض الواقع. فقد دفع الفزعُ الذي سببته هذه الانقطاعات إلى ضرورة التواصل العُضوي، ما دفع الجميع إلى النزول إلى الشارع. ولم تكن هذه الاتصالات والشبكات عمومًا قبل الثورة على الفضاء الإلكتروني فقط. فالمجموعات الشبابية المختلفة، كانت تربطها اجتماعاتٌ وتواصلٌ دائمٌ ومستمرٌّ وتنسيقٌ وتشبيكٌ مع وجود الاختلافات الفكرية بينها. وكانت هذه الوَحدات الشبابية والحركات المختلفة تضمّ تنوّعًا شديدًا، حتّى في طبيعة العمل. فلم تكن هذه الشبكات تضمّ السياسي فقط، لكنّها كانت تشمل مجموعات مختلفة؛ فمنها من يعمل في العمل التنموي، ومنها من يعمل في المجال الثقافي، وحتى المجال الخيري أيضًا. وكانت تضمُّ في ما بينها ارتباطات وتواصلات عُضوية. فكان بينهم أعضاء مشتركون كثر، حتّى إنّك كنت تجد بعض القيادات في حركة معيّنة، هي قيادات أيضًا في حركات أخرى.

لهذه الريزومات طبيعةٌ تُناسِبُ تطلعات الشباب وروحهم، فهي تسمح بمساحة كبيرة من الاختلاف والتنوع. والانشقاق عندها لا يعني تشرذُمًا أو تبعثُرًا، بل يعني زيادة في احتلال المساحات المختلفة. وهي تراه نوعًا من أنواع التعدّد لا التفكُّكَ والتحَلُّلَ. ولقدرتها العالية على التشبيك، كان من

يتفكّك من وحدة أو حركة، يقوم بالتنسيق والتشبيك مع من تفكّك منهم. فالريزومات، بحسب ديلوز وغيتاري، تزيد من المساحات التي تسيطر عليها عن طريق تفكيك مساحاتها الخاصّة[1].

هذه الخاصية التي تتّسم بالتفكّك البنّاء الذي يزيد المساحات، تجعل لهذه الريزومات قدرة فائقة على التوسع الأفقي السريع والمباغت بصورة مضاعفة ومُركّبة أيضًا. وهو عين ما رأيناه في مصر. فهي لديها قدرة غير معتادة على التوسُّع، حتى من دون أي نوع من التفكُّك والانتشار. فبعد 25 كانون الثاني/يناير، رأينا كيف اجتاحت شرارةُ الثورة ولهيبُها مُدنًا وأعدادًا كبيرةً في مصر. وتتّسم الريزومات بتضخيم التركيبات والاختلافات ومضاعفتها، مع الحفاظ على التناغم والتجانس، وهذا لأنّها لا تحتاج إلى اختزالها في بنيةٍ شجرية مُنظّمة ومُحكمة السّيطرة، فأي تركيبٍ يُسمح له بالتمدّد الأفقي[2]. وتُعَدُّ آليّاتُ وميكانيزماتُ القمع فيها محدودةً للغاية، فالريزومات ضدّ بنى القمع والهيمنة. وتتّسم الريزومات بالمُرونة الشديدة وسرعة الحركة وإمكانية التخفّي وقدرةٍ خرافية على المناورة. والريزومات ليست عشوائية كما قد يَتصوّرُ البعض، فهي، مع غياب قيادة واضحة لها ومركز ورأس ونقاط ارتكاز، تعمل بالتنسيق في أثناء الحركة، ولديها منظومتها الخاصّة، مثلما قلت، في التنوع والتمدُّد والتركيب والمضاعفة. وهو ما مَكّن من ضبطٍ تِلقائي للثورة. فكانت حوادث العنف والتخبُّط والغوغائية أشياء لا تذكر. فلم تقم الريزومات الثورية، كما هو معلومٌ وموثّقٌ، بعمليات شغب أو نشر للذعر، بل على النقيض، كانت أصابع الاتّهام دومًا تشير إلى بقايا النظام السابق، وجهاز الشرطة على وجه الخصوص. ولم يحدث ما تخيّله الكثيرون من فوضى عارمة، وأحداث عنف يصعب وقفها في حال قيام ثورة شعبية في مصر. ولأنّها لا تعمل على السيطرة والإخضاع، فقد قلّل هذا من احتمالات الانفجار الذي يسببه القمع والاستبداد.

تعمل الريزومات على أن تبدو غيرَ مُحدَّدةِ الملامح، حتى لا يتسنّى

(1)المصدر نفسه، ص 12.

(2)المصدر نفسه، ص 6.

لأحدٍ اللحاق بها وتتبُّع آثارها. وفي حالة ضربها في موقع ما، تُعيد إنتاج نفسها من خطوطها القديمة أو الجديدة مرّةً أخرى[1]. فلا يمكن الخلاصُ منها إلاّ بنزع الأرض كاملةً، وتجفيفِ منابعها كلِّها، ووصلات الماء إليها، وهو ما كان يعني القضاءَ على أعدادٍ غفيرة من الجماهير المصرية. في المقابل تمكّنت هي من هزيمة الأمن المركزي والبلطجية، ثمّ إطاحة رأس الملك (مبارك) وكثيرٍ من أعوانه، ثمّ هزيمة جهاز أمن الدولة وحلّه، بيدها، لا بالمطالبة والاحتجاج. ولأنّها بلا رأس ولا قيادة مركزية، لم تأتِ حملة الاعتقالات الواسعة التي شنّها نظامُ مبارك بعد الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير بنتائج فعّالة. ولم تفلح مع الثورة، حرب الأفكار والدعاية التي شنّها النظام بواسطة قنواته الإعلامية وجيوش الأفّاقين. ولم يتمكّن من احتوائها بسلسلةِ المُفاوضات التي قام بها نائبه عمر سليمان، لأن ما من أحدٍ يُمكِنُه التفاوضُ باسمها.

هكذا، مكّنت هذه الحالة الريزومية الثورة من النجاح؛ فالتفّت بالتالي على كل محاولات الالتفاف السياسية لمحاصرتها. وهكذا هزمت الثورة الأشجار المختلفة، وعرّت الحقيقة المُترهّلة عن أشجار أخرى، مثل الأحزاب وجماعة الإخوان المسلمين. وهي ما زالت تُلحق ببقاياها خسائر فادحة، وتتخلّص من بقايا جذورها الواحد تلو الآخر. ففي آخر شهر آذار/مارس 2011، عُزل رؤساء تحرير الصحف القومية الذين اشتُهروا بالتدليس والنفاق للنظام السابق، وفي مقدّمتهم أسامة سرايا رئيس تحرير الأهرام . ثمّ تخلّصت أيضًا من عبد اللطيف المناوي رئيس قطاع الأخبار في التلفزيون المصري.

الثورة تعرف طريقها، وهي ما زالت مستمرَّةً فيه. ونجاحُ جُمُعَةِ إنقاذ الثورة في الأوّل من نيسان/أبريل 2011 خيرُ دليل. وما يكمُن خلفَ هذه الثورة وما نسمعُهُ من صوتٍ لمعارك ضارية تحت سطحها، هو التمرّد ضدّ بنى القمع والقهر. فهي ليست ثورةً على المنظومة الأخلاقية والفكرية الحاكمة، بل ثورةٌ على أنماط السلطة المختلفة وطبيعتها الاستبدادية. فليس

(1)المصدر نفسه، ص 10.

عجبًا ولا صُدفةً أن تنتقي يوم عيد الشرطة في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير ليكون موعد بدء شرارتها. ثمّ يكون جهازُ الشرطة هو أوّل أهدافها حتّى قبل مبارك نفسه.

وأزعم أنّ هذه الثورة تتحرّك نحو هدمٍ شاملٍ لبنى القمع المختلفة في مصر، وإطاحة كلّ من يُجسّد أنماط ممارسات السلطة التي مارسها نظام مبارك. فالثورة على وعيٍ كاملٍ بأنّ هذه البنى والأفراد المتحكّمين فيها، ما هم إلاّ التجسيدُ المُصغَّرُ لمبارك وآليّات حكمه وسيطرته. والشاهدُ على ذلك، أنّه بعد الخلاص من مبارك وبعض أعوانه، انتقلت الثورة إلى المصانع والجامعات والهيئات الخاصّة للتَّخلُّصِ من بقايا النظام، وللقضاء على هذه النوعية من أنماط ممارسة السلطة والهيمنة. وشاهدٌ آخرُ هو التظاهرةُ النسائية في الثامن من آذار/مارس 2011، التي كانت تثور ضدّ التحرشِ وسوءِ أوضاع المرأة، وتطالبُ بحرِّيتِها وتحرُّرِها من هيمنة المجتمع الذكوري، وبإعادة تَمَوضُعِ المرأة في المجتمع وإدراكه وتَصوُّرِه لها ولدورها فيه. وهناك أيضًا ما يحدث داخل جماعة الإخوان المسلمين على سبيل المثال؛ فقد تحدّى شبابُها سلطةَ مكتب الإرشاد ودعَوا عبد المنعم أبو الفتوح المغضوب عليه من مكتب الإرشاد والتيار المحافظ، إلى مؤتمرهم الذي عُقد في 26 آذار/مارس 2011. وهنالك محاولات داخلية ثورية وقوية لتغيير نمط العلاقات داخل الجماعة، والمطالبة بالمزيد من الحرّيات والشفافية والحوار والديمقراطية الداخلية.

على كلّ حال، الثورةُ ما زالت مستمرّةً. وتنبغي قراءتها قراءة متجدّدة دومًا في طبيعتها وكيفيّات تحرّكها وآليّاتها. وربّما أمكننا صوغ الواقع وإعادةُ تخيُّلِه وإنتاجِهِ على نحوٍ مُغايرٍ، انطلاقًا من فهم ما هو كامنٌ في الثورة المصرية. وأعتقد أنّ ثورةً بهذا النمط، سوف تعيد حساباتنا في فهم البنية الاجتماعية، ودور المؤسّسات وشبكات القوّة والسلطة في هذا الواقع. بل يمكنني الذهابُ إلى أبعدَ من ذلك، والقولُ إنّها ستعيد النظر في تصوّر علماء الاجتماع عمّا هو المجتمع، لأنّ هذه الثورة أثبتت تحرُّرَها من فكرة المؤسّسة، وأثبتت إمكان تجاوُزِها في مسألة التحول الديمقراطي، وصوغ العلاقات وأنماطها؛ ثمّ إنّها أسقطت الكثيرَ من النظريّات المُتعارف عليها في

فهم الحركات والحَراك الاجتماعي. فأسقطت ـ مثلاً ـ ما يُسَمَّى تعبئة الموارد ونظرية الفرصة السياسية، وأيضًا هيمنة القوى الخارجية على القدرة على التغيير من دون مساندتها أو موافقة صريحة منها. ثمّ إنّها أثبتت قدرة الشباب على التحرر والانعتاق من بناهم الفكرية القديمة، وقدرتهم الهائلة على التشبيك والتنسيق والتواصل والاتّصال، وذلك بفضل حقائق العصر ومنطقه وطبيعة مفرداته الجديدة. ومع أنّ هذه الطبيعة الريزومية للثورة مكّنتها من نجاحات باهرة، إلا أنّه ربّما ينبغي الانتباه إلى مشاكل هذه الطبيعة ونوعية العقبات التي تتحدّاها .

الفصل الثالث

25 كانون الثاني/يناير 2011

القائد والفاعل والنظام

أمـل حـمـادة (*)

(*) مدرّسة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

تَتَكَرَّرُ في الأدبيات التي تتناول دراسةَ الثورات المختلفة عبارةُ «إنّ الثورة فاجأت الجميع؛ بمن فيهم صانعوها». تكررت هذه العبارة في الثورة الروسية والثورة الفرنسية والثورة الإيرانية، ولم تكن الثورة المصرية في 2011 استثناءً في غضون هذا الوضع. ومع أن الوقت ما زال مبكرًا لاكتشاف كل الحقائق، وإجراء كل التحليلات ذات الصلة بهذا الحدث الذي لم ينتهِ بعد؛ فإنّ ما يتحقق على الساحة المصرية، بدءًا من يوم الثلاثاء 25 كانون الثاني/يناير 2011 وحتى يومنا هذا، يقدم لنا مادة أساسية، في إطار البحث عن إجابات لعدد من الأسئلة المرتبطة بالعلاقات بين التغيير السياسي والتحوُّل الديمقراطي ومراحل الثورة؛ هذا إضافةً إلى الجديد الذي تفرضه التطورات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية على طبيعة الثورات والقوى التي ترتبط بها.

الملاحظ أن هناك قدرًا من عدم الاتفاق بين الجميع في شأن توصيف ما حدث في مصر؛ هل هو ثورة كاملة، أم ثورة في طريقها إلى الاكتمال، أم ثورة ستتحول إلى حركة تحوُّل ديمقراطي تدريجي، أم حالة من التغيير السياسي العنيف والشامل من دون أن يمتد هذا إلى كونها ثورة[1]. وبينما يمكن فهم هذا التخبط المفاهيمي في ضوء اختلاف الأجندات البحثية والمواقف الأيديولوجية والمصالح السياسية أو الأكاديمية، فإنه لا بد لنا من محاولة البحث عن أرضية إبستيمولوجية متماسكة لفهم ما حدث في مصر، بالتركيز على شبكة الفاعلين الذين انخرطوا في الحدث، وشبكة علاقات

(1)لا بد من التأكيد في البداية؛ أنه ما زال هناك العديد من المعلومات والحقائق المجهولة، وبالتالي فإن أي تحليل للأحداث، سيظل قاصرًا في ضوء ما هو معلن ومتداول من معلومات. فهناك بعض القوى ـ على رأسها القوات المسلحة المصرية وبعض الشخصيات الإعلامية المصرية البارزة ـ يظل فهم حقيقة دورها في الثورة، مرهونًا بالتحقق من الكثير من المعلومات المتوافرة لدينا ـ خصوصًا أن هذه الورقة كتبت في أيار/مايو 2011.

هؤلاء الفاعلين بكل من القيادات السياسية التقليدية في المجتمع المصري، والنظام السياسي الذي يرى الكثير من المصريين مسؤولين ـ ابتداءً وانتهاءً ـ عن تطورات الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مصر.

السؤال الأول في هذا السياق يتعلق بالعناصر المختلفة التي تطرحها أدبيات دراسة الثورات في ما يتصل بكل من: أسباب قيام الثورات، والنخب الثورية أو ما يمكن أن نسمّيه خريطة الفاعلين الثوريين، والتوازنات النسبية بين هؤلاء الفاعلين، بما يؤثر في الخريطة النهائية للمشهد على الأرض. من ناحية أخرى، هناك ضرورة للمناقشة النظرية والتمييز بين الفاعلين السياسيين والنخبة الثورية التي قادت عملية التغيير أو دعت إلى التغيير. فالثورة المصرية تطرح أنماطًا مختلفة لتعريف النخبة وعلاقتها بنظام ما بعد الثورة، وبالفاعلين السياسيين الذين اشتركوا في إحداث التغيير قبل انهيار رأس النظام الحاكم، واستمروا في ممارسة الضغط الشعبي من خلال التظاهرات المليونية المتتالية، وحتى صدور قرار النائب العام في 13 نيسان/أبريل 2011 بحبس الرئيس السابق محمد حسني مبارك على ذمة التحقيق، في قضايا تتعلق باشتراكه في إصدار أوامر بقتل متظاهرين. من ناحية ثالثة؛ تطرح الأعداد الغفيرة التي خرجت في كبريات المدن المصرية، وتجاوزت ـ في بعض الأحيان ـ عدد المليون، خريطةً شديدة التعقيد والتشابك للمشهد السياسي المصري في المستقبل القريب والبعيد. ولا بد من البحث عن صيغ لا صيغة واحدة، تتمكن من استيعاب هذه الملايين التي استطاعت كسر حواجز الخوف والسلبية السياسية استيعابًا منظمًا وسلميًا، بغرض تحقيق استقرار النظام الجديد في مصر.

كما ستحاول هذه الورقة استكشاف خريطة الفاعلين السياسيين الذين قادوا العمل الثوري، إضافة إلى محاولة فك تشابك المشهد المليوني، بغرض اكتشاف سياقاته العامة وتوجهاته، بما قد يمكّننا من استشراف ملامح التفاعلات السياسية المصرية في المستقبل القريب. لكن يجب ـ بدايةً ـ مناقشة أهم الاتجاهات النظرية في دراسة الثورات، وما يمكن أن تقدمه لنا تلك المناقشة ـ في دراستنا التجربة المصرية ـ من المساعدة في تَبَيُّنِ الاتجاهات النظرية في دراسة الثورة والنخبة الثورية.

أولاً: الاتجاهات النظرية في دراسة الثورات

1 ـ تعريف الثورة

هناك الكثير من التعريفات للظاهرة الثورية، فقد عرّفها البعض على أنها: «تغيير داخلي وعنيف وسريع في نظام القيم السائد والمؤسسات السياسية والأبنية الاجتماعية والنشاط الحكومي والقيادات»[1]. والثورة ـ أيضًا ـ هي انتقال للسلطة السياسية من فئة قليلة إلى جماهير الشعب، نتيجة لحركة اجتماعية عنيفة تنمو بفضل توترات تحدث داخل النظام السياسي، ويترتب عليها انفجار شعبي يحطم النظام السياسي القائم، ويؤدي إلى استيلاء نخبة جديدة على السلطة السياسية، وإجراء تغيير مفاجئ وسريع في توزيع القوى السياسية في المجتمع، وفي توزيع عوائد النظام السياسي لمصلحة قطاعات أعرض من الشعب[2]. إضافة إلى ذلك، فهناك من حلّل ظاهرة الثورة على أنها أزمة ازدواجية السلطة في مجتمع ما؛ ولذلك تحدث الثورة عندما تتعدد السيادات داخل المجتمع الواحد، وتنتهي حينما تستطيع إحدى هذه السلطات أن تُحكم سيطرتها على الحكومة[3].

توضح التعريفات السابقة أن هذه التيارات ركزت على عدد من الأبعاد المختلفة المتعلقة بالظاهرة الثورية. فقد ركز بعضها على انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود وسط محاولات بناء بديل آخر جديد؛ وركز البعض الآخر منها على ضرورة امتلاك الجماعة الثورية التي حازت السلطة بالقوة، برنامجًا للتغيير يعطيها الشرعية. وهناك تيارات ركزت على الثورة من حيث إنها إحدى مراحل تطور الأزمات التي يمرّ بها المجتمع

---

(1)صلاح سالم صالح عيسى، «أنماط انتقال السلطة في البلاد العربية 1950 ـ 1985،» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1989)، ص 93.

(2)حيدر محمود عمرو، «الحركات السياسية الثورية في صدر الإسلام،» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1985)، ص 1؛ Charles Tilly, From Mobilization to Revolution (Reading, Mass.: Addison-Wesley Pub. Co., 1978), and Louise A. Tilly and Charles Tilly, eds., Class Conflict and Collective Action , New Approaches to Social Science History; v.1 (Beverly Hills: Social Science History Association; Sage Publications, 1981).

(3)متروك هايس الفالح، نظريات العنف والثورة: دراسة تحليلية تقويمية ، بحوث سياسية؛ 49 (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1991)، ص 6 ـ 7.

السياسي. هذا إضافةً إلى تلك التي اهتمت بضرورة ارتباط الثورة بالتغيير ولا سيما في توزيع هيكل القوى داخل الدولة أو المجتمع المعني؛ فهناك الكثير من المسائل المرتبطة بحجم التغيير ومداه، ودرجة القسر أو العنف المواكبة للثورات. يضمّ بعض من المنتمين إلى هذه التيارات أو تلك، إلى هذه التغييرات، التغيير على مستوى القيم الاجتماعية والهياكل الاجتماعية والمؤسسات السياسية وأشخاص النخبة السياسية؛ فالثورة عند هؤلاء ـ في هذه الحالة ـ عملية دينامية، وليست لحظة تاريخية ثابتة وساكنة، مع أنه يمكن الحديث عن تحديد لحظة فاصلة تنفجر فيها الأوضاع.

لا بد للثورة، كذلك، من أن تتضمن درجة ما من العنف من جانب الجماهير والنظام السياسي أو كليهما. مع ذلك، يجب التفرقة بين الثورة بصفتها ظاهرة تؤدي إلى إحداث تغيير راديكالي في هياكل القوى والمؤسسات والقيم، والكثير من مظاهر العنف الجماهيري المنظم أو غير المنظم، الذي لا يرتقي إلى مستوى الثورة من حيث مستوى العنف ووضوح الجماعة الثورية وتماسكها ووجود برنامج للتغيير السياسي، مثل أعمال العنف والشغب والحركات الانفصالية وغيرها.

لذا، تتضمن الثورة أربعة مفاهيم مترابطة، تميزها من أي شكلٍ من أشكال العنف المجتمعي، وإن فرضت التطورات ـ في ظاهرة الدولة والسلطة والطفرة الهائلة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ـ نفسها على العمليات الأربع التالية:

ـ حدوث عملية التغيير السياسي والاجتماعي عبر ممارسة العنف.

ـ وقوع الحدث في لحظة معينة تتعلق بالتغيير الفعلي للحكومة.

ـ برنامج للتغيير تتبناه الجماعة الثورية؛ يتضمن ـ على الأقل ـ الخطوط العامة للمشروع السياسي/الاجتماعي/الاقتصادي المزمع تطبيقه.

ـ قيم الثورة التي تتعلق بالأيديولوجيا التي تتبناها الجماعة الثورية.

وقد دارت دراسات الثورة في فلك أربعة اتجاهات رئيسية للدراسة، هي: الاتجاه الماركسي، والاتجاه الوظيفي، والاتجاهات الاجتماعية/النفسية، واتجاه التاريخ المقارَن.

2 ـ المدرسة الماركسية

ترى هذه المدرسة أن الثورة عملية حتمية مرتبطة بعملية الانتقال مـن نمـط إنتاجي إلى نمط إنتاجي آخر. وفي ظل النظام الرأسمالي، يظهر الصراع بـين الطبقتـين اللتين تمثّلان العمود الفقري للمجتمع: طبقة البروليتاريا وطبقة البرجوازيـة. ويـؤثر موقع البروليتاريا من نظام الإنتاج وحالة الاغتراب التي يعيشها العمال، في توجههم واسـتعدادهم لقيـادة الثـورة ضـد اسـتغلال طبقـة البرجوازيـة. بطبيعـة الحـال، لم تتحقق توقعات ماركس بحدوث الثورة الماركسـية في أكـثر المجتمعـات تقـدمًا مـن الناحية الصناعية، فقد قامت الثـورة في روسـيا القيصريـة، التـي لم تنطبـق عليهـا ـ بالضرورة ـ شروط ماركس لقيام الثورة من حيث التقـدم الصـناعي وتطـور الـوعي الطبقي لـدى العـمال. وهـو مـا أدى إلى إجـراء مراجعـات لـدى عـدد مـن ممـثلي المدرسة، كلينين وماو تسي تونغ، اللذين حاولا إعطاء الفلاحين مزيدًا مـن الاهـتمام والنظر إليهم كطبقة مقهورة ومستغلة، تستطيع بدورها أن تقود حركة التغيير ضد اسـتغلال الطبقـة الحاكمـة في المجتمعـات الزراعيـة، بشرط تـوافر قيـادة الحـزب الشيوعي.

وقد أدت طبيعـة الثـورات الاشـتراكية التـي قامـت في دول العـالم الثالـث في خلال القرن العشرين، إلى سلسلة جديدة من المراجعات داخل المدرسة الماركسـية، عن الدور الذي يمكن أن تضطلع به مختلـف الطبقـات في عمليـة الثـورة قبـولاً أو رفضًا؛ ففي هذه المجتمعات، لا تظهر البروليتاريا بصورة تسمح لها بقيـادة الحركـة الثورية، في مقابل وجود طبقة من الفلاحين وصـغار العـمال والمهمشـين اقتصـاديًا، الذين يمتلكون درجة من الوعي السياسي تسمح بتجييشهم، في حال تـوافر القيـادة المناسبة لهذه الحركة.

كما أنّ النخب السياسية التي ظهرت في مجتمعات العالم الثالث، كثيرًا ما خالفت التوقعات الكلاسيكية للمدرسة الماركسية؛ فقـد اضـطلع الجـيش بدور قيادة الانقلابـات العسـكرية في معظـم الأحيـان، التـي تحولـت في مـا بعد، إلى حركات شعبية أكثر اتساعًا من حيـث قـدرتها عـلى إحـداث تغيـير راديكالي في كل مـن البنـى السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة؛ إضـافة إلى

تأثير الدين في إحداث التغيير السياسي، وهو ما كان غائبًا عن التحليل الماركسي للثورات[1].

3 ـ المدرسة الوظيفية

اهتمت هذه المدرسة بمفهوم التوازن الذي يحققه النظام السياسي، بين مطالب الجماهير السياسية والاقتصادية والاجتماعية من ناحية، والموارد المتاحة من ناحية أخرى. وحيث إنه لا يمكن الحديث عن نقطة محددة بذاتها على أنّها نقطة التوازن، التي تتغير مع تغيُّر المطالب والموارد والظروف المحيطة؛ فإنّ المقياس الحقيقي لنجاح الحكومة أو جهاز الدولة، يتوقف على قدرتها على الوصول دائمًا إلى نقطة التوازن المتغيرة في الأساس، والحفاظ عليها.

تحدث الثورة ـ وفقًا لهذه المدرسة ـ حينما تفشل الحكومة لفترة طويلة، في الوصول إلى نقطة التوازن والحفاظ عليها، وهنا تجدر بنا ملاحظة أن الفشل في الحفاظ على نقطة التوازن لا يكون مُسَبِّبًا ـ بالضرورة ـ للثورة أو للعنف؛ لكن الأمر يتوقف على الطرق التي تفسر بها الجماهير هذا الاختلال، وعلى الطريقة التي تتعامل بها الحكومة معه ـ بعبارة أخرى: في حال فُسّر هذا الاختلال بقلة الموارد الاقتصادية، وكان ردّ فعل الحكومة هو بذل مزيد من الجهود من أجل رفع كفاءة النظام من الناحية الاقتصادية، وإعادة توزيع الأعباء بطريقة أكثر عدالة، عند ذلك يصعب أن يولّد هذا الاختلال عنفًا من أي نوع. في المقابل؛ في حال تفسير هذا الاختلال باعتباره نتيجة لسوء توزيع الموارد الحكومية وهو ما يتكرر كثيرًا في دول العالم الثالث، مصحوبًا بدرجات مختلفة من الفساد الهيكلي السياسي والإداري، ومدعومًا بموقف حكومي مؤيد لاستخدام العنف والقمع ـ بدرجات مختلفة ـ بغرض التحكم في مستويات مطالب الجماهير؛ فإن من المرجح أن يُستخدم العنف بدرجات متعاظمة، قد تؤدي ـ في لحظات معينة ـ إلى قيام ثورة شاملة، بمعنى: أن الثورة تصبح في هذه الحالة ردَّ فعل وقع نتيجة عدم

(1)باكينام الشرقاوي، «الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية،» (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1993)، ص 19 ـ 20.

كفاءة الحكومة، لا نتيجة فقدان التوازن في النظام السياسي فحسب[1].

لذلك، ركـزت هـذه المدرسـة عـلى دراسـة النظـام الاجتماعـي، باعتبـاره مـن المفاهيم المفتاحية لفهم الثورات وصوغ الرؤى والنظريات في شأنها؛ فدراسة النظام الاجتماعي والنظم المرتبطة به كنظام القيم، تمكّننا من التفرقة بين الثورات الناتجـة من اختلالات داخل النظم، والحروب التي تقع بـين الأنظمـة المختلفـة، إضـافة إلى العنف الوظيفي الذي يمارَس داخـل نظـام مـا، وبصـورة متكـررة لتحقيـق أهـداف معينة متعلقة بتلبية بعض الحاجات الخاصة بالنظـام والحفـاظ عليهـا. وقـد فـرّق شالمرز جونسون؛ أحد أقطاب هذه المدرسة ـ في دراسته عـن التغيـير الثـوري ـ بـين التغييرات التدريجية والتغييرات غير التدريجية، التي تنتج مـن سياسـات تـؤدي إلى الإخلال بالتوازن في المجتمع. في هذا الإطار؛ قدّم شالمرز مجموعة من الأسباب التي رآها ضرورية للتعجيل بحدوث الثورة، وإن كانـت ليسـت كافيـة ـ في حـدّ ذاتهـا ـ لإحداث الثورة. تأتي على رأس هذه الأسباب الضغوط الناتجة مـن اخـتلال التـوازن في المجتمع، إضافة إلى طريقة استجابة القادة لظاهرة اختلال التوازن في مجتمعهم، وكذلك العوامل الداعمة لقيام الثورة ـ داخل الجيش ـ كالهزيمة العسكرية وتأثيرها في قطاعات عريضة من الجماهير والجيش. هذه العوامل التي تُعَدُّ محركـة للثـورة، قد لا تقوم بالدور نفسه في حالة المجتمعات التـي نجحـت في الحفـاظ عـلى حالـة التوازن، أي تلك المجتمعات التي نجحت في التعامل مع مظاهر الاخـتلال وأعـادت إلى المجتمع توازنه[2].

المشكلة الرئيسية في هذه النظرية، هي ذلك التقدير والاهتمام الذي توليـه لتوازن المجتمع، وهـو أمـرٌ لـيس بـالضروري أو غـير مرغـوب فيـه أصلاً؛ فتـوازن المجتمع قـد لا يكـون ـ في بعـض الأحيـان ـ معـبرًا عـن شرعيـة النظـام، وإن كـان معبرًا عن استمراره. بعبارة أخرى فإن قدرة الأنظمـة السياسـية عـلى الاسـتمرار لا تعكـس الاسـتقرار ـ بـالضرورة ـ أو الشرعيـة، خصوصًـا في دول العـالم الثالـث؛

(1)ثناء فؤاد عبد اللـه، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 306 ـ 311.

(2)Chalmers Johnson, Revolutionary Change , 2nd ed. (Stanford, CA.: Stanford University Press, 1982), pp. 79-93.

بل ترتبط في أحيان كثيرة، بعدد آخر من العوامل الداخلية ، مثل قوة الأداة القمعية للدولة، وغياب البديل السياسي، ونقص القدرة على الفعل السياسي من مختلف القوى السياسية المجتمعية، وغياب الثقافة السياسة الداعمة لفكرة التغيير السياسي أو ضعفها؛ أو الخارجية من ضرب الظروف الدولية والإقليمية الداعمة لفكرة التغيير السياسي، مثل حدوث عدد من تجارب التغيير السياسي في الدول المحيطة بهذا المجتمع، والظروف الدولية والإقليمية التي تسمح أو تتسامح مع فكرة التغيير السياسي بما لا يتهدد التوازنات الإقليمية أو الدولية القائمة. كل هذه العناصر تجعلنا نتحفظ ـ كثيرًا ـ عن فكرة التوازن، التي قد تخفي مشكلات تتعلق بالشرعية.

4 ـ المدرسة النفسية

تركز هذه المدرسة على الدوافع التي تدفع الأفراد إلى الانخراط في الثورة؛ فهي لا تهتمّ بالظروف الموضوعية التي تحيط بالمجتمعات الثورية، بل تركز على الإجابة عن أسئلة، مثل: لماذا يثور الناس؟ هل هناك عوامل كامنة في طبيعة البشر تسمح لهم باستخدام العنف؟ أم أن قابلية البشر لاستخدام العنف تتبدى في ظرف سياسي واجتماعي واقتصادي معيّن[1]؟

ترى هذه النظرية أن الأفراد يصبحون مؤهلين للثورة، حينما يرتفع سقف توقعاتهم ومطالباتهم للنظام السياسي، في مقابل محدودية ما يحصلون عليه بالفعل من هذا النظام. وتتحول الفجوة التي تحدث بين هذه التوقعات والمطالبات، والقيمة الفعلية لما يحصلون عليه، إلى طاقة ثورية تنتظر القيادة المناسبة والتوجيه لكي تطيح النظام القائم.

وفق هذه النظرية، يغدو الاختلال بين التوقعات وما هو محقَّق، المسبب الأول للثورة، لذلك يمكن أن يتلافى النظام احتمالات حدوث الثورة، إذا ما تمكن دائمًا من الحفاظ على مستوى توقعات الجماهير، على أن يتناسب ذلك

---

(1)وهو العنوان الذي وضعه تيد جار لدراسته عن الثورات. لمزيد من التفاصيل، انظر:
Ted Robert Gurr, Why Men Rebel (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970).
والعنوان الذي وضعه الأديب علاء الأسواني لكتابه الأخير، انظر: علاء الأسواني، لماذا لا يثور المصريون ، مقالات علاء الاسواني؛ 1 (القاهرة: دار الشروق، 2010).

مع قدرته على مواجهة هذه التوقعات. هنالك أكثر من ملاحظة متضمَّنة في هذا الإطار، إذ ليست توقعات الجماهير دائمًا مرتبطة بقدرات النظام الداخلية؛ فثورة المعلومات وتآكل الحواجز بين الداخل والخارج وانفتاح العوالم المختلفة، كل هذا أدى إلى ارتباط توقعات الجماهير ـ في أحيانٍ كثيرة ـ بالظروف الإقليمية أو الدولية المحيطة بها، أو بتحوُّلها انعكاسًا لهذه الظروف. من ناحية أخرى، فإن أي نظام سياسي معرَّض ـ في لحظة ما ـ لمواجهة خلل نسبي بين مستوى التوقُّعات وقدرة النظام على الاستجابة، ولا يستتبع هذا بالضرورة قيام ثورة في ذلك المجتمع. يحاول النظام، ليبقى متماسكًا، الاحتفاظ بشرعيته وقدرته على إقناع جماهيره بأن هذا العجز أو الاختلال إنما هو أمر موقت، وليس مرتبطًا بفساد هيكلي معين؛ وهكذا تستجيب الجماهير مُحَاوِلَةً تعديل مستوى توقعاتها؛ ما يؤدي ـ بحسب التحليل الأخير ـ إلى استعادة التوازن بين التوقُّعات والمطالبات وما هو واقع، من دون حدوث تغيير راديكالي هيكلي هو من السمات الأساسية للثورة.

من ناحية ثالثة يجب التفرقة بين استمرار النظام واستقراره، وشرعيته؛ فاستمرارُ نظامٍ سياسي ما، لا يُعَبِّرُ ـ بالضرورة ـ عن استقراره أو شرعيته. كذلك لا ترى هذه النظرية أي احتمالات للثورة، في ظل تراجع توقعات الأفراد ومطالباتهم للنظام السياسي وتقلص قدرة النظام نفسه. ووفقًا للنظرية المعنية، لا تؤدي المستويات المنخفضة لسقف التوقعات، إلى ظهور الحرمان النسبي المترتب على الفجوة بين التوقعات والمطالبات والموارد المادية المتاحة، ما قد يؤدي إلى استمرار النظام واستقراره[1].

5 ـ الاتجاه التاريخي المقارن

يبني هذا الاتجاه نظريته للثورات، من خلال دراسة نماذج مختلفة من الثورات الكبرى في تاريخ البشرية، بغرض استخلاص عدد من التعميمات التي تصلح لتكوين النظرية. وقد اعتمدت سكوكبول ـ في نتائجها ـ على دراسة عدد من التجارب الثورية، مثل الثورات: الفرنسية، والروسية، والصينية. ورأت أن أسباب الثورات لا يمكن فهمها من خلال دراسة دوافع

(1)الشرقاوي، «الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية،» ص 14.

المشاركين فيها، بل من خلال دراسة الأبعاد الداخلية والخارجية للثورة. لذلك، قد تكون بعض تلك النظم ـ التي شهدت ثورات ـ عانت من الضغوط الخارجية الناتجة من الحرب، مع تضافر ضغوط داخلية تؤدي إلى تفكُّك الدولة سياسيًا وإداريًا.

يؤدي هذا ـ بحسب ما ورد في التحليل الأخير ـ إلى فتح الباب أمام القوى الثورية، وإحكام سيطرتها على مقاليد الأمور داخليًا. في هذه الحالة؛ تصبح الدولة أداة غير خاضعة لسيطرة النخبة المُستَغِلَّةِ كما يذكر أصحاب التيار الماركسي التقليدي، لكنها مُستقِلةٌ وتمارس القمع؛ وبالتالي تُعَدُّ سكوكبول من أوائل من أعطوا الاهتمام لدور النخبة، في فرض التغيير الاجتماعي من أعلى، خصوصًا بعد نجاح الثورة. لكن هذا التركيز حدث في ظل إهمال دور المتغير الثقافي والأثر الذي يحدثه في الثورات المختلفة[1]. إنّ ما يميز هذه المدرسة، هو المنهج المقارن الذي يسمح بإظهار التمايزات بين التجارب الثورية المختلفة وعلاقاتها بسياقاتها التاريخية والمجتمعية. لكن هذا المنهج المقارن ـ كغيره من مدارس دراسة الثورة ـ يقصر عن القيام بدور تنبُّئي؛ فهذه المدارس تحاول عمومًا تحليل الأسباب التي أدت إلى قيام ثورة ما، لكنها لا تجيب عن سؤال: ما الأسباب اللازمة لحدوث الثورة؟ ولماذا تقوم في مجتمع دون غيره؟

كذلك؛ ركز معظم دراسات الثورة على الأسباب التي أدت إلى حدوث الثورة، مع درجة أقل من التركيز على مجتمعات ما بعد الثورة. في المقابل، أُهملت المراحل المختلفة التي تمرّ بها الثورة والمجموعات الثورية وإستراتيجياتها وتحالفاتها وملحقاتها من النخب القديمة والمجموعات الموالية لها والمناهضة للثورة، وكذلك الحالات الثورية الفاشلة[2]؛ فالثورات التي دُرست هي الثورات التي نجحت واستطاعت فرض أجندتها الخاصة، وإطاحة النخبة السياسية السابقة. أما الثورات التي فشلت، فلم تُدرس من حيث الأسباب التي أدّت إلى إحباطها؛ هل هي قدرة الدولة على

(1)الفالح، نظريات العنف والثورة: دراسة تحليلية تقويمية ، ص 11 ـ 12.

(2)المصدر نفسه، ص 12.

القمع أم ضعف التكوينات الثورية من حيث قدرتها على التعبئة...إلخ، إضافة إلى أنها لم تعالج الدور الذي يمكن أن تكون القوى الدولية أو الإقليمية قد أدته في إحباط الثورة. وتبدو هذه النقطة الأخيرة شديدة الأهمية في ضوء ما يشهده العالم العربي ـ حاليًا ـ من حركات ثورية على غرار ما حدث في مصر وتونس، وإن كان من غير المرجح أن تُحدث التأثير نفسه داخليًا وخارجيًا، خصوصًا في ضوء تصاعد التدخل الدولي والإقليمي، في تطورات الأوضاع الداخلية في دول كالبحرين وليبيا وسورية.

النقطة الأخيرة في هذا الإطار تتعلق بالجيش. فقد طرحت تَجارب بعض الثورات في العالم الثالث دورًا محوريًّا للجيش في قيادة الجماهير، وهو ما قد يتناقض مع التعريف التقليدي للثورة؛ على أنها حركة شعبية تهدف إلى كسر احتكار السلطة. لذلك، ركزت بعض الأدبيات على تلك التجارب التي قام فيها الجيش بدور متمايز، كالانقلابات العسكرية أو انقلابات القصر، وهي أنشطة دون مستوى الثورة الاجتماعية الكبرى. لكن، إذا ما نظرنا إلى الثورة على أنها حركة تهدف إلى إحداث تغيير راديكالي شامل في علاقات القوى، من خلال تغيير المؤسسات والنظام الاجتماعي والاقتصادي وكذلك النخبة السياسية، فيمكننا في هذه الحالة قبول الدور الذي يقوم به الجيش في بعض المجتمعات، خصوصًا في ظل الإمكانات التي تتوافر للجيش في مجتمعات العالم الثالث، ولا تتوافر لبعض قطاعات المجتمع، مثل: درجة التعليم، والتنظيم، والقدرة على التعبئة، وسهولة الاتصال بين وحداته عبر مساحات جغرافية ممتدة، إضافةً إلى امتلاك الجيش المعدات العسكرية التي تُسهّل عملية الاستيلاء على السلطة. كذلك تطرح تجارب التغيير السياسي في العالم العربي ـ في الفترة الحالية ـ الكثير من الأسئلة النظرية المتعلقة بموقف الجيش من الصراع السياسي المرتبط بالحركة الثورية، الذي جعل منه قاسمًا مشتركًا بين تجربة تونس، التي انحاز فيها الجيش إلى الثوار بعد تطورات معينة، وتجربة مصر، التي تسلم فيها المجلس العسكري مقاليد الحكم من الرئيس السابق مبارك، وتولى إدارة المرحلة الانتقالية، وما جرى في ليبيا وما حدث في اليمن من انقسام في صفوف القوات المسلحة ما بين مؤيد للثوار ومؤيد للنظام، ما أدخل الدولة في شكل من أشكال الحروب الأهلية، وما انتهت إليه الحال في سورية، التي استخدم نظامها السياسي الجيشَ كإحدى أهم أدوات القمع

والعنف، ووضع البحرين، التي استعانت بكل من القوات الوطنية وقوات درع الجزيرة للتعامل مع المتظاهرين. بين هنا وهناك وبين هذا وذاك، يتوالى الكثير من الأسئلة المطروحة، المتعلقة بكيفية قراءة العلاقات المدنية ـ العسكرية في الواقع العربي في ضوء هذه التطورات، وكذلك الدور الذي ستضطلع به القوات المسلحة في مرحلة إعادة بناء مؤسسات الدولة في تلك الدول وغيرها.

6 ـ النخب والقيادات (الجماعة الثورية)

تقوم الثورة إذن، في حال تعرضت قطاعات متعددة في المجتمع لممارسات من الحكومة، ترتبت عليها الإساءة إلى أوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأحيانًا الثقافية والقيمية. هذا الشعور لا يكفي ـ وحده ـ لقيام ثورة في هذا المجتمع، إذ لا بد من أن يتوافر عنصر القيادة، ولا نقصد به القيادة الفردية للحركة الثورية، بل نقصد به الجماعة من النخبة، التي تمتلك وعيًا متبلورًا بمواطن الخلل في المجتمع ومسبباته، وتستطيع تقديم البديل السياسي وبرنامج الحركة ـ المصاحب لهذا البديل ـ الذي يمكّنها من تعبئة الجماهير. ولا بد ـ كذلك ـ من أن تتزامن لحظات الإعداد للثورة وبدايات الحركة الثورية ـ على مستوى الحكومة ـ مع انهيار أجهزة الدولة المختلفة، وخصوصًا أجهزتها القمعية كالشرطة والجيش النظامي؛ بحيث لا تتوافر لدى الدولة القدرة على التدخل بكفاءة لمقاومة أنشطة الجماعة الثورية.

نعني بالجماعة الثورية، تلك الجماعة المنوطة بها قيادة الجماهير في خلال مراحل الثورة المختلفة. فلا بد من أن تقوم نخبة مجتمعية معينة، بترجمة شعور الجماهير بالحرمان النسبي، أو بالاختلال في توزيع الموارد، أو الخلل في توازن النظام المجتمعي أو السياسي أو الاقتصادي ـ إلى مطالب محددة من النظام السياسي، لا تلبث يد النخبة أن تُطوِّرها حتى تصل إلى مرحلة الثورة الكاملة عليه. هناك بالتالي تساؤل مُلِحّ: هل هناك مجموعة من الصفات والخصائص التي تميز هذه النخبة الثورية؟ سواء من حيث خلفيتها التعليمية أو الثقافية أو السياسية وماهية التأثير الذي أحدثته الطفرة المعلوماتية ـ التي تزامنت مع بدايات القرن الحادي والعشرين ـ في هذه النخب وفي فكرة الثورة عمومًا.

في الواقع، لا يمكننا الوصول إلى تحديد جامد يخصّ قيادة الحركات

الثورية. فهذه القيادات لا بد من أن تتطور من داخل مجتمعاتها، وأن تُعبّر عن نمط الثقافة السياسية السائدة. فالمجتمعات ذات النشاط الزراعي، تختلف في مفرداتها عن المجتمعات الصناعية المتقدمة؛ والمجتمعات التقليدية تختلف عن المجتمعات التي تتبنى معايير الحداثة والمدنية. ومن ثمّ، لا يمكننا قبول منطق المدرسة الماركسية، الذي يعطي دورًا متمايزًا للبروليتاريا أو الفلاحين في قيادة الثورة؛ إذ لا تسمح كل المجتمعات الزراعية بالضرورة للفلاحين بدور محوري في مواجهة عسف السلطة السياسية، بل إن تجارب بعض دول العالم الثالث ـ ومنها التجربة المصرية ـ تُظهر عكس هذه الافتراضات. فالفلاحون كانوا ـ في معظم الأحوال ـ بجانب السلطة الحاكمة، حتى في لحظات ظلمها، ولم يتعدَّ اعتراضهم على هذه السلطة حد الانتفاضات الشعبية، أو بعض أعمال العنف، من دون أن يصل إلى مرحلة الثورة الشاملة على النظام[1]. لكن هذا لا يعني ـ بطبيعة الحال ـ أن الفلاحين هم طبقة مؤيدةٌ للسلطة الحاكمة تأييدًا مُطلقًا، ومُنَاصِرَةٌ لها مناصرةً مُطلقةً كذلك؛ فالمجتمع الصيني وتجارب أميركا اللاتينية، طرحت خبرات مختلفة عن قدرة الفلاحين على التثوير.

في مقابل هذا، لا بدّ لأي حديث عن دور المثقفين في قيادة الحركة الثورية، من الارتباط بأكثر من عامل:

أولها يتعلق بانتشار التعليم في المجتمع، وبانتشار درجات معينة من الوعي العام بقضايا المجتمع وطرق مواجهتها.

و الثاني يتعلق بوجود وسائل الاتصال وتوافرها بين المثقفين والجماهير، فلا يكفي وجود المثقفين وحدهم، من دون أن تتوافر لديهم قنوات اتصال بالجماهير، تُمكّنهم من التواصل معها وطرح القضايا الأكثر أهمية من غيرها.

---

(1)من اللافت للنظر، تركيز الكثير من الكتابات على قصة الفلاح الفصيح الذي ذهب إلى الحاكم ليشتكي ظلم الحاكم المحلي عبر مجموعة من الخطابات شديدة الرقة، قصد بها إلى استعطاف الحاكم، حتى يعيد إليه حقه المسلوب. هذه القصة التاريخية تُستخدم من البعض للدلالة على سلبية شخصية الفلاح المصري، الذي اكتفى بالشكوى اللفظية للحاكم، ولم يحاول الثورة ضد عسف الزعيم المحلي. لكننا نجد في الوقت ذاته بعضًا من الكتابات التي تستعرض هذه القصة، مستدلّةً بها على إصرار الفلاح المصري وإلحاحه على الحاكم حتى ينال حقه. بيد أنّ ارتباط شخصية الفلاح المصري بالسلطة المركزية غدا أمرًا واقعًا، ما أدى إلى توقف اعتراض الفلاحين السياسي عند حد التظاهرات أو أعمال العنف المتفرقة، التي لا ترقى إلى مستوى الثورة الشاملة

أما العامل الثالث ، فيتعلق بالمركز الجغرافي الذي تنطلق منه الحركة الثورية؛ فثورات المدن تختلف في نوعية القيادة التي تقترحها عن ثورات القرى. في هذا الإطار، لا يمكننا إغفال الدور الذي يمكن أن تضطلع به القيادات التقليدية عمومًا، والقيادات الدينية خصوصًا، في حالة المجتمعات التي يغلب عليها الطابع التقليدي أو الديني، وهو الأمر الذي تثبته الدراسات الخاصة بالتجارب الثورية في دول العالم الثالث[1].

إضافة إلى هذا، هنالك تقسيم للنخبة الثورية بناء على الأدوار التي تضطلع بها في الإعداد للثورة. فهناك أعضاء مؤسسون ومحرِّكون، وقادة عسكريون، ومنظّرون، يليهم ـ في النهاية ـ الثوار المحترفون. والسمات المشتركة بين هذه المجموعات المختلفة، هي قدرتها على العمل العام في ظل ظروف غير طبيعية وسرية، وانتماء أعضائها إلى فئة عمرية ما بين الأربعين والخمسين سنة، وامتلاكهم قدرات شخصية خاصة، تجعل البعض منهم يقترب من تعريف الكاريزما[2].

---

(1)الثورات المصرية المختلفة التي ثارت ضد عسف الدولة العثمانية أو ضد الاحتلال الإنكليزي والفرنسي تزعّمها علماء الدين، مثل: محمد كريم، وعمر مكرم وغيرهما، كذلك الثورات الإيرانية المختلفة، مثل: الثورة الدستورية، وثورة الطباق؛ كما أدى علماء الدين دورًا في التحالف مع مصدق أثناء حركة تأميم البترول في خمسينيات القرن العشرين، إضافة إلى الدور الذي اضطلعوا به وما زالوا في ثورة 1979.

(2)الشرقاوي، «الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية،» ص 27 ـ 28. لكن تجدر بنا ملاحظة أن الدراسات المتعلقة بالقيادة الثورية خصوصًا، أو الجماعة عمومًا، لا تمكّننا من التنبؤ بالثورات كما تحاول أن تفعل دراسات العلوم السياسية، التي تبغي الانتقال من مرحلة الوصف والتفسير إلى مرحلة التنبؤ. فمعظم الدراسات الخاصة بالقيادات الثورية، تدرس الخصائص المشتركة بين مختلف نماذج الجماعات الثورية في تجارب ثورية مختلفة، من أجل الوصول إلى سمات عامة، تجمع بين أفراد هذه التجارب على اختلاف الظروف التي عملوا فيها. لكنها ـ في الحقيقة ـ لا تجيب بدقّة وحسم عن السؤال: ما الذي يدفع فردًا ما إلى القيام بدور قيادي؟ وكيف يمكننا أن نرصد القيادات القادرة على قيادة عملية تغيير سياسي في دولة ما (خارج إطار الرصد الأمني)؟ فهناك لحظة تاريخية فارقة في حياة الفرد، تجعله يتخذ القرار بالتحرك في المجال العام للاشتراك في، أو لقيادة، حركة التغيير المجتمعي، سواء بطريقة تدريجية أو عنيفة. هذه اللحظة شديدة الذاتية ولا يمكن تحديدها مسبقًا، كما لا يمكن الحديث عن لحظة معينة تكون هي الدافع للجميع. كنموذج لهذه الدراسات انظر : Mostafa Rejai and Kay Phillips, Loyalists and Revolutionaries: Political Leaders Compared (New York: Praeger, 1988).
وخصوصًا الفصل التاسع من هذه الدراسة، التي تتلخص نتائجها من دراسة مئة قائد، وتحاول الوصول إلى إجابة عن سؤال: كيف تصبح قائدًا سياسيًا؟

لا بد من أن يتوافر لهذه الجماعـة الثوريـة تنظـيم مـا، يجمـع بـين أفرادهـا ويُحدّد سلم القيادة. والملاحـظ أنـه إذا كانـت النخبـة الثوريـة منتميـة إلى الجهـاز العسكري، يختلف التنظيم السياسي الذي يجمع أعضاءَها، ومـن المـرجح أن يأخـذ شكل الحزب السرّي، وذلك بحكم طبيعة الجهاز العسـكري وضرورة تحقيـق أعـلى درجات السرّية لضمان نجاح الحركة. أما في حالة النخبة الثورية المدنية التي تتبنى أيديولوجيا ماركسية، يُرجَّح أن يأخذ التنظيم شكل الحزب الثوري الطليعي، انطلاقًا من الأهمية التي تعطيها المدرسة الماركسية لفكرة التنظيم السـياسي. عـلى ذلـك، لا يمكننا القول إن هنـاك شـكلاً محـددًا للتنظـيم السـياسي يجـب أن تأخـذه الحركـة الثورية؛ فموارد النخبة الثورية، وخصوصًا قدرتها على الوصول إلى قطاعات مختلفة من الجماهير، وعلى اختراق الأجهزة الأمنية والسياسية والدعائية للنظـام السـياسي، قد تتدخل في شكل التنظيم السياسي للنخبـة. كـذلك، يجـب أن نضـع في الحسـبان مسألة تعدُّد النخب الثورية؛ فالنظام السياسي الذي يعاني مشكلات هيكلية وقيمية وسياسية، لا بد من أن يستفز الكثير من الجماعـات ذات الانـتماءات الأيديولوجيـة والاقتصادية والسياسية المختلفة. هذه الجماعـات تشـترك في مـا بينهـا في معارضـة النظام السياسي وتعمل على تغييره. لكنها تختلف في ما بينها في الكثير مـن النقـاط الأخرى، التي قد تبدأ بكيفيـة إحـداث التغيـير السـياسي وشـكل البـديل المطـروح، وصولاً إلى شكل التنظيم السياسي الذي تعمل من خلاله، وكذلك الدور النسبي لكل منها داخل التحالف الثوري. غير أن الإعلان عن هذا التنافس الضمني والموقت بـين الجماعات الثورية المختلفة، يتأجل حتى تنجح الثـورة ويُسـتبدل النظـام السـياسي، وهـو مـا يؤجـل مشـكلات التحـالف لفـترة تاليـة مـن دون أن ينهيهـا. والملاحظـة الأساسية ـ استنادًا إلى ما سبق ـ تتعلق بالاختلافات التي طرأت على مفهوم الدولـة والبنى السياسية والاجتماعية والاقتصـادية، في ضـوء تطـوُّرات تكنولوجيـا الاتصـال وتأثير ذلك في كل من مفهوم الدولة، والنخبة الثورية، والحركات الاجتماعية[1].

(1)ظهـر الاهـتمام بمفهـوم الحركـات الاجتماعيـة الافتراضيـة منـذ أكـثر مـن عشر سـنوات في لأدبيات الغربية، وإن تأخر هذا الاهتمام في العالم العـربي إلى السـنوات القليلـة الماضـية، بسبب جدة الظاهرة في السياق العربي. انظر مثالاً على هذه الدراسـات القديمـة نسـبيًا :
Mario Diani, {Social Movement Networks Virtual and Real,} Paper Presented at: {A New Politics,} (Conference, CCSS, University of Birmingham, 16-17 September 1999).

شـهدت السـنوات الأولى مـن القـرن الحـادي والعشريـن، تطـورًا هـائلاً في تكنولوجيا الاتصال وانتشار استخدام الإنترنت في التواصل الاجتماعي العابر للحدود الجغرافية. وفي خلال السنوات القليلة التي أعقبت ظهور «الفيسبوك» كإحدى أهم شبكات التواصل الاجتماعي، بلغ عدد مستخدميه ما يزيد عـلى الخمسـمئة مليـون فرد، يتوزعون توزيعًا غير متساوٍ عـلى دول العـالم (تسـكن أغلبيـة المسـتخدمين في الدول المتقدمة وفي مراكز وعواصم دول الجنوب). يسـتطيع هـؤلاء، نظريًـا، إنشـاء عدد لانهائي وغير محدود من التشبيكات الاتصالية لعدد لانهـائي مـن الأغـراض، مـا يُحدث تأثيرات متعددة، يهمُّنا منها ما له علاقة بالنخب الثورية.

فمن ناحية أولى ، تضاءلت ـ إن لم تنتهِ ـ قدرة الدولة على السيطرة والتحكم في فضاءات المعلومات، ما مكّن عددًا أكبر مـن الأفـراد مـن الوصـول إلى معلومـات تُمكّنهم من المقابلة بين الأوضاع الداخلية في مجتمعاتهم وما يحدث في العالم.

ومن ناحية ثانية ، انسحبت خصائص الشبكة العنكبوتية من حيـث السـيولة وعدم وجود «هيراركية» (بنيـة هرميـة) متماسـكة وواضـحة، عـلى طبيعـة النخـب الفكرية والسياسية في المجتمعات المختلفة. ومن ثـمّ تعـددت الحركـات المعارضـة، وتعددت خلفياتها الفكرية، وزادت إمكانات التنسيق والتعاون بينهـا، مـن دون أن يستتبع ذلك بالضرورة، ارتباطها بهيكل تنظيمي واحد.

ومـن ناحيـة ثالثـة ، اتسـم التواصـل عـبر الشـبكة العنكبوتيـة بتضـاؤل دور الانتماءات الأيديولوجية الجامدة سواء داخل الجماعة الواحـدة أو بـين الجماعـات السياسية المختلفة.

ومن ناحية رابعة ، زادت مساحة المناورة بين الحكومـات والمعارضـة؛ ففـي مقابـل تضـاؤل قـدرة الدولـة عـلى السـيطرة عـلى المعلومـات، زادت قـدرة المعارضـين عـلى الإفـلات مـن التعقُّـب الأمنـي وعـلى إخفـاء شخصـياتهم،

وقدرتهم على خلق مواقع إلكترونية جديدة فور إلغاء المواقع القديمة، ونشر المعلومات فور إلقاء القبض على أحدهم أو اختفائه، وعلى ممارسة الضغط الدولي والداخلي على حكوماتهم من خلال نشر المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ومخالفات الشرطة والقوات الأمنية. وأخيرًا، أثرت هذه القدرة العالية على الحصول على المعلومات والتشبيك والمشاركة الإلكترونية في أنشطة أعداد متزايدة من المواطنين، في عدم القدرة على بلورة برنامج سياسي بديل للنظام الحاكم، بعيدًا من المقولات العامة المتعلقة بالديمقراطية وسيادة القانون.

تغيرت من ثمّ الخصائص الفكرية والعمرية والأيديولوجية للنخب السياسية، التي من الممكن أن تقود حركة التغيير في مجتمعاتها؛ فبدلاً من الحديث، في الأدبيات التقليدية لدراسة الثورات، عن نخب تتراوح أعمارها بين الأربعين والخمسين سنة، ويغلب عليها الانتماء إلى الطبقة الوسطى، والذكورة، والتعليم الجامعي، والانتماء إلى المناطق الحضرية أو العواصم والمدن الكبرى خصوصًا؛ أصبح من الممكن الحديث عن فئات عمرية أصغر من ذلك، تتنوع خلفياتها الطبقية والتعليمية والأيديولوجية، وكذلك الانتماءات الجغرافية. على سبيل المثال، نتذكر ـ جميعنا ـ أنّ صاحب الدعوة إلى إضراب 6 نيسان/أبريل 2008، هو فتاة في منتصف العشرينيات، تسكن في إحدى المدن الحضرية القريبة من القاهرة، ولا تمتلك خبرة واسعة في العمل السياسي أو السري؛ وأنّ مدوِّنة سورية فتاة في التاسعة عشرة من عمرها، أُدينت بتهمة الخيانة العظمى بعد نشرها قصيدة عن القضية الفلسطينية؛ وأنّ شابًا في مقتبل العشرينيات ينتمي إلى أصول ريفية مصرية، أنشأ بالتعاون مع زميل يكبره بسنوات قليلة ينتمي إلى العاصمة القاهرة، واحدة من أشهر الصفحات على «الفيسبوك»، لفضح ممارسات الشرطة المصرية وانتهاكاتها لحقوق الإنسان: صفحة «كلنا خالد سعيد» صاحبة الدور الكبير في الدعوة إلى تظاهرات 25 كانون الثاني/يناير، التي تطورت لتصبح ثورة شاملة[1].

---

(1) للاطلاع على تحليل متميز لتطور الحركات الاجتماعية في مصر والأطر المطروحة لدراستها، انظر: نادين عبد الله، «صعود التجمعات وتراجع الحركات: التنازع حول المجال العام،» ورقة قدمت الى: «مصر والقضايا الراهنة،» (المؤتمر الرابع والعشرون لمركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 29 ـ 30 كانون الأول/ديسمبر 2010).

كما أثرت الشبكة العنكبوتية في العلاقة بين النخبة والجماهير (أو الفاعلين في الحالة الثورية). فعلى مستوى معين، فتحت إمكانات هائلة أمام الجماهير، للتعرُّف إلى مختلف التيارات السياسية والفكرية، من دون أن يرتبط ذلك بالتزام حزبي أو فكري أو حتى سياسي كبير، ومكّنتهم من التحرُّك بحرّية بين التيارات الفكرية والسياسية المختلفة. وعلى مستوى آخر، أتاحت هذه الإمكانات للنخب الفاعلة الوصول إلى قطاعات أعرض من الجماهير، التي يمكن أن تتحول من متلقية للمعلومات التي تبثها الشبكة العنكبوتية إلى قاعدة تأييد عريضة لهذا التيار أو ذاك.

تجعل هذه الخصائصُ النخب الثورية الجديدة أكثر اقترابًا من مفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة، أو ـ بمعنى أدق ـ اللاحركات الاجتماعية الجديدة. نعني بهذا المفهوم تلك الحركات/اللاحركات الاجتماعية الجديدة، التي يميزها: سيولة العمل العام خارج المؤسسات التقليدية، وغياب فكرة القيادة المركزية، والقدرة على تجاوز وجود الدولة إلى خلق مجتمعات موازية لا تعتني بالدولة، بل تتعاون في ما بينها لتحدّي سلطة الدولة وحماية مصالح أعضائها[1].

في هذا الإطار، تبدو من الأهمية بمكان الإشارة إلى الدراسات الجديدة التي حاولت رصد العلاقة التفاعلية بين استخدام التكنولوجيا وتطوُّر الحركات أو اللاحركات الاجتماعية الجديدة؛ فقد توصلت هذه الدراسات إلى أن الوسائل التكنولوجية قادرة على تغيير هيكل القوة في المجتمع من خلال تمكين فئات وأفراد وجماعات، لا من ناحية الحصول على المعلومات فقط، بل ـ وهو الأمر الأهم ـ من ناحية دور وسائل الاتصال ووسائطها، في تمكين هذه الفئات والجماعات من صوغ المعلومات ونشرها خارج إطار الحدود التقليدية، والمساهمة في تقوية دور هذه الجماعات في توظيف هذه الوسائط، من أجل التعبئة السياسية والمجتمعية[2].

---

(1) Asef Bayat , Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 2010).

(2) Brian D. Loader, {Social Movements and New Media,} Sociology Compass , vol. 2, no. 6 (2008).

7 ـ بين الثورات والحركات الاجتماعية

تجعلنا التطورات السياسية الحالية في الوطن العربي، إضافة إلى ما سبقت مناقشته عن السمات الخاصة بالنخب الثورية الجديدة، نناقش العلاقة بين الثورات والحركات الاجتماعية. فهل تعبر الثورة عن مرحلة من مراحل تطور الحركة الاجتماعية أكثر مما تعبر عن فشل الحركة الاجتماعية في تحقيق أهدافها، وعن تزايد درجات الإحباط عند أعضاء الحركات الاجتماعية المختلفة في المجتمع الواحد، في مقابل عجز المؤسسات التقليدية عن استيعاب هذه الإحباطات بما مهّد لقيام الثورة؟ وهو ما يختلف جذريًا عن الحركات الاجتماعية في التجارب الأكثر استقرارًا على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث تستطيع الحركات الاجتماعية استيعاب التوترات المجتمعية وتوظيفها، على نحو يسمح باستقرار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى حد كبير.

ركزت أدبيات دراسة الحركات الاجتماعية الجديدة على ثلاثة مداخل نظرية:

يرى المدخل الأول منها، أنّ دراسة الحركات الاجتماعية، يجب أن تبدأ من مفهوم الفرص السياسية التي تتيحها الأنظمة، أو تستطيع الحركات المختلفة خلقها لنفسها. يمكن بالتالي رصد نشأة الحركات الاجتماعية وتطورها من خلال تحركها في إطار النظام السياسي، والإمكانات المختلفة أو التنازلات المختلفة التي يقدمها لمصلحة الجماعات السياسية والاجتماعية.

أما المدخل الثاني ، فيركز على الهياكل التعبوية التي تستطيع الحركات الاجتماعية الجديدة استخدامها، سواء منها المرتبطة مباشرة بالحركة أو المرتبطة بهياكل الدولة، وعلاقاتها التفاعلية بباقي الجماعات السياسية.

ويتعامل المدخل الثالث ، مع ظاهرة الحركات الاجتماعية الجديدة، من خلال كونها واحدة من الظواهر التي تدعم إدماج الأبعاد الثقافية في تحليل هذه الظواهر. ووفق هذا التيار، تُعَدُّ الحركات الاجتماعية تعبيرًا عن توترات فكرية ومشكلات تتعلق بالهوية الجمعية لمجتمعاتها. وتتركز أنشطة الحركات الاجتماعية الجديدة على محاولة تقديم حلول ثقافية وفكرية جديدة للمشكلات التي تواجهها، أو محاولة البحث عن هويات بديلة/مكملة/جديدة

للهوية السائدة في المجتمع[1]. في ضوء هذا، لا بد من إجراء نقاش جاد، عمّا إذا كان من الممكن الحديث عن نمط جديد للثورات في القرن الحادي والعشرين، يتطور في ضوء التحولات التكنولوجية، ومع التطور الذي طاول مفهوم الحركات الاجتماعية الجديدة وعلاقته بالثورة والتحول الديمقراطي.

فثورات الستينيات من القرن العشرين في دول العالم الثالث، كانت جزءًا من الصراع ضد الاستعمار التقليدي أو أنظمة الحكم التقليدية، ورغبة في الانتقال بمجتمعاتها التقليدية إلى المجتمعات الحديثة الأكثر تعقيدًا، وقد ارتبطت أدبيات الثورة بهذه التقاليد، من حيث الحديث عن الأسباب أو النتائج أو حتى نمط القيادة والبديل السياسي كما أشرنا سابقًا. لكن ثورات القرن الحادي والعشرين، ونحن ما زلنا على بابه، ارتبطت بجملة من القضايا التي يختلف بعضها عما سبقه؛ وبالتالي قامت لأسباب متمايزة، واختلفت نخبتها السياسية، وغاب عن مشروعها السياسي الوضوح النسبي الذي كان يميز الثورات السابقة. هل يمكننا من ثمّ الحديث عن تحول الثورة ـ بعد نجاحها في تحقيق أهدافها قصيرة المدى (إطاحة النظام السياسي) ـ إلى حركة تحول ديمقراطي تتبنى التدريجية في تحقيق أهدافها متوسطة وطويلة الأمد (بناء مجتمع ديمقراطي بما يتضمنه هذا من بنى وقيم وعلاقات)، في ضوء الاختلاف الذي طاول النخبة السياسية التي تقود حركة التغيير في مجتمعاتها وتجهد في توسيع قاعدتها لتضم أطيافًا فكرية وسياسية مختلفة، ثمّ الاختلاف في الأدوات التي توظَّف من أجل التعبئة والتنشئة ونقل المعلومات.

ثانيًا: المشهد الثوري المصري.. القائد والفاعل والنظام

1 ـ أحداث الثورة

لم يكن هناك شيء جديد في مصر في الأشهر القليلة التي سبقت 25 كانون الثاني/يناير 2011، فالنظام السياسي كان مستمرًا في سياساته القائمة على السماح بهامش حرية صوري يتركز في الواقع الافتراضي، والتضييق

(1)Doug McAdam, John D. McCarthy, Mayer N. Zald , eds., Comparative Perspectives on Social Movements: Political Opportunities, Mobilizing Structures, and Cultural Framings , Cambridge Studies in Comparative Politics,; ed. (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2006).

على كل القوى السياسية التي يمكن أن تمثّل تحديًا حقيقيًا لسلطة الحزب الوطني الحاكم، ومشروع توريث جمال مبارك. ولم تختلف الأوضاع الاقتصادية عن سابقتها، من ارتفاع الأسعار وانخفاض مستويات المعيشة وتزايد معدلات البطالة وانهيار مستوى الخدمات الصحية والتعليمية. واتسم الواقع الاجتماعي بتزايد حالات الاستقطاب الديني والثقافي، وغياب المساحات المشتركة، ما يمهد لمزيد من التفسخ والعنف المجتمعي الذي كان يظهر من حين إلى آخر[1]. وقد ساهمت انتخابات مجلسَي الشعب والشورى ـ التي طاولها التزوير في كل مراحلها ـ في زيادة الشعور العام بتصاعد تأزم شرعية النظام السياسي، الذي بدا مصرًّا على الانعزال عن الجماهير ومطالبها، وغير مبالٍ برضا المواطنين؛ وهو الأساس المتين لاستمرار أي نظام سياسي واستقراره. ومثّلت ثورة تونس ظرفًا تاريخيًا مناسبًا لكسر هذه الرتابة والركود في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وفي ضوء استنفاد القوى السياسية التقليدية في المشهد المصري، كل إمكانات العمل الجاد وسط الجماهير ضد النظام الحاكم، مثّل الفضاء الإلكتروني وسطًا مناسبًا للدعوة إلى خروج تظاهرات حُدد لها يوم 25 كانون الثاني/يناير (يوم عيد الشرطة). وتلقف الفضاء الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي والمدونون هذه الدعوة التي فاق انتشارُها كل التوقعات، بين أوساط الكثير من المصريين الذين يقدر عدد مستخدمي الإنترنت منهم بما يزيد على 15 مليون مواطن[2]، وتعاملت الحكومة والنظام السياسي مع الدعوة والحدث

(1)رأى أحد الباحثين أن مسببات العنف في المجتمع المصري خلال السنوات العشر الماضية كانت أكبر بكثير من مظاهره، ما كان يتهدد المجتمع ككل بالانفجار. كما كان هناك شعور عند المراقبين بأن الوضع في مصر على وشك الانهيار. لمزيد من التفاصيل عن هذه الرؤية، انظر: إبراهيم بيومي غانم، «من العنف السياسي للعنف المجتمعي: تحولات المجتمع وشروط السلم الأهلي،» ورقة قدمت الى: «مصر والقضايا الراهنة»، و John R. Bradley, Inside Egypt: The Land of the Pharaohs on the Brink of a Revolution (New York: Palgrave Macmillan, 2008).

(2)تذكر بعض التقارير أنّ عدد من أعلن مشاركته في التظاهرات على صفحة مثل صفحة «كلنا خالد سعيد» تجاوز الـ70 ألف مواطن. لكن هذا الرقم يجب أن يؤخذ بكثير من الحذر؛ فليس كل من أعلن مشاركته في التظاهرات عبر الفضاء الإلكتروني، كان مستعدًا لنقل هذا الالتزام على مستوى الشارع، وليس كل من كان موجودًا في الشارع كان قد سجل التزامه على الموقع الإلكتروني.

باستخفاف ميز موقفهما من كل أنشطة المعارضة في السنوات الأخيرة[1].

جاء يوم الثلاثاء 25 كانون الثاني/يناير، وفوجئ الجميع بأن هذه الدعوة التي أطلقت في الواقع الافتراضي من عدد من القوى الافتراضية والواقعيـة، قـد اسـتجاب لهـا الآلاف مـن المصريـين الـذين قـرروا أن اللحظـة قـد حانـت للتغيـير. وتطـورت الأحداث إلى المشاهد الدامية التي نقلتها وكالات الأنباء مـن القـاهرة والإسـكندرية والسويس والمحلة الكبرى وغيرها مـن المـدن المصريـة، التـي سرعـان مـا اسـتجابت لدعوات العصيان المدني والاعتصام المفتوح في الميادين الكبرى في مـدن كثـيرة، بـدءًا من 28 كانون الثاني/يناير وخصوصًا بعد انسحاب قـوات الأمـن والشرطـة. واسـتمر التصعيد لمدة 18 يومًا انتهت بتدخل الجـيش المصري في المشـهد السـياسي (بعـدما كان جزءًا من الإدارة الأمنية للأزمة، بنزولـه إلى الشـوارع لتأمينهـا في مسـاء جمعـة الغضب 28 كانون الثاني/يناير) بتوليه مقاليـد الـبلاد بعـد أن تسـلمها مـن الـرئيس حسني مبارك الذي قرر التخلي عن منصبه. وسُجلت الثورة المصريـة عـلى أنهـا أول ثورة تدار من خلال المعلوماتية عـلى نحـو يكـاد يكـون مطلقًـا، وهـو الأمـر الـذي يجعلنا نحاول اكتشاف خريطة فاعلي الواقع الافتراضي المصري، إضـافة إلى خريطـة الفاعلين على الأرض.

قلنا سابقًا إنّ عـدد مسـتخدمي الإنترنـت في مصر يصـل إلى مـا يزيـد عـلى 15 مليون مواطن، يتوزعون جغرافيًا وعمريًا وطبقيًا وأيديولوجيًا ونوعيًا ودينيًا، وإن كـان بشكل غير متساو، لمصلحة المدن الكبرى، وفئة الشباب، والشريحة العليـا مـن الطبقـة الوسطى، والذكور. ويعود استخدام الإنترنت في مصر إلى نهايات القرن العشرين، لكـن الطفرة الكبرى حدثت مع وصول أحمد نظيف إلى منصـب رئاسـة الحكومـة، ودعمـه اعلوماتية وثورة الاتصالات. وبسبب تضـييقات أجهـزة الأمـن المسـتمرة عـلى حركـات المعارضة السياسية، وجـد الشـباب والمعارضـة في الفضـاء الإلكـتروني متنفسًـا للتعبـير

(1)جميعنا يذكر تعليق الرئيس السابق مبارك على مبادرة المعارضـة المصريـة بتـأليف برلمـان موازٍ للرد على التزوير الـذي طـاول انتخابـات مجلـس الشـعب في تشريـن الأول/أكتـوبر 2010، حينما قال «خليهم يتسلوا». وكذلك تعليق جمال مبارك في مؤتمر الحزب الـوطني الأخير حينما سئل عن تقديره حجم المعارضة الموجودة على شبكات التواصل الاجتماعـي، فضحك باستخفاف ورفض التعليق.

ونشر المعلومات والتشبيك، ما سمح بظهور ونمو حركات اجتماعية جديدة عُرفت بالحركات الافتراضية. ورأت الحكومة في هذا الفضاء الإلكتروني منفذًا غير واقعي للتنفيس، يمكّنها من امتصاص طاقات الغضب واكتشاف مصادره والتعامل معه في بعض الأحيان من خلال القبضة الأمنية للنظام، من دون أن تضطر إلى المواجهة المباشرة في الشارع السياسي أو الشارع الواقعي. وكان الرهان، على أن هذا الفضاء الموازي سيظل موازيًا من دون أن ينقل تأثيره إلى الشارع السياسي.

2 ـ خريطة الفاعلين والقادة في الثورة

تتوزع هذه الخريطة على الحركات الاجتماعية ـ في الواقع الافتراضي المصري ـ ذات الصلة بأحداث 25 كانون الثاني/يناير 2011 (دعوة وقيادة)، التي تضم مجتمع المدونين المصريين[1]: صفحة «كلنا خالد سعيد[2]، وشباب 6 أبريل[3]، وحركة «حشد» (المرتبطة بمركز الدراسات

(1)ذكر تقرير صدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التابع لمجلس الوزراء المصري، أن عدد المدونين المصريين بلغ نحو 160 ألف مدون في عام 2008، يتوزعون عمريًا وتعليميًا ومن حيث الاهتمامات. لا يمكن بطبيعة الحال القول: إنهم كلهم على الدرجة نفسها من الأهمية والتأثير في الرأي العام المصري، لكن بعضهم يحظى بعدد كبير من الزوار وتدور على صفحاته نقاشات معمقة لقضايا الشأن العام المصري، كما تعرض بعض المدونين المصريين للحبس في قضايا حركتها ضدهم الأجهزة الأمنية، إضافة إلى التعقب والمضايقات المستمرة للمدونات ذات الطابع السياسي. لمزيد من التفاصيل انظر: نعايم سعد زغلول، «الإعلام الإلكتروني في مصر: الواقع والتحدّيات،» (تقرير، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، شباط/فبراير 2010)

(2)هي صفحة أنشأها شابان مصريان حرصا على إبقاء هويتهما طي الكتمان (كُشف عنهما بعد انفجار الثورة وهما وائل غنيم وعبد الرحمن منصور) عقب حادثة ذهب ضحيتها شاب إسكندري (خالد سعيد) نتيجة تعذيبه وضربه على يد قوات الأمن في منتصف 2010، وهدفت إلى كشف فضائح ممارسات جهاز الشرطة وتجاوزاته. وبلغ عدد أعضائها قبيل الثورة ما يزيد على 300 ألف عضو زاد بعد الثورة إلى مليون ونصف عضو. وكانت صفحة خالد سعيد صاحبة الدعوة الأولى إلى تظاهرات الغضب يوم 25 كانون الثاني/يناير. انظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.facebook.com/ELSaheeed>

(3)ارتبطت هذه الحركة بالدعوة إلى الإضراب العام، التي وجهتها فتاة مصرية في العشرينيات من عمرها في عام 2008، تضامنًا مع إضراب دعا إليه عمال المحلة الكبرى، اعتراضًا على زيادة الأسعار. وعقب نجاح الإضراب، نشأت الحركة مستلهمة هذا التاريخ وتبنت دعوات مماثلة إلى إضرابات وتظاهرات في مناسبات متعددة ـ واستطاعت الانتشار في عدد من المدن المصرية الكبرى والتأثير في قطاعات واسعة من الشباب المصري. انظر الموقع الإلكتروني:

<http://shabab6april.wordpress.com>

الاشـتراكية)[1]، وشـباب مـن أجـل العدالـة والحريـة[2]، وحركـة دعـم البرادعـــي (معًـــا ســـنغيّر)[3]، وشـــباب ينتمـــون إلى حـــزب الجبهـــة الديمقراطية[4]، وحزب الغد[5]، إضـافة إلى شـباب الإخـوان المسـلمين[6].

---

(1)هي حركة ذات طابع يساري ارتبطت بمركز الدراسات الاشتراكية الـذي تبنـى الـدفاع عـن قضايا العمل والعمال، في مواجهة سياسات الخصخصة التـي تبنتهـا الحكومـة المصريـة في خلال العشرين سنة الأخيرة. وكانت من القوى التي تبنت الدعوة إلى تظاهرات الخـامس والعشرين من كانون الثاني/يناير. انظر الموقع الإلكتروني:

<http://7ashd.blogspot.com/>.

(2)هي حركة شبابية نشـأت في مدينـة الإسـكندرية بصـفتها جـزءًا مـن الحـراك السـياسي المـرتبط بمعارضة مشروع التوريث وضرورة دمج الجماهير في العملية السياسية بكـل مسـتوياتها. انظـر الموقع الإلكتروني:

<http://www.facebook.com/group.php?gid=124323637585978>.

(3)ظهر البرادعي في المشهد السياسي المصري في عام 2010، كأحـد الرمـوز المحتملـة لقيـادة عمليـة التغيير في مصر، ومع وجود عدد من الملاحظـات والمآخـذ عـلى أداء البرادعـي السـياسي، إلا أن الحركات الشبابية التي ارتبطت بحملته كحملة «معًا سنغير»، والجبهة الوطنية للتغيير، كان لها دور أكبر في بلورة موقف، والتـأثير في أعـداد متزايـدة مـن المصريـين الـذين اجتـذبتهم حيويـة الحركة ونشاطها، وإن لم يؤيدوا بالضرورة البرادعي. كما كان لظهوره في المشـهد الثـوري المصري بدءًا من ليلة جمعة الغضب، تأثيرٌ في جذب الاهتمام الإعلامي الدولي إلى تطـورات الأوضـاع في مصر، ما كان له تأثير إيجابي في الحصيلة النهائية. انظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.7amlet.ney/>.

(4)يمثل هذا الحزب أحد رموز التيار الليبرالي المصري، الـذي نشـأ في السـنوات الأخـيرة عقـب انشقاق أسامة الغزالي حرب عن الحزب الوطني، وتكوينه الحزب مع يحيى الجمل. لكـن سرعان ما دبت الخلافات بين الاثنين وعانى الحزب من انشقاقات داخليـة أضـعفته، لكـن بسبب نشاط الشباب في صفوفه، استعاد الحزب بعضًا من لياقته ووجوده عـلى السـاحة الليبرالية. كما أعلن مشاركته رسميًا في التظاهرات، للمطالبة بحل مجلس الشعب وإقالـة حكومة نظيف وإلغاء حالة الطوارئ والتحكم في زيادة الأسعار. انظر الموقع الإلكتروني:

<http:/www.democratiacfront.org/>

(5)أنشئ حزب الغد في عام 2004 كأحد أحزاب المعارضة الرئيسة في مصر، وقد نافس رئيسـه أيمن نور، على انتخابات الرئاسة في عـام 2005، حيـث عُـدّ مـن أكـثر المرشـحين جديـة في منافسة الرئيس السابق حسني مبارك في تلك الانتخابات. وقد اتُهم نور بعدها وأُديـن في قضية تزوير توكيلات لإنشاء الحـزب، حيـث قضى بضـعة أعـوام في السـجن، وخـرج قبـل الثورة بأشهر قليلة. وقد عانى الحزب كغـيره مـن الأحـزاب المصريـة، المشـكلات الداخليـة والانشقاقات، إضافة إلى ضـعف وجـوده عـلى الأرض. لكـن يُـذكر ـ أيضًـا ـ للجيـل الثـاني وللشباب في الحزب، قدرتهم على تدعيم وجود الحزب على الأرض؛ هذا وقد شـارك عـدد من الشباب في الدعوة إلى التظاهرات، كما أعلن الحزب مشاركته ـ رسميًا ـ في التظاهرات تحت شعار «ارحل». انظر الموقع الإلكتروني:

.<http://www.elghad .org/> .

(6)يُعَدُّ موقف الإخوان المسلمين الأكثر مدعاة للجدل في أحداث ثورة 25 كانون الثاني/ينـاير؛ فلقـد شـارك عدد من شباب الإخوان في الائتلاف الداعي إلى التظاهرات يوم 25 كانون الثاني/يناير، إلا أن الجماعـة لم تتـبن موقفًـا رسـميًا مـن التظـاهرات حتـى يـوم 28 كـانون الثـاني/ينـاير، حيـنما أعلنـت رسـميًا=

وتعاونت معهم حركات نشأت على الأرض مثل حركة «كفاية»[1]، والجبهة الوطنية للتغيير[2]وإن انتقلت جزئيًا إلى الواقع الافتراضي من خلال أعضائها، كوسيلة للهروب من التعقب الأمني.

لم تكن هذه الحركة لتنجح من دون ما يمكن أن نسميهم الفاعلين على الأرض؛ نعني بهم القوى السياسية وغير السياسية، التي انضمت في مراحل تالية إلى التظاهرات. وشجع هذا الانضمام مزيدًا من الجماهير، في الوقت الذي تزايدت فيه صعوبة الموقف على النظام السياسي. وأهم هذه القوى، الإخوان المسلمون الذين انضموا كجماعة، والأحزاب السياسية التقليدية كالوفد والتجمع، والسلفيون، وبعض شيوخ الأزهر والقساوسة (الأزهر والكنائس البروتستنتية خصوصًا)[3]، وكذلك القوى النوعية، كأساتذة

=انضمامها إلى صفوف المتظاهرين، ثمّ شاركت الجماعة ـ بقوة ـ في التظاهرات والاعتصامات التي انتشرت في ربوع مصر. ومثّل الدعم النفسي واللوجستي الذي قدمته جماعة الإخوان، نقطة تحول لمصلحة المتظاهرين. ومثّل موقف شباب الإخوان من هيكل الجماعة وممارسات جيل الكبار، نقطة فارقة في تطور جماعة الإخوان المسلمين، ما يمكن أن يؤثر في دورها مستقبلاً. واللافت للنظر أنه خلال الثمانية عشر يومًا (هي عمر الأزمة) جرى التنسيق بين القوى السياسية جميعها ـ بغض النظر عن توجهاتها الأيديولوجية ـ لتبنّي أجندة وطنية واحدة، وعدم رفع أي شعارات حزبية أو دينية، ما قوّى الجبهة المعارضة ووحّدها، وفوّت على النظام السياسي استخدام فزاعة الإخوان داخليًا وخارجيًا.انظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.ikhwanonoline.com/Article.asp?ArtID=78416

(1)هي حركة نشأت في عام 2004 لمقاومة مشروع التوريث، وعُدّت ـ وقت ظهورها ـ تحدّيًا كبيرًا لقدرة النظام السياسي على الترويج لفكرة التوريث. ونشأت الحركة بالتحالف بين عدد من شخصيات المعارضة المصرية ذات الخلفيات الفكرية المتمايزة، مثل: جورج إسحاق وعبد الحليم قنديل ومحمد السعيد إدريس وأبو العلا ماضي. وفي خلال أعوام 2004 ـ 2011، تعرضت الحركة لعدد من الانتكاسات والانشقاقات، لكنها ظلت ـ على المستوى الشعبي ـ رمزًا لرفض فكرة التوريث من الأساس التي غدت في الوقت ذاته مناط الانتقاد الأكبر للحركة، إذ رأى الكثير من منتقديها أنها لم تفلح في تطوير بديل سياسي لنظام مبارك، وظلت متوقفة عند رفض التوريث. انظر الموقع الإلكتروني:

<http://harakamasria.org/>.

(2)ظهرت الحركة الوطنية للتغيير متزامنة مع مشروع البرادعي للتغيير السياسي في مصر وداعمة له، ويغلب على تكوين الحركة أو الجمعية كما تُعَرَّفُ ـ أحيانًا ـ الطابع النخبوي الفكري، وإن نجحت في ضم عدد من النشطاء الشباب، الذين مثّلوا جناحًا هامًا في الائتلاف الداعي إلى تظاهرات 25 كانون الثاني/يناير.

(3)لا يعني هذا انضمام المؤسسات الرسمية الدينية الإسلامية أو المسيحية، التي ظلت على موقفها الداعم للنظام والمثبط للمتظاهرين أو ـ على الأقل ـ المحايد تجاه ما يحدث، أو ما قد تسفر عنه الأمور.

الجامعة وأعضاء النقابات العمالية والفنانين والصحافيين وغيرهم. وتكتمل خريطة الفاعلين السياسيّين بكل من الجماهير الغفيرة وهي التي صنعت المشهد المليوني، وإدارة النظام السياسي للأزمة من الناحية الأمنية والسياسية، ودور الجيش في حسم الأزمة، في لحظة استبقت انفجار المشهد ككل. وفي الأمر ثلاث مجموعات من الملاحظات:

المجموعة الأولى ، تتعلق بالحركات الافتراضية من حيث العمر والعضوية والخلفية الأيديولوجية، وقدرتها على التشبيك ونقل الخبرات من الواقع الافتراضي وإليه، والعلاقة بينها وبين القوى السياسية التقليدية.

المجموعة الثانية من الملاحظات، تتعلق بالخبرة التاريخية في علاقة القوى السياسية التقليدية بالنظام السياسي المصري ودورها في أحداث الثورة، وخصوصًا تلك التي لم تكن معروفة بتوجهاتها السياسية من قبل، كالتيار السلفي، أو التي عانت من التضييق والسيطرة الحكومية عليها، كالنقابات المهنية.

والمجموعة الثالثة ، تتعلق بالعلاقة بين طريقة إدارة النظام السياسي للأزمة والأدوات التي وظّفها.

أما الجماعات الافتراضية، فقد ارتبطت في نشأتها بالعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبجهود أحمد نظيف ـ رئيس وزراء مصر الأسبق ـ في إدخال مصر عصر المعلوماتية. ويعود أقدمها (المدونات)، إلى السنوات الأولى من هذا القرن، وأحدثها (صفحة خالد سعيد) التي سبقت أحداث الثورة بأشهر؛ وبين هاتين تتوزع باقي الكيانات. وقد عوضت هذه الحركات عن هذا القصر النسبي في عمرها، بقدرتها على استخدام تكنولوجيا الاتصال، وتوظيفها لتعويض سنوات طويلة من غياب العمل على الأرض. وهو ما مكّنها من التنافس بقوة مع القوى التقليدية المعارضة للنظام السياسي المصري، ما جعل هذه القوى تحاول اللجوء إلى الأداة نفسها (تكنولوجيا الاتصال)، من أجل تعويض فقدانها الشعبية. لكن التكوينات الافتراضية تجاوزت ذلك من خلال قدرتها على عبور الانتماءات الطبقية والجغرافية والنوعية والأيديولوجية؛ فأعضاء هذه الجماعات وتابعوها، ينتمون إلى شرائح مختلفة في المجتمع المصري، ويتوزعون جغرافيًا ونوعيًا

وأيديولوجيًا. كما أن الطبيعة التقنية لهذه الكيانات، تجعل من الممكن التشبيك بين هذه الانتماءات ـ المتقابلة أو المتصارعة أحيانًا ـ من دون أن تتهدد تماسك الكيان، الذي يقوم من حيث المبدأ، على سيولة التنظيم وعدم تراتبيته (هيراركيته). وتبنت هذه الجماعات عددًا من الأنشطة الجزئية (كتظاهرات محدودة ووقفات سلمية) ومزجت بين الأدوات السياسية والأدوات الفنية من أجل إيصال رسالتها لزيادة وعي المصريين بمساوئ النظام السياسي المصري وانتهاكاته. وساعدتها في ذلك الانتماءات المتقاطعة لبعض شخصياتها النافذة والناشطين فيها. فمن بين المدونين، نجد أعضاء في أحزاب سياسية تقليدية؛ كما انبثقت من حركات يسارية، بعض الأنشطة في الفضاء الإلكتروني، وانتمى آخرون إلى حركات اجتماعية أكبر كالحركة العمالية أو الطلاب، وعمل البعض في مجال الصحافة والإعلام، وأنتج بعضهم مواد فنية (فيلمية وغنائية) أو اشتركوا فيها، عُرفت باتجاهاتها الفكرية المستقلة عن التيار العام... إلخ. كل هذه العناصر، مكّنت هذه الحركات الاجتماعية، أو بالأحرى اللاحركات الاجتماعية، من تجذير نفسها في الفضاء السياسي الافتراضي، والانتقال منه إلى الفضاء السياسي العام، في اللحظة التاريخية المناسبة.

وُظِّفت التكنولوجيا في الفضاء السياسي العام، لنقل المعلومات والصور والبيانات، سواء بين المتظاهرين داخل مصر أو بينهم وبين العالم الخارجي، ما عزَّز العلاقة والتفاعل بين الفضاء التخيُّلي والفضاء السياسي العام؛ فقد حاول النظام المصري فرض التعتيم المعلوماتي، بدءًا من ليلة 28 كانون الثاني/يناير 2010 من خلال غلق خدمات شبكات التواصل الاجتماعي والهاتف المحمول (اتصال ورسائل قصيرة وشبكات مغلقة وخدمات تويتر) كخطوة أولى لحصار المتظاهرين، ومنع مزيد من المواطنين من الانضمام إليهم. تلت هذا محاولات للتشويش على المحطات الإخبارية الكبرى التي حضرت على الأرض، واستطاعت تقديم مادة إخبارية متميزة، عبّأت الجبهة الداخلية ووفرت الدعم الخارجي. كما عمد النظام إلى التضييق على الصحافيين والمراسلين الأجانب وتحطيم معداتهم والقبض على بعضهم. لكن المتظاهرين استطاعوا قلب الأحداث، فوظّفوا قدرة تكنولوجيا الاتصالات الهائلة، لتجاوز الرقابة الحكومية؛ واستغلت النخبة الجديدة إمكاناتها

التكنولوجية في كسر الحجر على شبكات التواصل الاجتماعي، ووظفت مواقع لا تخضع لسيطرة الحكومة المصرية، لنقل المعلومات[1]. كما عدّلت المحطات الإخبارية إشارات البث الخاصة بها لتجاوز التشويش، واستُخدم السلاح الأمضى في المجتمعات التي تعاني من ارتفاع نسبة الأمية، أي «الثقافة الشفهية»، وجرى تداول المعلومات عمّا يحدث ـ في مناطق مختلفة من مصر ـ شفويًا وبطريقة مبالغٍ فيها في بعض الأحيان، لكن حتى هذه المبالغات أضرت بالنظام السياسي، الذي ظهر عاجزًا عن التصرف بحكمة، في مقابل روايات عن أعداد المتظاهرين وبطولاتهم في مواجهة قوات الأمن والبلطجية.

3 ـ تعامل النظام مع القوى التقليدية

يمكن إجمال الملاحظات التي تتعلق بخبرة النظام السياسي المصري في التعامل مع القوى السياسية التقليدية وعلاقتها بتطور الأزمة، في ما يلي: أصرّ النظام المصري على السماح للقوى السياسية التقليدية بتمثيل دور المعارضة وفق قواعد يحددها بنفسه؛ وتقوم هذه القواعد على السماح لهذه القوى بالحضور والعمل من دون تجاوز عدد من الخطوط الحمر، سواء في المناقشات أو في الانتشار بين الجماهير وتهديد النظام. توزعت هذه القوى بين التيار الليبرالي، ويمثله حزبا الوفد والغد؛ والتيار اليساري، ويمثله حزبا التجمع والناصري؛ وبينها عدد يزيد على عشرين حزبًا نخبويًا لا تمتلك فرصًا حقيقية للعمل وسط الجماهير، مع تضييق شبه كامل على جماعة الإخوان المسلمين، التي ظلت محظورة قانونًا. ظل النظام حريصًا على استغلال كل الفرص المتاحة لإضعاف هذه القوى، سواء من خلال التحالف معها (وإفقادها شرعية المعارضة) أو اللعب على الاختلالات الداخلية فيها (وإفقادها التماسك والقدرة على الفعل) أو تهديدها من خلال قانون الطوارئ (وبالتالي التضييق على محاولاتها الانتشار وسط الجماهير). وكان هدف النظام السياسي من تبني هذه الإستراتيجية، الإبقاء على درجة من الحرية

(1)قدمت وكالات الأنباء العالمية والجرائد الأجنبية كـ الغارديان البريطانية خدمات يمكن للمصريين أن يستخدموها لنقل الأخبار، وقدمت " غوغل "(Google) خدمة لتعويض عجز المدونين والصحافة الشعبية عن نقل الأخبار.

السياسية، التي تسمح للنظام السياسي بالزعم بديمقراطيته في المحافل الدولية، التي تمارس ضغوطًا عليه في هذا الشأن.

خلاصة الأمر أن هذه التضييقات، وعدم قدرة القوى السياسية التقليدية على التفكير الإبداعي الذي يتحداها، أفقدا هذه الأحزاب التقليدية القدرة على التأثير في الجماهير، سواء في الفترة التي سبقت أحداث الثورة أو حتى في أثناء الأزمة. فمن ناحية، لحقت هذه الأحزاب بحركة الشارع المصري، بعد اندلاع التظاهرات وتجاوزها الشارع السياسي بعدة خطوات؛ ويتذكر المتظاهرون ـ بكثير من السخرية ـ مشاهد نزول قادة هذه القوى السياسية التقليدية في الميدان، محاطين بمؤيديهم القليلين خوفًا من تعرضهم لانتقادات الجماهير على أدائهم المتواضع. وكشفت التقارير الصحافية عن جولات الحوار التي دعا إليها اللواء عمر سليمان نائب الرئيس حينذاك، عن عدم قدرة الأحزاب التقليدية التي قبلت بالحوار، على تحديد الأجندة أو التأثير في الجماهير بنتائج الحوار، ما أفشل هذا التكتيك حتى قبل أن يبدأ[1].

وتمثل جماعة الإخوان المسلمين أكبر القوى السياسية التقليدية، التي كان لها دور في الحياة السياسية المصرية على مستوى الشارع. ومع أن حظر الجماعة يعود إلى ما يزيد على خمسين عامًا، إلا أنها استطاعت الاستمرار وتجذير أنشطتها في الواقع السياسي المصري، مستفيدة من توجهات الرئيس السادات، التي دعمت التيارات الإسلامية لضرب التيار الناصري والتيار اليساري عامة. وقد وجّه نظام مبارك عدداً من الضربات الأمنية التي استهدفت الأذرع المالية والاقتصادية وقيادات الجماعة وأعضاءها، كما بدا أن الجماعة قادرة على التأثير في مجريات المشهد السياسي وتجاوز ما هو مسموح به. وقد حرصت الجماعة على المشاركة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في مصر في السنوات الأخيرة من خلال دعم مرشحيها المستقلين؛ وكان حصولها على 88 مقعدًا في برلمان 2005 في انتخابات وُصفت بالنزاهة النسبية، مقدمة لممارسة النظام كل الضغوط الممكنة في الانتخابات البرلمانية التي جرت في خريف 2010، التي رأى الكثيرون فيها المقدمة الحقيقية لانهيار نظام مبارك؛

---

(1)راجع أعداد جرائد: الشروق ، و المصري اليوم ، و الأهرام ، للتغطية التي كانوا يقدمونها بهذا الشأن.

ففي هذه الانتخابات نجح مرشح واحد فقط ينتمي إلى الإخوان، وظل تمثيل باقي الأحزاب السياسية المعارضة هزيلاً وشكليًا.

وقد أُشيرَ سابقًا إلى دور الجماعة من خلال الجيل الثاني أو الجماعة ككل، في الأيام الأولى للتظاهرات وما تلاها في خلال الثمانية عشر يومًا التي استمر فيها الاعتصام في المدن المصرية الكبرى. واستطاعت الجماعة من خلال قدرتها على الوصول إلى قطاعات عريضة من الشعب المصري، تدعيم الميدان من خلال الآلاف الذين كانوا ينضمون إلى المعتصمين، ويمثّلون أداة ضغط على كل من النظام السياسي والجيش، الذي تولّى تأمين البلاد منذ جمعة الغضب في 28 كانون الثاني/يناير؛ بحيث كانت ـ الجماعة ـ القوة السياسية التقليدية الأكبر، التي استطاعت أن تجد لنفسها موقعًا في هذا المشهد المليوني.

على مستوى آخر، ظهرت قوة جديدة/قديمة في هذا المشهد المليوني كان لها دور على مستوى الفعل، وإن غاب دورها في قيادته، نقصد بها التيار السلفي. فقد ظهر التيار السلفي في مصر في السنوات الأولى من القرن العشرين، لكن المرحلة الفارقة في تطور هذا التيار، جاءت مع الدعم المعنوي الذي قدمه له نظام مبارك بغرض ضرب الإخوان المسلمين. ثمّ استطاع هذا التيار، الذي تأثر في نشأته وتطوره بشيوخ الوهابية في المملكة العربية السعودية، العمل في الداخل المصري بعيدًا نسبيًا من مضايقات الأمن. وكان لتبني معظم شيوخ هذا التيار موقفًا داعمًا للسلطة السياسية على فسادها، بذريعة عدم جواز الخروج على الحاكم، دور مهم في اتخاذ النظام السياسي/الأمني موقفًا محايدًا منهم (وداعمًا في حالات معينة) وإن وجّه بعض الضربات الأمنية لممثليهم أو أتباعهم، حينما بدا هذا مفيدًا للنظام السياسي. وتتسع خريطة التيار السلفي في مصر بحيث يصعب الوصول إلى تعميمات في شأن موقفهم من الثورة، لكن يمكننا أن نذكر بعض الملاحظات العامة[1]. فقد

(1)هناك نقص شديد في الدراسات الأكاديمية التي تناولت الأبعاد السياسية للظاهرة. ويعتمد هذا الجزء على مقابلة أجرتها الباحثة مع هبة نازي سليم، المدرّسة المساعدة في قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، لمناقشة «التيارات السلفية في مصر» (ورقة غير منشورة، 7 نيسان/أبريل 2011).

وقف التيار السلفي موقف الحياد من الأزمة، بل بتحريم الاشـتراك في التظـاهرات، على أساس أن الموقف هو موقف فتنة ولا يجوز الاشتراك فيه. لكنّ تطورات الوضع فرضت نفسها عـلى موقـف التيـار، فغـيّر بعـض ممثليـه مـوقفهم، عـلى أسـاس أن معطيات الموقف على المستوى الفقهي اختلفت، وبالتالي أباح لتابعيه الانضـمام إلى التظاهرات، وهو الأمر الذي أعطـى زخْـمًا كبـيرًا للمعتصـمين، وأعطـى صـورة أكـثر إدماجًا للأطيـاف المصريـة السياسـية وغـير السياسـية[1]. وسـاهم انضـمام النقابـات المهنية وأساتذة الجامعة مؤسسـات وأفـرادًا إلى صـفوف المتظـاهرين، في اسـتكمال المشهد الذي تحوّل في ميدان التحرير ليرسم صورة لمصر كلها لا تستثني فئة أو فردًا أو طبقة أو توجهًا سياسيًا أو دينيًـا أو حتـى جيشًـا شـارك أفـراده ـ ولـو سـلبًا ـ في تقوية الصف الشعبي[2].

4 ـ إدارة النظام للأزمة

تتعلق المجموعة الثالثة من الملاحظات بالطريقة التي أدار بها النظـام الأزمة، وساهمت في النهاية في تنحي مبارك عن الحكم. فقد اعتمـد النظـام عـــلى ثـــلاث أدوات لإدارة الأزمـــة، الإدارة الأمنيـــة، والإدارة السياســـية والاقتصادية، وإدخال الجيش في المعادلة؛ مـا جعـل الكثـيرين يـرون أن أداء النظام السياسي بهذه الطريقة، يضـعه ضـمن فـاعلي الثـورة وإن عـلى نحـو سلبي. فمن خلال الإدارة الأمنية، بدأ النظام السياسي ـ ممثلاً بأجهزة الأمـن

---

(1)من الدراسات الجادة التي قدمت في مجال تأثير التيارات السلفية في الحركـة الإسـلامية في مصر وخاصـة جماعـة الإخـوان، انظـر: حسـام تمـام، تسـلف الاخـوان: تآكـل الاطروحـة الاخوانية وصعود السلفية في جماعة الاخوان المسلمين ، مراصـد؛ 1 (الاسـكندرية: وحـدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية، 2010).

(2)ما زال هناك الكثير من المعلومات غير المعروفة عن دور الجيش، سواء في ميـدان التحريـر أو خارجه ـ فالبعض يرى أن الجـيش حمـى الثـورة بحمايتـه مقـدرات الدولـة، ودوره في نهاية الأزمة عندما تنحى مبارك؛ والبعض يتهم الجيش بأنه كان ينوي تنفيذ أوامر بضرب المتظـاهرين في الميـدان، ويرصـدون حادثـة اخـتراق الجـمال والأحصـنة للسّـياج الأمنـي، ووجود الدبابات حول ميدان التحرير في2 شباط/فبراير 2011. ولكن حقيقـة الأمـر تظـل خافية على الجميع، وما يمكننا أن نقـرأه في ضـوء الأحـداث، هـو دور إيجـابي للجـيش في حماية الثورة والثوار. ويظل السؤال: لماذا انحـاز الجـيش إلـيهم؟ كـما يظـل السـؤال عـن أحداث الأربعاء الدامي من دون إجابة.

وقوات الشرطة ـ التعامل مع التظاهرات يوم 25 على أنها تكرار لتظاهرات سابقة قامت بها لساعات قليلة، أعداد محدودة يجري التعامل معهم ببعض العنف وينتهي الأمر بالقبض على عشرات منهم. لكن تطور الأحداث أظهر أن الأمر أكبر من هذه السوابق. لقد أعطى انتشار التظاهرات في عدد من الميادين والأحياء في القاهرة والسويس والإسكندرية، انطباعًا لقوات الأمن بأنّ الأمر يحتاج إلى درجة أعلى من الحسم. وبدأت حلقات التعامل بمنتهى العنف مع المتظاهرين أملاً في ردعهم، واستمر التصعيد في العنف مع استمرار التظاهرات وتزايد أعداد المتظاهرين حتى يوم 28 كانون الثاني/يناير، حينما أصدر مبارك أوامره بنزول الجيش إلى الشارع للتأمين، واختفت قوات الشرطة من الشارع بطريقة غامضة لم يُعرف أمرها حتى الآن. وساندت الأداة الأمنية سياسة الترويع التي مارسها النظام، من خلال فتح السجون والمعتقلات ودفع البلطجية للهجوم على المنازل والممتلكات الخاصة والعامة، إضافة إلى الهجوم على المعتصمين في أماكن الاعتصام، بغرض صرف الجماهير عن المطالب الحقيقية للثورة، وحرمان الميادين من مخزون بشري إستراتيجي، اضطُرَّ إلى البقاء لحماية المنازل والممتلكات في ما عرف باللجان الشعبية. لكن واقع الأمر أن هذه اللجان ـ نفسها ـ عملت كحلقات نقاشية، تبادل فيها ملايين المصريين الآراء والخبرات والمعلومات عن النظام السياسي عمومًا، ومجريات الأحداث خصوصًا؛ كما ساهمت في دعم المعتصمين ماديًا ومعنويًا، من خلال الاستجابة لدعوات تطالب بإرسال أدوية أو أطعمة أو أغطية، ما دعم الاعتصامات في نهاية الأمر، وأظهر عجز النظام السياسي عن التعامل مع الأزمة ومستلزماتها[1].

أما الإدارة السياسية، فقد اعتمدت على تجاهل التظاهرات لمدة ثلاثة أيام، ثمّ سلسلة من الخطابات وجهها مبارك إلى الشعب المصري بصورة

---

(1)مازال دور اللجان الشعبية في دعم المعتصمين وحماية ظهورهم ودعم الثورة بصفة عامة، يحتاج إلى مزيد من البحث. لكن نشير في هذا الإطار إلى الورقة المتميزة التي قدمتها الأستاذة مريم وحيد، المعيدة في قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة عن الموضوع، انظر:

Mariam Waheed, {Egyptian Revolutionary Solidarity: Case Study (25of January Revolution),} Paper Presented at: {The First Annual Conference on Arab Philanthropy and Civic Engagement, Takaful,} (Columbia University Middle East Research center, Amman, 16-17 April 2011).

أثبتت انعزاله عما يحدث، وغياب أي تقدير سياسي حقيقي لعمق الأزمة، وارتفاع سقف مطالب المتظاهرين. فبينما تلخصت مطالب اليوم الأول في إلغاء حالة الطوارئ وحل مجلسي الشعب والشورى وإقالة وزير الداخلية، تصاعدت المطالب مع تجاهل النظام، ليصبح الشعار يوم 28 كانون الثاني/يناير «الشعب يريد إسقاط النظام»، وتطورت مع تطور الاعتصام، لتنتهي بالمطالبة بمحاكمة الرئيس بعد رحيله. وحاول مبارك امتصاص الأزمة من خلال تقديم مجموعة غير مترابطة من الإصلاحات، لم تفد إلا في زيادة ثقة المعتصمين في أن النظام سينهار، وأن المسألة هي مسألة وقت ليس إلا. ومثّلت خطابات كل من الرئيس ونائبه الذي عينه مبارك في 28 كانون الثاني/يناير لامتصاص الغضب، استفزازًا متزايدًا لجموع المصريين الذين زاد تعاطفهم مع مطالب المعتصمين، خصوصًا في ضوء الهجمات المسلحة التي شنها أنصار النظام السابق ضد المتظاهرين، في ما عرف بموقعة الجمل وليلة المولوتوف. ومثّل الأداء الإعلامي للقنوات المصرية الحكومية وبعض القنوات المستقلة والصحافة الرسمية، عاملاً إضافيًا في سوء إدارة الأزمة؛ فبين تجاهل المتظاهرين، ومحاولة تقليل أعدادهم وتأثيرهم، والتعتيم المعلوماتي من خلال منع خدمات الإنترنت وشبكات الاتصال داخل مصر، وبين مصر والعالم الخارجي، والتشكيك في نوايا المتظاهرين واتهامهم بالعمالة لأطراف خارجية، والتحريض عليهم وضدهم، والتركيز على حالة الانفلات الأمني، وتحميل المعتصمين مسؤولية اختفاء قوات الشرطة ـ فقد الإعلام المصري قدرته على تكوين الرأي العام، بل والأخطر من ذلك، أنّ هذا الإعلام قدم ـ من دون أن يقصد ـ دعمًا للمعتصمين، الذين حرصوا على توظيف الوسائط التكنولوجية والمتاحة، لإنتاج المعلومات وتبادلها، والإبقاء على قنوات للاتصال شفويًا لتعويض التعتيم المعلوماتي[1].

كما حاول النظام السياسي استخدام الأداة الاقتصادية لعزل المتظاهرين، ولتكوين رأي عام ضاغط عليهم من أجل فك الاعتصام، والقبول ببعض

(1)راجع كلمة المدون المصري وائل عباس في احتفال اليوم العالمي لحرية الصحافة التي أشار فيها إلى الأدوات التي وظفت في أثناء الاعتصامات، أيار/مايو 2011. انظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.wpfd2011.org/>

التنازلات التي قدمها النظام مثل تعيين نائب رئيس، وإعلان مبارك عزمه عدم الترشح للانتخابات الرئاسية التالية، وبدء حوار وطني، وإقالة حكومة نظيف بالكامل. هذا وقد أغلقت البنوك والبورصة أبوابها، وفُرضت ساعات طويلة لحظر التجوال (نحو 16 ساعة)، ما كان يعني شللاً تامًا في جميع جوانب الحياة ونقصًا تدريجيًا في مواد التموين. وبدأت بوادر أزمة وقود، وبدأ قطاع عريض من المصريين الذين يعتمدون في مدخولاتهم على الاقتصاد غير الرسمي والرواتب اليومية، يفقدون موارد أرزاقهم. في مواجهة هذه السياسات، تحرّك بعض القطاعات في المجتمع المصري، في صورة مؤسساته أو أفراده، لتقديم بعض وسائل الدعم للمتضررين من هذه السياسات. من ناحية أخرى، أصر المعتصمون على أن الثورة لم تقُم بحثًا عن الرغيف، بل تأكيدًا لأهمية الكرامة الإنسانية وحقوق المواطنة. ومثّلت الأنباء المتواترة التي ظهرت، عن حجم الفساد المالي المرتبط بحكومة وزراء الأعمال، وثروة مبارك خارج مصر، دعمًا ومبررًا لتحمُّل التكلفة الاقتصادية المرتبطة بهذه الأحداث، أملاً في استرجاع ثروة مصر المنهوبة والمهربة إلى الخارج[1].

أما الأداة الثالثة التي اعتمد عليها نظام مبارك، فهي إدخال الجيش في المعادلة السياسية. فعقب تفجر المواجهات العنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن، وتواتر الحديث عن استخدام الشرطة المفرط للقوة، وسقوط عشرات الشهداء والمصابين ـ قرّر مبارك استدعاء الجيش يوم 28 كانون الثاني/يناير للمساهمة في حفظ الأمن، وانسحبت قوات الشرطة بطريقة لم تُفسَّر حتى الآن. والواقع أنّ هذه الأداة كانت السلاح الأخير لنظام مبارك، من أجل استعادة سيطرته على الشارع المصري. وكان رهانه واضحًا على علاقته التاريخية بالمؤسسة العسكرية، وكونه القائد الأعلى للقوات المسلحة، في أن الجيش سيقوم بحماية النظام السياسي، وهو على رأسه، وسيتمكن من استعادة الهدوء في الشارع المصري. لا نعرف كثيرًا ـ في حقيقة الأمر ـ عن

(1)راجع الصحافة المصرية المستقلة التي تابعت الثورة لحظة بلحظة مثل جريدة الشروق وجريدة المصري اليوم وخصوصًا في نسخهما الإلكترونية. انظر:

<http://www.shorouknews.com>and <//http://www.almasry -alyoum.com

خلفيات وخفايا الأيام الخمسة عشر التي نـزل فيهـا الجـيش إلى الشـوارع المصريـة وحول ميدان التحرير. فكثير من المعلومات تغلب عليها التكهنات ومحاولـة قـراءة ما بين السطور وما وراء الأحداث. لكن ما يمكننا قوله ـ بقـدر كبـير مـن الثقـة ـ إنّ الجيش تحول من أداة للنظام السـياسي، إلى فاعـل في الثـورة المصريـة، وهـو الأمـر الذي يتعلق بقراءة دوره على مستويين: الأول ، من خـلال تحليـل موقـف الجـيش من المتظاهرين في خلال أيام الاعتصام، الذي أظهر في لحظات حيادًا في الأزمـة، وفي لحظات أخرى تواطؤًا مع النظام السياسي، وإن غلب عليـه آخـر الأمـر انحيـازه إلى المتظاهرين. أما المستوى الثاني ، فهو الإشارة التي أرسـلها المجلـس الأعـلى للقـوات المسلحة، حينما انعقد يوم الخميس 10 شباط/فبراير من دون حضور قائده الأعلى، وأصدر بيانه «رقم واحد» الذي تعهد فيـه بالحفـاظ عـلى «طموحـات ومكتسـبات شعب مصر العظيم» وأعلن استمرار انعقاده لبحث تطورات الموقف[1]؛ مـا أعطـى إشارة إلى انحياز الجيش بصورة حاسمة إلى جانب الشـعب، وأعلـن بعـد أقـل مـن أربع وعشرين ساعة على هذا البيان، قرار مبارك التخلي عن منصبه وتسليم مقاليد البلاد إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة؛ وهو ما أدخل الثورة المصريـة في مرحلـة جديدة يخرج تحليلها عن إطار هذه الورقة.

ملاحظات ختامية

لاحظ الكثير من المراقبين، أن النخبة التي تكونت وقادت الثـورة، بـدت غـير مهتمة بالحصول على العوائد المباشرة للثورة والاشتراك في الحكم. يعود هذا إلى طبيعة النخبة الجديدة التي تولت مقاليد البلاد، ونعني بها المجلس الأعلى للقـوات المسـلحة وذراعه المدنية حكومة تسيير الأعمال برئاسة عصام شرف. وقد كشفت الأيـام القليلـة الماضية، عن عدد من الأحزاب السياسية الجديدة التي أُعلـن تأسيسـها، وضـمت بـين أعضـائها المؤسسـين أو لجانهـا العليـا «رمـوزًا» ممـن عرفـوا بـــ «ائـتلاف الثـورة»، في

(1)أنشأ الجيش المصري صفحة على موقع التواصل الاجتماعي الأشهر «الفيسبوك» مـن أجـل التواصل مع الجماهير. لمزيد من التفاصيل، انظر. :

إشارة إلى اعتزام بعضهم المشاركة بفاعلية في التطورات التالية في الثـورة المصريـة[1]. ويُعَدُّ هذا الأمر خصيصة جديدة في الثورات؛ فقد اعتدنا في ثورات القرن العشريـن أن تفرز الصراعات الداخلية للنخبة الثورية، معسكرًا فائزًا تُستفتى الجماهير عليـه. لكن الحالة المصرية لم تُظهر حتى الآن صراعًا داخل النخبة الثورية، بل أظهـرت أن هذه النخبة مستعدة للتنافس السياسي مع غيرها مـن القـوى، حتـى تلـك التـي لم تشارك في صنع الثورة من خلال الصندوق الانتخابي، سواء في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية المقبلة. كما أظهر ذلك التحول الذي طـاول النخبـة الأساسـية التـي قـادت الثورة (النخبة الافتراضية). فهذه النخبة التي نشأت في الأساس بين أشخاص واقعيين تلاقوا وتفاعلوا في الفضاء الإلكتروني، واستطاعت نقل أنشطتها إلى الأرض وتـدعيمها من خلال استغلال تكنولوجيا الاتصال، ومـن خـلال الانخـراط في تأسـيس الأحـزاب السياسية وعملها. وقد مثّل الاستفتاء على تعديل بعض مواد الدستور مناسبة فارقة لاكتشاف مثالب البقاء في الفضاء الإلكتروني والانعزال عن الفاعلين على الأرض. فقد عكست نتيجة الاستفتاء (77 في المئة صوتوا بـ «نعم» في مقابل 22 في المئـة صـوتوا بـ «لا») قدرة الفاعلين السياسيين التقليديين على العمل وسـط الجماهـير وتعبئتهـا لمصلحة موقفهم من التعديلات، في مقابل عجز القوى الجديـدة ـ غـير التقليديـة ـ على مواجهة هذا الخطاب التقليدي الذي استغل الدين والرغبة في الاستقرار[2].

تكشف لنا الثورة المصرية كذلك عن خصيصة جديدة تتعلق بالفاعلين الذين شـاركوا في الثـورة؛ فقـد أُشـير سـابقًا إلى التيـار السـلفي الـذي لحـق

(1)من هذه الاحزاب حزب «الوعي الحر»، الذي يشترك فيه عدد من قـادة الائـتلاف، والـذي أُعلن عن إنشائه من خلال مؤتمر صحفي في نقابة الصحافيين في 6 أيار/مايو 2011، انظـر جريدة الدستور الأصلي على الموقع الإلكتروني:

<http://www.dostor.org/politics//11/may/1/21090>.

(2)من الخطأ بمكان القول إن معسكر الموافقين على التعديلات تأثروا كلهم بالخطاب الـديني ودعاوى الاستقرار ـ أو أن من صوتوا بـ«لا»، كـانوا يصـوتون للدولـة المدنيـة.. فالخريطـة أعقد من هذا بكثير. لكـن لا يمكـن إنكـار أن الفـرق بـين المعسـكرين عكـس حالـة مـن الاسـتقطاب.. ويبقـى الأمـر الأهـم بالنسـبة إلينـا، أنـه نبـه القـوى الجديـدة إلى ضرورة الاستمرار على الأرض، بدلاً من العودة إلى المعسكر الافتراضي (لأحد التحليلات الجدية عن نتائج الاستفتاء، انظر: نيفـين مسـعد، «بحثًـا عـن اسـتقرار صـوت لـه المصريـون بـنعم،» الشروق الجديد ، 2011/4/7.

بصفوف المتظاهرين في مرحلة تالية لانفجار الأوضاع، بعدما تأكد شيوخه أن الأمـر تجاوز مرحلة الفتنة الناتجة من الخـروج عـلى الحـاكم، إلى مرحلـة نصرة الحـق في مواجهة الباطل. فواقع ما بعد الثورة يكشف لنا عن محاولة هذا التيار الدخول إلى عالم السياسة، وهو الذي طالما استعاذ من رجز السياسة وشرورها. بطبيعـة الحـال، لا يمكننا الجزم ـ في هذه المرحلة التي تتميز بدرجات عالية من السـيولة ـ بتحديـد حجم التيار السلفي أو قدرته على التأثير في الشارع السياسي. خلاصة القول هي أن مشهد الفاعلين السياسيّين والقادة في المرحلة الانتقالية التي تمـرّ بهـا مصر، يتصـف بدرجة عالية من التعقيد والتشابك، نتيجة الاختلاف الذي طاول التوازن الذي كـان سائدًا إبان أيام الاعتصام. فهـذه الملايـين التـي خرجـت تنـادي بهـدف واحـد، مـع اختلافاتها الأيديولوجية والطبقية والتعليمية والدينية، من قـوى سياسـية: تقليديـة وغير تقليدية إضافةً إلى الجيش؛ سيقع عليها ـ لا محالة ـ عـبء اسـتحداث صـيغة ملائمة للتفاعل والاستيعاب، حتى لا يعـاد إنتـاج الأوضـاع التقليديـة التـي لا تُشرك الجماهير إلا موسميًا .

الفصل الرابع

رمزية ميدان التحرير

آيـة نصـار (*)

(*) معيدة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

يتناول هذا الفصل «المكان» بصفته رمزًا سياسيًا انطلاقًا من حالة ميدان التحرير في القاهرة؛ فقد شهدت مصر في الفترة من 25 كانون الثاني/يناير إلى 11 شباط/فبراير 2011 إحدى تلك اللحظات التي يتكثف فيها الفعل السياسي ليضع اسم مكان على خريطة التاريخ السياسي والاجتماعي. وعلى الرغم من أن الحكم الموضوعي على هذه الفترة وما سيتبعها من تغيُّر في العلاقات السياسية والاجتماعية في مصر، وتأثيراتها في المحيط العربي، سيظل متروكًا للتاريخ؛ فقد اكتسب ميدان التحرير والمعنى الذي تكوّن حوله والأحداث التي ارتبطت به بالنسبة إلى من عايش هذه الفترة، أبعادًا جديدة وفارقة.

يحاول الفصل أن يتجنّب قدر الإمكان الوقوع في مطبّ السرد الرومانسي المرتبط باللحظات الثورية، وإن كان لا يستطيع ادعاء انفصاله التام عن وحي هذه اللحظة؛ فقد قدّم ميدان التحرير نفسه في صورة المدينة الفاضلة، حيث مثَّل كل مشاعر الحنين إلى مصر الموحّدة، التي لا تتفكك وفقًا للاختلافات الطبقية أو الدينية أو الأيديولوجية أو العمرية، أو تلك المستندة إلى نوعٍ أو مسقط رأسٍ، وهي الوحدة التي برزت في انتماءات الجموع المتوافدة والصامدة في الميدان في أثناء الثورة. إلا أن باب السؤال سيظل مفتوحًا في شأن ما إذا كان الميدان يجسّد بوتقة مثالية أزالت الفوارق في أثناء قيام «الشعب» المصري بالتغيير المنتظر، أم كان ميدانًا تلتقي فيه التيارات المختلفة للحظة تاريخية وبعد ذلك تتخذ طرقها المتفرقة.

ربما ترتبط تلك الأسئلة بمعضلة الوحدة والتنوع، وهي الأسئلة التي أصبحت وجيهة جدًا الآن في فترة ما بعد 11 شباط/فبراير 2011 عن تعدُّد المطالب والرؤى لما يجب أن تكون عليه «مصر الجديدة». وبما أن مصر الجديدة ارتبطت بالميدان، فإليه تعود الورقة لتَلمس ملامح الإجابة عن هذه التساؤلات.

أولاً: المشهد التأسيسي

يشار إلى ميدان التحرير كونه مركز القاهرة، وهـو البوابـة الجنوبيـة لمنطقـة «وسط البلد»، تلك المنطقة التـي مثلـت مركـز التحـولات السياسـية التـي شـهدتها القاهرة منذ بداية صعود هوية العاصمة بوصـفها مدينـة حديثـة. ولم يكـن مقـررًا لمنطقة وسط البلد في البداية أن تكون مركزًا تجاريًا وإداريًا، بل كان التصور الأصلي أن تكون حيًّا سكنيًا راقيًا يتبع الـنمط الأوروبي ويقـترب مـن الصـورة التـي رسـمها الخديوي إسماعيل لتحديث عاصمته بعد زيارة قام بها إلى باريس عام 1867[1].

يرتبط حي الإسماعيلية، الذي عُرف بعد ذلك بمنطقة وسط البلد، في الـذاكرة الجمعية بالخديوي إسماعيل، على الرغم من أن إنشاءه وبنـاءه لم يحصـلا بالكامـل في عهده؛ إذ إن الترتيبات المالية التي كان يتطلّبها مشروع بنـاء هـذا الحـي لم تُـتِح للخديوي أن يشهد خطته الأصلية تتجسد وتُنفَّذ كاملـةً[2]، واسـتُكمِل معـمار هـذه المنطقة بشكلها المتعارف عليه حاليًا في فترة الوجود الاستعماري البريطاني[3].

الجدير بالذكر أن منطقة وسط البلد مثلـت الوجـه الكوزموبوليتـاني العـالمي للقاهرة الحديثة، من حيـث التـأثيرات الغربيـة في أنمـاط العـمارة، وأنمـاط الإنتـاج والاسـتهلاك واسـتغلال أوقـات الفـراغ، بـل حتـى طـابع ملابـس مرتـادي المنطقـة والأنشطة التي يمارسونها، كل هـذه العنـاصر جعلـت مـن وسـط البلـد في النصـف الأول من القرن العشرين مركزًا تجاريًا وماليًا وسكنيًا راقيًا على الطراز الأوروبي[4].

---

(1)Timothy Mitchell, Colonizing Egypt (Berkeley:University of CaliforniaPress, 1991), pp. 4 and 17; Mohamed ElShahed, {Facades of Modernity: Image, Performance, and Transformation in the Egyptian Metropolis,} Advisor Nasser Rabbat (MA Thesis, Massachusetts Institute of Technology, Dept. of Architecture, 2007), p. 29, and Andrļ Raymond, Cairo: City of History (Cairo: American University in Cairo Press, 2007), p. 312.

(2)للمزيد من التفاصيل عن الترتيبات الكامنة وراء بناء هـذا الحـي، انظـر: جـان لـوك أرنـو، القاهرة: إقامة مدينة حديثة 1867 ـ 1907: من تدابير الخـديوي إلى الشركـات الخاصـة ، ترجمة حليم طوسون وفؤاد الدهان، المشروع القومي للترجمـة؛ 453 (القـاهرة: المجلـس الأعلى للثقافة، 2002).

(3)ElShahed, Ibid., pp. 29-31.

(4)المصدر نفسه، ص 33 ـ 34.

ثانيًا: تنازع الهويات

مع سقوط الإمبراطورية العثمانية واعتلاء أول «ملك» حكم مصر، بدأت النزعة الوطنية تبرز. ففي عام 1922، أصبح الملك فؤاد أول ملكًا لمصر، وفي عام 1924 أصبح سعد زغلول أول رئيس وزراء وطني عقب زخم سياسي تبلور مداه في ثورة 1919، التي مثّلت تغيرًا واضحًا في المشهد السياسي والاجتماعي والثقافي. وفي إطار هذا المشهد، مثّل وسط البلد أحد المواقع التي كانت مسرحًا لهذا المجتمع الكوزموبوليتاني وما طرأ عليه من تغيرات مع بروز تيار وطني قوي.

وفي خلال الفترة 1930 ـ 1952، اتسم الطابع المعماري لمنطقة وسط البلد، خصوصًا البنايات حول ميدان إسماعيل (الذي سُمِّي ميدان التحرير لاحقًا) بتزايد النزعة الوطنية، في الوقت الذي شهدت فيه الواجهات الكولونيالية الأوروبية ـ المرتبطة بعهد إسماعيل ـ علامات القدم والتآكل والاختفاء وراء لافتات المهنيين من الأطباء والمهندسين، وهو ما عبّر بدوره عن تغيُّر في هوية منطقة وسط البلد نحو الطابع المهني والتجاري، بعيدًا من طابع الحيّ السكني والترفيهي[1].

شهدت السنوات السابقة لعام 1952 تزايد النظرة السلبية إلى النمط المعماري والمباني المرتبطة باسم الخديوي إسماعيل، وعلى الرغم من أن خططه لإعمار القاهرة كانت سابقة للاستعمار البريطاني، إلا أن وجود اسمه وآثاره على وجه القاهرة الحديث ارتبط بصورة الفساد والاحتلال والاعتماد على الخارج[2]. وكما يشير سمير رأفت، كان اسم الخديوي إسماعيل موجودًا في كل مكان في القاهرة الحديثة (القاهرة الإسماعيلية ـ كوبري الإسماعيلية ـ قصر الإسماعيلية وميدان الإسماعيلية وغيرها) بكثافة، بحيث لم يكن من الممكن محوه إلا بقيام ثورة، وهو ما حدث فعلاً[3].

---

(1)المصدر نفسه، ص 35 ـ 39.

(2)المصدر نفسه، ص 40.

(3) Samir Raafat, {Midan Al-Tahrir,} Cairo Times , 10/2/1998, Available at: . <http://www.egy. com/landmarks / 98-12-10.php >

في هذا الإطار، مثّل الميدان ومنطقة وسط البلد مسرحًا للأحداث السابقة لانقلاب 1952؛ فقد قتلت القوات البريطانية في 25 كانون الثاني/يناير 1952 (اليوم والشهر نفساهما اللذان اندلعت فيهما الثورة الأخيرة) عددًا من عساكر الشرطة في مدينة الإسماعيلية، وفي اليوم التالي، اندلعت الحرائق في منطقة وسط البلد مستهدفة أهم المعالم المعمارية المرتبطة بالحكم الاستعماري في ما عُرف بحريق القاهرة[1].

يشير محمد الشاهد إلى أن هذا الحريق مثَّل نهاية حقبةٍ، وثورةً ضد المعمار الكولونيالي ذي الصبغة التجارية والترفيهية، التي عُدَّت إلهاءً عن الحسّ الوطني[2]. وارتبطت هذه الثورة بشعور مضادّ لعمارة الميدان والحيّ، حيث أحرق الثائرون رمز الاحتلال، وهو ما تكرر رمزيًا مع احتراق مقرّ الحزب الوطني المجاور للمتحف المصري في 2011[3].

بعد عام 1952، كانت إعادة تسمية شوارع وسط البلد وميادينه من أهم توجهات عبد الناصر، ففي عام 1954 أعيدت تسمية 15 شارعًا وميدانًا من بينها ميدان الإسماعيلية الذي أصبح «ميدان التحرير»، بعد أن هُدمت معسكرات قصر النيل في عام 1952[4]، لكي يُحرَّر الميدان رمزيًا[5].

مع ميل عبد الناصر وتوجهه نحو الشرق، اصطبغ الطابع المعماري

(1)Khaled Adham, {Cairo's Urban Deja vu: Globalization and Urban Fantasies,} in: Yasser Elsheshtawy, ed., Planning Middle Eastern Cities: An Urban Kaleidoscope in a Globalizing World , Planning, History and Environment Series (London; New York: Routledge, 2004), p. 163.

(2)ElShahed,{Facades of Modernity:Image,Performance,and Transformation in the Egyptian Metropolis,} p. 41.

(3)في كلتا الحالتين لا توجد مصادر موثقة عمّن أشعل حريق القاهرة سنة 1952، أو المتسبب باحتراق مقر الحزب الوطني سنة 2011 وهو ما تكرر مع الكثير من مقاره في المدن المختلفة، إضافة إلى أقسام الشرطة، إلا أن التقارير الإخبارية عادةً ما تشير إلى قيام «المتظاهرين» بعمليات الحرق. انظر على سبيل المثال: «احتراق مقار الحزب الحاكم ومراكز الشرطة بمدن مصرية،» (أون إسلام، 28 كانون الثاني/يناير 2011)، على الموقع الإلكتروني. :
<http:/www.onsilam.net/arabic/newaanalysis/newsrts/islamic-world/128236-28-01-2011.html>

(4) Raafat, {Midan Al-Tahrir}.

(5 ElShahed, {Facades of Modernity: Image, Performance, and Transformation in the Egyptian Metropolis,} p. 43.

بالحداثة السوفياتية، يجسدها بامتياز معمار مبنى «المجمع» الضخم[1]. وفي خلال هذه الحقبة، أصبح الميدان والحي المحيط به مستوعبيْن إلى حد كبير في الحياة اليومية الشعبية، بعدما كانا يحظيان بمكانة حصرية ذات طابع كوزموبوليتاني غريب عن جموع الشعب[2]. وفتح عبد الناصر الميدان والمنطقة المحيطة به للفنادق الحديثة مثل «هيلتون النيل»، التي قامت محل الفنادق المرتبطة بتجربة الاحتلال مثل «شيبرد»[3] الذي أُحرِقَ، ليقوم «هيلتون النيل» بالدور نفسه من حيث توفير مكان للطبقات الغنية التي أصبحت آنذاك في مركز قوة[4].

على الرغم من أن فندق الهيلتون يُعَدُّ مبنى خاصًا، إلا أنه قام بدور الرمز للتعبير عن رؤية عبد الناصر للتحديث وتجسيدًا لقدر من الانفتاح على العالم، مع إعادة إنتاج الرموز الفرعونية في داخله، واختلاف طابعه الخارجي عن المعمار الكلاسيكي المميِّز للمتحف المصري الذي ينتمي إلى عهد إسماعيل، وعن معمار المجمع المؤسسي البيروقراطي، كما أنه أقيم في موقع مقرّ القوات البريطانية السابق[5].

ومع عصر الانفتاح، بدأت القاهرة تتوسع إلى الحد الذي تفتقر معه إلى مركز واحد جامع[6]، خصوصًا مع انتشار الأحياء السكنية الخاصة التي لا ترتبط بمركز للمدينة[7]، وفقد ميدان التحرير مركزيته وطابعه الموحد، ليشهد تأثيرات العولمة من رموز استهلاكية في الإعلانات وسلاسل مطاعم الوجبات السريعة، واستقباله أفواج السيّاح[8].

---

(1)على الرغم من أن مبنى المجمع كان قد تم بناؤه قبيل الانقلاب مباشرةً في عام 1951. انظر: المصدر نفسه، ص 43، و

Maria Golia, Cairo: City of Sand (London: Reaktion Books, 2004), pp. 83-84.

(2) ElShahed, Ibid., p. 44.

(3)ويحاجج خالد أدهم بأن إعادة بناء هذا الفندق «شيبرد» إنما كان رمزًا لانحسار المرحلة الكولونيالية الاستشراقية وصعود اللحظة التاريخية للقاهرة ما بعد الكولونيالية. انظر

: Adham, {Cairo’s Urban Deja vu: Globalization and Urban Fantasies,} p. 152.

(4) ElShahed, Ibid., p. 44-45

(5)المصدر نفسه، ص 45.

(6) Raymond, Cairo: City of History , p. 361.

(7)Adham, {Cairo’s Urban Dèjà vu: Globalization and Urban Fantasies,} p. 160.

(8)انظر في تفصيل ذلك: هبة رؤوف عزت، «شرفة تطل على ميدان التحرير: مرآة لتحولات وطن.. ومرتكز للوعي والذكريات،» المستقبل (لبنان)، 2011/3/15، على الموقع الإلكتروني : .

<http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?storyD=457468>

ثالثًا: المشهد التمهيدي:

الميدان عشية 25 كانون الثاني/يناير 2011

أدّى ميـدان التحريـر أكـثر مـن دور في الفـترة السـابقة لتـاريخ 25 كـانون الثاني/يناير 2011، فقد كان مسرحًا للاحتجاج والتجمُّع منذ أيام الاحتلال البريطـاني، وشهد مقتل ثلاثين متظاهرًا عند قصر النيل، وذلك قبل انسحاب القوات البريطانية من قصر النيل وتسليم المعسـكرات للسـلطة المصريـة بـين عـامَي 1946 و1947[1]. وعلى الرغم من أن توسُّـع القـاهرة قَـدَّم عـدّة بـدائل لتتجمـع حركـات الاحتجـاج الشعبي فيها[2]، إلا أن ميدان التحرير لم يفقد رمزيته الاحتجاجية والتجمعية؛ ففـي السبعينيات، شهد نزول نحو مليوني مصري في جنازتي جمال عبد الناصر وأم كلثـوم، وفي عام 2003 شـهد تظـاهرات حاشـدة ضـد الغـزو الأمـيركي للعـراق، وقُـدّر عـدد المتظاهرين فيها بنحو 30 ألف متظاهر[3].

كما شهد الميدان، بصفته وحدة تاريخيـة ومعماريـة جامـدة، عمليـات تغيير متعددة لرموزه المعمارية والثقافية، إذ لم تتحول مبانيه آثارًا وأيقونـاتٍ لعصور بائدة، فقد هُدم بعضـها مثـل معسـكرات الجـيش البريطـاني في قصر النيل، وأنشئتْ مكانها مبانٍ حديثة مثـل الفنـادق الحديثـة، ومبنـى جامعـة الدول العربية، بينما أعيدَ استخدام بعضها الآخر مثل مبنـى وزارة الخارجيـة. كـما تتجـاور في الميـدان المبـاني الكلاسـيكية مثـل المتحـف المصري والحديثـة الضخمة مثل «المجمع»، ويجتمع مقر الجامعة الأميركية (القديم) مع مسجد عمر مكرم. ويلاحظ أنّه بدأ في الآونة الأخيرة نقل بعض هذه المقارّ، وهـو مـا يـؤثر في محتـوى الميـدان الرمـزي، فقـد انتقلـت الجامعـة الأميركيـة إلى

---

(1)ElShahed, {Facades of Modernity: Image, Performance, and Transformation in the Egyptian Metropolis,} p. 40.

(2) Raymond, Cairo: City of History , p. 365

(3)Golia, Cairo: City of Sand , pp. 85, 150, 167 and 196-197, and {Top 10 Famous Protest Plazas,} Time , 9/2/2011, Available at: <http://www.time.com/spcials/packages/articls/0,28804,2047066_2047070_2047071,00.html>.

القاهرة الجديدة، وسينتقل كل من المتحف المصري ومجمّع التحرير إلى خارج الميدان[1]، وبيعَ فندق هيلتون النيل لتقوم على إدارته شركة أخرى.

ظلّ الميدان رمزًا للحركة الدؤوب للأشخاص والمواصلات[2]، فهو بالقرب من محطات الحافلات (الأتوبيس) ومحطة المترو الرئيسية، وهو الميدان الواصل بين القاهرة الكولونيالية والقاهرة المتروبولوتيانية بمبانيها الشاهقة التي تحجب رؤية النيل[3]. وربما ساهم موقع ووظيفة الميدان في احتفاظه بحيويته مكانًا معيشًا بدلاً من أن يكون مكانًا جامدًا وتاريخيًا وحسب.

رابعًا: الفصل الجديد: لقطات من مشهد الثورة

سبق مشهد الثورة الكثير من الوقفات الاحتجاجية، التي تراوحت من احتجاجات عمالية، ودعوات إلى العصيان المدني في ما عرف بحركة 6 أبريل، وتظاهرات الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، والوقفات التي دُعِي إليها بعد حادث مقتل خالد سعيد، ثمّ حادث تفجير كنيسة القديسَين في الإسكندرية في مطلع عام 2011، وما تلاه من نزول الكثيرين إلى الشارع، وتكرار مشهد التعذيب المفضي إلى القتل مع سيد بلال على هامش هذا الحادث. وتلا هذه الاحتجاجات إقدام بعض المواطنين المصريين على إضرام النار في أنفسهم أمام مجلس الشعب في منطقة الميدان عقب التغيير السياسي في تونس[4]وهي وغيرها محطات اختلفت في أهميتها وتأثيرها، إلا أنها كانت جميعها تعمل على تهيئة ميدان التحرير لمشهد 25 كانون الثاني/يناير ـ 11 شباط/فبراير 2011.

أدّى الميدان دورًا محوريًا في الأيام الأولى للثورة، لأنه أصبح موضع النزاع بين رموز الدولة (قوات الأمن المركزي) والمتظاهرين؛ فمنذ اليوم

---

(1)«نقل مجمع التحرير و16 وزارة إلى خارج العاصمة،» الدستور الأصلي (مصر)، 24/1/2010، على الموقع الإلكتروني:

<http://dostor.org/politics/egypt/10/january/23/3983>

(2)Yasser Elsheshtawy, {Tahrir Square,} (Alrroya.com, 15 February 2011), Available at: .

<http://english.alrroya.com/content/tahrir-square>

(3)Raymond, Cairo: City of History , p. 368

(4)«مواطن ثان يشعل النار بنفسه أمام البرلمان وثالث يمسكون به قبل أن يفعلها مجددًا،» الدستور الأصلي ، 2011/1/18، على الموقع الإلكتروني. :

<http://dostor.org/politics/egypt/11/january/18/35245>

الأول للتظاهرات، كان الميدان محل التنازع الأساس، حيث كان الصراع الرئيسي يوم 25 كانون الثاني/يناير في شأن محاولة المتظاهرين الوصول إلى ميدان التحرير وسعي النظام لصدّهم عن ذلك، وهو اليوم الذي انتهى بشكل عنيف استخدمت فيه قوات الداخلية كامل قوتها لإخلاء الميدان. ينطبق الأمر نفسه على يوم «معركة الجمل»، حيث أصبح الميدان ساحة صراع بين رموز النظام (بعد أن انسحبت قوات الشرطة) والثوّار[1]. ومن ثمَّ يمكن القول إن الثورة في بعدها الرمزي كانت صراعًا على «تحرير» ميدان التحرير.

كان احتراق مقر الحزب الوطني، إضافة إلى إضرام النيران في الكثير من مقارّ الحزب وأقسام الشرطة[2]، تكرارًا لمشهد سبق وقوعه في ميدان التحرير، حيث شهد قبل 59 سنة في الشهر نفسه حرْق مبانٍ كانت تُعَدُّ رموز الاحتلال والفساد. والآن، وإذ تعود الحركة الطبيعية تدريجًا إلى الميدان المزدحم، يظل مبنى المقرّ المحترق شاهدًا على أن الميدان بعد 25 كانون الثاني/يناير شهد تغيُّرًا سياسيًا فارقًا. وقد أصبح مصير مبنى الحزب المحترق مثار نقاش يتراوح ما بين إنشاء حديقة مكانه أو إنشاء متحف للثورة[3]، مثلما يتأرجح مصير مقارّ الحزب الأخرى[4].

تُعَدُّ طبيعة الميدان الحيوية ووظيفته عاملاً مساهمًا في إضفاء الطابع الاستثنائي على الحدث، لأنه معيش ومحفور في تفاصيل الحياة اليومية للكثير من المواطنين، ومن ثمَّ فإن مقترحات تحويله إلى ساحة دائمة

---

(1)18 Days That Shook the World, from the First Protest to Mubarak's Fall, the Egyptian Revolution in Photos,} Foreign Policy (11 February 2011), Available at:
<http://www.foreignpolicy.com/articles/2011/02/11/the_18_days_that_world?page=0%2c0>.

(2)«احتراق مقار الحزب الحاكم ومراكز الشرطة بمدن مصرية،» (أون إسلام، 28 كانون الثاني/يناير 2011)، على الموقع الإلكتروني. :
>http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/newsreports/islamic-world/128236-28-01-2011.html >

(3)محمد المهدي، «متحف الثورة،» الدستور ، 2011/3/11، على الموقع الإلكتروني. :
<http://www.eldostor.net/society-and-people/variety/11/march/11/37924?quick tabs_1=1>

(4)انظر على سبيل المثال: «دعوى قضائية تطالب باستعادة مقار (الوطني)،» (بوابة الشروق، 2011/2/25)، على الموقع الإلكتروني, :
<http://www.shorouknews.com/ContentDataaspx?id=397028>,
و«محافظ الدقهلية يقرر استرداد كل مقار الحزب الوطني المملوكة للدولة،» الأهرام ، 2011/3/31، على الموقع الإلكتروني. :
<http://gate.ahram.org.eg/NewsContent/>

للاحتجاج على نمط «هايد بارك» البريطانية، كانت تنذر بترويض الاحتجاج وتقنينه وربما السيطرة عليه، في مقابل ضرورة الحفاظ على عفوية الاحتجاج وصبغته الاستثنائية، وذلك باستحواذه على مكان يُعَدُّ جزءًا من نمط الحياة اليومي للكثير من قاطني القاهرة والمترددين عليها.

وكما اتضح سابقًا، كان ميدان التحرير دائمًا في خضم التغيرات وإعادة النظر في الهوية الوطنية والأحداث والتغيُّرات التي تعاقبت على المشهد الحضري والسياسي والثقافي لأهل القاهرة. وربما مثَّل مشهد 25 كانون الثاني/يناير ـ 11 شباط/فبراير إحدى لحظات التحرُّر من سجن التاريخ، لتصبح لحظة حرية حقيقية بمعنى ممارستها وإعادة تعريفها وإضفاء خبرة خاصة وواقعية لجيل الثورة يُعاد معها فهم معنى «التحرير» ليتحول إلى ممارسة فعلية لا رمز تاريخي متناقل[1].

ملاحظات ختامية

ـ على الرغم من تركيز جل اهتمام الورقة على ميدان التحرير، لا يعني هذا أبدًا السقوط في النظرة المركزية التي لا ترى في مصر إلا القاهرة، ولا ترى في القاهرة إلا المركز؛ فهوية القاهرة في القرن العشرين مُنيت أساسًا بانعدام المركز الواحد مع عمليات التوسع المتعددة والانفجار غير المحسوب في المدن والأحياء السكنية الجديدة، والمناطق السكنية العشوائية، وهو ما كان يعطي الانطباع بتشرذم هوية العاصمة العمرانية.

وقد تكون من تأثيرات ميدان التحرير إعادة نوع من المركز الرمزي للمدينة، بعدما كانت قد أوشكت على التفكُّك إلى مجتمعات سكنية مغلقة ومتباعدة، وانحسر الضوء عن وسط البلد بوصفه مركزًا حضريًا سياسيًا واجتماعيًا، ما عدا استثناءات بسيطة تحاول إعادة الحياة إلى قلب القاهرة[2].

---

(1)انظر على سبيل المثال المقال/التدوين التالي الذي يطرح فكرة صناعة الذكرى المعيشة بدلاً من اجترار تاريخ ماض:

: Naseem Tarawnah, {How Egypt Inspired a Generation of Young Arabs,} (Black Iris, 13 February 2011), Available at: < http://www.black-iris.com/2011/02/13/how-egypt-inspired-a-generation-of-young-arabs/ >

(2)ElShahed, {Facades of Modernity: Image, Performance, and Transformation in the Egyptian Metropolis,} p. 20.

ـ لا يخلو أي مشهد يجتمع فيه المختلفون في وحدة واحدة من إقصاء خفي، فمركزية التحرير ربما تكون قد أقصت هامشًا، والطابع الحضري الذي غلب على الثورة لم يحظَ بمشاركة الريف، بل إن غياب العنف والأسماء السياسية اللامعة والقادة عن مشهد التحرير ـ وهو الأمر الذي يُعَدُّ من الإيجابيات غير المعتادة للثورة ـ لا يعني اختفاءهم عن المشهد السياسي خارج الميدان. وهذا التعامل مع أطراف ولاعبين خارج مشهد الميدان هو أحد التحديات التي تواجه استمرار ميدان التحرير رمزًا للوحدة، والتغيير السلمي، والإجماع على أهداف وطنية مشتركة.

ـ العمارة والمكان ليسا إلا تعبيرًا بصريًا عن هوية المجتمع ووجوده، إلا أن علاقتهما به ليست بسيطة، فأحيانًا يقومان بدور الصورة التي يطمح المجتمع إلى أن يكون عليها، وأحيانًا أخرى يكونان رمزًا من رموز السلطة[1] التي تستدعي معاداتهما أو تحريرهما.

أخيرًا، يكتسب المكان رمزيته السياسية من إمكانات الفعل التي يمتلكها ويجسدها الفاعلون السياسيون، ومن المثير والفارق في حالة ميدان التحرير أنه خلال الثمانية عشر يومًا، برز نموذج الفعل السياسي الشعبي الجامع والموحد، المدعوم بقيم معيارية وأخلاق سُمّيت في ما بعد «أخلاق الميدان»[2]؛ وهو أمر استثنائي في شؤون السياسة التي تُعرّف نفسها على أنها فنّ التنازع والصراع. إلا أن من الواقعية الاعتراف بأن هذا الاستثناء تمرّ عليه الخطوب والحوادث، ومن ثمّ يعود ميدان التحرير مكانًا ورمزًا، بكل المعاني التي أصبح يحملها، ليصبح محل تنازع بين الكثير من القوى السياسية والاجتماعية والثقافية، وهذا التنازع يجب ألاّ يكون مدعاة إلى الإحباط الذي أصبح يعتري الكثيرين؛ إذ إن هذا التنازع على ميدان التحرير ومَن الأحق بتمثيله هو الذي يجعل منه رمزًا سياسيًا .

---

(1)المصدر نفسه، ص 40.

(2)للمشاهدات الحية عن تجربة الوجود في الميدان انظر على سبيل المثال:

Amira Noshokaty, {Eyewitness Accounts: People in the Egyptian Revolution,} AhramOnline,20/2/2011,Availableat:<http://english.hram.org.eg /news/597 3.aspx> .

الفصل الخامس

الاتجاهات المناطقية وعلاقتها بالمركز

إبّان ثورة 25 يناير في مصر

جمال علـي زهـران (*)

(*)رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة قناة السويس.

مقدمة

انطلقت الثورة المصرية في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير 2011 في القاهرة وعواصم المحافظات الكبرى على مستوى الجمهورية، وهو اليوم ذاته الذي يواكب احتفالات الشرطة المصرية بعيدها السنوي. وقد اعتاد رئيس الدولة آنذاك، حسني مبارك، على مدار ثلاثين عامًا، أن يوجّه ـ في مثل هذا اليوم ـ خطابًا رسميًا، ويوزّع النياشين والمزايا على رجال الشرطة المصرية. وتحتفل وسائل الإعلام المصرية الرسمية بهذه المناسبة، وتُجري الحوارات مع وزير الداخلية ومساعديه. إلا أن مبادرة الشباب إلى تحديد موعد 25 كانون الثاني/يناير للتظاهر وإعلان الاجتماع، حالت دون إتمام الترتيبات للحفل السنوي، واضطُرَّ رئيس الدولة إلى تقديم موعد الاحتفال وإقامته قبل يومين من موعده لعدم تعكير فرحة الشرطة بعيدها وحتى تتفرغ لمجابهة التظاهرات المنتظرة في يوم عيدها الرسمي المحدد بـ 25 كانون الثاني/يناير.

ما أن انطلقت التظاهرات والاحتجاجات، حتى وصلت إلى مرحلة الاعتصامات في الميادين العامة؛ إلا أن المفاجأة الكبرى كانت في نجاح الشباب وفئات الشعب المختلفة في الوصول إلى ميدان التحرير في قلب القاهرة بنحو 250 ألف متظاهر، ومكثوا فيه ورفضوا الخروج حتى هجمت عليهم قوات الأمن (البوليس) بالوسائل المختلفة؛ من الرصاص الحي إلى الرصاص المطاطي فقنابل المولوتوف والقنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه الساخنة والباردة. ووسط إظلام مُتَعَمَّدٍ تحوَّل ميدان التحرير إلى كتلة سوداء وسط دخان القنابل وظلام الليل، كان ذلك نحو الساعة الواحدة صباحًا. أدّى ذلك التصرف إلى تفكيك الاعتصام، وطرد جميع المتظاهرين ومطاردتهم في الشوارع ونقل جثث القتلى منهم سرًا؛ وجرى كل ذلك في

غياب تام لوسائل الإعلام. ومع فجر اليوم التالي (26 كانون الثاني/يناير)، كان الميدان خاليًا تمامًا ومضيئًا وكأنَّ شيئًا لم يكن (لا تظاهرات، ولا ضرب متظاهرين)! لكنَّ الشباب دعا في صباح اليوم التالي إلى تحديد موعد الجمعة 28 كانون الثاني/يناير ـ بعد يومين فقط ـ لتكون «جمعة الغضب» في أنحاء مصر، مع استمرار التظاهرات والاحتجاجات المحدودة خلال يومَي 26 و27 كانون الثاني/يناير. هكذا، توالت الأحداث التي أدت إلى اندلاع الثورة واستمرارها حتى سقوط النظام، وإجبار الرئيس حسني مبارك على التنحي يوم الجمعة 11 شباط/فبراير2011 بعد 18 يومًا فقط!

تستهدف هذه الدراسة المكثفة، التحليل السياسي لكيفية انطلاق الثورة المصرية واندفاعها وانتشارها الأفقي وطبيعة العلاقة بين المركز في العاصمة (القاهرة)، والفروع أو المناطق المختلفة على مستوى الجمهورية، حتى تحققت أهدافها الرئيسية. ويمكن استعراض ذلك وتحليله بتناول عدة نقاط.

أولاً: مفهوم الثورة وطبيعة الحالة المصرية

تتلاقى التعريفات الشارحة لمفهوم الثورة في المدارس العلمية المختلفة على كلمة أساسية: «التغيير الجذري والشامل»؛ فالثورة بهذا المعنى هي «التغيير الجذري والشامل للأوضاع السائدة، والاتجاه نحو إحلال أوضاع جديدة بدلاً منها تتجاوز الواقع إلى المأمول وهو ما يطمح إليه الشعب»؛ كما أنّها تعني التحرك الشعبي أو الجماهيري لإسقاط النظام القائم، وتغييره بنظام آخر يتفق وأهدافه وطموحه في حالة جديدة تحقّق نقلة كبيرة في حياته الشاملة. بعبارة أخرى؛ الثورة هي: حالة شعبية جماهيرية، وهي حالة تغييرية جذرية للأوضاع، وهي حالة هدم للواقع السائد، وهي حالة بناء لوضع جديد يشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ بمعنى آخر، هي حالة شاملة وليست أحادية الجانب أو جزئيته[1].

تختلف الثورة بهذا المعنى عن الانقلاب «الذي يستهدف تغيير السلطة

(1)حنة أرندت، في الثورة ، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص 57 ـ 58.

الحاكمة بسلطة أخرى، أو استبدال مجموعة حاكمة بمجموعة أخرى مع استمرار الأوضاع السائدة كما هي، واستصحاب تغيُّراتٍ شكلية أو سطحية تتفق وعملية نقل السلطة، لإضفاء شرعية على النخبة الحاكمة الجديدة، وذلك من دون مساس أو حتى اقتراب من قواعد الأوضاع السائدة، على العكس من الثورة التي تستهدف تقويضًا شاملاً للقديم، وبنيانًا كاملاً لأوضاع جديدة.

كما تختلف الثورة بهذا المعنى عن الحركات الاجتماعية وحتى الحركات الثورية، التي قد تستهدف تغييراً جزئيًا أو تحقيق مطالب محدودة، قد تتوقف بتحقيقها أو تنطلق نحو مطالب أخرى. لكن تبقى العلاقة قائمة بين هذه الحركات الاجتماعية المختلفة والثورة، لأنها عادة ما تكون مقدمة للثورة، أو خطوات على الطريق في حالة تكاثرها وانتشارها الأفقي وتعدُّد مطالبها وتغيرها تدريجًا، وقد تصل الأمور إلى انفجار «الثورة»[1].

على الجانب الآخر، قد ترتبط الثورة بالعنف عمومًا وقد لا ترتبط، إلا أن من الثابت في أدبيات علم السياسة، أن الثورة تصاحبها درجة من درجات العنف سواء كان موجّهًا من الدولة لوقف الثورة أو إجهاضها، فينتج من ذلك سقوط ضحايا وجرحى، أو موجّهًا من القوى المضادة للثورة لإشاعة الفوضى بهدف تقويضها وإفشالها، أو موجّهًا من الثوار في ظل ما يعرف بقوانين الثورات لحماية الثورة[2].

في ما يتعلق بالحالة المصرية في هذا السياق، شهدت مصر ثلاث ثورات كبرى في أقلّ من مئة عام:

الأولى: ثورة 1919 ، وهي ثورة شعبية في ظل قيود الاحتلال الإنكليزي والقصر الملكي الحاكم، واستطاعت أن تحقق بعض الإنجازات، مثل: دستور 1923، وإجراء الانتخابات... إلخ.

---

(1) فاروق يوسف أحمد، قواعد علم السياسة (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1990)، ص 108 و120. حيث أوضح الفروق والتمايزات بين الثورة وما يرتبط بها من مفاهيم مثل الانتفاضة، والحركة الثورية والاجتماعية، والانقلاب

(2)أرندت، المصدر نفسه، ص 13 و26، وبارينجتون مور، الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية ، ترجمة أحمد محمود (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص 9 و24.

و الثانية: ثورة تموز/يوليو 1952 ، وهي ثورة شعبية بقيادة الجيش لتحرير الشعب المصري واستقلاله وإعلان الجمهورية وإلغاء المَلَكية... إلخ. واستطاعت هي الأخرى، أن تُنجز تغييراً جذريًا في المجتمع المصري، وحققت العدالة الاجتماعية وأقامت الاقتصاد الوطني. وكان للمرحلة الأولى من الثورة في عهد الزعيم جمال عبد الناصر، الأثر الكبير في بناء مصر القوية بتحالفاتها الإقليمية والدولية، وتحوّلاتها الداخلية لمصلحة الأغلبية الساحقة من الشعب المصري. إلا أنه كان لتولّي أنور السادات رئاسة الدولة خلفًا لعبد الناصر، وإنجازه في حرب أكتوبر 1973، الأثر الكبير في التحول عن قيم ثورة تموز/يوليو 1952، وإحداث تغيير مضاد لمصلحة القوى الرأسمالية والإقليمية في الداخل والتحالف مع الغرب والولايات المتحدة وإسرائيل، والتخلي عن الترابطات المصرية بالعروبة، والإفريقية، ودوائر العالم الثالث، وعدم الانحياز، والعالم الإسلامي. وكان الرئيس حسني مبارك، الذي تولى الحكم عقب اغتيال السادات في تشرين الأول/أكتوبر 1981، استمرارًا لتوجُّهات أنور السادات نفسها، بل وأكثر مغالاة في تمكين الرأسمالية وتعميق العلاقات مع إسرائيل وأميركا بصورة فجة، والتخلي التدريجي عن القضية الفلسطينية إلى حدّ المشاركة في حصار غزة، وبيع الغاز لإسرائيل، الذي تستخدمه في ضرب الفلسطينيين وحزب الله... إلخ[1].

صاحبت ذلك سياسات إفقار الشعب المصري، مع انتشار الفساد بصورة غير مسبوقة بمشاركة الكبار، بمن فيهم الرئيس وأسرته؛ أضف إلى ذلك تزوير إرادة الشعب في جميع الانتخابات، حيث كان آخرها انتخابات برلمان تشرين الثاني/نوفمبر 2010، التي زُوّرت بطريقة فجّة، قبل الثورة بأقلّ من شهرين!

أدّى اتساع الفجوة بين الأغنياء الذين تكدّست الثروة عندهم، والفقراء

(1)انظر: فاروق جويدة، «لهذه الأسباب قامت الثورة،» الشروق الجديد (مصر)، 2011/4/24، ص 6، كريس هارمان، «الثورة في القرن الحادي والعشرين،» ترجمة أحمد كمال صلاح وسيد عبد الرحمن، أوراق اشتراكية (مصر)، العدد 16 (ربيع 2007)، ص 44، 46 ـ 47 و50. حيث تناول نقطة مهمة هي: ما الذي يصنع الثورة؟ وكيف؟ وبمن.

الذين وصلت نسبتهم وفقًا لتقارير الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، إلى نحو 55 في المئة، إلى شعور الشعب بالظلم وقسوة الحياة وعدم القدرة على تحمل أعباء المعيشة، بحيث لم يعد الفقراء يميزون بين الحياة والموت، فانطلقوا نحو الشارع مشعلين ثورة شعبية عارمة.

أما الثورة الثالثة ، فهي ثورة الشعب المصري في 25 كانون الثاني/يناير 2011 ، التي دعا إليها الشباب وأيدها الشعب باندفاع غير مسبوق، حتى أصبحت ثورة شعبية سلمية تحركت في ربوع الوطن لا في القاهرة فحسب، واحتضنها الجيش بكل ما يملك من أدوات وعتاد وقوّة يخشاها الطرف الآخر بالتأكيد؛ الأمر الذي حسم نتيجة المرحلة الأولى لمصلحة الشعب. طالب الشعب بإسقاط النظام ـ بسبب ما سبقت إليه الإشارة ـ حيث ساد القهر السياسي وتزوير إرادة الأمة، والإفقار المتعمد للشعب، وثراء القلّة من مصادر غير مشروعة في إطار مشروع الفساد الكبير، ومشروع توريث الحكم لنقل السلطة من مبارك الأب إلى مبارك الابن (جمال). وكانت النتيجة النهائية هي القضاء على هذا المشروع، وإسقاط النظام بكامله[1].

الثورة تحرُّك شعبي كبير، يهدف إلى إحداث تغيير جذري يهدم القديم ويؤسس للجديد، وهو الأمر الذي حدث في مصر في ثورة 25 يناير. واقتصر العنف في المرحلة الأولى على استخدام الدولة، بواسطة وزارة الداخلية، القوة المفرطة التي ذهب ضحيتها نحو ألف شهيد، وعشرة آلاف جريح. كما حاولت القوى المضادة للثورة استخدام العنف ضد المتظاهرين في ما عُرف بموقعة الجمل التي دارت أحداثها في ميدان التحرير يومي 2 و3 شباط/فبراير 2011، وذهب ضحيتها بعض الشباب؛ إلا أن فشلها دعم صمود الشعب في ثورته، وعجّل بإسقاط النظام، وأجبر الرئيس مبارك منذ الوهلة الأولى على التنحي يوم 11 شباط/فبراير؛ بعد 18 يومًا فقط من بدء الثورة[2].

(1)السيد يسين، «الثورة والسعي إلى الكرامة الإنسانية،» الأهرام ، 2011/6/2.

(2)معن زيادة، «الثورة والتقدم وحقوق الإنسان،» الفكر العربي ، العدد 59 (كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس 1990)، ص 4 و9.

ثانيًا: التصاعد الاجتماعي

دور التراكم في تفجير الثورة المصرية

كان للاحتجاجات الشعبية المختلفة في أنحاء الدولة المصرية، الدور الكبير في تَفَجُّرِ ثورة 25 يناير، انطلاقًا من نظرية «التراكم السياسي» في الفعل والحركة؛ فمما هو مستقرّ في أدبيات علم السياسة بل متّفَق عليه، أنّ المخرجات هي نتاج مُدخلات وتفاعلات، وأنّ تكرار المخرجات يُحدث تراكمًا مستمرًا قد يدفع بعملية التغيير ـ بطريقة أو بأخرى ـ والتي قد تتحقق عن طريق الثورة. الثابت في الأدبيات السياسية ـ كذلك ـ أنّ الفعل السياسي وقوته، مرتبطان بالأوضاع المجتمعية وفي مقدّمتها الأوضاع السياسية، وأنّ الفعل السياسي لا يتحقّق في فراغ، بل في سياق وضعية عامة ومتكاملة. وبفضل الاستمرار في الفعل ـ وهنا نعني به الاحتجاجات ـ تَنتُجُ الحركة التي تتصاعد بحكم الاستمرار، فتتحوّل تراكميًا من احتجاج بسيط إلى احتجاجات شاملة، ومن حركة فئوية تتعلّق بمطالب محدودة كالأرباح أو بدل الوجبات، إلى حركة ثورية وانتفاضات أفقية تنتقل من مكان إلى آخر، لتتحوّل في النهاية إلى حركة رأسية تتجسد في ثورة شعبية شاملة وعارمة[1].

بالنظر إلى ثورة 25 يناير المصرية، نجدها بدأت بانتفاضة شعبية تحركت في معظم الميادين الكبرى وفي عدد كبير من المحافظات، ثمّ بالتأييد الشعبي والتحركات الجماهيرية، تحوّلت إلى ثورة شعبية حقيقية خصوصًا يوم 28 كانون الثاني/يناير وما بعده، حيث سقطت «الدولة البوليسية» لتحقّق الثورة أوّل نجاحاتها المستهدفة بموعد 25 كانون الثاني/يناير الموافق عيد الشرطة، فتحوّل إلى يوم إسقاط دولة الشرطة التي استخدمت «القوّة المفرطة» ضد الشعب الأعزل لوقف الاحتجاج والانتفاضة؛ فكانت النتيجة اندلاع الثورة وسقوط الدولة البوليسية.

وقعت احتجاجات في طول البلاد وعرضها في أنحاء مصر كلها، في

(1)مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 2010: جذور الثورة.. حقوق الإنسان في العالم العربي ، الاصلاح؛ 27 (القاهرة: المركز، 2011)، الذي رصد فيه ـ بالتعاون مع عدة مراكز حقوقية أخرى مثل مركز الأرض وغيره ـ حجم الاحتجاجات في مصر في الفترة 2005 ـ 2010.

الفترة من 2005 حتى اندلاع الثورة في 25 كانون الثاني/يناير، وصلت إلى نحو 5000 احتجاج خلال ستة أعوام كاملة، بحسب رصد بعض المراكز الحقوقية في مصر[1]. وقد بدأت الاحتجاجات الشعبية بإعلان قيام حركة «كفاية» عام 2005 في القاهرة وانتقلت إلى المحافظات؛ ثمّ قيام حركة «6 أبريل» عام 2008، التي ولدت في مدينة المحلّة الكبرى في محافظة الغربية، لتصبح بداية لحركة نضالية شبابية؛ ثمّ جماعة خالد سعيد في 2010؛ ثمّ حركات أخرى كثيرة انتشرت في أنحاء مصر كلّها.

لم تتوقف الاحتجاجات الشعبية خلال السنوات الخمس الأخيرة، ولم يكن لِيَمُرَّ يوم واحد إلا وهناك احتجاج شعبي واعتصام وإضراب ونمط من أنماط التمرّد السياسي المختلفة، من فئة شعبية ما. وكان الطابع العام لهذه الاحتجاجات أنّها مطالب فئوية في الغالب؛ أمّا المطالب السياسية فقد كانت محدودة. وكان ردّ فعل قوى الأمن هو ترك المطالب الفئوية كنوع من التنفيس، وتعاملت معها ـ في الغالب ـ بالطريقة الناعمة من دون استخدام القوّة إلا في استثناءات محدودة استخدمت القوّة لفضّها؛ لكن الشرطة تعاملت مع الاحتجاجات والتظاهرات المطالبة بالتغيير السياسي وغيره، بنوع من الشدة والحصار إلى حدّ استخدام القوّة.

مع ذلك، يصعب الفصل بين المطالب الاحتجاجية الفئوية والاحتجاجات السياسية، التي سرعان ما تحوّلت إلى التفاعل المشترك الذي أنتج الثورة التي كان في مقدّمة مطالبها (الحرية والتغيير وإقامة الدولة الديمقراطية)، ثمّ بعد ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية.

ثالثًا: الانتشار الأفقي للاحتجاجات الشعبية المعجلة بالثورة

أكّدنا سابقًا أنّ الثورة لا تأتي من فراغ، ولا تنفجر بالعدوى من ثورات مجاورة، وإلا لكان للثورة الإيرانية بزعامة الإمام الخميني في عام 1979، الأثر الكبير في تفجير الثورات عبر البلاد العربية آنذاك، وهو ما لم

(1)نوبار هوفسبيان [وآخرون]، إيران: 1900 ـ 1980، الثورات المعاصرة: القوى السياسية والاجتماعية ، دور الدين والعلماء، التسلح وسياسة التوكيل (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980)، ص 100 و132.

يتحقّق[1]؛ ولكانت الثورة التي اجتاحت أوروبا الشرقية في نهاية الثمانينيات قد أسهمت في تحريك الشعوب وفي اندلاع ثورات في المنطقة العربية، وهو أمر لم يحدث. لذلك، وصف البعض هذه المنطقة، أي: «العربية والشرق الأوسطية»، بأنّها عصية على التغيير وعلى الثورة ضدّ حكّامها. كما أن الثورة هي حصاد لواقع مجتمعي يتحرّك ضدّ الشعوب المحكومة، وهي الغالبة والمقهورة، وتعكس فشل السياسات الحكومية. وفي ظلّ الاستبداد، ينتقل الفشل من محطة إلى أخرى حتى يصل إلى الهاوية، فيغضب الشعب ويتحرّك ويحتج احتجاجًا قطاعيًا محدودًا، سرعان ما يتحرّك أفقيًا في التعبير عن مطالب شعبية بسيطة، يصعب على النظام الحاكم الفاشل حلّها. وهو ذلك النظام الذي يعتقد أنّ الوسط الاستبدادي، الذي يحكم في ظلّه وبأدوات الاستبداد، لقادر على التحكم في دَفَّةِ الأمور، وفي إطفاء نيران الغضب والاحتجاج. وقد يستخدم أسلوبَي «العصا والجزرة»، و«فرِّق تَسُد»، كما يستخدم أداة التهديد والوعيد والقوّة المباشرة والمفرطة من دون إدراك عواقب الأمور.

من الملاحظ أنّ النظام الحاكم ـ من فرط استبداده ـ يميل إلى الغرق في بحيرة الاستبداد حتى أذنيه، متجاهلاً تلك التحركات الاحتجاجية من قطاعات مختلفة من الشعب، وفي أماكن متفرّقة من البلاد، ويركّز على العاصمة (المركز) في استخدام القوّة لتخويف بقية القطاعات المنتشرة في جميع أنحاء الوطن. وقد يتصور النظام أنّ العصا هي الوسيلة المثلى لمواجهة هذه الاحتجاجات الشعبية.

ومن فرط ما حدث في مصر، أنّ النظام الحاكم المستبد والفاشل في سياساته والغارق في استبداده، قد فشل ـ أيضًا ـ في استيعاب هذه الاحتجاجات الشعبية التي كانت تنتشر كلّ يوم في كلّ مكان في مصر، وفي كلّ موقع من مواقع العمل والإنتاج، بل شمل المواقع الحكومية وحتى المواقع الخاصة من دون تمييز بين هذه وتلك! وقد حرّك الشعور بالظلم

(1)إلياس مرقص، «الديمقراطية بين الطبيعة والتاريخ وبين الثورة والتقدم،» الفكر العربي ، العدد 59 (كانون الثاني/يناير ـ آذار/مارس 1990)، ص 10 و17.

وعـدم المسـاواة وعـدم تكـافؤ الفـرص، الغضـب الجماهـيري الـذي انطلـق صـوب الحكومة من كل اتّجـاه. وأثبتـت الحكومـة عجزهـا الكامـل عـن مطلـق حـلٍّ ولـو لمشكلة واحدة تفجّرت في أي قطاع شعبي مـن المـواطنين. لعـل أبسـط مثـال عـلى ذلك، العمالة الموقتة في الأجهزة الرسمية التي طالبت بتثبيتها في العمل، وهي التي تتقاضى أبسط الأجور، حيث لا يتجاوز بعضها حدود المئـة جنيـه شـهريًا، أي ثلاثـة جنيهات ونصف يوميًا، وهو ما يعادل نصف دولار ليوم بأكمله!

لا شكّ في أنّ هذا الفشل، كـان لـه كبـير الأثـر في تحريـك قطاعـات الشـعب المصري في البلاد بأسرها، ولم يقتصر الغضب الشعبي على القاهرة ـ وهي العاصـمة والمركز الرئيس ـ بل امتدّ إلى عواصم المحافظات كلّهـا، البـالغ عـددها 29 محافظـة عند بداية التظاهر والثورة في 25 كانون الثاني/يناير 2011[1].

في الوقت الذي انطلقت فيه جموع المتظاهرين في بعض أنحاء القـاهرة يوم 25 كانون الثاني/يناير، تظاهر نوّاب الشعب مـن أعضـاء البرلمـان الشـعبي (الذي تكوّن بعد الإسـقاط الجماعـي لهـم في الانتخابـات البرلمانيـة المـزوّرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2011) أمـام دار القضـاء العـالي وسـط القـاهرة، ومعهـم عدد كبير من المواطنين الذين كانوا رَهنَ حصارٍ أمنـي شـديد، وكـذلك تظـاهر الشباب والجماهير بقطاعاتها المختلفة في ميـدان رمسـيس، وميـدان مصـطفى محمود في الجيزة، وفي ميدان الجيزة نفسه. بعدها، اتجه الجميع نحـو ميـدان التحرير في قلب القاهرة؛ لتنطلق في الوقـت ذاتـه التظـاهرات الاحتجاجيـة في ميادين مصر الكبرى، مثل: ميـدان المنشـية وميـدان محطـة مصر في محافظـة الإسكندرية، وكذلك في المنصورة عاصمة محافظة الدقهليـة، وفي السـويس، وفي الإسماعيلية، وفي محافظة القليوبية في ميدان المنشية وفي ميدان سـعد زغلـول في بنها عاصمة المحافظة، وكذلك ميادين مدينة شبرا الخيمة (العاصمة الثانيـة

(1)كان عدد المحافظات في مصر قبل اندلاع ثورة 25 كـانون الثـاني/ينـاير2011، 29 محافظـة، وبعد تولي حكومة عصام شرف في آذار/مارس 2011، ألغيت محافظتـان هـما: حلـوان و6 أكتوبر، وعادت كل منهما إلى محافظتها الأصـلية، وأصـبح عـدد المحافظـات 27 محافظـة بعد الثورة.

لمحافظة القليوبية)[1]. وانطلقت تظاهرات أخرى محدودة في محافظات البحيرة والمنوفية وشمال سيناء. وقد اتضح أن التظاهرات الاحتجاجية تصاعدت في الوجه البحري وفي محافظات القاهرة الكبرى وبعض محافظات القناة وسيناء. ولم تُرصَد تظاهرات كبرى أو محدودة في محافظات الوجه القبلي باستثناء بعض التحركات الشبابية المحدودة.

بدت الشعارات محدودة المطالب في بداية الثورة في 25 كانون الثاني/يناير، وظهر ذلك من خلال الهتافات واللافتات الصغيرة؛ حيث تضمنت الهتافات كلمات: «باطل.. باطل.. مجلس الشعب باطل.. مجلس الشورى باطل.. فتحي سرور.. صفوت الشريف.. جمال مبارك.. حبيب العادلي... إلخ باطل».

ولم ترفع شعارات إسقاط النظام أو حتى إسقاط حسني مبارك رئيس الدولة في أول أيام التظاهرات الاحتجاجية التي سرعان ما تحوّلت إلى ثورة شعبية جارفة وقوية وفي أنحاء مصر عقب الاستخدام المفرط والعنيف للقوّة بجميع وسائلها، حتى إطلاق الرصاص الحي مساء يوم الثلاثاء 25 كانون الثاني/يناير 2011.

خلال يومَي 26 و27 كانون الثاني/يناير، بدأ الشباب يتعاملون بوسائل الاتصال الحديثة (الفيسبوك، والتويتر، والبريد الإلكتروني) ويستخدمونها في صوغ الشعارات الكبرى وفي الدعوة إلى تظاهرات مليونية في ميدان التحرير وكل الميادين في عواصم المحافظات المصرية، يوم الجمعة 28 كانون الثاني/يناير عقب صلاة الجمعة، وسُمِّيَت «جمعة الغضب». وقد أجمعت القوى السياسية المختلفة ـ بقرارات جماعية وانفرادية ـ على الاشتراك في «جمعة الغضب»، والاستعداد لها حتى المجابهة مع قوّات الأمن؛ وقد اتَّخذت الترتيبات للاشتراك والاستمرار والصمود يوم «جمعة الغضب»، وجَهَّزت الأدوات اللازمة للصمود والمجابهة، ومن ذلك: كميات كبيرة من علب الكوكاكولا، وقِطَعِ البصل، والمناديل، والخلّ، والثوم، والكمّامات

(1)تحليل المشهد الثوري في مصر هو نتاج المشاركة المباشرة للكاتب في الحدث ومتابعته على الطبيعة، ومتابعة وسائل الإعلام، صحافة وإذاعة وتلفزيون، ويتضمن معلومات دقيقة وأكيدة، ولديه أرشيف كامل بما كان يطبع ويوزع من بيانات الثوار في التحرير وميادين مصر كلها، بل كان مشاركًا في صوغ بيانات الثورة حتى تنحي الرئيس مبارك في 11 شباط/فبراير وما بعد ذلك.

الواقية... إلخ. وكلّها وسائل استُخدمت في المجابهات السابقة مع قوات الأمن، لتفادي دخان القنابل المسيلة للدموع وقنابل المولوتوف والرصاص المطاطي، وكان متوقَّعًا استخدامُ الوسائل ذاتها في التظاهرات اللاحقة.

بدأت التظاهرات الواسعة والشاملة والشعبية بمشاركة الفئات المختلفة في عموم محافظات مصر، بعد صلاة الجمعة 28 كانون الثاني/يناير، مع سيطرة قوات الأمن على جميع الميادين ـ وفي مقدمتها ميدان التحرير ـ وعلى جميع مداخلها، بحيث يستحيل على المتظاهرين دخولها! زد على ذلك لجوء قوات الأمن إلى إغلاق الجسور (الكباري) بين محافظة القاهرة ومحافظات الجيزة والقليوبية، ومنها: كوبري أكتوبر، وكوبري قصر النيل، وكوبري الجامعة، وكوبري عباس، وكوبري 15 مايو، وروض الفرج، وشبرا العلوي أغا خان... إلخ. استطاعت الجماهير تحمُّل أساليب قوّات الأمن واستخدامها المفرط للقوة لمدّة تصل إلى سبع ساعات، بعدها استطاعت إجبار تلك القوات على الاستسلام والفرار ودخول ميدان التحرير في قلب العاصمة المصرية (القاهرة) الذي كان دخوله مستحيلاً، فضلاً عن سقوطه في أيدي المتظاهرين، على الرغم من أنّ قبضة الأمن كانت شديدة وقوية وباطشة. استطاعت الجماهير في جميع أنحاء مصر احتلال الميادين الرئيسية، لتبدأ التحركات الشعبية الأفقية في جميع أرجاء مصر وساحاتها.

كانت شعارات «جمعة الغضب» في 28 كانون الثاني/يناير أكثر تصاعدًا؛ فقد تضمنت شعارات: «الشعب يريد إسقاط حسني مبارك» و«الشعب يريد إسقاط النظام»، وكذلك: «باطل حسني مبارك.. جمال مبارك باطل.. التوريث باطل.. سوزان مبارك باطل.. علاء مبارك باطل»، ثمّ الشخصيات الرسمية البارزة في الدولة، «كلها.. باطل.. باطل».

كما لوحظ أن هذه الشعارات وصلت إلى إسقاط أسرة مبارك كلها واعتبارها «باطلاً»، وهو ما يُعَدُّ تصعيدًا كبيرًا؛ كما أنّ الأمر لم يقتصر على إسقاط مبارك وأسرته وبطلان استمرارهم ووجودهم، بل امتدَّ إلى إسقاط النظام بأسره؛ وهو الشعار الذي بدأ في تونس قبل الثورة المصرية بعدة أسابيع: «الشعب يريد إسقاط النظام».

عَقِبَ احتلال الشعب ميادين مصر واعتصامه فيها، وفي مقدّمتها ميدان

التحرير في القاهرة، ثم بقية ميادين التحرير في عواصم المحافظات، بدأت اللافتات الكبرى ترتفع في تلك الميادين حاملة أهداف الشعب والمطالب التي يريد تحقيقها عبر ثورته؛ ووُضعت تلك الشعارات على سفوح العمارات وواجهاتها المحيطة بميدان التحرير. يُمكننا ـ من خلال حصرٍ ميداني لهذه اللافتات ـ إجمال أهداف الشعب واختزالها في إسقاط النظام المصري الحاكم بأجمعه، وهي كما يلي:

ـ رحيل حسني مبارك رئيس الجمهورية.

ـ إسقاط الدستور وإنهاء العمل به.

ـ حلّ مجلسَي الشعب والشورى المزوَّرين.

ـ حلّ المجالس الشعبية المحلية المزوّرة والفاسدة.

ـ حلّ الحكومة برئاسة أحمد نظيف وتأليف حكومة وطنية مستقلة.

ـ إعداد دستور جديد للبلاد.

ـ تأليف مجلس رئاسي (مدني/عسكري)، يتولى إدارة السلطة والبلاد خلال الفترة الانتقالية.

ـ إجراء انتخابات حرّة وسليمة.

ـ تطهير البلاد من الفاسدين ومحاكمتهم.

ـ حلّ الحزب الوطني الحاكم ومحاكمة قياداته.

ـ عزل المحافظين ومحاكمتهم.

ـ إقامة الدولة المدنية.

لذلك، كانت الشعارات المتداولة التي ردّدها الثوار في ميدان التحرير وفي بقية الميادين في مصر، مدنية وسلمية. كما ظهر شعار أحدث إجماعًا عليه من القوى السياسية والأمة المصرية جمعاء؛ وهو شعار ثلاثي الأهداف، رفعته تلك القوى لتحقيق «الحرية ـ التغيير مع التطهير ـ العدالة الاجتماعية».

تحوّلت المطالب الفئوية في الاحتجاجات من الحديث عن علاوات أو أرباح أو زيادات أجور، إلى مطلب جماعي كبير، هو الحرية فالتغيير

والتطهير ثمّ العدالة الاجتماعية. يعني ذلك تحوّل مطالب الشعب، من مطالب تتعلق بكل فئة على حدة وذات صيغة اقتصادية أو اجتماعية، إلى مطالب سياسية كبرى تتعلّق بالحرية والديمقراطية والتغيير والتطهير، ثمّ العدالة الاجتماعية مطلبًا أخيرًا. أي أن التغيير السياسي من طريق قيمتَي الحرية والديمقراطية هو المدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية وإزالة الفوارق الطبقية الشديدة، وتعميق مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص، والقضاء على الظلم والقهر إلى غير رجعة. كما تحوّلت منابر المساجد في أغلب أنحاء مصر، إلى وسائل للتوعية والتشجيع على المطالبة بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والثورة على الحاكم الظالم وبطانته الفاسدة.

من خلال ما سبق، يتضح أن هذا الانتشار الأفقي للاحتجاجات الشعبية كان مُعَجِّلاً بالثورة المصرية، في إطار نظرية «التراكم السياسي» في الأفعال والتصرفات التي تُنتج ما هو أكبر وأضخم؛ لذا أسفرت هذه الاحتجاجات وانتشارها وتواصلها واستمرارها في آخر الأمر عن ثورة شعبية شاملة انتظمت في جميع أنحاء مصر وأرجائها[1].

رابعًا: دور الشباب في الدعوة إلى الثورة والتمهيد لها

ساهم الشباب بدور محوري في الدعوة إلى ثورة 25 يناير، والتمهيد لها بجهود كبيرة في التظاهر والاحتجاج خلال السنوات الستّ السابقة للثورة (2005 ـ 2011)[2]. ظهر ذلك في ما يلي:

ـ تحديد الشباب موعد 25 كانون الثاني/يناير كي يواكب عيد الشرطة ويلفت الأنظار إلى الدور السلبي الذي تمارسه قوّات الشرطة ضدّ المتظاهرين، وبالتالي إفساد أفراحها واحتفالاتها. كما أن التظاهر في ذاك

(1)جميع المعلومات الواردة في هذا الجزء عن دور الشباب في الثورة، هي حصيلة مشاركة مباشرة من الكاتب مع كل الحركات الشبابية التي شاركت في الإعداد للثورة، ومع ذلك يمكن للمزيد، انظر: فاروق جويدة، «شباب الثورة وإفلاس النخبة،» الشروق الجديد ، 2011/6/5، وأسامة الغزالي حرب، «في معنى الثورة،» الأهرام ، 2011/7/6، تضمن تحليلاً لما حدث ودور الشباب في الثورة.

(2)دينا شحاتة، الحركات الشبابية وثورة 25 يناير ، كراسات إستراتيجية؛ 218 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2011)، ص 15 و30.

اليوم الاحتفالي، كان سيوضح للجميع مدى «العنف المفرط» الذي تستخدمه الشرطة ضدّ المتظاهرين، ليكون ـ بالتالي ـ حدثًا يصعب نسيانه في ما بعد.

ــ دعوة الشباب، بل الشعب المصري كلّه، إلى التظاهر في ظلّ «الإلهام التونسي»، حيث نجح الشعب التونسي في إجبار الرئيس زين العابدين بن علي، على الرحيل الذي تلاه سقوط نظامه بالكامل. كما أن كسر حواجز الخوف أصبح مهمّة قومية، إذ ليس من مفرٍّ سوى تحطيم الخوف في النفوس، والخروج إلى الشوارع بجرأة كبيرة للتظاهر المستمر حتى يتحقق الإصلاح والتغيير.

ــ استخدام الشباب وسائل الاتصال الحديثة في الدعوة إلى التظاهر والاحتجاج ضد الظلم والتزوير بهدف الإصلاح والتغيير. وقد استثمر الشباب وسائل «الفيسبوك، والتويتر، والبريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية»، فعُرفت الثورة المصرية بأنّها ثورة الشباب وثورة الفيسبوك، استنادًا إلى استخدامها أحدث وسائل الاتصال الحديثة؛ مثلما سبق أن استخدمت الثورة الإيرانية وسيلة «الكاسيت» كأحدث وسيلة اتصالية آنذاك، في تحريك الشعب الإيراني لإسقاط نظام شاه إيران. وقد ساعد استخدام أحدث وسائل الاتصال الجاذبة للشباب ـ في الاستخدام والتعاطي معها ـ في الانتشار الأفقي للدعوة إلى التظاهر والاحتجاج في أنحاء مصر كلها.

ـ حُسن استثمار الشباب حدثَ تزوير إرادة الشعب في آخر انتخابات برلمانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2010، التي تمخض عنها فوز الحزب الوطني الحاكم بنسبة 97.5 في المئة، والباقي، وهو نسبة 2.5 في المئة، لمعارضة هي في الغالب مشبوهة و«ملَكية» أكثر من النظام الحاكم نفسه. والدليل الذي ترجم ذلك، هو مشاركة بعض من نجحوا بوصفهم معارضة، في واقعة «الجمل» لضرب المتظاهرين في ميدان التحرير؛ وأحد هؤلاء المعارضين المشبوهين مسجون الآن إلى حين المحاكمة واسمه رجب حميدة. هذا الحدث كان محوريًا في الدعوة إلى التظاهر والاحتجاج، واتُّخذ أساسًا لتغليب مطلب الحرية والديمقراطية على ما عداه من مطالب ثبت عجزُ النظام الحاكم وحكومته عن الاستجابة لها.

في ضوء هذه المظاهر لدور الشباب في الدعوة إلى هذه الثورة والتمهيد

لها،يمكن رصد أهم الجماعات الشبابية التي نشأت خلال السنوات الخمس الأخيرة، والتي مارس الشباب دورهم الحقيقي في إطارها[1]:

1 ـ حركة شباب من أجل التغيير

أُسّست هذه الحركة في شباط/فبراير 2005 تحت مظلّة حركة «كفاية»، بعد شهرين من أول تظاهرة نظّمتها «كفاية» في كانون الأول/ديسمبر 2004 أمام دار القضاء العالي في وسط القاهرة، وقد أُنشئت بمبادرة من شباب الحركة في إطار الحملة الشعبية لدعم الانتفاضة الفلسطينية، والحركات المناوئة للحرب على العراق. ضمّت الحركة شبّانًا ينتمون إلى تيارات سياسية مختلفة، وعددًا من المستقلين. بدأت بنحو 30 عضوًا مؤسسًا، واتسعت ونجحت في جذب عدد كبير من شبان الأحزاب الرسمية على مستوى الأقاليم لا القاهرة فحسب؛ وتتمثل أهمّ مطالبها في: الحرية والعدالة ونزاهة الانتخابات وعدم احتكار السلطة، وهي حركة ضدّ الدكتاتورية وتسعى للحرية والديمقراطية.

2 ـ حركة تضامن

تعبّر عن مرحلة جديدة لشباب انبثق من حركة شباب من أجل التغيير، وذلك تضامنًا مع حركات الاحتجاج العمالية والفلاحية، التي انتشرت في هذه الفترة من 2006 إلى 2009. أُسست الحركة في أيلول/سبتمبر 2007 من شبّان ينتمون إلى حزب العمل وحزب الغد، وآخرين ينتسبون إلى الاشتراكيين الثوريين وبعض المستقلين. وانطلقت على أساس إعلان تضامنها مع حركات الاحتجاج، وأنّ الحركات القاعدية هي المدخل الحقيقي إلى التغيير، وأنّ التغيير يتحقّق بالتشبيك بين الحركات الاجتماعية، والربط بين المطالب الاجتماعية والمطالب السياسية.

3 ـ حركة شباب 6 أبريل

أُنشئت هذه الحركة في السادس من نيسان/أبريل 2008، وذلك بسبب

---

(1)المصدر نفسه، ص 30 ـ 31.

إدراك مجموعة من الشبان حالة التردّي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأهم مطالبها التحول الديمقراطي وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية. وتُعَدُّ أولى الحركات الداعية إلى الثورة في كانون الأوّل/ديسمبر 2010. ينتمي الشباب في هذه الحركة إلى أحزاب سياسية وقوى مختلفة وعدد من المستقلين. وقد استخدم الشباب في الحركة الإنترنت الذي جذب عددًا كبيرًا من الشبان الذين لم يكن لهم نشاط سياسي من قبل. وارتبط اسم الحركة بإضراب السادس من نيسان/أبريل 2008 في المحلّة الكبرى، وكان عبارة عن مواجهة مباشرة مع نظام الحكم، اتّسمت بالحدّة والعنف غير المسبوق. وقد بدأت الحركة بدعوة وجهتها الناشطة الشابة إسراء عبد الفتاح إلى الإضراب باستخدام الفيسبوك، وروّجت لذلك واستجاب الشباب، ووقع أكبر إضراب بعد هذه الدعوة في المحلّة الكبرى، حيث تحوّلت الدعوة إلى «حركة شباب 6 أبريل». استمرّت الحركة بعد ذلك حتى الآن، ولها دور كبير قبل ثورة 25 يناير وفي أثنائها وبعدها. وقد كان المنسّق العامّ للحركة أحمد ماهر.

4 ـ حركة شباب من أجل الحرية والعدالة

هي مجموعة من الشباب المنشقّ عن جماعة 6 أبريل. أُنشئت في نيسان/أبريل 2010، واتّسمت بالتشدد بعد موجة الاحتجاج الشعبي والسياسي بعد مقتل خالد سعيد في الإسكندرية. أهمّ مطالبها إسقاط النظام بالكامل. عقب انتخابات البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر 2010 وتزويرها، كانت الحركة في طليعة الحركات الشبابية الداعية إلى الثورة على النظام. وبدأت الدعوة الرسمية إلى الثورة في مطلع كانون الثاني/يناير 2011. وقد كان المنسق العام للحركة محمد عواد.

5 ـ الجبهة الحرّة للتغيير السلمي

أُنشئت في 10 أيلول/سبتمبر 2010، بسبب الاحتقان السياسي والطائفي وتردّي الأوضاع الاقتصادية. يصل عدد أعضائها إلى نحو خمسة آلاف شاب. أصدرت الجبهة بيانًا في الخامس من كانون الثاني/يناير 2011 بعنوان «التغيير أو الرحيل»، متضمنًا الدعوة إلى الثورة وإسقاط نظام الحكم. وقد كان المنسق العام للجبهة عصام الشريف.

6 ـ الحملة الشعبية لدعم البرادعي

بدخول محمد البرادعي دائرة الصراع السياسي في مصر، قبل أن يـترك منصبه رئيسًا للوكالة الدولية للطاقة الذرية في نهاية عام 2009، وإصراره على تغيير قواعد اللعبة السياسية حتي يستطيع الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، أُسِّست حركة سياسية باسم الحملة الشعبية لدعم البرادعي رئيسًا للجمهورية، بقيادة الشاعر عبد الرحمن يوسف. وصل عدد مؤيدي الحركة بعد تدشين موقعها، إلى ألفَي مصري خلال 24 ساعة، وسرعان ما وصل العدد إلى 250 ألف عضو بعد مرور سنة واحدة فحسب، لتصبح صفحة الحركة المعنية ثاني أكبر صفحة مصرية على الفيسبوك، بعد صفحة حملة «كلنا خالد سعيد»، التي نجحت في اجتذاب نحو نصف مليون عضو.

بدأت الحركة بمؤسسها عبد الرحمن يوسف، ثمّ أصبح مصطفى النجّار منسقًا عامًا لها. أهمّ مطالبها: تغيير النظام وتطهير البلاد؛ وقد دعت في يوم 13 كانون الثاني/يناير إلى الاحتجاج والتظاهر في جميع أنحاء البلاد.

7 ـ حركة «كلنا خالد سعيد »

كان سبب ظهور هذه الحركة مقتل خالد سعيد (28 سنة) في الإسكندرية. أُنشئت في حزيران/يونيو 2010، وأهمّ مطالبها: وقف التعذيب في أقسام الشرطة وتحقيق العدالة والمساواة. كانت من أوائل الحركات الشبابية الداعية إلى الاحتجاج والتظاهر والثورة على النظام الحاكم.

استطاعت تلك الحركة اجتذاب أكثر من 300 ألف عضو على الفيسبوك في خلال عدة أسابيع بعد إعلانها. وكان قد شاع تعرض خالد سعيد، الشاب السكندري، للضرب حتى الموت على يد مخبرين بزيّ مدني في قسم شرطة سيدي جابر، عند مدخل إحدى البنايات، على مرأى من المواطنين. وقد كان عبد الرحمن منصور مُنسّقًا عامًّا للحركة المعنية.

شاركت الحركة ـ التي أخفت مؤسّسيها على الموقع تجنبًا لإلقاء القبض عليهم ـ في الدعوة والحشد إلى تظاهرات 25 كانون الثاني/يناير الاحتجاجية التي مهّدت للثورة.

8 ـ حركة شباب حزب الجبهة الديمقراطية

هي حركة منبثقة من حزب الجبهة الديمقراطية، أراد أعضاؤها كسر هامش الحرية المقيِّد للأحزاب الرسمية، وذلك للتفاعل مع حركات الشباب الأخرى المستقلّة، مع الحفاظ على هويتهم الحزبية. أُنشئت الحركة في منتصف عام 2006، وطالبت بالحرية والعدالة ومدنية الدولة كأهداف كبرى، بينما كان من ضمن مطالبها المحدودة والعاجلة حرية إنشاء الأحزاب وإطلاق حرية الصحف. شاركت هذه الحركة في الدعوة إلى التظاهر والاحتجاج، كما شاركت في الثورة واستمرارها. اتّسم الاتجاه السياسي لهذه الحركة، في سياق الحزب الذي تنتمي إليه بالليبرالية، وكان المنسّق العام لها شهاب عبد المجيد.

من الملاحظ أنّ أهمّ سمة جمعت بين هذه الحركات الشبابية إقرار آلية التظاهرات والاحتجاجات، لتعبئة الجماهير وحشدها للمطالبة بحقوقها. وقد كثّفت هذه الحركات لقاءاتها بعد تزوير انتخابات البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر 2010، للإعلان عن الاحتجاج المستمر. وفي ضوء انفجار الثورة التونسية وسقوط بن علي ورحيله سريعًا في 14 كانون الثاني/يناير 2011، تشجّع الشباب على تحديد 25 كانون الثاني/يناير موعدًا للتظاهر والاحتجاج، وحدّدوا الأماكن للتحرك والانطلاق، وجعلوا الوصول إلى ميدان التحرير في قلب القاهرة هدفًا لجميع تحركاتهم، ليصير بعدها مكانًا للتلاقي والإعلان عن المطالبات الشعبية. كانت شعارات الشباب، بحسب ما اتّفقوا عليه، «خبز.. حرية.. كرامة إنسانية».

في ضوء ما أسفر عنه نجاح تظاهرات 25 كانون الثاني/يناير ووصول الشباب إلى ميدان التحرير، وفضّ قوّات الأمن هذا التجمع باستخدام القوّة حتى الموت واستخدام الرصاص الحي، تولّد الأمل لدى الشباب بأنّ تجاوب الجماهير أصبح كبيرًا. ما دعاهم إلى تحديد موعد آخر للتظاهر والاعتصام يوم الجمعة 28 كانون الثاني/يناير تحت شعار «جمعة الغضب»، ووجهوا الدعوة إلى جماهير مصر كلّها للتظاهر، وهو ما حدث فعلاً وفقًا لما أُشير إليه سابقًا.

هكذا يتّضح دور الشباب الحاسم في تنظيم التظاهرات والدعوة إليها

وقدرتهم على تعبئة الجماهير، ونجاحهم في ذلك. وليس بمستغرب القول إن هذه هي ثورة الشباب التي تحوّلت إلى ثورة شعبية غير مسبوقة؛ حتى إن الجميع تلاقى على حقيقة واحدة، هي أنّ ما بعد 25 كانون الثاني/يناير لن يكون مثل ما قبله[1].

خامسًا: دور التشابك الاتصالي

في تحريك جموع الشعب بمبادرة الشباب

من الصعب أن يُنكر أحد ذلك الدور المؤثر لشبكة الإنترنت، الذي وصل إلى إحداث الانقلاب في الحياة الإنسانية المعاصرة. فممّا هو ثابت تاريخًا، أنّ أوّل دعوة لاقت قبولاً وتجاوبًا من شعوب العالم عبر وسيلة «الإنترنت»، هي الدعوة إلى وقف التحركات الأميركية للحرب على العراق في عام 2003؛ حيث وُجِّهت الدعوة بالشبكة إلى التظاهر في 15 شباط/فبراير 2004، وقد شارك في هذه التظاهرات في المدن الكبرى في العالم، أكثر من 20 مليون مواطن. ثمّ تكرّرت الدعوة إلى التظاهرات العالمية لمساندة القضية الفلسطينية، ووقف الحرب التي شُنت على العراق منذ 21 آذار/مارس 2003، وانتهت باحتلاله في 9 نيسان/أبريل 2003. ثمّ تلت تلك الدعوة مطالباتٌ بوقف الحرب على لبنان (صيف 2006)، ووقف الحرب على غزة أكثر من مرة؛ آخرها الحرب الإسرائيلية ضدّ غزة في كانون الأول/ديسمبر 2008 ـ كانون الثاني/يناير 2009، وغير ذلك من قضايا دولية.

استُحدثت أدوات جديدة مثل البريد الإلكتروني والمدوَّنات والفيسبوك والتويتر، وأصبحت جميعها وسائل فعّالة في الاتصالات بين مختلف أنواع البشر ومختلف ثقافتهم عبر العالم؛ كما أصبحت هذه الأدوات الجديدة وسائل فعّالة لتبادل المعلومات وتبادل الآراء والأفكار ونشر الدعوات الأيديولوجية، بل والنجاح في حشد الجماهير والملايين من الناس لأجل قضية واحدة. كما لا يمكن في هذا السياق، تجاهل الحملة الانتخابية للرئيس الأميركي أوباما في عام 2008، التي اعتمدت اعتمادًا كليًا على هذه

(1)السيد يسين، «هل هي حقًا ثورة بلا قيادة،» الأهرام ، 2011/6/9.

الوسائل الاتصالية الجديدة، الأمر الذي أدّى إلى نجاحها تمامًا وفوزها.

سجّلت الأحداث والوقائع، أنّ ثورة 25 يناير تُعَدُّ النموذج الواضح والأمثل للفاعلية الكبيرة لهذه الوسائل، وفي مقدمتها الفيسبوك كوسيلة للتعبئة الجماهيرية والحشد نحو مطالبات ثورية كبرى، كالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وكان من نتاج هذه التفاعلات عبر آليات شبكة الإنترنت، قيام ثورة 25 يناير على نحو غير مسبوق. في تفسيرٍ لهذا القدر الكبير من الحشد الجماهيري، يبدو أن التفاعلات في مجتمع شبكة الإنترنت، هي تفاعلات أفقية لا تفاعلات رأسية. فالشبكة لا رئيس لها، والمتعاملون في رحابها لا يتلقّون تعليمات أو توجيهات من أحد، ولا يخضعون للرقابة المباشرة من أي جهة. فهم أحرار تمامًا، ويمارسون حريتهم في التعبير عن أنفسهم، كما هي الحال في المدوَّنات والفيسبوك والتويتر. وقد تحمل هذه الحرية في طياتها نقدًا سياسيًا عنيفًا ضدّ المجتمع الأبوي عامّة ـ سواء تجسّد ذلك في سلطة الزعماء السياسيين، أو حتى سلطة الأب في الأسرة ـ وضدّ النظم الشمولية والسلطوية مباشرة. كما يُلاحَظ أنّ جميع أولئك الذين يعبّرون عن آرائهم بحرية، هم أنداد ولا يخضعون لأي سلطة. كل ما يحدث في هذه الشبكة، هو في إطار من «الندِّيةِ الكاملة». من هنا يمكن القول: إنّ ثورة 25 يناير في مصر كانت بلا قيادة أو رأس كما يقال، فقط لأنّها حصيلة تفاعلات مركّبة وتشبيكات معقّدة، استمرت فترة طويلة، وتضمّنت انتقادات بالغة الحدّة والعنف ضد النظام السلطوي المصري، وانتهت هذه الانتقادات بالاتّفاق على النزول إلى ميدان التحرير يوم 25 كانون الثاني/يناير الموافق لعيد الشرطة[1].

(1)دينا قابيل، «الفرنسي روبير سوليه: شباب الثوار انتزعوا الاعتراف بهم من المجتمع الأبوي الضاغط: «الفرعون مقلوبًا» يفضح التغطيه الإعلامية للثوار ويعتبر «الشروق» جريدة معارضة،» الشروق الجديد ، 2011/6/10. هذا التحليل لواقع هذه اللجان الشعبية ودورها، من واقع المعايشة الكاملة والتشارك معها، ولم يكتب عنها تحليل حتى الآن، بل كُتبت عنها تحقيقات صحافية فيها مبالغات نتيجة مواقف شخصية للمحررين؛ لكنها تجربة تستحق التحليل الموضوعي بعد ذلك.

هكذا اندلعت الثورة على يد شباب الفيسبوك، الذين دعوا إلى التظاهر والاحتجاج في شوارع مصر وميادينها، والتفّت حولهم جموع الشعب، فتحوّلت بحكم الملايين المشاركة في التظاهر والاجتماع، إلى ثورة شعبية قامت لهدم النظام القديم، ولمحاولة بناء النظام الجديد على أساس الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وبحسب ما يرى الكاتب الفرنسي روبير سولين، استطاع الشباب الثوار في مصر انتزاع الاعتراف بهم من المجتمع الأبوي الضاغط، ومن النظام السلطوي الغارق في الدكتاتورية.

يتّضح من ثمّ الدور الإيجابي لآليات الشبكة العنكبوتية المعروفة بشبكة الإنترنت، وهي الفيسبوك، والتويتر بصفة رئيسية، في حشد الجماهير للثورة على النظام الاستبدادي في مصر حتى إسقاطه تمامًا.

سادسًا: آلية اللجان الشعبية في سدّ الفراغ الأمني
بعد سقوط الدولة البوليسية

أكدت تطوّرات الأحداث بعد سقوط «الدولة البوليسية» في مصر مساء يوم 28 كانون الثاني/يناير 2011، أن على الشعب تَحَمُّل مسؤولية أمنه مباشرة، وخصوصًا مع سريان شائعات من القوى المضادة للثورة ـ للالتفاف عليها وإجهاضها إن أمكن ـ بأن البلطجية يتحركون في كل حي وكل شارع على مستوى الجمهورية، لسلب الناس ونهبهم واغتصابهم ليلاً. سرت حالة خوف شديد، سرعان ما بددها الشباب أنفسهم بتأليف لجان شعبية في كل مربع سكني وفي المداخل الرئيسية لكل حي أو مدينة وفي الشوارع الرئيسية. وقد ظهرت هذه المجموعات (اللجان) وكأنّها مسلّحة لمواجهة أي طوارئ؛ فهي تفتش السيارات وتتأكد من هوية الأشخاص الذين يركبون السيارة أو الحافلة أو حتى الدراجة النارية، وذلك بهدف التأكد من عدم حمل الأسلحة أو أي وسائل عنف. وقد نجح الشباب في مهمّتهم طوال شهر كامل (من بداية شباط/فبراير حتى نهايته، وفي خلاله تَنَحّى حسني مبارك في 11 شباط/فبراير) حيث كان عملهم يبدأ مع بداية ساعة حظر التجول ويستمر حتى صباح اليوم التالي بانتهاء حظر التجول. وقدم الشباب المصري في عموم

مصر تجربة جديرة بالنظر في حماية ثورته من التعرّض لمحاولات الالتفاف والإجهاض. إنّها تجربة تضاف إلى رصيد الشباب في الدعوة إلى الثورة وحمايتها في آن. وقد قدّم الشباب المصري بهذه التجربة، نموذجًا لكيفية سدّ «الفراغ الأمني» عند انسحاب الشرطة وتَنَصُّلِها من تأدية دورها ووظيفتها في خدمة الشعب وحفظ أمنه، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة. خلال هذه الفترة، استطاع هؤلاء الشباب أن يُشعِروا بقية أفراد الشعب بأن أبناءهم قادرون على حمايتهم في الظروف الاستثنائية. ولا تزال التجربة تعمل في المواقف الطارئة، وآخرها حماية لجان امتحانات الثانوية العامة، وشهادات معادلة الدبلومات الفنية. وهي تجربة نموذجية أكّدت أن انهيار مؤسسة أمنية متسلّطة، عانى الشعب منها ومن أدائها المعادي له، لم يسبب انهيار الشعب بل حفّزه على حماية نفسه بأبنائه الشباب. كما تؤكد التجربة أنّ الانتشار الأفقي للثورة كان أحد العوامل الأساسية لحمايتها من أعدائها والقوى المضادة لها. ولم يكن الأمر إذن، مقصورًا على المركز في القاهرة أو المراكز في عواصم المحافظات، بل وصل إلى كل شارع وحارة وحيّ وقرية ومدينة في أنحاء مصر كلها. ولو لم تكن الثورة قد وصلت إلى المناطق كلها أو معظمها على الأقل، لما كان لتجربة اللجان الشعبية أن تنجح في سدّ الفراغ الأمني؛ فنجاحها إذن، تأكيد للانتشار الأفقي للثورة في سائر أرجاء مصر.

ختام

يتّضح مما سبق عرضه وتحليله، أنّ ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011 في مصر، لم تكن مقصورة على تظاهرات احتجاجية مركّزة في القاهرة (العاصمة)، بل كانت منتشرة في عموم الوطن. وكان لانتشار التظاهر أفقيًا في معظم عواصم المحافظات وخصوصًا الوجه البحري، الأثر الكبير في اشتعال الثورة وتصاعدها رأسيًا في المطالب، حتى نجحت وأسقطت النظام بادئةً بإجبار الرئيس حسني مبارك على التنحي وترك المنصب، وصار يُدعى بالرئيس المخلوع ـ إشارةً إلى إجباره على التنحي ـ بدلاً من وصفه بالرئيس السابق. ولم يكن هذا الانتشار الأفقي للتظاهر ليحدث إلا بعد تراكم سياسي كبير عبر سنوات كثيرة من الاحتجاج والغضب، الذي لم تستطع الحكومة

بل والنظام السياسي استيعابه ولو بالاستجابة للمطالب الجزئية. لا شكّ في أنّ الفترة 2000 ـ 2011 (أحد عشر عامًا) كانت فترة مهمّة في إحداث هذا الغبن السياسي وتراكمه المفضي إلى هذا الفعل التظاهري والاحتجاجي، الأمر الذي وصل إلى الذروة بانفجار شعبي كبير تجسد في ثورة شعبية كبرى، انتشرت أفقيًا وتصاعدت رأسيًا في مطالبها حتى أسقطت النظام برمّته من دون أدنى تراجع.

كذلك، قاد الفشل الحكومي في استيعاب مطالب المحتجين خلال السنوات الأخيرة، وانتقال الحكومة من فشل إلى فشل، إلى هيمنة الخيار السياسي على خيار المطالب الجزئية، ما ساهم في اشتعال الغضب والاحتجاج العام الذي أدّى بدوره إلى ثورة شعبية في عموم مصر.

كما كان لجهود الشباب في توظيف وسائل الاتصال الحديثة ومنها الشبكة العنكبوتية وآلياتها وبصفة خاصة الفيسبوك والتويتر والبريد الإلكتروني، الأثر الكبير في تشجيع الشعب في عموم مصر على التحرك، والتعبئة في اتجاه التظاهر في أنحاء مصر كلّها لا داخل القاهرة العاصمة فحسب، أو القاهرة الكبرى التي تضم محافظتي الجيزة والقليوبية إضافة إلى القاهرة العاصمة. وليس بمستغرب أن يطلق على الثورة المصرية اسم «ثورة الشباب» أو ثورة «الفيسبوك»، استنادًا إلى الفاعل الرئيس للثورة والوسيلة الحاسمة فيها. فالشباب استطاع أن يحرك الشعب ويساهم في تعبئته للتظاهر حتى الثورة؛ واستجاب الشعب وتَحَرَّك لا لهذه الدعوة فحسب، بل ـ أيضًا ـ بفعل فكرة الاستعداد المسبق لهذا الفعل الكبير في إطار نظرية «التراكم السياسي». فالثورة هي حصاد الفعل التراكمي، والحالة أو التربة الملائمة من حيث توافر العوامل المساعدة على تَفجُّر الثورة ونجاحها.

كما أنّ التلاحم الكبير بين الشباب وقيادات العمل الوطني في أنحاء مصر كلّها ـ قبل الثورة وفي أثنائها وإلى الآن ـ كان له الأثر الكبير في صوغ برنامج الثورة وشعاراتها ومطالبها: ابتداءً من «الشعب يريد إسقاط النظام»، مرورًا بـ «حرية.. تغيير.. عدالة اجتماعية»، إلى صوغ برنامج بمطالب الشعب التي تركّزت وتجمّعت في الـ 12 مطلبًا التي عُرضت آنفًا. وكان الحديث في أنحاء مصر كلّها عن هذه المطالب والشعارات موحدًا، حتى

أصبحت هناك مفردات واحدة ولغة واحدة ومطالب واحدة. وإلى الآن ـ بعد مرور ما يقرب من سنة ـ ما زال هناك تلاقٍ على هذه المطالب، ما تحقّق منها وما لم يتحقّق. وما زالت المطالب مستمرة بما لم يتحقّق حتى الآن. وقد كان لـ «ميدان التحرير» في قلب القاهرة العاصمة، وللتظاهرات المليونية المستمرة، الدور الحاسم في ممارسة الضغوط على من في يدهم الأمر (المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحكومة)، لتنفيذ هذه المطالب. وما زالت عملية التأثير والتأثر والانتشار الأفقي للثورة حِفاظًا عليها واستكمالاً لمطالبها، مستمرة إلى الآن. وهو الأمر الذي يُجسّد درجة التلاحم الكبيرة بين المركز، والفروع في حماية هذه الثورة .

الفصل السادس

توثيق الثورة المصرية وكتابة التاريخ

محمد صابـر عـرب (*)

(*) رئيس دار الكتب والوثائق القومية.

أولاً: حتمية الثورة المصرية وأهميتها

تُعَدُّ الثورة مخزونًا ثقافيًا متراكمًا عرفه الإنسان، وعرفته الأمم على مرّ العصور منذ فجر التاريخ. والأمم، مثل الأفراد، نتاج بيئة اجتماعية وثقافية فضلاً عن الموروث التاريخي، الذي لا يوجد في الجينات بل في الميراث الاجتماعي الذي يسري من جيل إلى جيل، حيث تتولّد المشاعر الوطنية الجياشة[1] وهذه المشاعر هي التي تدفع الإنسان أو المجتمع إلى الثورة، التي تحدث غالبًا حينما يشعر الناس باليأس من افتقاد العدالة والقانون وحقوق الإنسان الطبيعية كلها.

قد يثور الإنسان لرفع الظلم عن نفسه، أو لرفعه عن كاهل أمّته (كالثورة على الاستعمار). وتختلف أنماط الثورة وأساليبها من مجتمع إلى آخر وفق البيئة، والأيديولوجيا، والعادات والتقاليد؛ فبينما تقوم ثورة دامية في مجتمع ما، نجدها سلمية بيضاء في مجتمع آخر، وقد تُحقّق الأخيرة كثيرًا من أهدافها، بينما قد تُحقّق الأولى قدرًا متواضعًا منها.

لا يمكن أن تقوم ثورة إلا إذا توافرت أسبابها: كالثورة على الاستعمار، أو الظلم، أو القهر، أو الفقر، أو التمييز العرقي أو الديني، أو الفساد. وقد تجتمع هذه الأسباب كلّها في ثورة واحدة.

من جهة أخرى، قد يأتي ذكر الثورة للتدليل على حدوث تغيير ما في نمط السياسة أو الاقتصاد، أو في أحد أنماط التفكير، أو حتى في التطوُّر في الاتصال؛ فعلى سبيل المثال، نجد أن هناك من أطلق مصطلح الثورة على الإجراءات التي اتخذها الرئيس الأميركي ريغان بعد حلفه اليمين رئيسًا للولايات

(1) روبرت أمرسن، من الاستعمار إلى الاستقلال ، ترجمة نقولا الدر (القاهرة: الدار الشرقية للطباعة والنشر، 1964)، ص 83.

المتحدة الأميركية في كانون الثاني/يناير 1981، حينما أعرب عن أمله في «إعادة بناء أميركا قوية ومزدهرة تعيش في سلام مع نفسها ومع العالم»[1].

مهما يكن من أمر، لا يمكن أن يثور مجتمع ما إلا بعد الاقتناع التام بأنه صاحب حقّ وقضية، وإلا فلا حاجة له إلى الثورة، ولا يمكن أن تقوم ثورة إلا حينما يبلغ الظلم والفساد والاستبداد مداه. وكما قيل: «إنّ القدر لا يصنع الثورات، بل يصنعها الرجال، رجال قد يكونون متنسّكين لكنهم عباقرة»[2].

أمّا المصريون، فقد عرفوا الثورة منذ فجر التاريخ؛ إذ قاموا بثورتهم الاجتماعية الأولى في عهد بيبي الثاني[3](قيل في عهد خليفتيه مري أن رع الثاني، والملكة نيت إفرت نيتوكريس) حينما ثار المصريون على مليكهم على الرغم من أنّهم كانوا يعتقدون بألوهيته، كما ثاروا على الكهنة وأمراء الأقاليم، وكانت لتلك الثورات عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، فضلاً عن العوامل النفسية، وقد تحقّق ذلك حينما تنامى الوعي الشعبي إلى درجة دفعت الثائرين إلى القيام بثورتهم.

في جميع الثورات التي حدثت، تكاد الأسباب تكون واحدة، وخصوصًا حينما تتسلّط طبقة اجتماعية على أخرى؛ فقد كان من بين الأسباب الاجتماعية، تسلُّط طبقة معينة على الوظائف المهمّة كلّها في البلاد، واستغلال هذه الوظائف استغلالاً سيئًا[4].

---

(1)انظر: رونالد إيفانز وروبرت نوفاك، ثورة ريجان ، كتب مترجمة؛ 759 (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، [د. ت]).

(2)جاكوب برونوفسكي، التطوّر الحضاري للإنسان ، ترجمة أحمد مستجير (القاهرة: الهيئة المصرية العامّة للكتاب؛ مكتبة الأسرة، 1997)، ص 158.

(3)هو أكثر حكّام الأسرة السادسة حكمًا، تولّى الحكم وعمره ست سنوات، وحكم لمدّة 94 عامًا، ويعرف عصر هذه الأسرة بعصر الانتقال الأوّل أو عصر الثورة الاجتماعية الأولى. انظر: أحمد أمين سليم وسوزان عباس عبد اللطيف، دراسات في تاريخ مصر الفرعونية منذ أقدم العصور وحتى بداية الدولة الحديثة (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1996)، ص 196 ـ 197 و200. وفي عهد الأسرة السادسة أخذت عبادة رع تتضاءل وحلّت محلّها عبادة فتاح، إله المقاطعة المحيطة بمنف التي انتقل إليها ملوك هذه الأسرة، انظر: محمد عبد الرحيم مصطفى وعبد العزيز مبارك، تاريخ مصر القديم (القاهرة: المطبعة الأميرية، 1950)، ص 54.

(4)محمد بيومي مهران، تاريخ مصر الفرعونية والشرق الأدنى القديم (القاهرة: الهلال للطباعة والتجارة، [1985])، ص 52 ـ 53.

لذا كانت وصية الملك الأهناسي لولده: «لا تفرق بين ابن النبيل وابن الفقير، وتخير الفرد بكفاءته الشخصية»[1] وهكذا كانت مصر من أسبق الدول إلى الثورة من أجل العدل والمساواة بين أبناء الوطن الواحد. وليس بمستغرب إذن أن يثور الشعب المصري يوم 25 كانون الثاني/يناير 2011 للأهداف والأسباب ذاتها، التي بسببها ثار أجداده عبر التاريخ القديم والحديث والمعاصر.

وضعت هذه الثورة قواعدَ جديدة وعقدًا جديدًا لأي حاكم مصري قادم؛ فقد تصوّر النظام السابق أن المصريين قد هزمتهم أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية، وأغفل تمامًا المخزون الثقافي والحضاري. فالمصري بحكم خبرته، غالبًا ما يتحمّل طغيان الحاكم وجبروته وقسوة رجالاته، لكن في لحظة ينقلب الأمر رأسًا على عقب. حدث ذلك في ثورة القاهرة على الاحتلال الفرنسي، وحدث على نحو أكبر في ثورة 1919، وتكرّر في عهد السادات عام 1977. وفي جميع الحالات، كان المصريون أقوى من أي نظام، وهي خبرة تاريخية اكتسبوها.

جدير بالذكر أنّ الثورات الكبرى التي عرفها العالم عبر تاريخه قامت للأسباب نفسها مع اختلاف في بعض التفاصيل؛ فهناك الثورة الفرنسية عام 1789، والثورة السوفياتية عام 1917، بتأثيراتهما ونتائجهما المبهرة، إلا أنّ نتائجهما اختلفت وفق الواقع الاجتماعي والسياسي لكلٍّ من البلدين.

عدَّ المؤرّخون الثورة الفرنسية أهمّ حدث في تاريخ أوروبا في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي، نظرًا إلى ما أشاعته من مبادئ قانونية واجتماعية، وما أحدثته من انقلابات سياسية واجتماعية حفل بها تاريخ القرن التاسع عشر. وقد تعدّدت أسباب الثورة الفرنسية ما بين سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وفكرية، على أنّ أعظم ما يلفت النظر في هذه الأسباب، ذلك النظام الضرائبي المجحف الذي أرهق الشعب وابتعد كثيرًا عن العدالة والمساواة[2].

(1)المصدر نفسه، ص 60.

(2)محمد قاسم وحسين حسني، تاريخ القرن التاسع عشر (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1941)، ص 11 و14.

لكن تبقى النتائج الرائعة التي حقّقتها الثورة الفرنسية، من قبيل:

ـ الإنسان ولد حرًّا وعلى قدم المساواة مع غيره، ومن حقّه الاحتفاظ بتلك الحالة.

ـ الحفاظ على حقوق الإنسان الطبيعية التي تتلخّص في الحرية، وحقّ الملكية الفردية، والتمتع بالأمن، ومقاومة الاضطهاد.

ـ ليس لفرد أو لجماعة التمتع بالسلطة إلا إذا كانت تلك السلطة مستمدّة من الأمّة.

ـ معنى الحرية أن يفعل الإنسان كلّ ما يريد بشرط ألاّ يضرّ عمله بغيره.

ـ إنّ القانون يعبّر عن رأي المجتمع، ومن حقّ جميع المواطنين أن يشاركوا بأنفسهم أو بواسطة مندوبيهم في سنّ القوانين، ويجب أن يسري القانون على الناس جميعهم على السواء.

ـ حرية الفكر والتعبير والرأي من أقدس حقوق الإنسان.

يمكن تلخيص هذه المبادئ في كلمات ثلاث: الحرّية، الديمقراطية، الوطنية[1] ويندرج تحت الديمقراطية والوطنية مبدآن أساسيان من أسس الحكم الرشيد، العدالة والمساواة وفق الحقوق والواجبات.

أمّا من جهة تأثير الثورة الفرنسية في العالم الغربي فقد كان لها وجهان من التأثير؛ فقد انتشرت الديمقراطية وسادت الحرّية، ونشطت الإدارة المحلية في الولايات المتحدة وبريطانيا وسويسرا، وفي كلّ تلك البلدان الأوروبية الصغيرة التي تبعت النموذج الإنكليزي للقومية (إسكندينافيا وهولندا)، وفي الدول الأخرى أثارت الثورة الفرنسية ما يُعرف بـ «القومية العسكرية»[2].

---

(1)حسين كامل سليم، تاريخ أوروبا الاقتصادي في القرن التاسع عشر (القاهرة: مطبعة جامعة فؤاد الأول، 1953)، ص 10، ومحمد أحمد أبو زيد طنطاوي، عبد المنعم الشيخ وعبد الرؤوف العطيفي، أوروبا الحديثة وعلاقتها بالشرق (القاهرة: دار الكتاب العربي، 1956)، ص 44 ـ 45.

(2)هانز كوهن، عصر القومية ، ترجمة عبد الرحمن صدقي، راجعه مصطفى حبيب، الألف كتاب؛ 522 (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1964)، ص 16. وللتفاصيل عن الثورة الفرنسية، انظر: جورج ليفير، عصر الثورة الفرنسية ، تعريب جلال يحيى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979).

أمّا الثورة السوفياتية ، فتُعَدّ واحدة من أعظم الثورات السياسية في التـاريخ، فضلاً عن كونها أحـدثت أكـبر التغيـيرات إثـارة للدهشـة[1]. اتسـمت ثـورة العـمّال والفلاّحين في روسيا بأنّها حركة اقتصادية استهدفت تحسين مستوى حياتهم وشؤون عملهم، وآمنوا وقتئذٍ بأنّ تأييـدهم البلاشـفة[2]يُعجّـل في نهايـة الحـرب، أمّـا طبقـة المثقّفين فانصبّت كراهيتها على الحكومة أكـثر مـن تحاملهـا عـلى أعمالهـا. في عـام 1917، كـان الفلاحـون والعـمّال عـلى اسـتعداد ليتبعـوا الـزعماء الـذين يعـدونهم بتحسـين أحـوال معيشـتهم، وقـد ضـمن البلاشـفة تأييـدهم بفضـل دقّـة نظـامهم وسخائهم في بذل الوعود البرّاقة مهما كانت صلاحيتها للتطبيق[3].

في نيسان/أبريل 1917، عاد لينين مـن منفـاه في سـويسرا ووعـد الشـعب بــ «السـلام، والأرض، والخبــز»، وفي 25 تشريــن الأول/أكتــوبر1917 ضرب البلاشــفة ضربتهم واعتقلوا أعضاء الحكومة الموقّتة وتولّوا السـلطة باسـم المجـالس الشـعبية «السوفيات»[4].

لم يكن نجاح الثورة البلشـفية في عـام 1917 نتيجـة ثـورة مـدبّرة، لأنّ أحدًا لم يرسم لها خطّة أو ينظّمهـا؛ وحتـى البلاشـفة الـذين ظلّـوا يحلمـون بمثل هذا اليوم، وعدّوا أنفسهم محترفين في فنّ إحداث الثورات، أُخذوا عـلى غرَّة؛ فقد كانت ثورة شباط/فبراير انهيارًا كاملاً لنظـام ملـكيّ قـديم دهمتـه

(1)جورج ف. كينان، روسيا تتخلى عن الحرب ، ترجمة عادل شفيق (القاهرة: الـدار القوميـة للطباعة والنشر، 1966)، ص9.

(2)عام 1903، عقد الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي مؤتمره الثاني في بروكسل ثمّ في لندن، وقد ظهرت من خلال المناقشات نزعتان متعارضـتان، الأولى عـلى رأسـها لينـين، و الثانيـة على رأسها مارنوف، وبتروسوف، وبليخانوف، وفي بعض عمليـات الاقـتراع صـوتت أغلبيـة المؤتمر في صفّ لينين، والأقلية في صفّ مارنوف ورفاقه، وهنا نشأ مصـطلحا البلشـفيك أو البلاشفة (أصحاب الأغلبية)، والمنشفيك (أصحاب الأقلية). عام 1903 إذًا هو العـام الـذي نشأت فيه البلشفية مدرسة فكرية وحزبًا. انظر: فؤاد محمد شـبل، الدسـتور السـوفياتي: دراسة تحليلية انتقادية (القاهرة: شركة مكتبة؛ مطبعة مصـطفى البـابي الحلبـي، 1948)، ص 17.

(3)المصدر نفسه، ص 6.

(4)محمود حسن صالح منسي، تاريخ القـرن العشريـن أوروبـا ([القـاهرة: د.ن.]، 2000)، ص 91.

ضغوط حرب حديثة كبيرة لم يكن مؤهلاً لها، ما أدّى في النهاية إلى سقوطه هذا السقوط المدوّي[1].

حينما ننتقل بالحديث إلى ثورة 25 يناير في مصر ونقارنها بثورتَي فرنسا وروسيا، فمن الإنصاف أن نشير أوّلاً إلى أنّ حركة كفاية التي ظهرت في مصر عام 2004 من كبار النشطاء السياسيين، هي أول مَن حرّك المياه الراكدة في الحياة السياسية في مصر، ولفت انتباه جموع الشعب المصري إلى طول بقاء فترة الرئيس في الحكم، ونبّهت إلى ما يحاك من مؤامرات لتوريث الحكم لجمال مبارك، فضلاً عن الفساد السياسي والاقتصادي. ولا ننسى أيضًا دور الجمعية الوطنية للتغيير التي ضمّت تيارات فكرية وسياسية متعدّدة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ودور محمد البرادعي، و«حملة دعم البرادعي» اللذين أعطيا الحركات المناوئة للنظام زخمًا وقوّة. ثمّ جاء دور شباب الإنترنت (وكانوا في معظمهم من أبناء الطبقة الوسطى)، حينما أشاعوا روحًا جديدة في المجتمع المصري (وخصوصًا فئة الشباب) نحو الثورة على الظلم والفساد والاستبداد .يأتي في مقدّمة هؤلاء شباب حركة 6 أبريل، وصفحة «كلّنا خالد سعيد» على «الفيسبوك»، وقد تجاوز عدد المشاركين يوم 25 كانون الثاني/يناير ما يزيد على سبعة عشر حزبًا وفصيلاً ومجموعات شبابية على المواقع الإلكترونية[2].

نحن، إذ نشير إلى كلّ هذه الحركات والجماعات السياسية المتنوّعة والمختلفة أيديولوجيًا، نوضح أنّ هؤلاء حينما اجتمعوا لم يجتمعوا إلا على هدف واحد هو إسقاط نظام الحكم، وكانت تحرّكاتهم سلمية ولم يعكّر صفوها سوى التدخّل العنيف من قوّات الأمن، وأرباب السوابق الذين اقتحموا على الثوار ميدان التحرير يوم الأربعاء الدامي (2 شباط/فبراير 2011) في ما عُرف باسم «موقعة الجمل».

أمّا في ما يخصّ أسباب الثورة المصرية فهي متعدّدة؛ وكما ذكرنا في مستهلّ هذه الورقة، فإنّ الثورات لا تحدث إلا حينما تُفتقد العدالة

(1)كينان، روسيا تتخلى عن الحرب ، ص 9.

(2)انظر هذه المجموعات على موقع شبكة المحامين العرب: www.mohamoon.com

والمساواة، ويسود الطغيان، والفساد السياسي والاقتصادي. والثورة المصرية لم تخرج على هذه الأسباب، ومنها:

ـ الفساد في المصالح الحكومية.

ـ قانون الطوارئ المعمول به منذ عدة عقود، الذي بموجبه اعتُقل الآلاف من أبناء الشعب من دون وجه حقّ.

ـ سطوة رجال الشرطة وانتهاكهم حقوق الإنسان.

ـ زيادة معدّلات الفقر.

ـ انتشار البطالة.

ـ ارتفاع الأسعار مع قلّة الدخل.

ـ الاستيلاء على المال العامّ.

ـ طول فترة حكم الرئيس والعمل على توريث الحكم لابنه.

ـ تزوير انتخابات مجلس الشعب في نهاية عام 2010، التي حصل فيها الحزب الوطني الحاكم على 90 في المئة من مقاعد مجلس الشعب الذي أصبح بلا معارضة.

راح المصريون يشاهدون كل يوم نماذجَ صارخة لافتقاد العدالة والمساواة في ظلّ بطالة بأعداد فاقت نسبة 15 في المئة من عدد السكان؛ وبدأ المجتمع المصري يتحوّل تحوّلاً مذهلاً، حيث ارتبطت الثروة بالسلطة، وتراجع دور الطبقة الوسطى التي تهاوت أحوالها إلى الدرك الأسفل من المجتمع، وتصدّرت المشهد السياسي والاقتصادي قلّةٌ من الوجوه الكريهة التي لم يُعرف لها دور تاريخي، بل صعدت إلى قمّة المجتمع في غفلة أذهلت الناس؛ لذا ساد اليأس واتسعت الهوّة بين النظام والشعب.

يكفي أن نشير إلى تقرير الشفافية الدولية في برلين عن النزاهة في مصر للعام 2009 ، المنشور في آذار/مارس 2010، الذي أشار بوضوح إلى شيوع حالات الفساد في مصر، بسبب افتقاد التشريعات القانونية الكافية، ودعا إلى إجراء إصلاحات عاجلة في أسلوب إجراء الانتخابات وتعزيز دور القضاء.

تناول التقرير أبرز المعوقات التي تحدّ من محاربة الفساد؛ من بينها تضارب المصالح، والتدخّل السياسي في عمل هيئات مكافحة الفساد، وافتقاد القواعد والآليات التي تتيح للسلطة التشريعية تأدية دورها المخوَّل لها وفقًا للقانون، وشيوع الفساد في السلطة التنفيذية بينما تفتقر الدولة إلى الشفافية في الوصول إلى المعلومات، وكثرة تضارب المصالح بين أعضاء البرلمان البارزين في مجتمع الأعمال، وعدم وجود آليات لمراقبة مخصّصات الموازنة.

كما أشار التقرير إلى دور الجهاز المركزي للمحاسبات، بوصفه هيئة المراقبة الحكومية في مصر، لكنه لا يملك السلطة ولا القدرة على مراقبة تنفيذ توصياته، مشيرًا إلى افتقاره إلى الشفافية في ما يتعلّق بإتاحة تقاريره للجمهور للاطّلاع عليها، فضلاً عن أنّه غير مستقلّ تمامًا عن المؤسّسة الرئاسية. ولفت التقرير النظر إلى أجهزة تنفيذ القانون خصوصًا جهاز الشرطة الذي تورّط في فساد ومخالفات تتعلّق بحقوق الإنسان من قبيل إساءة استخدام السلطة بالكثير من الوسائل[1].

أمّا عن الفساد الاقتصادي، فيكفي أن نشير إلى أنّ الديْن الخارجي على مصر تضاعف خلال العشرة أعوام الأخيرة؛ فبينما كان يبلغ نحو 18.613 مليون دولار أميركي في عام 2001، وصل إلى نحو 34.7 مليون دولار أميركي في عام 2010[2].

أمّا في ما يخصّ البطالة، التي يعاني منها الشباب المصري وتؤدّي به في النهاية إمّا إلى الهجرة غير الشرعية، أو الدخول إلى عالم الجريمة، أو الانتحار، فقد وصلت معدّلاتها (البطالة) قبل الثورة إلى نحو 16.7 في المئة[3].

كان المشهد منذ الشرارة الأولى للثورة في 25 كانون الثاني/

---

(1)انظر شبكة «المعرفة» على الموقع الإلكتروني: <www.marefa.com>, . ، والتقرير كاملا منشور على الموقع ذاته.

(2)انظر شبكة «المعرفة» على الموقع الإلكتروني:
<www.marefa.com>.

(3)انظر موقع «وظيفتي» الإلكتروني:
<www.wazifaty.com/eg>.

يناير2011 مهولاً، لا في القاهرة فحسب، بل في مدن مصر وقُراها كلّها مـن شـمالها إلى جنوبها، كأنّ الناس جميعًا كانوا على موعد مـع الثـورة، إلى درجـة أنّ النظـام لم يجد من يدافع عنه إلا قلّة من الإعلاميـين الـذين سـبق لهـم أن شـاركوا في إفسـاد الحياة السياسية والاقتصادية. تضاعف الشعور بالمواطَنة، بمعناها المسؤول، عند كلّ مصري ومصريــة، ومــع ســقوط أوّل شــهيد في مدينــة الســويس يــوم 25 كــانون الثاني/يناير راح النظام يترنّح في سبيله إلى السقوط.

حيـنما نقـارن بـين الثـورة المصريـة وهـي ثـورة سـلمية واجتماعيـة بامتيـاز، والثورتين الفرنسية (1789) والروسية (1917)، نجد أنّ الثورة الفرنسية قد مُهّد لها بأفكار عـدد مـن المفكّـرين أمثـال كنسـاي (1694 ـ 1774)، ومونتسـكيو (1679 ـ 1755) وجان جاك روسو (1712 ـ 1778)، وفولتير (1694 ـ 1778)، حيث انـتشرت آراء هؤلاء بين الطبقات المستنيرة أوّلاً ثمّ انتشرت بعد ذلك بـين الطبقـات الأخـرى؛ أمّـا الثـورة البلشـفية فقـد اسـتندت فيهـا الجماهـير إلى حـزب واحـد هـو الحـزب البلشفي بقيادة لينين.

أمّا الثورة المصرية، فلم تكن لها قيادة محـدّدة بـل هـي صـناعة جماهيريـة، اشتركت فيها طوائف الشعب كلها عـلى اختلافاتهـا الفكريـة والعقائديـة. أمّـا فئـة الشباب الذين قادوا الثورة، فلم تكن لهم قيادة موحّـدة، لكـن يُحسـب لهـم أنّهـم كسروا حاجز الخوف فانساق الشعب وراءهم، بغضّ النظر عن آراء هـؤلاء الشـبّان وأفكارهم، لأنّ الجميع اتفـق عـلى هـدف واحـد وفكـرة واحـدة كانـت تجـيش في صدور الجميع منذ فترة طويلة.

أمّا في المقارنة بين تلك الثورات من حيث النتـائج، فـيمكن القـول إنّ الثـورة الفرنسية قد أحدثت نتائجَ اجتماعية وسياسية في أوروبا في القرن التاسع عشر، وإنّ الثورة الروسية قد أحدثت نتائج اقتصادية في المقام الأوّل، حيث قامت بها الطبقـة الكادحة من العمّال والفلاحين واستهدفت تحسـين أوضـاعهم المعيشـية والعمليـة، وما أعقب ذلك من تصدير الفكر الاشتراكي إلى جميع أنحاء العالم، فضلاً عمّا أحدثته تلك الثورة من شيوع قيم ثقافية واجتماعية وأخلاقية جديدة. أمّا الثـورة المصريـة، فقد أحدثت صدًى كبيراً في جميع أنحاء العـالم، وخصوصًـا في العـالم العـربي، حيـث

سقط حاجز الخوف لدى الشعوب، وهو ما يفسّر الثورات المتتالية في ليبيا واليمن وسورية.

لفتت الثورة المصرية أنظار العالم على جميع المستويات الرسمية والشعبية. وكان الرئيس الأميركي أوباما أوّل من أشاد بالثورة المصرية، وقال إنّها «ألهبت مشاعر الأميركيين»؛ وأشاد بها رئيس الوزراء الإيطالي برلسكوني الذي قال «لا جديد في مصر فقد صنع المصريون التاريخ كالعادة»؛ وهاينز فيشر رئيس النمسا الذي قال «شعب مصر أعظم شعوب الأرض ويستحقّ جائزة نوبل للسلام»؛ ومحمد صوالحة رئيس المبادرة الإسلامية في بريطانيا بالقول «نحن نشهد ثورة هي الأكبر في التاريخ العربي، وربّما كانت الأعظم في التاريخ كلّه حيث تجمع ثلاثة ملايين شخص في مكان واحد ودبّروا أمورهم بنظام وسلام، إنّها ثورة نظيفة سلمية»؛ والروائي البرازيلي باولو كويلو بقوله «العالم يتحوّل إلى الأفضل لأن هناك شعوبًا تخاطر بأرواحها لجعله أفضل... شكرًا يا مصريين»[1]؛ والمفكّر اليهودي نعوم تشومسكي الذي قال «لم أرَ في حياتي ثورة أكبر إبداعًا ممّا فعله المصريون»[2].

شعر المصريون منذ اليوم الأوّل لسقوط النظام، كأنهم يتنفّسون هواءً طبيعيًا، وتضاعف شعور الجميع بالمسؤولية. ومع أنّ الثورات يصنعها المناضلون، ويسيء إليها الفاسدون الذين خرجوا على المجتمع وهم يمارسون قدرًا من العنف والقسوة، فإن ذلك يعدّ طبيعيًا في الثورات التي تتطلّع إلى دستور وبرلمان وحاكم رشيد. وفي سبيل تحقيق هذه الأمنيات يمكن أن تحدث هذه التجاوزات التي لا أتوقّع أن تستمرّ طويلاً.

هذا عن الثورة المصرية؛ أسبابها، ونتائجها، ومقارنتها باثنتين من أهمّ الثورات التي شهدها العالم في العصر الحديث، والتي تشابهت معهما في النتائج وهما الثورة الفرنسية، والثورة الروسية. فكيف تُوثَّق هذه الثورة؟

(1)انظرموقع «البديل» الإلكتروني:

<www.elbadil.net>.

(2)انظر منتديات النيل الشاملة على الموقع الإلكتروني:

<www.forum.alnel.com>.

ثانيًا: توثيق الثورة

علينا أن نشير أوّلاً إلى تعريف التوثيق وأهمّيته بوصفه عملاً إنسانيًا بحتًا، شعر الإنسان بأهميته منذ فجر التاريخ حينما وثّق أعماله وأفكاره وحياته اليومية؛ وقد بدا ذلك واضحًا على جدران المعابد في مصر وغيرها من البلدان ذات الحضارات القديمة. لذا، عُني العالم القديم والحديث بالوثائق، فخلف لنا آشور بنيبال أرشيفات نينوى، وترك المصريون القدماء أرشيفات تل العمارنة، ووُجد في معابد اليونان في ديليوس وديلفي مثل هذه الأرشيفات، وقديمًا حفظ الأباطرة الرومان قراراتهم في قصورهم وفي معابدهم[1].

في العصر الحديث، ظهرت الوثائق بأنواعها المختلفة، فضلاً عن المخطوطات والأوراق الرسمية التي مُلئت بها دور الوثائق في أنحاء العالم، ولا غنى عنها لأي باحث في التاريخ؛ ما استدعى تأسيس دور الوثائق ومراكز الأرشيفات الحكومية.

هناك تعريفات متنوّعة للتوثيق صاغها علماء متخصّصون بصيغٍ مختلفة، منها:

ـ تعريف موريتمر تاوبه : (Toube) إنّه «التوثيق» مجموع العمليات التي يشتمل عليها توصيل المعلومات المتخصّصة، التي تتضمّن العمليات التي تكون العمل المكتبي المتخصّص، إلى جانب العمليات المبدئية الخاصّة بإعداد الموادّ ونسخها وما يتبعها من عمليات التوزيع.

ــ تعريف جيمس ماك (J. Mack) ، وروبرت تايلور : (R. Taylor) إنه مجموع العمليات اللازمة لتجميع توصيل المعرفة المتخصّصة وتنظيمها، وذلك لغرض توفير أقصى استخدام ممكن للمعلومات التي تشتمل عليها.

ـ تعريف برادفورد : (Bradford) إنه عملية جمع وتصنيف جميع سجلاّت المعرفة والمعلومات الحديثة، وتيسير استعمالها لمن يحتاج إليها من الباحثين[2].

---

(1)محمد أحمد حسين، الوثائق التاريخية (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، 1954)، ص 1.

(2)أنور عبد القادر عبد العزيز الرشيد، «التوثيق: المنهجيات والنظم في علم تحليل التوثيق،» (أمانة مركز المعلومات واتخاذ القرار بالأمانة العامة لمجلس الوزراء لدولة الكويت)، على الموقع الإلكتروني:
<www.informatiocs.gov.sa>.

بعرض هذه التعريفات، هل يمكن التسليم بأنّ التوثيق يعني الجمع فقط؟

ممّا لا شكّ فيه، أنّ عملية التوثيق لا تعني الجمع فقط، بل يجب أن يشـمل التوثيـق عمليـات عـلى قـدر كبـير مـن الأهميـة مثـل حصر الوثـائق والمعلومـات، وعمليات الفرز والتصنيف، وعمليات التحليل وغيرها، حتـى يسـهل عـلى البـاحثين الرجوع إلى المعلومات بسهولة.

السؤال الذي يطرح نفسـه: لمـاذا توثيـق الثـورة المصريـة الآن؟ ألا يجـب أن نتريث حتى تهدأ الأوضاع وتنجلي الأمور ثمّ نبدأ مرحلة التوثيق؟

للإجابة عن هذا السؤال نقول إنّ هذا الـرأي قـد يكـون صـحيحًا في الفـترات الزمنية السابقة، أمّا في الوقت الراهن فإنّ ما يشـهده العـالم مـن ثـورة تكنولوجيـة ومعلوماتية، يدعونا إلى أن نبادر إلى توثيق أحداث الثورة كلّها، وجمع كلّ مـا يمـتّ إليها بصلة، سواء وثائق مكتوبة أو موادّ مصـوّرة، وفي مراحـلَ لاحقـة يمكننـا حفـظ الوثائق في مراكز حفظها وفق الوسائل القانونية المعروفة والمتفق عليها.

وثائق الثورة هي جميع الأصول التي تحتوي على معلومات ذات أهميـة، أو هي كلّ الأصول التي يعتمد عليها الباحثون عند كتابة التاريخ، أو هي كـلّ مـا هـو مكتوب أو مطبوع وتكون له فائدة مستقبلية مـن قبيـل الأوراق الحكوميـة سـواء من أجهزة الأمن أو الإعلام، أو المؤسّسـات السياسـية أو الحزبيـة، أو حتـى الأشـعار والأناشيد والأغاني والرسومات بأنواعها المختلفة.

لم يعد من قبيل المصلحة كما كان سائدًا، اقتصار الوثائق على الكتابات الرسمية أو شبه الرسمية مثل الأوامر والقرارات والمراسـيم والـبراءات والاتفاقيـات والمراسـلات السياسية، والوثـائق الشرعيـة، والكتابـات التـي تتنـاول مسـائل الاقتصـاد أو التجـارة، وعادات الشعوب ونظمها، والمشروعـات المقترحـة والصـادرة عـن مسـؤولين رسـميين، والمذكّرات الشخصـية واليوميـات[1]؛ فقـد تجـاوز مفهـوم الوثـائق ذلـك، إلى شـهادات

(1)عادل حسن غنيم وجـمال محمـود حجـر، في مـنهج البحـث التـاريخي (الإسـكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص 139

المعاصرين رجالاً ونساء، لا في الميادين التي اشتعلت فيها الثورة فحسب، بل أيضًا في الأحياء والمدن المختلفة، ومنها مثلاً الإجراءات التي استخدمت في الأمن وحراسة المنشآت والمساكن الخاصّة.

يشمل ذلك أيضًا الأفلام الوثائقية، ومقاطع الفيديو التي تزخر بها المواقع الإلكترونية، واللوحات والصور، والوثائق السمعية كالتسجيلات، والمقابلات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية.

1 ـ مصادر الوثائق الرسمية

تُقسَم الجهات التي يمكن أن نحصل منها على الوثائق الخاصّة بالثورة على النحو التالي:

أ ـ وثائق حكومية (الجهات السيادية)

مثل وزارة الدفاع والاستخبارات الحربية بصفة خاصّة، ووزارة الداخلية وخصوصًا وثائق أمن الدولة، ووزارة الخارجية، ومؤسّسة الرئاسة؛ إذ لا يمكن لأي باحث الوقوف على حقيقة ما جرى من أحداث في مصر في فترة الثورة، إلا بالرجوع إلى الوثائق الرسمية لتلك الجهات في ظلّ ما قيل عن دور كلّ من هذه الأجهزة في أثناء الثورة وبعد نجاحها. على سبيل المثال، لا نعرف حقيقة ما قيل عن الأوامر التي وُجّهت إلى رجال الشرطة بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، إلا بالرجوع إلى وثائق ومحاضر اجتماعات كبار المسؤولين في وزارة الداخلية؛ وإلا فسيظلّ الأمر محلّ إنكار من كلّ من وُجّهت إليهم أصابع الاتهام وفي مقدّمتهم وزير الداخلية وكبار معاونيه. وقد وعد وزير الداخلية بتسليم كلّ وثائق الوزارة إلى دار الوثائق المصرية، ووجّهت الحكومة الوزارات والهيئات بسرعة إلى تسليم وثائقها لدار الوثائق.

لا يمكن الوقوف على حقيقة الآراء التي نُشرت في الصحف، وفي مقالات بعض الكتاب، ومواقع الإنترنت، القائلة إنّ أوامر قد وجّهت إلى الجيش لفضّ اعتصام المتظاهرين في ميدان التحرير بالقوّة ورفض الجيش تنفيذ هذه الأوامر، إلا بالرجوع إلى الوثائق الرسمية لوزارة الدفاع ومؤسّسة الرئاسة.

للوثائق السيادية أهمية أيضًا في توضيح ما أُثير في وسائل الإعلام الرسمية (في أثناء الثورة وقبل تنحّي رئيس الجمهورية)، مـن أنّ الثـوار لم يتحرّكـوا إلا بتحـريضٍ من قوى أجنبية لها «أجندات خاصّة» تريد تحقيقها في مصر؛ فبـالرجوع إلى وثـائق المخابرات الحربية، ووثائق أمن الدولة سوف تتضح الحقيقة.

ب ـ وثائق حكومية (غير سيادية)

نعني بها وثائق الوزارات المختلفة كـالإعلام، والاقتصـاد، والثقافـة، والتعلـيم، والعدل، والصحة، والنقل والمواصلات، والاتصالات... إلخ.

توثيق الثورة من خلال وثائق هذه الوزارات يعنـي الوقـوف عـلى كثـير مـن خفايا الثورة، خصوصًا وقد خرجت علينا بعض وسائل الإعلام الرسمية بتقاريرَ تفيد أنّ الحياة كانت طبيعية في مرافق الدولة كلّها. وحيـنما نعـود إلى وثـائق الـوزارات وتقاريرها الخاصّة عن الأوضاع داخل القطاعات المختلفة المتصلة بكلّ وزارة، ونجد ـ على سبيل المثال ـ أنّ تقارير وزارة النقل والمواصلات تُظهر أنّ هناك توقّفًا لحركة الملاحة في قناة السويس، أو توقّفًا في الطرق التي تربط بعـض المحافظـات ببعضـها الآخر، ندرك تمامًا أنّ الثورة قد شملت مناطقَ متعـدّدة، وبتوقّـف الملاحـة في قنـاة السويس ندرك أنّ هناك مشاكلَ اقتصادية قد واجهت البلاد في تلك الفترة.

تخرج علينا وسائل الإعلام الرسمية بإحصاءات عن عدد الجرحـى والقـتلى في أثناء الثـورة، وغالبًـا مـا تكـون هـذه البيانـات ذات توجُّـه سـياسي، بيـنما الوثـائق الرسمية لوزارة الصحة سوف تقدّم أرقامًا مختلفة تزيد كثيرًا على ما جاء في وسـائل الإعلام الرسمية.

هناك وثائق وزارة العدل، وهي على قدر كبير من الأهمية. فالتحقيقات التي أُجريت بعد نجاح الثورة، مع كبار المسؤولين، والمتورّطين في قتل الثـوار، والمتسـبّبين بإهدار المال العامّ والاستيلاء عليه، سوف تقدّم لنا الحقـائق التـي لم تكشـف عنهـا الوثائق الأخرى.

أي أنّ وثـائق هـذه الـوزارات هـي مـن الأهميـة بمكـان لكشـف تطـوّرات الأحداث في أثناء الثورة، وأثرها في القطاعات والمجالات المختلفة.

ج ـ وثائق المؤسّسات الدينية

يأتي في مقدّمة هذه المؤسّسات الأزهر والكنيسة والأوقاف. فهذه المؤسّسات لم تكن بمعزل عمّا كان يحدث في مصر إبان الثورة، بل كانت لها توجُّهاتها التي أعربت عنها عند اشتعال الثورة؛ وهذا ما أوضحته وسائل الإعلام الرسمية، وهو التأييد التامّ للسلطة الشرعية الممثّلة برئيس الجمهورية وحكومته؛ وبعد نجاح الثورة تغيرت مواقف هذه المؤسسات. وللوقوف على حقيقة الموقف داخل هذه المؤسّسات، يجب الرجوع إلى أوراقها الرسمية.

د ـ وثائق أجنبية رسمية

هي الوثائق التي تصدر عن الدول الأجنبية، وأهمّها بطبيعة الحال الدول الكبرى، مثل: الولايات المتحدة الأميركية، ودول الاتحاد الأوروبي، وغيرها. تأتي في مقدّمة هذه الوثائق تلك التي تصدر عن سفارات هذه الدول في مصر، التي تابعت عن كثب كلّ ما جرى. وبالطبع قد تتوافر لدى تلك السفارات بعض الإمكانات والوسائل التي تستطيع بها توضيح ما جرى في أثناء الثورة، وما دار في كواليس بعض متخذي القرار.

تجدر الإشارة إلى أنّ البعض قد يرى عدم إتاحة هذه المجموعات من الوثائق، سواء المصرية أو الأجنبية، إلا بعد فترات زمنية تتراوح ما بين 20 و50 سنة، بحسب درجة الأهمّية والسرّية. لكن على المسؤولين (وخصوصًا في الوزارات والهيئات الرسمية المصرية) حفظها في دار الوثائق القومية المصرية، إذ إنها الجهة الرسمية الوحيدة المنوط بها حفظ هذه الوثائق، لإتاحتها للباحثين وفق الفترات الزمنية المتفق عليها مع الهيئات والوزارات.

لعلّ مفهوم السرّية قد اختلف كثيرًا؛ فبينما كانت المعلومات تُحجب لأسباب أمنية وسياسية، لم يعد من الملائم في زمن تكنولوجيا المعلومات وثورة المعرفة أن تطبّق هذه المحاذير، وخصوصًا في ما يتعلّق بأحداث ثورة 25 يناير، إلا إذا كانت هناك معلومات وثائقية قد تضرّ بمصالح مصر العليا في ما يتعلّق بعلاقاتها الخارجية.

2 ـ مصادر الوثائق غير الرسمية

إضافة إلى ما ذُكر آنفًا من وثائقَ رسمية، هناك مصادر وثائقية أخرى لا تقلّ أهمّية عن الوثائق المكتوبة أو المصوّرة.

أ ـ شهادة المشاركين في الثورة (شهود العيان)

تأتي شهادة من ساهموا في قيام هذه الثورة في مقدّمة المطالَبين بتدوين شهاداتهم على كل ما جرى من أحداث في أثناء الثورة، وكبار الساسة مطالَبون ـ أيضًا ـ بتدوين مشاهداتهم وانطباعاتهم عن المرحلة الراهنة، حتى لا تتباعد بهم الفترة الزمنية وتختلط عليهم الأحداث.

لكن ممّا يؤخذ على هذه الشهادات إمّا المبالغة، أو إنكار دور الآخَر؛ فبعد أن هدأت ـ إلى حدّ ما ـ عاصفة الثورة، مُلئت صفحات الجرائد والمجلات بمئات الشهادات التي تسرد أحداث الثورة وفق رؤية راويها. وقد حفلت تلك الشهادات بكثير من التناقضات؛ فعلى سبيل المثال، أكّد كثير ممّن أدلوا بشهاداتهم أنّ الإخوان المسلمين اضطلعوا بدور مهمّ في تأمين الثورة والدفاع عن الثوار خصوصًا أثناء أحداث الأربعاء الدامي (2 شباط/فبراير 2011)، بينما قلّل البعض من دورهم موضحًا أنّ موضوع حماية المتظاهرين من الإخوان يُعَدّ كلامًا مبالغًا فيه[1].

يبقى أمر هذه الشهادات ـ على ما فيها من تناقض ـ في غاية الأهمية، لأنّها سوف تضع بين أيدي الباحثين معلومات مهمّة قد لا تتوافر في الوثائق الرسمية، وخصوصًا شهادات الشبان الذين تواصلوا في ما بينهم قبل أحداث الثورة، وهم الذين تدفّقوا على الميادين والشوارع ابتداءً من يوم 25 كانون الثاني/يناير بما في ذلك عمليات الإعاشة وعلاج المصابين... إلخ.

ب ـ وثائق الأحزاب

اضطلعت الأحزاب المصرية بدور مهمّ في أثناء الثورة، وجرت بينها

(1)انظر على سبيل المثال: شهادة طارق زيدان (مؤسس ائتلاف مصر الحرة، وعضو اللجنة التنسيقية للثورة) في: «طارق زيدان: أخشي على الثورة من ديكتاتورية الثوار،» أجرى الحوار أحد فرغلي، الأهرام ، 2011/5/6، ص 13.

وبين الجماعات غير الحزبية كجماعة الإخوان المسلمين، اجتماعات تنسيقية بشأن ما سيُتَّفق عليه مع السلطة في المراحل الأولى للثورة. ومع أنّ الأحزاب كلّها بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، أعلنت قبل 25 كانون الثاني/يناير رفضَها المشاركة في الثورة؛ إلا أنّ الجميع لاحظ وجود هؤلاء في صدارة المشهد السياسي، وخصوصًا منذ جمعة الغضب (يوم 28 كانون الثاني/يناير 2011). وبطبيعة الحال، لا بدّ من أن تكون قد عقدت اجتماعات خاصّة بكلّ حزب أو جماعة على حدة، إلى جانب اجتماعاتها المشتركة للتنسيق في ما بينها؛ وسوف تفصح هذه الوثائق عن الكثير من مواقف هذه الأحزاب وأدوارها، وسوف يجد فيها الباحث مادّة خصبة تعين على تفهّم مواقف تلك الأحزاب قبل الثورة وفي أثنائها وبعدها.

لم تكن أغلبية القوى السياسية والاجتماعية تقدّر حجم هذه الثورة التي تفجّرت كالبركان، وهو ما يفسّر إسراع القوى الحزبية، سياسية أو دينية، إلى التسابق نحو الدخول في أتون تلك الحشود الهائلة التي راحت تتوافد على الميادين والشوارع التي ضاقت بالمتظاهرين الذين بلغ عددهم في ميدان واحد (ميدان التحرير) نحو ثلاثة ملايين (في يوم واحد).

ج ـ وثائق الجمعيات الأهلية ومنظّمات المجتمع المدني

تابعت الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، المحلية والأجنبية، أحداث الثورة المصرية عن كثب، وكان لها مندوبوها في المناطق المختلفة التي اجتاحتها الثورة من الإسكندرية إلى أسوان. وسوف تقدّم لنا وثائق هذه المنظّمات مادّة علمية مهمّة لمن يريد الوقوف على دور هذه المنظّمات في أثناء الثورة. وإذا ما توافرت جميع الوثائق الخاصّة بهذه المنظّمات، فإننا سنقف على حقيقة ما جرى من تجاوزات الشرطة ورجال الأمن واعتداءاتهم على الثوار، وعلى حقيقة ما قيل من أنّ المتظاهرين كانوا يتعمّدون إثارة رجال الأمن؛ فكلّ ذلك لن يُكشف إلا عن طريق وثائق محايدة كوثائق منظّمات المجتمع المدني.

د ـ الإعلام والإنترنت

شهد العالم ثورة تكنولوجية كبرى يستحيل معها أن يحتكر أحدٌ

الحقيقة؛ فبينما كانت أحداث الثورة المصرية تجري منذ 25 كانون الثاني/يناير 2011، وحتى الأربعاء الدامي في الثاني من شباط/فبراير 2011، كانت كاميرات التلفزيون المصري موجّهة صوب كوبري قصر النيل، والكورنيش الذي تسير فيه حركة الناس سيراً شبه طبيعي، وكُتب أعلى الصورة «ميدان التحرير الآن»، الأمر الذي يُشعر من يشاهده أنّ الحياة في مصر طبيعية وليس فيها ما يعكّر الصفو، بينما كانت الحقيقة غير ذلك تمامًا؛ فقد كان الميدان يجسّد مشهدًا فريدًا بتلاحم بشري، فضلاً عن الشعارات والأغاني والأناشيد التي تمجّد الحرية وتطالب بإسقاط النظام. هذا المشهد المروع كانت تنقله قنوات أخرى، مثل الجزيرة، والعربية، وغيرهما من القنوات التي كانت تنقل الحدث مباشرة من قلب ميدان التحرير. هنا يستطيع الباحث أن يقارن بين ما شاهده هنا أو هناك، ويوضّح أن ما نقله التلفزيون الرسمي ليس المشهد داخل ميدان التحرير، بل هو المشهد المقابل لمبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون على كورنيش النيل، أمّا ما شاهده على القنوات الأخرى فهو المشهد الحقيقي الذي كان يرصد ما يدور داخل ميدان التحرير. معنى هذا أنه قد توافرت لدينا مادة إعلامية مرئية عن الثورة المصرية لم تتوافر لأي ثورة مصرية أخرى.

إضافة إلى الإعلام المرئي هناك الإعلام المكتوب، ونعني به الصحف والمجلات والمطبوعات الأخرى التي تزخر بآلاف المقالات والصور والآراء والتعليقات عن الثورة. وتُحفظ نسخ ورقية من هذه الصحف والمطبوعات في قسم الدوريات في دار الكتب المصرية، كما تُحفظ في أرشيفات الصحف إلكترونيًا، بحيث يسهل الرجوع إليها في أي وقت وتكون متاحة للباحثين. بهذا، تتوافر مادّة توثيقية يمكن التعامل معها رقميًا واسترجاعها، والتعامل معها كأحد المصادر المهمّة لتوثيق الثورة، خصوصًا أنّ معظم الصحف كان حاضرًا في قلب الحدث لحظة بلحظة، ولها مندوبون في المدن المصرية كلّها. لذا، جاءت الصحافة وقد غطّت تفاصيل كثيرة تشعرك كأنّك تعيش التجربة لحظة بلحظة، على العكس من الصحافة الحكومية التي تدنّى أداؤها، وراحت في سبيل حرصها على النظام، تقدّم مادّة مزيفة للحقيقة، فرفضها الناس وقاطعوها إلى أن رحل النظام في 11 شباط/فبراير 2011، وإذا بالصحف الحكومية وقد تحوّل موقفها تحوُّلاً غير أخلاقي.

راحت صحيفة حكومية كـ الأهرام تتبنّى الموقف الحكومي والرسمي في أثناء التظاهرات، وتصف المتظاهرين بأوصاف، مثل أصحاب الأجندات، والمندسّين، والعملاء... إلخ، وتصف الثورة بلفظة «الأحداث» ولا تشير من قريب أو بعيد إلى مصطلح «الثورة». ونجد الجريدة ذاتها تتبنّى لغة مغايرة منذ تنحّي الرئيس مبارك عن الحكم في 11 شباط/فبراير 2011، حيث تبنّت الثورة والثوار، وذهبت إلى أبعد من ذلك فأصدرت ملحقًا يوميًا أُطلق عليه اسم «شباب التحرير»[1]، بل ومضت بعيدًا في تحوّلها حينما حمل عنوانها الرئيس في اليوم الثالث «وسقط الطاغية»، وهي سياسة تفتقد كلّ أخلاقيات المهنة.

أمّا عن وسائل الاتصال الحديثة وأهمّها الإنترنت، فعلى الجميع التكاتف من أجل حفظ أرشيفاتها في وحدات أرشيفية خاصّة؛ فمن المعلوم أنّ محتويات المواقع تُحدّث دوريًا وبانتظام، فتُزال بعض المحتويات القديمة لتحلّ محلّها محتويات حديثة وفقًا للقدرات الاستيعابية لكلّ موقع، وتختفي بعض المواقع وتمحى من الإنترنت نهائيًا، إمّا لعدم قدرة أصحابها على الاستمرار أو لأسبابٍ أخرى؛ وهذا يعني فقدان معلومات وأفلام وثائقية مهمّة عن الثورة قد تكون مفيدة لمن يهتمّ بمحتويات هذا الموقع.

تزخر هذه المواقع الآن بالكثير من المعلومات عن الثورة؛ فعلى سبيل المثال، حينما أردنا أن نعرف عدد النتائج عن «ثورة 25 يناير 2011» من خلال محرّك بحث واحد هو غوغل، وصل عدد النتائج إلى 14 مليونًا وسبعمئة ألف نتيجة ـ وبالبحث عن «مدوّنات ثورة 25 يناير» وصل عدد النتائج إلى 518 ألف نتيجة[2]، وهذا يعني أنّنا إذا انتظرنا عامًا آخرَ أو عامين فقد يُمحى بعض النتائج أو تحذف المواقع التي تتناولها؛ وهذا يدعونا إلى أن نؤكّد مرّة أخرى ضرورة حفظ محتويات تلك المواقع بطريقة أو بأخرى.

---

(1)انظر: الأهرام ، 2011/1/25 ـ 2011/2/12.

(2)قمنا بذلك صباح يوم الأحد الموافق 5 أيار/مايو 2011.

هـ الفنون والآداب

ممّا لا شكّ فيه أنّ الفنون والآداب هي انعكاس لأحوال المجتمع وهـي خـير معبّر عن آمال الشعوب وآلامها. والمصري منذ القدم لا يعدم وسيلة فنيـة أو أدبيـة للتعبير عن آرائه وشكاواه؛ فقد عبَّر عن آماله وآلامه وطموحاته في ما يعرف بقصّـة «الفلاح الفصيح». وحينما جاء الاحتلال البريطاني إلى مصر لم يعـدم المصري وسـيلة في التعبير عن مواقفه الرافضة لهـذا الاحـتلال، فحيـنما نُفـي سـعد زغلـول ورفاقـه وحرَّم الإنكليز عـلى المصريـين أن يـذكروا اسـم سـعد، جـادت قريحـة الفنّـان سـيد درويش بأغنية أصبحت من التراث وتحتوي كلماتها على اسم سعد زغلول تصريحًـا أو تلميحًا وكان مطلعها: «يا بلح زغلول»؛ وممّا جاء فيها:

مين بس ينكر زغلول يا بلح

يا روح بلادك ليه طال بعادك

تعا صون بلادك زغلول يا بلح

سعد وقالي ربي نصرني

وراجع لوطني زغلول يا بلح

وفي ثـورة 25 كـانون الثـاني/ينـاير 2011، جـادت قـرائح المصريـين بعبقريـة، معبّرين عن آرائهم وأفكارهم بالشعر والغناء تارةً، وبالمسرح الشـعبي تـارةً أخـرى، وبالرسوم الكاريكاتورية تارة ثالثة، وغيرهـا مـن أدوات التعبـير. وقـد شـهد ميـدان التحرير إبّان الثورة ألوانًا مختلفة من الفنـون والآداب، إلى درجـة أنّ بعـض النـاس كانوا يذهبون إلى ميدان التحرير، لا للمشاركة في الثـورة بـل للاطّـلاع عـلى مـا هـو جديد من شعارات، وأشعار، وآراء، وتحليلات عن الأحداث؛ فكـان الميـدان في ذلـك كأنه سوق عكاظ كبير، تبارى فيه الجميع لإظهار مـواهبهم وعـرض أفكـارهم عـلى الملأ.

هذه أهمّ الجهات الرسمية وغـير الرسـمية التـي يجـب حفـظ أوراقهـا وأرشيفاتها وتوثيقها، لحفظ تراث هذه الثورة. ويبقى سؤال مهمّ: من يحفـظ هذه الثـورة ويوثّقهـا؟ تطالعنـا الصـحف كـلّ يـوم بـأنّ الكثـير مـن الهيئـات والمؤسّسـات الرسـمية وغـير الرسـمية، والجمعيـات الأهليـة، وغيرهـا، في

سبيلها إلى حفظ الثورة وتوثيقها. وقد أعلنت أكثر من جهة عن عزمها القيام بهـذه المهمّة، من بينها:

ـ دار الوثائق القومية.

ـ مكتبة الإسكندرية.

ـ السفارة الأميركية في القاهرة.

ـ الجامعة الأميركية في القاهرة.

ـ المؤسّسات الصحفية.

ـ الأحزاب السياسية.

ـ جماعة الإخوان المسلمين.

ـ الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

كـلّ هـذه الجهـود مشـكورة ومحمـودة، وأعتقـد أنـه لا تعـارضَ بـين هـذه المؤسّسات التي سوف تعمل وفق منهج متباين بين جهة وأخرى، فضـلاً عـن تبـاين الإمكانات. لذا من المتوقّع أن تُكمِّل هذه المؤسّسـات بعضـها بعضًـا، وخصوصًـا أنّ مهمّة التوثيق تختلف عن مهمّة التأريخ التي يقـوم بهـا المؤرّخـون في فـترة لاحقـة يكون فيها المجتمع قد هدأ؛ فالموثّق يُعِدّ المـادّة التـي تمكّـن المـؤرّخ مـن الدراسـة والتحليل بهدف الوصول إلى نتائج.

ويمكن أن نجمل ذلك في سؤال محدّد: هل التوثيق يُعدّ بديلاً من التأريخ؟

ليس الغرض من التوثيـق (جمـع كـلّ مـا يخـصّ الثـورة مـن وثـائقَ وأوراق، وشهادات، وفنون، ومذكّرات... إلخ) كتابة تاريخ الثورة؛ فالمرحلـة الحاليـة لا يمكـن أن تتيح للباحث كلّ ما يتصل بالثورة، وأهمّها بالطبع الوثائق الرسمية. لكن الغرض الحقيقي من وراء ذلك هو إتاحة مادّة علمية مرتبة ومصنّفة تصنيفًا علميًا ليكـون ذلك متاحًا للباحثين في مرحلة لاحقة قد تطول أو تقصر، فيحلل الباحـث محتواهـا ويقرأها بعين المتخصّص بعيدًا من عوامل التأثير والتأثّر التي لا تتوافر ـ في الغالب ـ في هذا الظرف التاريخي.

ثالثًا: كتابة تاريخ الثورة

ننطلـق مـن الإجابـة عـن السـؤال السـابق إلى أسـئلة أخـرى تتعلّـق بكتابـة التاريخ، فكيف يُكتب تاريخ الثورة؟ ومن الذي يكتب التاريخ؟ ومتى يُكتب تـاريخ الثورة؟ وكيف يتلافى المؤرّخ التعارض ـ أحيانًا ـ في ما يتاح لديـه مـن مـادّة وثائقيـة عن الثورة؟

هذه الأسئلة قد تدور كلّها أو بعضها في ذهن القارئ. ولتوضـيح ذلـك نقـول إنّ كتابة التاريخ بصفة عامّة، يجب أن تخضع لقواعدَ فنية، وإنسانية، وثقافية، لأنّ التاريخ يُكسبنا تصوّرًا صحيحًا لما هو عارض موقّت، قياسًا على ما هو أبدي في حياة الإنسان[1].

من الضوابط الواجبـة في الكتابـة التاريخيـة، تـوافر المـادّة العلميـة الأصـلية (وثائق، مخطوطات، مذكّرات، رسوم، صور... إلخ)، مـع إلمـام المـؤرّخ الـذي يتنـاول تاريخ الثورة المصرية، بكلّ ما يحـيط بمصر مـن علاقـات خارجيـة وأوضـاع داخليـة وتطوّر اقتصادي واجتماعـي، ثـمّ يشرع في مقارنـة مـا توصّـل إليـه مـن معلومـات وتحقيقها؛ فلا يكفي أن يسرد الأحداث بل عليـه أن يتحقّـق مـن صـحّتها وتـرجيح بعضها بالأسانيد الدالّة على ذلك.

مَن يكتب التاريخ؟ على من يتصدّى لكتابة تاريخ الثورة أو أي حقبة زمنيـة، أن يكون مؤهّلاً تأهيلاً علميًا، فضلاً عن اتصافه بالأمانة العلمية، فيشير إلى مصادره بالقدر نفسه من الأمانة إشارات صحيحة غير مغلوطة، وعليه أن يتجرّد من الهـوى والانحيـاز الفكـري والـديني والمـذهبي، حتـى تخـرج تحليلاتـه أقـرب إلى الواقـع والصدق، وأن يدرك أنّ ما توافر لديه من مـادّة علميـة ووثائقيـة هـو مـا سـيتوافر لغيره، فعليه التأكد من صـحّة مادّتـه العلميـة وأصـالتها، ولا يعتمـد عـلى الـذاكرة الشخصية في كتابة التاريخ[2].

فـإذا مـا تـوافرت كـل هـذه العوامـل، والمـادة العلميـة الأصـلية، والصـفات

---

(1)فاطمة قدوره الشامي، علم التاريخ: تطور مناهج الفكر وكتابة البحث العلمي مـن أقـدم العصور إلى القرن العشرين (بيروت: دار النهضة العربية، 2001)، ص 157.

(2)للتفاصيل عن ذلك وعن الصفات التي يجـب توافرهـا في المـؤرخ، انظـر: غنـيم وحجـر، في منهج البحث التاريخي ، ص 32 ـ 35.

التي يجب توافرها في المؤرّخ كالثقافة، وملكة النقد والتحليل، والمثابرة، فهو إذًا جدير بالكتابة عن الثورة.

يقودنا هذا إلى الإجابة عن سؤال: متى يُكتب تاريخ الثورة؟ بالطبع لن يستطيع الكثير من الجهات التي ذكرناها في معرض حديثنا عن التوثيق، تسليم كلّ الوثائق التي بحوزتها أو الكشف عنها في الوقت الراهن، لأنّ قوانين سرّية الوثائق قد ترفع سقف السرّية لوثائق الجهات السيادية إلى ثلاثين عامًا أو أكثر. لذا، يمكننا القول إنّ التاريخ الحقيقي للثورة لن يُكتب إلا بعد إتاحة كلّ (أو معظم) الوثائق للباحثين. وهذا لا يعني عدم إمكان التأريخ للثورة، بل إنّ ما يتوافر من معلومات شفهية أو إعلامية أو مكتوبة، يمكن أن يكون البداية لتاريخ هذه المرحلة، خصوصًا أنّ التاريخ لا يُكتب مرّة واحدة؛ فالموضوع الواحد يمكن أن يُكتب أكثر من مرّة وفق ما يتوافر من وثائقَ ومعلومات في كلّ مرحلة، والكتابة التاريخية عملية متجدّدة وفق المصادر وإمكانات كلّ باحث.

قد يتصوّر البعض أنّ ما يُكتب الآن في الصحافة أو في الدوريات على أنه كتابات سياسية أو اجتماعية أو تاريخية هو من قبيل الكتابة التاريخية، وهذا غير صحيح. فهذا النوع من الكتابة هو إحدى الموادّ التي يعتمد عليها المؤرّخ عند كتابة التاريخ، بما في ذلك شهادات الشهود والتقارير الإعلامية والإخبارية، وحتى ما يُنشر في الصحف من تحقيقات، بما في ذلك التحقيقات مع أركان النظام السابق.

يبقى السؤال الأخير: كيف يتلافى المؤرّخ الوقوع في متناقضات ما كُتب عن الثورة؟ أوّلاً تجب الإشارة إلى أنّ ما تزخر به الصحف، والمجلات، ووسائل الإعلام والاتصالات الحديثة وغيرها، يُعَدُّ للباحثين والمؤرّخين للثورة المصرية مادّة علمية ضخمة، وقد يغتبط الباحثون لذلك؛ لكن المادّة العلمية على وفرتها وكثرتها قد تعدّ عنصرًا سلبيًا، نظرًا إلى ما يحيط بأكثرها من اختلافات وتناقضات.

من الأمور التي قد تجعل الباحث في حيرة من أمره، ذلك التضارب في سرد الوقائع، وربّما يكون ذلك في المصدر الواحد. فحينما يطّلع الباحث على جريدة من الجرائد الرسمية (الأخبار مثلاً) يجد وصفًا مهينًا للثوّار،

حيث وصفتهم بالعمالة، مع تأكيدها سلامة إجراءات الدولة للإجهاز على الثورة، وإنهاء هذه الأحداث التي أضرّت بالبلاد والعباد كما كان يقال[1]، وفي يوم 12 شباط/فبراير 2011 كتبت الجريدة ذاتها في صدر صفحتها الأولى باللون الأحمر وبخطّ كبير جملة «وسقط النظام»[2]، مع وصف النظام بكلّ المثالب التي كانت تصف بها الثوار. الباحث الذي يطّلع على هذه الأحداث ويريد أن يصدر حكمًا على الثوار أو النظام وراجع أعداد جريدة الأخبار بين 25 كانون الثاني/يناير و12 شباط/فبراير 2011، سيجد التناقض متجسّدًا بجميع أشكاله؛ لذا عليه أن يطّلع على الصحف الحزبية والخاصّة التي تناولت تلك الفترة، ولا يعتمد على مصدر واحد، حتى تخرج أحكامه أقرب إلى الحقيقة، ولا أقول الحقيقة المطلقة.

ختامًا، علينا ـ نحن العرب ـ أن ندرك أنّ شهوة السلطة لا تزال تحرّك النفوس، وتتسلّط على العقول، وأنّ من واجبنا أن نبقى في يقظة دائمة، وأن نضاعف من قوّتنا واستعدادنا. وكما أنّ غفلة شعوبنا كانت أكبر محرّض للاستعمار والعدوان عليها، فهي أيضًا أكبر محرّض على الفساد والطغيان .

---

(1)الأخبار ، 2011/1/25 ـ 2011/2/11.

(2)الأخبار ، 2011/2/12..

الفصل السابع

التعدُّدية الحزبية في مصر وثورة 25 يناير

أحمد عبـد ربـه (*)

(*) مدرّس النظم السياسية المقارنة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

مقدمـة

جاءت الثورة المصرية، ومن قَبلها التونسية وما تبعها من ثورات وانتفاضـات شعبية في عدد من البلدان العربية، لتمثّل تحدّيًا كبيرًا لدارسي السياسـة ومنظّريهـا. ذلك أنّ تلك الثورات، بغضّ النظر عن درجـة نجاحهـا في تحقيـق أهـدافها، جـاءت مفاجِئة للكثير من الباحثين، سـواء في الكيفيـة التـي وقعـت بهـا، أو السرعـة التـي تطورت بها، أو في التداعيات التي أنتجتها عـلى الأصـعدة الداخليـة والإقليميـة بـل والعالمية؛ فقد عجز معظم الدراسات السياسية على الصـعيدين الـدولي والإقليمـي، عن توقع حدوث هذه الموجة من الثورات في العالم العربي للمطالبـة بالديمقراطيـة والحريـة وحقـوق الإنسـان. ومـع التزايـد المتنـامي لمراكـز الأبحـاث والمؤسسـات الأكاديمية العالمية المهتمة بالعالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط منذ سقوط الاتحاد السوفياتي السابق، وتخصيص جزء كبـير مـن مواردهـا وأجنـدتها البحثيـة لموضـوع الديمقراطية؛ فإن أيًا منهـا لم يتوقـع وقـوع ثـورات شـعبية متتاليـة لتطـيح أنظمـة شمولية حكمتها بقبضة من حديد منذ انتهاء الاحتلال الأجنبـي في منتصـف القـرن الماضي، مُؤَسِّسَةً لمرحلة انتقالية يُتوقع أن تفضي إلى نُظُم حكـم ديمقراطيـة تؤسـس دولاً آخذة في ضرب الحداثة والتقدم، بعد عقود من التخلف والتقليدية.

على الرغم من تبنّي الكثير من مراكز الأبحاث العربيـة أُطـرًا تنظيميـة ومفاهيمية غربية في الاقتراب مـن مسـألة الديمقراطيـة والحداثـة في العـالم العربي، فقد أخفقت هي الأخرى في توقُّع تلك التطـورات الكـبرى. مـن هنـا تأتي أهمية أن يعيد الباحث العربي تنظيم أجندته البحثية وتضمينها كل مـا يتعلق بالموارد الماليـة والبشريـة والأطـر التنظيميـة، للاقـتراب مـن الأوضـاع السياسية في العالم العربي، وإعادة رؤيته لها، وتحليلهـا وفقًـا لأسـس عربيـة.

في هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لإعادة تحليل تجربة التعددية الحزبية في مصر، وأسباب فشلها وعجزها عن القيام بوظائفها التقليدية في تجميع المصالح والتعبير عنها، ما أدّى إلى قيام ثورة شعبية أطاحت النظام السياسي برمّته.

تحاول هذه الورقة ـ في إطار إعادة الرؤية والتحليل ـ الإجابة عن عدد من الأسئلة، على النحو التالي:

ـ في أي سياق نشأت التعددية الحزبية في مصر؟ وما أهمّ سماتها؟

ـ ما أهمّ التحديات التي واجهت تلك التعددية في التجربة المصرية؟

ـ إلى أي حد تمكنت الأحزاب السياسية المصرية من ممارسة نشاط سياسي يفضي إلى تجميع مصالح المواطنين والتعبير عنها؟

ـ في أي سياق نشأ الحزب الوطني الديمقراطي في مصر وكيف تعاطى مع التعددية الحزبية؟

ـ ما ملامح التعددية الحزبية في مرحلة ما بعد الثورة؟

افتراضا الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من افتراضين:

أولهما وجود علاقة عكسية بين التعددية الحزبية، في السياق المصري، وقيام الثورة. أي أن وجود تعددية حزبية في مصر لم يكن في واقع الأمر سوى زيادة عدد حالات الأحزاب السلطوية ـ الفاشلة في التعبير عن مصالح الشعب وتجميعها ـ وزيادة فقدان الأمل في الإصلاح السياسي عن طريق القنوات الشرعية، ومن ثمّ قيام الثورة.

و ثانيهما وجود علاقة ارتباطية بين فشل التعددية الحزبية ـ الموضح آنفًا ـ وأساليب عمل الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم (سابقًا). بعبارة أخرى، أدّت طبيعة نشأة الحزب الحاكم وأساليب تعاطيه مع التعددية الحزبية، إلى تقييدها وتفريغها من مضمونها، ومن ثمّ إلى فشلها في القيام بواجباتها في تجميع المصالح والتعبير عنها.

المدى الزمني للدراسة

تُركّز الدراسة على الفترة الزمنية بين عامَي 1976 حين عادت التعددية السياسية إلى مصر بعد أعوام من إلغائها، و2011 حين قامت الثورة المصرية لتنهي ـ عمليًا ـ التجربة التعددية، وتؤسس مرحلة جديدة ما زال الجميع يتوق إلى استشراف معالمها؛ ففي خلال هذه الفترة أُنشِئ 24 حزبًا في مصر جاء معظمها بأحكام قضائية، وجُمّد عدد من الأحزاب، واستُبعِد عددٌ آخر أو أُغرِقَ في الكثير من المشاكل التنظيمية والقانونية.

يتناول الباحث هذه الفترة بالتحليل على ثلاث مراحل رئيسية، وَفقًا لتعاطي النظام السياسي الحاكم مع هذه التعددية، من خلال آلياته الدستورية والقانونية الرسمية فضلاً عن أساليبه غير الرسمية، وهي: مرحلة الثمانينيات، التي اتسمت بـ «التسامح النسبي»؛ ومرحلة التسعينيات، التي شهدت «خنق التعددية»؛ ثمّ مرحلة العَقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهي مرحلة «موت سياسة النخبة وتوهج سياسة الشارع» وصولاً إلى قيام الثورة المصرية في 2011.

أولاً: تاريخ التعددية الحزبية في مصر وأهمّ سماتها

1 ـ تاريخ التعددية الحزبية في مصر

عرف النظام السياسي المصري التعددية الحزبية منذ بداية القرن العشرين وحتى قيام ثورة تموز/يوليو التي أنشأت الجمهورية في 1952؛ ففي هذه الفترة، نشأ عدد من الأحزاب السياسية التي كانت ـ بالضرورة ـ تمثل خريطة الطبقات القائمة آنذاك: مثلت أحزاب مثل «الأحرار الدستوريين و«الحزب السعدي»، طبقات ملاك الأراضي الزراعية وكبار الرأسماليين؛ وعبر حزبا «الوطني» و«الوفد»، عن فئات الطبقة الوسطى، بينما جاءت أحزاب مثل «مصر الفتاة» و«الحزب الوطني الجديد» لتعبر عن مصالح الطبقات البرجوازية الصغيرة؛ فضلاً عن عدد آخر من الأحزاب التي عبّرت عن طبقات العمال وفقراء الفلاحين والحرفيين مثل «الحزب الشيوعي للعمال والفلاحين»، و«الحزب الشيوعي المصري». ومع أن الفترة من 1923 إلى 1952 شهدت نظامًا ملكيًا دستوريًا بُني على أسس ليبرالية، إلا أن خضوع

مصر للاستعمار البريطاني، واحتكار فئة محدودة من النخبة للثروات وكيفية توزيعها، فضلاً عن الاستغلال الرأسمالي الذي مارسته الشركات الأجنبية والمصرية على العمال؛ كل هذه الأسباب مجتمعة أدّت إلى تعطيل هذا التطور الليبرالي، بل إلى إفساده ثمّ إفراغه لاحقًا من مضمونه. ومن بابٍ دأب القصر ـ بالتعاون مع المحتل ـ على تزوير الانتخابات البرلمانية، إلى أن قامت ثورة 23 تموز/يوليو 1952 لتضع حدًا لهذه المرحلة من تاريخ مصر. وفور تولي الضباط الأحرار حكم مصر وإنشاء الجمهورية، حدث صدام بينهم وبين الأحزاب السياسية القائمة؛ انتهى بمجلس قيادة الثورة إلى إصدار ثلاثة قرارات:

الأول ، في 10 كانون الأول/ديسمبر 1952 وهو المتعلق بإلغاء الدستور وبدء مرحلة انتقالية مدتها ثلاث سنوات؛ ثمّ كان القرار الثاني ، في 16 كانون الثاني/يناير 1953 وهو القاضي بحل الأحزاب السياسية؛ وأخيرًا كان القرار الثالث ، في 23 كانون الثاني/يناير 1953 وقد سمح بقيام تنظيم سياسي واحد فقط هو هيئة التحرير. هكذا وضعت الدولة النهاية لنحو نصف قرن من التعددية الحزبية[1].

جاءت هزيمة 1967 لتؤسس لمرحلة جديدة في تاريخ مصر، حيث اهتزّت أسطورة عبد الناصر نسبيًا وبدأت تظهر معارضة منظّمة متزايدة للسلطة الحاكمة في مصر، بدأت بتظاهرات شباط/فبراير 1968 للمطالبة بالتغيير والحرية، تلتها تظاهرات أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه لتأكيد مطالب الديمقراطية. وبعد وفاة عبد الناصر في 1970 وتولي أنور السادات الحكم، قامت تظاهرات الطلبة في الجامعات المصرية في عامَي 1972 و1973 للمطالبة بحسم تحرير الأراضي المصرية المحتلة وتحقيق الديمقراطية والحرية، تزامنَ ذلك مع عدد من الإضرابات العمالية في المناطق الصناعية مثل حلوان وشبرا الخيمة والمحلة. فضلاً عن ذلك، بدأ الكثير من التنظيمات السرّية في الظهور والحركة، مثل الحزب الشيوعي

(1)عبد الغفار شكر، «الدولة والأحزاب السياسية في مصر: الواقع والآفاق،» (دراسة، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 2003)، ص 1 ـ 3.

المصري، والحزب العمالي الشيوعي المصري، مع عودة جماعة الإخوان المسلمين إلى الساحة بعد الإفراج عن قادتها من السجون. إلى جانب ذلك، حدثت تطورات في السياق السياسي والاقتصادي المحيط: من إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل، وتجهيز السادات لتوقيع اتفاقية السلام معها، وتوجه السادات السياسي نحو الغرب (الولايات المتحدة)، والابتعاد عن الشرق (الاتحاد السوفياتي)، إضافة إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أدت إلى تغييرات عميقة في تركيبة الطبقات المصرية اقتصاديًا واجتماعيًا. وقد أدرك السادات أنه لم يعد في إمكان تنظيم سياسي واحد استيعاب كل تلك التغيرات والتحولات الداخلية[1].

من هنا، قرّر السادات، تمشّيًا مع الليبرالية الاقتصادية، أن يتجه نحو سياسات الليبرالية السياسية. فكان القرار الأشهر في عام 1976 بالسماح بالتعددية الحزبية عن طريق تأسيس ثلاثة منابر سياسية وهي: منبر مصر العربي الاشتراكي لتمثيل الوسط، ومنبر التجمع الوطني لتمثيل اليسار، ومنبر الأحرار الاشتراكيين (وهو منبر ليبرالي) لتمثيل اليمين[2]. وعبر أكثر من ثلث قرن، تحوّلت المنابر السياسية إلى أحزاب سياسية زاد عددها حتى وصل إلى 24 حزبًا سياسيًا في عام 2011؛ حين قامت الثورة المصرية.

2 ـ سمات التعددية الحزبية في مصر

المفترض أن تتّسم التعددية الحزبية بضمانات قانونية وفنية تحول دون سيطرة حزب واحد على السلطتين التشريعية والتنفيذية واحتكارهما، وبتنوع بين تعددية حزبية توافقية، تتراضى بموجبها الأحزاب على حدٍّ أدنى من السياسات، بغضّ النظر عن الحزب الحائز الأغلبية التشريعية؛ وتعددية

(1)محمد عبد الحميد ابراهيم، «التكوين الاجتماعي المصري منذ منتصف السبعينيات: التحولات الاساسية،» في: مصطفى كامل السيد، معد، حقيقة التعددية السياسية في مصر: دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية (القاهرة: مكتبة مدبولي؛ منشورات مركز البحوث العربية، 1996)، ص 45.

(2)Abd al-Ghaffar Shukor, {Political Parties in Egypt,} in: Building Democracy in Egypt: Women’s Political Participation, Political Party Life and Democratic Elections (Stockholm: IDEA; ANND, 2005), p. 33.

أخرى تصارعية، حيث تستأثر الأحزاب الحاصلة على الأغلبية البرلمانية بصوغ سياسات صادمة ومتصارعة مع سياسات الأحزاب الأخرى. إلا أنه بخلاف هذا وذاك، جاءت التعددية الحزبية في مصر بما يسمّيه عليه علماء النظم الحزبية «التعددية السلطوية»، حيث يسيطر حزب واحد على السلطتين التشريعية والتنفيذية مستبعدًا الأحزاب الأخرى من التشريع وصُنع السياسات؛ وهو ما يحوّل الأخيرة إلى معارضة دائمة، ويجعل التنافس الحزبي في الانتخابات أشبه بمباراة صفرية يتحكم الحزب الحاكم في تنظيمها القانوني والفني وفي إجرائها، فضلاً عن نتائجها التي تأتي لمصلحته دائمًا، بالطبع[1].

يمكن استعراض أهم سمات التجربة التعددية في مصر في الفترة من 1976 حتى 2011 في ما يلي:

أ ـ جاءت هذه التعددية، وعلى العكس من معظم تجارب التعددية في الدول الديمقراطية، كتعددية فوقية بقرار من الدولة والنظام الحاكم الذي ألغاها هو نفسه في مرحلة سابقة، فافتقدت بذلك التأييد الجماهيري. وفي خلال 35 عامًا، لم تتمكن التجربة التعددية قطّ من تطوير قواعد جماهيرية للتغلب على هذا القصور الذي ارتبط بنشأتها وتكوينها[2].

ب ـ عاشت هذه التعددية في ظل قيود دستورية وقانونية شلّت حركتها دائمًا؛ فقد جاءت في ظلّ نظام سياسي مختلّ بفعل الدستور الذي أعطى رئيس الجمهورية سلطات وصلاحيات مطلقة: هو القائد الأعلى للقوّات المسلّحة، والرئيس الأعلى لجهاز الشرطة، ورئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية، فضلاً عن كونه رئيس السلطة التنفيذية ومن له الحقّ في تعيين نائب رئيس الجمهورية وإعفائه من منصبه، وتعيين رئيس الوزراء والوزراء وإعفائهم من مناصبهم، وتعيين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين الدبلوماسيين وعزلهم. وهو من يعلن حال الطوارئ، ويبرم المعاهدات. ووفقًا للمادة 74 من الدستور، فإنه يتّخذ جميع الإجراءات لمواجهة أي خطر

(1) {Interest Aggregation and Political Parties,} in: Gabriel A. Almond [et al.], Comparative Politics Today: A World View , 9thed. update (New York: Longman, 2010), pp. 88-94.

(2)شكر، «الدولة والأحزاب السياسية: الواقع والآفاق،» ص 15.

يتهدّد الوحدة الوطنية، أو سلامة الوطن، أو يعوق مؤسّسات الدولة عن القيام بدورها الدستوري.

النتيجة الطبيعية لكلّ هذه السلطات المطلقة هي قدرة رئيس الجمهورية وسلطته التنفيذية على تقييد الحياة الحزبية بما فيها الأحزاب السياسية، والتحكم في مقدّراتها[1]. وازداد هذا الوضع تعقيدًا بفعل قانون الأحزاب السياسية الصادر في عام 1977 وما أُدخِلَ عليه من تعديلات لاحقة. فقد تضمن القانون شروطًا قاسية ومتجاوزة للزمن لتأسيس الأحزاب واستمرارها، مثل:

(1) شرط ألاّ تتعارض مقومات الحزب أو مبادئه وأهدافه مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومبادئ ثورة تموز/يوليو 1952 وكذلك ثورة التصحيح 1971، والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين، وتحالف قوى الشعب العاملة، والسلام الاجتماعي والاشتراكية الديمقراطية.

(2) تميزت برامج الحزب وسياساته وأساليبه في تحقيق هذا البرنامج تميزًا ظاهرًا عن برامج الأحزاب الأخرى.

(3) عدم قيام الحزب بما يتعارض مع قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، أو على أساس طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافي، أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة.

(4) ألاّ يكون من بين مؤسسي الحزب أو قياداته؛ من تقوم أدلة جدية على دعوته أو مشاركته في الدعوة أو الترغيب أو الترويج لمبادئ واتجاهات تتعارض مع المبادئ المنصوص عليها في البند السابق.

(5) ألاّ تترتب على قيام الحزب إعادة تكوين أي من الأحزاب التي أُلغيت سنة 1953[2].

كما هو واضح، فإنّ هذه الشروط، فضلاً عن اتساعها الشديد، جاءت شديدة العمومية، وتركت مساحة هائلة للسلطة التنفيذية للتحكم في نشأة الأحزاب أو منعها، على النحو الذي سنوضحه لاحقًا.

---

(1)دستور جمهورية مصر العربية (1971).

(2)القانون الرقم 40 لعام 1977 الخاص بإنشاء الأحزاب السياسية.

ج ـ تميزت هذه التعددية دائمًا بعدم الحيادية، حيث تضمّن قانون نشأة الأحزاب تأليف لجنة شؤون الأحزاب بقرار من رئيس الجمهورية؛ وتضم اللجنة: رئيس مجلس الشورى وثلاثة وزراء، إضافة إلى ثلاثة من رجال القضاء السابقين، وثلاث شخصيات عامّة غير منتمية إلى أي حزب سياسي[1]. ولعلّ الملاحظة الرئيسية على هذا التشكيل، هي أنّ تلك اللجنة يغلب عليها الطابع الإداري، كما أنّ الواقع العملي جاء ليؤكد تحيز اللجنة. فرئيس اللجنة ـ على سبيل المثال ـ في المرحلة السابقة لقيام الثورة المصرية، هو الأمين العامّ المساعد وأمين التنظيم في الحزب الوطني، كما ضمّت اللجنة وزير الداخلية وثلاثة من أعضاء الهيئات القضائية كان يعينهم دائمًا وزير العدل المنحاز ـ بصفته ـ دائمًا إلى الحكومة، إضافة إلى تعيينه أيضًا ثلاثًا من الشخصيات العامة. ويُلاحظ أن عبارة «شخصية عامة» مطاطة للغاية ولا تضمن أي حياد. ومع أن وزير العدل خرج في الآونة الأخيرة من اللجنة، لم يغيّر الأمر شيئًا من انحيازها، وقد تحولت إلى ذراع للحزب الوطني؛ لرفض طلبات تأسيس الأحزاب. فمن بين 24 حزبًا تأسست في مصر، وافقت اللجنة على عشرة أحزاب فقط، بينما جاء باقي الأحزاب بأحكام قضائية بعد أن رفضتها اللجنة!

د ـ حرصت الدولة دائمًا على وأد هذه التعددية من خلال خلق استقطاب إعلامي وسياسي بين الحزب الوطني و«الإخوان»، لكي تستخدم لاحقًا قوة الإخوان فزّاعة، استطاعت تسويقها ـ على أنها البديل الوحيد والأسوأ ـ للداخل والخارج. وقد لوحظ أن هذا الاستقطاب نجح لفترات طويلة، في إقناع القوى الخارجية وبعض القوى الداخلية ـ كالأقباط ـ بأفضلية الحزب الوطني ـ على الرغم مما فيه من مساوئ ـ مُقارنة بجماعة الإخوان. ولا يُبالغ الباحث إذا قال إن مثل هذا الاستقطاب كان من أهم المشاكل التي واجهت تجربة التعددية الحزبية في مصر.

هـ أخيرًا، ظلّت تلك التعددية تعددية شكلية، حيث سيطر الحزب

(1)عبد الغفار شكر، الأحزاب السياسية في مصر (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2004)، ص 22.

الوطني على الحكم سيطرة دائمة. ومع إجراء الانتخابات في الأعوام 1984 ـ 1987 ـ 1990 ـ 1995 ـ 2000 ـ 2005 ـ 2010، إلا أنها ظلت انتخابات شكلية، شابها التزوير والتدخل الإداري بدرجات متفاوتة، ولم تُترجم هذه التعددية الشكلية إلى واقع معيش.

ثانيًا: خريطة الأحزاب السياسية القائمة في مرحلة ما قبل الثورة مع التركيز على الحزب الحاكم

1 ـ خريطة الأحزاب السياسية في مصر وأهمّ سماتها

الحديث عن الأحزاب السياسية في مصر هو في الواقع حديث عن أحزاب المعارضة، ذلك أن كل الأحزاب المصرية ـ كما سلف الذكر ـ عاشت مُستبعَدة باستثناء الحزب الوطني الحاكم، بالطبع. وقد استقرت الأدبيات على أن وظيفة أحزاب المعارضة، في الدول الديمقراطية، هي تجميع المصالح والتعبير عنها، فضلاً عن تكوين الثقافة السياسية القائمة في النظام السياسي. يُضاف إلى ذلك ـ بالطبع ـ صُنع القرار بالنسبة إلى الحزب الذي يصل إلى السلطة[1].

أما في الدول النامية الآخذة على ضرب الديمقراطية، فإن أحزاب المعارضة عادة ما ترتبط بعلاقة زبائنية (Clientelistic) مع الحزب الحاكم، حيث تحاول الحصول على درجة من درجات الرضا من الحزب الحاكم المسيطر، حتى تحصل على أكبر قدر ممكن من المكاسب. وتقلّ هذه العلاقة الزبائنية كلما تطور النظام السياسي ديمقراطيًا[2]. إلا أن الوضع يختلف تمامًا بالنسبة إلى أحزاب المعارضة في الدول ذات الأنظمة السلطوية، التي يستخدمها النظام الحاكم دائمًا لتحسين شرعيته من خلال الأيديولوجيات والقيادة الكاريزمية، أو من خلال إيجاد مساحة للمشاركة السياسية؛ وذلك حتى تكون للنظام شرعية داخلية وخارجية. وتتحول أحزاب المعارضة بالتالي إلى أدوات لزيادة شرعية النظام الحاكم وتحسينها. فبدلا

---

(1){Interest Aggregation and Political Parties,} p. 79.

(2)Herbert Kitschelt, Party Systems (Oxford: Oxford University Press, 2009), pp. 544-545.

من أن تكون أحزاب المعارضة أبوابًا للتحول الديمقراطي، تتحول إلى أدوات للإبقاء على السلطوية[1].

مع أن النظام السياسي في مصر تبنّى التعددية السياسية، ظلّت تلك التعددية خلال 35 عامًا مهمّشة ومخنوقة؛ لأن النظام السياسي أنشأها منذ البداية كي يضيف شرعية داخلية وخارجية، من دون الإيمان الحقيقي بكون التعدُّدية وسيلة من وسائل التحول الديمقراطي. وقد أدّى ذلك إلى تقزيم أحزاب المعارضة وفصلها تمامًا عن الشارع، وهو السبب في كون القوة الوحيدة التي تمتعت بشعبية وقدمت بدائل للنظام الحاكم، كانت قوة غير معترَف بشرعيتها. وقد استغلت تيارات الإسلام السياسي ذلك الوضع ببراعة فكثفت حضورها السياسي وقدمت تحديًا حقيقيًا للنظام الحاكم؛ وهو ما انعكس جليًا على خريطة الأحزاب السياسية في مصر على النحو الذي يوضحه الجدول الرقم (7 ـ 1).

الجدول الرقم (7 ـ 1)

خريطة الأحزاب السياسية في مصر (1976 ـ 2011) (*)

	الحزب	تاريخ التأسيس	طريقة التأسيس	وضعه وقت قيام الثورة
1	مصر العربي الاشتراكي	1992/1976	لجنة شؤون الأحزاب/حكم قضائي	موجود
2	التجمع الوطني التقدمي الوحدوي	1976	لجنة شؤون الأحزاب	موجود
3	الأحرار الاشتراكيين	1976	لجنة شؤون الأحزاب	مجمد
4	الوطني الديمقراطي	1978	لجنة شؤون الأحزاب	موجود
5	العمل	1978	لجنة شؤون الأحزاب	موجود
6	الوفد	1983/1978	لجنة شؤون الأحزاب/حكم قضائي	موجود
7	الأمة	1983	لجنة شؤون الأحزاب	موجود
8	مصر الفتاة	1990	حكم قضائي	مجمد
9	الخضر	1990	حكم قضائي	موجود

يتبع

(1)Joshua A. Stacher, {Parties Over: The Demise of Egypt’s Opposition Parties,} British Journal of Middle Eastern Studies , vol. 31, no. 2 (November 2004), pp. 218-219.

تابع

10	الاتحاد الديمقراطي	1990	حكم قضائي	موجود
11	الشعب الديمقراطي	1992	حكم قضائي	مجمد
12	العربي الديمقراطي الناصري	1992	حكم قضائي	موجود
13	العدالة الاجتماعية	1993	حكم قضائي	مجمد
14	التكامل الاجتماعي	1995	حكم قضائي	موجود
15	الوفاق القومي	2000	لجنة شؤون الأحزاب	مجمد
16	مصر 2000	2001	حكم قضائي	موجود
17	الجيل الديمقراطي	2002	حكم قضائي	موجود
18	الدستوري الاجتماعي	2004	حكم قضائي	موجود
19	الغد	2004	لجنة شؤون لأحزاب	موجود
20	السلام الديمقراطي	2005	حكم قضائي	موجود
21	شباب مصر	2005	حكم قضائي	موجود
22	المحافظون	2006	حكم قضائي	موجود
23	الجمهوري الحر	2006	حكم قضائي	موجود
24	الجبهة الديمقراطية	2007	لجنة شؤون الأحزاب	موجود

(*)اعتُمد على مجموعة مختلفة من مواقع الشبكة العنكبوتية للوصول إلى تحديث وتعديل الجدول ذاته الذي ورد متوقفًا عند عام 2002، في: عبد الغفار شكر، الأحزاب السياسية في مصر (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2004)، ص 20 ـ 21، وموقع شبكة الانتخابات المصرية:
<http://intkabat.info/thread-197-html>.

بمراجعة الجدول الرقم (7 ـ 1) يمكن تلخيص أهم سمات أحزاب المعارضة في مصر قبل الثورة في ما يلي:

أ ـ نشأة معظمها عن طريق أحكام قضائية : كما يوضح الجدول، فإنه من إجمالي 24 حزبًا حصلت عشرة أحزاب فقط على موافقة لجنة شؤون الأحزاب، فيما اضطُرّ 14 حزبًا إلى اللجوء إلى القضاء. وإذا أخذنا في الحسبان أن حزبَي مصر العربي الاشتراكي والوفد جُمدا بعد قرار لجنة الأحزاب وعادا فقط بعد اللجوء إلى القضاء، يصبح عدد الأحزاب المُنشأة بقرار قضائي 16 حزبًا بنسبة تقترب من 70 في المئة وهي نسبة عالية بلا شكّ، وتُعَدُّ مؤشرًا على عدم تسامح النظام الحاكم مع فكرة التعددية. كما أن لجنة شؤون الأحزاب ظلت 17 عامًا من دون أن تعطي موافقة واحدة

على إنشاء حزب، منذ تصريحها بإنشاء حـزب الأمـة في عـام 1983 حتـى موافقتهـا على حزب الوفاق ـ الذي جُمّد لاحقًا ـ في عام 2000[1]. ومع أن كثرة عـدد الأحـزاب التي أُنشئت بحكم قضائي قد توحي بأن لديها فرصة كبيرة للحركة باسـتقلالية عـن النظام الحاكم، يُشير الواقع إلى أن عددًا كبيرًا من هذه الأحـزاب تـورّط في علاقـات زبائنية مع النظام للحصول على أكبر قـدر مـن المكاسـب المتاحـة[2]، فضـلاً عـن أن النظام لم يتسامح أبدًا مع تلك الأحزاب؛ وحاول مرارًا تقييد حركتها.

ب ـ عدم تمـايز برامجهـا وبعـدها عـن الشـارع : أكّـدت الخـبرة العمليـة أن معظم أحزاب المعارضة كانت بعيدة تمامًا من الشـارع، واكتفـى معظمهـا بأمانـات محدودة في بعض المحافظات، ولم تنشط إلا وقت عقد الانتخابات. وإذا كان بعـض هذه الأحزاب امتلـك بعـض المنـابر الإعلاميـة، ولا سـيما الصـحف، التـي جـاءت في معظمها ضعيفة التوزيع والمبيعات، فإن عددًا آخر لم يمتلك صحفًا. وإذا كـان عصر السماوات المفتوحـة أعطـى أحـزاب المعارضـة في مصر فرصـة كـبيرة للتغلـب عـلى احتكار النظام للقنوات الحكومية، إلا أن معظمها لم يستغلّ هذه الفرصـة. يضـاف إلى ذلـك أن معظـم بـرامج أحـزاب المعارضـة جـاء متشـابهًا في المحتـوى ولم يُصَـغ معظمها بأي احترافية[3].

ج ـ شخصنة السلطة وغياب الديمقراطية في اتخاذ القرار : عانى معظـم الأحزاب في مصر من شخصنة شديدة للسلطة، حيث أضحى مؤسس الحـزب هـو مركـز الثقـل الوحيـد داخلهـا[4]. ويظـل الحـزب حيًـا مـا دام مؤسسـه حيويًـا، ويتجمـد الحـزب إذا مـرض مؤسسـه، وهـو في كـل الأحـوال

(1)Hamdy A. Hassan, {Civil Society in Egypt under the Mubarak Regime,} Afro Asian Journal of Social Science , vol. 2, no. 2.2, Quarter 2 (2011), p. 8.

(2)Kevin Koehler, {Authoritarian Elections in Egypt: Formal Institutions and Informal Mechanisms,} Democratization , vol. 15, no. 5 (December 2008), pp. 980-982.

(3)راجـع الباحـث بـرامج أحـزاب الجيـل الـديمقراطي والسـلام الاجتماعـي ومصر 2000 والمحـافظين والجمهـوري الحـر فكـان معظمهـا متشـابهًا بـل وركيكًـا للغايـة مـن حيـث الصياغة.

(4)بمراجعة المواقع الإلكترونية لحزبي الدستوري الاجتماعي والسـلام الاجتماعـي، عـلى سـبيل المثال وجد الباحث أنه لا يوجد تأريخ لتأسيس الحزب إلا من خلال عرض السيرة الذاتيـة لمؤسسه!

رئيسه أيضًا. لذلك، كانت وفاة الرجل المؤسس للحزب تعني في كثير من الأحيان موتًا سريريًا للحزب وأنشطته، فضلاً عن التصارع بين أجنحته المختلفة لتحديد هوية خليفته، الذي يظل دائمًا محل جدل[1]. إضافة إلى ذلك ـ باستثناء أمثلة محدودة للغاية كحزب الوفد وحزب التجمع ـ لم يحدث أن جرى تداول منصب رئيس الحزب بطريقة ديمقراطية وسلمية. ويبدو أن أحزاب المعارضة في مصر تأثرت كثيرًا بشكل النظام الحاكم، وكذلك الحزب الحاكم؛ حيث تمحور كلاهما حول شخصية الرئيس السابق مبارك، والنخبة الضيقة المحيطة به.

د ـ المعاناة من الانشقاقات الحزبية : يكاد لا يخلو حزب معارض في مصر من الخلافات التي تصل إلى حد الانشقاق. ومع أن الخلافات هي ظاهرة صحية ومعتادة في أي حزب سياسي، إلا أن وجود قواعد داخلية واضحة ومحترمة من الجميع يضع عادة حدودًا لتطور مثل هذا الصراع. لكن، لأن معظم أحزاب المعارضة عانت من غياب أي آلية أو قواعد لحل النزاعات، وصلت هذه الخلافات في معظم الحالات إلى انشقاقات في صفوفها، ونزاعات على رئاستها؛ وهو ما أدى إلى تجميد عدد كبير منها، مثل أحزاب: العمل، ومصر الفتاة، والأحرار، والوفاق القومي، والعدالة الاجتماعية، ومصر العربي الاشتراكي، والشعب الديمقراطي، وهو الوضع الذي أدى إلى غياب هذه الأحزاب عن الشارع[2].

هـ ضعف المنافسة في الانتخابات : لعلّ تلك السمة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بسيطرة النظام الحاكم على العملية الانتخابية، فضلاً عن جملة القيود القانونية والإدارية التي مارستها السلطة للحدّ من قدرة أحزاب المعارضة على المنافسة في الانتخابات. إلا أن طريقة النشأة الفردية لعدد كبير من هذه الأحزاب، مضافًا إليها غياب الجدية، وارتباط عدد آخر بعلاقات زبائنية اختيارية، كل هذا ساهم في ضعف المنافسة. وكانت النتيجة أن

(1)راجع على سبيل المثال لا الحصر، الصراع في حزب الأحرار بعد وفاة مؤسسه مصطفى مراد في عام 1998 والذي استمر حتى عام 2006.

(2)شكر، الأحزاب السياسية في مصر ، ص 34 ـ 35

عددًا قليلاً جدًا من الأحزاب السياسية حصل على مقاعد في البرلمان، بل إن عددًا آخر أخذ في تقديم أعداد قليلة جدًا للمنافسة على الانتخابات، ولم يتمكن أي حزب معارض في أي مرحلة من تقديم مرشحين لكل الدوائر الانتخابية.

و ـ المعاناة الاقتصادية : لعل إحدى أهم سمات الأحزاب السياسية المعارضة في مرحلة ما قبل الثورة المعاناة الاقتصادية الشديدة؛ حيث فشلت أغلبية هذه الأحزاب في تأمين موارد ثابتة لها، واعتمدت اعتمادًا كبيرًا على الإعانات التي قدمها النظام لها بأسلوب العصا والجزرة. ومع أن الأحزاب ـ عادة ـ تموّل نفسها من خلال العضوية السنوية، والتبرُّعات، وموارد بعض الصحف أو المشاريع التي تديرها، عانت أحزاب المعارضة من قلة عدد الأعضاء المنتسبين إليها، فضلاً عن أن عددًا كبيرًا منها إما أن يكون امتلك صحفًا ضعيفة التوزيع والمبيعات، أو لم يكن يمتلكها. إضافة إلى ذلك، عمد النظام السياسي الحاكم إلى خنق الأحزاب ماليًا. وقد تناولت إحدى الدراسات بالتحليل كيف أن النظام الحاكم استخدم دعمه المالي للأحزاب في شكل أموال سائلة أو تسهيلات عقارية وإدارية لدعم الأحزاب المرضي عنها واستبعاد تلك المُراد معاقبتها[1].

جاءت كل هذه السمات لتجعل من التعددية الحزبية في الحالة المصرية مسرحية أخرجها النظام كي يعزّز شرعيته داخليًا وخارجيًا من دون أن يؤمن بمضمونها. ولا يمكن إنهاء هذا الجزء التحليلي من دون التطرق إلى الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان في سدّة الحكم، وإلقاء الضوء على أهمّ السمات التي ميزته في ظلّ تلك التعددية المزيفة.

2 ـ الحزب الوطني الديمقراطي

منذ أن تأسّس الحزب الوطني (الحزب الذي يرئسه رئيس الجمهورية) في

(1) Abdul-Monem Al-Mashat, {Political Finance Systems in Egypt, Regulation and Disclosure: The Way Out,} Paper Presented at: {Global Transparency: Fighting Corruption for a Sustainable Tuture,} (The 13th International Anti-Corruption Conference (IACC), Athens, Greece, 30 October-2 November 2008).

عام 1978 وهو المسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ حيث حصل على الأغلبية الساحقة في مجلسي الشعب والشورى بنسبة تأرجحت دائمًا بين 80 و90 في المئة بل إنها وصلت إلى 94 في المئة في بعض الأحيان. وبحسب برنامج الحزب، فإنه يبني شرعيته على ثورة تمّوز/يوليو 1952، إذ ينصّ على كونه التعبير الحي عن الالتزام بتطبيق مبادئ ثورة تمّوز/يوليو من أجل الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية وتطبيق الديمقراطية. وقد أوقعت تلك المبادئ الحزب في تناقض شديد؛ لكونه اتّبع ـ بصورة دائمة ـ سياسات رأسمالية تتمشّى مع حرية السوق[1]. ومع أنّ الحزب تمتّع بالسلطات المطلقة؛ نتيجة وجود رئيس الجمهورية على رأسه، إلا إنه لم يتمتّع أبدًا بشعبية أو برضا بين المواطنين؛ لذا فإنّ أوّل ما طاولته نيران الثورة، أبنية الحزب الوطني ومقارّه، التي انتُزعت عبر الزمن من هيئات ومؤسّسات حكومية وأكاديمية مختلفة. ولم تكن مفاجأة أن يكون أوّل قرارات القضاء المصري بعد الثورة حلّ هذا الحزب لإفساده الحياة السياسية في مصر[2]. وفي ما يلي عرض مبسّط لأهمّ السمات التي ارتبطت بالحزب منذ إنشائه حتّى قيام الثورة.

أ ـ غياب الأيديولوجيا : لوحظ على مدار اثنين وثلاثين عامًا أنّ الحزب الوطني غابت عنه الأيديولوجيا الواضحة، فاكتفى الحزب طوال تاريخه باتّباع خطاب شديد العمومية لا يمكن تصنيفه يمينًا أو يسارًا، وتكيُّف الحزب دائمًا مع تغير توجُّهات الدولة؛ كما اكتفى بطرح الشعارات العامّة مثل الديمقراطية والاستقرار والتنمية، من دون أن يعني هذا التزامًا منه بتحقيق أي منها[3].

ب ـ شخصنة السلطة : على مدار ثلاثة عقود، لم يخرج الحزب أبدًا من كنف رئيس الجمهورية؛ إذ استمدّ قوّته من ارتباطه برئيس الحزب الذي هو رئيس الجمهورية والمعبِّر عنه في الوقت نفسه. لذلك، تحوّل الحزب الوطني إلى إطار عام لتفاعل النخبة الحاكمة، وظهور آراء واتجاهات متباينة

(1)شكر، «الدولة والأحزاب السياسية في مصر: الواقع والآفاق،» ص 21 ـ 22.

(2)الشروق الجديد ، 2011/4/16.

(3)للمزيد عن هذه النقطة انظر: التقرير الإستراتيجي العربي، 1990 (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، [1990])، ص 415.

يحسمها في النهاية رئيس الجمهورية. طالب الكثير مـن الإصـلاحيين داخـل الحـزب بالفصل بين منصبَي رئيس الحزب ورئيس الجمهورية لإضـفاء مزيـدٍ مـن الحياديـة على التعددية الحزبية القائمة، إلا أن أيًا من هذه الدعوات لم يُستجَب لها. كما جاء مشروع التوريث ليزيد من تأكيد الطابع الشـخصي للسـلطة واتخـاذ القـرار داخـل الحزب.

ج ـ المعاناة من البيروقراطية الشديدة في اتخـاذ القـرار : يُعَـدُّ هـذا الأمـر في الواقع انعكاسًا لطبيعة نشأة الحزب وتكوينـه، وقـد انعكسـت هـذه السـمة عـلى الأداء السياسي للحزب بل عـلى آليـات العمـل الـداخلي، حيـث إن جميـع قـرارات الحزب تأتي فوقية من دون أي استشارة للمستويات الأدنى[1]. وقد أدخل الحـزب في حزيران/يونيو 2002 تعديلات كبيرة تمثلت بـ: انتخـاب الهيئـات القياديـة مـن كـل المستويات، وعلى مستوى القاعدة، وعقد المؤتمرات العامة للحزب سنويًا وبانتظـام، وإدخال شريحة كبيرة من المتعلمين والحاصلين على درجـات الماجسـتير والـدكتوراه في كوادر الحزب ومستوياته المختلفة؛ وهو ما عُرف باسم «الفكـر الجديـد». إلا أنّ هذا لم يغيّر كثيرًا من الأمر، حيث ظلّت أمانة السياسـات المسـتحدَثة في عـام 2002 والمكوَّنة من عدد محدود للغاية من مسؤولي الحزب وقياداته العليا، هي المهيمنـة على سلطة صنع القرار واتخاذه.

د ـ الخلافات والانقسامات الشديدة داخل الحزب : انقسمت آراء المحلّلين بـين فريقٍ يرى أنّ تلك الخلافات كانت مفتعلة ومصـنوعة لإضـفاء واجهـة إصـلاحية عـلى جمال مبارك، وأنّها جزء محوري من سـيناريو التوريـث الـذي أراد إبـراز وجـه جـمال مبارك على أنه الوجه الشبابي والدم الجديد المصلح داخل الحزب. وفريق آخر يرى أنّ تلك الخلافات كانت حقيقية، وربما عزّزها مبارك الابن لاحقًـا لتعزيـز مشروع توريثـه الحكم. وقد ظهرت تلك الخلافات جلية مع مطلع الألفية بعد أن أعلن الحـزب فكـره الجديـد؛ وأعـاد تنظـيم صـفوفه الداخليـة بـين مـا عُـرف بـالحرس القـديم والحـرس الجديـد في الحـزب. حاولـت جماعـة الحـرس القـديم وصـقورها مـن رمـوز الحـزب

(1)شكر، «الدولة والأحزاب السياسية في مصر: الواقع والآفاق،» ص 22.

والنظام الحفاظ على أوضاعهم ومراكزهم الإستراتيجية في اتخاذ القـرار، في مواجهـة تصاعد نجم جمال مبارك الابن في تنظيم الحـزب الـوطني حتـى وصـل إلى منصـب الأمين العام المساعد للحزب، فضلاً عن كونه أمين لجنة السياسات ومعـه مجموعـة محدودة من الشبان. ومع أن الحزب نفى وجود مثل تلك الخلافات أو التشـققات، إلا أنه ظهرت جليًا في عدّة مناسبات، تناقضات في التصريحات والقرارات من داخل الحزب، تعكس هذا التشقق.

إضافة إلى ذلك، عجز الحزب دومًا، منذ صعود «الفكر الجديـد»، عـن حسـم مسـألة الترشـيحات للانتخابـات مـن دون انشـقاقات أو خلافـات داخليـة. ففـي انتخابـات مجلـس الشـعب في عـام 2000 ترشّـح 3000 مـن المنتمـين إلى الحـزب الوطني ـ إضافة إلى 444 مرشّحًا رسميًا ـ رافضين أن ينصاعوا لأوامر الحزب بـاحترام خياراتـه. وتكـرّر الموقـف مضـخّمًا في انتخابـات 2005 حيـث نـافس المرشّـحون الرسميون للحزب أكثر من 4300 مرشّح مستقلّ من نوّابه السابقين[1]! وبدا الموقـف أكثر سوءًا في انتخابات 2010، حين عقد الحزب انتخابـات داخليـة لإقـرار مرشّـحي الحزب وأجبر المتنافسين في تلك الانتخابات على التوقيـع في الشـهر العقـاري بعـدم الترشح مستقلّين في حال سقوطهم في تلك الانتخابات الداخليـة. إلا أنّ الأمـر تفجّـر بعدما أعلن الكثـير مـن الراسـبين عـن شـبهة فسـاد شـابت الانتخابـات الداخليـة، متّهمين القيادات العليا بالتدخُّل والمحاباة للبعض، بل ورفعوا دعاوى قضـائية ضـدّ الحزب[2].

هـ عدم تمتّع الحزب بأي شعبية : يمكن القول إنّ الحزب الـوطني، عـبر أكـثر من ثلاثة عقود من الحكم، قوبل بكرهٍ شديد من قطاع كبـير مـن المصريـين. يعـود ذلك إلى أسباب عديدة في مقدمتها أن ارتباط الحـزب الـدائم بالحكومـة حمّلـه أي فشل حكومي.

ولما كانت الأخيرة فاشـلة عـلى مـدار سـنوات حكـم الـرئيس السـابق مبـارك

(1)Koehler, {Authoritarian Elections in Egypt: Formal Institutions and Informal Mechanisms,} pp. 983-986.

(2)المصري اليوم ، 2010/11/20.

(1981 ـ 2011) في الكثير من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن فشلها في توفير الحدّ الأدنى اللازم من خدمات الصحة والتعليم والأمن؛ فقد تحمل الحزب الوطني بالتبعية نتائج هذا الفشل كونه ببساطة حزب الحكومة. إضافة إلى ذلك، أدّى انتشار حالات الفساد المالي والإداري الصارخ الذي تورّط فيه عدد كبير من المنتمين إلى الحزب؛ إلى فقدان الحزب صدقيته وسط المواطنين بصورة كبيرة. كما أن إصرار الحزب على تزوير الانتخابات بصفة دائمة، وصل إلى درجة فجّة في انتخابات مجلسي الشعب والشورى عام 2010، في ظل صعود نجم جمال مبارك ومعه مشروع التوريث؛ فقد أدرك المصريون أن التوريث أصبح حقيقة في ظل مرض الرئيس السابق وضعف حيويته، وبزوغ نجم الابن في الإعلام والسياسات العامة الداخلية بل والخارجية. كل ذلك أدّى إلى قطع أي صلة للمواطن العادي بالحزب، بعد أن تأكّد أنّ الحزب الحاكم يتّجه نحو مزيد من السيطرة على ثروات البلد ومقدراتها في ظلّ فقر مدقع يعاني منه أكثر من 40 في المئة من المصريين.

و ـ إدماج الحزب بالجهاز البيروقراطي للدولة : أصبح هناك خلط شديد بين أعضاء الحزب والصفّين الأوّل والثاني من قيادات المؤسسات الحكومية والقطاع العامّ والمرافق العامّة. وقد أدّت هذه القيادات دورًا مهمًّا في سيطرة الحزب على مقدرات الحياة السياسية بل واليومية للمواطن العادي، كما استُخدمت أداة حشد وتعبئة وتكتيل لأصوات الجماهير لمصلحة الحزب. من هنا كانت المطالبة الدائمة للمعارضة بالفصل بين الحزب وجهاز الدولة. ومما يُذكَر في هذا السياق، أن واحدة من أهم المشاكل التي تواجه المرحلة الانتقالية في مصر، كيفية التخلص من فلول النظام وهم على رأس معظم مؤسسات الدولة وقطاعاتها الحيوية كرئاسات الجامعات وعمادة الكليات.

ز ـ استقطاب الحزب لرجال الأعمال : في الوقت الذي انفردت فيه الدولة بسلطتها القمعية في توفير هياكل الفرص السياسية لجميع الفواعل في الساحة المصرية، ومع اختزال الدولة كفاعل قمعي في الحزب الوطني، واختزال الأخير في لجنة السياسيات، أصبح لرجال الأعمال دورٌ كبيرٌ في

صنع سياسات الحزب بدءًا بتمويل جريدته مايو [1]، وصولاً إلى اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الحساسة من خلال لجنة السياسات. وقد حظي رجال الأعمال بنصيب الأسد في قيادات الحزب الممثلة بأعضاء المكتب السياسي والأمانة العامّة وأمانة السياسات. وهم ـ أي رجال الأعمال ـ إلى جانب عدد من أساتذة الجامعات والإعلاميين؛ مَن رفعوا شعار الفكر الجديد مستغلّين صلتهم الوثيقة بجمال مبارك. وقد تزامن ذلك مع تورّط عددٍ كبيرٍ منهم في قضايا فساد وجرائم جنائية، وصعود عددٍ آخرَ لتولّي مناصب وزارية ـ خصوصًا في وزارة أحمد نظيف ـ وهو ما مثّل مسمارًا في نعش شرعية الحزب وصدقيته لدى جماهير الشعب[2]

ثالثًا: النظام الحاكم والتعدُّدية الحزبية (تتبُّع زمني)

بعد تحليل أهم سمات أحزاب المعارضة والحزب الحاكم في فترة الدراسة، يتحول الباحث الآن إلى دراسة إمبريقية مبسّطة للكيفية التي تعامل بها النظام السياسي مع التعددية الحزبية، من خلال اختبار عدد من المؤشرات الرئيسية المتعلقة بتقبل النظام الحاكم فكرة التعددية، وهي: النظام الانتخابي، وعدد الأحزاب التي حصلت على موافقة لجنة الأحزاب في مقابل تلك التي جاءت بحكم قضائي، وعدد الأحزاب المجمدة، والتسامح مع الأحزاب غير الرسمية والجماعات غير الشرعية، وعدد الأحزاب المنافسة في الانتخابات وتلك المقاطعة لها، وأخيرًا نسبة تمثيل الأحزاب في البرلمان في تلك الفترة[3].

---

(1)ناهد عز الدين، العمال ورجال الأعمال: تحولات الفرص السياسية في مصر (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2003)، ص 526.

(2)لمزيد من التفاصيل عن دور رجال الأعمال وارتباطهم الوثيق بالحزب الوطني انظر: عبد المنعم المشاط وهبة رؤوف، «رجال الأعمال وإعادة تعريف الدور في المجال العام المصري: بين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي،» ورقة قدمت الى: «تحولات المجال العام في مصر: تنامي الصراع ومستقبل التوافق الاجتماعي،» (المؤتمر السنوي الحادي عشر للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 11 ـ 12 كانون الأول/ديسمبر 2007).

(3)تعتمد هذه الدراسة على نتائج مجلس الشعب (الغرفة الأدنى) وذلك بسبب ضعف الدور التشريعي لمجلس الشورى، فضلاً عن تعيين ثلث أعضائه بواسطة رئيس الجمهورية.

باختبار تلك المؤشرات يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل أساسية كما يلي[1]:

1 ـ مرحلة التسامح النسبي

يُلاحَظ في هذه المرحلة (ثمانينيات القرن العشرين) أن النظام السياسي الحاكم تسامحَ نسبيًا مع فكرة التعددية السياسية، حيث يتبين من اختبار مؤشرات تلك الفترة الآتي:

أ ـ النظام الانتخابي : يُلاحَظ أن النظام السياسي اتبع في تلك الفترة أكثر من أسلوب انتخابي استجابةً لمطالب القوى السياسية المختلفة، فبدأ باتباع أسلوب القائمة النسبية في انتخابات 1984، ثمّ عدّله إلى النظام المختلَط في انتخابات 1987 استجابة لضغوط المعارضة، ولحكم القضاء بعدم دستورية نظام القائمة لاستبعاده المستقلين.

ب ـ عدد الأحزاب المُنشأة بقرار من لجنة الأحزاب : أبدى النظام الحاكم في تلك الفترة قدرًا نسبيًا من المرونة، حيث وافق النظام ولجنة الأحزاب على إنشاء سبعة أحزاب من إجمالي سبعة أحزاب قائمة، أي بنسبة 100 في المئة. يكون عدد الأحزاب المنشأة بقرار قضائي بالتالي صفرًا في المئة.

ج ـ عدد الأحزاب المجمَّدة : لجأ النظام إلى تجميد حزبين هما حزب الوفد والحزب العربي الاشتراكي، من مجموع سبعة أحزاب بنسبة 28.6 في المئة.

د ـ التسامح مع الأحزاب غير الرسمية والجماعات غير الشرعية : سمح النظام لجماعة الإخوان المحظورة بالتحالف مع الوفد في انتخابات 1984، ثمّ عاد وسمح للناصريين والشيوعيين الذين لم تكن لهم أحزاب بعد، كما

(1)يعتمد الباحث على الأرقام والإحصاءات الواردة في: ناهد عز الدين، «خريطة المرشحين في انتخابات مجلس الشعب 2005،» وخليل عبد المنعم خليل، «تحليل نتائج انتخابات مجلس الشعب المصري العاشر: قراءة كلية في المدخلات والمخرجات والدلالات،» في: كمال المنوفي، محرر، انتخابات مجلس الشعب، 2005 (القاهرة: برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ مؤسسة كونراد أيناور، 2006)، ص 65 ـ 108 و144 ـ 187 على التوالي

سمح بتحالف الإخوان مع حزبَي العمل والأحرار في ما سُمّي «التحـالف الإسـلامي» لدخول الانتخابات.

هـ عدد الأحزاب المُقاطعـة للانتخابـات : مـن إجـمالي سـتة أحـزاب قائمـة[1]، قاطع انتخابات 1984 و1987 حزب واحـد فقـط هـو حـزب الأمـة بنسـبة 16.7 في المئة؛ بينما شاركت الأحزاب الأخرى في الانتخابات.

و ـ التمثيل النسبي للأحزاب والقوى السياسية في مجلـس الشـعب : يُلاحَـظ أن كلاً من الأحزاب الشرعية والقوى السياسية حصل على تمثيـل أفضـل نسـبيًا مـن المراحل اللاحقة. فقد حصل ائتلاف الوفد والإخـوان في 1984 عـلى 58 مقعـدًا مـن إجمالي 448 مقعدًا (13 في المئة) بينما حصل الحزب الوطني على 390 مقعـدًا (87 في المئة)، وفي انتخابات 1987 حصل «التحالف الإسلامي» على 60 مقعدًا موزّعة بـ 30 مقعدًا للإخوان و26 مقعدًا للعمل و4 مقاعد للأحرار، كما حصل الوفد على 35 مقعدًا فضلاً عن 5 مقاعد للمستقلين، ليكون إجمالي مقاعـد المعارضـة 100 مقعـدٍ (22.3 في المئة) بينما حصل الحزب الوطني على 348 مقعدًا (77.7 في المئة). وبأخذ متوسط تمثيل المعارضة في فترة الثمانينيات تكون نسبة تمثيلهم 17.7 في المئة.

2 ـ مرحلة خنق التعددية

ينطبق هذا الوصف على مرحلة التسعينيات من القـرن المـاضي حيـث تـدلّ المؤشرات المستخدمة على أن النظام أصبح أقل تسامحًا مع التعدديـة، وذلـك وفقًـا للمؤشرات التالية:

أ ـ النظام الانتخابي : يُلاحَظ أن النظام استجاب أيضًا لطلبات المعارضة بإنهاء النظام المختلط تمامًا والعـودة إلى النظـام الفـردي، والالتـزام بقـرار القضـاء المصري بعدم دسـتورية مجلـس الشـعب المنتخَـب في 1987. وقـد جـرت انتخابـات 1990 و1995 و2000 وفقًا للنظام الفردي.

ب ـ عدد الأحزاب المُنشأة بقرار من لجنة الأحـزاب : يُلاحَـظ في هـذه

(1)ظل حزب الأحرار مجمدًا حتى عام 1992، بينما عاد الوفد بقرار قضائي في 1983.

المرحلة أن عدد الأحزاب السياسية زاد من ستة أحزاب في الثمانينيات إلى 15 حزبًا، لكن يجب ألاّ تكون هذه النتيجة خادعة؛ فمن إجمالي تسعة أحزاب، جاء ثمانية بقرار قضائي؛ ولم يُستثنَ من ذلك سوى حزب الوفاق الذي حصل على موافقة لجنة الأحزاب في عام 2000، بعد 17 سنةً كاملة من آخر موافقة أعطتها اللجنة لحزب وهو حزب الأمة. بذلك تكون نسبة الأحزاب المنشأة بقرار من لجنة الأحزاب في هذه المرحلة 12.5 في المئة، وهي نسبة ضئيلة جدًا مقارنة بالفترة الماضية (100 في المئة).

ج ـ عدد الأحزاب المُجمَّدة : صدرت في تلك الفترة قرارات بتجميد حزبين هما مصر الفتاة وحزب الشعب، بنسبة 25 في المئة، وهي نسبة مقارِبة لنسبة التجميد في المرحلة السابقة 28.5 في المئة.

د ـ التسامح مع الأحزاب غير الرسمية والجماعات غير الشرعية : أظهر النظام في تلك الفترة تسامحًا أقل مع الأحزاب غير الرسمية، ومع جماعة الإخوان، وهو ما انعكس في مقاطعة الأخيرة انتخابات 1990 وفوز مرشّح وحيد لها في انتخابات 1995. جدير بالذكر أنّ ما عزّز رغبة النظام في استبعاد الجماعات المحظورة في تلك الفترة هو انتشار حوادث العنف السياسي. ومع أنه لم يثبت أن الجماعة اشتركت في هذه الأعمال، إلا أن النظام استغلّ الأحداث لاستبعادها من الحياة السياسية.

هـ عدد الأحزاب المُقاطعة للانتخابات : قاطعت الأحزاب السياسية جميعها ـ عدا التجمُّع ـ انتخابات عام 1990 وعاد معظمها للمشاركة في انتخابات 1995 و2000، إلا أنها لم تحظَ سوى بتمثيل هامشي كما سنرى لاحقًا.

و ـ تمثيل الأحزاب والقوى السياسية في مجلس الشعب : شهد تمثيل أحزاب المعارضة انخفاضًا ملحوظًا في التسعينيات؛ ففي انتخابات 1990 التي قاطعتها الأحزاب جميعها ما عدا التجمع؛ حصل الأخير على 5 مقاعد فقط بنسبة 1.1 في المئة، ولم يحسّن الوضع سوى حصول المعارضة على 55 مقعدًا بنسبة 12 في المئة. وفي انتخابات 1995، انخفضت نسبة تمثيل أحزاب المعارضة والمستقلين انخفاضًا كبيرًا وصل إلى 27 مقعدًا فقط ـ منها

13مقعدًا للمستقلين ـ بنسبة 6 في المئة، مع تمتُّع ممثلي الحزب الوطني بـ94 في المئة. أمّا في انتخابات 2000، فقد تحسّن الوضع قليلاً؛ إذ حصلت أحزاب المعارضة والمستقلّون على 54 مقعدًا منها 21 مقعدًا للمستقلين بنسبة 12.1 في المئة. هكذا يكون متوسط نسبة تمثيل المعارضة والمستقلّين في هذه الفترة 10.6 في المئة، في مقابل 17.7 في المئة في الثمانينيات.

3 ـ مرحلة موت السياسة [1]

سادت هذه المرحلة في الفترة الممتدّة منذ مطلع الألفية ـ حيث ظهور «الفكر الجديد» وإعادة هيكلة الحزب الوطني وتصعيد نجم جمال مبارك ومشروع التوريث ـ حتى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة في عام 2010. وبتطبيق المؤشرات السالفة الذكر على تلك الفترة، يُلاحَظ أن النظام السياسي الحاكم قد لجأ إلى الانفراد التام بسلطة صنع القرارات السياسية وتنفيذها، ولم يعد قادرًا على التسامح مع التعددية السياسية وذلك على النحو التالي:

أ ـ النظام الانتخابي : أصرّ النظام الحاكم على الاستمرار في الأسلوب الفردي؛ على الرغم من مطالبة جميع القوى السياسية بالعودة إلى نظام القائمة أو النظام المختلط، نظرًا إلى ما أفرزه النظام الفردي من بلطجة وتعصّب قبلي، فضلاً عن انفراد الحزب الوطني بمعظم مقاعد البرلمان في فترة التسعينيات.

ب ـ عدد الأحزاب المُنشأة بقرار من لجنة الأحزاب : استمرّت لجنة الأحزاب في عدم التسامح مع التعددية؛ رافضة عددًا كبيرًا من طلبات إنشاء الأحزاب؛ فمن بين تسعة أحزاب جديدة ظهرت في تلك الفترة، وافقت اللجنة على حزبين فقط هما حزب الغد والجبهة الديمقراطية، بنسبة 22.2 في المئة، في حين حصلت سبعة أحزاب على أحكام قضائية. ومع أن هذه

(1)هذا المفهوم ليس من صنع الباحث، حيث استخدمه في تحليلات وسياقات مختلفة قبل الثورة كتّاب ومفكرون كبار أمثال السيد يسين، وفهمي هويدي.

النسبة أفضل نسبيًا من سابقتها (12.5 في المئة) إلاّ أنه يجب عدم التعويل كثيرًا عليها في الإشارة إلى تسامح النظام، إذ إن حزب الغد سريعًا ما دخل في سلسلة لا تنتهي من الصراعات بعد الزجّ برئيسه أيمن نور في السجن في قضية توكيلات مزوّرة لتأسيس الحزب[1].

ج ـ عدد الأحزاب المُجمّدة : صدرت في هذه المرحلة قرارات بتجميد حزبين هما مصر الفتاة والوفاق، بنسبة 22.2 في المئة، وهي نسبة مقاربة للنسبة السابقة (25 في المئة) إذا أُخذ في الحسبان أن اللجنة لم توافق سوى على حزبين في تلك الفترة، أي أنه مقابل إصدار حزبين جُمِّد آخران تحت دعاوى مختلفة، وهو مؤشّر يدلّ على ضيق شديد بالتعددية والتسامح.

د ـ التسامح مع الأحزاب غير الرسمية والجماعات غير الشرعية : أظهر النظام في تلك الفترة ضيقًا شديدًا بالجماعات غير الشرعية وتحديدًا جماعة الإخوان المسلمين، وخصوصًا بعد انتخابات 2005 التي أبلت فيها الجماعة بلاءً حسنًا، حيث عمد النظام إلى الزجّ بعدد كبير من أعضاء الجماعة في السجون، فضلاً عن الاعتقالات والاحتجازات التي طاولت أعضاء الجماعة وعددًا كبيرًا من ناشطي الحركات السياسية المعارضة، ووصلت ذروتها قبل انتخابات مجلس الشعب في 2010.

هـ عدد الأحزاب المُقاطعة للانتخابات : مع أن انتخابات 2005 لم تشهد مقاطعة من أحزاب المعارضة والقوى السياسية الأخرى، إلا أنّ انتخابات مجلس الشعب في 2010 شهدت مقاطعة عدد كبير من الأحزاب السياسية، إضافة إلى جماعة الإخوان، وخصوصًا بعد نتائج الجولة الأولى التي شهدت تزويرًا فجًّا في النتائج. فقد تأكّد من هذا التزوير، أن النظام يريد استبعاد المعارضة كاملة من التمثيل البرلماني في محاولة منه لإمرار مشروع التوريث. وقد أكّدت جماعة الإخوان وحزب الوفد تبرُّؤهما من

---

(1)لا ينكر الباحث أن كلمة «زجّ» فيها قدر من التحيز الذي لا يتمشّى مع المعايير الأكاديمية في التحليل، خصوصًا عندما لا تتوافر أدلة دامغة. لكن في الوقت نفسه، لا يمكن أن يغفل الباحث في تحليله، حجم الإيماءات التي انتشرت بين النخبة والشعب على السواء، بأن القضية كانت نوعًا من الانتقام من أيمن نور بعد أن رشح نفسه أمام الرئيس السابق مبارك في انتخابات الرئاسة في عام 2005.

الأعضاء الذين دخلوا جولات الإعادة، وأنهم لا يمثلون الحـزب أو الجماعـة، بحيـث فصل حزب الوفد الأعضاء الستة الذين نجحوا بعد الإعادة.

و ـ التمثيل النسبي للأحزاب والقوى السياسـية في مجلـس الشـعب : مثّلـت هذه المرحلـة انتكاسـة شـديدة وإنهـاءً فعليًـا للتعدديـة السياسـية. فقـد مورسـت أسـاليب فجّـة في التزويـر والإفسـاد الانتخـابي (كالرشـوة وشراء الأصـوات وبيعهـا) وإقصاء المعارضين؛ ففي انتخابات 2005، حصلت قـوى المعارضـة عـلى أكـبر نسـبة تمثيل في تاريخها منذ بداية تجربة التعدديـة الحزبيـة، وذلـك بالحصـول عـلى 114 مقعدًا، بنسبة 25.7 في المئة، بعد أن تمكّـن القضـاء مـن الإشراف عـلى الانتخابـات؛ فحقّقت جماعة الإخوان تقدّمًا كبيرًا في المرحلتين الأولى والثانية بالحصـول عـلى 88 مقعدًا. إلا أنّ تدخلات معتـادة أدّت إلى عـدم حصـول الجماعـة عـلى أي مقعـدٍ في المرحلة الثالثة! أمّا انتخابات 2010، فقد انتهـت بنتـائجَ كارثيـة؛ إذ هـيمن الحـزب الحاكم على 473 مقعدًا من إجمالي 516 مقعدًا[1] بنسبة 91.7 في المئة، مـع احتكـار سيدات الحزب الوطني كلّ مقاعد حصّة) كوتا) المرأة. بذلك، يكون متوسّـط تمثيـل المعارضة في هذا العقد 17 في المئة في مقابـل 10.5 في المئـة في التسـعينيات، و17.5 في المئة في الثمانينيات. وإذا أخذنا في الحسـبان نتيجـة انتخابـات مجلـس الشـورى التي جرت قبل أشهر في العام نفسه، حيث سيطر الـوطني عـلى الأغلبيـة العظمـى من المقاعد، يتضح لنا كيف قرّر النظام إنهـاء المعارضـة والتعدديـة نهائيًـا، والقيـام بوظيفتي المعارضة والأغلبية في الوقت ذاته؛ وهو ما كان مؤشّرًا حقيقيًا على مـوت السياسة والتعددية في مصر.

لا بدّ هنا من الإشارة إلى أنّ تلـك الفـترة شـهدت أيضًـا أحـداثًا أخـرى صبّت جميعها في اتجـاه وأد التعدديـة السياسـية، والانفـراد بـالحكم. وقـد وُضعت من أجل ذلك ترتيبات سياسية أُريدَ لها أن تظهـر ديمقراطيـة، لكـن على النقيض، فُرِّغَت من مضمونها كي تُنهي التعددية الحزبيـة واقعًـا. يُـذكَر في هذا الصدد ـ إضافة قطعًا إلى مشروع التوريث الذي أشرنـا إليـه سـابقًا ـ

(1)بعد إضافة حصة (كوتا) المرأة.

إجراء انتخابات رئاسة تعدُّدية للمرّة الأولى في 2005 بعد أن ظلّت تُجرى بأسلوب الاستفتاء. ومع أنّ الخطوة تبدو ـ شكليًا ـ في اتجاه الديمقراطية، إلا أنّ المضايقات الكثيرة التي تعرّض لها منافسا الرئيس مبارك في الانتخابات، أيمن نور ونعمان جمعة، انتهت بسجن الأوّل، وظلّت الاتهامات تلاحق تلك الانتخابات بأنها لم تكن نزيهة. ثمّ جاءت التعديلات الدستورية عام 2007 لتفرغ الانتخابات الرئاسية من مضمونها بعد أن فُصِّلَت على مرشّح الحزب الوطني لضمان ترشيحه وفوزه بالرئاسة. فالمادّة 76 وضعت شروطًا تعجيزية لغير مرشّحي الوطني، يُضاف إلى ذلك[1] ما سبق وأشرنا إليه من تزوير وتدخّل إداري في الانتخابات.

هكذا اتجه النظام السياسي من مرحلة التسامح النسبي مع التعددية في الثمانينيات، إلى مرحلة خنقها في التسعينيات، ثمّ التخلي عنها تمامًا في العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين. نتيجة لذلك، أنشأت جميع القوى السياسية في مصر، بعد سيطرة الحزب الوطني على المجلس التشريعي بغرفتيه، ما سمّته، للمرة الأولى، البرلمان الموازي، تعبيرًا عن رفضها الأسلوب الذي أدار به النظام الانتخابات التشريعية في 2010 واعتبرته دليلاً لا يقبل الشك على خطوة توريث السلطة لجمال مبارك في انتخابات الرئاسة في 2011، وهو ما أجهضته الثورة.

رابعًا: افتراضات الدراسة واستشراف مستقبل التعدُّدية

يتّضح من الدراسة أنّ الفرضين الرئيسيين قد أُكِّدا؛ فزيادة عدد الأحزاب الذي وصل إلى 24 حزبًا قبل قيام الثورة لم تكن بالفعل إلا زيادة لعدد الأحزاب السلطوية التي تشابهت كثيرًا مع الحزب الوطني من حيث ضعف البنية المؤسّسية والبعد عن الشارع. وهو ـ ضمن عوامل أخرى ـ ما أفضى إلى وقوع الثورة المصرية، حيث تأكّد الشعب أنّ التعددية السياسية قد ماتت ولا أمل أبدًا في عودتها في ظلّ النظام السياسي القائم. فكانت الثورة التي هي في الواقع، نوع من أنواع الاتصال السياسي خارج الإطار

(1)المادة 76 من الدستور المصري لعام 1971.

المؤسّسي والشرعي، بعد أن عجزت الأحزاب عن القيام بوظيفتها الرئيسية في تجميع مصالح المواطنين والتعبير عنها. كما أنّ الفرض الثاني للدراسة: من أنّ أسلوب نشأة الحزب الوطني في كنف النظام وارتباطه به وجودًا وعدمًا، والطريقة التي تعاطى بها الأخير مع التعددية الحزبية والسياسية، قد أفضت في النهاية إلى موت السياسة وقيام الثورة.

يُعَدُّ استشراف مستقبل التعدُّدية في هذه المرحلة من الصعوبة بمكان، نتيجة لحالة السيولة الشديدة التي يتّسم بها الفضاء السياسي المصري بعد الثورة، التي تجعل من ضبط الأدوات الأكاديمية لاستشراف المستقبل خطوة صعبة. يرى الباحث أنّ هناك عددًا من المعضلات الرئيسية التي ستواجه مرحلة التعدُّدية الحزبية في مصر ما بعد الثورة على مستوى العامّة، وعلى مستوى المجتمع المدني، ومؤسّسات النظام السياسي، على النحو التالي:

1 ـ على مستوى العامّة

تعاني العامّة من مجموعة من التحدّيات بعد الثورة. ويُمثّل التغلب عليها دفعة للتعددية الحزبية؛ حيث يُعاني العامّة بعد الثورة من:

أ ـ انخفاض شديد في مستوى الوعي السياسي نتيجة لأسباب كثيرة، مثل الانشغال طوال المرحلة الماضية بلقمة العيش، والانفصال القسري الذي خلقه النظام السابق بين السياسة والمواطن بعد أن خصخص الأولى واحتكرها، واستنزاف المواطن في تفصيلات دينية واقتصادية أنهكته وأبعدته تمامًا عن الاهتمام بالشأن العام. من هنا، فإنّ تبدو مفاهيم الحزب والتعددية والنظم الانتخابية وغيرها مجهولة تمامًا بالنسبة إلى المواطن العادي.

ب ـ يعاني المواطن أيضًا من التباس شديد وحيرة في مواجهة المستقبل السياسي، ذلك أنه بعد عقود من السلطوية وانفراد الحاكم والنخبة الضيقة بعملية صنع القرار واتخاذه، وجد المواطن نفسه فجأة مدعوًا إلى الاختيار بين بدائل متعددة، وهو ما أوقعه في حيرة شديدة في الطريقة التي يبني عليها تقويمه واختياره. لعل هذه المعضلة ترتبط أيضًا بالنقطة الأولى، ذلك أن ضعف وعي المواطن بالديمقراطية وطبيعتها جعله في غاية الحرج عندما وجد نفسه فجأة مدعوًا إلى ممارستها. يُضاف إلى ذلك أن إصرار نفر من

الجماعات الاجتماعية، ولا سيما الدينية منها، على وضع الديمقراطية في مواجهة الدين وكأنهما نقيضان أو متنافسان، يزيد من هذه الحيرة والالتباس، ويجعل المواطن في حالة تحفُّز وتصادم دائم مع الديمقراطية وكل ما يتعلق بها من مُفردات مثل التعددية الحزبية، والانتخابات... إلخ[1].

ج ـ يعاني المواطن أخيرًا من عدم الثقة في جميع المؤسسات التي تتعاطى الشأن العام ـ ولا سيما السياسي منه، ذلك أنه استقر في وجدان المواطن أن كل من يحكم هو بالضرورة فاسد أو كاذب. هكذا يلاحِظ الباحث أن قطاعًا كبيرًا من المواطنين لا يُعوِّل كثيرًا على مستقبل التعددية والديمقراطية، وأن عددًا منهم يرى أن مستقبل مصر السياسي لن يكون بالضرورة أفضل من ماضيها.

2 ـ على مستوى المجتمع المدني والنخبة الثقافية

لم تعد الحدود التي تميز الحركة في فضاء المجتمع المدني والعمل الدعوي، وتلك التي في الفضاء السياسي، واضحة المعالم. ويُمكن إيجاز تلك المعضلات في النقاط التالية:

أ ـ هناك سيولة شديدة في الاتجاه نحو إنشاء الأحزاب تعكس قدرًا من الجهل بالفرق بين الحزب السياسي وجماعات الضغط أو المصلحة من جهة، كما أنها من جهة أُخرى تعكس التعطُّش إلى إنشاء مؤسسات سياسية للتعبير عن مصالح المواطنين وتجميعها بعد سنوات من الحرمان. وتكمن مشكلة هذه السيولة في أنها تزيد مساحة الحيرة لدى المواطنين ـ كما أشرنا من قبل ـ عند تعاطي الشأن السياسي، خصوصًا في ظل جهل قطاع كبير منهم بالديمقراطية وطبيعتها وآلياتها، كما أنها من ناحية أخرى تدفع نحو تجفيف المجتمع المدني من ناشطيه[2]. ولا شكّ في أن هذه السيولة تَحدّ

(1)شاهد على سبيل المثال لا الحصر: خطبة للشيخ حسين يعقوب تعقيبًا على موافقة الأغلبية على قبول التعديلات الدستورية التي أُجرِيَت في 19آذار/مارس 2011 واشتهرت إعلاميًا باسم «غزوة الصناديق»، على الموقع الإلكتروني:
<http://www.youtube.com/watch?v=8HcOtzss8Bs>.

(2)تلا ذلك إعلان عدد كبير من الناشطين في مجال المجتمع المدني تأسيسهم أحزابًا أو انضمامهم إليها، مثل إعلان الداعية عمرو خالد الترشح لانتخابات الرئاسة في مصر.

كثيرًا من قدرة المجتمع المدني على القيام بدوره في دفع التعددية السياسية عمومًا وتلك الحزبية منها خصوصًا.

ب ـ هناك أيضًا التباس شديد في دمج الأيديولوجيات المتناقضة والتعبير عنها في الحزب نفسه، حيث لوحظ أن عددًا كبيرًا من النشطاء السياسيين ذوي التوجُّهات الأيديولوجية المتعارضة أعلنوا الانضمام إلى الحزب نفسه؛ وهو ما يُمثّل ـ في حال تنفيذه ـ إعادة إنتاج التناقضات في الأيديولوجيا والسياسة التي قدَّمها الحزب الوطني في مرحلة ما قبل الثورة، حينما جمع بين سياسات رأسمالية وأيديولوجيا اشتراكية أعجزته عن الحركة ومحت هويته[1].

ج ـ تكمن المشكلة أيضًا في الخلط والسيولة الشديدة بين ما هو ديني وما هو سياسي. وتؤثر تلك المعضلة تأثيرًا كبيرًا في مستقبل التعدُّدية السياسية، إذ إنها تُستغَل من عدد كبير من الحركات والمؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية على السواء، لخلق سياقات غير محايدة يُستقطَب فيها المواطن للانضمام إلى الحزب الذي يُمثّل «إرادة الله وحكمه»، ويستبعد الأحزاب المدنية[2]. وهو ما يقوّض مبدأ التعددية الحزبية القائم أساسًا على خلق سياق محايد، تتنافس فيه الأيديولوجيات والبرامج الوضعية بشفافية، ليختار المواطن منها ما يناسبه.

د ـ أخيرًا، تكمن المعضلة في أنّ عددًا كبيرًا من النشطاء السياسيين والمثقفين، أخذ مواقف مسبقة معارضة لبعض التفصيلات والآليات المرتبطة بالتعددية الحزبية، لفشلها في مرحلة ما قبل الثورة. مثال على ذلك، أن عددًا كبيرًا من هؤلاء يدفع في اتجاه رفض النظام الفردي في الانتخابات، والرئاسي في نظام الحكم؛ متخيّلاً أنّ هذه النظم هي التي أدّت إلى احتكار الحزب الوطني الحكم في مرحلة مبارك. والحقيقة أنّ

(1)على سبيل المثال: إعلان زياد العليمي ـ الناشط ذي التوجهات الاشتراكية ـ التحالف مع عمرو حمزاوي ـ ذي التوجهات الليبرالية ـ في تأسيس الحزب المصري الديمقراطي قبل أن ينفصل حمزاوي لاحقًا.

(2)Ahmed Abd Rabou, {Will Islamists Rule Post-Revolution Egypt?,} Japan Times , 10/5/2011.

العبرة في السياقات التعدّدية هي دائمًا في التطبيق. من هنا، فغياب الإرادة لدى النظام السياسي السابق لتطبيق التعددية، وسعيه لخنقها ثمّ إنهائها ـ كما أشرنا سابقًا ـ هو ما أدّى إلى السلطوية، لا نظم الانتخاب والحكم. ولا شكّ في أنّ هذا التحيز ضدّ الأنظمة ـ الفردية في الانتخاب، والرئاسية في الحكم ـ يخلق سياقًا آخر غير محايد في الاختيار والتقويم، وهو ما يُقَوِّض التعددية مجددًا.

3 ـ مؤسّسيًا

لأنّ المؤسّسية هي أحد أركان التعددية السياسية والحزبية، فتحليل المعضلات التي تتعرض لها يكون مهمًا لاستشراف المستقبل. في هذا السياق، تتعرض المؤسسية لعدد من المعضلات كما يلي:

أ ـ لعلّ أوّل معضلة ستواجه التعددية الحزبية مستقبلاً هي غياب الخبرة المؤسسية في مرحلة ما قبل الثورة؛ ذلك أنّ العلاقات الشخصية وما تشمله من علاقات قوى ـ تحتاج إلى مناورات ومهارات إنسانية واجتماعية بعيدًا من حكم القانون والقواعد والأعراف المؤسسية، كانت هي السائدة طوال عصر مبارك. وهو ما أشاع الفساد وأبعد الأحزاب عن الشارع، كما أشرنا من قبل، فتحولت الأخيرة بالضرورة إلى مؤسسات رخوة، تعتمد على مؤسسها وعلاقات القوة التي يكوّنها بداخلها، ولا تعتمد على اللوائح والبرامج فضلاً عن الأيديولوجيات. تسبب هذا الوضع بغياب المؤسسية وتقاليدها عن الممارسة في السياقين العام والخاص. من هنا يصبح التحدي الكبير: إلى أي مدى تنجح الدولة المصرية بمعناها الأوسع، في إعادة ترسيخ مفهوم المؤسسة، وما يشمله من آليات وممارسات، في أذهان المواطنين؟

ب ـ أما التحدي الثاني والأخير في السياق المؤسسي، فيتمثل بما يسمّيه الباحث «معضلة الجيش»؛ فقد ارتبط الجيش في أذهان كثير من المصريين منذ قيام الثورة المصرية، بصورة البطل أو المخلص أو «حامي الثورة». ومع تصاعد الأحداث والانفلات الأمني، الذي أعقب الثورة وما ارتبط به من حوادث بلطجة وأخرى طائفية، ظهر أن مقاليد الأمور هي في يد مؤسسة

الجيش وحدها، وهـو أمـر ينـذر بـالخطر؛ إذ إن الجـيش قـد يُـدفع، مـع اسـتمرار الانفلات الأمني وتدهور أعمال سيادة الدولة، وقـد يصـادف هـذا هـوى في نفـوس جنرالاته، إلى أخذ مساحة أوسع في حكم مصر حتى بعد انتهـاء المرحلـة الانتقاليـة، خصوصًا في ظل تصعيد بعض التيارات الدينية لفكرة الدولة الدينية، وتأكيد الجيش أنه سيتصدى لها ولن يسمح «بقيام خميني آخر»[1].

إن قدرة المجتمع المصري ومؤسساته المدنية على رفع الـوعي السـياسي لـدى المواطنين، والمدى الذي سيتمكن فيه المجتمع المدني مـن إيقـاف تجفيفـه والتمييـز بينه والمساحة السياسية والحزبية، وقدرة الأحزاب القائمـة في الوقـت الـراهن عـلى إعادة بناء برامجها وترميم مؤساساتها، فضلاً عن التزام المجلس العسـكري بتعهـده بألا يحكم مصر ـ كلها أمـور سـتحدد مـدى التطـور الـديمقراطي ومـا يشـمله مـن تعددية حزبية في مصر .

(1)الأهرام ، 2011/4/5.

الفصل الثامن

الإسلاميـون والثـورة

أميمة عبد اللطيف (*)

(*) باحثة مصرية.

مقدمـة

كان من النتائج المهمة لثورة 25 ينـاير، الانتعـاش الملحـوظ للتيـار الإسـلامي بتوجُّهاته وفصائله المختلفة، حتى إنّ بعض الكتابات رأت أنَّـه مـع ذهـاب الـرئيس السابق حسني مبارك وجهاز القمع، يعيش إسلاميو مصر الآن حالة «نهضة». وثمّـة حالة من الزخْم والزهو، واسـتعراض القـوّة ـ أحيانًـا ـ تسـيطر عـلى فصـائل التيـار الإسلامي، أثارت مخاوفَ ـ بعضُها مُفتعَـل ـ عنـد قطـاع مـن النخبـة المصريـة، مـن محاولات «استيلاء» الإسلاميين على السلطة أو «الانقضاض على الثورة» والاسـتفادة من مكاسبها؛ كأنّ الإسلاميين أو بعض فصائلهم لم يكونوا تيارًا أصيلاً ضِمن التيـارات والحركات الوطنية التي أسّست للثورة وشاركت فيها! وظهرت كتابات تتحدّث عـن «صفقة» ما، بين فصائل التيـار الإسـلامي في مجملـه والمجلـس العسـكري، الحـاكم الفعلي للبلاد، لاقتسام النفـوذ السـياسي. إنّ هـذه القـراءة تنظـر إلى فصـائل التيـار الإسلامي على أنَّها كتلة صمّاء متجانسة تسلك سلوكًا متشابهًا، وهو أمر ثبت خطؤه ـ أوّل ما ثبت ـ في أثناء ثورة 25 ينـاير المجيـدة؛ ففـي حـين قـرّر بعـض التيـارات ـ الإخوان المسلمون خصوصًا، وتيار هامشي في الحركة السلفية ـ أن يكون جزءًا أصيلاً من الثورة الشعبية المجيدة، اختـارت فصـائل أخـرى ومنهـا التيـار السـلفي العـامّ، والجماعة الإسلامية، أن تقف على مسافة من الحدث وصلت إلى حـدّ التحـريض في بعض الأحيان.

تتناول هذه الدراسة موقف بعض فصائل التيار الإسلامي من ثورة 25 ينـاير. وسيقتصر البحث هنا على اثنين من فصائل التيار الإسلامي الأكبر والأكثر تنظيمًا من غيرهما، وهما جماعة الإخوان المسلمين، والحركـة السـلفية. وسـبب هـذا الاختيـار؛ كون الجماعة والحركة، تعرّضتا لمجموعة من التغييرات العميقـة التـي قـد تؤسّـس لقطيعة مع الماضي، وهي من التغييرات التي ما كانت لتحدث لولا وقـوع ثـورة 25 يناير.

كان من تداعيات ثورة 25 يناير، حالة من الاستنفار عند القواعد الشبابية في جماعة الإخوان المسلمين، وصفها الإعلام تـارةً بــ «التمـرّد» وتـارةً أخـرى بــ «ثـورة شباب الإخوان»[1]؛ وهو التغيير الأول الذي أصابها. وقد حدث ذلك حين أسّس عدد من شبان الجماعة حزب «التيار المصري»، مخالفين بذلك القرار الـذي ألـزم أعضـاء جماعة الإخوان المسلمين بعدم الانضمام إلى أي أحزاب غير حزب الحرية والعدالـة. والواقع أنّ الأمر لم يكن يتعلّق بـ «صراع حزبي» بقدر مـا كـان تعبـيرًا عـن «حالـة» موجودة بين قواعد شباب الإخوان المسلمين، ولا سيما العناصر التي ساهمت فعليًا في الثورة؛ فهؤلاء يرون أن من الضروري إعـادة النظـر في الطريقـة التـي تـدير بهـا الجماعة شؤونها بعد الثورة، وتغيير طريقة التعاطي مع «ملفّات كبيرة» ـ على حـدّ تعبير أحـد شـباب الإخـوان ـ كانـت تُنَحَّـى جانبًـا ومسـكوتًا عنهـا، بسـبب القمـع والاضطهاد الذي تعرّضت له الجماعة، وفَرَض عليهـا السرّيـة حِفاظًـا عـلى تماسـكها ووحدتها؛ فذلك لم يعد مقبولاً بعد سقوط النظام الأمني الاستبدادي. الحقيقـة أنَّـه لا يمكن تسمية ما حدث بالانشقاق، لأنّ هذا النفـر مـن الشـباب لم يخـتر طواعيـة الانفصال عن الجماعة[2]، بل دُفع إلى ذلك دفعًـا نتيجـة فصـل الجماعـة اثنـين مـن الأعضاء الشبّان، وتجميد عضوية خمسة أعضـاء آخـرين لمـدّة سـتّة أشـهر، بسـبب تأسيسهم حزب «التيار المصري»[3]. يتعلّق أحد الملفّات «الكبيرة» المشار إليهـا آنفًـا، بالـدور المنـوط بالشـباب داخـل الجماعـة، وبـدور المـرأة، وبالعلاقـة بـين الـدعوي والسياسي.

التغيـير الثـاني الـذي تعرّضـت لـه الجماعـة، هـو إجراؤهـا ـ للمـرّة الأولى ـ

(1)«شباب الجماعة يروون لـ «شروق»: «في مشمش» نقله نوعية للإخـوان المسـلمين، ننتظـر ثورة داخل جماعة الإخـوان في الأيـام المقبلـة،» أدار النـدوة محمـد سـعد عبـد الحفـيظ ومحمد خيال، الشروق الجديد ، 2011/2/27.

(2)يقول أحمد عبد الجـواد أحـد الأعضـاء المفصـولين: «نحـن متمسـكون ببقائنـا في الإخـوان ونحترم وجودنا فيها وليس لنا خلاف مع منهج الجماعة، لكـن نـرفض اسـتخدامنا لإرسـاء قواعد مخالفة لمنهج الإخوان داخل الجماعة»، انظر: محمد خيال، «الإرشاد يصـدق عـلى فصل القصاص وحفيد المرشد الخامس،» الشروق الجديد ، 2011/7/17.

(3)محمد خيال، «أزمة داخل الإخوان بعد فصل مؤسسي «التيـار المصري!» الشروق الجديـد ، 2011/7/6. فُصل محمد القصاص وأحمد عبد الجواد وعبد الرحمن خليل، ومـن الشـبّان المحالين على التحقيق أحمد نزيلي ومحمد عباس (عضو ائـتلاف شـباب الثـورة) ومحمـد شمس.

نقاشات علنية لبعض شؤون الجماعة التي ظلّت طَي السرية؛ فقد عُقد أوّل اجتماع علني ـ بعد الثورة ـ لمكتب الإرشاد يوم 27 نيسان/أبريل[1]، ثمّ عقد مجلس شورى الإخوان ـ الذي يُعَدُّ بمنزلة السلطة التشريعية للإخوان، وقراراتُه ملزمة ـ يومَي 29 و30 نيسان/أبريل، للمرّة الأولى منذ 15 عامًا، حين داهمت قوّات الأمن آخر اجتماع للمجلس، وألقت القبض على المشاركين فيه، وأحالتهم إلى محاكمَ عسكرية[2]. من ذلك أيضًا، إجراءُ مكتب الإرشاد انتخابات لاختيار ثلاثة أعضاء يخلفون أولئك الذين انضمّوا إلى حزب الحرية والعدالة.

أمّا التغيير الثالث والمهمّ الذي طرأ على جماعة الإخوان المسلمين بفضل ثورة يناير، فهو أنّ الجماعة حظيت للمرّة الأولى منذ ثورة تمّوز/يوليو 1952، بالشرعية القانونية عن طريق تأسيس الحزب السياسي. وقد أثار تأسيس حزب الحرية والعدالة نقاشات مهمّة، تتعلّق بطبيعة العلاقة بين الحزب والجماعة، وما إذا كان الحزب هو الجناح السياسي للجماعة الذي يأتمر بأمر مكتب الإرشاد، أم ثمّة مساحة من الاستقلال عن الجماعة سوف تحكم علاقته بها.

وبينما يرى أنصار جماعة الإخوان المسلمين أنّها كانت «الكتلة الصلبة لإنجاح الثورة»[3]، اتخذت الحركة السلفية ـ ما عدا تيارًا هامشيًا منها[4] ـ موقفًا سلبيًا إن لم يكن معاديًا كلّيًا للثورة. فالسلفيون كانوا

---

(1)منذ يوم 25 كانون الثاني/يناير، كان مكتب الإرشاد في حالة انعقاد دائم وإن لم يعلن عن ذلك (مقابلة مع عصام العريان، حزب الحرية والعدالة، القاهرة، حزيران/يونيو 2011).

(2)«مجلس شورى الإخوان ينعقد للمرّة الأولى منذ 16 عامًا،» الشروق الجديد ، 2011/4/21.

(3)عبد الرحمن حسام، «إدارة الفاعلية وفاعلية الإدارة،» (ورقة غير منشورة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011).

(4)الحركة السلفية من أجل الإصلاح (حفص) هذه الحركة تمثل شباب السلفيين وهي اتخذت مواقف متقدمة كثيرًا على الحركات السلفية كلها في ما يتعلق بالاشتغال بالسياسة. وهي تمثل سابقة غير معهودة على مسار التيار السلفي في مصر، بوصفها حركة تطالب بالإصلاح وتتّخذ مسارًا سياسيًا ذا طبيعة جماهيرية متفاعلة مع القضايا الجدلية المطروحة على الرأي العام. وخرجت «حفص» من رحم الدعوة السلفية مع أنّها تتخذ وسائل في التحرك يتحفظ مشايخ السلفية في مصر عن معظمها، وهي أصدرت بيانًا يوم 18 كانون الثاني/يناير دعت فيه إلى المشاركة في تظاهرة 25 يناير بعنوان: ««بيان للحركة السلفية من أجل الإصلاح حول المشاركة في ثورة التغيير في مصر يوم 25 يناير،» على الموقع الإلكتروني:
<http://alahrakahalsalaflah.blogspot.com/2011/01/archive.html>.

يرون في التظاهر أو الاعتصامات «بدعة»، وصدرت لهم فتاوى بتحريم المشـاركة في التظاهرات[1]. لكن مع وجود هذا الموقف السـلبي، سُـجّلت مشـاركة شـباب التيـار السلفي ـ وإن كانوا فرادى ـ في التظاهرات. ثمّ طرأ تغيير مهمّ ونـوعي عـلى التيـار السلفي بعد ثورة 25 يناير، وذلك بمغادرة المواقف السابقة الرافضة كليًـا للاشـتغال بالسياسة، ومحاولـة الحصـول عـلى الشرعيـة القانونيـة بتأسـيس أحـزاب سياسـية، والانخراط بقوّة في العمل العامّ.

أولاً: الإخوان المسلمون

1 ـ الإخوان المسلمون والثورة

قبل يومين مـن تنحّـي مبـارك، كتـب عصـام العريـان ـ أحـدُ أعضـاء مكتـب الإرشاد في جماعة الإخوان المسلمين ـ مقالةً نُشرت في جريدة نيويورك تايمز بعنوان «ماذا يريد الإخوان المسلمون؟»، وجاءت الإجابة مختصرة ـ بعد مُطَوَّلَةٍ يشرح فيها نبذ الإخوان للعنف، والتزامهم بمدنية الدولة وسلمية التظاهرات ـ فالإخوان ليست «لديهم أجندة خاصّة بهم، وجدول أعمالنا هو ما يقرّره الشعب المصري»[2].

منح سقوط النظام ـ الذي اضطهد الإخوان المسـلمين ـ الجماعـة زَخْـمًا وحضورًا غير مسبوقيْن على الساحة السياسية. والحقيقة أنّ الإخوان ـ بخـلاف القوى السياسية التي كانت موجودةً قبل الثورة ـ نجحوا في اللحاق بـ «قطار

(1)يقول الشيخ ياسر البرهامي من مشايخ الدعوة السلفية في الإسكندرية حين سئل عن حكم المشاركة في تظاهرات 25 يناير أسوة بتونس: «حرصًا على مصلحتها، وتقديمًا وتغليبًا لأمن العباد والبلاد في هذه الفترة العصيبة، وتفويتًا لمقاصد الأعداء التي تهـدف إلى نشر الفـتن نرى عدم المشاركة في تظاهرات الخامس والعشرين من يناير. وكلام المشايخ واضـح جـدًّا في ذلك، والأوضاع مختلفة بين مصر وتونس». انظر الموقع الإلكتروني:
<http://www.anfalafy.com/play.php?catsmktba=23680>

(2)Essam El-Errian, {What the Muslim Brothers Want,} New York Times , 9/2/2011.

الثورة» وكانوا أحد العناصر الفاعلة فيهـا؛ فالحركـة التـي أُسّسـت عـام 1928، ظـلّ لقبُ «الجماعة الإسلامية الأكبر والأكثر تنظيمًا»، مُلازمًا لها، وظلّت هي كذلك خلال سنوات الإقصاء والتهميش والضربات الأمنية المتلاحقة واعتقال نحو 30 ألف عضـوٍ من أعضائها خلال حكم مبارك على مدى ثلاثين عامًا[1]. وكانت شديدة الحرص عـلى أمرين: الحفاظ على وحدة كيان الجماعـة وتماسـكها، والمشـاركة السياسـية في ظـلّ الاضطهاد، وهو ما يفسّر المشـاركة في العمليـات الانتخابيـة وآخرهـا في عـام 2010، حين شاركت بنسبة محدودة للغايـة، ثـمّ ألّفـت مـع قـوى سياسـية أخـرى، برلمانًـا موازيًا للضغط على الحكومة.

إنّ مباركة الإخوان للتظاهرات الشعبية، وإن لم يكونوا البادئين بها، ومـن ثـمّ مشاركتهم الفاعلة لاحقًـا، أسـبغت عـلى الجماعـة مشروعيـة في المسـاهمة في بنـاء النظام السياسي الجديد الذي أخذ في التبلور. يمكن قـراءة هـذه المشـاركة، في إطـار سمات السلوك الاحتجاجي لجماعة الإخوان المسـلمين؛ ذلـك أنّ إقـرار الانخـراط في عملٍ احتجاجي ما، يعتمد على تقويم الجماعة تداعيات هذا الاحتجـاج، مـن أجـل إقامة حدود مع الفاعلين الآخرين وتحديد نقـاط الاتفـاق والاخـتلاف معهـم. وقـد اضطُرّت جماعة الإخوان المسلمين إلى مراجعـة إسـتراتيجية الاحتجـاج لـديها، التـي قامت على إشراك شبّان فقط مـن الجماعـة في بدايـة العمـل الاحتجـاجي يـوم 25 كانون الثاني/يناير، من دون اتّخاذ قرار حاسم بالمشـاركة عـلى المسـتويات الأخـرى. لكنّ انخراط أقسام من شبّان الجماعة مـع فـاعلين آخـرين في الحركـة الاحتجاجيـة ونجاحها، كان لا بدّ مـن أن يؤسّـس لِتَشَـابُهٍ مـا مـع القـوى المؤيـدة للديمقراطيـة، وبالتالي كان القرار بالمشاركة في التظاهرات.

يمكن القول إنّ موقـف جماعـة الإخـوان المسـلمين مـن المشـاركة في الثورة، جاء في ثلاثة بيانـات أصـدرتها الجماعـة تمهيـدًا للتظـاهرات: أولهـا صدر يوم 19 كانون الثـاني/ينـاير بعنـوان «الإخـوان المسـلمون والأحـداث الجارية: انتفاضة تـونس ومطالـب الشـعب المصري»؛ وكـان البيـان رسـالة

(1)الشروق الجديد ، 2011/2/12.

واضحة إلى النظام، وتضمّن جملة مطالب، أهمُّها: إنهاء حالة الطوارئ، وحلُّ مجلس الشعب، والإفراج والعفو عن جميع المعتقلين السياسيين. ثمّ اجتمع مكتب الإرشاد يوم 21 كانون الثاني/يناير، وأصدر بيانًا رفض فيه التهديدات الأمنية التي هدفت إلى ثني الجماعة عن المشاركة في تظاهرة 25 كانون الثاني/يناير[1].

عاد مكتب الإرشاد واجتمع مرّة أخرى يوم الأربعاء 26 كانون الثاني/يناير، ليقرّر المشاركة الكاملة في جمعة الغضب، وصدر أمرُ تكليفٍ باستدعاء القواعد الشعبية للجماعة من المحافظات المختلفة إلى ميدان التحرير[2].

تؤكّد بعض قيادات الجماعة أنّ ثورة 25 يناير، هي: «ثورة شعبية لا يقودها فصيل سياسي بعينه، بل شباب مصري من جميع الانتماءات»، وأنّها ليست «من صنع الإخوان المسلمين[3]بل هم شاركوا فيها «بنسبة معقولة، وعملوا على حمايتها من العنف المضادّ الذي مورس ضدّها من الحكومة والأجهزة الأمنية». إلا أنّه ـ من ناحيةٍ أخرى ـ يمكن تَلَمُّسُ موقف آخر لدى أعضاء الجماعة، يرى أنّ ثورة 25 يناير لم تكن لتنجح، لولا «مشاركة الإخوان الكاملة والاستثنائية» فيها، التي كانت «العمود الفقري»[4]الذي حفظ استمرار الثورة واتّجاهها في طريق النجاح، حيث استثمروا قدرتهم في التنظيم والتعبئة، واستطاعوا استغلال تلك الفرصة لتوليد حركة اجتماعية مستدامة تؤدّي إلى التغيير.

لم يصدر قرارٌ جماعي بالمشاركة يوم 25 كانون الثاني/يناير؛ وكان مجيء بعض قادة الجماعة ـ ومنهم محمد البلتاجي، وجمال حشمت، وسعد

(1)عمرو هاشم ربيع، محرر، ثورة 25 يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2011).

(2)مقابلة شخصية أجريت مع عصام العريان (نائب رئيس حزب الحرية والعدالة) في القاهرة، حزيران/يونيو 2011.

(3)الشروق الجديد ، 2011/2/12.

(4)عبد الرحمن حسام، «ثورة 25 يناير: فاعلية الإرادة وإدارة الفاعلية،» الفصل 17 من هذا الكتاب.

الحسيني ـ إلى التظاهرات في ذلك اليوم «لتقييم الوضع»[1]، وسُمِح لشبان الإخوان بالمشاركة اختياريًا[2].

لم تكن تلك المشاركة هي المرّة الأولى التي يمنح فيها قياديو الجماعة وشيوخها القاعدة الشبابية الضوء الأخضر للقيام بمبادرات ذاتية مع غيرها من التيارات السياسية الأخرى. لكنّ الإجراء ـ في السابق ـ كان يُتَّخذ من دون الحصول على موافقة المسؤول الإداري عن مجموعة الشباب؛ وهو ترتيب أقرّته الجماعة، لكي لا يُسأل المسؤولُ الإداري عن الشبان في الجماعة أمام سلطات الأمن في هذه المبادرات، ولِيَبدُو الأمر وكأنّ شباب الإخوان لا قيادة لهم أو «كبير» (كما هم شبان حركة 6 أبريل). كانت تلك إحدى الطرق التي لجأت إليها الجماعة لتحريك القاعدة الشبابية للتغلُّب على الخناق الأمني الذي مارسه النظام السابق في حقّها؛ فقد انضوى عدد من شباب الإخوان الناشطين، تحت لواء التحالف المعروف بـ «شباب من أجل التغيير»، الذي ضمّ عددًا من القوى والحركات الاحتجاجية، منها: حركة 6 أبريل، وكلّنا خالد سعيد، وجبهة دعم الدكتور محمد البرادعي، والجبهة الشعبية من أجل التغيير، وحزب الكرامة، وحزب الغد؛ وهو التحالف الذي كوّن نواة ائتلاف شباب ثورة الغضب. وشارك شبانُ جماعة الإخوان المسلمين في الكثير من الوقفات الاحتجاجية، التي نُظّمت بالتنسيق مع الحركات الاحتجاجية، ومنها على سبيل المثال مبادرة حراسة دور العبادة المسيحية يوم 7 كانون الثاني/يناير 2011، ردًا على تفجير كنيسة القدّيسين في الإسكندرية. كان هذا «الحراك الشبابي» داخل الجماعة يلقى قبولاً بل ودعمًا من بعض القيادات الوسيطة، وكانت جموع الناشطين من شبان

(1)جاء تقييم قيادات الجماعة للموقف أن «هذه حركة لا بد من أن تتحوّل لثورة» وأن الإخوان لا يستطيعون القيام بثورة بمفردهم ولا بدّ من توافق القوى السياسية وإجماع شعبي، ويقول عصام العريان إنّ أحدًا لم يعرف أنّ الجيش يمكن أن يكون محايدًا، مقابلة شخصية أجريت مع عصام العريان في القاهرة، حزيران/يونيو 2011.

(2)في اجتماع يوم 24 كانون الثاني/يناير مع مجموعة من الشباب المشرفين على العمل الطلابي في الجماعة، خاطب محمد المرسي، عضو مكتب الإرشاد، الحضور قائلاً: «ليت الشباب ينزل» غير أنَّه لم يكن أمرًا مباشرًا بالنزول بل دعوة إلى النزول فرديًا. مقابلة مع الطبيب محمد عبد الناصر، المشرف على العمل الطلابي في جماعة الإخوان المسلمين، نقابة الأطبّاء، القاهرة، حزيران/يونيو 2011.

الإخـوان الـذين نسّـقوا وشـاركوا مـع شـبان الحركـات الأخـرى، تضـغط عـلى تلـك القيادات الوسيطة، لتضغط ـ بدورها ـ على القيادات العليا، لتتّخذ قـرارًا بالمشـاركة في الانتفاضة الشعبية التـي بـدأت يـوم 25 كـانون الثـاني/ينـاير، وصـولاً إلى تنحيـة مبارك[1].

عقد مكتب الإرشاد اجتماعًا يوم الأربعـاء 26 كـانون الثـاني/ينـاير، قـرّر فيـه المشـاركة بكثافـة في يـوم جمعـة الغضـب (28 كـانون الثـاني/ينـاير)، وصـدر قـرارٌ باستدعاء قواعد الإخوان مـن المحافظـات، لتسـجّل أوّل مشـاركة جماعيـة في ذلـك اليوم. وسـجّل الإخـوان ـ مثـل غـيرهم مـن القـوى الشـعبية والسياسـية في ميـدان التحرير ـ حضورًا مهمًا يوم موقعة الجمل في الثـاني مـن شـباط/فبرايـر، حـين صـدر التكليف الرسـمي بــ «الثبـات في الميـدان»، ونُصرة مـن يُعتـدى علـيهم. وبحسـب شهادات ناشطين غير محسـوبين عـلى الجماعـة، أبـلى شـباب الإخـوان بـلاءً حسـنًا، وانتهت المعركةُ بانتصار الثوار[2].

في الثالث من شباط/فبراير، أصدر الإخوان بيانًا أعلنوا فيه عدم رفضهم حوارًا جادًّا ومنتجًا، بغية التوافق على طريقة الخروج من الأزمة. وقد فُسّر هذا الموقـف، على أنَّه استعجال إخواني، لالتقاط أوّل فرصةٍ لانفتـاح النظـام علـيهم، حيـث قبلـوا بالمشاركة في جلسات الحوار الوطني التي دعا إليها عمر سليمان، بعد تعيينـه نائبًـا للرئيس السابق. أدّى ذلك إلى توجيه انتقادات عنيفةٍ إليهم، في الوقت الذي كانـت تأتي فيه رسائل الشبان من الميدان برفض الحوار، لأنّ «المـزاج في الميـدان لـن يقبـل بأقلّ من تنَحِّي مبارك الآن»؛ فكان أن تراجع الإخوان عن قرارهم[3].

في السابع من شباط/فبراير أصدر النظام بيانًا، وقال إنّ جميـع القـوى

---

(1)مقابلة أجريت مع الناشط معاذ عبد الكريم، في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2 أيار/مايو 2011.

(2)عبد الرحمن يوسف، يوميات ثورة الصبار (القاهرة: دار العلـوم للـنشر والتوزيـع، 2011)، ص 121.

(3)حين سئل بعض قيادات الجماعة لاحقًا عن سبب القبول بالحوار قالوا إنَّهم وضعوا شروطًا قبل الحوار، منها وقف الهجوم على المتظاهرين السلميين في ميدان التحرير بعـد موقعـة الجمل وإنَّهم كانوا يسعون للحصـول عـلى ضـمانات بسـلامة المتظـاهرين كشرط أسـاسي للدخول في الحوار.

توافقت عليه، إلاّ أنّ الجماعة رفضته، معتبرةً إياه لا يرقى إلى مستوى تطلّعات الشعب، بعد أن رفع الميدان سقف المطالب بضرورة تنحية رئيس الجمهورية.

في الثامن من شباط/فبراير أصدرت الجماعة بيانًا آخر، أكّدت فيه أنّ النظام الذي سقطت شرعيته بالمسيرات والتظاهرات، لا يزال يتحدّى الناس، وأنّ اللجنة القانونية التي ألّفها الرئيس لاقتراح تعديلات دستورية غير شرعية، لأنَّها صادرة عن رئيسٍ فاقدٍ للشرعية.

بعثت الجماعة رسائلَ عديدة، لطمأنة الداخل (العسكر خصوصًا) والخارج إلى أنَّها لا تريد السلطة، ولن ترشّح أحدًا للرئاسة. وكان خطاب الإخوان في شأن حكم العسكر واضحًا ولا لبس فيه ولا مداورة أو مناورة؛ فهم ثمّنوا الوعود والعهود التي قطعها المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة على نفسه، بنقل السلطة إلى المدنيين نقلاً سِلميًا وسريعًا، حتّى يتفرّغ لمهمّاته العظيمة في حماية الوطن والشعب.

2 ـ الإخوان المسلمون ما بعد الثورة

أ ـ خلفية

ليست ظاهرة الانشقاقات في تنظيمات وجماعات الإسلام السياسي جديدة، وغالبًا ما تكون الانشقاقات لأسبابٍ قيادية (الخلافات الشخصية) أو لأسباب تكتيكية. ويتوقّف استمرار الظاهرة على دينامية العمل والحركة والتنظيم داخل الجماعة.

تركت مرحلة ما بعد الثورة آثارًا سلبية على بنية جماعة الإخوان المسلمين، وأظهرت تناقضاتٍ سياسية وشخصيةً كامِنَةً، واحتقانًا داخليًا ظهر علنًا على عدّة مستويات.

يرى بعض الكتابات أنّ التطوّرات التنظيمية وسجالات ما بعد الثورة أوضحت أنّ البنية التنظيمية للجماعة مشخصنةٌ وأنّ الروح المؤسّسية، وثقافة الحوار الديمقراطية، وتقاليد النقد والنقد الذاتي التي تحفظ حقّ الاختلاف داخل التنظيم، ما زالت ـ جميعُها ـ طريةَ العود أمام مفاهيم الولاء والطاعة؛ بل إنّ مفاهيم المحاسبة والمراجعة والتقييم الذاتي التي هي من أساسيات

العمل الجماعي لا تزال هشّةً، قياسًا على العمر التنظيمي والتجربة السياسية؛ وهذا الخروج من الجماعة، يتهدّد ـ إذا ما استمرّ ـ بـ «نزيف» قد يصيب الجسم التنظيمي.

يعود أحد أسباب الخلافات، إلى قراءة الفلسفة التنظيمية الناظمة للعلاقات بين الأعضاء والمنظّمة لآليات اتّخاذ القرار، على المستوى التنظيمي وعلى المستوى السياسي والفكري. وقد ثبت عجز هذه الآليات عن امتصاص الخلافات وتنظيمها واستيعابها؛ وأنّ أقصى ما كانت تقدّمه، تسويات موقّتة، تؤجّل المشاكل وتخفّف من حدّة التجاذبات، بما يمنع حدوث انشقاقات «تحتية». لكنّها لم تمنع حدوث خروقات «فوقية»، اتّضحت بخروج بعض القيادات المهمّة، التي كان يمكن أن تؤدّي دورًا كبيرًا في تطوير الجماعة وعملها في مرحلة ما بعد الثورة.

كشفت أزمة شباب الإخوان عن أنّ المفاهيم التنظيمية في الجماعة المرتكزة على فكرة الطاعة والولاء، تقوم على شحنة زائدة من «السلطة الأبوية» (شبَّه عصام العريان هؤلاء الشبان بالأبناء العاقِّين الذين يجب عقابهم). وهو الأمر الذي من شأنه أن يضعف بنية الجماعة، ويشتّت تركيزها، ويضعف قدرتها على التأثير الشعبي والفاعلية السياسية.

غير أنَّ من الإنصاف القول إنّ الجماعة أخذت في تنظيم بنيتها الداخلية؛ إذ عقدت أكثر من مؤتمر تنظيمي، وأصبحت تُدخل بعض التعديلات على لوائحها وأنظمتها ولو بطريقةٍ تدريجية بطيئة؛ وأجرت انتخابات علنية ـ للمرّة الأولى ـ لمجلس الشورى ولبعض أعضاء مكتب الإرشاد.

غير أنّه ما زال ثمّة غموضٌ يتعلّق بقضايا المحاسبة والمساءلة، ورسم حدود الصلاحيات، والتراتب التنظيمي، التي يمكن أن تكون منعطفًا مهمًّا في تاريخ الجماعة التنظيمي، يساعد على امتصاص الخلافات وتنظيمها واستيعابها، بهدف أن يُصبح التنوع في الآراء والاجتهادات مصدرَ غنى، لا سببَ شقاقٍ ونزاع أو خروج على الشرعية التنظيمية.

سوف يكون تبنّي عناصر من الآليات الديمقراطية، وبعض أوجه الشورى في البنية التنظيمية الجديدة، عنصرَ قُوَّةٍ في توطيد وحدة التنظيم، لكنّه غير

كافٍ، ما لم يتأسّس على ثقافة إسلامية جديدة، لا تعتمد التأرجح بين منهجين، ما ينتج بنيةً فكرية ثنائية الوجه، تعتمد مبدأ أنّ «لكلّ مقام مقال» وما يقال في الداخل لا يقال في الخارج.

يتطلّب اعتماد منهج الحوار والاعتراف بالآخر ثقافةً فكريةً مُعمَّمةً بوضوح من دون التباساتٍ، داخل الوسط التنظيمي أوّلاً، ثمّ التعبير عنها في المشروع السياسي والممارسة السياسية، وتكون المواقف والتحالفات تجسيدًا لها.

يتطلّب الأمر بالتالي مسارًا متوازيًا يتواكب فيه التجديد التنظيمي مع المراجعة الفكرية والممارسة السياسية، ما يُولِّدُ دينامية جديدة، يمكن القول معها إنّ تَحوُّلاً جِدِّيًا قد حصل.

فهل حدث هذا الأمر مع جماعة الإخوان المسلمين أو الجماعة السلفية؟ وما المستحدثات في المشروع الفكري والسياسي لكلّ منهما، التي يُفترض أن تواكب بعضًا من التغيير الحادث على المستوى التنظيمي ومستجدات الأمور في الوضع السياسي المصري؟

يمكن القول إنّ جماعة الإخوان أخذت تتّجه نحو حسم خياراتها التنظيمية وفلسفتها في العمل الجماعي، وإن كان ذلك يسيرُ تدريجًا وببطء وتردّد. والمتفحّص للخطاب السياسي الجديد الذي بدأت الجماعة تستخدمه، يدرك أنّ التحدي الأكبر الذي يواجه جماعات الإسلام السياسي، هو مسألة التأهيل للثبات أمام تيارات الفكر الديمقراطي واتّجاهات حقوق الإنسان، من دون التفريط في الثوابت الفكرية والعقائدية والسياسية.

ب ـ ثورة الشباب داخل الجماعة: هل عاد النموذج التركي مطروحًا؟

يبدو أنَّه في ظلّ نظام سياسي يتّسم بالانفتاح، لا يمكن أن تُحكَم الجماعةُ وتُدار بالطريقة التقليدية نفسها، التي كانت تُدار بها في ظلّ نظامٍ سياسي مستبدٍّ. الأمر الذي يمكن أن يفسِّر ما اصطُلح على تسميته «ثورة شباب الإخوان» مع التحفّظ عن المصطلح.

يرى بعض المحلّلين، أنّ جماعة الإخوان ستكون ضمن أكثر التيارات الإسلامية تأثّرًا بالتغييرات العميقة التي أحدثتها الثورة في المشهد السياسي

المصري. وقد تبدّى ذلك أوّلاً، في الخلاف الذي نشأ بين بعض القواعد الشبابية في الجماعة وبعض القيادات، على كيفية إدارة الجماعة في مرحلة ما بعد الثورة؛ ما أدّى إلى فصل مجموعة من شباب الإخوان، وجلّ هؤلاء كانوا ممثّلين للجماعة في ائتلاف شباب الثورة، قبل أن تتبرّأ الجماعة منهم، وعادوا ليؤسّسوا حزب «التيار المصري».

يرى أولئك الشبّان أنَّهم دفعوا الجماعة إلى النزول إلى الشارع والالتحام بالثورة[1]، عن طريق التأثير في القيادات الوسيطة، التي أقنعت شيوخ الجماعة بتاريخية اللحظة؛ وأنّ قرارهم المشاركة أثبت «صحّة رؤاهم»؛ وهم الذين شاركوا في إدارة الميدان، في الوقت الذي لم يدخل شيوخ الإخوان ميدان التحرير. لذا كان من المنطقي أن يحاجج هؤلاء ـ بعد أن وضعت الثورة أوزارها ـ في لزوم إعادة النظر في الأدوار المعطاة للشباب داخل الجماعة، وفي تمثيلهم في هياكل الجماعة الإدارية، وفي طرح الكثير من الملفّات التي كانت مؤجّلة بسبب القمع والاستبداد، للتداول والنقاش. يقول أحد الناشطين من شباب الإخوان إنّ بزوغ المدوَّنات التي فتحت فضاءات مهمّة للنقاش والتواصل بين شباب الإخوان بعيدًا من أجهزة القمع، كانت سببًا رئيسيًا في تبلور الرؤية لدى الشباب عن كيفية إدارة الجماعة، ومن ثمّ فإنّ النقاش الحاصل بعد الثورة أمر طبيعي، «لأنّنا أصبحنا أحرارًا بعد الثورة» على حدِّ تعبيره.

تزامن هذا الحراك مع بعض الاستقالات أو الإقالات والفصل، وأهمّها ـ على الإطلاق ـ قرار فصل عبد المنعم أبو الفتوح، وقد كان تقدّم باستقالته من مجلس شورى الجماعة؛ وفُصل إبراهيم الزعفراني، أحد أهمّ كوادر الإخوان في الإسكندرية، الذي استقال من الإخوان وأسّس حزب النهضة. وأعلن عشرة من قادة الجماعة وأعضائها في البحيرة انضمامهم إلى حزب

---

(1) كان شبّان الإخوان المسلمين قد تقدّموا بتصوّر يقوم على فكرة الضغط في ملفّ التغيير من خلال حملة اسمها «مصر الجديدة» تبنّاها قسم الطلاب في الجامعات وذلك بالتغيير عن طريق العصيان المدني واعتصامات أمام الميادين والأماكن والأحياء الحيوية في كلّ محافظة، وقد لاقى ذلك التصوّر ردود فعل متباينة داخل الجماعة إلا أنّ الرأي الغالب استبعد الأمر كليًا وعَدَّه من قبيل المستحيلات. الشروق الجديد ، 2011/2/27.

النهضة، مخالفين بذلك قرار مرشد الإخوان محمد بديع، بعدم جواز انضمام عضو في الجماعة إلى حزب غير حزب الحرّية والعدالة.

من الأهمّية بمكان هنا، الإشارة إلى مطالب القاعدة الشبابية التي وردت في مؤتمرين للشباب. المؤتمر الأول ، عقدته مجموعة من الشبّان يوم 26 آذار/مارس، أي بعد شهر من اندلاع الثورة، بحضور 300 شابّ من قواعد الإخوان. والمؤتمر الثاني ، عُقد تحت رعاية الجماعة يوم 16 نيسان/أبريل، ردًّا على المؤتمر الأول. وبمراجعة المطالب التي صدرت عن المؤتمَرين، يُلاحَظُ أنَّها لا توحي بوجود بوْن شاسع من الاختلافات الفكرية، أو برغبة في الانشقاق أو الانفصال عن الجماعة، بقدر ما تشير إلى إحساس بالتهميش ورغبة في القرب من منطقة اتّخاذ القرار، والمساهمة في رسم سياسات الجماعة. وعلى الرغم من توقُّع بعض المحلّلين أنّ المرحلة المقبلة سوف تشهد «انشقاقات كبرى داخل الجماعة الإسلامية الأكبر في العالم»[1]، فإنَّ من الواضح أنّ الصراع القائم هو صراع «أفكار» لا صراع «أجيال»؛ حتّى إن اتّخذ هيئة صراع بين جيلين مختلفين؛ ذلك أنّ جماعة الإخوان تتمتّع بما يمكن وصفه بالاستمرارية والتواصل النسبي بين الأجيال. يتّضح ذلك ـ على وجه الخصوص ـ في التواصل بين الأجيال الشابّة، أجيال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وجيل سبعينيات ذلك القرن، الذي هو جيل الوسط في إدارة شؤون الجماعة[2]، الذي ورث عنه الشباب سعة الأفق، والحركة الواسعة، واستقطاب الشبّان، والقدرة على التفاعل مع القوى السياسية الأخرى، من دون أن يثير ذلك حساسية أحد.

الخلاف ـ في الحقيقة ـ هو في تصوُّر كلّ فريق وفهمه دور الجماعة ووضعها في مرحلة ما بعد الثورة[3]. وقد بدا هذا جليًا في مؤتمرات

(1)خالد عبد الله المشوح، «الإخوان المسلمون.. الصراع الداخلي والانقسام،» (الإسلاميون ـ الموقع الإلكتروني، 9 نيسان/أبريل 2011).

(2)أحمد التهامي عبد الحي، الأجيال في السياسة المصرية: دراسة حالة لجيل السبعينات ([القاهرة: د.ن.]، 2009).

(3)«شباب الجماعة يروون لـ «شروق»: «في مشمش» نقله نوعية للإخوان المسلمين، ننتظر ثورة داخل جماعة الإخوان في الأيام المقبلة».

الشباب؛ ففي المؤتمر الأول ، طالب الشبّان باعتماد مبدأ الكفاءة في التوظيف داخل الجماعة، وبالشفافية، وإعادة النظر في تكوين مجلس الشورى العامّ، ومكتب الإرشاد، وتفعيل دور الأخوات وإدماجهنّ في الهيكل التنظيمي للجماعة، وإتاحة الفرصة لهنّ في مؤسّسات الجماعة»[1]. وفي المؤتمر الثاني ، ناقش الشبّان آليات اتّخاذ القرار، والهيكل التنظيمي للجماعة، ولِجانها الفنية وصلاحياتها، وتحوّل الجماعة إلى العمل العلني، والحالة الداخلية للإخوان[2]. كان الاستنتاج أنَّه مع وجود المساحات الواسعة الممنوحة للشبّان في جماعة الإخوان المسلمين، فقد كانت مساحات مركّزة في أيدي القيادات الوسطى والتنفيذية للحركة، أكثر ممّا هي متعلّقة باتّخاذ القرارات الرئيسية والإستراتيجية، والمشاركة في القيادة العليا للجماعة.

هذه الانشقاقات ـ التي تقلّل جماعة الإخوان المسلمين من تأثيرها في تماسك الجماعة وقواعدها الشعبية ـ قد تؤسّس حالة من الانقسام، ربّما تظهر آثارها في صندوق الاقتراع؛ فالتيار الذي يمثّله أبو الفتوح داخل الجماعة، تيار مهمّ ولا سيما بين أوساط الشباب، الذين قال بعضهم صراحةً إنّهم سوف يصوّتون لأبو الفتوح في أي انتخابات رئاسية مقبلة، بغضّ النظر عن موقف الجماعة من الأمر. والحزب الذي أسّسه المنشقّون عن الإخوان ـ حزب النهضة ـ وإن كان لا يزال في طور البدايات، ولا يملك الخبرات التنظيمية التي تملكها جماعة الإخوان، لكنّه قرّر المشاركة في الانتخابات وترشيح أفراد عنه؛ وإن كان هذا الأمر لا يؤدّي بالضرورة إلى هزيمة الإخوان، إلاّ أنَّه سيؤدّي إلى تفتيت الصوت الإسلامي في الانتخابات.

ج ـ الانتقال من الدعوي إلى السياسي: حزب الحرّية والعدالة نموذجًا

كان تأسيس جماعة الإخوان حزبًا سياسيًا، خطوةً دحضت بعض الفرضيات التي ذهبت ـ سابقًا ـ إلى أنّ الإخوان لن يُقدموا على خطوة كهذه، حتّى في حال تغير النظام؛ وأنّ الأمر لا يتعلّق برفض النظام السابق لذلك،

(1)محمد خيال، «بوادر «تمرّد شبابي» في الإخوان،» الشروق الجديد ، 2011/3/27.

(2)هاني الوزيري، «شباب «الإخوان» يطالبون بالعمل العلني للتنظيم وإنشاء مؤسسة عالمية للجماعة وإطلاق مشروع «رخصة الزواج»،» المصري اليوم ، 2011/4/17.

بقدر ما يتعلّق بمعارضة أعضاء الإخوان أي خطوة من هذا النوع. ورأت هذه الفرضيات أنّ ثمّة مخاوفَ عميقةً لدى قطاعات واسعة من الإخوان، من انتقال جماعتهم إلى حزب سياسي، على حساب التزامها بالدعوة والإرشاد[1].

ظهرت أولى بوادر الخلاف، بعد الإعلان عن تأسيس حزب الحرية والعدالة مباشرة؛ وهو خلاف داخلي، نشأ على خلفية اختيار مكتب الإرشاد القادة الثلاثة الأُوَل في رئاسة الحزب، الأمر الذي عُدَّ تدخّلاً من الجماعة في شؤون الحزب، ودليلاً على أنّ الحزب لن يكون مستقلًّا عن الجماعة.

كان مكتب الإرشاد قد سمّى محمد مرسي ومحمد سعد الكتاتني وعصام العريان، مرشّحين لقيادة حزب الحرية والعدالة من دون التشاور والتنسيق مع مجلس شورى الجماعة، بوصفه المجلس البرلماني والتشريعي للإخوان. وشهدت الكواليس داخل الجماعة تباينًا كبيرًا في الرأي إزاء الجهة التي لها الحقّ في اختيار قيادات حزب الحرية والعدالة، وهل من حقّ الجماعة الانفراد والاستئثار بالاختيار، أم كان من الواجب ترك هيئة مؤسّسي الحزب تختار قادتها من دون تدخّل جماعة الإخوان. وكانت الخلافات والتباين في الرأي ـ بين «مكتب الإرشاد» الجهة التنفيذية في الجماعة و«مجلس الشورى» الجهة التشريعية والبرلمانية ـ قد وصلت ذروتها، أثناء الاجتماعات التي عُقدت في مقرّ الجماعة في المُقطّم، حينما رفض أعضاء مجلس الشورى الأسماء التي رشّحها مكتب الإرشاد لقيادة الحزب، وهم أعضاء مكتب الإرشاد: مرسي، والكتاتني، والعريان. هذا وقد رشّح أعضاء مجلس الشورى ثلاثة أسماء أخرى، في مواجهة مرشّحي مكتب الإرشاد، ما أدّى إلى تفاقم الموقف، وألحق حرجًا بالغًا بمرشّحي مجلس الشورى، جعلهم يقرّرون التنازل عن الترشيح والاعتذار لزملائهم أعضاء مجلس الشورى، كخطوة ضرورية لإنهاء هذا الموقف. وانتهى الأمر بفوز مرشّحي مكتب الإرشاد بقيادة حزب الحرية والعدالة، بعد انسحاب مرشّحي مجلس الشورى[2].

---

(1)خليل العناني، الإخوان المسلمون في مصر: شيخوخة تصارع الزمن ، تقديم محمد سليم العوا وضياء رشوان (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007).

(2)صبحي عبد السلام، «نزع فتيل أزمة عاصفة بين مكتب الإرشاد ومجلس الشورى حول طريقة اختيار قيادات حزب الحرية والعدالة،» المصريون ، 2011/5/6.

طَرحت هذه الحادثة سؤالاً مهمًّا عن طبيعة العلاقـة بـين الحـزب والجماعـة وبالأخصّ مكتب الإرشاد، وهل تتحوّل الجماعـة إلى العمـل الـدعوي الصرف وتـترك السياسة للحزب؟

يحرص أعضاء حزب الحرية والعدالة، على التأكيد أنّ الحزب وإن كان يحمل «فكر الجماعة وتوجّهاتها»، إلا أنّ ثمّة استقلالاً ماليًا وإداريًا بين الحـزب والجماعـة، وأنّ هناك فصلاً كاملاً في العضوية بينهما، ولكلّ مؤسّساته ومستوياته القيادية[1].

أثار هذا الأمر هواجسَ لدى شباب الجماعة، وكان من بـين مطـالبهم ضرورة الفصل الواضح بين الحزب والجماعة. وثمّة مخـاوف مـن أن يتحـوّل حـزب الحرّيـة والعدالة إلى جناح سياسي للجماعة، وأن تكون هناك ازدواجية في القيـادة، وينتهـي الأمر بالحزب إلى اتخاذ قراره من مكتب الإرشاد.

من أهمّ الاستحقاقات التي بـدأها الحـزب الوصـول إلى توافـق مـع مختلـف القوى السياسية الأخرى في الانتخابات؛ ذلك أنّ جماعة الإخـوان المسـلمين تـرى أنّ الاستقطاب الذي ساد المجتمع المصري منذ الاستفتاء على التعديلات الدستورية، ما بين التيار العلماني والليبرالي من جانب وتيار الإسـلام السـياسي مـن الجانـب الآخـر، كان أحد أهمّ التحديات التي تواجه الجماعـة[2]. كـان واضـحًا في خطـاب الجماعـة، حرصـها عـلى تعدّديـة المشـهد السـياسي في مصر، وعـلى تجميـع القـوى الوطنيـة للتنسيق الانتخـابي والتوافـق الـوطني، مـن أجـل التغلّـب عـلى حالـة الاسـتقطاب السياسي هذه.

ينطبق هذا على العلاقة مـع الأحـزاب ذات المرجعيـة الإسـلامية مثـل حـزب الوسط، حيث يعترف الحزب نفسه بأنّ موقف الإخوان منه بعد الثورة اختلف عمّا قبلها، لأنّ الطرفين شاركا في الثورة وعملا معًا في أجوائها[3].

بدأت المحاولة بدعوة المرشد يـوم 30 نيسـان/أبريـل إلى فـتح قنـوات

---

(1)الشروق الجديد ، 2011/5/18.

(2)مقابلة أجريت مع خيرت الشاطر، نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسـلمين، القـاهرة، حزيران/يونيو 2011.

(3)ربيع، محرر، ثورة 25 يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية .

اتّصال مع التيارات السياسية كلّها، ثمّ أعقبتها مبادرة الإخوان إلى «الاتّفاق على كلمة سواء» التي طرحها محمود غزلان، عضو مكتب الإرشاد في الجماعة في السابع من حزيران/يونيو؛ وترجم ذلك في اللقاء الذي عُقد يوم 21 حزيران/يونيو، بين مختلف القوى السياسية في مقرّ حزب الحرية والعدالة لإعلان التحالف الديمقراطي من أجل مصر. وكان الحزب سعى قبل التنسيق الانتخابي لتحقيق توافق على حزمة من المبادئ الدستورية، تتبنّى الدولة المدنية، دولة المواطَنة والمساواة وسيادة القانون، وتدافع عن الحرّيات الأساسية، بما في ذلك حرّية العقيدة والعبادة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية.

ثانيًا: الحركة السلفية والثورة

كان الظهور القوي للجماعات السلفية بعد الثورة، واحتلالها مساحة من النقاش العامّ، من التطوّرات اللافتة للنظر. وقد بدأ الظهور فرديًا ببروز عدد من شيوخ السلفية، الذين انتقلوا من فضائيات يملكونها ومحسوبة على التيار السلفي، إلى أن يكونوا ضيوفًا على شاشات الفضائيات المصرية، وأخذوا في إبداء الرأي حيال قضايا الراهن المصري. ثمّ ظهرت تنظيمات مؤطّرة، منها «ائتلاف دعم المسلمين الجدد»، وهي حركة ظهرت حديثًا كردّة فعل بعد عدد من الحوادث التي أعلنت فيها نساء مسيحيات إسلامهنّ، فسلّمتهنّ الدولة للكنيسة (وفاء قسطنطين وكاميليا شحاتة نموذجًا). غير أنّ وجود هذه التنظيمات، تكثّف في موضوعين أساسيين: الاستفتاء على التعديلات الدستورية، ومستقبل النظام السياسي للبلاد.

اصطدم السلفيون بأكثر من فصيل سياسي ومجتمعي، حين قرّروا مغادرة فعل «التقية» التي مارسوها خلال فترة الحكم السابق. وأثار دخولهم المشهد السياسي وإبداؤهم الرأي في الكثير من القضايا السياسية، جدلاً مجتمعيًا وإعلاميًا واسعًا ولا سيما بعد أن اتُّهموا بكونهم المحرّك والدافع الأساسي لعدد من الحوادث ذات البعد الطائفي، وهو اتّهام لم تثبت صحّته (محاولة تطبيق الحدود، التحريض على التظاهرات في قنا ضدّ تعيين محافظ قبطي، الاستيلاء على عدد من المساجد التابعة لوزارة الأوقاف والخطابة فيها، إصدار فتوى بهدم الأضرحة والمزارات).

وقد قُدمت عدّة تفسيراتٌ للبروز المفاجئ لبعض الجماعات السلفية على المشهد السياسي:

ـ رؤية الحركة السلفية ذاتها؛ لأنّ عودتها إلى العمل بعد تعرّضها للقمع والتهميش هو «رجوع إلى الحقّ»، ولا سيما أنّ السلفيين ـ بحسب أحد قادتهم ـ «شاركوا في الثورة، ولم ينفكُّوا عنها منذ اليوم الأول، بل كانوا موجودين في مداخل ميدان التحرير ومخارجه، لحماية الثورة والدفاع عنها»[1].

ـ طاول الحركاتِ السلفيةَ القمعُ الشديد خلال عهد الرئيس السابق، وهذا البروز هو نتيجة حالة السيولة السياسية التي شهدتها البلاد بعد ثورة 25 يناير، ونتيجة «ضعف الدولة وغيابها»، وهم عديمو الخبرة السياسية، لعدم اشتغالهم بالسياسة بسبب القمع الذي مورس عليهم، وهم سيكونون جماعة ضغط سياسية كبيرة وقوّة تصويتية مهمّة، لكن ليس لهم مستقبل سياسي.

ـ نظرة ثالثة، ترى أنّ صعود السلفيين هو «ظاهرة مقلقة»، نظرًا إلى أنّ في إمكانهم التأثير في ثلث الشعب المصري[2].

ورأى أعضاء ائتلاف شباب الثورة، أنّ السلفيين هم «الخطرُ الحقيقي» على الثورة، حتّى إنَّه ظهرت دعوات منهم إلى عقد اجتماع لمناقشة تأثير التحرّكات السلفية الأخيرة، وكيفية مواجهتها، أو الحدّ من تأثيرها في المجتمع المصري. تنطلق هذه النظرة من كون مطالب السلفيين ليست من صميم القضية الوطنية، وأنَّه مع تفهّم القمع والظلم الذي عانى منه السلفيون في عهد النظام السابق، لا يمكن تفهّم إصرارهم المستمرّ على زيادة التوتّر الطائفي في هذه المرحلة الحسّاسة من تاريخ مصر[3].

هناك فريقٌ آخر في ائتلاف شباب الثورة، يرى أنّ السلفيين هم من

---

(1)منير أديب وهيثم الشرقاوي، «الجماعات السلفية جناة أم مجني عليهم؟،» المصري اليوم ، 2011/5/1.

(2)بسنت زين الدين، ««البرادعي»: السلفيون «مقلقون» أكثر من الإخوان لأنَّهم يؤثرون على ثلث الشعب،» المصري اليوم ، 2011/5/1.

(3)ابتسام تعلب ومحمود رمزي، ««شباب الثورة»: ممارسات «السلفيين» هي الخطر الحقيقي على ثورة 25 يناير،» المصري اليوم ، 2011/5/1

«صنع النظام السابق»، وأنّ الحضور السلفي على الساحة السياسية يتهدّد نجاح التجربة الديمقراطية، بسبب المرجعية المتشدّدة التي ينتمون إليها.

1 ـ من هم السلفيون؟

يرى أحد ناشطي ائتلاف ثورة 25 يناير، أنّ أحد أسباب القلق حيال صعود السلفيين، هو كون الحركة السلفية «مجموعات متفرّقة، ليس لها رأسٌ أو قائدٌ واحد»؛ فقد بدأ بروز السلفيين يفجّر عددًا من القضايا، مثل أسباب اشتغالهم فجأة بالسياسة، بعد أن كانوا من دعاة الابتعاد عن الشأن العامّ، ومثل: من هم؟ وهل هم جماعة واحدة، أم جماعات تختلف في ما بينها؟

هناك مدارس متعدّدة بين السلفيين؛ وهنا يشرح الشيخ محمد يسري ـ الأمين العامّ للهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح ـ الأمر قائلاً: إنّ «التيار السلفي أربعُ فئات:

الفئة الأولى ، جماعة منظّمة ومرخّص لها من هذه الدولة، في مقدّمتها جماعة أنصار السنّة المحمّدية.

الفئة الثانية ، جماعات منظّمة غير مرخّص لها، كالجماعة الموجودة في الإسكندرية المسمّاة بالدعوة السلفية، وغيرها من الجماعات المنسوبة إلى مشايخ أو متبوعين من أهل العلم. وهؤلاء لهم تلاميذهم وجمهورهم ونشاطهم، ويعملون بطريقة جماعية منظّمة، وفي سائر المحافظات المصرية؛ مثل المجموعة الموجودة في البحيرة بقيادة هشام عقدة ومن معه، أو تلك المجموعة التي في الإسكندرية بقيادة هشام مصطفى ومن معه؛ ومثل المجموعة السلفية الموجودة في طنطا، سامح منير، وهشام منير، وسامح قنديل؛ ومثل مجموعات كثيرة وكبيرة موجودة في القاهرة، مثل مجموعة أسامة عبد العظيم ومن معه، ومجموعة محمد عبد المقصود ومن معه.

الفئة الثالثة ، جماعات سلفية منظّمة وغير مرخّص لها من الدولة، مثل الجمعية الشرعية، وهي جماعة منظّمة تُعَدُّ في قاعدتها الأولى وأصولها الأساسية سلفية تحتكم إلى الكتاب والسنّة، وليست منتسبة إلى فرقة كلامية، ولا إلى طائفة مسلكية، وإن وجد فيهم من يُنسب إلى المتكلّمين أو من يُنسب

إلى المتصوّفة، لكنّها لا ترفع راية شيء من هذا أو ذاك. وهذه الجمعية يرئسها محمد المختار المهدي، وتوالى على رئاستها وقيادتها أعداد من هؤلاء العلماء الكبار المعروفين. إذن هناك مجموعات منظّمة سلفية ومرخّص لها حكوميًا، وأخرى منظّمة وغير مرخّص لها.

الفئة الرابعة ؛ المشايخ والعلماء، وهؤلاء لهم طلبتهم الذين يستمعون إليهم، ويأخذون عنهم ويتلقّون منهم. ثمّ بعد ذلك خطباء ينطلقون من القاعدة السلفية، مثل: الشيخ محمّد حسان، والشيخ محمد حسين يعقوب، والشيخ أبو إسحاق الحويني. وهناك الكثيرون ممّن يتكلّمون انطلاقًا من هذه القاعدة السلفية، التي تعني جموع المسلمين في هذه البلاد. هؤلاء هم الخطباء الذين يستمع إليهم عامّة الناس؛ نعم نستطيع أن نقول إنّ جموعًا كثيرةً تحتشد وهم يخطبون، لكن هل هذه الجموع منظّمة كلّها!

ويرى هؤلاء أنّ التيار السلفي يمثّل «قاعدة الأمّة»، وهذه القاعدة هي القاعدة الجماهيرية الغالبة، حتّى من ينتسبون إلى الإخوان المسلمين، فإنَّهم ينتسبون إلى صحيح الكتاب والسنّة أيضًا، وينطلقون في أصولهم وقواعدهم من هذا المنطلق أيضًا. وبالتالي لا يوجد فصل بين هذه القوّة وتلك، فهاتان قوّتان مجتمعتان على «نُصرة الإسلام وعزّ المسلمين»[1].

2 ـ التيار السلفي والثورة

توضَّحت مواقف السلفيين من ثورة 25 يناير في ثلاثة بيانات أصدرتها الحركة السلفية في الإسكندرية، وتمثّلت في مجموعة فتاوى، أهمّها: فتوى صادرة عن الشيخ ياسر البرهامي، حين سئل عن حكم المشاركة في تظاهرة 25 يناير، فأفتى بعدم مشروعية ذلك.

صدر البيان الأوّل يوم 29 كانون الثاني/يناير بعنوان «بيان الدعوة السلفية بشأن الأحداث»، استحثّت الحركة فيه المسلمين على ما من شأنه «التعاون على حماية الممتلكات العامّة والخاصّة، والتحذير من التخريب والسلْب والنهْب والسرِقات والاعتداءِ على الناس»، وأنّ الغرض هو إيقاف

---

(1)مقابلة مع الشيخ محمد يسري، عقيدتي (17 آذار/مارس 2011).

الفوضى، وحثّت على ضرورة التعاون مع قوّات الجيش. وصدر البيان الثاني يوم 31 كانون الثاني/يناير أيضًا بنبرة وعظية، بعيدًا من الخوض في السياسة، واستحثّت الحركة فيه الدعاة والشباب والمواطنين على «المحافظة على الدماء والأعراض والأموال التي حَرَّمها الله ـ عزّ وجلّ ـ سواء في ذلك دماء المسلمين أو غيرهم، والتصدّي للعصابات الإجرامية التي تعيث في البلاد فسادًا وإرهابًا وترويعًا للآمنين، والتسلُّح بما أمكن من أدواتٍ لردع هؤلاء المجرمين، وحماية الممتلكات العامّة كالمستشفيات والمصانع والبنوك وسائر المرافق الحيوية، أو الممتلكات الخاصّة كالمحالّ التجارية والعمارات السكنية، والأخذ بحزم على يد مَن يحاول المساس بها».

ثمّ كان البيان الثالث يوم الأوّل من شباط/فبراير الذي غادرت الحركة فيه موقفها من عدم الخوض في أمور السياسة، إلى الحديث مباشرة عن الأوضاع السياسية، فضمّنته مطالبات وقالت فيه: إنّ تغيير الوضع السابق على الأحداث بات «ضرورةً حتميةً»؛ فلا يمكن أن يستمرّ مَن أَدَّى بالبلاد إلى حافة الهاوية. لكن الحركة حذّرت من أنّ العواقب ستكون وخيمة، إذا استمرّت التظاهرات؛ وأنّه مع غياب قيادة للتظاهرات وعدم توحّد الأحزاب، فإنّ التقاتل وسفك الدماء وانتهاك الحرمات ستكون النتيجة الحتمية للتغيير.

ورجّحت الحركة فترة انتقالية تمهيدًا لانتخابات حرّة حقيقية من أجل تولية الأكفاء، وحدّدت حزمة من الإصلاحات المطلوبة، منها: إلغاء قانون الطوارئ، ومنع الاستبداد والقمع والتعذيب والسجن والاعتقال من دون محاكمة، وإصلاح التعليم، وإصلاح جذري للإعلام، ورفع الاضطهاد الأَمْني الذي تعرَّض له الإسلاميون في مجالات التوظيف والتعليم والإعلام وغيرِها[1].

وجاءت توصيات المؤتمر السلفي الذي عُقد في الإسكندرية في شأن أحداث 25 كانون الثاني/يناير، واتضح منها أنّ الدعوة السلفية في الإسكندرية لم تؤيد التظاهرات التي أفضت إلى الثورة.

---

(1)«بيان الدعوة السلفية حول معالجة الموقف الراهن (3)،» (صوت السلف، 2 شباط/فبراير 2011).

3 ـ الدعوة السلفية ما بعد الثورة

يسوق خصوم التيار السلفي من ذوي التوجُّهات الليبرالية والعلمانيـة جملـة اتّهامات، منها أنّ «السلفيين» مسؤولون عن الكثير مـن حـوادث التـأجيج والعنـف الطـائفي التـي وقعـت بعـد الثـورة، وأنَّهـم يقـودون انقلابًـا عـلى الدولـة المدنيـة، مستغلّين حالة غياب الدولة لفرض إرادتهم وأجندتهم على المجتمع[1]. يُحمّل هؤلاء التيارَ السلفي مسؤولية التشظّي المجتمعي والانقسام الطائفي الـذي خبرتـه الـبلاد بعد الثورة؛ فلم يوفّر السلفيون فصيلاً مجتمعيًا ولا سياسيًا إلا واشتبكوا معه، بـدءًا من المتصوّفين، حين أصـدر بعـض شـيوخ السـلفيين فتـوى بهـدم أضرحـتهم، مـرورًا بالأقباط والليبراليين، وأخيرًا بالاشتباك الحاصل مع الشيعة، حين أعلن هؤلاء أنَّهم في صـدد الانتظـام في حـزب سـياسي، فكـان أن تعهّـد أحـد شـيوخ التيـار السـلفي بـــ «محاربته»[2].

يضيف هؤلاء، أنّ التيار السلفي بكلّ مكوّناته، كـان يعـيش في كنـف النظـام السابق، بل وصدرت عن قادته وشيوخه عدّة فتاوى، منها ما أحلّ توريـث الحكـم، ومنها ما قال بعدم جواز الخروج على الحاكم، وأنّ علاقتهم بالأجهزة الأمنية لم تكن فوق مستوى الشبهات؛ كان ذلك قبل الثورة بأيـام قليلـة. ويجـري تـداول روايـات كثيرة ـ وإن كانت غـير مؤكّـدة ـ عـن دعـم وتمويـل خليجـي (سـعودي عـلى وجـه الخصوص)[3] كان سببًا في هذا الظهور القوي للتيار السلفي بعد الثورة. وذكـر أحـد الكتّاب في مقابلة متلفزة، أنّ «عددًا من ضبّاط أمن الدولـة السـابقين الـذين تولَّـوا ملفّ الحركة السلفية في مصر، موجودون في إحدى الـدول الخليجيـة، حيـث يـدار الملفّ السلفي من هناك».

في المقابل، يـردّ أنصـار التيـار السـلفي أنَّهـم ـ كغـيرهم مـن فئـات المجتمـع

---

(1)كريمة كمال، «هوجة السلفيين،» المصري اليوم ، 2011/4/28.

(2)«السـلفيون يحـذرون مـن تأسـيس حـزب شـيعي مـدعوم مـن إيـران،» الفجـر (مصر)، 2011/5/25.

(3)أسامة المهدي وحمدي دبش، «بلاغ للنائب العام يتهم حسان والحوينى وبرهـامى ورمـوز «السلفية» بإثارة الفتن الطائفية بتمويل سعودي،» المصري اليوم ، 2011/6/1.

المصري ـ تعرّضوا للتنكيل والقمع من الأجهزة الأمنية، وكان ظهورهم في المشهد العامّ نتيجة مساحة الحرية التي أوجدتها الثورة. ويشدّد هؤلاء على أنّ ثمّة «فزعًا ليبراليًا» غير مبرّر حيال السلفيين يرمي على أكتافهم مشاكل المجتمع كلّها، ويعمل على شيطنتهم وإنتاج صور مخيفة عنهم وبثّها لدى الرأي العامّ في الداخل والخارج. غير أنّ شيوخ الحركة السلفية يقرّون بأنّ قلّة الخبرة في الشأن السياسي، وعزلة التيار السلفي عن التفاعل مع المجتمع لفترات طويلة، قد سبّبت بعض الأخطاء الفردية التي استخدمها الخصوم من التيار الليبرالي والعلماني في التعميم، لطرح الأمر وكأنَّه ظاهرة.

واقع الحال أنَّه، على نقيض ما يصوَّر من أنّ السلفيين كانوا على مسافة من ثورة 25 يناير، وأنَّهم لم يشاركوا فيها؛ ثمّة دلائل على مشاركة «سلفية» فردية، ومن الحركة السلفية من أجل الإصلاح (حفص)؛ فقد اتّخذت الحركة موقفًا متقدّمًا على بقية التيارات السلفية، حين دعت في بيان لها صدر يوم 21 كانون الثاني/يناير، إلى المشاركة في تظاهرة 25 يناير «من أجل الإنكار على النظام الحاكم آثامه وجرائمه في حقّ الشعب المصري، وعدم تحكيم الشريعة والاستهانة بحقوق الإنسان ونهب المال العامّ»[1]. ثمّ أصدرت الحركة بيانًا آخر للمشاركة في «جمعة الغضب وثورة المساجد» ضدّ «الحاكم الجائر الظالم حسني مبارك»، ورأت أنّ مشاركة المسلمين كلّهم في ثورة الغضب باتت «ضرورة شرعية لا يجوز تأخيرها». وناشدت الحركة ـ التي تضمّ في معظمها شباب التيار السلفي ـ كلّ العلماء والدعاة إلى مشاركة الشبّان «ثورتهم على الظلم، وأن يكونوا معهم في الميدان»[2].

واقع الحال أنّ السلفيين في مصر ليسوا تيارًا واحدًا، بل هناك عدّة تقسيمات داخل الحركة السلفية. ويزداد التقسيم حدّةً ولا سيما في ما يتعلّق بموضوعات ليست محلّ إجماع أو حسم قاطع، ومنها الاشتغال بالسياسة؛ فهناك سلفية تنادي بعدم الدخول في السياسة، وتُحرّم التظاهر والخروج على

(1)إيمان عبد المنعم، «حركة «حفص» السلفية تدعو للمشاركة في يوم 25 يناير.. وتؤكد: النظام وصل لمدى بعيد من الظلم،» الدستور الأصلي ، 2011/1/21.

(2)«بيان الحركة السلفية من أجل الإصلاح: الدعوة للمشاركة في جمعة الغضب وثورة المساجد،» (الحركة السلفية من أجل الإصلاح (حفص)، 27 كانون الثاني/يناير 2011).

الحاكم، وهؤلاء يرون أنّ الدعوة إلى اللــه والموعظة الحسـنة أفضل مـن دخـول السياسة؛ وهناك من يـرى عكـس ذلـك. ومـن الصـعوبة بمكـان أن تتّفـق التيـارات السلفية على فكر واحد، بسبب خلافات فكرية منذ سـنوات طويلـة، كانـت عائقًـا أمام توحّد السلفية في تنظيم واحد حتّى الآن.

4 ـ التيار السلفي والسياسة

لا يُنكر قادة الحركة السلفية أنّ الموقف مـن الاشـتغال بالسياسـة، هـو أكـثر الموضوعات إثارة للجدل والنقاش داخل الفضاء السلفي. وعندهم، أنّ الخـلاف مـع بقية تيارات الإسلام السياسي لم يكن إزاء ممارسة السياسة من عدمها، بل «صلاحية المشاركة لأن تكون طريقًا لتطبيق دين اللـه في الأرض»[1]، وأنّ الأهداف السياسـية لا بدّ مـن أن تكـون ضـمن الأهـداف الشرعيـة، لأنّ الغايـة واحـدة، وهـي تحقيـق العبودية لله وإن اختلفت الوسائل.

غير أنَّه قبل ثورة 25 يناير لم تسجَّل للسـلفيين ـ في مـا عـدا تجربـة الحركـة السلفية من أجل الإصلاح، التي سيأتي ذكرها لاحقًا ـ المشاركة في أي عمل أو نشـاط ذي طبيعة سياسية. ومبرّر ذلك عندهم هو عداء النظام الحاكم السابق للتنظيمات الإسلامية كلّها، وما تبعه من اضطهاد وقمع، وبالتالي كان «الـثمن المـدفوع مكلـف جدًّا، بينما النتيجة معلومة مسبقًا»؛ وثانيًا لأنّ أي مشاركة كانت تسـتدعي تقـديم تنازلات «شرعية»، منها على سبيل المثال، العمل في مؤسّسات الدولة التـي يؤمنـون بكونها «لاإسلامية» وهو ما لم يقبل به السلفيون.

ومع أنّ الحراك السياسي والمجتمعي في البلاد انتقل إلى حالـة جديـدة منذ عام 2005 تقريبًا، اختار التيار السلفي بتلاوينه المختلفة، عدم الخـوض في السياسة. وفي مقالة مطوّلة لياسر برهامي ـ أحد قادة الدعوة السـلفية في الإسكندرية ـ بعنوان «المشـاركة السياسـية وتـوازن القـوى»، شـدّد عـلى أن «كون المرء جزءًا من اللعبة السياسية، يعني المسـاومة عـلى المبـادئ»؛ ورأى كـذلك أنّ تجربـة الحركـات الإسـلامية في السياسـة غـير مشـجّعة بتاتًـا، لأنّ

(1)عبد المنعم الشحات، «السياسة... ما نأتي منها وما نـذر،» (طريـق السـلف، نيسـان/أبريـل 2008).

هؤلاء «تخلّوا عن مبادئهم الإسلامية وهويتهم الإسلامية لمنصب هنا أو فرصة هناك». واستنتاجًا، يرى برهامي أنَّه لن يُسمح للإسلاميين بالمشاركة في الانتخابات واستخدام أدوات الديمقراطية إلا بعد المساومة على حساب قيمهم الإسلامية، وأنّ تجنّب المشاركة في العملية السياسية بصورتها الحالية، أي تنظيم الاحتجاجات والمشاركة في العملية الاقتراعية وإنشاء أحزاب سياسية، هو في حدّ ذاته فعل احتجاج سياسي لأنّ «رفضك أن تكون جزءًا من العملية السياسية، هو أحد السبل إلى نزع الشرعية عنها»[1].

غير أنّ عدم المشاركة في العمل السياسي، لم يمنع أتباعَ الحركة السلفية ونشطاءَها من تقديم الدعم للمرشّحين الإسلاميين في النقابات المهنية والاتحادات الطلابية، بينما كانوا يمتنعون عن التصويت في الانتخابات البرلمانية لأنَّها «إقرار بالباطل»، حيث تسنّ قوانين مخالفة لأحكام الإسلام في هذه البرلمانات.

بقيام ثورة 25 يناير، التي رأى أحد قادة الحركة السلفية أنَّها «صنعت لنا معروفًا لا ننكره»، برز تطوّر لافت للنظر في نشاط الحركة السلفية. وسجّل أوّل دخول للتيار السلفي الحركي في المشهد السياسي في مصر، في البيان الأوّل الذي أصدرته الدعوة السلفية في الإسكندرية يوم 29 كانون الثاني/يناير وطالبت فيه بالتعاون مع قوّات الجيش وتمكينها من حفظ الاستقرار، وحثّت المواطنين على الحفاظ على المؤسّسات العامّة. وفي 31 من الشهر نفسه صدر بيانٌ ثانٍ مماثل. وصدر البيان الثالث في الأوّل من شباط/فبراير وفيه مطالبة الحركة بتأكيد هوية مصر الإسلامية ومرجعية التشريع؛ واللافت للنظر في هذا البيان هو دخول الحركة صراحة، للمرة الأولى، على خطّ الأحداث السياسية والمطالبة بجملة مطالب ذات صبغة سياسية واضحة، من أهمّها:

ـ فترة انتقالية تمهيدًا لانتخابات حرّة حقيقية؛

ـ إلغاء قانون الطوارئ، ومنع الاستبداد والقمع والتعذيب والاعتقال من دون محاكمة؛

(1)ياسر برهامي، «المشاركة السياسية وتوازن القوى،» (صوت السلف، نيسان/أبريل 2008).

ـ رفع الاضطهاد الأمني الذي تعرّض له الإسلاميون، ومحاربة الفساد المالي، وإصلاح التعليم.

وصدرت جملة بيانات باركت «ثورة الشباب»، وحذّرت من التخويف من الانتماء الإسلامي الذي «لا يتصادم مع الوطنية»، ومن استخدام الإسلاميين فزّاعة للغرب. ثمّ تبدّى الظهور القوي للحركة السلفية مع تأليف لجنة لتعديل بعض موادّ الدستور، حيث دشّنت الحركة حملة سُمّيت «حملة الدفاع عن هوية مصر الإسلامية»، جُمعت عن طريقها تواقيع على ضرورة الإبقاء على المادّة الثانية من الدستور، مع أنَّها لم تكن مطروحة ضمن الموادّ المقترحة للتعديل أو للإلغاء.

رُوِّجَ للحملة على موقع فيسبوك الشهير للتواصل الاجتماعي يوم 13 شباط/فبراير، قبل إنشاء موقع خاصّ بها على الإنترنت، وهي كانت ـ بحسب منسّقي الحملة ـ «خطوة استباقية» تهدف إلى تأكيد هوية مصر الإسلامية وعدم المساس بها، وإجهاض الدعوات إلى إلغائها من أي دستور جديد.

بلغ عدد أعضاء صفحة الحملة على الفيسبوك أكثر من 31 ألفًا حتّى صباح يوم الجمعة 18 آذار/مارس قبل يوم واحد من الاستفتاء، في حين بلغ عدد الموقّعين على أهداف الحملة على موقعها الإلكتروني زهاء 30 ألفًا[1].

كانت الحملة مدخلاً إلى تنظيم الدعوة السلفية، وإلى الإعلان عن نفسها ووجودها على الساحة السياسية؛ وكان اللافت للنظر أنَّهم توجّهوا بهذه الحملة ـ بحسب موقع الحملة ـ «إلى كلّ أبناء هذا الوطن» (شباب مصر وشيوخها، نساؤها ورجالها، أقباطها ومسلموها). غير أنّ خصوم التيار السلفي رأوا أنّ تشديد السلفيين على مسألة المادّة الثانية من الدستور، وتصوير الاستفتاء على التعديلات الدستورية وكأنَّه استفتاء على هذه المادّة (التي تشير إلى هوية الدولة الإسلامية وإلى أنّ الشريعة مصدر التشريع)، قد أثّر سلبًا في العملية، وأدّى إلى حالة استقطاب مجتمعي حادّ، نتج منه تطييف عملية التصويت.

(1)انظر الموقع الإلكتروني:

<www.facebook.com/islamicid>.

وفي حين كانت بيانات الدعوة السلفية في الإسكندرية، والحملة، عملاً جماعيًا معبّرًا عن كلية الحركة السلفية، برز بالتوازي مع ذلك عدد من مشايخ الدعوة السلفية، بظهورهم الإعلامي المتواصل وخوضهم في نقاشات السياسة اليومية بل ومشاركتهم في أنشطة ذات طبيعة سياسية. ومن ذلك ما قام به الشيخ محمد حسان، من وساطة في حادث كنيسة صول في إطفيح، وفي حوادث اعتراض الأهالي في قنا على تعيين محافظ قبطي للمحافظة؛ الأمر الذي أعاد طرح تساؤلات قديمة عن حقيقة موقف السلفيين من العملية السياسية برمّتها، حتّى إنّ الشيخ محمد حسان ـ أحد شيوخ السلفية الذين صعد نجمهم بعد الثورة ـ استحثّ علماء السلفية على إعادة النظر في كثير من المسلّمات، كمسألة الترشُّح لمجلس الشعب والشورى والرئاسة والحكومة قائلاً:

»ينبغي ألا نكون سلبيين... أُطالبُ شيوخنا بأن يجتمعوا وأن يؤصِّلوا لِيُخرجوا شبابنا من الفتنة التي عاشوا فيها طوال الأيام الماضية، وأتساءل إن لم نوجد على أرض الساحة لنوجّه شبابنا وأولادنا فمتى سنخرج؟»[1].

في 22 آذار/مارس، أصدرت الدعوة السلفية في الإسكندرية بيانًا قالت فيه إنَّها اتّخذت قرارًا بـ «المشاركة الإيجابية في العملية السياسية». وقد عُدَّ القرار أمرًا غير مسبوق في تاريخ أكبر الجماعات السلفية في مصر، وكان القرار نتاج مشاورات طويلة بين شيوخ الدعوة السلفية.

يجيب ياسر برهامي عن تساؤل: لماذا تغير موقف السلفيين من المشاركة السياسية[2]؟ بقوله إنّ السبب الرئيس هو:

«توافر قدر كبير من الحرية يمنع أن تفرض على الحركة تنازلات، وليس في الانتخابات تزوير، ويوجد احترام لأن يعرض كلّ إنسان ما يريد، ولأنّ الثمن المدفوع كان جدّ مكلفٍ أيام نظام مبارك والنتيجة معلومة مسبقًا».

أمّا السبب الآخر الذي دفع الحركة السلفية إلى الانخراط في العمل

(1)كلمة الشيخ محمد حسان في المؤتمر السلفي بالمنصورة، 18 شباط/فبراير2011.
(2)حوار مع الشيخ ياسر برهامي (طريق السلف، 3 نيسان/ابريل 2011).

السـياسي، فهـو مـن أجـل «توجيـه الشـعب المصري إلى مـا يتوافـق مـع مرجعيتـه الإسلامية؛ ولا يستطيع أحد أن يصل هذا الشعب بمرجعتيه الإسلامية وصلاً صحيحًا إلا التيار الإسلامي بأطيافه المختلفة، ولهذا تعيّن علينا العمل في السياسة»[1].

غير أنّ ما لم يشر إليه برهامي ـ عن قصد أو غـير قصـد ـ هـو أنّ أحـد أهـمّ الأسباب التي دفعت بالسلفيين إلى الانخراط في العمـل السـياسي، هـو الضـغوطات التي مورست من داخل الحركة السلفية ذاتها ومن فصيل الشـباب فيهـا؛ فمـع أنّ الحركة نبذت السياسة، إلا أنَّها لم تكن بمعزل عـن الحـراك السـياسي والمجتمعـي في البلاد، الذي تمخّضت عنه حركـة احتجاجيـة بـين شـباب الحركـة السـلفية عـلى مـا وصفوه بمنهج الشيوخ المتحفّظ عن مبـدأ المشـاركة السياسـية. وقـد انـتظم هـؤلاء الشـبان في «الحركـة السـلفية مـن أجـل الإصـلاح»، التـي شـاركت في عـدد مـن التظاهرات قبل الثورة، ونظّمت عددًا من الوقفـات الاحتجاجيـة المُنـدِّدة باحتجـاز السيدة كاميليا شحاتة داخل أحد الأديرة.

وفيما كان انعزالهم عن الخـوض في شـؤون السياسـة قـد جنّـبهم أن يكونـوا طرفًا في الاستقطاب السياسي الحاصل في البلاد، فإنّ دخـولهم السياسـة قـد جعلهـم طرفًا أساسيًا في النقاش الدائر على نوع النظام السياسي المقبل وهويته. وهو ما أثار جدالاً حادًّا بين بعض قيـادات الحركـة السـلفية وبعـض التيـارات الليبراليـة، ودفـع النقـاش إلى موضـوعات تخطّاهـا الواقـع المصري ولم تكـن مـن ضـمن الموضـوعات المطروحة في أثناء الثورة، منهـا عـلى سـبيل المثـال، النقـاش الـدائر في شـأن مدنيـة الدولة ومبدأ المواطَنة.

برز رأي بعض شيوخ السلفيين القائل إنّ هدف الحركـة السـلفية مـن المشـاركة في العمليـة السياسـية، هـو «أنّ السـلفيين يسـعون لإقامـة دولـة إسلامية، يُطبَّق فيها التشريـع الإسـلامي بآليـات الشـورى، لتحقيـق مجتمـع قوي ودولة قوية»، فيما ذكر آخر، أنَّه في حال وصـول السـلفيين إلى الحكـم، فسيعملون على «تغيير كلّ القـوانين المخالفـة لـلشرع». هـذه الآراء أثـارت

---

(1)«مؤسسو حزب الفضيلة: حزبنا مفتوح لجميع المصريـين طالمـا التزمـوا ببرنـامج الحـزب،» المصريون ، 2011/5/1.

هواجس ومخاوف لدى النخبة الليبرالية والعلمانية، وربّما كان أحد الأسباب التي دفعتها إلى الحشد في اتجاه تأجيل الانتخابات البرلمانية، الخوف من أنّ تلك القوى الإسلامية المنظّمة، تتمتّع بأدوات نفوذ وحشد وتعبئة مهمّة، قد تفوز بنسبة مؤثّرة في أي انتخابات.

كشف هذا النقاش عن عدّة إشكاليات تواجه السلفيين في محاولتهم الانخراط في العملية السياسية، بما قد يتطلّب أن يعيدوا النظر في مجموع الفتاوى والآراء التي برّروا بها عدم الانخراط في شؤون السياسة، ومن أهمّها:

أ ـ فهم السلفيين للديمقراطية

يرفض السلفيون مفهوم الديمقراطية بمعناه الغربي، حتّى إنّ عبد المنعم الشحّات المتحدّث باسم الدعوة السلفية في الإسكندرية، وصفها في معرض حديثه في مؤتمر «التيار السلفي ومستقبل التحول الديمقراطي» بأنّها «لعبة قذرة» لأنّ الأفراد ـ بحسب فهمه الديمقراطية ـ يقومون فيها بالتشريع بدلاً من الله سبحانه وتعالى، ولأنّ البناء الفلسفي للديمقراطية قائم على عدم وجود إله، أو أنّ الإله قد خلق الكون وتركه. ويشيرون إلى أنَّهم (السلفيين) لن يمارسوا الديمقراطية إلا إذا ضمنوا أنّ المجلس التشريعي لن يخالف الأحكام الشرعية. من هنا يمكن فهم لماذا امتنعوا عن التصويت في الانتخابات البرلمانية، فيما كانوا يشاركون في انتخابات اتحادات الطلبة والنقابات المهنية.

ب ـ موقع الشريعة الإسلامية

يعتقد السلفيون ـ بمختلف تياراتهم ـ بما قاله منظّرهم، الداعية ياسر برهامي، وهو أنَّه لا يجوز عرض الشريعة الإسلامية على الأفراد لأخذ رأيهم فيها، وهو ما يعني أنّ تطبيق الشريعة واجب، إضافة إلى فكرة الحاكمية وهي أنّ الحكم ينبغي ألاّ يكون إلا لله، لا للمجالس التشريعية. من هذا المنطلق يهاجمون الديمقراطية، لأنَّها تتّخذ من المجالس التشريعية آلية لها.

ج ـ التعددية السياسية

تُعَدُّ التعدّدية ركيزة أي نظام ديمقراطي. وهم يرون أنّ وجود أحزاب تعتنق مذاهبَ غير إسلامية مثل العلمانية والليبرالية مخالِف للشريعة، لكنهم

يستندون إلى قاعدة فقهية تبيح «ارتكاب المنكر من أجل تغيير منكر أكبر»؛ وبهذا يرون أنّ خوض الانتخابات منكَر عليهم فعله، من أجل إلغاء منكَر أكبر وهو المجالس التشريعية والديمقراطية. غير أنَّهم تعهّدوا بأنّ «السلفيين سوف يلتزمون برأي الأغلبية سواء في استفتاء أو انتخابات».

ثمّة تناقض بين هذه الآراء والبرنامج السياسي الذي أصدرته بعض التيارات السلفية التي تسعى للحصول على ترخيص حزبي، ومنها حزب النور على سبيل المثال؛ فقد قرّر الحزب في برنامجه أنّ «الشعب هو مصدرُ كلّ السلطات» وتعهّد بأن يحترم النظام القائم. وهذا يثير تساؤلاً إزاء التناقض بين الخطاب والبرنامج السياسي، وما إذا كان البرنامج السياسي هو فقط من قبيل لزوم ما يلزم، أي الحصول على مشروعية سياسية، فيما هو في حقيقة الأمر لا يعبّر عن قناعة حقيقية أو عن تغيير جذري في الرؤية حيال آليات العمل السياسي.

5 ـ الدعوة والسياسة: لمن الأولوية اليوم؟

أحد أهمّ الإشكالات التي تواجه التيار السلفي الحركي اليوم، هو كيف يمكنه المشاركة في الحياة السياسية من دون تقديم تنازلات منهجية وعقائدية تتصادم مع ثوابت المنهج الإسلامي، وكيف تستقيم العلاقة بين الدعوي والسياسي؟

فأي حديثٍ سلفي عن المشاركة السياسية، لا بدّ من أن يصحبه تأكيد أنّ الأولوية والهدف «حراسة الدين وتربية الناس على عقيدة صحيحة»، أو ـ كما عبّر أحد شيوخ الحركة السلفية ـ «حراسة الدين وسياسة الدنيا بالدين»، وأنَّه عند حصول تعارض بين السياسة وثوابت المنهج، فلا بُدَّ من تقديم أمانة الدعوة وحراسة المفاهيم». ويقول الشيخ محمد إسماعيل: «إذا كنّا محصورين بين خيارين، إمّا حراسة الدين أو الخوض في السياسة، فلن نقبل إلا خيارًا واحدًا»[1]. وحذّر آخر من انشغال مشايخ الدعوة بالقضايا السياسية عن الدعوة الدينية، ورأى أنّ الدور الحقيقي لأئمّة الدعوة السلفية،

(1)محمد إسماعيل، «الدعوة السلفية وصدى الأحداث،» (طريق السلف، شباط/فبراير 2011).

متعلّق بالدعوة إلى الدين، ونشر المفاهيم الصحيحة للعبادات والمعاملات الدينية[1].

ولكي يتجنّب السلفيون التفتّت عبر كيانات حزبية كثيرة وضعيفة، ثمّة طروحاتٌ ـ اليوم ـ بإدماج الأحزاب ذات المرجعية السلفية في ائتلاف واحد، يُسمّى «ائتلاف جبهة الإصلاح».

6 ـ خريطة التيارات السلفية

أ ـ مجلس شورى العلماء

يتكوّن المجلس من أبرز شخصيات التيار السلفي حاليًا (محمد حسان، جمال المراكبي، محمّد حسين يعقوب، وعبد الله شاكر رئيسًا).

آراؤهم: منع أعضاء المجلس من ممارسة السياسة، سواء بالترشّح في الانتخابات أو بالانضمام إلى حزب ذي توجّه سلفي، «حتّى لا تشغلهم السياسة عن الدعوة».

سيقتصر دور هؤلاء على «الدعوة وتوعية الناس، لاختيار أفضل من يمثّلهم». وهذا لا يعني أنَّهم سوف يساندون أي حزب ذي توجّهات سلفية، بل تكون المساندة وفقًا لبرنامج الحزب. ويرى هؤلاء أنَّه «لا بدّ من الفصل بين الدعوة والسياسة، ولن يُدعم أي حزب سياسي، إلا إذا كان يسعى لمصلحة البلد، «حتّى لو كان لديه بعض القصور في الناحية الدينية، لكنّه أمين على مصر وشعبها».

صار هؤلاء وجوهًا معروفة بعدما تصدّروا المشهد الإعلامي نتيجة المشاركة في وساطات بين مواطنين مسلمين وأقباط، ولديهم قنوات فضائية (الناس ـ الحافظ ـ الرحمة ـ الحكمة).

ب ـ الدعوة السلفية (الإسكندرية) حزب النور

يقول أحد مؤسّسي حزب النور، إنّ التأسيس جاء بناءً على مطالبة شبّان

---

(1)حازم شومان (موقع مصراوي، 16 آذار/مارس 2011).

الدعوة السلفية بالمشاركة في الحياة السياسية بعد الثورة، وقد اختير عدد من شبّان الدعوة السلفية المتخصّصين في مجالات مختلفة لوضع برنامج للحزب، وإنّ الحزب لن يضمّ بين أعضائه أيًا من وجوه الدعوة السلفية الذين سوف يكتفون بالدور الدعوي.

يمثّل حزب النور الدعوة السلفية في الإسكندرية، ولا يوجد إحصاء دقيق لعدد المنتمين إليه، ويقدّر بعض قادة الحركة عدد الأعضاء بعشرات الآلاف. ومن أبرز وجوه الحركة من جيل المؤسّسين: الشيوخ محمد إسماعيل المقدم، وياسر برهامي، وسعيد عبد العظيم، وأحمد فريد، وأحمد حطيبة، ومحمد عبد الفتاح، وعبد المنعم الشحات. ويُعَدّ متابعو الحركة السلفية «مدرسة الإسكندرية» ــ كما يُسمَّون ـ من أهمّ المدارس السلفية وأكثرها نضجًا في المنطقة العربية، بما عرف من أدبياتها ونِتاجها الفكري من الاشتباك مع القضايا والإشكاليات الفكرية والسياسية المستحدثة.

في السياق، هناك عدد من الأمور اللافتة للنظر عند مراجعة البرنامج السياسي لحزب النور:

ـ يبدو جليًا أنّ مسألة الهوية حاضرة بقوّة في البرنامج الذي يخصّص الفصل الأوّل منه، للتأكيد أنّ الهوية المصرية هي «الإسلامية العربية، بحكم عقيدة ودين الغالبية العظمى من أهلها»؛ والمطالبة باعتماد «الإسلام دينًا للدولة، والشريعة الإسلامية المصدرَ الرئيسي للتشريع»؛ وجعل تلك المبادئ فوق دستورية.

ـ يتعهّد الحزب في برنامجه بـ «تأمين الحرّية الدينية للأقباط» وحقّهم في الاحتكام إلى ديانتهم في أمور العقيدة، أمّا غير ذلك من أمور الحياة فـ «لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم».

ـ في ما يخصّ نوع النظام السياسي، حرص القائمون على البرنامج على «رفض النموذج الثيوقراطي والنموذج اللاديني»، مع التأكيد أنّ الشعب «مصدر جميع السلطات، وله الأحقّية في تقرير الأسس والمبادئ التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة».

ـ تحقيق الديمقراطية في إطار الشريعة الإسلامية، يتحقّق بممارسة الشعب حقّه في حرية تكوين أحزاب سياسية، وكفالة حرية الأحزاب في ممارسة نشاطاتها، والتداول السلمي للسلطة عن طريق انتخابات حرّة مباشرة ونزيهة، وكذلك حرّية اختيار الشعب نوّابه وحكّامه، ومراقبة الحكومة ومحاسبتها، وإطلاق الحرّيات ودعمها مع الحفاظ على ثوابت الأمّة والنظام العامّ.

ــ اعتماد المرجعية العليا للشريعة الإسلامية، نظامًا عامًّا وإطارًا ضابطًا للاجتهادات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ـ يطرح البرنامج مجموعة من الرؤى السياسية والاقتصادية والتنموية تهدف إلى الارتقاء بالمجتمع المصري بما يتوافق ومطالب ثورة 25 يناير، حيث يشجّع البرنامج على الدفع نحو النهوض بالجانب الاقتصادي على جميع الأصعدة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي بالضوابط والضمانات التي تحقّق مصلحة الشعب.

ــ في مجال السياسة الخارجية، يرى أنّ العلاقات الخارجية مع الدول والشعوب الأخرى ينبغي أن تؤسَّس على الاحترام المتبادل والعلاقات المتكافئة، والتعايش السلمي، وتقوم على أساس تكامل الحضارات لا صراع الحضارات، وتحقيق قيم العدل والحرية والمساواة، وعدم الاعتداء واغتصاب حقوق الغير بالقوّة.

يتّضح ممّا سبق، أنّ البرنامج يُعَدُّ سابقة في تاريخ الحركة السلفية لأنَّه يعترف ــ للمرّة الأولى ـ بــ «الديمقراطية» آليةً للحكم، بوضعها في «إطار الشريعة الإسلامية». وهو بذلك يقطع مع مجموع الفتاوى والرؤى السابقة التي رفضت الديمقراطية من حيث المبدأ. لكن يلاحَظ وجود تناقض بين ما ذهب إليه الحزب الجديد في برنامجه السياسي، وبعض التصريحات التي ما زالت تُنسب إلى قيادات الحركة السلفية، ومنهم عبد المنعم الشحّات الذي اقترح وجود «مجلس فقهي محايد» في البرلمان، تحال إليه القوانين ليفصل في الجدل إزاء شرعية هذه القوانين، وقال إنّ السلفيين سيقبلون بما يُصادق عليه هذا المجلس الفقهي، حتّى وإن اختلفوا مع رأيه.

ج ـ حزب الفضيلة (حسام البخاري)

من بين السلفيين الذين اتّجهوا إلى العمل السياسي حسام البخاري، عضو حزب «الفضيلة». وهو كان أسّس «ائتلاف المسلمين الجدد» لنصرة الأقباط الذين اعتنقوا الإسلام، وكان الائتلاف مسؤولاً عن تنظيم الكثير من الوقفات الاحتجاجية أمام الكنائس والأديرة، الأمر الذي ساهم في تأجيج الاحتقان الطائفي. وهو يري أنّ المشايخ الذين لا يريدون الدخول في السياسة يخشون فقدان أرصدتهم لدى الناس، لأنَّهم يرون أنّ وجودهم في حزب سيكون عائقًا أمامهم بطريقة غير مباشرة، ويشغلهم عن الدعوة. وانتقد البخاري من يعملون «بفكر ما قبل الثورة»، ويعتقدون أنّ العمل في السياسة يُحدث نوعًا من التفرقة بين المسلمين.

ينتمي حزب الفضيلة إلى تيار السلفية الحركية، وهو ينادي بالانفتاح على جميع التيارات الدينية والسياسية الموجودة في البلد، ومعظم مؤسّسيه كوادر علمية لديها فكر واسع منفتح على الأفكار المختلفة.

هذه الأحزاب ذات المرجعية السلفية سوف تحرص على التمايز بعضها من بعض، مع أنّ برامج عملها تكاد تتطابق، حيث الأولوية لمسألة الهوية الإسلامية.

د ـ الحركة السلفية من أجل الإصلاح

قالت الحركة إنَّها لن تشارك في «العملية السياسية»، ولن يكون لها «أي مطامح أو أطماع في كرسي الحكم»، لكنها «تمثّل الخطّ العلمي والدعوي الإسلامي الذي يؤيد أي تحرُّك سياسي أو عسكري، يُمهِّد لتحقيق أهداف الحركة مع الحفاظ على الثوابت الشرعية».

ومع أنَّها لن تشارك في العملية السياسية، إلا أنّ ناشطيها قدّموا عددًا من المقترحات، في ما يخصّ مشاركة السلفيين في العمل السياسي، ومنها التركيز على العمل الشعبي الخدمي عن طريق انتخابات المحليات والنقابات واتّحادات العمّال، بدلاً من خوض الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، التي من شأنها أن تضع السلفيين أمام تحدّيات عظيمة لا يملكون القدرة على مواجهتها، أدناها عدم معرفة الجماهير بهم ولا ببرامجهم، وانتهاء

بالمشكلات الكبرى للأمّة التي سيكون السلفيون مخاطبين بها ومدعوّين للمساهمة في إيجاد الحلول العملية المباشرة لها.

تتّخذ الحركة من الإنترنت وسيلتها للانتشار والإعلان، وللحركة مدوَّنة خاصّة، تحمل اسمها «الحركة السلفية من أجل الإصلاح».

عبّرت الحركة السلفية من أجل الإصلاح عن نفسها في الشارع المصري، بظهور أعضائها ولافتاتها العلنية في التظاهرات، ومشاركتها آخرين في تنظيم هذه التظاهرات والفعاليات كـ «رابطة المحامين الإسلاميين» التي يتزعّمها المحامي ممدوح إسماعيل في نقابة المحامين، و«المرصد الإسلامي»، و«نشطاء الفيسبوك».

ترى «الحركة السلفية من أجل الإصلاح» أنّ بداية تحرُّك السلفيين للعمل السياسي تكون بتحريك قواعد قيادات الصفّين الثاني والثالث، نحو العمل السياسي العامّ تحت مرجعية قيادات الصفّ الأوّل، بواسطة نافذة سياسية عامّة تدير الأداء السياسي للسلفيين بأنماطه وأنشطته المختلفة؛ ولا بأس من تعدّد هذه النوافذ في المرحلة الراهنة، إذا وجدت صعوبات في توحيد الصوت السلفي، على أن يعمل أهل الحلّ والعقد على تجميع الجهود ذات الصلة، تحت قيادة ومرجعية موحّدة قدر الإمكان.

خلاصة

يدحض ظهور السلفيين على الساحة السياسية والمجتمعية المصرية بعد ثورة 25 يناير، وانخراطهم المفاجئ في العمل العامّ، وفي الشأن السياسي خصوصًا، عددًا من الفرضيات التي سادت الأدبيات، في ما يخصّ العلاقة القائمة بين التيار السلفي والعمل السياسي.

والسجال الحاصل اليوم في شأن دور الجماعات والشخصيات السلفية، ومحاولتها إيجاد مساحة سياسية خاصّة بها، والمساهمة كغيرها من القوى الأخرى في تحديد نوع نظام الحكم، ومضمون الدستور، وطبيعة الدولة في مرحلة ما بعد الثورة، هو من تداعيات الثورة. ولا شكّ في أنّ مساهمة هذه الجماعات والشخصيات في هذه القضايا، سوف تفتح الباب أمام تساؤلات تتعلّق بمستقبل التحول الديمقراطي في البلاد، وبمدى قدرة هذه القوى

الجديـدة ـ التـي تمـارس العمـل السـياسي لأوّل مـرة ـ عـلى تأديـة دور في المرحلـة الانتقالية ولا سيما بعد محاولتها تـأطير نفسـها في أحـزاب سياسـية أو ائتلافـات أو حركات مدنية.

هناك تساؤلات أيضًا، تتناول الإشكالات التي تواجه التيار السلفي حـين يقـرّر الاشتغال بالسياسة، خصوصًا أنَّه لم تجرِ أي مراجعة لفتاواهم ومواقفهم قبل الثورة، أو مواقف بعض قيادات الحركة السلفية التي ترى أنّ «للسياسة دورًا كبيرًا جـدًّا في الحِفاظ على الهوية الإسلامية، هو أعظم بكثير من دور الـدعوة»، أو فتـاوى التيـار الخاصّة بالاشتغال بالسياسة، عملاً بمبدأ «لا سياسة في الدين ولا دينَ في السياسة».

إنّ التيار السلفي حديث العهد بالسياسة، ومن ثمّ يمكن فهـم هـذا الارتبـاك في تعاطيهم الشأن السياسي؛ ذلك أنَّهـم أصّـلوا ونظّـروا طـويلاً لـرفض الديمقراطيـة والتعدّدية، ثمّ لم يلبثوا أن انقلبوا على طروحاتهم بالقول إنَّهم سوف يتعاونون مـع غيرهم من الأحـزاب ذات المرجعيـات المختلفـة؛ وتـارة أخـرى ينكـرون أنّ الـدعوة السلفية سوف تتحوّل إلى حزب أو فصيل سياسي، وأنَّها ستبقى جماعة دعوية[1]، ثمّ لا نلبث أن نجد حزبين مرجعيتهما سلفية.

تتمتّع هـذه التيـارات بحـسّ بـراغماتي. ويبـدو ذلـك جليًـا في القضـايا التـي عالجتها البرامج السياسية التي طرحتهـا الأحـزاب ذات المرجعيـة السـلفية ومنهـا ـ على سبيل المثال ـ موضوع السياسة الخارجية ولا سيما في ما يتعلّق بكلٍّ من إيـران وإسرائيل. وننقل في ما يلي ما قاله أحد مؤسّسي حزب الفضيلة ردًّا على سـؤال عـن العلاقة مع إيران ومصير معاهدة كامب ديفيد:

«إيران دولة إسلامية كانت عـلى المـذهب السـنّي الشـافعي إلى عهـد قريب، وكوْن الإيرانيين تحوّلوا إلى المذهب الجعفـري الشـيعي، لا ينفـي أنّ هناك طوائفَ كثيرة جدًّا من أهل السنّة تسكن إيران، ونحن نطالـب إيـران باحترام حقوق هذه الطوائف السنّية، وأن تحترم الحقوق والحرّيات العامّـة

(1)«عبد المنعم الشحات: الدعوة السلفية لن تتحول إلى فصيل أو حزب سياسي،» حاوره علي عبد العال (نيسان/أبريل 2011).

ولا تصادرها. نحن سنبني معها علاقات أيًا كانت وجهتها، على أساس الاحترام المتبادل، ونطالبهم كذلك بألاّ يتدخّلوا في شؤون الجيران العرب، وإلا فإنَّه معلوم أنّ المعاملة بالمثل، هي المبدأ السائد في العلاقات بين الدول، كغيرها من الأحزاب السياسية الأخرى».

وقال في ما يتعلّق بمعاهدة كامب ديفيد :

»نحن نرى ما يراه عامّة الشعب المصري، أنَّها يجب أن تراجَع وفق المعطيات الجديدة، وأنّ هذه الاتفاقية قد وُقّعت وقت نشوة الانتصار في حرب أكتوبر ـ رمضان 1973، ونرى أنّ فيها كثيرًا من الجور الذي يقع على المصريين، خصوصًا في ما يتعلّق بالجانب الاقتصادي؛ وإذا كانت لنا مشاركة في الحكومة، وبأي قدر، فسوف نلتزم بالنداءات الشعبية؛ فهذه قضية أمن قومي، وينبغي أن يكون الشعب هو الهيئة الحارسة لهذا الأمن».

وعن طبيعة العلاقة مع الأحزاب الأخرى ذات المرجعية الاشتراكية والليبرالية:

»نحن حزب سياسي لنا مرجعيتنا وهذه الأحزاب لها مرجعيتها، وينبغي عدم إغفال هذه المسألة بحالٍ من الأحوال، لكنّ هذا لا يمنع أن يكون هناك قدر من التعاون بيننا وبينهم، لأنّنا نعمل معًا من أجل مصلحة بلدنا، ونحن نظنّ أنّ كثيرًا من القائمين على هذه الأحزاب أصحاب نيّات حسنة، ويرجون الخير والتقدُّم لمصر، لكن ربّما اختلفت وجهات النظر في الوسائل والأساليب التي يجب أن تُتّبع، ونحن نقول إنّ مصر دولة إسلامية وكذلك هويتها، بل هي أكبر الدول الإسلامية في العالم، وهذه مسألة جوهرية ينبغي ألا نغفل عنها».

يمكن الاستنتاج ممّا سبق، أنّ الهدف النهائي من الاشتغال بالسياسة ـ عند السلفيين ـ هو نشر الدعوة، بمعنى أنّ الغاية هي الدعوة، فيما السياسة ليست سوى وسيلة. فالعمل السياسي ليس سوى «وسيلة من وسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» في قطاعات كبيرة ذات تأثير في المجتمع.

غير أنّ ثمّة وجهة نظر ترى أنّ ممارسة الحركات السلفية للعملية السياسية، من شأنها أن تقلّل من راديكاليتهم، وتجعلهم أقرب إلى الواقعية

السياسية بحكم الاحتكاك بالجماهير. وبالتالي، بدلاً من أن يقوموا هم بـ «تديين السياسة» أي تغليب الديني على السياسي، سوف ينتهي بهم الأمر إلى تسييس الدين، أي: غلبة السياسي على الديني، إن هم أرادوا المنافسة السياسية والاحتكام إلى قواعد اللعبة السياسية.

لكن لا بدّ من ملاحظة أنّ وثيقة البرنامج السياسي لحزب الفضيلة، تُعَدُّ نقلة مهمّة في فكر الحركة السلفية، وإن كانت المسألة ليست في إنتاج برامج سياسية وصوغ الشعارات. فالتحدي الذي يواجه الحركات السلفية خصوصًا، هو توليد ثقافة سياسية، وكادر بشري يستطيع أن يترجم المشروع السياسي عن طريق ممارسة يومية، ومواقف جدية وجريئة، وتحالفات على برامج وقضايا تهمّ الناس في معيشتهم وحياتهم وحريتهم، والانفتاح على الآخر مسلمًا كان أو مسيحيًا، والحوار معه في القضايا الوطنية الخلافية. أمّا الاكتفاء من الحياة السياسية بالانخراط في العملية الانتخابية وكأنَّها اكتشاف وفتحٌ مبين، فإنّ ذلك يؤدّي إلى اختزال السياسة في عمليات تقنية، وأساليب حشد وتعبئة وتحالفات، ما يؤدّي إلى إفراغ عملية الانتخابات من دورها كأداة ووسيلة للعمل السياسي.

لعلّ من أهمّ الإشكالات التي تواجه الحركات السلفية، مسألة التنقُّل بين ثوابت الفكر الديني ذي الطابع الإطلاقي والشمولي، وقضايا الفكر السياسي النسبي والمتغير، ما يهدر الكثير من الخيارات ويدفعها نحو حقل الالتباس، ويغرقها في العمومية والضبابية.

على أي حال، تأكّدَ أنّ التغيير السياسي في مصر، دفع الحركات الإسلامية إلى مراجعاتٍ فكرية في اتجاه التطبيقات السلمية للفكرة الإسلامية في الواقع المعاصر. وقد وُفِّق فهمي هويدي بقوله: إنّ أهمّ إيجابية في تحوُّل الخطاب السلفي إلى الميدان، يظهر في تبنّيه الخيار السلمي للتغيير، وهو ما يرشّحه لتنامي تطبيقات سلمية التغيير .

الفصل التاسع

الإعلام الجديد وفرص التحوُّل الديمقراطي في الأنظمة السلطوية

دراسة في رؤى وممارسات الشباب الناشط سياسيًا بالتطبيق على مصر نموذجًا

نرميـن سيد (*)

(*) مدرّسة مساعدة في كلية الإعلام ـ جامعة عين شمس.

مقدمـة

مـع تـوالي الأحـداث في الآونـة الأخـيرة في المنطقـة العربيـة، واتّسـاع رقعـة التظاهرات المطالبة بالتغيير والديمقراطية وتسارع إيقاعها، جذبت ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت الأنظار، وأثارت التساؤلات عمّا يمكن أن تُقدّمه مـن إمكانـات وما قد تتيحه من فرص، لجـذب الشـباب نحـو المشـاركة في العمليـة الديمقراطيـة، وتمكينهم سياسيًا في ظل الظروف السياسية والمجتمعية الخاصة بالمنطقـة العربيـة؛ فقد تردّد أن انطلاق هذه التظاهرات ـ على الأقل في مراحلها الأولى ـ كان اسـتجابة لـدعوات نُشرت بواسـطة سـاحات التفاعـل الاجتماعـي الإلكـتروني ومواقعـه، مثـل الفيسبوك والتويتر. ويُعَدُّ البحث الحالي محاولـة لإلقـاء الضـوء عـلى مـا تـردد مـن مزاعم بشأن طبيعة هذا الدور، من خلال التعرُّف إلى تصورات عينـة مـن الشـباب المصري الناشط سياسـيًا، لمـا يمكـن أن تتيحـه هـذه السـاحات مـن فـرص التفاعـل الديمقراطي والتغيير السياسي. أُجريَت الدراسة الميدانية في فترة شـديدة الحساسـية وعميقة الدلالة، هي الفترة القصيرة التي سبقت اندلاع الثورة المصرية في الخـامس والعشرين من كانون الثاني/يناير. ومن ثمّ فإن الدراسة تلقي الضوء على اتجاهـات هؤلاء الشباب، بعيدًا ممّا قد تثيره أجواء الثورة مـن حماسـة، ومـا قـد يصـاحبها ـ بالتالي ـ من تحيُّز في الاستجابات لأسـئلة البحـث. وقـد جُمعـت البيانـات الخاصـة بالدراسة، بتطبيق استمارة استبيان على عيّنة شبكية، قوامها 367 شابًا من الشباب المصري الناشط سياسيًا، للتعرف إلى الدوافع التي حملتهم على توظيف سـاحات التفاعـل الاجتماعـي سياسـيًا، ولإلقـاء الضـوء ـ كـذلك ـ عـلى عـدد مـن عوامـل السياق السياسي والمجتمعي في مصر، مثل: الكفاءة السياسية، والشك في صـدقية وسائل الإعلام الحكومية، والخوف مـن السـلطة؛ وهـي عوامـل مـن المتوقـع أن يكـون لهـا تـأثير في دوافـع الشـباب إلى اسـتخدام مواقـع التفاعـل الاجتماعـي

عبر الإنترنت، بوصفها ساحات للتحاور والتفاعل السياسي، ومن ثمّ التأثير في ميولهم وانصرافهم إلى الانخراط في أنشطة سياسية بواسطة الإنترنت، وفي الواقع.

تشير نتائج الدراسة، إلى أن تواصل الشباب سياسيًا في تلك الساحات، كان مدفوعًا ـ بالدرجة الأولى ـ بدوافع التوجيه السياسي (Guidance) والمراقبة العامة (Surveillance)، كما كشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباطية قوية، بين ممارسة النشاط السياسي بواسطة ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، وممارسته في الواقع الميداني.

مع ظهور وسائل الإعلام الجديد عبر شبكة الإنترنت وانتشارها، وامتداد أثرها من موطنها الأصلي في دول الغرب إلى الوطن العربي، انقسم الباحثون بين مؤيد ومعارض، لقدرة هذه القنوات الحديثة على خلق فرص حقيقية للتفاعل السياسي، وفتح مجالات جديدة ـ ولا سيما أمام الشباب ـ للانخراط في الحياة السياسية، بعدما شهد الواقع السياسي العربي عزوف الشباب عن ممارسة حقهم في العمل السياسي والاندماج الإيجابي في مجتمعاتهم. ومع أن هذا السجال قد دار ـ وما زال مستمرًا ـ في معظم جولاته في الغرب، حيث لمجتمعاته سمات خاصة، أنشأت وضعية محابية للاستخدام المُسَيَّس والمنظّم للإعلام الجديد، بهدف حشد الرأي العام وتعبئته؛ إلاّ أن الأحداث الأخيرة التي شهدتها تونس، وأدت إلى إقصاء الرئيس التونسي ـ السابق ـ زين العابدين بن علي عن الحكم، ثمّ ردّد تيار التغيير صداها في المشهد المصري، لتضيف ـ أيضًا ـ لقب «السابق» إلى النظام الحاكم في مصر، ثمّ تنامت إلى موجة للتغيير، ترسم ملامح ما سمّاه البعض «الربيع العربي Arab Spring». أثارت هذه الأحداث جدلاً في الأوساط السياسية والإعلامية، بشأن فرص التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، وطبيعة الدور الذي يمكن أن تؤديه تلك الوسائل، التي يجري الحديث عن ارتباطها بتحريك الأحداث الأخيرة في المشهد السياسي العربي.

شهدت القاهرة في بداية عام 2011 ثورة عارمة، يرى البعض أنها الثورة الأقوى والأكثر تأثيرًا في تاريخ مصر الحديث. فقد انطلقت أولى تظاهرات «ثورة الغضب» من ميدان التحرير في وسط العاصمة المصرية

القاهرة؛ لتعم عددًا من المدن والمحافظات المصرية شملت الإسكندرية والسويس وطنطا. وخرج الشباب المصري إلى ميدان التحرير في يوم عيد الشرطة في الخامس والعشرين من شهر كانون الثاني/يناير 2011، مطالبين بالإصلاح السياسي والقضاء على الفساد. والشاهد في هذه الثورة، أن شرارتها الأولى انطلقت من موقع التفاعل الاجتماعي الأكثر استخدامًا في الإنترنت (الفيسبوك). كما ساهم في اشتعالها ومتابعة أحداثها موقع «تويتر»، الذي استخدمه الشباب المُسَيَّسُ وغيرُ المُسَيَّس، في نقل أخبار الأحداث بتغريداتهم (Tweets) ، وذلك في أثناء عمليات حجب الإنترنت ومواقع عدد من الصحف، التي بدأت منذ الساعات الأولى لاشتعال الثورة، واستمرّت حتى انقطعت الخدمة تمامًا عن جميع المحافظات والمدن المصرية، كما انقطعت خدمة الهاتف المحمول في ميدان التحرير أولاً، ثمّ امتدت إلى باقي الأنحاء مدة أربع وعشرين ساعة كاملة. أمّا خدمة الرسائل القصيرة (SMS) ، التي يبلغ عدد مستخدميها أكثر من 60 مليون مستخدم، فقد استمر حجبها إلى ما يقرب من ثلاثة عشر يومًا من اندلاع الثورة، وذلك ـ كما أشارت جريدة الدستور المصرية ـ وفقًا لتعليمات أمنية صدرت إلى شركات المحمول الثلاث العاملة في مصر بوقف الخدمة، في محاولة للتضييق على المتظاهرين وقطع وسائل الاتصال بينهم، سعيًا لاحتواء الثورة بتقويض قنواتها.

شهدت مصر حراكًا سياسيًا ملحوظًا منذ منتصف العقد الماضي، وتوالت الأحداث التي كان للإعلام الجديد ـ ولا سيما ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت ـ دَورٌ مِحوَرِي فيها، مصاحبٌ أحيانًا، ومحفزٌ غالبًا، لإنشاء عدد من الكيانات السياسية الفضفاضة (Loose Political Networks)[1] التي برزت لاعبًا أساسيًا في المعترك السياسي المصري في الآونة الأخيرة. وقد خرجت هذه الكيانات إلى الواقع في عدد من المسيرات والتظاهرات التي انطلقت للاحتجاج على الممارسات الحكومية، والمطالبة بالإصلاح وتحقيق الديمقراطية منذ عام 2004، حيث ظهرت الحركة المصرية من أجل

(1)Clay Shirky, {The Political Power of Social Media: Technology, the Public Sphere, and Political Change,} Foreign Affairs , vol. 90, no. 1 (January-February 2011) pp. 1-12.

التغيير «كفاية»، وحركة «شباب السادس من أبريل»، و«الحملة الشعبية لدعم الدكتور البرادعي»؛ كما خرجت تظاهرات للاحتجاج على ممارسات أجهزة الأمن ضد المواطنين، التي تلت نشر مقاطع فيديو على موقع «يوتيوب» لحالات التعذيب التي أفضت إلى الموت. إلا أن تلك الأحداث وغيرها قوبلت بغضّ الطرف المُتعمَّد، والاستخفاف بهؤلاء الذين اعتبرهم النظام «شخصيات افتراضية» تتخذ من تلك الوسائل الجديدة ساحاتٍ لـ «اللهو السياسي» و«التفريغ الاجتماعي».

سرعان ما أثارت تلك الأحداث جدلاً في أوساط الباحثين والمحللين والمراقبين، يتعلق بطبيعة الدور الذي يمكن أن يؤديه الإعلام الجديد، بواسطة شبكة الإنترنت، في إثراء الحياة السياسية، وجذب الشباب إلى المعترك السياسي وتمكينه ـ بأدوات معاصرة ـ من المشاركة، بعدما أصابه من حالة عزوف رسّختها وسائل الإعلام الحكومية، مُستَغِلَّةً عدم وضوح المفاهيم السياسية لدى شريحة عريضة من أبناء الشعب، الذي امتنع أو «مُنع» من الانخراط في السياسة لفترة طويلة نسبيًا.

مشكلة البحث

عمّت موجة الإصلاحات السياسية عددًا من الدول النامية المتجهة إلى تحقيق الديمقراطية. إلا أنَّ مصر ـ حالها كحال عدد من دول الشرق الأوسط ـ نجحت في الالتفاف على هذه الإصلاحات، وصولاً إلى ما سمّته رباب المهدي[1] «السلطوية المرنة» التي اتسمت بها الإصلاحات، ووصفها آخرون بكونها إصلاحات نظرية، تحصل في إطار من الحفاظ على هيمنة الدولة، أكثر من كونها ضمانًا لتحقيق التنمية المجتمعية وحفظ حقوق المواطنين[2]؛ فهي تفتقر إلى إمكان التطبيق على أرض الواقع، من دون صدام مع النظام وأجهزته؛ الأمر الذي يمكن معه وصف حقوق المواطنين ـ وفقًا لما أطلقه عليها هيتر ـ بـ «الحقوق المشوهة، حيث لا تمثّل الصيغة الحذرة لمواد

---

(1)Rabah El-Mahdy, {Enough: Egypt's Quest for Democracy,} Comparative Political Studies (CPS), vol. 42, no. 8 (August 2009) pp. 1011-1039.

(2)Charles Tripp and Roger Owen, eds., Egypt Under Mubarak (Chippenham: Antony Rowe Ltd., 1989).

الدستور ضمانًا، لأن ما تمنحه إحدى مواد الدستور من حقوق للمواطنين، تقوضه مواد أخرى»[1].

بمتابعة الأحداث التي توالت على الساحة السياسية المصرية والعربية، وبدا فيها دور الإعلام الجديد بارزًا في إطلاق الشرارة الأولى، وأدّى فيها الشباب ـ بمُخْتلف أطيافه ـ وانتماءاته دور البطولة؛ واستنادًا إلى فكرة الجمهور النشط (Active Audience)التي تقوم على فرضية الاختيار الواعي لوسائل الإعلام بما يلبّي حاجات الجمهور ويشبع رغباته؛ وبالنظر إلى واقع وسائل الإعلام المملوكة للدولة، التي تعبّر عن سياسات الدولة وتروّج لها في أوضاع سياسية واجتماعية لم يعتد المواطن فيها على ممارسة حقّه الكامل في التعبير الحرّ عن رأيه، ولا سيما في ما يتعلّق بسياسة الدولة في الداخل والخارج؛ في غضون كلّ ذلك، يسعى هذا البحث للتعرُّف إلى أهمّ العوامل التي تدفع الشباب المصري الناشط سياسيًا إلى اللجوء إلى وسائل الإعلام البديل، مستخدمًا ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت لممارسة نشاطه السياسي، ومدى تأثير هذا النشاط القائم في العالم الافتراضي، في واقع الانخراط السياسي. ويسعى البحث كذلك، للإجابة عن تلك التساؤلات، في ظل مناقشة المصاحِبات المحتملة لمكونات مركب التفاعل السياسي المقترح في الأنظمة السلطوية، مُمَثّلاً بعدم الثقة في صدقية وسائل الإعلام الحكومية (Media Skepticism)، وحدود الفاعِلية السياسية (Political Efficacy) ، ومستوى الخوف من السلطة (Fear of Authority) ، بوصفها عوامل سابقة لدوافع التواصل السياسي بالإنترنت. (Motivational Antecedents)

أهمية البحث

يستمدّ هذا البحث أهمّيته من أربع نقاط هي:

ـ تُعَدُّ المجتمعات العربية مجتمعات مستوردة للتقانة، ما يُتَوقّع معه أن تختلف نتائج استخدام هذه التقانة ـ ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت ـ في هذه المجتمعات عنها في المجتمعات الغربية، وأن تختلف بالتالي أسباب هذا الاستخدام وطبيعته وتأثيراته؛ وهو ما يستدعي دراسة

(1)Derek Heater, What Is Citizenship? (Malden, Mass: Polity Press, 1999), pp. 39 and 41.

هذه الوسائل وتأثيراتها المحتملة بالنظر إلى خصوصية سياقات تفعيلها.

ـ يتركز معظم الدراسات التي تناولت وسائل الإعلام الجديد ودورها في المشاركة السياسية، في العالم الغربي حيث الأنظمة الديمقراطية الراسخة، في حين اهتمّ معظم الدراسات التي أُجريت في العالم العربي ولا سيما تلك المتعلقة بالمشاركة السياسية، بدور وسائل الإعلام التقليدية. وهو ما يضيف إلى أهمية هذه الدراسة في ما يتعلّق بالمشاركة وملء هذه الفجوة، وإثراء المكتبة العربية بهذه النوعية من الأبحاث، التي تزايدت الحاجة إلى إجرائها في الآونة الأخيرة.

ـ جُمعت البيانات الإمبريقية (الميدانية) لهذا البحث في توقيتٍ زمني شديد الحساسية، ووثيق الصلة بمجريات الأحداث في المجتمع المصري وتأثيراتها ـ المحتملة آنذاك ـ في التحوُّل النوعي الذي تشهده ساحة السياسة المصرية حاليًا؛ فقد طُبِّقت الدراسة الميدانية في الفترة الزمنية الواقعة بين إجراء الانتخابات البرلمانية في مصر 2010 ـ التي وُصفت بأنها الانتخابات الأكثر تلفيقًا على الإطلاق في تاريخ الانتخابات المصرية ـ واندلاع «ثورة الغضب» في كانون الثاني/يناير 2011. وهو ما يؤكّد قيمة البيانات التي جمعت وخصوصيتها في إطار إجراء هذا البحث، ويؤكّد كذلك أهمية نتائج هذه الدراسة، في إضافة بُعد تحليلي جديد إلى فاعلية الإعلام الجديد في التسويق السياسي، بحسب ما يراه الشباب الناشطون الأكثر استخدامًا لتلك الوسائل، بعيدًا من المبالغات التي قد ترتبط بتحليل علاقة الإعلام الجديد بالحراك السياسي ولا سيما بعد اندلاع الثورة.

ـ يتبنى هذا البحث الفرضيات الأساسية في مدخل الاستخدامات والإشباعات (Uses & Gratifications Approach)إطارًا نظريًا مُوسّعًا، لدراسة دوافع الشباب الناشط سياسيًا نحو استخدام ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت بهدف المشاركة السياسية، ليضيف بذلك أبعادًا جديدة إلى دوافع الاستخدام مقارنةً بأبحاث الاستخدامات والإشباعات التي ركزت في معظمها على الجانب الاجتماعي لتلك الوسائل، كما يستوعب هذا الإطار عددًا من المفاهيم النظرية التي يتبناها البحث، بهدف وضع الإعلام الجديد في السياق المجتمعي للدراسة، مثل مفاهيم: التشكيك في صدقية وسائل الإعلام

الحكومية، ومدى التمكين السياسي للمواطنين، ومعدل الخوف من السلطة.

أهـداف البحـث

يسعى هذا البحث ضمن أهدافه لتحقيق المقاصد التالية:

ــ التعـرف إلى أهـم الـدوافع (Motivations) التـي تقـود الشـباب المصري الناشط سياسـيًا، إلى اسـتخدام وسـائل الإعـلام الجديـد ولا سـيما سـاحات التفاعـل الاجتماعي بالإنترنت بهدف التواصل السياسي.

ـ تحديد عدد من العوامل التي يدركها الشـباب الناشـط سياسـيًا، عـلى أنهـا معوقـات (De-Motivations) لتفعيـل سـاحات التفاعـل الاجتماعـي بالإنترنـت سياسيًا.

ـ رصد خصوصـية المجتمـع المصري ومـدى تأثيرهـا في اسـتخدام الإنترنـت في التواصل السياسي، وذلك بتحليل عدد من الدوافع الأولية السابقة لأسباب استخدام الشباب ـ محل الدراسة ـ لمختـاراتهم مـن وسـائل الإعـلام الجديـد؛ وتشـمل هـذه الأسباب: التشكيك في صدقية وسائل الإعلام، ومسـتوى الكفـاءة السياسـية، ومـدى الشعور بالخوف من السلطة، وكذلك السمات الديمغرافية للشباب محل الدراسة.

ــ التعـرف إلى مـدى تـأثير السـياق السـياسي والمجتمعـي (ممـثلاً بالعوامـل السابقة) في دوافع استخدام وسائل الإعلام الجديد، وفي المشاركة السياسية بواسطة الإنترنت.

ـ التعـرف إلى تصـورات عينـة مـن الشـباب المصري الناشـط سياسـيًا، لفـرص المشاركة السياسية التي تتيحها ساحات التفاعل الاجتماعي بواسطة شبكة الإنترنت، وإلى تـأثير هـذه التصـورات في ميـولهم إلى ممارسـة أنمـاط مختلفـة مـن التواصـل السياسي في تلك الساحات، وفي الواقع.

قراءة في الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة التي أُجريَت في مجـال المشـاركة السياسـية عـددًا مـن العوامـل التـي قـد تتـدخل لتُحـدّد مـدى اسـتعداد الفـرد للاضـطلاع بـدور

إيجابي في العملية السياسية، وتساهم في تكوين نمط مشاركته في نشاط سياسي. يتعلق بعض هذه العوامل بالاتجاهات السياسية لدى الفرد، مثل: مستوى الاهتمام السياسي (Political Interest) ، ومستوى الكفاءة السياسية (Political Efficacy) ، وبعضها يرتبط بأداء وسائل الإعلام واستخدام الفرد لتلك الوسائل، مثل: درجة الثقة في وسائل الإعلام وما تقدمه من محتوى (Media Skepticism) ، ومدى إدراك الفرد أهمية وسائل الإعلام بصفتها مصدرًا للمعلومات السياسية (Media Importance)، وبعضها الآخر يتعلق بما قد يفرزه المحيط الاجتماعي والتكوين السياسي للمجتمع من سمات نفسية، مثل: درجة الشعور بالخوف من السلطة (Fear of Authority)ولا سيما في الأنظمة السلطوية، التي قد تفرض على الأفراد قيودًا لتقويض نشاطهم السياسي والحد من فرص المشاركة المجتمعية الفعالة.

من الجدير بالذكر، أن هذه العوامل ليست معزولة بعضها عن بعض. فقد أشار عدد من الدراسات السابقة، إلى تداخل الاتجاهات السياسية، وتلك المرتبطة بوسائل الاتصال، والاتجاهات النفسية للفرد ـ في ما بينها ـ لتحدد مدى ميل الفرد إلى الانخراط في العمل السياسي على مختلف مستوياته وأشكاله. كما أشارت تلك الدراسات إلى أن هذا الميل، يتأثر أساسًا بدوافع الفرد إلى استخدام وسائل الإعلام المختلفة، بهدف التواصل السياسي.

بناء على ما تقدَّم، واستنادًا إلى خصوصية التكوين السياسي للمجتمع المصري، اختيرَ عدد من العوامل التي يمكن بواسطتها رسم صورة لملامح السياق المحيط بالشباب المصري الناشط سياسيًا، التي يتوقع أن يكون لها تأثير في تكوين دوافعهم نحو استخدام ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت بهدف التواصل السياسي. تشمل هذه العوامل: الشك في صدقية وسائل الإعلام، ومستوى الكفاءة السياسية للفرد، ودرجة الشعور بالخوف من السلطة، إضافة إلى دوافع التواصل، وعلاقة تلك المتغيرات بالمشاركة السياسية كما تناولتها الدراسات السابقة. وفي ما يلي استعراض لما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج، في ما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تؤديه ساحات التفاعل الاجتماعي في مجال المشاركة السياسية، والتأثير المتوقع للمتغيرات التي أُشِيرَ إليها سابقًا.

أولاً: شبكات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت والمشاركة السياسية: التحفيز في بيئة عدائية

صاحب ظهور شبكة الإنترنت وانتشارها ـ ولا سيما ما عُرف بـالإعلام الجديـد وشبكات التفاعل الاجتماعي ـ تزايد الجـدل واحتـدام النقـاش في أوسـاط البـاحثين والمحللين، بخصوص قدرة هذه الوسائل على التسـويق السـياسي، وجـذب المـواطن العادي إلى الانخراط في الحياة السياسية. وقد أسفرت الأبحاث في هذا السياق، عـن نتائج متداخلة أحيانًا ومتعارضة أحيانًا؛ ففي حين تَبَنَّى البعض رؤية متفائلـة لـدور الإعلام الجديـد في عمليـة التمكـين السـياسي. شـكّك الـبعض الآخـر في قـدرة هـذه الوسائل على تفعيل الممارسة الديمقراطية؛ فبـدلاً مـن جـذب فئـات جديـدة تعـاني العزلة السياسية ودمجها في المعترك السياسي، أو خلق فرص جديدة لممارسة أشكال مختلفة من التواصل السياسي، ساهمت شبكة الإنترنت في استنساخ نمـط المشـاركة الواقعية، وسحب أنماط النشاط السياسي التي يمارسها الأفراد في الواقع على السياق الآني، حتى إن الـبعض ذهـب إلى القـول إن شـبكة الإنترنـت مسـؤولة عـن ترسـيخ الفجوة التقنية (Digital Gap) ، من خلال جذب الفئات المهتمة سياسـيًا لممارسـة النشاط السياسي عبر الإنترنت، وتمكينها هي؛ بدلاً من ضخّ دمـاء جديـدة في الحيـاة السياسية[1] كما أثار البعض مخاوف تتعلق بتأثير عامل الوقت الـذي يقضـيه الفـرد في استخدام الإنترنت، وما قد يرتبط به من شعور بالانعزال، ومن ثمّ العـزوف عـن ممارسة النشاط السياسي[2].

من ناحية أخرى تبنّى عـدد مـن البـاحثين رؤيـةً أكـثر تفـاؤلاً، حيـث ذهبـوا

---

(1)Bruce Bimber: {Information and Political Engagement in America: The Search for Effects of Information Technology at the Individual Level,} Political Research Quarterly , vol. 54, no. 1 (March 2001), pp. 53-67, and {Measuring the Gender Gap on the Internet,} Social Science Quarterly , vol. 81, no. 3 (September 2000), pp. 868-876, and Corrina di Gennaro and William Dutton, {The Internet and the Public: Online and Offline Political Participation in the United Kingdom,} Parliamentary Affairs , vol. 59, no. 2 (April 2006), pp. 299-313.

(2)Robert D. Putnam, Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community (New York: Simon and Schuster, 2000), and D. Shah [et al.], {Nonrecursive Models of Internet Use and Community Engagement: Questioning Whether Time Online Erodes Social Capital,} Journalism and Mass Communication Quarterly , vol. 79, no. 4 (Winter 2002), pp. 964-987.

إلى القول إنّ لشبكة الإنترنت من السمات ما يجعلها العامل المحفّز للمشاركة السياسية. فهي ـ كما يرى تولبرت وماكنيل ـ تُعَدُّ مصدرًا للأخبار، يمكن بواسطته معالجة الخلل لدى بعض وسائل الإعلام التقليدية، في متابعة الأحداث والقضايا السياسية؛ مثل الانتخابات[1]. كذلك أشارت نتائج عدد من الأبحاث التي أُجريت حديثًا، إلى قدرة الإنترنت على زيادة عدد المهتمين والمشاركين سياسيًا ولا سيما عبر الإنترنت[2]، حيث تُعَدُّ شبكة الإنترنت، وسيلة اتصال منخفضة التكلفة، لا يتطلّب التواصل السياسي بها بذل المال أو الجهد أو الوقت، مقارنة بالأنماط التقليدية للمشاركة السياسية، ما يجعلها وسيلة «ملائمة (Convenient) «لممارسة النشاط السياسي، ومن ثمّ لجذب المزيد من المشاركين[3]. وفي المجتمعات السلطوية، حيث تقويض حرية التعبير عن الرأي، وحصار الممارسة السياسية الفعالة، قد يتسع مفهوم الملاءمة وخفض التكلفة، ليشمل قدرة شبكة الإنترنت على تقليل حجم الأخطار، التي قد ترتبط بالمشاركة في الحياة السياسية في هذه المجتمعات، بما تتيحه من إمكانية التفاعل بين مستخدميها، عن طريق ما يختارونه من هويات، وما يختارون إتاحته عن أنفسهم من معلومات.

أما في ما يتعلق بشبكات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت تحديدًا، وما تحمله من فرص التمكين السياسي، فقد اتبع البحث المساق نفسه، حيث يرى البعض أن هذه الوسائل تؤدي دورًا مفصليًا في عملية التحفيز السياسي، وزيادة ميل الأفراد إلى التعبير عن آرائهم، عن طريق عملية بناء العلاقات أو ما يُسمّى((التشبيك)) (Networking Function) [4]فالمجموعات التي ينتمي

(1)Caroline J. Tolbert and Ramona S. McNeal, {Unraveling the Effects of the Internet on Political Participation?,} Political Research Quarterly , vol. 56, no. 2 (June 2003), pp. 175-185.

(2)Rachel K. Gibson, Wainer Lusoli and Stephen Ward, {Online Participation in the UK: Testing a ‘Contextualized’ Model of Internet Effects,} British Journal of Politics & International Relations (BJPIR) , vol. 7, no. 4 (November 2005), pp. 561-583, and Brian S. Krueger, {Assessing the Potential of Internet Political Participation in the United States,} American Politics Research , vol. 30, no. 5 (September 2002), pp. 476-498.

(3)Tolbert and McNeal, Ibid., and Shelley Boulianne, {Does Internet Use Affect Engagement? A Meta-Analysis of Research,} Political Communication , vol. 26, no. 2 (2009), pp. 193-211.

(4)Fei Shen [et al.], {Online Network Size, Efficacy, and Opinion Expression: Assessing the Impacts of Internet Use in China,} International Journal of Public Opinion Research , vol. 21, no. 4 (2009), pp. 451-476.

إليها الفرد بواسطة هذه الشبكات، تعمل بوصفها الجماعة المرجعية الداعمة والمحفزة للتعبير عن رأيه، حتى لو كان هذا الرأي يُصنّف الفرد ضمن فئة الأقلية[1]. في هذا السياق، كشف شين وزملاؤه عن وجود علاقة ارتباطية إيجابية، بين حجم شبكة أصدقاء الفرد بالإنترنت، ودرجة الدعم الذي يتلقاه الفرد من هذه المجموعة، حيث تزداد ثقة الفرد وقدرته على التعبير عن رأيه، كلما كان عدد أصدقائه بالإنترنت أكبر. كما أضافوا أن تصورات الفرد لقدرة الإنترنت على التمكين السياسي تهتز، في ظل الرقابة اللصيقة على وسائل الإعلام، وما يرتبط بها من تقويض لحرية التعبير عن الرأي، حيث لا تعود لكفاءة الإنترنت السياسية (Internet Efficacy)ـ في هذه الحالة ـ علاقة باستعداد الأفراد للتعبير العلني عن آرائهم السياسية[2].

من ناحية أخرى، يرى سميتين، أن شبكة الإنترنت ـ على ما تتمتع به من مميزات ـ من شأنها تمكين المجتمعات الآنية من ممارسة النشاط السياسي، إلا أن هذا النشاط قد يقوّضه عدد من العوامل، التي تحدّ من تأثيره في نطاق جذب انتباه الرأي العام، نحو القضايا السياسية محل اهتمام تلك المجتمعات؛ فهذه المجتمعات تفتقر ـ وفقًا لسميتّين ـ إلى الانتظام على أهداف سياسية محددة، كما أنها تواجه صعوبات تتعلق بقدرتها المحدودة على اختراق النظام السياسي، خصوصًا في المجتمعات السلطوية والأنظمة الدكتاتورية، حتى إذا توافرت لديها القدرة على تحديد أهدافها السياسية. هذا الوضع يضيف تحديات تتعلق بالقدرة على تفعيل نشاط تلك المجتمعات بالإنترنت في سياق الواقع السياسي، لتحقيق مكاسب سياسية ملموسة تتجاوز حدود العالم الافتراضي. كما أن تلك المجتمعات الافتراضية، لا تتبع في هيكلها التنظيمي قانونًا محددًا، ما يُثير تساؤلات عن مدى كفاءة عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات في هذه المجتمعات، الأمر الذي يبرر ـ بالتالي ـ

---

(1)Jessica Vitak [et al.], {{Poking} People to Participate: Facebook and Political Participation in the 2008 Election,} Paper Presented at: {The 59th; Annual Meeting of the International Communication Association,} (Chicago, IL, 21-25 May 2009), and Kurt Neuwirth and Edward Frederick, {Peer and Social Influence on Opinion Expression: Combining the Theories of Planned Behavior and the Spiral of Silence,} Communication Research , vol. 31, no. 6 (December 2004), pp. 669-703.

(2)Shen, Ibid.

عدم التعاطي مع هذه المجتمعات، بوصفها عوامل مؤثرة في الحقل السياسي[1]. كما ترى دانه بويد، أن الناشطين السياسيين يغالون في تقديرهم الفرص التي تتيحها شبكات التواصل الاجتماعي بالإنترنت، لتمكين المواطن العادي سياسيًا[2].

من ناحية أخرى، قد تتمكن تلك المجتمعات من جذب انتباه وسائل الإعلام التقليدية، ومن ثمّ الوصول إلى الرأي العام وكسب ثقل سياسي، كما أنّ قدرة تلك المجتمعات الآنية على التنسيق مع جماعات الضغط، والاستفادة من اتصالاتها والاستعانة بخبراتها في تنظيم أحداث وفعاليات سياسية على أرض الواقع، قد تساهم في تحقيق عدّة مكاسب سياسية[3]

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن سياق المشاركة السياسية في المجتمعات السلطوية يختلف عنه في المجتمعات الغربية وفي المجتمعات التي اجتازت شوطًا في التجربة الديمقراطية؛ حيث جرت معظم المحاولات لتقييم تجربة الإعلام الجديد، وما قد يتيحه من فرص التفاعل السياسي[4]. في مصر مثلاً، لا يتيح التكوين السياسي قنوات، يمكن أن يمارس المواطنون من خلالها حقهم في المشاركة السياسية، ما قد يجعل الطريق الوحيد إلى المشاركة ونيل حقوقهم السياسية، هو الثورة ضد هذا التكوين. وقد شهدت مصر في الفترة بين عامَي 1998 و2004، ألف تظاهرة بعضها رفع شعارات سياسية، ومعظمها اتخذ صبغة اجتماعية ـ اقتصادية. وقد بلغ هذا النشاط السياسي ذروته في الفترة بين عامَي 2004 و2005، حيث شهدت هذه الفترة تأسيس عدد غير مسبوق من الجماعات السياسية السلمية المعارضة[5]، كما

(1) Susanne In der Smitten, {Political Potential and Capabilities of Onlie Communities,} German Policy Studies , vol. 4, no. 4 (2008), p. 51.

(2) Danah Boyd, {Can Social Network Sites Enable Political Action?,} in: Rebooting America , edited by Allison Fine [et al.] (New York: Personal Democracy Press, 2008), pp. 112-116.

(3) Smitten, Ibid., pp. 33-62.

(4) P.B. Brandtzaeg and J. Heim, {Why People Use Social Networking Sites,} in: A. Ant Ozok and Panayiotis Zaphiris, Eds., Online Communities and Social Computing: Third International Conference, OCSC 2009, Held as Part of HCI International 2009, San Diego, CA, USA, July 19-24, 2009. Proceedings , Lecture Notes in Computer Science; 5621 (New York: Springer, 2009), pp. 143-152

(5)El-Mahdy, {Enough: Egypt’s Quest for Democracy}.

استمر عدد التظاهرات في التزايد، في الفترة التي تلت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في عام 2005، مع تحول ملحوظ في الدافع وراء القيام بهذه التظاهرات، التي كان معظمها يخرج للمطالبة بإصلاحات اقتصادية واجتماعية، أكثر من كونها ذات طابع سياسي[1].

يمكن القول كذلك إنّ العزوف السياسي في تلك المجتمعات، هو أمر تفرضه تلك الأنظمة على مواطنيها؛ إذ يفرض التكوين السياسي على الأفراد قيودًا وتحديات، ولا يتيح لهم الفرص الملائمة للمشاركة في الحياة السياسية[2] واستنادًا إلى عدد من الأحداث التي وقعت في الآونة الأخيرة، يمكن القول أيضًا إن ساحات التفاعل الاجتماعي عبر الإنترنت، يمكن أن تساهم كأداة فعالة للتحفيز والمشاركة السياسية، في هذه المجتمعات. فقد توالت ـ على سبيل المثال ـ نجاحات المدونين في إحراج الحكومة وإجبارها على تقديم عدد من العناصر الأمنية للمحاكمة لانتهاكهم حقوق المواطنين[3]، كما خرجت التظاهرات ونُظّمت الوقفات الاحتجاجية في السنوات الخمس الماضية، من خلال ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت مثل الفيسبوك واليوتيوب[4]. ويمكن الإشارة إلى الأحداث المتكرّرة، التي

---

(1)Marina Ottaway and Amr Hamzawy, {Protest Movements and Political Change in the Arab World,} (Joint Report, Carnegie Endowment for International Peace, Policy Outlook, Washington, DC, 28 January 2011).

(2) Moheb Zaki, Civil Society and Democratization in Egypt, 1981-1994 ([Cairo]: Konrad Adenauer Stiftung, Ibn Khaldoun Center, [1995]).

(3) Lawrence Pintak, {The Role of the Media as Watch-Dogs, Agenda-Setters and Gate-Keepers in Arab States,} Paper Presented at: {Harvard-World Bank Workshop, 29-31st; May 2008,} (Harvard Kennedy School), pp. 1-16.

(4)في أواخر عام 2007 حوكم اثنان من رجال الشرطة، لتعذيبهما سائق تاكسي، بعد أن نشر المدوِّن وائل عباس مقطع فيديو يُظهر تلك الواقعة من خلال مدونته. وفي عام 2008، خرج العمال في مدينة المحلة، يساندهم عدد كبير من المواطنين في مختلف المدن والمحافظات المصرية، في يومي السادس من نيسان/أبريل والرابع من أيار/مايو، في وقفة احتجاجية للمطالبة برفع الأجور وتحسين الأحوال المعيشية، وقد تردد الحديث عن ارتباط تلك الأحداث، بالدعوة إلى التظاهر بواسطة موقع الفيسبوك. وفي شهر حزيران/يونيو من عام 2010، تأسست مجموعة «كلنا خالد سعيد» على موقع الفيسبوك، للتنديد بمقتل الشاب خالد سعيد على أيدي عناصر الشرطة، ومناهضة العنف ضد المواطنين؛ وقد رُبط بين خروج عدد من التظاهرات في القاهرة والإسكندرية، والدعوات التي أطلقها أعضاء هذه المجموعة في الفيسبوك، كما تردّد أيضًا أن الدعوة إلى الخروج في يوم الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير انطلقت من الموقع نفسه، بحيث أصبح مقتل خالد سعيد نقطة لانطلاق التظاهرات وإثارة الحماسة بين صفوف المتظاهرين.

استطاع الشباب المصري فيها استخدام تلك المواقع، لتعبئة الجماهير ضدّ ارتفاع معدلات التضخم والفساد الإداري والتجاوزات الأمنية ضد المواطنين، إلا أنه لا دليل على ارتباط ممارسة النشاط السياسي «الافتراضي» مباشرة بالتعبئة الجماهيرية للمشاركة الفعالة في الواقع[1]. وفي هذا الصدد، أشار كل من أوتاوي وحمزاوي إلى أنّ المدى الزمني القصير لتلك الأحداث، قد يدلّ على ضعف إحساس الشباب الناشط سياسيًا، بالالتزام تجاه المجموعات التي ينتمون إليها بواسطة تلك المواقع[2].

بناءً عليه، لا تزال الحاجة إلى التعرف إلى طبيعة ما يمكن أن تقدّمه وسائل الإعلام الجديد قائمة، ولا سيما ساحات التفاعل الاجتماعي ـ الأكثر تفضيلاً لدى الشباب ـ للحياة السياسية، ومدى قدرتها على ضخّ دماء جديدة في المعترك السياسي، والمساهمة في تحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي، والتحول إلى الديمقراطية ـ خصوصًا في مجتمع تتجاوز نسبة الأمّية فيه 34 في المئة[3]، ولا يتجاوز عدد مستخدمي الإنترنت 21.2 في المئة من إجمالي عدد سكّانه الذين يتمركزون في المناطق الحضرية؛ منهم 4.077.520 مستخدمًا يستخدمون موقع الفيسبوك، بنسبة اختراق تكاد لا تتجاوز الـ 5 في المئة[4].

ثانيًا: الشكّ في صدقية وسائل الإعلام الحكومية والمشاركة السياسية

تُعَدُّ وسائل الإعلام إحدى الركائز الأساسية اللازمة لتكوين منظومة

(1) Wael Salah Fahmi, {Bloggers' Street Movement and the Right to the City. (Re)Claiming Cairo's Real and Virtual {Spaces of Freedom},} Environment and Urbanization , vol. 21, no. 1 (April 2009), pp. 89-107.

(2) Ottaway and Hamzawy, {Protest Movements and Political Change in the Arab World}.

(3) UNICEF, {Egypt,} (2005-2008), Retrieved (28 February 2011),from Information by Country:<http://www.unicef.org/infobycountry/egypt_statics.html> .)

(4) Internet World Stats, {Egypt, Internet Usage and Telecommunications Reports,} (2010), Retrieved (3 February 2011): <http://i nternetworldstats .com/af/eg.htm>.

المشـاركة السياسـية، إذ يُعَـدُّ الاتّصـالُ الثُنـائي الاتّجـاه ضرورةً حتميـةً للممارسـة الديمقراطية القائمة على إتاحة المعلومات اللازمة عن القضايا المهمة، وكـذلك تـوفير الفرص الملائمة للتعبير الحرّ عن الآراء السياسية وإيصالها إلى الجماهير.

أمّا في ظلّ الأنظمة السلطوية، فمن المتوقّع أن تُحَيدَ وسائل الإعلام المملوكـة للدولة والمُدارة بواسطة أجهزتها، لتصبح أبواقًا تعبّر عن مصـالح النظـام وتوجّهاتـه، وما يصاحب ذلك من ممارسة للرقابة اللصيقة على مختلف أنمـاط الأنشـطة، التـي قد تمثّل تهديدًا لمصلحة الدولة. مـن ناحيـة أخـرى، مـن المتوقّـع أن تقـدّم وسـائل الإعلام في ظلّ تلك الأنظمة، معالجة إعلامية مغلوطة لأنشـطة المعارضـة السياسـية بهدف تضليل الرأي العامّ. وهذا هو نمط الأداء الذي يُتَوَقّـع أن يتّخـذ توجُّهًـا أكـثر انحيازًا في أوقات الصراع الاجتماعي والأزمات التي قد تواجه الدولـة[1]؛ حيـث تميـل أنمـاط المشـاركة السياسـية في هـذه الأوقـات إلى الخـروج عـلى الـنمط التقليـدي (Conventional Participation)، ومن ثمّ لا يلقى ممارسوها الإذاعـة الإعلاميـة الموضوعية لما يمارسـونه مـن أنشـطة، أو يجـري التعتـيم الكامـل عـلى ممارسـاتهم وأنشطتهم، للتقليل من شأنها والحدّ من تأثيرها[2]، وتتّخذ تلك الممارسات الإعلاميـة حيال تيارات المعارضة السياسية عدّة أشكال، تتراوح بين تقديم صورة نمطية سلبية للناشطين السياسيين[3]، أو ربـط المعالجـة الإخباريـة لأنشـطتهم السياسـية بنعـوت سلبية(Smearing Labels) [4]

أشارت الأبحاث والدراسات السابقة إلى أنّ تقديم هذا النمط من البثّ الإعلامي المتحيز، قد يدفع المتلقّين له إلى إظهار تقويمهم السـلبي لمـا تُقدّمـه وسائل الإعـلام، ومـن ثـمّ يميـل الجمهـور نحـو التشـكيك في صـدقية وسـائل

---

(1)Zaki, Civil Society and Democratization in Egypt, 1981-1994 .

(2)Michael P. Boyle and Mike Schmierbach, {Media Use and Protest: The Role of Mainstream and Alternative Media Use in Predicting Traditional and Protest Participation,} Communication Quarterly , vol. 57, no. 1 (January-March 2009), pp. 1-17.

(3)Douglas M. McLeod, {Communicating Deviance: The Effects of Television News Coverage of Social Protest,} Journal of Communication , vol. 45 (1995), pp. 3-23

(4)Pamela J. Shoemaker, {Media Treatment of Deviant Political Groups,} Journalism Quarterly , vol. 61, no. 1 (1984), pp. 66-75.

الإعلام الحكومية (National Media Skepticism) وما تُقدّمه من مضـمون يـراه الجمهور مفتقدًا الدقة والصدقية[1].

عبّرت هالة فهمي ـ المذيعة المستقيلة من العمل في التلفزيون المصري ـ عـن هذه الرؤية بقولها: كان أداء وسائل الإعلام المملوكة للدولة جزءًا من خطّة وضعتها الحكومة لتهميش أبناء الشعب المصري وتضليلهم، بهدف الـترويج للنظـام الحـاكم وإقناع أبناء الشعب بأنّ هذا النظام هو أفضل ما يمكنهم الحصول عليه[2].

في إطار هذا التكوين الإعلامي المعيق للمشـاركة السياسـية، مـن المتوقّـع أن يلجأ الناشطون سياسيًا إلى الالتفاف على تلك العوائق، وتفعيل مصـادر بديلـة مـن أجل تحقيق أهدافهم السياسية. وقد أثبتت الدراسات السابقة ـ على سبيل المثال ـ وجود علاقة ارتباطية إيجابية، بين تشكيك الجمهور في صـدقية مـا تُقدّمـه وسـائل الإعلام التقليدية من أخبار، واستخدامهم شبكة الإنترنت مصدرًا بـديلاً للمعلومـات السياسية[3]. في هذا الإطار، يمكن القـول إنّ مواقـع التفاعـل الاجتماعـي بالإنترنـت، تُعَـدُّ شـبكة اتصـالية متكاملـة، يمكـن أن يمـارس مسـتخدموها دورًا أكـثر إيجابيـة، وينطوي على قدر من التحكم في العملية الاتصالية، حيث يتجاوز مستخدمو هـذه الوسائل دور مستهلك الرسالة الإعلامية إلى المتفاعل معها، بل والمنتج لهـا في بعـض الأحيان. كما يمكن أن يبني مستخدمو تلك الوسائل شبكاتهم الخاصّة من المعارف والأصدقاء، وتُناقَش بالتالي القضايا ذات الاهتمام المشترك. من هذا المنطلق، يمكـن أن تكون مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، ساحات بديلـة لممارسـة النشـاط السياسي ولا سيما بـين صـفوف الشـباب، الـذي قـد تتـاح لـه الفرصـة لترجمـة النشاط السياسي الذي يمارسه بواسـطة سـاحات العـالم الافـتراضي إلى نشـاط في

---

(1)Yariv Tsfati and Joseph N. Cappella, {Do People Watch What They Do Not Trust?: Exploring the Association Between News Media Skepticism and Exposure,} Communication Research , vol. 30, no. 5 (October 2003), pp. 504-529

(2)مقابلة أجريت مع هالة فهمي بتاريخ 6 شباط/فبراير 2011.

(3)Tsfati and Cappella, Ibid.; Tolbert and McNeal, {Unraveling the Effects of the Internet on Political Participation?,} and Yariv Tsfati, {Media Skepticism and Climate of Opinion Perception,} International Journal of Public Opinion Research , vol. 15, no. 1 (2003), pp. 65-82.

الواقع، وذلك وفق ما قد يفرزه هذا الواقع من معطيات وما يفرضه من تحدّيات.

على سبيل المثال، تكرّر الربط بين خروج تظاهرات الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير إلى ميدان التحرير وإطلاق دعوة إلى التظاهر على صفحة «كلّنا خالد سعيد» في موقع الفيسبوك، وكذلك ارتباطه بالرسالة المصوّرة (Statement to Camera)، التي وجّهتها الناشطة السياسية أسماء محفوظ على موقع اليوتيوب، لحثّ الشباب على الخروج في هذا اليوم. هناك الكثير من الأمثلة الدالّة على تفعيل الشباب وسائل الإعلام الجديد لجذب انتباه الجمهور وتوجيهه، بل وإحراج وسائل الإعلام التقليدية، لتقديم الحدّ الأدنى من البثّ الإعلامي الجماهيري عن القضايا المهمة في ما يمكن تسميته «جمهرة وسائل الإعلام الجديد»؛ وهو ما قد يساعد على انتشار المضمون الإعلامي على نطاق أوسع، ويساهم في تجاوز بعض عوائق التواصل بواسطة شبكة الإنترنت، كارتفاع نسبة الأمّية، وضعف معدّل الاختراق (Internet Penetration)، وتفتيت الجمهور. (Audience Fragmentation)

ثالثًا: مستوى كفاءة الفرد السياسية والمشاركة السياسية

أثبتت الدراسات السابقة أنّ معدّل كفاءة الفرد السياسية، يُعَدُّ من العوامل المهمة التي تؤثّر في استعداده للمشاركة الإيجابية في الحياة السياسية[1] في دولة مثل مصر، مارس النظام السابق فيها عمليات قمع المعارضة والتضييق على مظاهر النشاط السياسي المختلفة، خصوصًا إذا ما تعارض مع مصالح الصفوة، ومن المتوقّع بالتالي أن يتنامى لدى الأفراد شعور بعدم الكفاءة السياسية، حيث يعتقدون أنّ التأثير في النظام السياسي وإحداث التغيير، أمرٌ خارجٌ على نطاق إمكاناتهم وقدراتهم[2].

من ناحية أخرى، أشار الباحثون إلى إمكان رفع مستوى الكفاءة

(1)Weiwu Zhang [et al.], {The Revolution Will be Networked: The Influence of Social Networking Sites on Political Attitudes and Behavior,} Social Science Computer Review , vol. 28, no. 1 (February 2010), pp. 75-92.

(2)Paul R. Abramson and John H. Aldrich, {The Decline of Electoral Participation in America,} American Political Science Review , vol. 76, no. 3 (September 1982), pp. 502-521.

السياسية من خلال عدد من العوامل، إلا أن عددًا منهم[1] أخفقوا في إثبـات وجـود علاقة دالّة بين استخدام الإنترنت والشـعور بـالتمكين السـياسي لـدى مسـتخدميها؛ حيـث ثبـت أن مسـتوى كفـاءة الفـرد في اسـتخدام الإنترنـت، يُعَـدُّ أحـد العوامـل الوسيطة التي قد تتدخّل لتكوين العلاقة بين ممارسة النشاط السياسي عبر الإنترنت وفي الواقع. بعبارة أخرى، إذا تـوافر لـدى الفـرد كـلّ مـن درجـة الاهـتمام بالشـأن السياسي، ومعدّل الكفاءة السياسية، فإنه لن يتمكّن بالضرورة من ممارسة النشـاط السياسي بالإنترنت، إذا لم يتـوافر لديـه القـدر الكـافي مـن كفـاءة اسـتخدام شـبكة الإنترنت ذاتها (Internet Efficacy) [2]، وهـو مـا يضـيف تحـدّيًا آخـر أمـام قـدرة الإنترنت على رفع مستوى المشاركة السياسية بين الأفراد. لكن الأمر قد يتطلّب أكثر من ذلك في السياق المصري حيث ترتفع معدّلات الأمّية والفقر، ويتلقّى الأفراد نمطًا تعليميًا قائمًا على التلقين والحفظ بالدرجة الأولى، وهو أبعد ما يكون عن التشجيع على الابتكار؛ يُضاف إلى ذلـك أنّ النظـام السـياسي ـ السـابق ـ أثقلهـم بـالكثير مـن المشكلات المجتمعية، التي كانت كفيلـة بإعـادة ترتيـب أولويـاتهم، وإلهـائهم عـن الانخراط في العمل السياسي.

رابعًا: الخوف من السلطة والمشاركة السياسية

قد يعتقد البعض أنّ استخدام شـبكات التواصـل الاجتماعـي بواسـطة الإنترنت، هو العلاج الشافي للقيـود التـي تفرضـها الأنظمـة السـلطوية عـلى منابر الرأي؛ إذ يستطيع مستخدمو تلك الساحات حجب هوياتهم والتفاعل

(1) M. Kent Jennings and Vicki Zeitner, {Internet Use and Civic Engagement: A Longitudinal Analysis,} Public Opinion Quarterly, vol. 67, no. 3 (Autumn 2003), pp. 311-334; Yang Lin and Sunhee Lim, {Relationships of Media Use to Political Cynicism and Efficacy: A Preliminary Study of Young South Korean Voters,} Asian Journal of Communication, vol. 12, no. 1 (2002), pp. 25-39, and Barbara K. Kaye and Thomas J. Johnson: {A Web for All Reasons: Uses and Gratifications of Internet Components for Political Information,} Telematics and Informatics , vol. 21, no. 3 (August 2004), pp. 197-223, and {Online and in the Know: Uses and Gratifications of the Web for Political Information,} Journal of Broadcasting and Electronic Media , vol. 46, no. 1 (March 2002), pp. 54-71.

(2) Corinna di Gennaro and William Dutton, {The Internet and the Public: Online and Offline Political Participation in the United Kingdom,} Parliamentary Affairs , vol. 59, no. 2 (April 2006), pp. 299-313.

مع غيرهم من المستخدمين، باستخدام هويات مختلفة خصوصًا عند مناقشة القضايا الحسّاسة. فعلى سبيل المثال، وجدت فيتاك وزملاؤها[1] أنّ إحدى المزايا التي يقدّمها موقع الفيسبوك لمستخدميه، هي تزويدهم بساحة للتفاعل السياسي «غير المحفوف بالأخطار»، الأمر الذي وجده المستخدمون على درجة كبيرة من الأهمية، خصوصًا عند مناقشة قضايا تتعلّق بالسياسة أو الدين.

لكن عند الخروج بالنشاط السياسي من عالم الإنترنت لتحقيق التغيير الملموس على أرض الواقع، من المتوقّع أن يواجه الناشطون السياسيون عوائقَ أكبر وتحدّيات أكثر ـ من تلك القيود ـ قد تنجم عن المواجهة المباشرة مع النظام. قد يتعاظم من ثمّ الشعور بالخوف ممّا قد يواجه هؤلاء من أخطار تنجم عن الاحتكاك بالقوى الأمنية، فينسحب الأفراد من المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية، كما أثبتت الدراسات السابقة[2].

شهدت مصر في السنوات الأخيرة سلسلة من الإصلاحات في اتجاه تحقيق الديمقراطية، إلا أنّ السلطة ـ كما أُشيرَ سابقًا ـ استطاعت الالتفاف على تلك الإصلاحات، وممارسة ما سمّته رباب المهدي «السلطوية المرنة»[3]. وتُعَدُّ حرّية التعبير عن الرأي أحد الأمثلة الصارخة على تلك «المرونة المشروطة للسلطة»؛ فمع أنّ الدستور يكفل حرية التعبير، إلا أنّ تلك الحرية تُقوَّض على نطاق واسع في الواقع؛ إذ تنحصر ممارستها في إطار من الفهم لما جرت العادة على تسميته «الخطوط الحمر»[4] ولا سيما في ما يتعلّق بقضايا فضفاضة التعاريف، مثل هيبة الدولة أو مصلحة الوطن[5]. على

(1)Vitak [et al.], {{Poking} People to Participate: Facebook and Political Participation in the 2008 Election}.

(2)Lars Willnat, Waipeng Lee and Benjamin H. Detenber, {Individual-Level Predictors of Public Outspokenness: A Test of Spiral of Silence Theory in Singapore,} International Journal of Public Opinion Research, vol. 14, no. 4 (2002), pp. 391-412.

(3)El-Mahdy, {Enough: Egypt's Quest for Democracy}. El-Mahdy, {Enough: Egypt's Quest for Democracy}.

(4)مقابلة شخصية أُجريت مع م. كمال (M. Kamal) في كانون الأول/ديسمبر 2010.

(5)Hussein Amin, {Freedom as a Value in Arab Media: Perceptions and Attitudes Among Journalists,} Political Communication , vol. 19, no. 2 (2002), p. 128.

سبيل المثال، تنصّ المادة 80 (د) مـن قـانون العقوبـات المصري، عـلى أنّ «المسـاس بصورة الدولة، يعدّ جريمة يعاقب عليها القانون»[1]. من ثمّ يمكن القول إنّ ممارسة النشاط السياسي أو محاولة الترويج لقضيةٍ ما، خصوصًا إذا ما تعارض هذا النشـاط أو تلك القضية مع مصالح النخبة الحاكمة، هـو كـ «التحفيـز في بيئـة عدائيـة» أو بتعبير آخر هو: نتيجة لما تفرضه هذه البيئة من قيود ومعوقات.

خامسًا: دوافع التواصل والمشاركة السياسية

صاحب ازدهارَ الإعلام الجديـد وتَسَـارُعَ انتشـار وسـائله، اهـتمامٌ في أوسـاط الباحثين بالكشف عـن «أسـباب» اسـتخدام فئـات محـدّدة مـن الجمهـور، وسـائل اتصـال بعينهـا[2]؛ فعـلى سـبيل المثـال، أكّـدت دانـه بويـد[3] أهميـة دراسـة دوافـع التواصل بواسطة شبكات التفاعل الاجتماعـي، للتعـرف إلى حجـم الـدور الـذي يمكن أن تؤديه تلك الوسائل في الحياة السياسية، ولا سيما بين مستخدمي تلـك الوسائل من الشباب. في هذا الإطار، تناول عدد من الباحثين شـبكات التواصـل الاجتماعـي بالإنترنـت بالدراسـة، مـن خـلال عدسـة «مـدخل الاسـتخدامات والإشباعات»؛ إلا أن هذه الدراسات تركزت ـ في معظمها ـ على الجمهـور العـام من مستخدمي وسائل الإعلام الجديد[4]. كما طبّق عدد مـن البـاحثين فرضـيات المدخل على مسـتخدمي الإنترنـت، ممّـن لـديهم اهتمامـات بالشـأن السـياسي

---

(1) Fahmi, {Bloggers' Street Movement and the Right to the City. (Re)Claiming Cairo's Real and Virtual {Spaces of Freedom}}.

(2) Kaye and Johnson, {A Web for All Reasons: Uses and Gratifications of Internet Components for Political Information}.

(3) Boyd, {Can Social Network Sites Enable Political Action?}.

(4)Ivy L.B. Liu, Christy M. K. Cheung and Matthew K.O. Lee, {Understanding Twitter Usage: What Drive People Continue to Tweet,} Paper Presented at: {The 14th; Pacific Asia Conference on Information Systems (PACIS),} (Taipai, Taiwan, 9-12 July 2010); Guosong Shao, {Understanding the Appeal of User-Generated Media: A Uses and Gratification Perspective,} Internet Research , vol. 19, no. 1 (2009), pp. 7-25, and Ralph Stoeckl, Patrick Rohrmeier and Thomas Hess, {Motivations to Produce User Generated Content: Differences Between Webloggers and Videobloggers,} Paper Presented at: {The 20&th; Bled eConferencee Mergence: Merging and Emerging Technologies, Processes, and Institutions,} (Slovenia, 4-6 June 2007), pp. 398-412)

عمومًا[1]، وعلى مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي بهدف إشباع حاجات سياسية، على وجه التحديد[2].

كشفت الدراسات السابقة عن وجود عدد من الدوافع والأسباب وراء استخدام وسائل الإعلام الجديد. على سبيل المثال، وجد شاو[3]أنّ مستخدمي وسائل الإعلام القائمة على الفرد المنتج للمضمون (User-Generated Media - UGM) ، يمارسون أنشطة مختلفة بواسطة تلك الوسائل لإشباع عدد من الحاجات، كان من أهمّها ـ وفقًا لشاو ـ «سهولة الاستخدام»، و«الشعور بالسيطرة» بوصفها من السمات الأساسية لتلك الوسائل الإعلامية. كما تبيّن من الدراسة الميدانية التي أجراها ستوكل وزملاؤه[4] على عينة قِوَامُهَا 489 مدوّنًا، أن المبحوثين كانوا يمارسون إنتاج المضمون الإعلامي سعيًا وراء الشعور بالإشباع، الذي تحقّقه لهم ممارسة ذلك النشاط في حدّ ذاته. من ناحية أخرى، وجد الباحثون أنّ غير منتجي المحتوى أي المتصفّحين (Lurkers) ، لم يمارسوا هذا النشاط لأسباب تتعلّق بطول الوقت المستغرق، والمعوقات التقنية المرتبطة بهذا النشاط، ولا سيما في ما يتعلّق بإنتاج المحتوى المصوّر . (Video Blogging) أمّا ليونغ، فقد وجد أنّ منتجي مضمون وسائل الإعلام الجديد، كانوا يسعون بالدرجة الأولى لإشباع حاجات الكفاءة وإثبات الذات. كما وجد ليونغ أنّ التفاعلات

(1)Kaye and Johnson: {A Web for All Reasons: Uses and Gratifications of Internet Components for Political Information,} and {Online and in the Know: Uses and Gratifications of the Web for Political Information}.)

(2) Louis Leung, {User-Generated Content on the Internet: An Examination of Gratifications, Civic Engagement and Psychological Empowerment,} New Media and Society , vol. 11, no. 8 (December 2009), pp. 1327-1347; Raluca Cozma and Monica Ancu, {MySpace Politics: Uses and Gratifications of Befriending Candidates,} Journal of Broadcasting and Electronic Media , vol. 53, no. 4 (December 2009), pp. 567-583; Gary L. Hanson, Paul M. Haridakis and Rekha Sharma, {Differing Uses of YouTube During the 2008 U.S. Presidential Primary Election,} Electronic News , vol. 5, no. 1 (March 2011), pp. 1-19, and Namsu Park, Kerk F. Kee and Sebastian Valenzuela, {Being Immersed in Social Networking Environment: Facebook Groups, Uses and Gratifications, and Social Outcomes,} CyberPsychology and Behavior , vol. 12, no. 6 (December 2009), pp. 729-733)

(3) Guosong Shao, {Understanding the Appeal of User-Generated Media: A Uses and Gratification Perspective,} Internet Research , vol. 19, no. 1 (2009), pp. 7-25

(4)Stoeckl, Rohrmeier and Hess, {Motivations to Produce User Generated Content: Differences Between Webloggers and Videobloggers}.

التي تحدث بـين منتجـي المحتـوى الاتصـالي ومسـتهلكيه بواسـطة وسـائل الإعـلام الجديد، تؤدّي إلى بناء وتعزيز مجتمع افتراضي، تجمع أعضاءَه اهتمامات مشـتركة. أمّا في ما يتعلّق بالاستخدامات السياسية على وجـه التحديـد، فقـد وجـد كـل مـن هانسون وشارما علاقة ارتباطية قوية بين الدوافع المتعلقة بمراقبة البيئـة السياسـية وممارسة أنشطة سياسـية، مثـل متابعـة الأخبـار، والإعلانـات السياسـية، والمقـاطع المصورة التي يتحدث فيها مقدّم الرسالة الإعلامية إلى الكاميرا مباشرةً (Direct-to-Camera Videos)[1].

من ناحية أخرى، وجد كوزما وأنكو[2] أنّ الناخبين يتصفّحون الملفّات الخاصّـة بمرشّـحي الرئاسـة في الولايـات المتحـدة الأميركيـة عـام 2008 عـلى موقـع التفاعـل الاجتماعـي MySpace ، لأسـباب تتعلّـق بالتفاعـل مـع مؤيـدي المرشّـحين ممّـن تجمعهـم بهـم اهتمامـات مشـتركة، تلـت ذلـك أسـبابٌ تتعلّـق بالحصـول عـلى المعلومات والترفيه.

في الإطار نفسه، سادت الأسباب المتعلّقة بإشـباع حاجـات الترفيـه والحصـول على المعلومات لدى مستخدمي موقع يوتيوب، في أثناء الانتخابات الأوّلية للرئاسـة الأميركية للعام نفسه[3]. ومع أنّ هذه النتائج تتعارض مع نتائج الدراسـات السـابقة التي أُجريت عن أسباب التواصل السياسي بوسائل الإعلام، إلا أنّها تتّفق مع طبيعـة وسـائل الإعـلام الجديـد، التـي صُـمّمت في الأسـاس لتخـدم أهـداف التواصـل مـع الأصـدقاء وبنـاء شـبكات مـن المعـارف. لكـن تجـدر الإشـارة إلى مـا توصّـلت إليـه الدراسات التي أُجريت حـديثًا، عـن العلاقـة بـين اسـتخدام تلـك الوسـائل مصـدرًا للمعلومات السياسية وممارسة النشاط السياسي، حيث أثبتـت وجـود علاقـة دالّـة بين المتغيرين[4].

بمراجعـة الدراسـات التـي تناولـت الاسـتخدامات السياسـية لوسـائل الإعـلام

(1) Hanson, Haridakis and Sharma, {Differing Uses of YouTube During the 2008 U.S. Presidential Primary Election}.

(2)Cozma and Ancu, {MySpace Politics: Uses and Gratifications of Befriending Candidates}

(3) Hanson, Haridakis and Sharma, Ibid.

(4) Park, Kee and Valenzuela, {Being Immersed in Social Networking Environment: Facebook Groups, Uses and Gratifications, and Social Outcomes,} and Zhang [et al.], {The Revolution Will be Networked: The Influence of Social Networking Sites on Political Attitudes and Behavior}.

الجديد، تُلاحَظ ندرة الدراسات التي ألقت الضوء على طبيعة الدور الذي تؤدّيه وسائل التفاعل الاجتماعي بالإنترنت في الحياة السياسية، إذ ركّز معظمها على استخدام تلك الوسائل، بوصفها ساحات للتفاعل الاجتماعي بين الأصدقاء والمعارف، ما قد يتمشّى مع طبيعة الهدف الذي صُمّمت من أجله هذه الوسائل في المقام الأوّل. من ناحية أخرى، طُبّق معظم الدراسات التي أُجريت في هذا المجال في بيئات اجتماعية وسياسية تختلف معطياتها عن عناصر التكوين السياسي للمجتمع المصري، الذي يتفاعل فيه الناشطون السياسيون محلّ الدراسة، عبر آلياته ووفق معطياته، ما قد يُفرز تجربة إعلامية ـ سياسية تختلف عن نظيراتها في المجتمعات الغربية والأنظمة الديمقراطية عمومًا. لذا، تتزايد الحاجة إلى إجراء مثل هذه الدراسات الإمبريقية (الميدانية) لإلقاء الضوء على خصوصية تجربة الإعلام الجديد في العالم العربي، وملء الفجوة البحثية في هذا الشأن، ولا سيما في ظلّ المعطيات والأحداث السياسية المتلاحقة التي اجتاحت المنطقة في الآونة الأخيرة، وكان للإعلام الجديد دورٌ محوري فيها، كما يردّد البعض.

سادسًا: الاستخدامات السياسية والإشباعات الديمقراطية للإعلام الجديد:

المدخل النظري

" انشغل الساسة في الماضي بإعداد خطابات متكاملة عند التوجه إلى الرأي العام؛ أمّا ساسة اليوم، فيجدون أمامهم تحدّي مواجهة الجمهور النشط، الذي أصبحت لديه القدرة على التفاعل مع المحتوى الإعلامي، ومن ثمّ تفنيد وتعديل، بل وتحدّي وإعادة إرسال الرسائل التي يتلقّاها؛ ففي عصر تكنولوجيا التفاعل الرقمي، أصبح إنتاج الرسالة وبناء الصورة الذهنية السياسية، أكثر عرضة للتدخُّل وإعادة الصوغ والبناء في مرحلة مبكرة بمجرد تلقّي الرسالة "[1].

استنادًا إلى الدور المحوري لوسائل الاتصال بصفتها أحد العناصر الرئيسية في المركب السياسي في أي مجتمع، التي قد تساهم في تحفيز

(1)Michael Gurevitch, Stephen Coleman and Jay G. Blumler, {Political Communication: Old and New Media Relationships,} in: Doris A. Graber, ed., Media Power in Politics , 6th; ed. (Washington, DC: CQ Press, 2011), p. 51.

المشاركة الفعّالة في الحياة السياسية أو تقويضها، وعوضًا عن طرح التساؤلات عن إيجابيات الإعلام الجديد وسلبياته، يسعى هذا البحث لتسليط المزيد من الضوء على مستخدمي تكنولوجيا الإعلام الجديد، للتعرف إلى تصوراتهم وفهمهم لقدرة هذه التكنولوجيا ـ وخصوصًا مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت ـ على تحفيز الجمهور وتعبئته، ومن ثمّ ميلهم إلى تفعيل إمكانات هذه الساحات لخدمة هذا الهدف. ينطلق هذا البحث أولاً موصف ومناقشة دوافع الشباب الناشط سياسيًا، إلى التواصل بواسطة مواقع التفاعل الإلكتروني. وحتى لا يأتي هذا التوصيف منفصلاً عن السياق الاجتماعي والسياسي الذي يتفاعل الشباب استنادًا إلى آلياته ووفق معطياته؛ يتناول البحث أيضًا عددًا من المتغيرات التي تعبّر عن الاتجاهات السياسية والنفسية ـ الاجتماعية للشباب محلّ الدراسة، وتلك المتعلقة بأداء وسائل الإعلام الحكومي؛ وهو ما من شأنه أن يساهم في استقصاء مدى إدراك هؤلاء الشباب، عناصر محددة ضمن تكوين المركب السياسي لمجتمعهم؛ إذ من المتوقع أن يقود هذا الإدراك تفعيلهم ساحات الإعلام الجديد، ويؤثر في ما يرتبط بهذا التفعيل من أنشطة، سواء بواسطة الإنترنت أو في الواقع. لتوضيح طبيعة العلاقات المقترحة بين تلك المتغيرات، يتبع هذا البحث مدخل الاستخدامات والإشباعات إطارًا عامًا يقود الدراسة الإمبريقية (الميدانية)، للإجابة عن التساؤلات المثارة في شأن أسباب وطبيعة تفعيل ساحات التفاعل الاجتماعي، ضمن السياق السياسي للمجتمع المصري.

يتناول مدخل الاستخدامات والإشباعات الحاجات التي يسعى مستخدمو وسائل الاتصال لإشباعها، من خلال استخدامهم النشط لتلك الوسائل. وترجع كلاسيكيات هذا المدخل إلى أربعينيات القرن الماضي، إذ تركزت الاهتمامات البحثية آنذاك على الاتصال الترفيهي أكثر من السياسي، وتُعَدُّ دراسة بلوملور وماكويل Television in Politics(التلفاز في السياسة ـ 1969) من أشهر الدراسات التي طبقت فرضيات مدخل الاستخدامات والإشباعات في مجال التواصل السياسي[1].

(1)J. Orbell, {Power in Politics,} American Political Science Review , vol. 63, no. 4 (December 1969), pp. 1284-1286.

تُعَدُّ فكرة الجمهور النشط محور دراسات الاستخدامات والإشـباعات، حيـث يقترح هـذا المـدخل أنّ الأفـراد «مسـتهلكون» نشـطون لمضـمون وسـائل الاتصـال الجماهـيري، إذ إنهـم يتعـاملون مـع المحتـوى الاتصـالي بطـرق مختلفـة؛ فهـم يستخدمون الوسيلة المفيدة لهم، وهم إذ يستخدمونها فإنّ لديهم مـا يـدفعهم إلى ذلك، أو قد يستخدمونها لمنع حدوث تأثير ما. ووفقًا لفرضيات هذا المدخل، يكـون استخدام وسائل الاتصال موجّهًا لتحقيق أهداف مُعيّنـة، وإشـباع حاجـات بعينهـا، من خلال اختيار الوسائل الاتصالية والتعرض لمضامين محدّدة، بما يتلاءم مع تحقيق تلك الأهداف[1].

وفقًا لبلوملـور وكـاتز، يسـتقي مـدخل الاسـتخدامات والإشـباعات فرضـياته الأساسية ـ بحسب التحليل الوظيفي ـ من: (1) الأصول النفسية والاجتماعية لـ (2) الاحتياجات التي تولّد (3) التوقعات نحو (4) وسائل الاتصـال الجماهـيري وغيرهـا من المصادر ما يؤدّي إلى (5) أنماط مختلفة من التعرض لوسائل الإعـلام (أو القيـام بأنشطة اخرى)، ما ينتج منه (6) إشباع الاحتياجات و(7) غيرهـا مـن النتـائج التـي ربّما يحدث بعضها عن غير قصد[2].

من ثمّ فإنّ المدخل يقترح وجود ارتباط بـين الحاجـات التـي يسـعى الأفـراد لإشباعها من خلال اسـتخدام وسـائل الاتصـال المختلفـة، والبيئـة الاجتماعيـة التـي يتفاعل هؤلاء الأفراد فيهـا، حيـث تتـداخل عوامـل هـذه البيئـة ومحـدداتها مثـل: متغيرات العمر والنوع، والجماعة الاجتماعية التي ينتمـي إليهـا الفـرد، لتسـاهم في تكوين حاجات الأفراد.

وُجِّهَتْ إلى مـدخل الاسـتخدامات والإشـباعات انتقـاداتٌ صـاحبتها أو تلتها تعديلاتٌ وتحوّلاتٌ في المسـارات البحثيـة. عـلى سـبيل المثـال، واجهـت الدراسات الكلاسـيكية لاسـتخدامات وإشـباعات وسـائل الاتصـال انتقـادات بسبب: (1) اعتمادهـا المتزايـد عـلى التقـارير الذاتيـة للمبحـوثين، (2) عـدم الدقّة في ما يتعلّق بتحديد المقصود بالأصول الاجتماعية للحاجات التي تدفع

(1)Mark Balnaves, Stephanie Hemelryk Donald and Brian Shoesmith, Media Theories and Approaches: A Global Perspective (Basingstoke, [England]; New York: Palgrave Macmillan, 2009).

(2)Merrill Morris and Christine Ogan, {The Internet as Mass Medium,} Journal of Computer-Mediated Communication , vol. 1, no. 4 (March 1996), p. 46.

الأفراد إلى استخدام وسائل الإعلام، (3) السطحية في أسلوب تناول العلاقة بين الفرد والمجتمع وأنماط محدّدة من الإشباعات، وكذلك (4) تركيز الاهتمام على التنوع في جمهور وسائل الاتّصال، وإغفال المعوقات التي قد يفرضها النصّ أو المحتوى الاتصالي[1].

شملت موجات التحديث والتعديل التي أُدخلت على المدخل ـ وفقًا لويمور وروجيرو ـ تحديد عدد من المتغيرات الاجتماعية والنفسية وتعريفها إجرائيًا، لكي تعمل بوصفها محددات سابقة (Antecedents) للأنماط المختلفة لاستخدام وسائل الاتصال. يُعَدُّ هذا التوجه نقطة تحوّل في بحوث الاستخدامات والإشباعات، من كونها بحوثًا وصفية (Descriptive) تهدف إلى التصنيف النوعي للإشباعات المختلفة وفق فئات محددة، إلى جعل هذا الإطار النظري مدخلاً وظيفيًا[2] (Functionalist Perspective)يضفي المزيد من الإيجابية على دور الجمهور، مقارنة بالدراسات الأولى للاستخدامات والإشباعات؛ الأمر الذي يتمشّى مع طبيعة وسائل الإعلام الجديد، الذي يتيح للجمهور ممارسة دور أكثر إيجابية في العملية الاتصالية.

كما واجه المدخل عددًا من الانتقادات، لكونه مدخلاً فرديًا لا يسمح بالتنبؤ بالنتائج المترتّبة على استخدام وسائل الاتصال خارج إطار الجمهور محلّ الدراسة، ولا يُقَدِّرُ المُصَاحِبَاتِ الاجتماعية لاستخدام وسائل الإعلام. لكن من ناحية أخرى، ساهم المدخل في بناء قائمة من الاستخدامات المتوقعة لوسائل الاتصال التي تُعَدُّ قاعدة بيانات أساسية، يمكن الاستعانة بها في دراسة استخدامات وسائل الإعلام. إضافة إلى ذلك، أشار كلّ من بيرس ودون إلى أهمية الإجابة عن تساؤلات تتعلق بكيفية استخدام وسائل الاتصال وأسبابها، كشرط أساسي لأي محاولة لفهم المُصَاحِبَاتِ الاجتماعية والثقافية لانتشار تقانة الاتصال الحديثة[3].

---

(1) Elihu Katz, {Communication Research Since Lazarsfeld,} Public Opinion Quarterly , vol. 51, no. 4 (Winter 1987), pp. 525-545.

(2)Thomas E. Ruggiero, {Uses and Gratifications Theory in the 21th; Century,} Mass Communication and Society , vol. 3, no. 1 (2000), pp. 3-37

(3)المصدر نفسه، ص 3 ـ 37.

أمّا منهجيًا، فقد أشارت كيمـبرلي مـاسي إلى بعـض المشـكلات التـي يواجهها مـدخل الاسـتخدامات والإشـباعات، في مـا يتعلـق بالطريقـة التـي يتبعهـا المـدخل لتحديد نشاط الجمهور وقياسـه، وباسـتخدامه وسـائل الاتصـال إمبريقيًـا. ومـع أن الاتساق في نتائج استخدامات وإشباعات وسائل الاتصال، كما يعبّر عنها المبحوثـون، يشير إلى ملاءمة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات، حيث اتبعت تلك النتائج «نمطًا منتظمًا يمكن التنبؤ به» (Regular Pattern) [1]إلا أن كيمبرلي ماسي تشـير اسـتنادًا إلى آراء دينزن ودويتشر إلى أنّ الاتساق لا يُعَدُّ في حدّ ذاته ضمانًا لثبات المقـاييس، وتضـيف أنّ قـوائم الإشـباعات المعـدّة مسـبقًا، لا تشـمل بـالضرورة اسـتخدامات وإشباعات جميع وسائل الاتصـال، كـما أنّ الاعـتماد عـلى المـنهج الكمّـي في جمـع البيانات، لا يتـيح للمبحـوثين الفرصـة الكافيـة للتعبـير عـن خـبراتهم الشخصـية في التعامل مع وسائل الإعلام[2]

من ناحية أخرى، اقترح باحثون مثل ديسمبر، وكوهين، وموريس وأوجـان أن النماذج الكلاسيكية للاستخدامات والإشباعات مـا زالـت تُمثّـل مـدخلاً نظريًـا، يُعَـدُّ نقطة بدء ملائمة لدراسة الإنترنت ووسائل الإعـلام الجديـد، حيـث طبّـق البـاحثون فرضيات المدخل لدراسة أسـباب اسـتخدام الأفـراد للوسـيلة «الجديـدة»، وطبيعـة تأثيرها في اتّجاهاتهم، وكيفية ارتباط تلك الدوافع والاتجاهات بالسياق الاجتماعـي والثقافي عمومًا. من ثمّ فقد تحوّل اتجاه أبحاث الإعلام الجماهيري من دراسة تـأثير وسائل الاتصال في مستخدميها، إلى دراسة الوظائف التي تسـاهم تلـك الوسـائل في أدائها والأهداف التي تعمل على تحقيقهـا. يـأتي هـذا التحـول متنـاغمًا مـع فكـرة «الجمهور النشـط»[3]، ومـع طبيعـة شـبكة الإنترنـت بوصـفها «وسـيلة لهـا القـدرة

(1)Denis McQuail, Mass Communication Theory: An Introduction , 2th; ed (London; Newbury Park: Sage Publications, 1987).

(2)Kimberly B. Massey, {Analyzing the Uses and Gratifications Concept of Audience Activity with a Qualitative Approach: Media Encounters During the 1989 Loma Prieta Earthquake Disaster,} Journal of Broadcasting and Electronic Media , vol. 39, no.3 (1995), pp. 328-349.

(3)Susan Kippax and John P. Murray, {Using the Mass Media: Need Gratification and Perceived Utility,} Communication Research , vol. 7, no. 3 (July 1980), pp. 335-360.

على تمكين الأفراد، سواء في ما يتعلق بإمدادهم بالمعلومات، أو تمكينهم من إنتاج المعلومات»[1].

مع ظهور وسائل الإعلام الجديد وانتشارها، تغيّرت طبيعة النشاط الذي يمارسه الجمهور من التعرض، ثمّ التذكر، ثمّ التفسير الانتقائي للمضمون الإعلامي، إلى القدرة على التحكم في طريق المعلومات السريع، وإمكان التفاوض مع المضمون، وإنتاج مضامينهم الخاصة كذلك. كما أصبح لجمهور وسائل الإعلام جمهوره الخاص أيضًا ـ وغدا مُسْتَهْدِفًا ومُسْتَهْدَفًا؛ فبإمكانه أن يخاطب غيره من مستخدمي ساحات الإعلام الجديد. مع أن هذه القدرة مقيدة بحجم دائرة أصدقائه ومعارفه في تلك الوسائل من ناحية، وبأن يكون هذا الجمهور ـ كما هو متوقّع ـ مشتَّتًا (Fragmented) بشبكة الإنترنت وتطبيقاتها المختلفة خارج نطاق تلك الدائرة الخاصة من المعارف والأصدقاء، من ناحية أخرى. وقد أشار لين إلى أن هذا المدخل الوظيفي «يضيف بُعد «الغاية ـ الوسيلة» إلى مدخل الاستخدامات والإشباعات، ليفتح بذلك آفاقًا جديدة لدراسة الإعلام الوسيط (Mediated Communication)، بوصفه عملية وظيفية هادفة، تصاحبها وتنتج منها مخرجات نفسية واجتماعية محددة»[2] بهذا المنطق، يمكن القول إن أبحاث وسائل الإعلام التفاعلي، يمكن أن تتناول «الوظائف (Functions) «التي يمكن أن تؤديها ساحات الإعلام الجديد للمستخدم النشط، لتمكينه من «التأثير (Affect) «في دائرة أخرى من مستخدمي تلك الساحات (مثل الترويج السياسي).

جذبت ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت (Social Networking Sites - SNSs)انتباه باحثي الاستخدامات والإشباعات، ما أسفر عن عدد من الدراسات التي سعت لتسليط الضوء على الدوافع السابقة لاستخدام تلك المواقع. لكن هذا الاهتمام لم يحل دون تركيز تلك الأبحاث ـ في معظمها ـ على الجمهور العام من مستخدمي تطبيقات شبكة الإنترنت، وما يحيط بهذا الاستخدام ويصاحبه من عوامل ونواتج اجتماعية. أمّا الدراسات، التي

(1) Jane B. Singer, {Online Journalists: Foundations for Research into their Changing Roles,} Journal of Computer-Mediated Communication , vol. 4, no. 1 (September 1998), p. 10.

(2)Ruggiero, {Uses and Gratifications Theory in the 21st Century,} p. 27.

تناولت دوافع تفعيل ساحات التفاعل الاجتماعي سياسيًا بواسطة الإنترنت على وجه التحديد ـ من خلال عدسة الاستخدامات والإشباعات ـ فهي قليلة. وبمراجعة ما كُتب في هذا المجال ـ كما أُشيرَ سابقًا ـ نجد أن بعض هذه الدراسات تناول مستخدمي شبكة الإنترنت من المهتمين بالحياة السياسية عمومًا، مثل كتابات باربرا كاي وتوماس جونسون[1]، والبعض الآخر تناول استخدام مواقع التفاعل الاجتماعي تحديدًا، مثل أبحاث كل من ليونغ، وكوزما وآنكو وبارك وزملائه، وهانسون وزملائه[2].

إضافة إلى ندرة الدراسات التي تتناول التواصل السياسي بواسطة ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، تناول معظم هذه الدراسات الدوافع وراء تفعيل هذه الساحات سياسيًا، في إطار اجتماعي وسياسي مغاير تمامًا لعناصر التكوين السياسي والمجتمعي الذي يتواصل الشباب المصري الناشط سياسيًا وفقًا لمعطياته. وحيث إنه من المتوقع أن يفرز هذا المركب الاجتماعي ـ السياسي، وفقًا لمدخل الاستخدامات والإشباعات، حاجات مختلفة يسعى الأفراد لإشباعها من خلال ممارسة أنشطة مختلفة بوسائل الاتصال المتنوعة[3]، فإن هذا البحث يسعى لتسليط الضوء على هذه المنطقة البحثية المعتمة، للتعرف إلى دوافع التواصل السياسي وإشباعاته من خلال ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، في إطار التكوين السياسي للمجتمع المصري.

سابعًا: تصميم البحث وتساؤلاته في ضوء الإطار النظري

تنطلق المقولات الأساسية لهذا البحث من فرضية تزاوج السمات المميزة لوسائل الإعلام الجديد، بما تتيحه من فرص التفاعل مع اتجاهات مستخدمي

(1) Kaye and Johnson: «A Web for All Reasons: Uses and Gratifications of Internet (1 1) Components for Political Information,» and «Online and in the Know: Uses and Gratifications of the Web for Political Information».

(2) Cozma and Ancu, {MySpace Politics: Uses and Gratifications of Befriending Candidates;} Hanson, Haridakis and Sharma, {Differing Uses of YouTube During the 2008 U.S. Presidential Primary Election;} Leung, {User-Generated Content on the Internet: An Examination of Gratifications, Civic Engagement and Psychological Empowerment,} and Park, Kee and Valenzuela, {Being Immersed in Social Networking Environment: Facebook Groups, Uses and Gratifications, and Social Outcomes.

(3) K. E. Rosengren, {Uses and Gratifications: A Paradigm Outline,} in: Jay G. Blumler and Elihu Katz, eds., The Uses of Mass communications (Harmondsworth,UK: Penguin, 1976), pp. 135-165.

تلك الوسائل وسماتهم الشخصية، في إطار خصوصية السياق الاجتماعي والسياسي للمجتمع المصري، حيث وسائل الإعلام الحكومية مملوكة للدولة، وممارسة النشاط السياسي تخضع لعدّة أشكال من القيود. هذا التزاوج قد يدفع الشباب إلى استغلال المنابر التي تتيحها تلك الوسائل، من أجل تحقيق المزيد من المشاركة في مجتمعهم، بهدف التغيير والإصلاح السياسي والاجتماعي.

يعمد جمهور وسائل الاتصال ـ بوصفه جمهورًا نشطًا ـ إلى تحديد اختياراته من الوسائل المتاحة، وفقًا لتوقّعاته المسبقة (Gratification Sought - GS) لما يمكن أن تحققه تلك الوسائل من إشباع لحاجاته (Ratification Obtained-GO) التي تُعَدُّ المحرّك الأساس لاستخدام الوسائل المختارة[1]. كما أنّ دوافع الفرد إلى تحديد اختياراته من وسائل الاتصال لإشباع حاجات بعينها، تأتي نتيجة تفاعل عدد من الدوافع الأولية في مرحلة سابقة ـ وفقًا للنظرية ـ لدوافع الفرد إلى استخدام وسائل الإعلام، حيث يفترض المدخل أن تفاعل السمات الديمغرافية لمستخدمي وسائل الاتصال ـ مع حاجاتهم إلى التواصل وسماتهم النفسية والاجتماعية ـ ينتج منه تكوين دوافع الفرد إلى استخدام وسائل الاتصال[2].

يسعى البحث للإجابة عن التساؤلات التالية ، في سبيل تحليل فرص التحوّل الديمقراطي من خلال التواصل السياسي بوسائل الإعلام الجديد، وذلك وفقًا لرؤية عينة من الشباب المصري الناشط سياسيًا لهذه الفرص:

ـ ما دوافع الشباب المصري الناشط سياسيًا إلى استخدام ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت بهدف التواصل السياسي؟

ـ ما طبيعة العلاقة بين كلّ من الدوافع الأولية للشباب ـ محلّ الدراسة ـ ممثلة بالمتغيرات الديمغرافية وعوامل السياق (مستوى الكفاءة السياسية، ومدى الخوف من السلطة، ورؤيتهم لوسائل الإعلام ممثّلة في مستوى الشكّ في صدقية وسائل الإعلام الحكومية)، ودوافع استخدام هؤلاء

---

(1)Z. Papacharissi and A. M. Rubin, {Prediction of Internet Use,} Journal of Broadcasting and Electronic Media , vol. 44, no. 2 (March 2000), pp. 175-196.

(2) Pavika Sheldon, {The Relationship Between Unwillingness to Communicate and Students' Facebook Use,} Journal of Media Psychology , vol. 20, no. 2 (January 2008), pp. 67-75.

الشباب ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت بهدف المشاركة السياسية؟

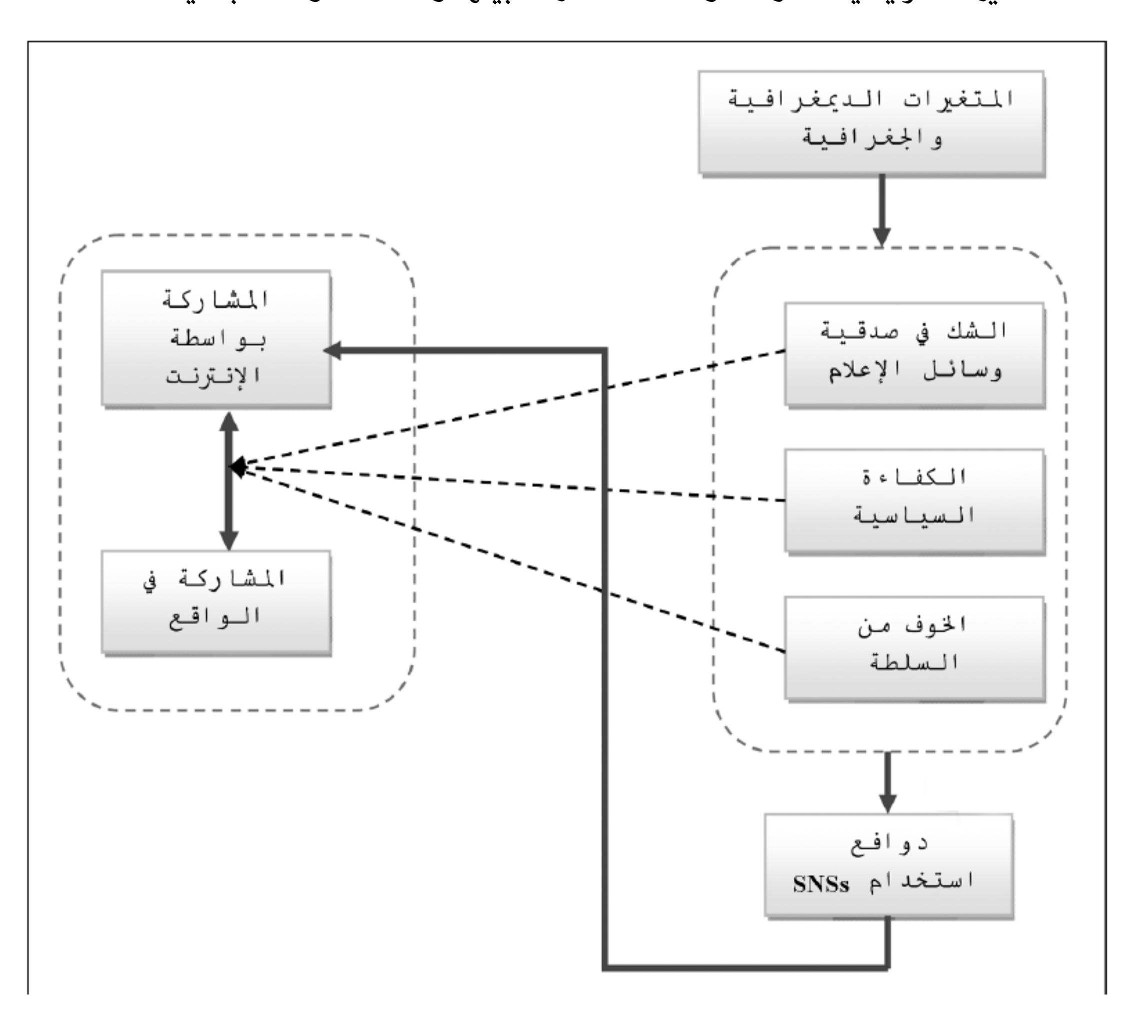
ـ كيف تؤثّر دوافع التواصل السياسي من خلال ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت في الناتج السلوكي لاستخدام تلك الساحات (ممارسة نشاط سياسي عبر الإنترنت) (Online) ؟

ـ كيف تُظْهِرُ ممارسة الشباب محلّ الدراسة أشكالاً من التواصل السياسي بواسطة ساحات التفاعل الاجتماعي (Online) ، في مشاركتهم السياسية في الواقع (Offline)؟

يوضح الشكل الرقم (9 ـ 1) تصميم الدراسة وطبيعة العلاقة المتوقّعة بين متغيراتها كما هو موضح في التساؤلات البحثية.

الشكل الرقم (9 ـ 1)

المتغيرات الرئيسية للدراسة والعلاقة المقترحة بينها وفقًا للتساؤلات البحثية



الإطـار المنهـجي للبحـث

يتّبع هذا البحث المنهج الكمّي في جمع البيانات (Quantitative Method Approach)، حيث جُمعـت البيانـات الإمبريقيـة (الميدانيـة) الأساسـية للدراسـة، بتطبيق استمارة استبيان على عينة قِوَامُها 367 مشاركًا من الشباب المصري الناشط سياسيًا من مستخدمي الإنترنت، وخصوصًا مستخدمي مواقع التفاعـل الاجتماعـي بهدف التواصل السياسي. وقد اعتُمد الاستبيان منهجًا لجمع بيانات هـذه الدراسـة، نظرًا إلى ما تحقّقه هذه الوسيلة من وفر في الوقت والجهد اللازمين لإجراء الدراسة الإمبريقية، كما أنها تُعَدُّ وسيلة منخفضة التكلفة نسبيًا إذا مـا قورنـت بغيرهـا مـن وسائل جمع البيانات. إضافة إلى ذلك، يتيح الاستبيان للباحـث إمكـان التعـرف إلى سـمات عـدد كبـير نسـبيًا مـن أفـراد مجتمـع الدراسـة ورؤاهـم، مقارنـة بـالطرق الكيفية[1]. لكن من ناحية أخرى، تنبغي الإشارة إلى أن استخدام اسـتمارة الاسـتبيان يقيد المبحوثين في نطاق عدد من الاستجابات المحددة مسبقًا ـ وَفْقًا للنظريـة التـي يتبناها البحث ـ ولا يتيح لهم فرصة التعبير عن آرائهـم واتجاهـاتهم خـارج حـدود الاستجابات المقترحة لأسئلة الاستبيان أو بعضها ـ ومن ثـمّ فـإن هـذه الوسـيلة قـد تتيح رؤية أكثر اتساعًا (Horizontal) ، لا عمقًا (Depth) للظاهرة محل الدراسة.

طُبقّت الدراسة الميدانية في الفـترة بـين 11كـانون الأول/ديسـمبر 2010 و10 كانون الثاني/يناير 2011، وهي الفترة التي جاءت تاليـةً للانتخابـات البرلمانيـة التـي جرت في تشرين الثـاني/نـوفمبر 2010، وسـابقةً مبـاشرةً لأحـداث ثـورة الغضـب في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير 2011. وتُعَـدُّ هـذه العينـة عيّنـة غـير احتماليـة (Non-probability Sample) ، جُمعـت بأسـلوب« العينـة الشبكية» أو «كرة الـثلج» (Snow Ball Sample) ، حيـث جـرى التواصـل مع عدد من الشباب الناشطين سياسيًا الـذين عملـوا بـدورهم عـلى ترشـيح ناشـطين آخـرين للاشـتراك في البحـث، وهكـذا. يُعَـدُّ هـذا الأسـلوب ملائمًـا لطبيعة الدراسة وظـروف تطبيقهـا، حيـث سـاعد عـلى تقـديم الباحـث إلى

(1) John W. Creswell, Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches , 3rd ed. (Thousand Oaks, Calif.: Sage Publications, 2009).

مجتمع الدراسة وبناء الثقة مع المشاركين في الدراسة، وهـو أمـر في غايـة الأهميـة، بالنظر إلى طبيعة موضوع البحث وظروف تطبيقه. لكن من ناحية أخرى، يصـعب ـ مع العينات غير الاحتمالية ـ تعميم النتائج التي يجري التوصّل إليها على مجتمـع الدراسة، وإن كانت مفيدة في وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها.

ثامناً: نتائج الدراسة

ملفّ المبحوثين(Respondent Profile)

جرى حساب التكرارات البسيطة لتوضيح طريقة توزيع عينـة البحـث، وفقًـا للمتغيرات الرئيسية للدراسة، التي تشمل: المتغيرات الديمغرافية، مثل النوع، والفئة العمرية، والدخل الشـهري، ومسـتوى التعلـيم، وكـذا التكـرارات الخاصـة بـالمواقع الإلكترونية التي يستخدمها المبحوثون. يوضح الجدول الرقم (9 ـ 1) طريقة توزيـع عيّنةِ البحث وفقًا لتلك المتغيرات.

يتّضح من الجدول المـذكور، أنّ عينـة البحـث توزعـت بـين الـذكور والإنـاث بنسبة 39.2 في المئة إلى 59.4 في المئة على التوالي (n = 362) ، معظمهـم (64.9 في المئة) من طلبة الجامعة؛ وبحسب التحصيل العلمي يمثّـل الحاصـلون عـلى شـهادة جامعية 24.3 في المئة، ثمّ الحاصلون على درجة فوق الجامعيـة 8.2 في المئـة (n = 357) . وقد جاء هذا التصنيف متسقًا مع التوزيـع العمـري لعيّنـةِ البحـث، حيـث تراوحت أعمار معظم الشبان محل الدراسـة بـين 18 و22 عامًـا، في حـين تراوحـت أعمار 4.4 في المئـة مـنهم فقـط بـين 30 و35 عامًـا . (n = 362) أمـا في مـا يتعلـق بالدخل الشهري للمبحوثين، فقد أشار 38.1 في المئـة مـنهم إلى أن إجـمالي دخلهـم يتراوح بين 1000 وأقل مـن 3000 جنيـه مصري، في حـين تسـاوت نسـبة المبحـوثين ممن تتراوح دخولهم الشهرية بين 3000 وأقل من 5000 وممن تتراوح دخولهم بين 5000 و7000 جنيه مصري وبلغت 21 في المئة لكل منهما. ووقعـت النسـبة الأقـل من المبحوثين في فئة الدخل الأكثر ارتفاعًا، حيث أشار 15 في المئـة مـنهم فقـط، إلى أن دخولهم الشهرية تتجاوز الـ 7000 جنيه شهريًا. (n = 346)

الجدول الرقم (9 ـ 1)

توزيع المبحوثين بحسب المتغيرات

المتغيرات الرئيسية للبحث	توزيع العيّنة	
التكرارات (ك)	النسب المئوية	النوع
ذكر	144	39.8
أنثى	218	60.2
التعليم		
طالب جامعي	238	66.7
حاصل على شهادة جامعية	89	24.9
حاصل على مؤهل اعلى من الجامعة	30	8.4
العمر		
18 الى 22	234	64.6
22 الى 26	43	11.9
26 الى 30	38	10.5
30 الى 35	16	4.4
اكثر من 35	31	8.6
الدخل الشهري (جنية مصري)		
1000 الى اقل من 3000	140	40.5
3000الى اقل من 5000	77	22.3
5000الى 7000	77	22.3
اكثر من 7000	52	15.0

كما استجاب المبحوثون لسؤال عن أكثر المواقع التفاعلية التي يتواصلون فيها بالإنترنت[1]، وجاءت النتائج لتضع موقع الفيسبوك على رأس هذه المواقع بنسبة 90.9 في المئة، يليه موقع اليوتيوب بنسبة 50.6 في المئة، أما الذين أشاروا إلى استخدامهم مواقع الصحف التفاعلية بالإنترنت، فلم تتجاوز نسبتهم الـ 15 في المئة من إجمالي عيّنةِ البحث،

(1)هذا السؤال متعدد الإجابات ، حيث يمكن أن يختار المبحوث أكثر من موقف تفاعل اجتماعي.

يليهم بفارق بسيط مستخدمو موقع تويتر بنسبة 12.3 في المئة، وأخيرًا المدوّنات بنسبة 7.3 في المئة.

1 ـ دوافع التواصل السياسي بواسطة مواقع التفاعل الاجتماعي (SNS Use Motives)

للإجابة عن السؤال الأوّل الذي يطرحه البحث عن دوافع التواصل السياسي بواسطة مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، استجاب المبحوثون لمقياس دوافع الاستخدام السياسي ـ المُعدّل ـ لمواقع التفاعل الاجتماعي، وجرى حساب متوسط دوافع المبحوثين إلى استخدام شبكات التواصل الاجتماعي.

وكما يتّضح من الجدول الرقم (9 ـ 2)، جاء التوجيه (Guidance) على رأس أسباب تواصل الشباب الناشط سياسيًا محل الدراسة بتلك الوسائل، حيث أشاروا إلى أن استخدامهم شبكات التواصل الاجتماعي بالإنترنت يهدف بالدرجة الأولى إلى تكوين آراء واتخاذ قرارات تجاه القضايا السياسية المهمة، وإلى أنها ترشدهم ـ أو تمكّنهم من إرشاد غيرهم ـ نحو اتخاذ قرارات سياسية مهمة . (M = 16.6) تلت ذلك بفارق طفيف الأسباب الخاصة بالحصول على المعلومات السياسية أو نشرها في شبكات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت (Information Seeking/Dissemination) (M = 16.2) .ثمّ جاءت الأسباب المتعلقة بملاءمة الوسيلة (Convenience) (M = 11.8)، يليها التشبيك (M = 11.1) (Networking) بوصفها دوافع إلى تواصل الشباب الناشط سياسيًا بواسطة ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت.

أما إشباع الحاجات المتعلقة بالتواصل الاجتماعي (Social Utility) ، فقد جاءت في المرتبة الخامسة بين أسباب التواصل السياسي بواسطة ساحات التفاعل الإلكتروني (M = 7.7) ، واحتلت الأسباب المتعلقة بالترفيه في التواصل السياسي بواسطة شبكات التفاعل الاجتماعي، ذيل قائمة دوافع استخدام تلك الساحات سياسيًا كما هو متوقع. يوضح الجدول الرقم (9 ـ 2) المتوسط والانحراف المعياري لكل من فئات الدوافع الستة.

الجدول الرقم (9 ـ 2)

دوافع التواصل السياسي بواسطة شبكات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت

الدوافع	المتوسط (M)	الانحراف المعياري (SD)
دوافع التوجيه (Guidance)	١٦,٧	٣,٦
دوافع الحصول على المعلومات ونشرها (Information Seeking/Dissemination)	١٦,٢	٢,٤
دوافع الملاءمة (Convenience)	١١,٨	٢,٤
دوافع التشبيك (Networking)	١١,١	٢,٣
دوافع المنفعة الاجتماعية (Social Utility)	٧,٧	١,٥
دوافع الترفيه (Entertainment)	٦,٥	٢,٣

أ ـ محددات دوافع التواصل السياسي بواسطة مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت(Predictors of Motivations)

جرى اختبار تأثير عدد من العوامل الوسيطة في دوافع تواصل الشباب الناشط سياسيًا بواسطة مواقع التفاعل الإلكتروني بالإنترنت، وذلك بهدف إلقاء الضوء على طبيعة تأثير البيئة المحيطة بهؤلاء المبحوثين، في ميولهم نحو تفعيل آليات تلك الساحات التفاعلية لتحقيق أهداف سياسية، في إطار ما قد تفرز هذه البيئة من معطيات أو ما قد تفرضه من تحديات.

ب ـ المتغيرات الديمغرافية (Demographics) [1]

أظهرت نتائج الدراسات السابقة التي تناولت الأصول الاجتماعية لإشباعات وسائل الاتصال، أن المتغيرات الديمغرافية تُعَدُّ من ضمن العوامل المسؤولة عن تكوين دوافع الأفراد تجاه تلك الوسائل. على سبيل المثال، ثبت وجود اختلافات بين كل من الذكور والإناث، وكذا بين الفئات العمرية

(1)نظرًا إلى الأحداث التي وقعت في أثناء فترة تطبيق الدراسة الميدانية (أحداث العمرانية وتفجيرات كنيسة القديسين في الإسكندرية) والتي أحدثت توترًا بين المسلمين والمسيحيين في مصر ، حذف سؤال خاص بالديانة من استمارة الاستقصاء، منعًا لإثارة أي شكوك أو تساؤلات لدى المبحوثين.

المختلفة في ما يتعلق بالأسباب التي تدفع الأفراد إلى استخدام وسائل الاتصال المختلفة[1]. أما في ما يتعلق باستخدام الإنترنت على وجه التحديد، فقد اتخذت الدراسات السابقة اتجاهات مختلفة في ما يتعلق بتأثير تلك المتغيرات في دوافع مستخدمي الإنترنت؛ وأشارت الدراسات منذ السنوات الأولى لانتشار شبكة الإنترنت، إلى أن مستخدميها هم بالدرجة الأولى من الذكور، ممن ينتمون إلى مستوياتٍ اجتماعية ـ اقتصادية مرتفعة[2]، ما دفع بعض الباحثين إلى القول إن شبكة الإنترنت ما زالت وسيلة الصفوة، ولم تتحول بعدُ إلى وسيلة اتصال جماهيري مع وجود تنوع ملحوظ بين مستخدميها من الفئات المختلفة[3].

لكن تجدر الإشارة من ناحية أخرى إلى ما توصل إليه عدد من الدراسات التي أجريت حديثًا، من أن تكنولوجيا الإعلام الجديد، آخذة في الانتشار بين شرائح الجمهور المختلفة، وهو ما يشير إلى تضاؤل تأثير المتغيرات الديمغرافية في دوافع شبكة الإنترنت وإشباعاتها، مقارنة بغيرها من وسائل الاتصال التقليدي[4].

جرى حساب مُعامل الارتباط الخطّي (بيرسون r) لتوضيح مدى تأثير وطبيعة كل من العمر، ومستوى التعليم، والدخل الشهري للمبحوثين في الأسباب التي تدفعهم إلى التواصل السياسي بواسطة ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت؛ فهذه العوامل تُعَدُّ، وَفْقًا لمدخل الاستخدامات والإشباعات، دوافع أوّلية قد تؤثّر في طبيعة الحاجات التي يسعى الأفراد لإشباعها باستخدام وسائل الإعلام[5]. أمّا بالنسبة إلى النوع، فهو متغير فئوي) (Categorical) أو اسميّ(Nominal ، لذا جرى حساب اختبار(T-test) T

(1)Kippax and Murray, {Using the Mass Media: Need Gratification and Perceived Utility}

(2)Rick Busselle [et al.], {Factors Affecting Internet Use in a Saturated-Access Population,} Telematics and Informatics, vol. 16, nos. 1-2 (February-March 1999), pp. 45-58.)

(3)Eric P. Bucy, {Social Access to the Internet,} Harvard International Journal of Press/Politics , vol. 5, no. 1 (Winter 2000), pp. 50-61.

(4)Kaye and Johnson, {A Web for All Reasons: Uses and Gratifications of Internet Components for Political Information}.

(5) Papacharissi and Rubin, {Prediction of Internet Use} .

لتوضيح ما إذا كانت هناك اختلافات بين الذكور والإناث، في ما يتعلق بدوافع استخدامهم وسائل الإعلام الجديد محلّ الدراسة.

يلخّص الجدول الرقم (9 ـ 3)، والشكل الرقم (9 ـ 2) النتائج.

الجدول الرقم (9 ـ 3)

معامل الارتباط بين المتغيرات الديمغرافية للمبحوثين ودوافع التواصل السياسي بواسطة مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت

المتغيرات الديمغرافية	معامل الارتباط (بيرسون)					
	دوافع التوجيه	دوافع الحصول على المعلومات ونشرها	دوافع التشبيك	دوافع المنفعة الاجتماعية	دوافع الترفيه	دوافع الملاءمة
النوع (T-test)		٠,١٣٠*	٠,٠٦٨	٠,١٤٤**	٠,١٧٨**	٠,٠٣٦
العمر	٠,١١٩*	٠,٠٩٦	٠,٠٤٣	٠,٠٨٠	٠,١٢٠*	٠,٠٠٩
التعليم	٠,٠٠٠	٠,٠٦٧	٠,٠١٧	٠,١٥٢**	٠,١٦٣**	٠,٠٦٥
الدخل الشهري	٠,١٠٧	٠,١٦٨**	٠,١١٦*	٠,١٢٩*	٠,٠٣٢	٠,٠٧٢

ملاحظة: *p<0.05،**p< 0.0.1

يتضح من بيانات الجدول السابق، أنّ المتغيرات الديمغرافية للمشاركين في الدراسة، لها تأثير متوسط الشدة في دوافعهم تجاه استخدام مواقع التفاعل الإلكتروني بالإنترنت، حيث أظهرت النتائج أنّ 11 من أصل 24 علاقةً ارتباطيةً جرى اختبارها، كانت دالّةً إحصائيًا في ما يتعلق بالنوع؛ فقد ثبت وجود فروق دالة بين الذكور والإناث في ما يتعلق بدوافع التوجيه، حيث يستخدم الذكور مواقع التفاعل الإلكتروني بهدف التوجيه والحصول على المعلومات ونشرها، أكثر من استخدام الإناث لها (p<0.05) ، بينما كان استخدام المواقع لأسباب تتعلق بالمنفعة الاجتماعية والتواصل مع الآخرين والترفيه، أعلى لدى الإناث منه لدى الذكور (p<0.01). أما في ما يتعلق بدوافع التشبيك والملاءمة، فلم يثبت وجود فروق دالة إحصائيًا بين الذكور والإناث.

يمكن تفسير هذه النتائج بالنظر إلى الملاءمة (Convenience) والتشبيك (Networking)، على أنهما من الإشباعات الأساسية المرتبطة بطبيعة التواصل، بواسطة شبكات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت؛ فهذه الإشباعات ترتبط ـ في الغالب ـ بالبعد الاتصالي لساحات التفاعل، وبالحاجات التي يمكن أن

تساهم هذه الساحات في إشباعها، بصرف النظر عن مستخدمي الوسيلة أو الأهداف التي يسعون لتحقيقها. فالإنترنت تُعَدُّ وسيلة اتصال «سهلة الاستخدام» لا يتطلب التواصل بها بذل الكثير من المال أو الوقت أو الجهد، إذا امتلك مستخدموها القدر الكافي من الكفاءة (Internet Efficacy) التي تمكّنهم من استخدامها بفعالية. إضافة إلى ذلك، ابتُكرت مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت في الأساس لتكون ساحات للتواصل بين الأصدقاء وتكوين صداقات جديدة، وبناء مجتمعات تجمع بين أعضائها اهتماماتٌ مُشتركةٌ. وكما يتّضح من نتائج البحث، فإنّ مستخدمي هذه الساحات من الشباب الناشطين سياسيًا محلّ الدراسة ـ ذكورًا كانوا أم إناثًا ـ يستمرّون في تفعيل الإمكانات التي تتيحها تلك الساحات، لخدمة أهدافهم السياسية في إطار هذا الفهم لطبيعة الوسيلة.

أمّا العمر، فقد كان من أقلّ المتغيرات الديمغرافية التي أثّرت في أسباب استخدام الشباب محلّ الدراسة ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت. فقد ثبت وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين العمر ودوافع التوجيه $(r =.119, p<0.05)$ ، كما ثبت وجود علاقة ارتباطية سلبية بين هذا المتغير ودوافع الترفيه $(r = -.120, p<0.05)$؛ فالمبحوثون الأكبر سنًّا يميلون إلى التواصل السياسي بواسطة ساحات التفاعل الإلكتروني لأسباب تتعلق بالتوجيه السياسي، في حين يظهر تأثير دوافع الترفيه أقوى من غيره لدى المبحوثين الأصغر سنًّا.

ارتبط الدخل الشهري للمبحوثين ارتباطًا سلبيًا بدوافع البحث عن المعلومات ونشرها $(r = -.168, p<.01)$ ، كما ارتبط سلبيًا بدرجة أقلّ شدة، بكل من دوافع التشبيك $(r = -.116, p<0.01)$ ودوافع المنفعة الاجتماعية. $(r = -.129, p)$

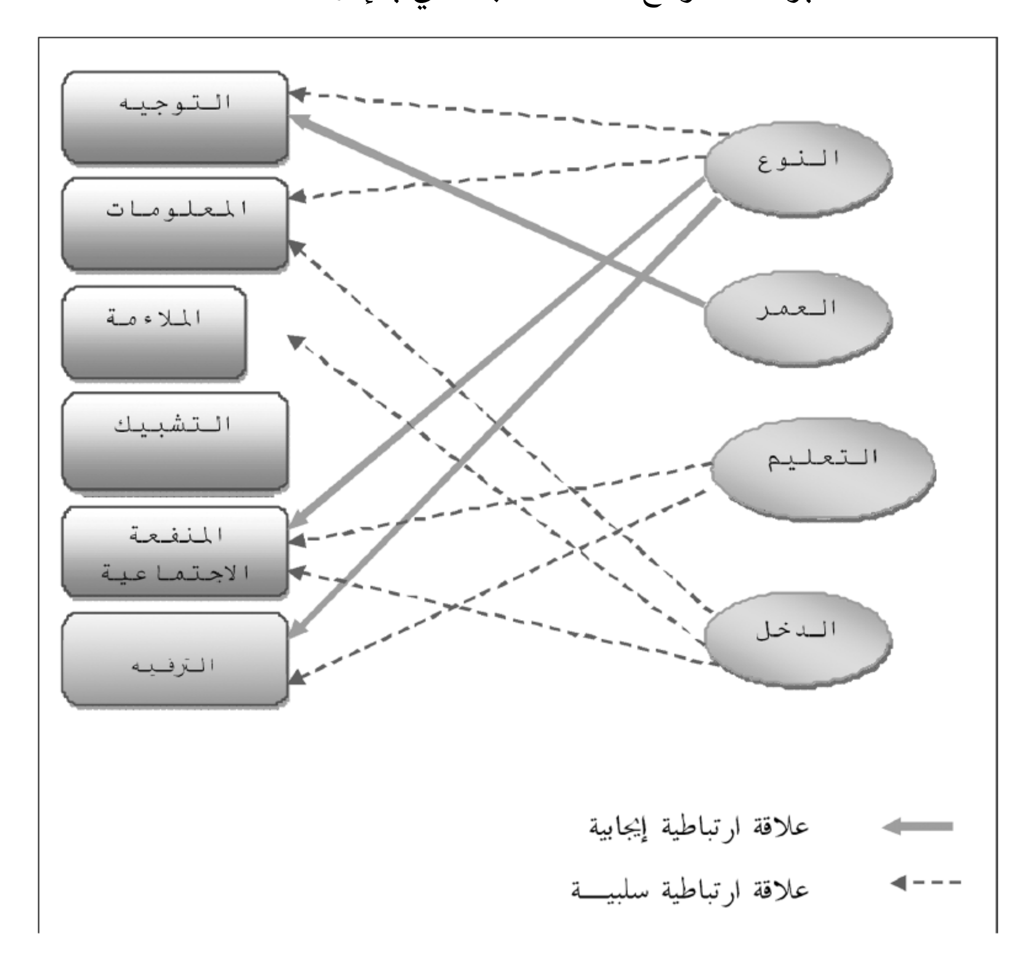
في ما يتعلّق بالتعليم، ارتبط بعلاقة سلبية قوية بكل من دوافع المنفعة الاجتماعية $(r = -.152, p<0.01)$ ، ودوافع الترفيه $(r = -.163, p<0.01)$ ؛ فكلما ارتفع مستوى تعليم الشباب الناشط سياسيًا محل الدراسة، قلّ احتمال تفعيلهم ساحاتِ التفاعل الإلكتروني بالإنترنت، لإشباع حاجات تتعلّق بالمنفعة الاجتماعية والترفيه.

من الجدير بالملاحظة أنّ التشبيك ـ أحد الأسباب التي قد تـدفع الشـباب إلى التفاعل السياسي من خلال مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنـت ـ لم يـرتبط بعلاقـة دالَّةٍ بأي من المتغيرات الديمغرافية للمبحوثين. وقـد تشـير هـذه النتيجـة إلى إدراك المبحوثين أهمّية بناء شبكات من العلاقات بصفتها شرطًا أساسًـا لتوصـيل رسـالتهم، بصرف النظر عن النوع والمستوى التعليمي وغيرهـا، كـما أنهـا تتّفـق ـ مـن ناحيـة أخرى ـ مع طبيعة ساحات التفاعل الاجتماعـي بالإنترنـت، التـي تهـدف أساسًـا إلى إتاحة التواصل بين الأصدقاء وبناء علاقات بين مستخدمي تلك المواقع.

الشكل الرقم (9 ـ 2)

المتغيرات الديمغرافية: محدّدات دوافع التواصل السياسي

بواسطة مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت



ج ـ عوامل السياق(Contextual factors)

للإجابة عن التساؤل البحثي الثاني، جرى حساب معامل الارتباط الخطّي (بيرسونr) بين كل من عوامل الكفاءة السياسية، وعوامل التشكيك في صدقية وسائل الإعلام، وعوامل الخوف من السلطة؛ ودوافع التواصل السياسي بواسطة ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، بالنظر إلى أنّ هذه العوامل سابقة لتلك الدوافع. كما جرى حساب محدّدات مختارة في إطار هذا البحث، لتُظهر ملامح البيئة السياسية ومعطياتها التي يتفاعل فيها المبحوثون. يلخّص الجدول الرقم (9 ـ 4) نتائج البحث في ما يتعلّق بهذا التساؤل.

الجدول الرقم (9 ـ 4)

معامل الارتباط بين متغيرات السياق ودوافع المبحوثين

إلى التواصل السياسي بواسطة مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت

متغيرات السياق	معامل الارتباط (بيرسون r)					
	دوافع التوجيه	دوافع الحصول على المعلومات ونشرها	دوافع التشبيك	دوافع المنفعة الاجتماعية	دوافع الترفيه	دوافع الملاءمة
الكفاءة السياسية	٠,١١٩*	٠,١١١*	٠,٠٧٢	٠,٠٠٥	٠,١٢٣*	٠,٠٨١
التشكيك في صدقية وسائل الإعلام (الحكومية)	٠,٢١٠**	٠,٠١٢	٠,١١٧*	٠,١٤٨**	٠,١٧٠**	٠,٠٧٨
الخوف من السلطة	٠,٠٤٤	٠,٠٤٦	٠,٠٠٢	٠,١٧١**	٠,١٤٢**	٠,١٣٥*

ملاحظة: $*p < 0.05$, $**p0.01$:

يتّضح من الجدول، وجود عشر علاقات دالة إحصائيًا من أصل 18 علاقة اختُبرت بين مجموعتي المتغيرات محلّ الدراسة. ويُعَدُّ التشكيك في صدقية وسائل الإعلام الحكومية (National Media Skepticism) ـ إجمالاً ـ من أقوى المتغيرات تأثيرًا في دوافع تواصل الشباب المُسَيَّسِ، بواسطة ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت؛ فكلّما زاد شعور الأفراد بالشك في ما يقدّمه الإعلام الحكومي من مضامين، زاد ميلهم نحو تفعيل ساحات التفاعل

الاجتماعي بالإنترنت بديلاً لتلك الوسائل. تأتي هذه النتيجة متّسقة مع ما توصّلت إليه نتائج الدراسات السابقة، التي أثبتت أنّ الأفراد يسعون للحصول على المعلومات السياسية بواسطة الإنترنت، في حال إخفاق البثّ الإعلامي الذي تقدّمه وسائل الإعلام التقليدية عن القضايا السياسية في إشباع حاجاتهم[1].

من الجدير بالملاحظة أنّ التشكيك في صدقية وسائل الإعلام الحكومية لم يرتبط بعلاقة دالّة إحصائيًا بدوافع الحصول على المعلومات ونشرها في مواقع التفاعل الاجتماعي، في حين كان له تأثير دالّ في كل من دوافع اتّخاذ القرار السياسي (التوجيه)، والانضمام إلى مجموعات ذات اهتمامات سياسية، وتجميع الأفراد تجاه القضايا ذات الاهتمام المشترك (التشبيك). وقد تعبّر هذه النتيجة عن إدراك المبحوثين بعض الجوانب السلبية، في ما يتعلّق بصدقية مواقع التفاعل الاجتماعي بوصفها مصدرًا موثوقًا به للمعلومات السياسية، ما يقلّل من درجة اعتمادهم عليها مصدرًا للحصول على المعلومات لأسباب قد تتعلق بمهنية الممارسة. لكن هذا لا ينفي الاعتماد أيضًا على مصادر معلومات بديلة لوسائل الإعلام الحكومية بواسطة الإنترنت، يمكن أن تشمل على سبيل المثال، مواقع الصحف المستقلّة، أو شبكات الأخبار العالمية. ومن ناحية أخرى، قد تقترح العلاقة الدالة بين متغير التشكيك وكل من دوافع التوجيه والتشبيك تفسيرًا آخر، لاستخدام شبكات التفاعل الاجتماعي بديلاً للإعلام الحكومي، مفاده: أن اعتماد المبحوثين على هذا المصدر البديل في اتخاذ القرار السياسي، لا يأتي من كون شبكات التفاعل مصدرًا موثوقًا به للمعلومات، بل نتيجة تأثير الأصدقاء (Peer Pressure) ، وهو ما يؤكده ثبوت العلاقة مع دوافع التشبيك.

أما في ما يتعلق بالخوف من السلطة، فقد أثبتت النتائج وجود علاقة ارتباطية إيجابية قوية بين هذا الشعور، وكل من دوافع التواصل السياسي بواسطة ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، لأسباب تتعلق بتحقيق منافع

(1)Tolbert and McNeal, {Unraveling the Effects of the Internet on Political Participation?}.

اجتماعية كالدخول في نقاشات سياسية مع الآخرين (r =.171, p<0.01) ، والترفيه (r =.142, p<0.01) . كما ارتبط الشعور بالخوف من السلطة، بعلاقة إيجابية أقل شدة بدوافع ملاءمة الوسيلة . (r =.135, P<0.05) تشير هذه النتائج إلى أن الأفراد قد يميلون إلى تقليل حدة الشعور بالخوف من السلطة، عن طريق تفعيل ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، لإشباع حاجات أقرب إلى أهداف التفاعل الاجتماعي والتواصل مع الأصدقاء، منها إلى الحصول على المعلومات السياسية واتخاذ القرارات، في ما يمكن أن يُسمَّى الاستخدام المُيَسَّر لمواقع التفاعل. (Soft Utilization of SNSs) ما يؤكد هذه النتيجة، عدم ثبوت علاقات دالة بين الخوف من ناحية وكل من دوافع التوجيه، والحصول على المعلومات ونشرها، والتشبيك، من ناحية أخرى.

انطلاقًا من المنطق ذاته، أثبت تحليل الارتباط وجود علاقات دالة إحصائيًا بين الشعور بالكفاءة السياسية لدى الناشطين السياسيين محل الدراسة، ودوافع استخدام ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت بهدف التوجيه (r =.119, P<0.05) ، والحصول على المعلومات (r =.111, P<0.05) ؛ فكلما شعر الأفراد بالقدرة على التأثير في الحياة السياسية، زاد ميلهم إلى تفعيل ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، بهدف الحصول على المعلومات السياسية واتخاذ القرارات. وكما هو متوقع، ثبت وجود علاقة ارتباطية سلبية بين الشعور بالكفاءة السياسية والاستخدام السياسي، لمواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت بهدف الترفيه (r= -.123, P<0.05) .

2 ـ دوافع استخدام مواقع التفاعل الاجتماعي والمشاركة السياسية عبر الإنترنت: (SNS Motives and Online Political Participation)

تناول التساؤل البحثي الثالث العلاقة بين دوافع التواصل السياسي بواسطة ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، وممارسة المشاركة السياسية بواسطة تلك الساحات. ولاختبار تلك العلاقة، طُبِّق تحليل التدرج الخطي (Linear Progression Analysis)، بحيث جُعِلت فئاتُ الدوافع المختلفة «المتغير المستقل»، والمشاركة السياسية بالإنترنت «المتغير التابع». أظهرت نتائج الاختبار أن التوجيه ـ أحد دوافع التواصل السياسي بواسطة مواقع التفاعل

الإلكتروني ـ لم يرتبط بممارسة المشاركة السياسية بواسطة تلك المواقع. في هذا الإطار، أظهرت نتائج الدراسات السابقة أن مستخدمي موقع الفيسبوك، يميزون بين أنماط الأنشطة السياسية المختلفة، التي يمكنهم ممارستها بواسطة هذا الموقع، ولا يميلون إلى التعبير عن آرائهم السياسية بواسطة الموقع، بل رأوا الفيسبوك وسيلة «غير ملائمة» لإقناع الآخرين بتغيير معتقداتهم وآرائهم السياسية أو بتبنّي آراء جديدة، أو بممارسة أنشطة سياسية معيّنة[1].

أظهرت النتائج أيضًا أنّ الوفر في الوقت والجهد والتكلفة المادية (الملائمة) الذي يحقّقه استخدام الإنترنت، لا يؤثّر في ميل الشباب الناشط سياسيًا إلى ممارسة أنشطة سياسية بواسطة الإنترنت، ما قد يشير إلى استعداد هؤلاء الشباب لبذل المال والجهد والوقت لتحقيق أهدافهم من خلال المشاركة السياسية بواسطة تلك المواقع. أمّا في ما يتعلّق بدوافع الحصول على المعلومات ونشرها بواسطة ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، فقد ثبت تأثيرها في المشاركة السياسية بواسطة الإنترنت؛ فكلّما سعى الشباب للحصول على المعلومات ونشرها بواسطة مواقع التفاعل الإلكتروني، زاد ميلهم إلى المشاركة في أنشطة سياسية بواسطة تلك المواقع) ($ß = 0.227, P<0.01$) .

وكذلك الحال بالنسبة إلى دوافع التشبيك؛ فكلما زادت حاجة الشباب إلى الانضمام إلى/أو تكوين مجموعات ذات اهتمامات سياسية بواسطة مواقع التفاعل الاجتماعي، زاد ميلهم إلى المشاركة في أنشطة سياسية بواسطة تلك المواقع ($ß=0.291, P<0.01$)تأتي هذه النتيجة متسقة مع طبيعة مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، التي أُطلقت لتكون ساحات للتواصل والتفاعل الاجتماعي بين الأصدقاء الحاليين، وكذا لبناء صداقات جديدة بين مستخدمي تلك الساحات[2].

(1)Vitak [et al.], {{Poking} People to Participate: Facebook and Political Participation in the 2008 Election}.

(2)Danah M. Boyd and Nicole B. Ellison, {Social Network Sites: Definition, History, and Scholarship,} Journal of Computer-Mediated Communication , vol. 13, no. 1 (October 2007), pp. 210-230.

كما تظهر هذه النتيجة أيضًا إدراك الشباب محلّ الدراسة، أهمية امتلاك شبكة واسعة من المعارف والأصدقاء بواسطة الإنترنت، ما يمكّنهم من إيصال رسالتهم إلى عددٍ أكبر من المشاركين المحتملين في النشاط السياسي، ويزيد بالتالي من قدرتهم على التحفيز لتحقيق أهدافهم السياسية؛ وهو ما أكّدته دراسة شين وزملائه[1]، حيث رأت في اتساع شبكة الأصدقاء التي يمتلكها مستخدمو الإنترنت، شرطًا أساسيًا لدعم قدرتهم على تحفيز مستخدمين آخرين، لتبنّي أفكار محدّدة أو القيام بسلوك معين.

كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية سلبية بين دوافع المنفعة الاجتماعية، وممارسة النشاط السياسي بواسطة الإنترنت . (ß = -0.207, P<0.01) وكذلك الحال بالنسبة إلى دوافع الترفيه (ß = -0.125, P<0.05) ؛ فكلما كان استخدام الشباب الناشطين سياسيًا لشبكات التواصل الاجتماعي بالإنترنت مدفوعًا بالحاجة إلى التواصل الاجتماعي و/أو الترفيه، قلّ ميلهم إلى ممارسة أنشطة سياسية بواسطة تلك المواقع. إضافة إلى كون هذه النتيجة متوقعة، فإنها تأتي متسقة أيضًا مع نتائج البحث المتعلقة بالتساؤل الأوّل، عن دوافع التواصل السياسي بواسطة مواقع التفاعل الإلكتروني؛ فقد جاء التوجيه، والسعي للحصول على المعلومات ونشرها، على رأس قائمة الأسباب التي تدفع الشباب الناشطين سياسيًا إلى التواصل السياسي بواسطة الإنترنت، في حين احتلّت المنفعة الاجتماعية والترفيه ذيل القائمة؛ ما لا يُتوقّع معه أن يؤثّر هذا النوع من الدوافع ـ الذي لا يرتبط بطبيعته بالنشاط السياسي ـ في سلوك الشباب الناشط سياسيًا.

3 ـ المشاركة السياسية بواسطة الإنترنت

وفي الواقع: (Online and Offline Participation)

طرح البحث الحالي تساؤلاً عن وجود علاقة بين المشاركة السياسية في العالم الافتراضي وفي الواقع، وطبيعة تأثير كلّ منهما في الآخر. وبتطبيق

(1)Shen [et al.], {Online Network Size, Efficacy, and Opinion Expression: Assessing the Impacts of Internet Use in China}.

معامـل الارتبـاط الخطّـي (بيرسـونr) ثبـت وجـود علاقـة ارتباطيـة إيجابيـة بـين المتغيرين؛ فالشباب الناشطون سياسيًا بواسطة مواقع التفاعل الاجتماعي يميلون إلى ممارسة نشـاطهم السـياسي في الواقـع أيضًـا . (r =.601, P<0.05) ولاختبـار مـدى ثبات هذه العلاقة في سياق التكوين السياسي للمجتمـع المصري، اختُـبر تـأثير عـدد من المتغيرات الوسيطة في ثبات العلاقة وشدّتها؛ فقد كان مـن المتوقّـع عـلى سـبيل المثال، أن يؤثّر الشعور بالخوف من التعرض للإيذاء في ممارسة النشاط السـياسي في الواقع، حيث يفتقر الأفراد إلى ما قد يتمتّعـون بـه مـن شـعور بالأمـان في النشـاط بواسطة الإنترنت. فهم ـ على سبيل المثـال ـ لا يسـتطيعون حجـب هويـاتهم أثنـاء التواصل السياسي، كما هي الحال في ساحات شبكة الإنترنت (أشار معظم الناشطين إلى اسـتخدامهم أسـماءَهم الحقيقيـة أو أسـماء عُـرف ارتباطهـا بهويـاتهم، وإلى أن أجهزة الأمن قادرة نسبيًا على تتبّع نشاطهم بواسطة الإنترنت). وباختبار تأثير عامل الخوف من السلطة، ثبت كـذلك وجـود العلاقـة الارتباطيـة بـين ممارسـة النشـاط السياسي بواسطة الإنترنت وفي الواقع . (r =.576, P<0.01) وقد أشارت الدراسـات السابقة في هذا الشأن، إلى أن ممارسة التعبير عن الرأي في أحـد السـياقات، تـرتبط بالتعبير عنه في سياقات أخرى؛ فالتعبير عن الرأي في سـياق العـالم الافـتراضي، يزيـد من احتمالات التعبير عنه في الواقع أيضًا[1].

كما ثبت ارتباط ممارسة النشاط السياسي في كـلا السـياقين أيضًـا عنـد اختبار تأثير كل من التشكيك في صدقية وسائل الإعلام (r =.611, P<0.01) ، والشـعور بالكفـاءة السياسـية، (r =.561, P<0.01)وهـو العامـل الـلازم لممارسة النشاط السياسي ولا سيما في الواقع حيث المجـال لإحـداث التغيـير الملموس. ومن ثمّ فإنّ شعور الفرد بالقدرة على إحداث التغيير، وبقيمـة مـا يمارسه من نشاط سياسي، يُعَدُّ من الشروط الأساسية لتكبُّده عناء الانخـراط

(1)Xudong Liu and Shahira Fahmi, {Testing the Spiral of Silence in the Virtual World: Monitoring Opinion-Climate Online and Individuals' Willingness to Express Personal Opinions in Online Versus Offline Settings,} Paper Presented at: {The 59th; Annual Meeting of the International Communication Association}.

في العمل السياسي ومشقّته، ولاسيما إذا كانت ممارسته هذا النشاط تجري في بيئة عدائية غير محبذة.

تاسعاً: مناقشة النتائج والاستنتاجات

تتناول هذه الورقة البحثية رؤى الشباب الناشط سياسيًا لقيمة ساحات التفاعل الاجتماعي بالإنترنت كمواقع الفيسبوك، واليوتيوب، والتويتر، وقدرتها على تمكينهم من تحدّي احتكار السلطة، وممارسة دور إيجابي في الساحة السياسية في ظلّ حكم الأنظمة السلطوية. وقد ثار الجدل ودار معظم النقاشات في شأن فاعلية الدور الذي يمكن أن يؤدّيه الإعلام الجديد في هذا المجال، في الدول المتقدمة. وتعاملت الدراسات التي اهتمّت بهذا الشأن، مع وسائل الإعلام بوصفها بيئة متجانسة، أُطلق عليها اصطلاح «بيئة الإعلام العالمي الحالية» (Today's Global Media Environment) ، مُفْتَرِضَةً أنّ القضايا التي تواجه صناعة الإعلام، تتّسم بالطابع الدولي، وتقبل التعميم في السياقات المختلفة[1].

من ناحية أخرى، دار معظم النقاشات المتعلقة بشأن ما يمكن أن تؤدّيه الإنترنت في قضايا التحوّل السياسي والمجتمعي، في المجتمعات الغربية، حيث «الفردية وديمقراطية المؤسّسات، تمثل العناصر الأساسية للمركب الثقافي فيها»[2].

كشفت الدراسة الحالية عن أنّ ممارسة الاتصال السياسي بواسطة مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت (SNS) ، ترتبط بعلاقة إيجابية بممارسة أنشطة سياسية في الواقع. وقد ثبتت العلاقة بين هذين المجالين حتى عند اختبار تأثير عوامل السياق التي تناولها هذا البحث، مثل الشعور بالكفاءة

---

(1) G. Berger, {New Media and Press Freedom in the Developing world,} Paper presented at: {New Media: The Press Freedom Dimension. Challenges and Opportunities of New Media for Press Freedom,} (Sponsored by the World Press Freedom Committee, co-sponsored by UNESCO, in Partnership with the Coordinating Committee of Press Freedom Organizations, and the The John S. and James L. Knight Foundation, Paris, 15-16 February 2007).

(2)Shen [et al.], {Online Network Size, Efficacy, and Opinion Expression: Assessing the Impacts of Internet Use in China,} p. 453

السياسية، والشك في صدقية وسائل الإعلام، وكذا الخوف من السلطة. وتتّفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة التي أيدت الدور الإيجابي، الذي يمكن أن تؤدّيه شبكة الإنترنت في مجال التمكين السياسي وتعبئة الجماهير عمومًا[1] كما أنّها تُعَدّ استجابة لواقع السياق الذي أُجريت فيه الدراسة، وتعبيرًا عن التكوين السياسي للمجتمع المصري الذي «يحكمه قانون الطوارئ، الذي يمكن بمقتضى أحكامه إلقاء القبض على المواطنين وإلقاؤهم في السجن من دون محاكمة، وتعريض ممثّلي قوى المعارضة للمضايقات الأمنية والتعذيب، وتوجيه الاتّهامات والسجن بالجملة لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين بدعوى خطورتهم على أمن الدولة، وفرض القيود والرقابة على حرية الرأي والتعبير التي طاولت شبكة الإنترنت ومواقع التفاعل الاجتماعي، وغيرها من الممارسات التي جعلت الشعب المصري يشكو العيش في سجن مفتوح، حيث ينكر عليه سجّانه أبسط الحقوق الأساسية»[2].

لكن قبل القفز إلى الاستنتاجات والمغالاة في تفسير النتائج بخصوص «تحقيق أحلام الناشطين السياسيين في تمكين المواطن العادي، وتفعيل مواقع التفاعل الاجتماعي بالإنترنت، بوصفها منابر للرأي الحرّ في مواجهة السلطة»[3]، ولا سيما في إطار الربط المتكرّر بين وقوع ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير في مصر، وغيرها من الأحداث التي وقعت في عدد من الدول العربية، واستخدام وسائل الإعلام الجديد؛ ينبغي تفسير النتائج التي توصّل إليها البحث في ضوء متغيرين أساسيين:

الأول يتعلق بالعيّنة التي طُبّقت الدراسة الإمبريقية على مفرداتها، وهي عيّنة شبكية (Snowball Sample) من الشباب الناشط سياسيًا، ما قد يشير إلى أن المشاركين في البحث هم من المهتمين بالشأن السياسي، وما قد يرتبط

(1) Boulianne, {Does Internet Use Affect Engagement? A Meta-Analysis of Research}.

(2)Simon Tisdall, {Hosni Mubarak: Egyptian ’Pharaoh’ Dethroned Amid Gunfire and Blood,} (guardian.co.uk, 11 February 2011), Retrieved 27 February 2011,on the Web:<http://guardiacouk/world/2011/feb/11/hosni-resigns-analysis>.

(3)Boyd, {Can Social Network Sites Enable Political Action?,} p. 112.2

بذلك من شعور بالكفاءة السياسية والقدرة على إحداث تغيير. مـن ناحيـة أخـرى، تشير الفئة العمريـة للغالبيـة العظمـى مـن المبحـوثين محـل الدراسـة، إلى إمكـان امتلاك هؤلاء درجة عالية من كفاءة استخدام شبكة الإنترنـت، وهـو العامـل الـذي ثبت ارتباطه إيجابًا بممارسة أنشطة سياسية بواسطة الإنترنت[1] كما تنبغـي الإشـارة أيضًا إلى محدودية القدرة على تعميم نتائج العينات غـير الاحتماليـة، التـي تنـدرج تحتها عيّنةُ الدراسة الحالية.

أمّا العامل الثاني ، فيتعلق بالفترة التي طُبّقت خلالها الدراسة الميدانية، وهي الفترة التي تلت انتخابات مجلـس الشـعب في تشريـن الثـاني/نـوفمبر 2010، التـي وصفت بأنها الانتخابات «الأكثر تلفيقًا على الإطـلاق»[2]، مـا أدّى إلى إثـارة حفيظـة قطاعٍ عريض من أبناء الشـعب المصري، ودقّ نـاقوس الخطـر، فعجّـل بقيـام ثـورة الغضب في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير 2011. ومن ثمّ، فمن المتوقّـع أن تتّسم هذه الفترة بحيوية النشاط السياسي وكثافتـه في كـلا السـياقين، الافـتراضي والحقيقي، لتحفيز الجماهير وتعبئتها وراء مطالب التغيير، ما يُتوقّع معه أن تظهـر سمات هـذه الفـترة بمـا فيهـا مـن أحـداث، في اتجـاه النتـائج التـي توصّـلت إليهـا الدراسة.

قد يدعم اندلاع الثورة مـا توصـلت إليـه الدراسـة مـن نتـائج، في مـا يتعلـق بارتباط ممارسة السياسة بواسطة الإنترنت بممارستها في الواقع، بـل وقـد يـؤدي إلى المغالاة في الحديث عن «ثورة الفيسبوك». لكـن تجـدر الإشـارة إلى أن تفسـير تلـك النتائج في ضوء أحداث ثورة الخامس والعشرين من كانون الثاني/ينـاير، مـن شـأنه أن يلقي الضوء عـلى عـدد مـن العوامـل التـي سـاهمت ـ عـلى الأرجـح ـ في دفـع التظاهرات إلى حد «الثورة»، كما قد يُساهم في وضع سـاحات التفاعـل الاجتماعـي بالإنترنت في مكانها الواقعي ضمن تلك السلسـلة مـن العوامـل، عوضًـا عـن النظـر إليها بوصفها «محرك الثورة».

(1)Shen [et al.], {Online Network Size, Efficacy, and Opinion Expression: Assessing the Impacts of Internet Use in China}.

(2) Tisdall, {Hosni Mubarak: Egyptian ‘Pharaoh’ Dethroned Amid Gunfire and Blood}.)

على العكس ممّا هدفت إليه السلطات وتوقّعته عند قطعها شبكة الإنترنـت بعد ثلاثة أيام فقط من انطلاق تظاهرات الغضب، أتاح انقطاع الاتصال الإلكـتروني الفرصة لبناء شبكات من العلاقات الإنسانية المبنيـة عـلى الثقـة المتبادلـة-Trust) (Based Networkingو التواصل الشخصي (Face-to-Face Communication) ، الذي اتُّهمت الإنترنت ـ منذ انتشارها على المستوى الجماهيري قبل أكثر من عقـد ـ بالتقليل من أهميته وتقويض الفرص المتاحة أمام ممارسته[1].

كما استطاع المتظاهرون خلق ما يمكن تسـميته «منظومـة الجمعـة» حيـث نظّموا سلسلة من التظاهرات، تخرج كبراها في يوم الجمعة رافعة شعارًا يعـبّر عـن موقـف معـين، كـردّ فعـل الجماهـير إزاء مواقـف السـلطة، أو يعلـن عـن مطالـب محدّدة، أو يحدد مرحلـة تاليـة في أحـداث الثـورة (مثـل جمعـة الغضـب، جمعـة الرحيل، جمعة النظافة... إلخ). وقد ساهم ذلك في تنسيق المجـال العـامّ Public) (Sphere، وخَلقِ نوعٍ من التنظيم شبه التلقائي لسلسـلة التظـاهرات الأساسـية في الثورة، وإفساح المجال أمام تفعيل آليات التشبيك القائمة على التواصـل الشـخصي، كما أُشِيرَ سابقًا. ومن ثمّ يمكن القول، انطلاقًا من تحليل أوتـاوي وحمـزاوي لحركـة التظاهرات في المنطقة العربية، إن هـذه المنظومـة قـد سـاهمت ـ ومـا زالـت ـ في تمكين المتظاهرين من خلق حلقات متسلسلة، يكمل كلّ منها الآخر، لتكـون بـذلك نوعًا من التنظيم المتناغم لحركة اجتماعية متكاملة[2].

من ناحية أخـرى، نجـح المتظـاهرون في تفعيـل وسـائل الاتصـال التقليديـة (Old} Media})للالتفاف على الرقابة اللصيقة المفروضة عـلى وسـائل الإعـلام، ولا سيما تلك المساندة للثـورة (مثـل قنـوات تلفزيـون الجزيـرة الإخباريـة)، وخلـق «هجين اتصالي» من تلك الوسائل (مثـل اسـتخدام خطـوط هـاتف دوليـة لنقـل التغريـدات (Tweets) ، وكـذا اسـتخدام تـردّدات الراديـو المحلّيـة، وأجهـزة

---

(1) Zhang [et al.], {The Revolution Will be Networked: The Influence of Social Networking Sites on Political Attitudes and Behavior,} and Robert Kraut [et al.], {Internet Paradox. A Social Technology that Reduces Social Involvement and Psychological Well-Being?,} American Psychologist , vol. 53, no. 9 (September 1998), pp. 1017-1031.

(2) Ottaway and Hamzawy, {Protest Movements and Political Change in the Arab World}.

الفاكس لنقل مقاطع الـويكيليكس الخاصّـة بالأحـداث في مصر[1]. وقـد أتـاح لهـم هـذا الهجـين التكنولـوجي، مـا سـمّاه كاسـتيل وآخـرون «التحفيـز الـومضي» (Flash Mobilization)[2] في محاولة لتوصيل صوت المصريين إلى خارج نطاق الحصار الإعلامـي المفروض عليهم. من ناحيـة أخـرى، أدّى عامـل الخـوف دورًا إيجابيًـا في دفـع المشـاركة السياسية في الواقع. ومع أنّ الإحساس بـالخوف يـؤدّي في الغالـب إلى تراجـع معـدّلات المشاركة في أنشطة سياسية في ظلّ الأنظمة السلطوية، إلا أنّ هذا المتغير قد عمل ـ على الأرجح ـ لمصلحة الثورة وأهداف التغيير. فالخوف من التوقيـف والتعـذيب ربّمـا يكـون مسؤولاً عـن إصرار المتظـاهرين عـلى الاسـتمرار في التظـاهر لنيـل مطـالبهم؛ فبعـد أن أصبحت وجوه العديد منهم وأسماؤهم معروفة لدى السلطات، ولم يعـودوا شخصـيات افتراضية (Avatars) كما كانت الحال في الإنترنت، لم يعد أمـامهم مجـال للعـودة: فإمّـا التغيير أو الموت في ميدان التحرير. تبيّن ذلك من نتائج الدراسة التي أظهرت أن الشعور بالخوف لم يؤثّر في ميل الشباب محلّ الدراسة، إلى ممارسة نشاطهم السياسي في الواقـع، حيث احتمال مواجهة السلطة وبطشها أكبر من غيره.

من ناحية أخرى، أدّى الإعـلام التقليـدي ، المملـوك للدولـة والمُـدار بواسـطة أجهزتها مصحوبًا بردود أفعال النظام إزاء التظاهرات ومطالب المتظاهرين، دورًا في تحريك إيقاع الثورة. فقد أدّى التعامل مع المتظاهرين والناشطين من الشباب مـن منطلق أنهم «مجموعة من الأطفال»، إلى انزلاق النظام ـ السابق ـ في سلسـلة مـن الممارسات التي تنتهـك حقـوق المـواطنين، مصـحوبة بالتجاهـل المُتعمَّـد لمطـالبهم والاستجابة لها بتصريحات جـاءت متـأخّرة في توقيتهـا، ومراوِغـة في مضـامينها؛ مـا دفعهم إلى الإصرار على مطالبهم، بل ورفع سقف تلـك المطالـب إلى حـدّ «إسـقاط النظام».

---

(1){Old Technology Finds Role in Egyptian Protests,} (BBC, 31 January 2011),Retrieved(22February2011),onthe Web:< ttp://www. bc.uk/news/ tehnology-12322948>

(2)Manuel Castells [et al.], {The Mobile Civil Society: Social Movements, Political Power, and Communication Networks,} in: Manuel Castells [et al.], Mobile Communication and Society: A Global Perspective: A Project of the Annenberg Research Network on International Communication , Information Revolution and Global Politics (Cambridge, Mass.: MIT Press, 2007), pp. 200-229.

بناءً على التحليل السابق، يمكن القول إنّ وسائل الإعلام الجديد قد أمدّت هؤلاء الشباب بقنوات جديدة للتواصل لم تكن متاحة لهم من قبل، ومكّنتهم بالتالي من ممارسة أنماط من النشاط السياسي أكثر ملاءمة للتكوين السياسي للوسط الذي يتفاعلون في نطاقه. كما أنّ تلك الساحات قد مكّنتهم من تنظيم ممارسة هذا النشاط، ودعوة آخرين إلى ممارسته في الواقع، حيث تتداخل عوامل أخرى لتحدّد ملامح تلك الممارسة. ومن ثمّ فالحاجة ما زالت قائمة إلى إجراء المزيد من الأبحاث، للتعرّف إلى تأثير التكوين السياسي الخاصّ بالمجتمعات العربية، في الدور الذي يمكن أن يؤدّيه الإعلام الجديد في الحراك السياسي، وفي تحديد كثافة (Scale)أنماط السلوك الجمعي الهادفة إلى إحداث التغيير السياسي والإصلاح المجتمعي، وانتشارها . (Spread)

الفصل العاشر

المعارضة الإلكترونية وعلاقتها بالتحوُّل الديمقراطي في العالم العربي

الثورة المصرية نموذجًا

علاء الشامي (*)

(*)مدرّس في كليّة الإعلام ـ جامعة عين شمس.

مقدمـة

تفضي القراءة العامّة للمشهد السياسي في عالمنا العربي إلى القول إنّ ثمّة ثلاث مراحل كبرى مرّت بها هذه المنطقة من العالم خلال المئة سـنة الأخـيرة، سـاهمت ـ ولا تزال ـ في تكوين واقعها السـياسي والاجتماعـي إلى حـد كبـير. ارتبطـت المرحلـة الأولى بحقبة الاستعمار الأجنبي لأراضيها؛ وطُبعت المرحلة الثانيـة بنضـال شـعوبها الطويل من أجل الحرية والاستقلال والتخلص من براثن هذا الاستعمار؛ أما المرحلة الثالثة ، فتتبلور الآن بفعل ما تعيشه المنطقة العربية من نضال شعوبها المستميت، بُغيةَ التحرر من أنظمتها السياسية المستبدة والعمل على إسقاطها.

أثار علماء السياسة والاجتماع والباحثون في الشأن العربي، طـوال مرحلـة مـا بعـد خـروج المسـتعمر مـن الأراضي العربيـة (المرحلـة الثانيـة)، تسـاؤلات كثـيرة ومشروعـة، جـاء في مقـدمتها السـؤالان التاليـان: لمـاذا تتوقـف سـحب الحريـة والديمقراطية كلما مرت بسماء المنطقة العربية، في الوقـت الـذي عـبرت فيـه هـذه السحب عبورًا طبيعيًا أجواء المناطق الجغرافية المتاخمة للمنطقة العربية مـن كـل اتجاه؛ شمالاً (دول أوروبا الشرقية على سبيل المثال)، وجنوبًا (غانا وجنوب إفريقيـا على سبيل المثال)، وشرقًا (التجربتان الماليزيـة والتركيـة عـلى سـبيل المثـال)، وغربًـا (التحولات الديمقراطية التي شهدتها بعض دول أميركا الجنوبية)؟

أمّا السؤال الثاني، فيمكن صوغه عـلى النحـو التـالي: هـل الشـعوب العربيـة بطبعها لا تثور؟ بصيغة أخرى: لماذا لا تثور الشعوب العربية مع توافر الحدّ الكـافي أو الحدّ الأعلى في بعض الحالات، كما كان قائمًا في الحالة المصرية على سبيل المثـال، وما صـاحبها مـن الظـروف السياسـية والاجتماعيـة والاقتصـادية (السـيئة) اللازمـة لاندلاع الثورة؟

ظلّ هذان السؤالان يمثّلان تحدّيًا صعبًا أمام المحللين والبـاحثين لفـترة

طويلة حتى جاءت اللحظة المنتظرة، لتتوقف فيها سحب الحرية والديمقراطية في أجواء منطقتنا العربية، في ما بات يُعرف بـ «ربيع الحرية»، الذي بدأت تباشيره من المغرب العربي في تونس، ليحلّ رأسًا نحو مصر قلب الأمّة النابض، ولينتقل منها غربًا إلى ليبيا ثمّ إلى الجنوب في اليمن، ثمّ إلى الشمال في سورية.

وكما كان غياب سحب الحرية عن عالمنا العربي مريبًا، جاء حضورها مباغتًا للجميع؛ حكّامًا ومحكومين، ثوّارًا ومنظّرين. بمعنى آخر، إذا كان غياب الحرية قد أصبح «ظاهرة» حيّرت الباحثين، فإنّ حضورها المباغت والمكثّف يُعَدُّ «ظاهرة» مماثلة استدعت التأمّل والدراسة، وهو ما يدعونا إلى التوقف قليلاً لعرض عدد من الملاحظات.

الملاحظة الأولى تكمن في أنّ أهمّ ما يلفت الانتباه في المشهد السياسي الراهن، أنّ نسمات الحرية سرت في جسد العالم العربي من أحد أطرافه (تونس)، لا كما كان متوقّعًا أن تسري من قلبه النابض (مصر). واللافت للنظر كذلك، أنّ استجابة القلب لما أصاب أحد أطراف الجسد جاءت سريعة ومؤثّرة، لتسري الحركة من بعد ذلك من القلب مباشرة إلى بقية أجزاء الجسد؛ كل بحسب طاقته ووَفقَ تسارع الأحداث وتدافعها، دونما حاجة إلى وجود خريطة تفصيلية شارحة؛ إذ كان كافيًا أن يتوافر «النموذج».

الملاحظة الثانية هي أنه كما كانت نقطة البدء (تونس) مُفَاجَأَةً، فإنّ تَصَدُّرَ الشباب (وقود الثورات العربية) واجهة المشهد الثوري العربي، كان مفاجأةً أخرى؛ فقد اعتدنا لفترة طويلة، على أن تتصدّر «النخبة» واجهة المشهد السياسي العربي وتنهض بأعباء التغيير. لكن يبدو أنّ الشباب العربي قد يئس من نُخَبِه بقدر ما يئس من حكّامه، فقرّر أن يتحمّل عبء التغيير وأن يدفع ثمنه من دون استئذان من أحد، سواء كان هذا «الأحد» نخبةً أو حكّامًا؛ وقد أحدث هذا الفعلُ صدمةً كبيرةً للنخبة والحكام على حدّ سواء. واللافت للنظر في هذه المفارقة، أنّ «النخبة الحاكمة» ظنّت أنّ خصمها الرئيسي هو «النخبة المثقّفة» وأنّ معركتها الكبرى ستكون معه، في الوقت الذي كانت فيه طاقات «النخبة المثقفة» قد استُنفدت إمّا في صراعاتها الأيديولوجية البينية، أو في مساومات وتوازنات سياسية اعتادت القيام بها

مع «النخبة الحاكمة»، وهو ما أفقدهما (النخبة الحاكمة والنخبة المثقّفة) ثقة الفصيل الأكبر حجمًا والأكثر حيوية في جسد الأمّة العربية، وهو الشباب. اللافت للنظر كذلك، أنّ الشباب العربي كان قد تعرّض ـ خلال العقد الأخير خصوصًا ـ لحملات تشكيك وتشويه واسعة وَسَمَتهُ بالضعف والسلبية وفقدان الحلم والإرادة من ناحية، وباستخدامه السلبي لشبكة الإنترنت في ما لا يفيد من ناحية أخرى. ولم ينتبه القائمون على هذه الحملات إلى أنّ استخدام الشباب المكثّف والمتراكم لشبكة الإنترنت، قد خلق لغة خاصّة بينهم من ناحية، وأفرز وعيًا مختلفًا إزاء مفهوم التغيير وسبل تحقيقه من ناحية أخرى. وهو ما تبدّى واضحًا في المشهد الثوري الراهن.

الملاحظة الثالثة مفادها أن مسارات المعارضة السياسية التي سلكتها «النخبة المثقفة» في صراعها الطويل مع «النخبة الحاكمة» طوال فترة ما بعد الاستعمار (المرحلة الثانية)، اتّسمت بأنّها تقليدية ومتوقّعة وتجري بعلم «النخبة الحاكمة» وبإذن منها في معظم الأحيان، ومن ثمّ تأتي من داخل السياق. أمّا مسارات المعارضة السياسية الإلكترونية التي سلكها «الشباب العربي»، فاتّسمت بأنّها غير تقليدية وغير متوقّعة؛ إذ أتت عن طريق وسيط إلكتروني والواقع الافتراضي، أي من خارج السياق. وقد أفضى اختلاف مسار المعارضة السياسية الإلكترونية ذاك، إلى مواجهة «النخبة الحاكمة» صعوبةً في محاصرتها أو القضاء عليها في مهدها أو مساومتها. وواجهت «النخبة المثقفة» من جهتها، صعوبة مماثلة في استيعاب المعارضة السياسية الإلكترونية أو التعاطي معها على نحو فاعل، نتيجة انقطاع التواصل الإنساني بين الجيلين (جيل الشيوخ وجيل الشباب) من ناحية، أو لأسباب تقنية تتعلّق بتفاوت قدرات الجيلين على استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة من ناحية أخرى.

الملاحظة الرابعة هي أنّ أهمّ ما يلفت الانتباه في المشهد الثوري العربي الراهن، أنّ سُحب الحرية والتغيير التي باغتت الداخل (النظام السياسي/المعارضة التقليدية/الجماهير/الثوار أنفسهم)، قد باغتت الخارج (القوى الفاعلة الكبرى وخصوصًا الولايات المتحدة وأوروبا) بالقدر ذاته. ونحن نعلم يقينًا أنّ «الخارج» كان دائمًا طرفًا أصيلاً في معادلات التغيير التي شهدتها المنطقة العربية، سواء خلال المرحلة الاستعمارية (المرحلة الأولى) أو خلال مرحلة ما بعد الاستعمار (المرحلة الثانية). من ثمّ يمكن القول إنّ المشهد الثوري العربي

الراهن (المرحلة الثالثة)، يؤسس مرحلة جديدة فيها حُيِّد «الخارج الغربي» ـ للمـرة الأولى ـ على هذا النحو، وهو ما أكسـب المشـهد الثـوري مشروعيـة كـان الثـوار في أَمَسِّ الحاجة إليها، وذلك لأسباب موضوعية ثلاثة:

الأوّل ، أنّ تحييد الخارج الغربي على هذا النحو، دفع عـن الثـوار ومؤيـديهم أي شبهة ارتباط بالخـارج، وهـو مـا اعتـادت الأنظمـة السياسـية العربيـة (حليفـة الخارج الغربي طوال الوقت) اتخاذه ذريعة للتخوين ومن ثمّ ممارسة أقسى درجـة ممكنة من القمع في حق المطالِبين بأي استحقاقات سياسية أو اجتماعية.

السبب الثاني ، أنّ تحييد الغرب على هذا النحو، أفضى إلى أنّ الثـوار بـاتوا في حِـلٍّ مـن أي ولاءات للخـارج الغـربي في حـال نجـاح الثـورة، وهـي الـولاءات التـي اعتادتها «النخبة الحاكمة» وكثير من «النخـب المثقفـة»، وهـو مـا يعنـي في نهايـة الأمر، أنّ ولاء الثوار الرئيسي سيكون للمبادئ التي خرجوا من أجلها واستشـهدوا في سبيلها.

أمّا السـبب الثالـث ، فهـو أنّ «الخـارج الغـربي» سيُضـطرّ، للمـرة الأولى، إلى التعاطي مع المنطقة العربية وفق قواعـد جديـدة تحكمهـا لغـة الاحـترام المتبـادل والمصالح المشتركة، لا لغة التهديد وفرض الإملاءات.

الملاحظة الخامسـة تقـوم عـلى أن مـن المفارقـات المثـيرة للتأمُّـل في المشـهد السياسي العربي الراهن، أن يكون ما حدث هو المرّة الأولى التي تُوَظَّفُ فيها شـبكة الإنترنت لإحداث تغيير سياسي جذري على هذا النحو، في منطقـة هـي الأعـلى بـين مناطق العالم من حيث معدلات الأمّية[1]؛ فمع أنّ شبكة الإنترنت ظهـرت إلى العـالم بوصفها «مبادرة غربية» بامتياز، إلا أنّ توظيفها على هـذا النحـو غـير المسـبوق في المجال السياسي والتحول الديمقراطي سيجعلها «مبـادرة عربيـة» بامتيـاز، وهـو مـا سيتوقف عنده دارسو الإعلام والسياسة مليًا في الفترة المقبلة.

* * *

(1)نشير بالأمية هنا إلى أمية القراءة والكتابة لا إلى أمية استخدام الحاسـب الآلي، وهـو الأمـر الذي يزيد من دلالة هذه المفارقة.

في ضوء الاستعراض السابق لأهمّ قسمات المشهد السياسي العربي الراهن (المرحلة الثالثة)، يغدو من الأهمية بمكان التوقف قليلاً عند تجربة «القلب النابض»، ونقصد بها التجربة المصرية وذلك لأسباب ثلاثة:

يتعلق الأول بثقل مصر التاريخي والجغرافي والبشري، وهو ما يكسب تجربتها الثورية أبعادًا تأثيرية تتخطّى حدودها الجغرافية لتشمل دولاً عربية أخرى.

أمّا السبب الثاني ، فموضوعيّ، وهو أنّ تجربة مصر الثورية تختلف نسبيًا عن مثيلاتها في تونس وليبيا واليمن وسورية من عدة أوجه؛ منها ما يتعلّق بدوافع الثورة ووقائعها ونتائجها المتحققة وتلك المحتملة، ومنها تحوُّل الواقع الافتراضي في التجربة المصرية إلى رأس مال اجتماعي حقيقي، حيث نجحت «المعارضة السياسية الإلكترونية» ـ للمرة الأولى ـ في أن تكون «الكتلة الحرجة» اللازمة لإحداث التغيير الشامل بواسطة الفضاء الإلكتروني أولاً، ثمّ في تحريك تلك «الكتلة الحرجة» إلى «الشارع» المصري ثانيًا.

أمّا السبب الثالث ، فشخصي يتعلق بمعايشة الباحث لوقائع الثورة وأحداثها وتفاصيلها يوميًا، ومن ثمّ فإنّ الأطروحات التي تدفع بها الدراسة تستند إلى منطلقات نظرية وأخرى واقعية عايشها الباحث بنفسه، وهو ما قد يُضفي أهمية «نسبية» على ما تتوصّل إليه الدراسة من نتائج.

يحسن بنا بعد هذه التقدمة، أن نشير ـ بدايةً ـ إلى ما تعنيه الدراسة بظاهرة «المعارضة الإلكترونية» ودوافعها ودلالاتها في الواقع المصري، وذلك من خلال الاستعراض التالي.

أولاً: المعارضة السياسية الإلكترونية

1 ـ في المصطلح

ثمّةَ اتِّفاقٌ بين علماء اللغة، على أنّ المصطلحات لا يَفضُلُ بعضُها بعضًا، إذ لِكلٍّ منها جذرُه ودلالتُه اللغوية المستقلة. غير أنّ ذلك لا يحول دون القول إنّ المصطلحات تتمايز، إمّا بأسبقية ظهورها تاريخيًا أو بقدرتها على التأثير في عقول السامعين ونفوسهم حال ذكرها، أو بقدرتها على التكيُّف والتطوُّر عبر العصور المختلفة. ومصطلح «المعارضة» يُعَدُّ واحدًا من هذه المصطلحات.

من الناحية التاريخية، ارتبط ظهور المصطلح بنشأة «الدولة الحديثـة»[1] ومـا صاحبها من مفاهيم وآليات لممارسة العملية السياسية كــ «الديمقراطيـة»؛ وبصـفة خاصّة الديمقراطية الليبرالية[2]، التي تعني تـداول السـلطة سـلميًا بـين مـن هـم في سُدّة الحكم ومن هم في صفوف المعارضة، وَفقَ قواعـد نظريـة وممارسـات عمليـة واضحة المعالم.

مـن حيـث القـدرة عـلى التـأثير في نفـوس السـامعين، يمتـاز مصـطلح «المعارضة» بقدرته المزدوجة على التأثير في السلطة من ناحية، حيث تطـرح

(1)لا نعني بذلك انتفاء وجود ظاهرة «المعارضة» قبل ظهور الدولـة الحديثـة أو قبـل ظهـور مفهوم الديمقراطية بالمطلق، لكن الباحث عمد إلى التعاطي مع هذين المفهومين (الدولة الحديثة/المعارضة) وفق الفهم العام السائد والمستقر لهما في واقعنـا المعـاصر. أمـا في مـا يتعلق بقِدم ظاهرة المعارضة، فالباحث يعتقـد أنـه أيـنما كانـت الدولـة/السـلطة كانـت المعارضة؛ إذ إنها الوجه الآخر للسلطة، يرتبطان معًا وجودًا وعدمًا. ومن ثمّ فإننا نتحدث عن ظاهرة قديمة قِدم ظهور «الدولة» ذاتها التي ترجع وفـق تقـديرات الـبعض إلى عصر الفراعنة، الذين أقاموا أول دولة نظامية مركزية في التاريخ وفق تلك الرؤية. وعلى صـعيد المحيط الإسلامي، يمكن القـول إن البـدايات الأولى لظهـور المعارضـة السياسـية في تـاريخ «الدولة الإسلامية» ترجع إلى فـترة مبكـرة جـدًا تلـت ـ في رأينـا ـ اللحظـات الأولى لوفـاة الرسول. نشير بذلك إلى اجتماع المهـاجرين والأنصـار (المعارضـة) في سـقيفة بنـي سـاعدة لاختيار خليفة للمسلمين «الحاكم»؛ وهـو الاجـتماع الـذي شـهد أول خـلاف «كبـير» بـين المسلمين الذي جاء سياسيًا محضًا، ولم يكن في شأن من شؤون العقيدة أو العبادة أو أمـر من أمور الدين. في ذلك يقرر الأشعري بأن «أوّل ما حدث من الاختلاف بين المسلمين بعد نبيهم «صلى اللـه عليه وسلم» اخـتلافهم في الإمامـة... وكـان الاخـتلاف بعـد الرسـول في الإمامة، ولم يحدث خلاف غيره في حياة أبي بكر رضوان اللـه عليه وأيام عمـر، إلى أن ولّي عثمان بن عفان رضي اللـه عنه». انظر: أبو الحسن علي بن اسماعيل الأشـعري، مقـالات الاسلاميين واختلاف المصلين ، تحقيق محمد محيي الـدين عبـد الحميـد ، ط 2، 2 ج في 1 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1969)، ص 39 ـ 49. لمزيد مـن التفاصـيل عـن طبيعـة المعارضة السياسية في إطار الممارسة الإسلامية، انظر: علاء الشامي، «دور الخطاب الديني في وسائل الاتصال في تشكيل اتجاهات الشباب المصري نحو القضـايا السياسـية،» (رسـالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2006)، وبصفة خاصة الفصل الثالـث الذي يناقش طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة في إطار الممارسة الإسلامية. وفي ما يتعلق بتاريخ المعارضة السياسية في إطار الفكر الإسلامي، انظر: نيفين عبد الخـالق، المعارضـة في الفكر السياسي الإسلامي (القاهرة: مكتبة الملك فيصل الإسلامية، 1985).

(2)يشير مفهوم «الديمقراطية الليبراليـة» إلى حكـم الشـعب وفقًـا لـرأى الأغلبيـة شريطـة أن تضمن ممارسات الأغلبية وقراراتها حقوق الأقليات الدينية والعرقية والسياسية المختلفـة في المجتمع. يعني ذلك أن «الديمقراطية الليبرالية» من شأنها كـبح جـماح «الديمقراطيـة» إذا ما أسفرت ممارسات الأغلبية عمّا يضرّ بمصالح أو حقوق الأقليات في المجتمع. ولا أدلّ على ذلك مما انتهى إليه بعض الممارسات الديمقراطية في بعض دول العـالم، مـن تكـريس أنماط حكم دكتاتورية مارست أبشـع أنـواع الظلـم السـياسي والاجتماعـي لا ضـد الأقليـة فحسب بل ضد الأغلبية التي أتت بها.

نفسها بديلاً مرتقبًا أو على الأقل منافسًا شرسًا للسلطة القائمة، كما أنّها تؤثّر في الجماهير من ناحية أخرى، لما تنطوي عليه من معانٍ ترتبط بالشعور بالمظلومية السياسية.

أمّا من حيث مرونة المصطلح وقدرته على التطوُّر عبر العصور، فتجدر الإشارة إلى أنماط متعدّدة اتّخذتها المعارضة، اختلفت باختلاف المكان والزمان الذي ظهرت فيه؛ فمنها مثلاً المعارضة بمفهومها الدموي، والمعارضة الحزبية المعروفة بتقاليدها الراسخة في الديمقراطيات الغربية والمستندة إلى مبدأ التداول السلمي للسلطة، والمعارضة في إطار نموذج الانقلابات العسكرية، والمعارضة الحزبية المستأنسة المتعارف عليها في كثير من دولنا العربية التي تُعَدُّ ـ بطريقة أو بأخرى ـ ركنًا من أركان النظام السياسي القائم لا بديلاً حقيقيًا له؛ والمعارضة الإلكترونية التي ارتبط ظهورها بانتشار الإنترنت واستخدامه على نحو كثيف خصوصًا في ظلّ الأنظمة الاستبدادية، لكونها (المعارضة الإلكترونية) الملاذ الأخير والآمن لممارسة الحقوق السياسية ومن بينها الحق في التعبير عن الرأي.

ونظرًا إلى أنّ المعارضة الإلكترونية في مصر هي موضوع الدراسة الراهنة، يغدو من الأهمية بمكان تعريف ذلك المصطلح وفقَ الرؤية التي تتبنّاها الدراسة، ثمّ التعرف إلى ملامح المشهد المصري العام الذي أفرز هذه الظاهرة، وأخيرًا التوقف عند بعض الدلالات التي تنطوي عليها ظاهرة المعارضة الإلكترونية في الواقع المصري.

نعني بالمعارضة السياسية الإلكترونية، تلك الظاهرة التي يلجأ بمقتضاها الأفراد أو الجماعات[1] من ذوي المرجعيات السياسية والثقافية والاجتماعية

(1)لا تندرج الأنشطة السياسية التي تقوم بها الأحزاب السياسية المصرية المعارضة على شبكة الإنترنت، أو ما تتضمنه النسخ الإلكترونية من صحفها الورقية المطبوعة، ضمن الفهم الذي تتبناه الدراسة الراهنة لمصطلح المعارضة السياسية الإلكترونية نظرًا إلى تحوّل هذه الأحزاب (طوعًا أو كرهًا) إلى كيانات تقوم بدور وظيفي ـ إن جاز التعبير ـ يصبّ في نهاية المطاف في مصلحة النظام لا العكس. ومن ثمّ فشلت الأحزاب السياسية في أن تكون رهانًا محتملاً سواء ببرامجها الانتخابية، أو بقياداتها الفكرية والسياسية، أو صحفها الورقية، أو مواقعها الإلكترونية؛ يمكن أن تستند إليه الجماهير في إحداث التحول الديمقراطي المنشود أو في تكوين الرأي العام. أما في ما يتعلق بأنماط التواصل الإلكتروني بين أعضاء جماعة الإخوان المسلمين من ناحية، وبينهم وبين الرأي العام من ناحية أخرى، فإنها تندرج ضمن الفهم الذي تتبناه الدراسة لمصطلح المعارضة السياسية الإلكترونية؛ إذ لم يعد أمام الجماعة من سبيل أكثر أمنًا في التواصل مع أعضائها ومع المجتمع من الفضاء الإلكتروني، وذلك في ظل التضييق الأمني الذي تعرضت له الجماعة في ظل النظام السابق، وهو ما ساهم في النهاية بقدر ما في ما شهدته الساحة السياسية المصرية من حراك أفضى ـ مع عوامل أخرى ـ إلى اندلاع الثورة.

المختلفة، إلى استخدام شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكتروني والاعتماد عليها مصدرًا رئيسيًا، في الحصول على المعلومات الخاصة بالقضايا المثارة في المجتمع المصري من ناحية، واعتمادهم عليها مصدرًا رئيسيًا للتواصل السياسي والتعبير عن الآراء والاتجاهات السياسية من ناحية أخرى. وقد أفضى ذلك الاستخدام/الاعتماد على شبكة الإنترنت، إلى خلق عالم افتراضي (Virtual World) ، ينعم فيه هؤلاء الأفراد والجماعات بممارسة حقوقهم السياسية بحرّية وفاعلية، بعد أن ضاق بهم الحيز الحقيقي (Real World) على اتساعه، نتيجة احتكار النظام السياسي السابق للثروة والسلطة معًا من ناحية، وبفعل انسداد القنوات الشرعية المتعارف عليها لممارسة العمل السياسي علنًا من ناحية أخرى.

2 ـ في المشهد

في ضوء التعريف السابق، يمكن القول إنّ ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية، تكاد تكون إحدى الظواهر المميزة لأنظمة الحكم الاستبدادية؛ إذ لا حاجة ملحّة للأفراد أو الجماعات في ظلّ أنظمة الحكم الديمقراطية، إلى اللجوء إلى العالم الافتراضي لممارسة الحقوق السياسية، ما دامت سبل ممارستها متوافرة لهم في الحيز الحقيقي، إلا إذا جاء اعتمادهم على ذلك العالم الافتراضي، لممارسة المزيد من الضغوط على نظام الحكم القائم في اتجاه معيّن، أو بغرض حشد الجماهير وتعبئتها على نحو أكثر فاعلية تجاه قضية معيّنة.

يبدو كذلك أنّ ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية ظاهرة حديثة نسبيًا؛ إذ ازدادت أهميتها عقب ظهور شبكات التواصل الاجتماعي الإلكتروني، وخصوصًا في السنوات القليلة الماضية، حيث ساد الاعتقاد أنّ المجال الحيوي لشبكة الإنترنت يكمُن ابتداءً وانتهاءً في قدرته اللا محدودة

على إتاحة كمّ هائل من المعلومات وتبادلها على نطاق عالمي. غير أنّ ظهور شبكات التواصل الاجتماعي ـ بأنماطها المختلفة ـ أوجد نقلةً نوعيةً في طرق التعاطي مع شبكة الإنترنت، بحيث باتت وسيلة رئيسية لا على صعيد تبادل المعلومات فحسب، بل بهدف إشباع رغبات المستخدمين في التواصل الاجتماعي والسياسي، بكلّ ما يتضمّنه الأخير من إمكانات تتعلق بالقدرة على توعية الجماهير وتوجيهها وحشدها، في الواقعيْن الافتراضي والحقيقي.

إذا انتقلنا إلى المشهد العامّ المتعلق بالمعارضة السياسية الإلكترونية في مصر، فإنّ إطلالة عامّة على ذلك المشهد، تتيح الخروج باستنتاجات أوّلية نعرضها على النحو التالي:

أوّلاً : يمكن القول إنّ البدايات الحقيقية للمعارضة السياسية الإلكترونية في مصر ـ وَفقَ المفهوم الذي تتبنّاه الدراسة الراهنة ـ قد بدأت بالمدوّنات الإلكترونية (Blogs)[1] إذ عمَد المدوّنون إلى رفع سقف الحرية المسموح به، وطرحوا في مدوّناتهم الإلكترونية وناقشوا الكثير من القضايا المسكوت عنها في وسائل الإعلام التقليدية آنذاك. ووَفقًا لمعلومات المصدر، انقسمت المدوّنات الإلكترونية إلى نوعين: الأوّل اختار أصحابه الإفصاح طوعًا عن هوياتهم الشخصية عملاً بمبدأ «الشفافية» من ناحية، ولمزيد من التواصل مع مرتادي تلك المدوّنات من ناحية أخرى[2]؛ أمّا النوع الثاني فقد آثر أصحابه عدم الإفصاح عن هُوياتهم الحقيقية، عملاً بمبدأ «التقية الأمنية» من ناحية، أو بُغيةَ التركيز على محتوى المدوّنة ـ ذاته ـ وما تطرحه من قضايا، أكثر من

(1)لمزيد من التفاصيل عن المدوّنات الإلكترونية في مصر والعالم العربي ورصد تأثيراتها المحتملة في واقعنا العربي، انظر : Bruce Etling [et al.], {Mapping the Arabic Blogosphere: Politics and Dissent Online,} New Media and Society , vol. 12, no. 8 (December 2010), pp. 1225-1243.

(2)من هذه المدوّنات على سبيل المثال مدوّنة الناشط كريم عامر، أول مدوّن مصري اعتقل وحوكم في عام 2005 على خلفية نشره آراء شخصية في قضايا ذات صلة بالدين الإسلامي، والأزهر وشيخ الأزهر، والفتنة الطائفية، عن طريق شبكة الإنترنت؛ فقد فُصل كريم عامر من جامعة الأزهر واعتُقل أكثر من مرة على إثر نشره تلك الآراء، وانتهى الأمر بحبسه مدة أربع سنوات. ومن المدوّنات «معلومة الهوية» مدونة «الوعي المصري» واسعة الانتشار للمدوّن وائل عباس؛ إذ كان لتلك المدونة الفضل الأكبر في نشر معظم كليبات التعذيب التي يمارسها ضبّاط ومعاونو الشرطة على المواطنين في أقسام الشرطة، وهو ما أفضى إلى اعتقال وائل عباس أكثر من مرة فضلاً عمّا تعرّض له من مضايقات أمنية متكرّرة.

تركيزها على صاحبها؛ غير أنّهم قد عَمَدوا في الوقت ذاته، إلى اختيار أسماء مدوّناتهم بعناية فائقة، بحيث تجذب انتباه القرّاء منذ الوهلة الأولى[1].

كانت للمدوّنات أهمية خاصّة ونوعية في عملية تبلور المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر، إلا أنّها ـ أي المدونات ـ ظلت نخبوية إلى حد كبير؛ فمن حيث الإتاحة، لم تكن شبكة الإنترنت متاحة وقتذاك أمام قطاعات عريضة من الناس كما هي متاحة الآن، ومن حيث اللغة المستخدمة، غلب عليها ما يمكن تسميته مجازًا «لغة النخبة» (سواء ما كتب منها باللغة العربية الفصحى أو بالإنكليزية)، التي تميل ـ غالبًا ـ إلى التنظير لا إلى مخاطبة الجماهير بـ «لغة الشارع»، وهو ما اتسمت به المرحلة اللاحقة التي شهدت استخدامًا مكثفًا لشبكات التواصل الاجتماعي باستخدام «لغة الشارع»، وهي لغة لا تبتعد من «التنظير للواقع» فحسب، بل تستهدف ـ في المقام الأول ـ تغييره وتقديم حلول وبدائل عملية يسهل تبنّيها وتطبيقها في أرض الواقع/الشارع.

لم تقتصر مظاهر الاختلاف بين مرحلتَي التفاعل بواسطة «المدونات الإلكترونية» والتفاعل بواسطة «شبكات التواصل الاجتماعي الإلكتروني» على اللغة المستخدمة فحسب، بل امتدّت لتشمل الخصائص الديمغرافية للمستخدمين (النوع، المستوى الاجتماعي الاقتصادي، المستوى التعليمي، المرحلة العمرية، الانتماءات الحزبية)، والمرجعيات السياسية والثقافية للمستخدمين، ومعدل الاستخدام، واختلاف تقنيات الوسيلة من حيث البدائل السمعية والبصرية التي تُتيحُها في أثناء التواصل الإلكتروني، وأهداف التواصل وغاياته (أهداف مرحلية/تحقيق تغيير شامل)، ومجال التواصل ومساراته (نخبوي/جماهيري، جماهيري/جماهيري).

ثانيًا : يلاحظ المتتبع لمراحل تطور المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر أنها قد بدأت بمبادرات فردية، بدأها أشخاص يمتلكون القدرات

(1) تُعَدُّ مدونة «بهية» واحدة من أهم المدونات المصرية مجهولة الهوية. المدونة مكتوبة باللغة الإنكليزية وتتضمن تعليقات تتسم بالعمق الشديد في تحليلها للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر. ووَفقًا لصاحبة المدونة، ترمز «بهية» إلى مصر، وكما تقول في صدر مدونتها «إنّ الاسم مستوحى من أغنية شهيرة للشيخ إمام عيسى والشاعر أحمد فؤاد نجم يقول مطلعها مصر يا أمّة يا بهية».

المادية والتقنية اللازمة لإنشاء موقع إلكتروني أو مدوَّنة إلكترونية خاصة. ثمّ ما لبثت أن تطورت هذه المعارضة لتصبح عملاً جماعيًا منظمًا أحيانًا وغير منظم في أحيان أخرى، يتفاعل في نطاقه مئات الآلاف من المستخدمين، معلومي الهوية ومجهوليها، ممّن يتمتعون بقدرات هائلة على نقل المعلومات والمواد السمعية والبصرية (الثابتة والمتحركة) وتبادلها على نطاق واسع في اللحظة نفسها وبسرعة فائقة، بواسطة تقنيات يسيرة الاستخدام، سريعة الانتشار، وقوية التأثير[1].

ثالثًا : تعززت مسيرة المعارضة السياسية الإلكترونية بالإصدارات الإلكترونية من الصحف الورقية الخاصة كـ الدستور ، الفجر ، المصري اليوم ، صوت الأمة ، الأسبوع وغيرها، والمواقع الصحفية التي نشأت وظلّت إلكترونيةً كـ «موقع اليوم السابع، إيلاف، مصراوي، الدستور الأصلي»[2] وغيرها، فكانت إضافةً نوعيةً أخرى في مسيرة هذه المعارضة، حيث أتاحت فرصًا أكبر أمام القرّاء، للتعرُّف إلى توجهات أطياف المعارضة المصرية المختلفة ورؤاها، من دون الوقوع أسرى تيار أو جماعة سياسية معيّنة، ممن يمتلكون القدرة على إصدار صحيفة ورقية يومية أو أسبوعية.

رابعًا : يُلاحَظ أنّ ثمّة تغيرًا ملحوظًا شهدته مسيرة المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر، في ما يتعلق بالغاية من استخدام الفضاء الإلكتروني وتوظيفه في المجال السياسي؛ فقد كانت الرغبة في تبادل المعلومات والآراء

---

(1)يُشار في هذا الصدد ـ على سبيل المثال ـ إلى حجم الأعداد الهائلة (من المنتمين وغير المنتمين سياسيًا) التي انضمت إلى عضوية صفحة «كلنا خالد سعيد» على موقع الفيسبوك، فور نشر مقاطع مصورة تظهر وحشية التعذيب الذي تعرض له ذلك الشاب، قبل مقتله على يد قوات الشرطة، وفقًا لأقوال أهله وأصحابه، انظر كذلك إلى مئات الألوف من مستخدمي موقع الفيسبوك، ممن انضموا إلى حملة التوقيع على مطالب الجمعية الوطنية للتغيير التي تزعمها البرادعي، بعد عودته إلى مصر منذ عام تقريبًا، إضافة إلى مئات الألوف ممن سارعوا إلى تفويض وائل غنيم على موقع الفيسبوك، للتحدث باسم ثوار التحرير في الساعة الأولى التي أعقبت ظهوره العلني لأوّل مرّة في أحد البرامج الحوارية (العاشرة مساءً) المصرية وبكاءه وانسحابه من البرنامج على الهواء، تأثرًا بمشاهدته صور شهداء التحرير.

(2)انفصل موقع الدستور الأصلي عن صحيفة الدستور الورقية، بعد إقالة مؤسسها إبراهيم عيسى بقرار من رئيس حزب الوفد المعارض ورجل الأعمال، السيد البدوي، وذلك عقب توقيعه عقد شراء جريدة الدستور .

السياسية بشفافية، وفي كشف المسكوت عنه في الخطاب الإعلامـي التقليـدي، تُعَـدُّ الهدف الرئيسي لدى مستخدمي شـبكة الإنترنـت. ثـمّ تغـير الوضـع بمـرور الوقـت، ليتحول الهدف الرئيسي إلى توظيف الفضاء الإلكتروني بوصفه بديلاً «آمنًا»، للتعبـير علنًا عن الرأي في القضايا المختلفة المثارة في المجتمع. ثمّ مـا لَبِـث هـذا الهـدف أن تغيّر مرة أخرى، لتصبح الرغبـة في «تحريـك» الشـارع المصري وتوجيهـه عـلى نحـو منظم لخدمة قضية معيّنة هي الهدف الـرئيسي، وهـو مـا حـدث بالفعـل في أثنـاء الثورة، عندما نجح مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي الإلكتروني في تحويلها إلى ما يشبه «إذاعة وتلفزيـون الثـورة» بمفهومهـا التقليـدي. وسـاد الاعتقـاد بـأنّ مـن يسيطر على «إذاعة وتلفزيون الثورة»، هو من سيكسـب المعركـة في النهايـة. وقـد فطن النظام السياسي إلى ذلك، فأقدم على ارتكاب خطأ إستراتيجي بعقاب الشـعب عقابًا جماعيًا عبر قطع خدمة الإنترنت. لكن خطوة النظـام ـ هـذه ـ أضرّت بـه؛ إذ جعلته في مرمى الانتقادات والضغوط الدولية الشديدة والمستمرة من ناحية، فضلاً عمّا أفضت إليه من تضامن شعبي مع الثوار من ناحية أخرى؛ ذلك أنّه لم يعد أمام مستخدمي شبكة الإنترنت والأفراد العاديين وذويهم لمواجهة ذلـك التحـدي، سـوى التواصل مع المتظاهرين وجهًا لوجه في ميدان التحرير وغيره من الميـادين الأخـرى، لا بواسطة الفضاء الإلكتروني، الأمر الذي أكسب الثورة زخْمًا شديدًا كانت في أمَـسِّ الحاجة إليه، من حيث لا يدرى النظام السابق ولا يحتسب.

خامسًـا : بـالعودة إلى الأسـباب الحقيقيـة التـي أفضـت إلى ظهـور المعارضـة السياسية الإلكترونية في مصر على هذا النحو، يتبين أن الشعور العام باليأس والإحبـاط والعزوف الجماعي عن المشاركة في الحياة السياسية، جـاء في مقدمـة هـذه الأسـباب. ورأت مجموعات كبيرة من الناشطين سياسيًا، أنّ الفضاء الإلكتروني هـو البـديل الآمـن لممارسة الحقوق السياسية. تشير هذه النقطة إلى مفارقة جديرة بـالاهتمام في مسـيرة المعارضة السياسية الإلكترونية. فمع أنّ المعارضة بدأت تعبيرًا عن حالـة العـزوف عـن ممارسة الحقوق السياسية «في الشارع»، إلا أنّهـا انتهـت بـالعودة إلى «الشـارع» مـرّة أخرى، بحـضّ الجميـع عـلى النـزول إليـه للتعبـير عـن آرائهـم ومطـالبهم وحقـوقهم السياسـية. لكــنّ الجديــد هــذه المــرّة، أنّ اســتجابة «الشــارع» جــاءت مفاجئــةً

للجميع. جاءت الاستجابة سريعة ومنظّمة وبأعداد غفيرة، بحيث جعلت النظام السابق يفشل في التعاطي معها أو القضاء عليها، على الرغم ممّا لديه من قوّة بشرية وتقنية، وتاريخ طويل في ممارسة القمع والقهر السياسي.

3 ـ في دلالات المشهد

يثور الجدل بين الباحثين في مجال الإعلام السياسي[1] في شأن التأثيرات المحتملة لظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية في مثيلاتها في الواقع الفعلي؛ ففي حين يرى البعض أنّ من شأن التواصل السياسي الكثيف بالإنترنت زيادة معدّلات المشاركة السياسية في الواقع الفعلي، نظرًا إلى قدرته على التعبئة وحشد الجماهير ـ وهو ما تبلور في فرضية «القدرة على الحشد» (Mobilization Hypothesis) ــ يَدفعُ آخرون بفرضيةٍ مُناقِضَةٍ، تفيد بأنّ التواصل السياسي الكثيف بالإنترنت، لا يزيد من معدلات المشاركة السياسية في الواقع الفعلي. يقول هؤلاء، إنّ التواصل السياسي بالإنترنت، يدور غالبًا بين مجموعات سياسية نشطة في الأساس، وهو ما يُفضي إلى تحول المشاركة السياسية الإلكترونية إلى عملية اعتيادية (Normalization Hypothesis)، تخلق انطباعًا زائفًا بأنّ ارتفاع معدلات التواصل السياسي بالإنترنت، يقابله نشاط سياسي موازٍ في الواقع الفعلي، وهو ما لا يُعَدُّ استنتاجًا دقيقًا في معظم الأحوال.

وفقًا لدراسة أجراها كل من هيرزالا، وزونين، وريدر[2] عن التأثيرات

---

(1)للتعرف على مظاهر هذا الجدل وأبعاده انظر على سبيل المثال إلى الدراسات التالية:
Jens Hoff and Flemming Bjerke, {Fences and Gates in Cyberspace: Is the Internet Becoming a Threat to Democracy?,} Information Polity , vol. 10, nos. 1-2 (January 2005), pp. 141-151; Aeron Davis, {New Media and Fat Democracy: The Paradox of Online Participation,} New Media and Society , vol. 12, no. 5 (August 2010), pp. 745-761; Homero Gil de Zu(7iga [et al.], {Digital Democracy: Reimagining Pathways to Political Participation,} Journal of Information Technology and Politics , vol. 7, no .1 (Spring 2010), pp. 36-51; Andrea Kavanaugh [et al.], {Net Gains in Political Participation: Secondary Effects of Internet on Community,} Information, Communication and Society , vol. 11, no. 7 (October 2008), pp. 933-963, and James Gomez, {Online Opposition in Singapore: Communications Outreach Without Electoral Gain,} Journal of Contemporary Asia , vol. 38, no. 4 (November 2008), pp. 591-612.

(2)Ji-Young Kim, { The Impact of Internet Use Patterns on Political Engagement: A Focus on Online Deliberation and Virtual Social Capital,} Information Polity , vol. 11, no. 1 (January 2006), pp. 35-49

الإيجابية والسلبية المحتملة لاستخدام الإنترنت في معـدلات المشـاركة السياسـية، يرجـع التناقض في مواقف هذين الفريقين إلى المنهجية التي استخدمها كل فريق في التوصل إلى ما انتهى إليه من نتائج؛ ففي ما يتعلق بالفرضية التي انتهى إليهـا أنصـار الفريـق الأول تسميهم الدراسة «المتفائلون بالفضاء الإلكتروني» (Cyber-Optimists) ، فإنّها تبنـي ـ في الأساس ـ إمّا على دراسات نظريـة (Theoretical) ، أو دراسـات تُطَبَّـق عـلى نطـاق ضيق يشمل عيّنة من مستخدمي شبكة الإنترنـت . (Web-Based Studies) في مقابـل ذلك، تُبيّن الدراسة أن الفرضية التي انتهى إليها أنصار الفريق الثـاني (تسـميهم الدراسـة «المتشائمون بالفضاء الإلكتروني» (Cyber-Pessimistic) تبنـي عـلى دراسـات ميدانيـة تشتمل على عيناتٍ كبيرة ومتنوعة نسبيًا . (Survey-Based Studies) إضافة إلى ذلـك، أشارت هذه الدراسة إلى أنّ أنصار الفرضية الأولى التحشيد ـ(Mobilization)، يهتمون في المقام الأول بالبحث في كيفية توظيف الإنترنت في حالات بعينهـا وفي توقيـت بعينـه (Internet Use in Specific Cases at Specific Moments)، في حـين يُعنـى أنصـار الفرضية الثانية (الاعتيادية ـNormalization) بالبحث في تأثير أنماط استخدام الإنترنت في المجال السياسي عمومًا . (General Internet Use Patterns) وقد أفضـت مظـاهر الاختلاف السابقة إلى تلك النتائج المتناقضة التي انتهى إليها كل فريق.

للتحقق مـن صـدقية الفرضـية السـابقة (التحشـيد مقابـل الاعتياديـة ـ Mobilization vs Normalization)، أجرى البـاحثون دراسـة ميدانيـة عـلى عيّنـة مـن 819 شخصًـا ممـن يحـق لهـم التصـويت في الانتخابـات البرلمانيـة في هولنـدا في عـام 2006. هـدفت الدراسـة إلى التحقـق مـما إذا كـان تعـرُّض النـاخبين لـبعض المواقـع الإلكترونيـة الهولنديـة[1] المتخصصـة في نصـح وإرشـاد الناخبين لاختيار المرشـح الأقـرب في توجُّهاتـه وبرامجـه الحزبيـة إلى توجهـاتهم وميولهم الحزبية، يرفع من معدلات مشاركتهم السياسية أم لا. انتهـت النتـائج

(1)تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة إنشاء مواقع إلكترونية لنصح الناخبين إبان فـترات الانتخابـات هـي ظـاهرة حديثـة نسـبيًا انـتشرت في الـديمقراطيات الغربيـة، حيـث تتنـافس عشرات الأحزاب على مقاعد البرلمان. وتقـوم هـذه المواقـع عـلى فكـرة بسـيطة تتمثـل في دخـول الناخـب إلى الموقـع والإجابـة عـن مجموعـة مـن الأسـئلة (Online Vote Advice Applications)في ضوء نتائج الإجابة عن تلك الأسئلة يختار الموقع ـ موضوعيًا ـ الحزب والمرشح الأقرب في توجهاته الفكرية والسياسية إلى فكر الناخب.

إلى صِحَّة الفرضية المتعلقة بقدرة الإنترنت على الحشد السياسي (Mobilization) في ما يتعلق بفئة الشباب، في حين ثبتت صحة الفرضية القائلة بتحول النشاط السياسي الإلكتروني إلى عملية اعتيادية (Normalization) ، في ما يتعلق بالفئة العمرية الأكبر سنًا.

إذا ما عدنا إلى الواقع المصري في محاولة للتعرف إلى أي من الفرضيتين السابقتين تُعَدُّ أكثر مُلاءَمةً لتفسير ما يحدث في ذلك الواقع، ينبغي أن ننظر إلى متغير مهم يتوسط العلاقة بين الظاهرتين: الإعلامية (الاعتماد على الإنترنت بديلاً للمعارضة السياسية) والسياسية (القدرة على حشد الشارع السياسي وتعبئته)، نعني به المتغير الاقتصادي؛ فعلى مدار الثلاثين عامًا الأخيرة، نجحت الحكومات المصرية المتعاقبة في ما فشلت فيه سابقاتها (منذ اندلاع ثورة 1952)، أي في جعل المواطن المصري ينشغل بتأمين الحدّ الأدنى من المعيشة الكريمة، ليصرف من ثمّ جُلَّ طاقته لتحقيق ذلك الهدف. في ضوء ذلك العامل الاقتصادي الملِحِّ، تحوّل الاهتمام بالشأن السياسي العام في مصر، في نظر الكثيرين، إلى «ترف» أو «وجاهة» اجتماعية أو سياسية، بفضل السياسات والتوجهات الاجتماعية والاقتصادية التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة، كما تحوّل الانشغال بالعامل السياسي من خانة «فرض العين» إلى «فرض الكفاية»، الذي إذا قام به البعض سقط عن الآخرين. تراكم هذا الشعور السلبي خلال سنوات طويلة، إلى أن تغيرت قواعد اللعبة الإعلامية والسياسية، فجاء جيل جديد من الشباب له لغته وأدواته وطرق تفاعله الخاصة مع الظاهرتين الإعلامية والسياسية، إلا أنّ ذلك لم يقلّل من أهمية العامل الاقتصادي.

بعد الإشارة إلى أهمية العامل الاقتصادي بوصفه متغيرًا وسيطًا، يؤثّر في طبيعة العلاقة بين الظاهرتين الإعلامية والسياسية، تجدر الإشارة إلى بعض دلالات المشهد ذي الصلة بالمعارضة السياسية الإلكترونية في مصر، وذلك على النحو التالي:

أوّلاً : في ضوء المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، يمكن القولُ إنّ المعارضة السياسية الإلكترونية قد نجحت، للمرّة الأولى في تاريخ مصر المعاصر، في تكوين «الكتلة الحرجة» من الجماهير اللازمة لإحداث

التغيير بمفهومه الشامل بواسطة الفضاء الإلكتروني أوّلاً، ثـمّ نجحـت بعـد ذلـك في إقناع تلك «الكتلـة الحرجـة» بـالنزول إلى الشـارع، وهـو الهـدف الـذي فشـلت في تحقيقه القوى الاجتماعية والسياسية والحزبية المختلفة على مدار عقود طويلة.

ثانيًا : في ضوء النقطة السابقة، يتبين أنّ توظيف الإنترنت في المجال السـياسي في الحالة المصرية، يـفضي إلى القبـول بفرضـية التحشـيد (Mobilization) ورفـض فرضية الاعتياديـة (Normalization) ، وهـو مـا يؤكّـد ـ بـدوره ـ صحّة مقـولات المتفـائلين بالتـأثيرات الإيجابيـة المحتملـة للفضـاء الإلكـتروني في تحقيـق تحـوُّلات سياسية جذرية.

ثالثًا : مع ذلك، لا يمكننا الادعـاء أنّ نجـاح الثـورة المصريـة يرجـع إلى سـبب وحيد فقط، يتعلق بتوظيف شبكة الإنترنت في المجـال السـياسي عـلى النحـو الـذي أشيرَ إليه سابقًا؛ فثمّةَ تاريخٌ عـريضٌ مـن النضـال السـياسي المـتراكم خـلال العقـود الثلاثـة الماضـية ـ بلـغ ذروَتـه في العقـد الأخـير ـ قـاده أفـراد وجماعـات وحركـات اجتماعية وسياسية، استندت إليه الثورة عندما اندلعت. بمعنى آخـر، يمكـن القـولُ إنّ الثورة جاءت تتويجًا للنضال السياسي السابق لها، الـذي لـولاه لمـا نجحـت ولمـا تحقّقت أهدافها. ساعدها في ذلك ـ أيضًا ـ تضـافر عوامـل أخـرى عـدة، مثـل ردود الأفعال الأمنية العنيفة التي أمدّت الثورة بالوقود الـلازم لاسـتمرارها، نعنـي بـذلك دماء الشهداء؛ إضافة إلى وجود بؤر للصدام العنيـف بـين الشرطـة والمتظـاهرين في كلٍّ من السويس والإسكندرية، بما لهما من تاريخ نضالي عريـق في مقاومـة المحتـلّ الأجنبي خلال فترات تاريخية سابقة؛ ثمّ نجاح الثورة التونسية التي سـبقت الثـورة المصرية بأيـام معـدودة. تضـافرت العوامـل السـابقة وغيرهـا، إذن، لإنجـاح الثـورة المصرية التي تحوّلت بدورها إلى «نموذج» اهتدت به ثورات ليبيا واليمن وسورية.

رابعًا : من الدلالات المهمّـة التـي يمكـن استخلاصـها مـن مشـهد المعارضـة السياسية الإلكترونية في مصر، أنّ الثورة التي تمخّضت عنهـا قـد تميـزت بمـا يمكـن وصفه بـ «النقاء الثوري». نعني بـذلك أنّ الثـورة قـد حـدّدت هـدفًا معلَنًـا منـذ البدايـة، ولم تسـاوم أو تفـاوض عليـه أو تتنـازل عنـه في مقابـل تحقيـق أهـداف مرحلية أخرى، بدت أقلّ أهميةً من وجهة نظر الثـوار. وقـد تحـدّد هـذا الهـدف

في إسقاط النظام[1]؛ أي أنّها لم تدخل في أي مساومات مع النظام، أو أي تحالفات مع قوى المعارضة الأخرى، بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، ولم تعقد أي صفقات مع الخارج. أربكت ظاهرة «النقاء الثوري» تلك، النظام السابق، كما أربكت القوّة الأكثر تنظيمًا في مصر، وهي جماعة الإخوان المسلمين. أكبر دليل على ذلك، تناقضُ مواقف الجماعة في استجابتها للدعوات التي أطلقها الناشطون السياسيون في الفضاء الإلكتروني إلى الخروج الجماعي في تظاهرة الثلاثاء 25 كانون الثاني/يناير. انتهى موقف الجماعة لدى هذا المأزق ـ كعادتها ـ إلى حَلٍّ وسط، يقرّر أنّ من يشارك من أعضاء الجماعة في هذه التظاهرة، إنّما يمثّل شخصه فقط، ولا يعبّر في ذلك عن موقف الجماعة. إلا أنّ موقف الجماعة ما لبث أن تغير جَذرِيًا، بعدما فوجئ الجميع بعدد المشاركين في هذه التظاهرة[2]، فسارع الجميع إلى اللحاق بركب الثورة؛ إمّا لقطف الثمار أو لتحمّل عبء التغيير ودفع الثمن. تتابع بعد ذلك خروج التظاهرات المليونية أيام الجُمَعِ ـ في تعبير عن حالة إبداع ثورية فريدة ـ لا في ميدان التحرير فحسب، بل كذلك في ميادين مصر الكبرى المختلفة، بفضل ذاك النقاء الثوري.

خامسًا : في ضوء التوظيف السياسي لشبكة الإنترنت، المشار إليه

(1)تجدر الإشارة إلى أن المطالبة بإسقاط النظام على النحو الذي شهدناه، لم تتبلور قبل يوم 25 كانون الثاني/يناير، بل جاءت ردّ فعل فوريًا في الميدان، نتيجة التعامل الوحشي الذي واجهه المتظاهرون المسالمون من قوات الشرطة، في الوقت الذي كانت فيه المطالبات الأولى للمتظاهرين، هي وقف عمليات التعذيب المنهجية في السجون المصرية، ومعاقبة أفراد الشرطة المتورطين فيها، وكذلك الحق في «عيش، حرية، كرامة إنسانية» وفق الشعارات الأولى التي رفعها المتظاهرون.

(2)كثيرة هي المواقف المترددة، التي اعتادت جماعة الإخوان المسلمين اتخاذها إزاء الأحداث والقضايا السياسية المفصلية في مصر المعاصرة، وهو ما كان يعرّضها لانتقادات حادة من داخل الجماعة نفسها ومن خارجها، غير أنّ من الإنصاف الإشارة إلى شهادات تواترت من جهات مختلفة تؤكد حقيقة الدور الكبير الذي أدّاه أعضاء الجماعة في حماية الثورة، بعد أن أذنت لهم قيادة الجماعة بالمشاركة. تجلى هذا الدور يوم الأربعاء الدامي الموافق 2 شباط/فبراير، عندما تحركت حشود من «البلطجية» المسلّحين لفضّ اعتصام المتظاهرين في ميدان التحرير بأي ثمن، عقب إلقاء الرئيس السابق خطابًا عاطفيًا أكّد في خلاله أنه وُلد على الأرض المصرية وعلى ترابها سيموت ويدفن. أسفرت أحداث هذا اليوم الدامي، الذي بات يُعرَف إعلاميًا بـ «موقعة الجمل»، عن استشهاد عشرات المتظاهرين، من بينهم أعضاء في الجماعة، ما يدل على أنهم كان في صدارة المشهد تلك الليلة.

سابقًا، يمكن القول إنّ الفضاء الإلكتروني قد تحوّل للمرّة الأولى في تاريخ مصر المعاصر ـ إن لم يكن على المستوى العالمي ـ إلى رأسمال اجتماعي افتراضي (Virtual Social Capital). هذا، في الوقت الذي تحولت فيه القوى السياسية الأخرى (ما عدا جماعة الإخوان المسلمين) لتكون خصمًا من رأس المال الاجتماعي ذاك؛ إذ لم تنجح على مدار عقود طويلة، في استيعاب الطاقات السياسية «المبعثرة» لفئةٍ لا يُستهان بها من فئات المجتمع المصري، هي فئة الشباب. اللافت للنظر أنّ مصر وفق الإحصاءات الرسمية[1] تُعَدُّ مجتمعًا شابًا بامتياز. تحوّلَ «الفضاء الإلكتروني» إذن، ليكون هو الحلّ، في حين لم يَعُد «الحزب الوطني ولجنة السياسات هما الحلّ»، ولم يَعُد «الإسلام هو الحلّ»، وهو شعار الإخوان المسلمين الذي ينبني على أرضية إسلامية، تُعَدُّ ـ بطبيعتها ـ حاجزًا أمام الملايين من الشباب المصري الذي يتوق إلى ممارسة العمل السياسي على خلفية وطنية ليبرالية تَسَعُ الجميع، دونما فرز عقائدي أو مذهبي أو طائفي أو أيديولوجي.

ثانياً: في المنهج

ماهية المشكلة البحثية

في ضوء الملامح العامّة لمشهد المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر ودلالاته، تحدّدت مشكلة الدراسة البحثية في محاولة الكشف عن أهم العوامل التي أفرزت ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر، وخصوصًا في السنوات العشر الأخيرة، إضافةً إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية وثورة 25 يناير.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة الراهنة في الأبعاد التالية:

أوّلاً : طبيعة الموضوع الذي تعالجه؛ المرتبط بلحظة تاريخية استثنائية

(1)وفقًا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامّة والإحصاء في مصر، تبلغ نسبة الفئة العمرية الواقعة بين 15و45 عامًا، 50 في المئة من إجمالي عدد السكان في مصر (وفق إحصاءات 2006). لمزيد من التفاصيل عن التركيبة السكانية في المجتمع المصري يرجى زيارة موقع الجهاز على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.capmas.gov.eg/pdf/static/2-13.pdf>.

في تاريخ مصر الحديث والمعاصر؛ فهذه اللحظة شهدت انطلاق ثورة غير مسبوقة، بدأت شبابية (حيث دُعي إليها ناشطون سياسيون شبّان بواسطة شبكة الإنترنت) وانتهت شعبية (عندما شاركت فيها فئات الشعب المختلفة). من ثمّ تغدو محاولة البحث في المقدّمات التي سبقت تلك اللحظة، ورصد أهمّ النتائج التي ترتّبت عليها، من الأهمية بمكان.

ثانيًا : التوقيت الذي أُجريت فيه الدراسة، عقب الأيام الأولى التي تلت بيان التنحّي (الجمعة 11 شباط/فبراير2011)، وهو ما يكسب محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين مكوّنات الظاهرة محلّ الدراسة إبّان فترة حدوثها، وفي ضوء معايشة الباحث الشخصية لتفاصيلها الدقيقة، أهميةً خاصّة.

ثالثًا : الكشف عن ماهية تأثير الإنترنت، الذي أصبح أحد عناصر رأس المال الاجتماعي في المجتمع المصري، في مسار الثورة؛ وذلك بالاتصال بمصادر أوّلية اشتملت على عيّنة من الناشطين سياسيًا وإلكترونيًا ممّن شاركوا مباشرة في أحداث الثورة.

رابعًا : تحوُّل الثورة المصرية إلى «نموذج» قابل للتطبيق والتكرار في دول عربية أخرى؛ ومن شأن التصدّي لدراسة «ظاهرة» يتعدّى تأثيرها حدود الدولة المصرية ليشمل دولاً عربية أخرى، إضفاءُ أهمية متزايدة على ما تتوصّل إليه الدراسة من نتائج.

خامسًا : دراسة العلاقة المركّبة بين الظاهرتين الإعلامية والسياسية، انطلاقًا من مقولات نظرية ثرية ـ يمكن في ضوئها ـ فهْم العلاقة بين عدّة عوامل، مثل: الشعور بعدائية وسائل الإعلام (Hostile Media) ، والشعور بالنقمة على وسائل الإعلام (Media Indignation) ، والشكّ في صدقية الوسيلة (Media Skepticism)، واعتقاد الجمهور المسبق بتحيزات الوسيلة (Prior Believe in Media Bias)، ومعدّل السخط السياسي . (Political Cynicism) ومن شأن الاعتماد على مقولاتٍ نظرية ثرية، التوصُّل إلى فهم أعمق لطبيعة العلاقة المركبة بين الظاهرتين الإعلامية والسياسية، وخصوصًا في الواقع المصري.

سادسًا : تُعَدُّ الدراسة الراهنة من الدراسات الأولى ـ في حدود معرفة الباحث ـ التي تُعنى بالبحث في ظاهرة جديدة تتعلّق بالمعارضة السياسية الإلكترونية في مصر، ومحاولة توصيفها، ورصد دوافعها، وتأثيراتها المحتملة

في مسار ثورة 25 يناير، وهو ما يزيد من أهمية ما تتوصّل إليه من نتائج.

أهداف الدراسة

تصبو الدراسة الراهنة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، هي:

أوّلاً : رصد العوامل التي أفرزت ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر، خصوصًا في العقد الأخير.

ثانيًا : التحقّق من طبيعة التأثيرات المحتملة لظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية في مسار الثورة المصرية، والبحث في هذا الإطار عن ماهية العلاقة بين الظاهرتين الإعلامية والسياسية بالتطبيق على الحالة المصرية.

ثالثًا : السعي لاختبار العلاقات المتبادلة بين مجموعة من المتغيرات الإعلامية والسياسية في علاقتها بالثورة المصرية، ومن المتغيرات: معدّلات السخط السياسي، ومستويات الاعتماد على الفضاء الإلكتروني بديلاً للتفاعل السياسي، والشكّ في صدقية وسائل الإعلام الحكومية، ومستويات الاهتمام بالشأن السياسي العامّ، والنقمة على وسائل الإعلام الحكومية، ورؤية الجمهور المصري نحو التحيزات المسبقة في وسائل الإعلام الحكومية، ومستويات الثقة في صدقية الإنترنت مصدرًا للمعلومات، ومستويات المشاركة السياسية في الواقع الحقيقي في مقابل مثيلاتها في الواقع الافتراضي.

الإطار النظري للدراسة

أ ـ نظرية عدائية وسائل الإعلام: سياقات الظهور

ترجع البدايات الأولى للنظرية إلى عام **1980** عندما أجرى كلّ من روبرت فالون ولي روس ومارك ليبر دراسة[1] على عيّنة من الناخبين الأميركيين، قبل ثلاثة أيام من الاقتراع لانتخابات الرئاسة الأميركية، التي تنافس فيها كلّ من كارتر وريغان وأندرسون. استهدفت الدراسة التعرُّف إلى

---

(1)Robert P. Vallone, Lee Ross, and Mark R. Lepper, {The Hostile Media Phenomenon: Biased Perception and Perceptions of Media Bias in Coverage of the Beirut Massacre,} Journal of Personality and Social Psychology , vol. 49, no. 3 (September 1985), pp. 577-585.

تقييمات الناخبين لنقل الصحافة أخبار حملات مرشّحي الرئاسة. انتهت الدراسة إلى أنّ ثمّة تباينًا واضحًا في مواقف القرّاء تجاه ذلك النقل الصحفي؛ حيث رأى قرّاء الصحف الموالون لكارتر أنّ النقل كان مُنحازًا تمامًا إلى ريغان، في حين رأى أقرانهم من أنصار ريغان أنّ النقل نفسه كان مُنحَازًا بشدّة إلى كارتر. أمّا أنصار أندرسون، فقد رأوا أنّ النقل كان مُنحَازًا إلى أحد المرشّحين الآخرين.

في ضوء تلك المؤشّرات الأوّلية، حاول فالون وزملاؤه التحقّق من صدقية هذه النتائج من خلال إجراء دراسة ثانية، على جمهور أوسع، عقب انتهاء الانتخابات (التي فاز فيها ريغان)، إلا أنّهم فشلوا في إثبات صحّة هذه المؤشّرات. ومع أنّ نتائج هذه الدراسة بدت محبطة لفالون وزملائه في بادئ الأمر، إلا أنّها أكّدت لهم ـ في المقابل ـ أنّ ظاهرة الشعور بعدائية وسائل الإعلام، ليست ظاهرة حتمية الحدوث أو لا يمكن تجنّبها (Inevitable Phenomenon) كما كانوا يظنّون، إذ يتوقّف حدوثها على عدة عوامل، من بينها ـ مثلاً ـ نوع القضية محلّ التطبيق، ومدى قدرتها على تغيير قناعات الشخص وتهديد ولاءاته الحزبية.

دَفَعَ التطَوُّرُ في فهم فالون وزملائه لظاهرة عدائية وسائل الإعلام، إلى إعادة محاولة اختبارها مرّة أخرى، بالتطبيق هذه المرّة على قضية شديدة الاستقطاب، هي قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي من وجهة نظرهم. في هذا السياق، أجرى الباحثون دراسة تجريبية على عيّنة من طلاب جامعة ستانفورد الأميركية، قُسِّمَ الطلابُ بمقتضاها، وفقًا لمواقفهم المسبقة من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إلى ثلاث مجموعات: الأولى موالية للعرب، والثانية موالية لإسرائيل، والثالثة محايدة. شاهدت المجموعات الثلاث شريطًا إخباريًا مصوَّرًا (سبق أن أذيعت محتوياته في محطات تلفزيونية أميركية رئيسية) يعرض أحداث مجزرة صبرا وشاتيلا التي ارتكبتها إسرائيل في لبنان عام 1982. طُلِب من المجموعات الثلاث ـ بعد مشاهدة محتويات الشريط المصوَّر ـ إبداءُ الرأي في ما إذا كان النقل الإخباري ـ محلّ الدراسة ـ قد اشتمل على تحيزاتٍ إعلاميةٍ كامِنَةٍ لطرفٍ على حساب الآخر، أم لا.

أظهرت النتائج أنّ الطلاب الموالين للعرب، رأوْا أنّ النقل الإخباري

بدا مُتَحَيّزًا بوضوحٍ إلى الجانب الإسرائيلي على حساب الجانبِ العربي، في حين اعتقد الطلاب الموالون لإسرائيل، أنّ النقل ذاتَه بدا مُتَحَيزًا بوضوح إلى الجانب العربي على حساب إسرائيل. أمّا الطلاب المحايدون، فقد رأوْا أنّ النقل بدا موضوعيًا إلى حدٍّ كبير في تناوله القضية محلَّ الدراسة، حيث عرض بطريقة متوازنة، وجهات النظر المختلفة المؤيدة والمعارضة للجانبين العربي والإسرائيلي على حدٍّ سواء. في ضوء هذه النتائج، تحقّق الباحثون بدقّة من صحّة فروض النظرية.

التراث النظري: إطلالة عامّة

نشر فالون وزملاؤه نتائج الدراسة التجريبية المشار إليها، في عام 1985. إلا أنّ محاولتهم طرح مقولات جديدة عن كيفية تفاعل الجمهور مع مضامين وسائل الإعلام، ونظريتهم بشأن عدائية وسائل الإعلام، لم تلقَ القدر الكافي من اهتمام الباحثين آنذاك. وفي خلال السنوات العشر التي أعقبت ظهور الدراسة، لم تسْعَ سوى دراستين إلى التحقُّق من صحّتها؛ الأولى أجراها ريتشارد بيرلوف في عام 1989[1]، والثانية أجراها روجر سورولا وشيلى شيكن في عام 1994[2]. وقد تحقّقت الدراستان بالفعل من صحّة فروض النظرية.

قد يرجع ضعف اهتمام الباحثين بالنظرية في بادئ الأمر إلى التوقيت الذي ظهرت فيه، حيث سادت مقولات تفيد بميل الجمهور إلى إدراك مضامين وسائل الإعلام، على نحوٍ يتشابه مع مواقفه واتجاهاته الشخصية من القضايا المثارة (Assimilation Bias)، في حين جاءت نظرية عدائية وسائل الإعلام بمقولات مغايرة لذلك تمامًا، تفيد أنّ الجمهور ـ وخصوصًا شديدي الانتماء الحزبي ـ يميل إلى إدراك مضامين وسائل الإعلام، على نحو يتناقض مع مواقفه واتّجاهاته الشخصية من القضايا المثارة. (Contrast Bias)

تُعَدُّ نتائجُ الدراسات الثلاث السابقة، اللبنات الأساسية الأولى التي

(1) Richard M. Perloff, {Ego-Involvement and the Third Person Effect of Televised News Coverage,} Communication Research , vol. 16, no. 2 (April 1989), pp. 236-262.)

(2) Roger Giner-Sorolla and Shelly Chaiken, {The Causes of Hostile Media Judgments,} Journal of Experimental Social Psychology , vol. 30, no. 2 (March 1994), pp. 165-180.)

ساهمت في ما بعد، في التعريف بالنظرية على نطاقٍ أوسع، إضافة إلى شرح آليات عملها وتحديد ماهية الشروط اللازم توافرها في القضايا مجال التطبيق؛ وهو ما أفضى في نهاية الأمر إلى تراث نظري شديد الثراء، يزيد حتّى الآن على أربعين ورقة بحثية[1]ـ في حدود ما اطّلع عليه الباحث ـ سعت لاختبار فروض النظرية والعمل على تطويرها.

أتاحت القراءة الأوّلية لذلك التراث النظري الخروج باستخلاصات عامّة، يأتي في مقدّمتها ما يلي:

أوّلاً : تنوُّع القضايا التي سعى الباحثون لاختبار النظرية في إطارها، لتشمل القضايا الصحية والاجتماعية والرياضية والقانونية، بعد أن ظلّت القضايا السياسية هي القضايا الرئيسية محلّ التطبيق وقت ظهور النظرية ولفترة طويلة.

ثانيًا : تعدُّد مجالات تطبيق النظرية، لتشمل البرامج الترفيهية والدراما والبرامج الحوارية، إضافة إلى الأخبار والبرامج الإخبارية مجال التطبيق الأساس للنظرية.

ثالثًا : اتّساع النطاق الجغرافي للمحاولات التي سعت لاختبار فروض النظرية ليشمل دول العالم المختلفة، بعد أن كان مقصورًا على الولايات المتحدة.

رابعًا : مع أنّه مرّ ما يزيد على خمسة وعشرين عامًا على ظهور النظرية، لم تتوقّف محاولات الباحثين إعادة اختبارها إلى الآن. أسفرت تلك

---

(1)من هذه الدراسات على سبيل المثال ما يلي:

Albert C. Gunther, Nicole Miller and Janice L. Liebhart, {Assimilation and Contrast in a Test of the Hostile Media Effect,} Communication Research (Online First), vol. 20, no. 10 (October 2009), pp. 1-18; Albert C. Gunther and Dominic M. Lasorsa, {Issue Importance and Perceptions of a Hostile Media,} Journalism Quarterly , vol. 63, no. 4 (Winter 1986), pp. 844-848; Yariv Tsfati and Jonathan Cohen, {Democratic Consequences of Hostile Media Perceptions: The Case of Gaza Settlers,} Harvard International Journal of Press/Politics , vol. 10, no. 4 (October 2005), pp. 28-51; Michael Huge and Carroll J. Glynn, {Hostile Media and the Campaign Trail: Perceived Media Bias in the Race for Governor,} Journal of Communication , vol. 60, no. 1 (March 2010), pp.165-181, and Laura M. Arpan and Arthur A. Raney, {An Experimental Investigation of News Source and the Hostile Media Effect,} Journalism and Communication Quarterly , vol. 80, no. 2 (June 2003), pp. 265-282.

المحاولات بـدورها عـن طـرح متغـيرات جديـدة لم يسـبق أن طرحتهـا النظريـة في نسختها الأولى، وهو مـا سـاهم في فهـم أكـثر عمقًـا لكيفيـة عمـل النظريـة. يمكـن استعراض بعض تلك المتغيرات الجديدة وفقًا للمحورين التاليين:

المحـور الأوّل يتعلـق بـالمتغيرات المسـتقلّة التـي يمكـن عـن طريقهـا التنبـؤ بحدوث الظاهرة، منها على سبيل المثال ما يلي:

- مستوى أهمية القضية(Issue Importance)
- مستوى الاهتمام بالشأن العامّ السياسي(Interest in Public Affairs)
- طبيعة المناقشات الدائرة بين الأفراد، وما إذا كانت مناقشات آمنة Safe) (Discussionأم تَحُفُّها الأخطار(Dangerous Discussion)
- مستوى السخط السياسي(Political Cynicism)
- الشكّ في صدقية وسائل الإعلام(Media Skepticism) [1]
- الاعتقاد المسبق بتحيُّز وسائل الإعلام. (Prior Belief in Media Bias)

المحور الثاني : المتغيرات التابعة الناتجة من الشعور بعدائية وسائل الإعلام، ومنها على سبيل المثال ما يلي:

- القيام بأنشطة سياسية تصحيحية في الواقع الافتراضي Online Political) [2]Corrective Actions)

---

(1)يرجع الفضل في طرح هذا المتغـير للاختبـار عـلى صـعيد الدراسـات الإعلاميـة إلى يـاريف تسـفاتي، في دراسـته التـي أجراهـا في الولايـات المتحـدة خـلال حملـة انتخابـات الرئاسـة الأميركية لعـام 2000. يعـرّف الباحـث مصـطلح «الشـك في وسـائل الإعـلام» بأنـه «ذلـك الشعور الشخصي بعدم ثقة الأفراد عمومًا، في الأخبار التي تبثّها وسـائل الإعـلام ومـن ثـمّ التشكيك في صحّتها». ويؤكّد الباحث في هذا الصدد أنّ ثمّة شعورًا عامًّا يسود بين أوسـاط الرأي العامّ بأن جميع المعالجات الصحفية للقضايا المثارة غالبًـا مـا تكـون منحـازة وغـير عادلة، كما يسود بينهم الاعتقاد أنّ الصحافيين غالبًا ما يضحّون بمعايير الدقّة والموضوعية في نقل الحدث في سبيل تحقيـق السـبق الصـحفي في أحسـن الأحـوال أو تحقيـق منـافع شخصية أو مادية في أسوئها. لمزيد من التفاصيل عن هذه الدراسة انظر :

Yariv Tsfati, {Media Skepticism and Climate of Opinion Perception,} International Journal of Public Opinion Research , vol. 15, no. 1 (March 2003), pp. 65-82.

(2)طُرح هذا المتغير لأول مرة في دراسة لهيرناندو روجاس (Hernando Rojas) الذي أراد به الإشارة إلى سعي الأفراد لتفعيل مكثـف لمشـاركتهم السياسـية بواسـطة شـبكة الإنترنـت، بهدف طرح آرائهم المتعارضة مع الاتجاه السائد في وسائل الإعلام التقليدية، خوفًا من أن تظن الجماهير أنّ مـا تـروّج لـه وسـائل الإعـلام التقليديـة يعكـس الاتجاهـات المختلفـة الموجودة في المجتمع. لمزيد من التفاصيل عن هذه الفرضية، انظر:

Hernando Rojas, {{Corrective} Actions in the Public Sphere: How Perceptions of Media and Media Effects Shape Political Behaviors,} International Journal of Public Opinion Research , vol. 22, no. 3 (Autumn 2010), pp. 333-363.

ـ القيام بأنشطة سياسية تصحيحية في الواقع الحقيقـي (Offline Political Corrective Actions)

ـ النقمة على وسائل الإعلام التقليدية (Media Indignation) [1]

ـ مستوى الثقة في ديمقراطية الدولة(Trust in Democracy)

ـ احتمالية القيام بردود أفعال عنيفة تجاه القرارات الحكوميـة (Potential Violent Reaction)

خامسًا : يُلاحَظ أنّ ثمّة تحوّلاً نوعيًا في طريقة تعاطي البـاحثين مـع النظريـة عمومًا؛ فبعدما كانت ظاهرة يسعى الباحثون للتحقُّق من وجودها، بـات التعامـل معها بوصفها ظاهرة ترتب تأثيرات بعينها في أنماط سلوك الجماهير الاتصالي.

سادسًا : تعدُّد المناهج البحثية التي اعتمد عليها الباحثون في اختبار الظاهرة ودراسة تأثيراتها المختلفة لتشمل الدراسات التجريبية، وشـبه التجريبيـة، والمسـوح الميدانية بأنواعها المختلفة؛ وهو ما يؤكّد ثراء النظرية من ناحية، وإمكان اختبارهـا بمناهج علمية مختلفة من ناحية أخرى.

ب ـ ظاهرة «عدائية وسائل الإعلام» وعلاقتها بالواقع الافتراضي على الإنترنت

أتاح ظهور شبكة الإنترنت واستخدامها بكثافة، فرصة غير مسبوقة أمام الفرد العادي للتعبير علنًا عن رأيه تجاه القضايا والأحداث المثارة من ناحيـة، وإمكان اطّلاعه على قدر هائـل مـن المعلومـات والأخبـار والصـور والوثـائق

---

(1)لمزيد من التفصيل عن هذا المفهوم وطرق قياسه، انظر:

Hyunseo Hwang, Zhongdang Pan and Ye Sun, {Influence of Hostile Media Perception on Willingness to Engage in Discursive Activities: An Examination of Mediating Role of Media Indignation,} Media Psychology , vol. 11, no. 1 (March 2008), pp. 76-97.

وتبادلها على نطاق واسع من ناحية أخرى. يمكن القول إنّ التغيرات الجذرية التي أحدثتها شبكة الإنترنت في أنماط التواصل والتفاعل الإنساني، جعلتنا كأننا نعيش في عالمين مستقلّين: الأول واقعي (Real World) ، يشتبك فيه الفرد مع وقائع الحياة اليومية، وتفاصيل السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القائم، بسلبياته وإيجابياته المختلفة؛ و الثاني افتراضي (Virtual World) ، يشتبك فيه الفرد مع فضاء إلكتروني غير محدود، يتّسع باتساع الكون، ويتعاطى كذلك مع أفكار تتعدّد وفق أعداد المشاركين في ذلك الفضاء الكوني غير المحدود.

ساهم وجود ذلك العالم الافتراضي بدوره في انتقال النظرية إلى عالم أرحب، حيث سعى بعض الباحثين للتحقّق من وجودها في ذلك العالم الافتراضي، في حين سعى آخرون للتحقّق ممّا إذا كان الشعور بالعدائية في العالم الواقعي بسبب التعرّض لوسائل الإعلام التقليدية، يفضي إلى التأثير في أنماط السلوك الاتصالي في العالم الافتراضي بواسطة شبكة الإنترنت أم لا.

من بين المحاولات الأولى والقليلة التي تصدّت لدراسة العلاقة الجدلية بين العالمين الواقعي والافتراضي، دراسة أجرتها لوسي أتكنسن[1] إبّان انتخابات الرئاسة الأميركية في عام 2004. استهدفت الدراسة المقارنة بين مستويات شعور الأفراد بالعدائية تجاه كلّ من وسائل الإعلام التقليدية وشبكة الإنترنت. انتهت نتائج الدراسة إلى أنّ المعتمدين على شبكة الإنترنت مصدرًا رئيسيًا لاستقاء المعلومات عن المرشّحين، قد أبدوا شعورًا بالعدائية أقلّ من ذويهم المعتمدين على وسائل الإعلام التقليدية. وقد فسّرت الباحثة هذه النتيجة في ضوء المزايا النسبية التي تتّسم بها شبكة الإنترنت، والتي تتيح لمستخدميها إمكان الانتقاء العمدي لمواقعَ إلكترونية بعينها، للبحث عن معلومات سياسية عن المرشّحين، وهو ما لا تتّسم به وسائل الإعلام التقليدية.

(1)Lucy Atkinson, {Online and Ticked Off? An Exploration of Online Political News Coverage and Hostile Media Phenomenon,} Paper Presented at: {The Annual Meeting of the International Communication Association, TBA,} (San Francisco, CA, 2004), Retrieved (15 March 2011),on the Web:<http://www.alacademic.com/meta/p172129_index.html>

أشارت نتائج دراسة أخرى أجراها هرناندو روجرز[1] في الولايات المتحدة الأميركية، إلى أنّه كلّما زادت معدّلات شعور الأفراد بالعدائية لوسائل الإعلام التقليدية، زادت معدّلات مشاركتهم السياسية في كلّ من الواقعَيْن الحقيقي (Offline Political Participation) والافتراضي (Online Political Participation). وقد فسّر الباحث هذه النتيجة في ضوء ميل الأفراد إلى القيام بما سمّاه «الأفعال التصحيحية» (Corrective Actions) مستهدفين إسماع أصواتهم المعارضة لما تروّج له وسائل الإعلام التقليدية، لأكبر عدد ممكن من الجماهير، بحيث لا تنخدع الجماهير بأنّ الاتجاه الذي تروّج له تلك الوسائل يعكس الآراء والاتجاهات السائدة بين أوساط الرأي العام.

فروض الدراسة

في ضوء الإطار النظري للدراسة، وفي إطار التراث النظري المتاح، تطرح الدراسة تساؤلاً علميًا رئيسيًا تسعى للإجابة عنه، إضافة إلى أربعة فروض علمية تسعى لاختبارها، وهو ما يعرضه الباحث على النحو التالي:

التساؤل الرئيسي : ما العوامل المؤثّرة في ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر؟

الفرض الأوّل : ثمة علاقة ارتباطية موجبة بين مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية (Electronic Opposition) ومعدّلات استعداد المبحوثين للمعارضة السياسية في الواقع. (Offline Political Opposition)

الفرض الثاني : توجد فروق دالّة إحصائيًا في مستويات ثقة المبحوثين في صدقية كلٍّ من وسائل الإعلام الحكومية وشبكة الإنترنت، بوصفها مصادر لاستقاء المعلومات عن الثورة.

الفرض الثالث : كلّما زادت مستويات ثقة المبحوثين في صدقية شبكة الإنترنت، زادت مستويات اعتمادهم عليها مصدرًا رئيسيًا في استقاء معلومات عن الثورة.

(1)Rojas, {{Corrective} Actions in the Public Sphere: How Perceptions of Media and Media Effects Shape Political Behaviors,} pp. 344-364.

الفرض الرابع : كلّما زادت معدّلات السخط السياسي لدى المبحوثين، زادت معدّلات شعورهم بعدائية وسائل الإعلام الحكومية في نقل أحداث الثورة.

منهجية الدراسة

أ ـ عيّنةُ الدراسة

أُجريت الدراسة على عينة بلغت (226) شخصًا من الناشطين سياسيًا في مصر، ممّن يستخدمون شبكة الإنترنت، في استقاء المعلومات عن القضايا والموضوعات السياسية المثارة محليًا ودوليًا. وقد اعتمدت الدراسة على العينة الشبكية (Snowball Sample/Network) ، بوصفها أحد أنواع العينات غير الاحتمالية . (Non Probability Samples) وتعتمد هذه العينةُ على المبحوثين أنفسهم، في الوصول إلى مبحوثين آخرين عن طريق شبكة علاقاتهم الاجتماعية والشخصية.

ب ـ أداة جمع البيانات

اعتمد الباحث على استمارة الاستبيان أداةً لجمع البيانات من مفردات الدراسة. وقد تضمّنت الاستمارة ثلاثة أجزاء رئيسية، يضمُّ كلٌّ منها محورًا من المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأوّل : يستهدف التعرف إلى بعض المتغيرات العامّة ذات الصلة بالمبحوثين، منها مثلاً:

ـ تقدير مستوى اهتمام المبحوثين بمتابعة أحداث الثورة.

ــ التعرف إلى معدلات اهتمام المبحوثين بالشأن السياسي العام في مصر عمومًا.

ـ تقدير مستوى الأهمية التي يوليها المبحوثون للنتائج المترتبة على الثورة سواء على المستوى الشخصي أو على مستوى المجتمع المصري.

ـ التعرف إلى معدلات مشاركة المبحوثين في أحداث الثورة من عدمها.

ـ التعرف إلى أهم مصادر المعلومات التي اعتمد عليها المبحوثون لمتابعة أحداث الثورة.

المحور الثاني : يستهدف اختبار المقولات والفروض الرئيسية التي تتضمّنها الدراسة، ومنها مثلاً ما يلي:

ـ قياس مستوى الاعتماد على الإنترنت في متابعة تطوّرات الثورة وأحداثها.

ـ قياس مستوى صدقية الإنترنت مصدرًا لاستقاء المعلومات عن الثورة.

ـ قياس معدّلات استعداد المبحوثين للقيام بأنشطة سياسية «تصحيحية» في الواقع الافتراضي، في مقابل استعدادهم للقيام بتلك الأنشطة في الواقع الحقيقي.

ـ قياس مستوى الشكّ في صدقية وسائل الإعلام الحكومية عمومًا.

ـ قياس مستويات السخط السياسي عند المبحوثين.

ـ قياس مستوى شعور المبحوثين بعدائية وسائل الإعلام الحكومية في النقل الإعلامي لأحداث الثورة.

ـ قياس مستوى شعور المبحوثين بالنقمة على وسائل الإعلام الحكومية في أثناء نقلها أحداث الثورة.

المحور الثالث : يستهدف التعرّف إلى الخصائص الديمغرافية للمبحوثين، كالنوع والانتماء الحزبي والمستوى التعليمي والمرحلة العمرية.

ج ـ أساليب قياس متغيرات الدراسة

(1) قياس مستوى المعارضة السياسية الإلكترونية : اشتمل مقياس المعارضة السياسية الإلكترونية على ثلاثة أبعاد مختلفة هي: معدّل الاعتماد على الإنترنت مصدرًا رئيسيًا لاستقاء المعلومات عن الثورة، ومستوى الثقة في صدقية الإنترنت مصدرًا رئيسيًا لاستقاء المعلومات عن الثورة، ومعدّل الاستعداد للقيام بأنشطة سياسية بواسطة الفضاء الإلكتروني، لتصحيح ما قد يرد من معلومات خاطئة عن الثورة.

وقد جُمعت الدرجات التي حصل عليها المبحوثون في ضوء الأبعاد الثلاثة، لتكون مقياس المعارضة السياسية الإلكترونية. بلغت الدرجات الكلّية لهذا المقياس 18 درجة، وبلغ المتوسّط الحسابي لدرجات المبحوثين على هذا المقياس 15.3، وانحراف معياري بلغ 2.77.

أمّا في ما يتعلق ببقية متغيرات الدراسة فنعرضها مجمعة في الجدول الرقم (10 ـ 1).

الجدول الرقم (10 ـ 1)

أساليب قياس متغيرات الدراسة

المقياس	عدد العبارات التي تقيسه	المجموع الكليّ لدرجات المقياس	المتوسط الحسابي لدرجات المبحوثين	الانحراف المعياري
مستوى الاهتمام بمتابعة الشأن العام السياسي في مصر	عبارة واحدة	٣	٢,٤	٠,٦٦٢٩
مستوى الاهتمام بمتابعة أحداث الثورة وتطوّراتها	عبارة واحدة	٣	٢,٨	٠,٣٩٤٦
مستوى أهمية النتائج المترتبة على الثورة من وجهة نظر المبحوثين سواء على المستوى الشخصي أو المجتمعي	عبارة واحدة	٣	٢,٩	٠,٣٠٠٤
معدّل المشاركة في أحداث الثورة	عبارة واحدة	٣	١,٦	٠,٧٢٥٥
معدّل الاستعداد للقيام بأنشطة سياسية تصحيحية في الواقع الحقيقي	٤ عبارات	١٢	٩,٩	١,٨١٣٦
مستوى الشعور بعدائية وسائل الإعلام الحكومية خلال نقلها أحداث الثورة	٣ عبارات	١٥	٨,٦	١,٨٣٥٣
معدّل الشعور بالنقمة على وسائل الإعلام الحكومية في أثناء نقلها أحداث الثورة	٤ عبارات	٢٠	١٦,٢	٣,٨٠٩٤
معدّل الشكّ في صدقية وسائل الإعلام الحكومية عمومًا	٤ عبارات	٢٠	١٦,٢	٣,٦٩٧٢
معدّلات السخط السياسي	٤ عبارات	٢٠	١٨,٥	٢,٠٢٥٤

(2) المعالجة الإحصائية للبيانات : في ضوء الفروض العلمية التي سعت الدراسة لاختبارها، استخدم الباحث المعاملات الإحصائية التالية:

ـ معامل بيرسون للارتباط (Person Correlation) لقياس شدّة العلاقة بين متغيرين واتجاهها.

ـ اختبار Paired-Samples T Test للتحقّق من وجود فروق دالّة إحصائيًا بين مجموعتين مترابطتين.

ـ معامل الانحدار الخطّي المتعدّد (Multiple Linear Regression) لقياس تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

ـ تحليل التباين (ANOVA) للتحقُّق من وجود فروق دالّة إحصائيًا بين أكثر من مجموعتين.

ـ اختبار LSD لبيان أقلّ فرق معنوي بين المجموعات.

ثالثًا: نتائج الدراسة

1 ـ النتائج العامّة

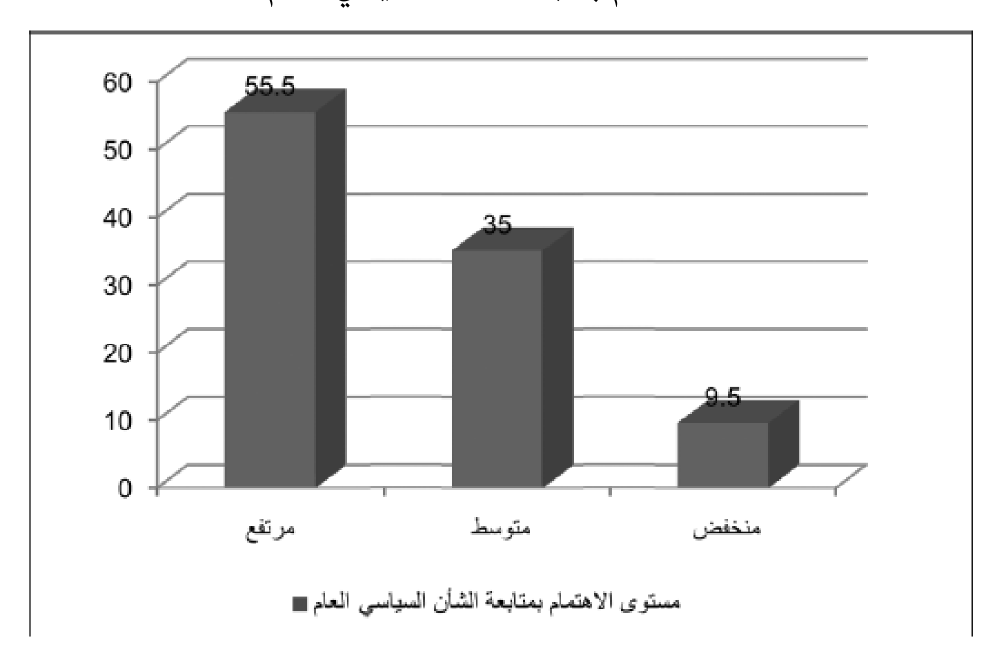
ـ كشفت نتائج الدراسة (الشكل الرقم (10 ـ 1)) عن ارتفاع معدّلات اهتمام المبحوثين بمتابعة الشأن السياسي العامّ في مصر عمومًا؛ إذ بلغت نسبة من أفادوا بأنّ متابعة تطوّرات الشأن السياسي العامّ في مصر تقع ضمن اهتماماتهم المباشرة 55.5 في المئة، في حين بلغت نسبة من يهتمّون بالشأن السياسي العامّ في مصر من حين إلى آخر 35 في المئة.

أمّا من يعتقدون أنّ تطورات الشأن السياسي العامّ في مصر لا تقع ضمن اهتماماتهم المباشرة فقد بلغت نسبتهم 9.5 في المئة فقط من المبحوثين. يتّضح إذن أنّ 90.5 في المئة من المبحوثين (بعد جمع نسبتَي ذوي الاهتمام المرتفع والمتوسّط بمتابعة الشأن السياسي العامّ في مصر) تشغلهم متابعة تطوّرات الشأن السياسي العامّ في مصر ـ بطريقة أو أخرى ـ مع وجود الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتفاصيل الحياة اليومية التي تحاصرهم.

ولعلّ ما يؤكّد هذه النتيجة نزول ملايين الأفراد ـ فرادى وجماعات ـ إلى الشارع فور اندلاع الثورة، واتحادهم جميعًا على مطالب واستحقاقات سياسية، تنمّ عن وعي وفهم لحقيقة الأوضاع والمشكلات السياسية التي يعاني منها المجتمع المصري.

الشكل الرقم (10 ـ 1)

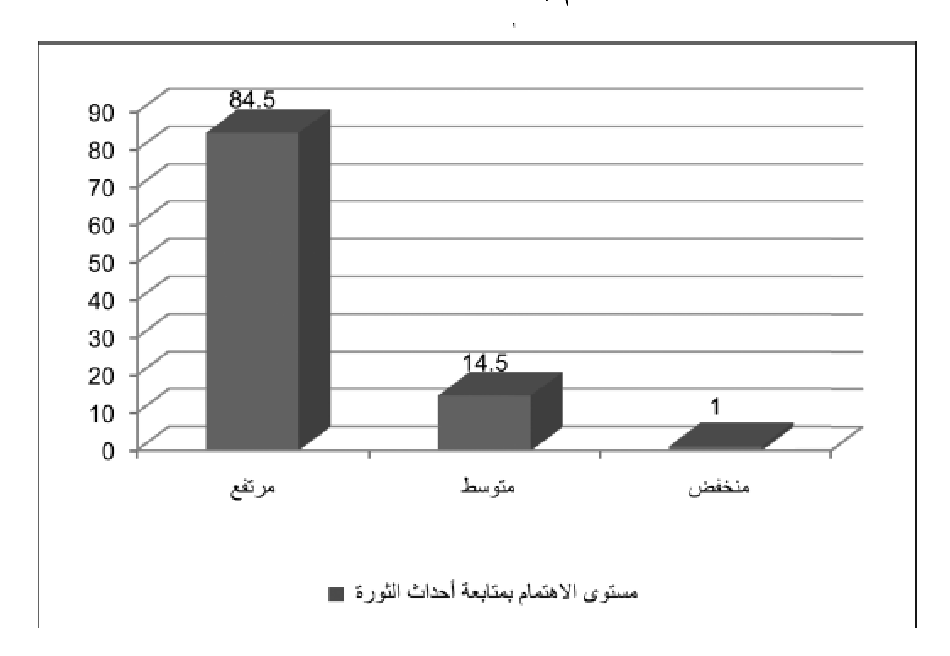
معدّلات الاهتمام بمتابعة الشأن السياسي العام



كان طبيعيًا مع تصاعد أحداث الثورة، أن تحظى متابعة وقائعها وتفاصيلها اليومية باهتمام كبير من المبحوثين، وهو ما عبّرت عنه النتائج بوضوح (الشكل الرقم (10 ـ 2))؛ إذ أفاد 84.5 في المئة من المبحوثين أنهم كانوا يتابعون تفاصيل الأحداث لحظة بلحظة، في حين أفاد 14.5 في المئة منهم أنّهم كانوا يتابعونها من حين إلى آخر. تعني هذه النتيجة أنّ متابعة أحداث الثورة وتفاصيلها اليومية قد حظيت باهتمام 99 في المئة من المبحوثين. ويبدو أنّ ارتفاع هذه النسبة كان متوقَّعًا؛ إذ لم يكن هناك أثناء تلك الفترة سوى صوت الثورة، وأعداد الشهداء، ونتائج المصادمات العنيفة بين الشرطة والمتظاهرين في الميادين المختلفة. ويمكن الزعم في ضوء أعداد الملايين التي خرجت إلى الشوارع، أنّ كلّ أسرة، وشارع، وحارة مصرية، قد خرج منها شخص واحد على الأقلّ. وكان من الطبيعي أن يتابع ذوو هؤلاء أخبار أبنائهم الذين خرجوا لمواجهة المجهول؛ وهو ما أفضى في النهاية إلى ارتفاع معدّلات الاهتمام بمتابعة تفاصيل الثورة إلى هذا الحدّ.

الشكل الرقم (10 ـ 2)

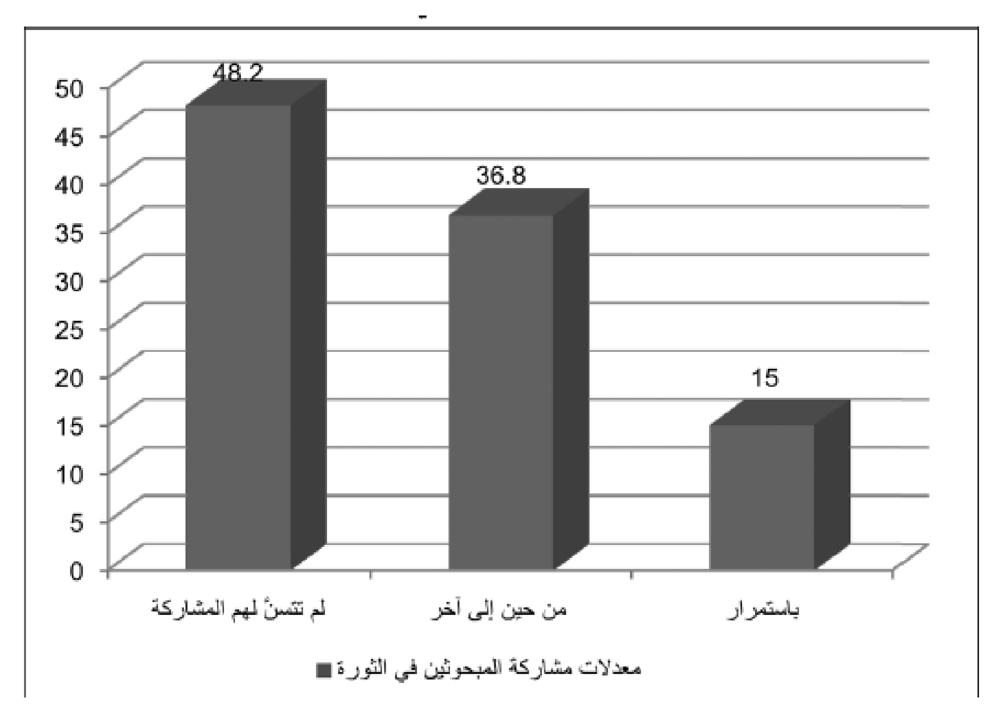
مستوى الاهتمام بمتابعة أحداث الثورة



من حيث مستوى أهمية النتائج المترتّبة على الثورة، يعتقد 93.2 في المئة من المبحوثين أنّ نتائج الثورة ستكون لها تأثيراتها المباشرة فيهم أو في باقي أفراد المجتمع المصري. ولعلّ ما يؤكّد صحّة هذه النتيجة ما أشارت إليه النتائج (الشكل الرقم (10 ـ 3)) من ارتفاع معدّلات مشاركة المبحوثين الفعلية في الثورة، حيث أفاد 51.8 في المئة أنهم شاركوا في أحداث الثورة بالمشاركة في التظاهرات (36.8 في المئة شاركوا من حين إلى آخر، و15 في المئة شاركوا مشاركة مستمرة). أمّا من لم تتسنَّ لهم فرصة المشاركة (بغضّ النظر عن السبب) فقد بلغت نسبتهم 48.2 في المئة. وإذا نظرنا إلى الأخطار المحيطة بالمشاركة في التظاهرات والنزول إلى الشارع، لتبينَ أنّ مشاركة ما يزيد على 50 في المئة من المبحوثين تُعَدُّ نسبة مرتفعة، خصوصًا أنّ حالة الانفلات الأمني التي صاحبت اندلاع الثورة، دفعت قطاعات عريضة من المصريين إلى التزام بيوتهم وأحيائهم للدفاع عنها، لكون ذلك أولوية قصوى حالت دون مشاركة الكثيرين منهم في التظاهرات.

الشكل الرقم (10 ـ 3)

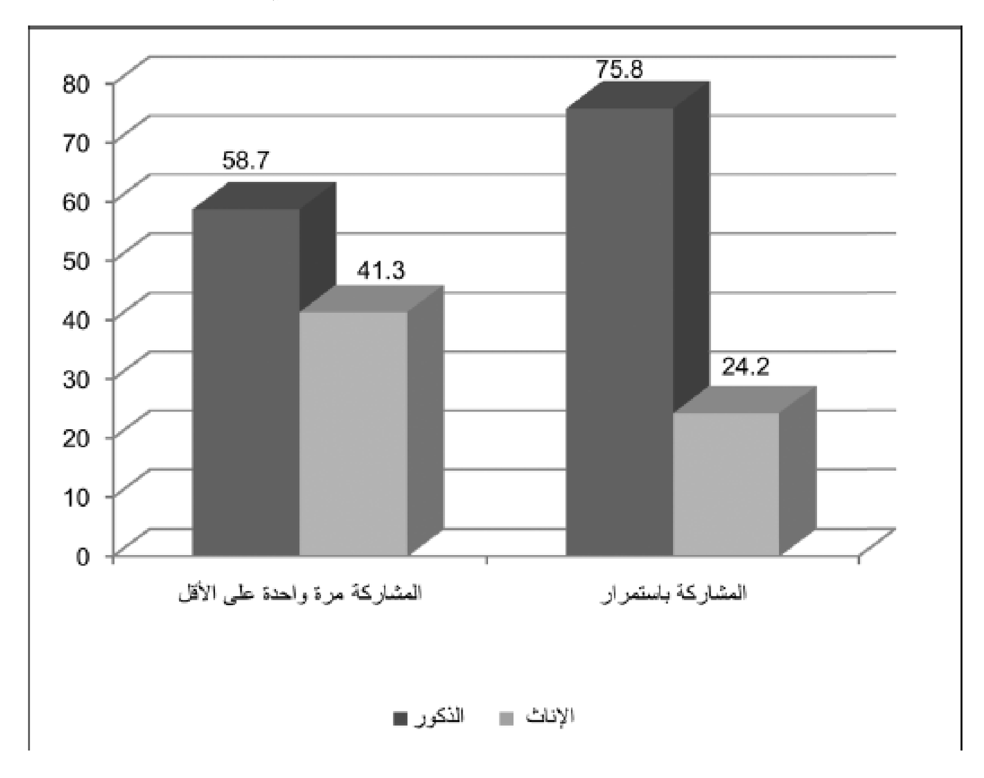
معدّلات مشاركة المبحوثين في أحداث الثورة



أشارت النتائج كذلك إلى ظاهرة تستحقّ التأمّل تتعلّق بارتفاع معدّلات مشاركة الإناث في الثورة؛ إذ بلغت نسبة من شاركن في الثورة عمومًا 51.8 في المئة، في مقابل نسبة 58.7 في المئة للذكور. وبلغت نسبة من شاركن لمرّة واحدة على الأقلّ 41.3 في المئة من إجمالي المشاركات؛ أمّا من اعتدن المشاركة المستمرّة في التظاهرات فبلغت نسبتهنّ 24.2 في المئة، مقابل 75.8 في المئة للذكور (الشكل الرقم (10 ـ 4)). وما من شكّ في أنّ مشاركة الإناث في الثورة على هذا النحو تُعَدُّ ظاهرة جديدة تستحقّ الدراسة في المجتمع المصري، خصوصًا إذا نظرنا إلى حجم الأخطار التي كانت تتهدّد المتظاهرين جميعًا، ذكورًا كانوا أم إناثًا، من جرّاء المشاركة في التظاهرات، إلا أنّ ذلك لم يمنع الإناث من المشاركة بهذه النسب المرتفعة. وقد نتج من مشاركة الإناث جنبًا إلى جنب مع الذكور في التظاهرات، اضطرار الأمّهات منهن إلى اصطحاب أطفالهن والنزول بهم إلى الشارع بغضّ النظر عن مراحلهم العمرية، وهو ما جعل من الثورة المصرية حالة فريدة، قلّما شهدتها الثورات المماثلة في دول العالم المختلفة.

الشكل الرقم (10 ـ 4)

المقارنة بين الذكور والإناث من حيث معدّلات المشاركة في أحداث الثورة

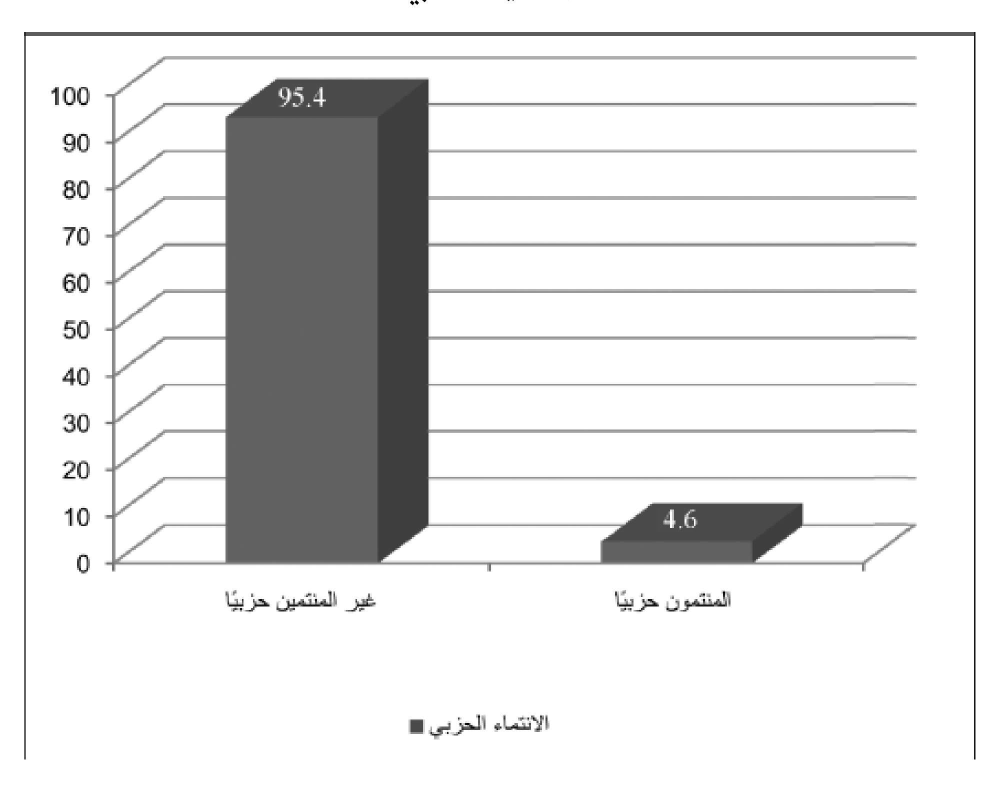


تشير النتائج السابقة إلى ارتفاع معـدّلات الاهـتمام بالشـأن السـياسي العـامّ، وارتفاع معدّلات استعداد المبحوثين للتعبير علنًا عن آرائهم نحو القضايا والأحـداث السياسـية المثـارة مـن خـلال النـزول إلى الشـارع وتحمّـل تبعـات ذلـك. وبسـؤال المبحوثين عن انتماءاتهم الحزبية تبين (الشكل الـرقم (10 ـ 5)) أنّ النسـبة الغالبـة منهم (95.4 في المئة) لا ينتمون إلى أي من الأحزاب السياسية المصرية عـلى كثرتهـا، إذ تفوق أعدادها 20 حزبًا سياسيًا.

وتؤكّد هذه النتيجة صحّة ما سبق أن أشرنا إليه من فشـل القـوى السياسـية في مصر على مدار الثلاثين عامًا الماضـية في اسـتيعاب طاقـات المجتمـع ـ وخصوصًـا الشبابية منها ـ السياسية وتوجيهها وتوظيفها في ما يخدم مصلحة الوطن. من ثمّ لم يعد أمام هذه الطاقات «المهدورة» سوى البحث عن بدائل أخرى لممارسـة العمـل السـياسي، بعيـدًا مـن ثنائيـة الإخـوان/الحـزب الـوطني، فكـان اللجـوء إلى الفضـاء الإلكتروني.

الشكل الرقم (10 ـ 5)

انتماء المبحوثين الحزبي

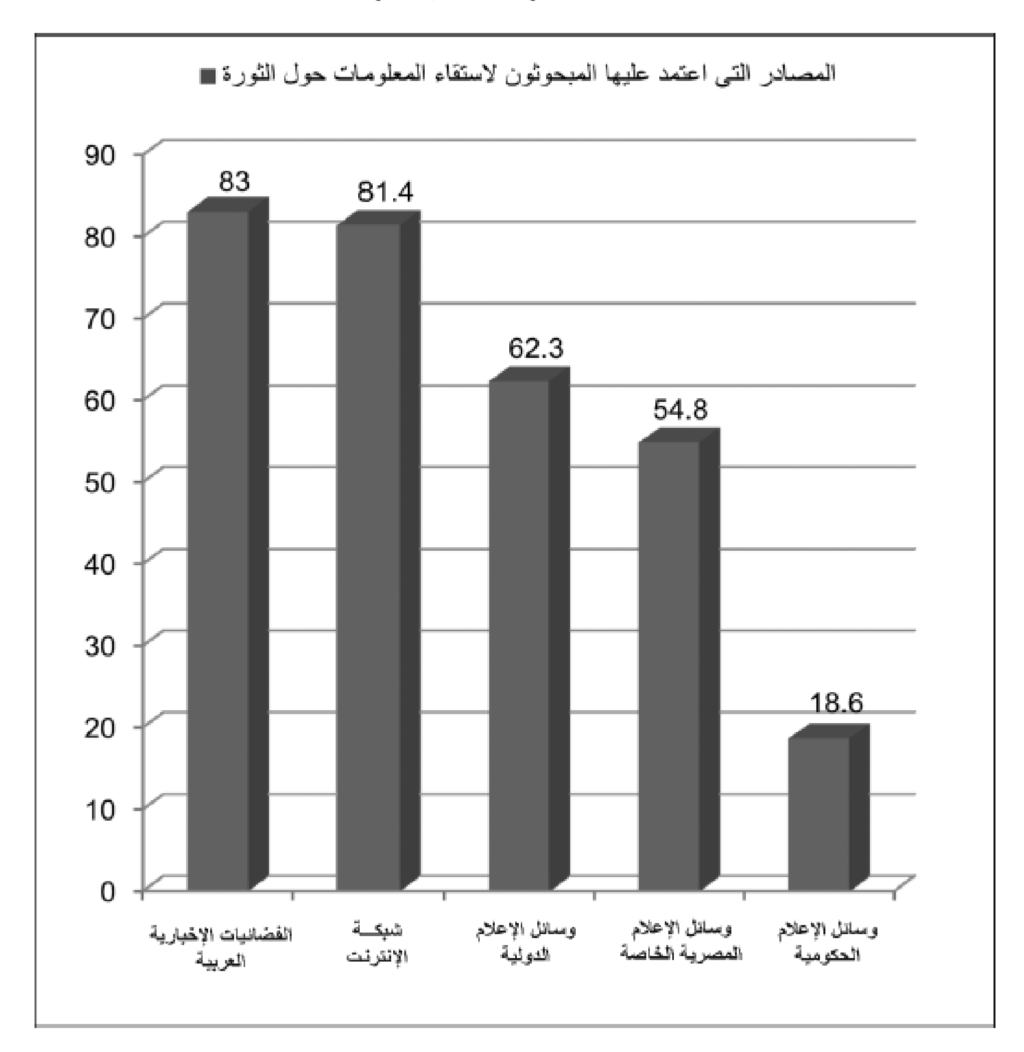


إذا انتقلنا إلى نتائج البحث في طريقة تعاطي المبحـوثين مـع وسـائل الإعـلام خلال الثورة (الشكل الرقم (10 ـ 6))، نجد أنّ أهم مصادر المعلومات التـي اعتمـد عليها المبحوثون في استقاء المعلومات عن الثورة وأحداثها المتلاحقة، جاء على النحو التالي: القنوات الفضائية الإخبارية العربية جاءت في مقدّمـة تلـك الوسـائل بنسـبة 83 في المئة من استجابات المبحوثين، تلتهـا شـبكة الإنترنـت مبـاشرة بنسـبة بلغـت 81.4 في المئة، ثمّ وسائل الإعلام الدولية بنسبة 62.3 في المئة، تلتهـا وسـائل الإعـلام المصرية الخاصّة بنسبة 54.8 في المئة، في حين جاءت وسائل الإعلام المملوكة للدولـة في المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت 18.6 في المئة من استجابات المبحوثين[1].

(1)سُمح للمبحـوثين في هـذا السـؤال باختيـار أكـثر مـن بـديل، ومـن ثـمّ يُلاحَـظ أن النسـبة الإجمالية تخطّت حاجز 100 في المئة، حيث احتُسبت النسبة المئوية في ضـوء اسـتجابات المبحوثين لا في ضوء عددهم

الشكل الرقم (10 ـ 6)

مصادر استقاء المعلومات عن الثورة



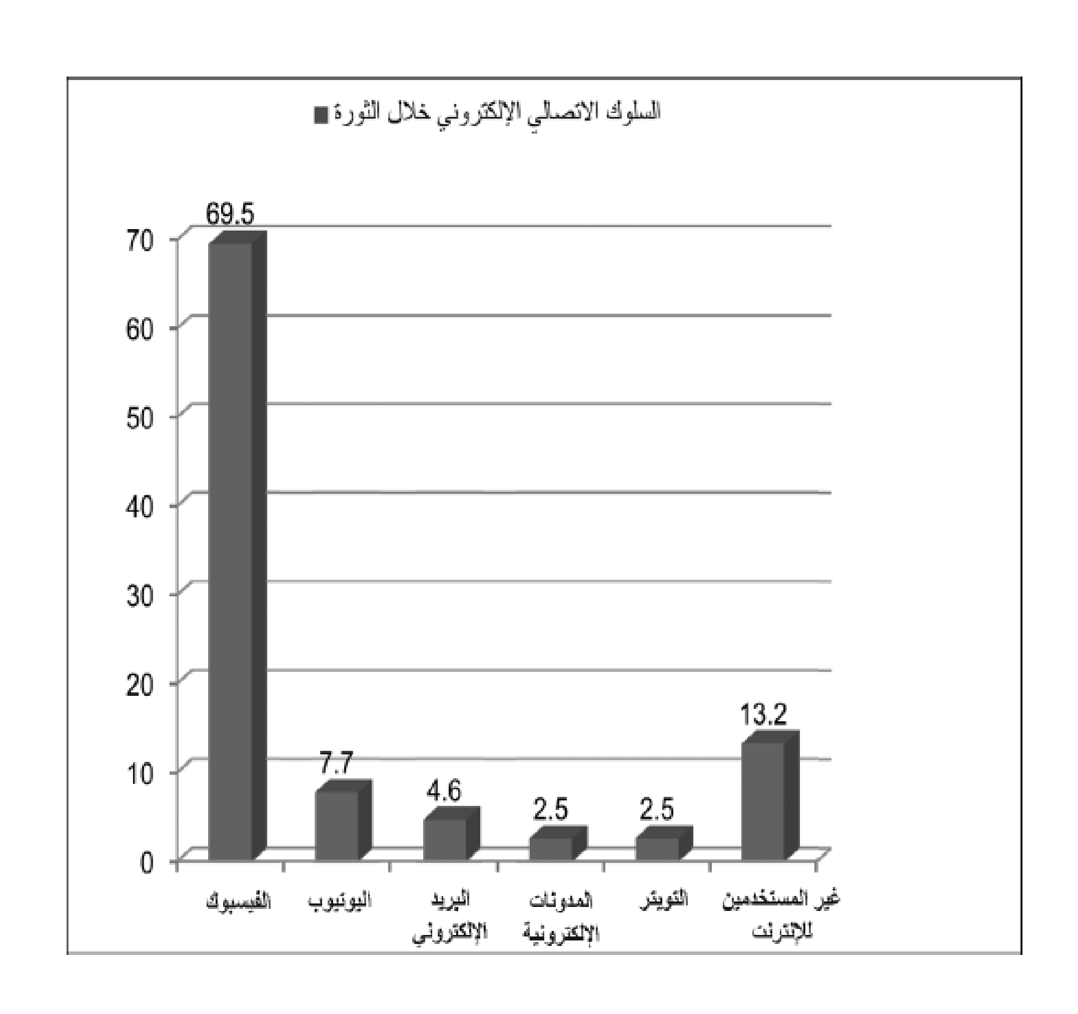
للتعرف إلى أنماط سلوك المبحوثين الاتصالي الإلكتروني خلال الثورة خصوصًا، أوضحت النتائج (الشكل الرقم (10 ـ 7)) أن 69.5 في المئة منهم أفادوا أنهم كانوا يعتمدون على «الفيسبوك» بالدرجة الأولى في التواصل الاجتماعي خلال الثورة، وجاء «اليوتيوب» في المركز الثاني بفارق كبير بنسبة بلغت 7.7 في المئة، تلاه التواصل بالبريد الإلكتروني بنسبة 4.6 في المئة، ثمّ المدونات الإلكترونية والتويتر معًا في المرتبة نفسها بنسبة 2.5 في المئة لكل منهما، في حين أفاد 13.2 في المئة من المبحوثين أنّهم لم

يستخدموا شبكة الإنترنت ـ على الإطلاق ـ بهدف التواصل الاجتماعي في ما يتعلق بأحداث الثورة.

يتبين من هذه النتيجة أنّه، وإن تصدّر «الفيسبوك» قائمة الوسائل الإلكترونية التي اعتمد عليها المبحوثون، فقد كانت هناك وسائل إلكترونية أخرى استخدموها في التواصل الاجتماعي في أثناء الثورة الإلكترونية، وهو ما يشير بدوره إلى محاولة المبحوثين الاستفادة من المزايا التقنية التي تتميز بها كل من شبكات التواصل الاجتماعي الإلكتروني المذكورة سابقًا، بما يضمن تبادل المعلومات والمواد السمعية والبصرية ذات الصلة بتطورات الثورة، على أوسع نطاق ممكن.

الشكل الرقم (10 ـ 7)

أنماط التواصل الإلكتروني خلال الثورة



2ـ النتائج ذات الصلة بالإجابة عن تساؤلات الدراسة وفروضها

الإجابة عن التساؤل الرئيسي: ما العوامل المؤثرة في ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر؟

مرّت الإجابة عن هذا التساؤل بمرحلتين:

المرحلة الأولى : قُسمت بموجبها العوامل المحتمل تأثيرها في ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر إلى أربع مجموعات منفصلة هي:

ـ المجموعة الأولى ، تتعلق بالخصائص الديمغرافية للمبحوثين (النوع، الانتماء الحزبي، مستوى التعليم، السن).

ـ المجموعة الثانية ، تبحث في تأثير عامل مستقلّ واحد وهو مستوى السخط السياسي لدى المبحوثين.

ـ المجموعة الثالثة ، تبحث في تأثير بعض العوامل الإعلامية في: مستوى الشعور بعدائية وسائل الإعلام الحكومية في أثناء نقلها أحداث الثورة؛ ومستوى الشعور بالنقمة تجاه وسائل الإعلام الحكومية في أثناء نقلها أحداث الثورة؛ إلى مستوى الشعور المسبق بتحيُّز وسائل الإعلام الحكومية عمومًا؛ ثمّ مستوى الشكّ في صدقية وسائل الإعلام الحكومية عمومًا.

ـ المجموعة الرابعة والأخيرة، تدرس تأثير بعض العوامل السياسية في مستوى الاهتمام بالشأن السياسي العام؛ فمستوى الاهتمام بمتابعة أحداث الثورة؛ ثمّ مستوى أهمية النتائج المترتبة على الثورة؛ وفي مُعدّلات المشاركة في أحداث الثورة.

المرحلة الثانية : أُدخلت المجموعات الأربع السابقة في معادلة انحدار خَطِّي متعدد (Multiple Linear Regression Model) ، كل مجموعة على حدة، لمعرفة مدى تأثير كلٍّ منها في ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية.

ويعرض الباحث ما أسفرت عنه نتائج معامل الانحدار في الجدول الرقم (10 ـ 2).

الجدول الرقم (10 ـ 2)

معامل الانحدار الخطي المتعدد لتحديد ماهية العوامل المستقلة المؤثرة في ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر (المتغير التابع)

العوامل المستقلّة		المتغير التابع (ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية)				
		قيمة معامل Beta	مستوى معنوية Beta*	قيمة معامل الانحدار R	قيمة معامل ANOVA (F)	مستوى معنوية Φ**
المجموعة الأولى (عوامل ديمغرافية)	النوع	ـ ٠,١٩٧	٠,٠٢	٠,٣٣١	٠,٢٧٩	٠,٠٠٥
	الانتماء الحزبي	ـ ٠,٠٤٣	٠,٦			
	مستوى التعليم	٠,٢٤٩	٠,٠١			
	السن	ـ ٠,٢٨٥	٠,٠٠٤			
المجموعة الثانية (عامل السخط السياسي)	السخط السياسي	٠,٠٦٦	٠,٤	٠,٣٣٧	٣,٢٤٨	٠,٠٠٩
المجموعة الثالثة (عوامل إعلامية)	الشكّ في صدقية وسائل الإعلام الحكومية	٠,١٧٩	٠,١	٠,٥٣٦	٥,٥٠٩	٠,٠٠٠
	الشعور بالنقمة على وسائل الإعلام الحكومية	٠,٤٢٤	٠,٠٠٠			
	الاعتقاد المسبق في تحيز وسائل الإعلام الحكومية	ـ ٠,٠٠٩	٠,٩			
	الشعور بعدائية وسائل الإعلام الحكومية	ـ ٠,١٤٨	٠,١			
المجموعة الرابعة (عوامل سياسية)	الاهتمام بالشأن السياسي العامّ في مصر	ـ ٠,١٢٥	٠,١	٠,٥٧١	٤,٤٣٧	٠,٠٠٠
	الاهتمام بمتابعة أحداث الثورة	٠,٦٣٧	٠,٣			
	مستوى أهمية ما ستسفر عنه الثورة من نتائج	٠,١٩٩	٠,٠٢			
	معدّل المشاركة في أحداث الثورة	٠,٠٢٦	٠,٧			

ملاحظتان:

(*) يشير مستوى معنوية Beta إلى ما إذا كانت قيمة Beta دالة إحصائيًا أم لا. أو بمعنى آخر، ما إذا كان المتغير المستقل يؤثر في المتغير التابع أم لا. ويُعَدُّ مستوى المعنوية دالاً، إذا كان أقل من أو يساوي 0.05.

(**) يشير مستوى معنوية F إلى مدى صلاحية العوامل موضع الدراسة للاختبار من الناحية الإحصائية. كما يشير إلى أنّ التباين في ما بينها لا يرجع إلى عامل الصدفة. وتكون دالةً إحصائيًا عند مستوى أقل من أو يساوى 0.05. ويتضح من الجدول السابق، أنّ المجموعات الأربع (محل الدراسة) صالحة للاختبار من الناحية الإحصائية؛ إذ لم تتجاوز مستويات المعنوية الخاصة بكل منها 0.05.

تشير نتائج الجدول السابق إلى ما يلي:

أوّلاً : في ما يتعلق بالمجموعة الأولى، تتأثر معدّلات المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر بكل من المتغيرات التالية: النوع، والمرحلة العمرية، والمستوى التعليمي. في ما يتعلق بالنوع، تبين أنّ الذكور[1] أكثر من الإناث، استعدادًا للتعبير عن معارضتهم السياسية في الفضاء الإلكتروني (قيمة Beta بلغت ـ 0.197، مستوى معنوية 0.02). وفي ما يتعلق بمستوى التعليم، تشير النتائج إلى أنّه كلما زاد المستوى التعليمي للمبحوثين، زادت مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية (قيمة Beta بلغت 0.249، مستوى معنوية 0.01). أمّا في ما يتعلق بعامل السن، فتوضّح النتائج أنّه كلما انخفض سنّ المبحوثين زادت مستويات معارضتهم السياسية بالإنترنت (قيمة Beta بلغت ـ 0.285، مستوى معنوية 0.004). وتبدو هذه النتيجة منطقية إلى حدّ كبير، إذ يتفوّق الشباب على كبار السن من حيث قدرتهم على التواصل بشبكة الإنترنت، وهو ما دعا البعض في البداية إلى وصف الثورة بأنّها شبابية، حيث بدرت الدعوات الأولى إلى النزول إلى الشارع والمشاركة في تظاهرة يوم 25 كانون الثاني/يناير من شباب وعلى صفحات الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، ثمّ تغير وصف الثورة بعد ذلك، لتصبح شعبية بعد أن شاركت فيها فئات الشعب المختلفة.

وللتعرف إلى مزيد من التفاصيل عن طبيعة الفروق الإحصائية بين الفئات العمرية المختلفة محلّ الدراسة، استخدم الباحث معامل تحليل التباين ANOVA، الذي أكّدت نتائجه صحّة وجود فروق إحصائية بين الفئات العمرية محلّ الدراسة، حيث بلغت قيمةF 3.10 ، (وهي قيمة دالّة إحصائيًا عند مستوى معنوية 0.02). ولتحديد طبيعة الفروق بين الفئات العمرية الأربع من حيث معدّلات المعارضة السياسية الإلكترونية، أشارت نتائج معامل LSD إلى وجود فروق دالة إحصائيًا بين الفئات العمرية الثلاث الأصغر سنًا من ناحية [من 18 إلى أقلّ من 22 (متوسّط حسابي بلغ 15.2)، ومن 22 إلى

(1)أُعطيَ الذكور القيمة الرقم 1 عند ترميز (تكويد) استمارة الاستبيان، في حين أعطيَت الإناث القيمة الرقم 2، ومن ثمّ تعني الإشارة السلبية أن ارتفاع مستوى المعارضة السياسية الإلكترونية يرتبط بكون المبحوث ذكرًا.

أقلّ من 30 (متوسط حسابي بلغ 15.6)، ومـن 30 إلى أقـلّ مـن 45 سـنة (متوسّـط حسابي بلغ 15.4)] ، والفئة العمرية الرابعة الأكبر سنًّا من ناحيـة أخـرى [مـن 45 إلى أقلّ من 60 (متوسط حسابي بلغ 12.4)]. غير أنّ النتـائج لم تتحقّـق مـن وجـود فـروق دالّـة إحصـائيًا في مسـتويات المعارضـة السياسـية الإلكترونيـة، بـين الفئـات العمرية الثلاث الأصغر سنًّا.

ثانيًا : أوضحت نتائج معامل الانحدار أنه لا يمكن بعامل السخط السـياسي، التنبؤ بارتفاع/انخفاض مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية (مسـتوى معنويـة بلـغ 0.4)، وهـو مـا يعنـي عـدم تـأثُّر معـدّلات اسـتعداد المبحـوثين للتعبـير عـن معارضتهم السياسية بالإنترنت، بمستويات سخطهم على النظام السياسي «السابق». وتشير هذه النتيجة إلى أنّ الشباب يميلون إلى التعبير عـن اتجاهـاتهم السياسـية في الفضاء الإلكتروني، بغضّ النظر عن مستوى رضاهم/سخطهم على الأداء الحكومي.

ثالثًا : في ما يتعلّق بالعوامل الإعلامية التي يمكن بها التنبؤ بارتفـاع/انخفـاض معدّلات المعارضة السياسية الإلكترونية، تشير نتائج معامل الانحدار إلى أنّ الشعور بالنقمة على وسـائل الإعـلام الحكوميـة بسـبب نقلهـا أحـداث الثـورة هـو العامـل الوحيد المؤثّر في هذا الصدد، من بين عوامل إعلامية أربعـة جـرى اختبارهـا. تشـير نتائج معامل الانحدار في هذا السياق إلى أنّه كلّما زادت مستويات الشعور بالنقمة على وسـائل الإعـلام الحكوميـة، زادت مسـتويات المعارضـة السياسـية الإلكترونيـة (قيمة Beta بلغت 0.424، مستوى معنوية 0.000). وبـالعودة إلى تعريـف متغـيّر الشعور بالنقمة، يتبين أنه ينطوي على مشاعرَ شديدة السلبية (كالازدراء، والاستياء، والغضب) أثناء متابعتهم النقل الإعلامي الحكومي لأحداث الثـورة، وهـو مـا أفضى إلى ارتفاع معدّلات استعدادهم للتعبير عن معارضتهم السياسـية بشـبكة الإنترنـت ومواقع التواصل الاجتماعي، لا من أجل طرح وجهـات نظـر معارضـة لمـا يـتردّد في وسائل الإعلام الحكومية فحسب، بل أيضًا بهـدف السـخرية والـتهكّم مـن طريقـة نقـل الإعـلام الحكـومي للأحـداث، وذلـك بشـبكة الإنترنـت، وشـبكات التواصـل الاجتماعي المختلفة على وجه الخصوص.

رابعًا : للبحـث في طبيعـة العوامـل السياسـية المحتمـل تأثيرهـا في معـدلات

المعارضة السياسية الإلكترونية، سعت الدراسة لاختبار أثـر أربعـة عوامـل رئيسـية. كشفت نتائج معامل الانحدار أنّ مستوى إدراك المبحوثين لأهمية ما ستسـفر عنـه الثـورة مـن نتـائج، هـو العامـل الوحيـد الـذي يمكـن بـه التنبـؤ بانخفـاض/ارتفـاع مسـتويات المعارضـة السياسـية الإلكترونيـة (قيمـة Beta بلغـت 0.199، مسـتوى معنوية 0.02). تدلّنا نتائج الجدول إلى أنّه كلما زادت مستويات الأهمية «المدركة» لنتائج الثورة المتوقّعة، زادت مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية. وتؤكّد هذه النتيجة أنّ إدراك المبحوثين لأهمية اللحظة التاريخية غـير المسـبوقة التـي تمـرّ بهـا مصر، التي من شأنها أن تؤثّر كثـيرًا في مسـتقبل الأجيـال القادمـة، قـد دفعهـم إلى تكثيف نشاطهم السياسي المعارض بواسطة شبكة الإنترنت مسـتهدفين تفنيـد كثـير من المزاعم، وتبديد المخاوف التي يردّدها الموالـون للنظـام السـابق، عـن الأخطـار الاقتصادية والسياسية الكارثية المترتّبة على الثورة.

تؤكّد هذه النتيجة من ناحية أخرى، حقيقة الصراع السياسي الشـديد[1] الـذي أعقب اللحظـة الأولى لانـدلاع الثـورة، ولا تـزال تداعياتـه ماثلـة حتّـى بعـد تنحّـي الرئيس السابق. وقد دار هذا الصراع بين قوّتين رئيسيتين: الثوّار والمتعاطفين معهـم من جهة، وأركان النظام السابق والموالين له والمنتفعين منه سياسـيًا واقتصـاديًا مـن ناحية أخرى. وقد تركّز هذا الصراع على كسب الرأي العامّ المصري بأي ثمن، أو على الأقلّ إبقائه على الحياد تجاه ما تشهده البلاد من أحـداث. وحشـد كـلُّ فريـقٍ مـا لديه من قدرات عاطفية ومنطقية، إضافة إلى استخدامهما آليات الضـغط المتاحـة، لكسب هذه المعركة التي ظلّت مستعرة حتّى اللحظـة الأخـيرة التـي سـبقت بيـان التنحّي، حيث بلغ الصراع ذروته لا بين الفريقين فحسب، ولكـن داخـل كـلّ فريـق على حدة.

عـلى صـعيد المتظـاهرين، بـدت مظـاهر ذلـك الصراع في الانشـقاق الكبـير

(1)اتخذ هذا الصراع عدة مظاهر منها مثلاً: نجاح أعوان الحزب الوطني في حشد مجموعـات كبيرة من «البلطجية» ودفعها إلى ميدان التحرير لفضّ اعتصام الثوار بأي ثمن، في ما عُرف بالأربعاء الدامي، وكذلك التفريغ العمدي للسجون والمعتقلات من المساجين وتسـليحهم وإطلاقهم في الشوارع المصرية لإشاعة الفوضى والرعب في قلوب المصريين الآمنين لدفعهم إلى الاعتقاد أنهم أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الأمن أو الحرية.

الـذي أعقـب الخطـاب الأخـير للـرئيس السـابق الـذي ألقـاه يـوم الخمـيس 10 شباط/فبراير قبل بيـان التنحّـي بيـوم واحـد، الـذي أعلـن فيـه تفـويض صـلاحياته الرئاسية لنائبه. نجح هذا الخطاب في شقّ صفوف الثوار وإقناع أعـداد غفـيرة مـن المعتصمين في ميدان التحرير بالانصراف مـن الميـدان، معلنـين بـذلك انتصـارهم في معركتهم مع النظام. وأعلن هـؤلاء رفضـهم الاسـتجابة للـدعوات إلى الزحـف نحـو قصر الرئاسة في اليوم التالي لهذا الخطاب. كاد هـذا الانشـقاق يـودي بـالثورة لـولا استجابة عشرات الآلاف من المتظاهرين لتلك الدعوة وزحفهم بالفعل نحـو الـقصر الرئاسي، وهو ما كاد ينذر بوقوع معركة دامية لا بين النظام والثوار هذه المـرة، بـل بين الشعب والجيش. كان ذلك بالفعـل اختبـارًا قاسـيًا عـلى الجميـع؛ الجـيش مـن ناحية، والنظام من ناحيـة أخـرى، والشـعب مـن ناحيـة ثالثـة، لـولا خـروج نائـب الرئيس في اليوم ذاته معلنًا بيان التنحي.

أمّا في ما يتعلّق بمظاهر ذلك الصراع بين أركان النظام السابق وأعوانه، فتدلنا الشواهد على وجود صراع محتدم دار بصورة رئيسـية بـين رؤيتـين: الأولى تـدفع في اتجاه التنحي، في حين تدفع الثانية في اتجاه التصعيد إلى النهايـة في محاولـة لإقنـاع الرئيس السابق بالبقاء في موقـع الرئاسـة متمسّـكًا بــ «حقوقـه الدسـتورية» حتـى اللحظة الأخيرة مهما كانت النتائج. إلا أنّ ثمّة تطوّرًا نوعيًا فاجأ الجميـع، تجسّـد في انعقاد المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة برئاسـة قائـده العـامّ (المشـير طنطـاوي) لا قائده الأعلى (الـرئيس السـابق). إضـافةً إلى ذلـك، أصـدر المجلـس الأعـلى للقـوّات المسلحة بيانًا أعلن فيه أنه في حالة انعقاد دائـم لمتابعـة تطـورات الأحـداث. وقـد فهم الجميع من ذلك أن الجيش، خطّ الدفاع الأخير عن النظام وعن الشعب أيضًا، قد أعلن منذ هذه اللحظة وقوفه على الحياد بين «النظام» و«الشـعب»، وأنـه لـن يكون طرفًا في المعركة الدائرة بينهما، وهو ما رجّح في النهاية كفّة الثـوار وسـاعد في نجاح الثورة.

يتبـين مـمّا سـبق أنّ الصراع السـياسي المحتـدم الـذي شـهدته السـاحة المصريـة إبّـان الثـور، متعـدد الأبعـاد بـين وجهـات نظـر شـديدة الاخـتلاف والتناقض. وقد أكدت نتائج الجدول السابق هذه الحقيقة، في إشـارتها إلى أن مستوى إدراك المبحوثين لأهمية ما ستسفر عنه الثورة من نتـائج وخطورتـه، قد دفعهم إلى توظيف شبكة الإنترنت بكثافـة وتنظـيم، للتعبـير عـن آرائهـم واتجاهاتهم السياسية المعارضة، لكل ما يروّج له النظام السابق من أكاذيـب

ومعلومات؛ مخافة تأثير هذه الأكاذيب سلبًا في توجُّهات الرأي العامّ.

أ ـ نتيجة اختبار الفرض الأوّل

ثمّة علاقة ارتباطية موجبة بين مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية (Electronic Opposition)ومعدّلات استعداد المبحوثين للمعارضة السياسية في الواقع الفعلي. (Offline Political Opposition)

ثبتت صحّة هذا الفرض؛ إذ بلغت قيمة معامل بيرسون للارتباط (0.428)، وهي قيمة دالّة إحصائيًا عند مستوى معنوية بلغ (0.000). يعني ذلك وجود علاقة ارتباطية موجبة متوسّطة الشدّة بين مستويات المعارضة السياسية الإلكترونية ومعدّلات استعداد المبحوثين للتعبير عن آرائهم السياسية المعارضة في الواقع الفعلي. بعبارة أخرى، كلما زادت معدلات المعارضة السياسية للمبحوثين في الواقع الافتراضي بشبكة الإنترنت، زادت معدلات استعدادهم لممارستها في الواقع الفعلي (الشارع). لكن مع ثبوت صحة هذا الفرض، لا يمكن الزعم أن ارتفاع معدلات الاستعداد للتعبير عن المعارضة السياسية علنًا في «الشارع» المصري، جاء نتيجة مباشرة لارتفاع معدلات المعارضة السياسية في الواقع الافتراضي فحسب؛ فقد سبق مرحلة الزخم السياسي الإلكتروني المتزايد الذي شهدته مصر خلال السنوات القليلة الماضية، حراك مجتمعي متراكم بدأ اجتماعيًا/اقتصاديًا بخروج مئات، إن لم يكن آلاف التظاهرات والاحتجاجات الفئوية المطالبة بتحسين الأجور وتثبيت العمالة وغيرها من المطالب، ثمّ انتهى سياسيًا بخروج الملايين إلى الشارع مطالبين بإسقاط النظام السياسي ذاته.

غير أنّ ذلك لا يمنعنا، في الوقت نفسه، من الإشارة إلى أنّ ثبوت صحّة هذا الفرض، تؤكّد حقيقة تفيد أنّ استجابة الملايين لدعوات المعارضة الإلكترونية السياسية بالنزول إلى الشارع، قد صادفت لحظة «مؤاتية» تمامًا تعلقت بقضية خالد سعيد، وما أعقبها من إطلاق الناشطين سياسيًا صفحة «كلنا خالد سعيد» على الفيسبوك، وانضمام الآلاف إليها في أيام معدودة. عقب ذلك الحادث المروع، جاءت قضية مماثلة ارتبطت بمقتل الشاب السلفي السيد بلال في الإسكندرية، بعد إلقاء قوّات الشرطة القبض عليه إثر تفجيرات كنيسة القديسين في الإسكندرية.

على خلفية هاتين الحادثتين الفـارقتين، انطلقـت الـدعوات في الفيسـبوك إلى النزول إلى الشارع يوم عيد الشرطة (الذي يصادف 25 كانون الثـاني/ينـاير مـن كـل عام) للمطالبة بوقف التعذيب «المنظم» في السجون، وتقديم المتـورطين في جـرائم التعذيب إلى التحقيق. هكذا، تزامن ذلك النشاط الإلكتروني المتصاعد، مـع احتقـان شديد متصاعد في الشارع المصري، ومع مشروع للتوريث انتقل من مرحلة الاختبـار إلى مرحلة التنفيذ. تزامن هذا كلـه مـع أضـخم عمليـة تزويـر منهجـي لانتخابـات برلمانية لم تشهد مصر لها مثيلاً ـ بحسب قول خبراء في القانون ـ مـن ناحيـة، ومـع قرب إجراء انتخابات رئاسية، لا تنطبق شروط الترشح لها إلا عـلى شخصـين في مصر هما الرئيس السابق ونجله. يتضح إذن أن ظـاهرة المعارضـة السياسـية الإلكترونيـة تزامنت مع لحظة مؤاتية، مثّلتا معًا «القشة التي قصمت ظهر البعير»، الأمر الـذي مهّد الطريق لاندلاع الثورة ونجاحها في إسقاط النظام السياسي السابق.

ب ـ نتيجة اختبار الفرض الثاني

ثمة فروق دالّة إحصائيًا بين المبحوثين من حيث مسـتويات الثقـة في صـدقية كل من وسائل الإعلام الحكومية وشـبكة الإنترنـت بوصـفها مصـادر للحصـول عـلى المعلومات عن الثورة.

الجدول الرقم (10 ـ 3)

اختبار Paired T.Test لبيان الفروق في مستويات الثقة

في صدقية كل من وسائل الإعلام الحكومية وشبكة الإنترنت

المتغير التابع	المجموعات	العدد ١٧٧	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوي المعنوية
مستوى الثقة في صدقية الوسيلة	مستخدمو وسائل الإعلام الحكومية	١٧٧	١,٢	٠,٤٨٥٦	ـ ١٩,٨٩	١٧٦	٠,٠٠٠
	مستخدمو شبكة الإنترنت	١٧٧	٢,٣	٠,٥٩٤٠			

تشير نتائج الجدول السابق إلى أنّ ثمّة فروقًا دالّة إحصائيًا في مسـتويات الثقـة في صـدقية كـل مـن وسـائل الإعـلام الحكوميـة وشـبكة الإنترنـت، بوصـفها مصـادر للحصـول عــلى المعلومــات عــن الثــورة. فقــد بلغــت قيمــةPaired T.Test

(ـ 19.89)وهي قيمة دالّة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.000). ويتّضح من متوسطات الثقة الموضحة في الجدول، أنّ معدلات ثقة المبحوثين في صدقية شبكة الإنترنت (2.3) تفوق مثيلاتها بين مستخدمي وسائل الإعلام الحكومية (1.2). وللتحقّق ممّا إذا كانت مستويات الثقة المرتفعة في صدقية شبكة الإنترنت بوصفها مصدرًا إخباريًا، قد دفعت مستخدميها نحو مزيد من الاعتماد عليها مصدرًا إخباريًا ووسيلة للتواصل كذلك، استخدم الباحث معامل بيرسون للارتباط، ونعرض نتائجه في الفرض التالي:

ج ـ نتائج اختبار الفرض الثالث

كلما زادت مستويات الثقة في صدقية شبكة الإنترنت، زاد معدل الاعتماد عليها مصدرًا رئيسيًا للحصول على المعلومات في أثناء الثورة.

مثّلت شبكة الإنترنت أحد أهم المصادر التي اعتمدت عليها فئات عريضة من المجتمع المصري، لا من أجل استقاء معلومات أكثر دقّة وصدقًا عن الثورة فحسب، بل أيضًا بهدف التواصل الاجتماعي والسياسي، وخصوصًا بين الناشطين سياسيًا. وفقًا لنتائج العديد من الدراسات السابقة، ترتفع معدّلات الاعتماد على وسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية في أثناء الأزمات/الثورات خصوصًا، حيث تتحوّل الوسيلة لتصبح الرسالة. بمعنى آخر، تتحوّل الوسيلة، بإمكاناتها التقنية وسياستها التحريرية والتزامها الموضوعية والقواعد المهنية، إلى الرسالة ذاتها، التي تجذب بدورها المتلقّي أو تفضي إلى عزوفه عنها، والبحث عن بديل آخر أكثر صدقًا وموضوعية.

يتّضح ممّا سبق، أنّ ثمّة ارتباطًا «متوقّعًا» بين الصدقية التي تحظى بها الوسيلة ومعدّل الاعتماد عليها خلال وقت الأزمات. للتحقّق من صدقية هذا الفرض، أوضحت نتائج معامل بيرسون للارتباط أنّ ثمّة علاقة ارتباطية موجبة (شدّتها دون المتوسطة) بين معدّلات ثقة المبحوثين بشبكة الإنترنت ومستويات الاعتماد عليها (مصدرًا إخباريًا ووسيلة للتواصل في آن) في خلال الثورة؛ حيث بلغت قيمة معامل بيرسون (0.373)، وهي قيمة دالّة إحصائيًا عند مستوى معنوية بلغ (0.000). يعني ذلك أنّه كلّما زادت معدّلات الثقة

بشبكة الإنترنت، زاد الاعتماد عليها بوصفها مصدرًا لاستقاء المعلومات عن الثورة من ناحية، ومصدرًا مهمًّا للتواصل الاجتماعي والسياسي خلال الثورة من ناحية أخرى.

د ـ نتائج اختبار الفرض الرابع

كلّما زادت معدّلات السخط السياسي لدى المبحوثين زادت معدّلات شعورهم بعدائية وسائل الإعلام الحكومية في نقل أحداث الثورة.

يثور الجدل في حقل الدراسات الإعلامية في شأن ماهية الوظائف التي تؤدّيها وسائل الإعلام في المجتمع، وما إذا كانت تلك الوظائف تنحصر في نقل الواقع كما هو، ومن ثمّ التعامل معه بوصفه الفاعل الرئيسي المؤثّر في النقل الإعلامي، أم تتّسع هذه الوظائف لتشمل إعادة تكوين هذا الواقع تكوينًا يبتعد قليلاً أو كثيرًا عن الحقيقة، ومن ثمّ تصبح وسائل الإعلام هي الفاعل الرئيسي المؤثّر في الواقع. في إطار هذه الجدلية، جاء اهتمام الدراسة الراهنة بمحاولة اختبار فرضية ذات صلة بطبيعة العلاقة بين معدّلات السخط السياسي (بوصفه ظاهرة سياسية ناتجة من الشعور بالقهر السياسي والتهميش الإعلامي) وشعور الجماهير بالعدائية تجاه وسائل الإعلام، حال نشرها أخبار الأحداث والقضايا المثارة (بوصفه ظاهرة إعلامية).

كشفت نتائج معامل بيرسون للارتباط عن وجود علاقة ارتباطية موجبة (شدّتها دون المتوسّطة) بين مستوى الشعور بالسخط السياسي لدى المبحوثين وشعورهم بالعدائية من وسائل الإعلام الحكومية، حيث بلغت قيمة معامل بيرسون (0.379)، وهي قيمة دالّة إحصائيًا عند مستوى معنوية بلغ (0.000). يعني ذلك أنه كلّما زادت مستويات السخط السياسي لدى المبحوثين، زاد شعورهم بالعدائية تجاه وسائل الإعلام الحكومية في أثناء نقلها أحداث الثورة.

ولعلّ ما يؤكّد صدقية هذه الفرضية في الحالة المصرية، الإشارة إلى ما يلي:

ـ ظاهرة عزوف الجماهير الجماعي عن متابعة وسائل الإعلام الحكومية

بصفة عامّـة خصوصًا في أثنـاء الثـورة، ولجـوئهم إمّـا إلى الفضـاء الإلكـتروني أو إلى القنوات الفضائية الإخبارية العربية أو الأجنبية، في حـين يُفـترض أن تكـون العلاقـة بين المواطن المصري ووسائل إعلامه شديدة الصلة، وذلك لأسباب موضوعية تتعلـق بتاريخ مصر العريق في المجال الإعلامي، وأسبقيتها التاريخية عـلى الـدول العربيـة، من حيث ملكية وسائل الإعلام وتنوّع الإنتاج الإعلامي، والقدرات البشرية المتاحة.

ـ النقل الإخباري «الرديء» لأحداث الثورة، وهو ما دعا رئيس قطـاع الأخبـار إلى الاعتذار ـ علنًا ـ عن ذلك في أوّل ظهور تلفزيوني له عقب سقوط النظام، كاشفًا النقاب عن حجم الضغوط والتدخُّلات السياسية التي تعرّض لها شخصيًا والعاملون معه في قطاع الأخبار، وهو ما ارتـدّ سـلبًا ـ عـلى حـدّ قولـه ـ عـلى النقـل الإعلامـي لأحداث الثورة. مع ذلك، أكّد رئيس قطاع الأخبار أنه لم يكن في إمكانه ـ وقتـذاك ـ تقديم نقل إخباري للأحداث أفضل ممّا قدّم.

ـ المحاولات المتكرّرة من السـلطات الأمنيـة المصريـة لمنـع مراسـلي الصـحف ووكالات الأنباء ومحطّات التلفزيون العربية والأجنبية، والتضـييق علـيهم في خـلال نقلهم أحداث الثورة.

ـــ حـرب «التشـويش» الإعلامـي التـي مارسـها النظـام المصري ضـدّ بعـض الفضائيات العربية، وخصوصًا قناة الجزيرة، وسحب تراخيص مراسليها، ووقف بثّها على القمر الاصطناعي المصري النايل سات.

ـ استمرار الاعتصامات والتظاهرات، عقـب سـقوط النظـام للمطالبـة بتغيـير جميع القيادات الإعلامية التي ارتبط اسمها بالنظام السـابق، في إشـارة واضـحة إلى ارتباط الظاهرتين الإعلامية والسياسية.

خاتمة

عالجت الدراسة الراهنة قضية تتّسم بالحداثة والأهميـة في آن. مـن حيـث حداثتها ، تبحـث الدراسـة في ماهيـة ظـاهرة المعارضـة السياسـية الإلكترونيـة في مصر، ودوافعهـا، وتأثيراتهـا المحتملـة في مســار الثـورة المصريـة، وتُعَـدُّ ظـاهرة المعارضة السياسية الإلكترونيـة ظـاهرة حديثـة نسـبيًا، لا عـلى صـعيد الدراسـات

الإعلامية في مصر والعالم العربي فحسب، بل على صعيد الدراسات الإعلامية الغربية عمومًا. ومن حيث الأهمية ، تناقش الدراسة الراهنة حدثًا غير مسبوق في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، تجلّى في اندلاع ثورة بدأت شبابية، إذ دعا إليها ناشطون سياسيًا من الشباب المصري، عن طريق شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي الإلكتروني، وانتهت شعبية شاركت فيها فئات الشعب المصري المختلفة.

بُني الإطار النظري للدراسة على مقولات «نظرية الشعور بعدائية وسائل الإعلام» إطارًا نظريًا تفسيريًا متكاملاً، يمكن في ضوئه فهم العلاقة بين الظاهرتين الإعلامية والسياسية وتفسيرها. وقد طرح الباحث، في ضوء الإطار النظري والتراث النظري المتاح، تساؤلاً رئيسيًا واحدًا، إضافة إلى طرح أربعة فروض رئيسية للاختبار. واعتمد الباحث على طرق إحصائية مختلفة للتحقّق من صدقية فروض الدراسة والإجابة عن تساؤلها الرئيسي.

تحدّدت الدراسة في محاولة التعرُّف إلى ماهية التأثيرات المحتملة لظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر، بالتطبيق على عيّنةٍ من الناشطين سياسيًا في مصر ممّن يعتمدون على شبكة الإنترنت في استقاء المعلومات السياسية وفي التواصل الاجتماعي والسياسي. ومن ثمّ يقترح الباحث متابعة الموضوع محلّ الدراسة، في إطار عيّنةٍ أشمل ومساحة جغرافية أوسع ممّا تضمّنته الدراسة الراهنة. ويقترح كذلك أن تهتمّ الدراسات المستقبلية بتحليل خطاب مواقع المعارضة السياسية الإلكترونية، قبيل اندلاع الثورة وفي أثنائها وعقبها، للوقوف على ماهية الأطاريح التي دفعت بها هذه المواقع، ومدى تأثيرها في الرأي العامّ المصري بالنزول إلى الشارع والمشاركة الكثيفة التي شهدتها ميادين مصر المختلفة.

أوضحت نتائج الدراسة أنّ ثمّة ارتفاعًا ملحوظًا في معدّلات الاهتمام بالشأن السياسي العامّ المصري لدى المبحوثين عمومًا، وارتفاعًا ملحوظًا في معدّلات اهتمامهم بمتابعة أحداث الثورة. في الوقت نفسه، أشارت النتائج إلى مفارقة سياسية تستدعي التأمّل، حيث تبين أنّ النسبة الغالبة من المبحوثين أفادوا أنهم غير منتمين إلى أي من الكيانات أو الأحزاب السياسية المصرية على كثرتها، وهو ما يعكس قدر الخلل الذي شاب المشهد السياسي المصري طوال

العقود الثلاثة الماضية، بفعل سياسة التجريف المنظم والمتعمّد للحياة السياسية المصرية، التي انتهجها الحزب الوطني طوالهذه المدّة.

أشارت النتائج إلى ماهية العوامل المؤثّرة في ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية في مصر، التي انقسمت وفق رؤية الباحث إلى أربعة عوامل رئيسية (ديمغرافية، إعلامية، سياسية، معدّلات السخط السياسي). وانتهت نتائج الدراسة إلى أنّ كلًّا من: النوع، والمستوى التعليمي، والسنّ، ومستوى إدراك المبحوثين أهمية النتائج المترتّبة على الثورة، والشعور بالنقمة على وسائل الإعلام، هي العوامل الأكثر تأثيرًا من غيرها في ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية، التي يمكن بواسطتها التنبؤ بارتفاع/انخفاض معدّلات المعارضة السياسية الإلكترونية.

من بين النتائج المهمّة التي أشارت إليها الدراسة، أنّه كلّما زادت معدّلات المعارضة السياسية في الواقع الافتراضي عن طريق شبكة الإنترنت، زادت معدّلات المعارضة السياسية في الواقع الفعلي. مع ذلك، لا يمكن الزعم أنّ ارتفاع معدّلات المعارضة السياسية في الواقع، يمكن تفسيرها في ضوء متغير واحد ينحصر في ظاهرة المعارضة السياسية الإلكترونية. فقد تعدّدت هذه المتغيرات لتشمل على سبيل المثال، ما يلي:

1 ـ حراك اجتماعي وسياسي طويل مهّد الطريق أمام نزول الجماهير إلى الشوارع المصرية.

2 ـ ارتفاع معدلات الشعور بالقهر الاجتماعي والسياسي، وانسداد القنوات السياسية المشروعة للتعبير عن الرأي.

3 ـ حالة الوحدة الشعبية الناتجة من سقوط الشهداء المتتالي في ميدان التحرير وغيره من الميادين، التي وضعت الجميع أمام «حقيقة» أنّ الانسحاب من «الميدان»، أو القبول بما يقدّمه النظام من تنازلات حكومية سيُعَدُّ هدرًا لدم هؤلاء الشهداء، ومن ثمّ لم يعد ثمّة بديل يغني عن إسقاط النظام السياسي بأكمله.

4 ـ اندلاع الثورة التونسية ونجاحها في إزاحة الرئيس التونسي عن المشهد السياسي.

5ـ تزامن ذلك كلّه مع لحظة مؤاتية استطاعت خلالها مجموعات شبابية أن تكون «الكتلة الحرجة» من الجماهير اللازمة لإحداث التغيير الشامل في الواقع الافتراضي، وإقناعها بالنزول إلى الشارع بهذه الأعداد الغفيرة ـ لأوّل مرة ـ وهو ما عجّل بسقوط النظام السابق.

يؤكّد الباحث في نهاية الدراسة نقطة مهمّة مفادها أنّ الثورة المصرية تُعَدُّ تجربة إنسانية ثرية وغير مسبوقة في حياة المصريين، اختلط فيها الاجتماعي بالاقتصادي، والإعلامي بالسياسي، والعالم الافتراضي بالواقعي، في حالة سيتوقّف عندها طويلاً دارسو الإعلام والسياسة والاجتماع والتاريخ في السنوات القليلة المقبلة .

الفصل الحادي عشر

الإعلام المصري وثورة 25 كانون الثاني/يناير

محمد شومان (*)

(*) عميد المعهد الدولي للإعلام وأستاذ الإعلام في جامعة عين شمس.

تهدف هذه الورقة إلى تقديم تحليل للخطاب الإعلامي لثورة 25 كانون الثاني/يناير والثورة المضادة، وتركز على أهم الانقطاعات والتحولات التي طرأت على الخطاب الإعلامي، الذي أقصد به القول والفعل والممارسة المهنية والاجتماعية في لحظة تحوُّل ثوري فريد وغير مسبوق في تاريخ مصر الحديث، من عدة زوايا أهمّها: حجم المشاركة الجماهيرية الواسعة ومستواها، ووحدة الصراع والاستقطاب السياسي، واستعمال تكنولوجيا الاتصال والإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، والافتقار إلى قيادة سياسية وتنظيم سياسي وأيديولوجيا جامعة[1].

أولاً: النظام الإعلامي المصري قبل الثورة

لكي نتمكن من تحليل الخطاب الإعلامي للثورة، والخطاب الإعلامي للثورة المضادة، لا بد من التوقف أمام خمس حقائق تتعلق بالنظام الإعلامي المصري قبل الثورة، وبنوعية الخطابات المتصارعة، التي كان الإعلام يُنتجها ويروّج لها، والجمهور يستهلكها.

الحقيقة الأولى

اتسم النظام الإعلامي المصري بدرجة عالية من الاستقطاب الشديد بين: إعلام حكومي ، تابع ومؤيد للحكومة والنظام السياسي ومندمج في الدولة؛ و إعلام معارض ، يعبّر عن أحزاب المعارضة الشرعية، وأحزاب وقوى محجوبة عن الشرعية؛ و إعلام خاص ، يعبّر عن مصالح متضاربة لبعض رجال الأعمال، مع سعي متعثر لتحقيق درجات من الاستقلال

(1)محمد شومان، تحليل الخطاب الإعلامي، أطر نظرية ونماذج تطبيقية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2007)، ص 24 ـ 28.

والحياد، ومستويات مهنية متقدمة تراعي التـوازن والتعـدُّد في الآراء. وقـد تجسـد الإعلام الحكومي في الصحف القوميـة واتحـاد الإذاعـة والتلفزيـون ـ الـذي يحتكـر البث الإذاعي ـ والقنوات الأرضية، علاوة على عدد كبير من القنوات الفضـائية. وفي خلال سنوات حكم مبارك، حظي الإعلام الحكومي بإمكانيات مادية وبشرية هائلة، أنتج من خلالها خطابًا دعائيًا يُشيد بإنجازات النظام، ويُشكّك في وطنيـة المعارضـة وشرعيتها، مع السماح ـ بدرجة محدودة ـ بانتقاد بعض ممارسات النظـام ورمـوزه، وتوظيف هذه الانتقادات، للدلالة على تـوافر الحريـة والتعدديـة ضـمن منظومـة الإعلام الحكومي.

أمّا إعلام المعارضة، فقد اتسم بالضعف المالي، ومحدودية الانتشار ـ حيـث لم يُسمح له بـامتلاك قنـاة تلفزيونيـة واحـدة ـ وجسّـدته صـحف أحـزاب المعارضـة، وبعض الصـحف ومواقـع الإنترنـت والمـدوَّنات الشخصـية. وقـدم الإعـلام المعـارض خطابات انتقادية للحكومـة ونظـام مبـارك، اختلفـت في حـدّتها وعمقهـا، بحسـب الموقف السياسي، وعلاقات التعاون والصراع مـع النظـام، عـلاوة عـلى نمـط الملكيـة والتوزيع.

أما الإعلام الخاص، فقد سُمح له ـ وفـق ترتيبـات أمنيـة وسياسـية ـ بـامتلاك صحف وقنوات خاصة، اجتهدت في تقديم خطابات تدّعي التوازن والحياد؛ إلا أنهـا كانت من الناحية العملية، تميل ـ أحيانًا ـ إلى جانب الحكومة أو المعارضة، في ضوء مجموعة من الاعتبارات والحسابات السياسية والمهنية المعقّدة، علاوة على التنافس على جذب الجمهور والمعلنين[1].

الحقيقة الثانية

تتمثل في التطور الكبير الذي طرأ على النظـام الإعلامـي المصري، مـن حيث الكمّ والنوع وتعدد الخطابات المقدمة؛ فقد كانت تصدر 21 صحيفة يومية، ونحو 523 مجلة وصـحيفة أسـبوعية وشـهرية؛ وتبـثّ عـبر «النايـل سات» 54 قناة تلفزيونية مصرية، منها 31 قناة خاصة؛ عـلاوة عـلى مئـات المواقـع الإعلاميـة في الصـحف الإلكترونيـة، وآلاف المـدوَّنات ومجموعـات

(1)أحمـد حسـن السـمان، «الـدور المسـتقبلي للصـحافة المصريـة في المشـاركة في التنميـة المستدامة،» (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعـة القـاهرة، 2009)، ص 98 ـ 101.

الفيسبوك[1]. والإشكالية هي: أن هـذا التطـور الإعلامـي، لم يواكبـه تطـور تشريعـي مماثل؛ ينظم أداءه، ويضمن حقّ المجتمع، وحقوق الإعلاميين. فقد تعثرت محاولـة إصدار قانون موحَّد للبث الإذاعي والتلفزيوني، وبالتالي ظلت القوانين القديمة التـي تنظم عمل إعلام الدولة، عاجزة عـن احتـواء الأداء التنـافسي الصـاخب للفضـائيات الخاصة؛ التي عملت مـن دون مواثيـق شرف إعلاميـة، ومـن دون ضـمانات تكفـل للإعلاميين العاملين فيها حق تأسيس تنظيمات نقابية أو مهنيـة تـدافع عـنهم. كـما ظلت نقابة الصحفيين مجالاً للصراع السياسي، وعجزت عن تطوير قوانينها لتواكـب ظهور الصحافة الإلكترونية والصحافيين العاملين فيهـا، بيـنما اتسـع نفـوذ المجلـس الأعلى للصحافة؛ الذي خضع منذ تأسيسه في عـام 1981 لسـيطرة الحـزب الـوطني الحاكم.

الحقيقة الثالثة

ظلّ النظام الإعلامي في مصر مع اتسـاع دوره وتنـوُّع خطاباتـه، يواجـه أزمـة حادّة ملازمة لأزمـة نظـام مبـارك؛ مـا فتئـت تهـدّد حريتـه، وقدرتـه عـلى التجـدُّد والعمل، وفـق معـايير مهنيـة وأخلاقيـة مرضـية، تكفـل حـقّ الجمهـور في المعرفـة والفهم. ولعلّ أبرز جوانب تلك الأزمـة أنّ الإعـلام المصري يخضـع خضـوعًا مبـاشرًا وفجًّا لسياسة الدولة، ولا يشارك في صنعها أو توجيهها؛ فالدولـة تملـك أكـبر وسـائل الإعلام وأكثرها تـأثيرًا، وتحـرص عـلى تقـزيم الـدور المسـتقل للإعـلام، وعـلى ربطـه بتوجهاتها، حتى لو جاء ذلك على حساب مستواه المهني. ويمتلك عددٌ محدودٌ مـن رجال الأعمال أكبر الصحف والفضائيات الخاصة، كما يتحكمون في قسـم كبـير مـن «كعكة» الإعلانات. وليس خافيًا وجود شبكة المصالح والعلاقات المعقّـدة التـي تـربط هؤلاء بالحكومة. من هنا، ثمّة مخاوف حقيقية من تركيـز الملكيـة الخاصّـة في الإعـلام المصري. إلى جانب ذلك، ثمة قيود أمنية وقانونية وإدارية، وآليـات متعـددة للسـيطرة على الأداء الإعلامي وترويضـه؛ بعضـها غـير معلـن، وكثـير منهـا واضـح بـل ومسـتفزّ،

(1)نعايم سعد زغلول: «التليفزيون المصري.. مسيرة خمسون عامًـا،» (مجلـس الـوزراء، مركـز المعلومات ودعم اتخاذ القـرار، مصر، تمـوز/يوليـو 2010)، و«الإعـلام الإلكـتروني في مصر: الواقع والتحدّيات،» (تقرير، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعـم اتخـاذ القـرار، مصر، شباط/فبراير 2010).

ولا يمكن تغييره إلا في إطار تغييرات قانونيـة وتنظيميـة شـاملة، ربمـا يقـدم عليهـا نظام ما بعد ثورة 25 يناير.

الحقيقة الرابعة

أنّ التقدم المتلاحق في تكنولوجيا الاتصال والإعلام، قد أجبر النظـام الإعلامـي في مصر وفي الدول العربية على التغيير؛ لكن من دون ترحيب من النخبة الحاكمـة، أو إدراك حقيقي منها لنتائج هـذا التطـور، عـلى مسـتوى تطـوير البنيـة الإعلاميـة والقـوانين والهيئـات، والأهـم مـن هـذا وذاك: تـأثيرات ثـورة الاتصـال والإعـلام في المجتمع والرأي العام. من هنا، اتجه تفكير نظـام مبـارك إلى أمـرين: الأول السـماح بتعددية في الإعلام من دون حرية حقيقية، وعـلى طريقـة ديمقراطيـة التنفـيس، أو كما كان يعرف في مصر قبل الثورة، من أن الصحافة تقـول ـ في حـدود ـ مـا تشـاء، والحكومة تفعل ما تريد. و الثاني اللجوء إلى المنع في حالة تجاوز السقف المسـموح أو الخطوط المتّفق عليهـا. وهـو أسـلوب غـير فعّـال ـ اسْـتُخْدِمَ في أثنـاء انتخابـات مجلس الشعب الأخيرة ـ لا لأنّ الأصل في الإعلام هو الحرية والإباحـة فحسـب، بـل نتيجة حتمية للتطور في تكنولوجيا الاتصال والإعلام، التـي جعلـت المنـع أقـرب إلى المستحيل. في هذا الإطار، ارتفع معـدل اعـتماد الجمهـور المصري عـلى الفضـائيات العربية والأجنبية الناطقـة بالعربيـة، كـما تضـاعفت أعـداد مسـتخدمي الإنترنـت، ومواقع التواصل الاجتماعي والجوال، حيث يُقدَّر عدد مسـتخدمي الإنترنـت بــ 23 مليونًا، والهاتف المحمول بـ 65 مليون مواطن، ما سـمح بتبـادل الآراء والمعلومـات بحرّية، وبعيدًا من رقابة أجهزة الأمن. كما سمح بتنامي ظاهرة صحافة المواطن.

الحقيقة الخامسة

أنّ النظام الإعلامي المصري، كان ولا يزال يتفاعـل ويتـأثر بالفضـائيات العربية والأجنبية، كما يحفل بالتنوُّع وبالآراء المتعارضة في الصحافة الورقيـة والإلكترونية وقنوات التلفزيون الفضائية الخاصة، ما قد يُضعف من مقولـة تزييف الرأي العام، وبأنّ الحكومة قادرة عـلى الهيمنـة والتوجيـه الإعلامـي. وجاءت ثورة 25 يناير لتؤكد هذه الحقيقة؛ فعلى الرغم من الهيمنة الكمّية

للإعلام الحكومي، والقبضة الأمنية لنظام استبدادي شمولي، جرى إنتاج خطابات نقدية وتداولها، عبر إعلام المعارضة وبعض الصحف والقنوات التلفزيونية الخاصّة، والفضائيات العربية والأجنبية، وعبر ـ وهو الأهمّ ـ الفيسبوك، وتويتر، والمدوَّنات، واليوتيوب. نجحت هذه الخطابات في فضح خطاب الإعلام الحكومي وكشف زيفه، وإنهاء العمليات المنهجية لتزييف وعي المواطنين، والتلاعب بعقولهم ومشاعرهم لمصلحة نظام مبارك. باختصار، حدث تحوُّل ناعم في وعي أغلبية الشعب المصري، دفعها ـ عن قناعة ـ إلى التحرُّك الفوري والمفاجئ لإسقاط النظام، وإسقاط خطاباته الإعلامية الدعائية.

ثانيًا: خطاب الإعلام الحكومي

في ظل الحقائق السابقة، قدّم الإعلام الحكومي ـ وهو أمر متوقع ـ خطابًا دعائيًا لمصلحة استمرار النظام وضد الثورة والتغيير. وهو بذلك الخطاب، يحافظ على استمرارية النظام الإعلامي ومكاسب قياداته التي كانت تحصل على رواتب وامتيازات هائلة، مقارنة بالأوضاع العامة للعاملين في الإعلام المصري، إضافة إلى تورُّط عدد من هذه القيادات في تهم فساد واستغلال نفوذ، يجري التحقيق فيها حاليًا.

لم يمنع الخطاب الدعائي للإعلام الحكومي التحرُّك الجماهيري الواسع في 25 كانون الثاني/يناير، الذي مثّل مفاجأة من العيار الثقيل لكل الأطراف، بمن فيهم شباب الثورة وأحزاب المعارضة وقواها؛ فمع كل بلاغة الخطاب الإنجازي للنظام وهجومه المتواصل على المعارضة، إذ بالشارع ينتفض وينجز ثورته. من هنا، حدثت صدمة داخل أروقة الإعلام الحكومي الذي بدا كنمر من ورق، وداخل النظام بأكمله، الذي بدا هو الآخر عاجزًا وغير قادر على المبادرة أو الحركة السريعة. لذلك جاءت تحركاته بطيئة ومتأخرة كثيرًا عن حركة الجماهير، وكانت حركة الإعلام الحكومي ـ بحكم التعود ـ تابعة لحركة النظام السياسي ومماثلة له في البطء والعجز، ومن ثمّ ذهب الخطاب الإعلامي الحكومي، كما ذهب النظام إلى إنكار حدوث الانتفاضة. اقتصر الخطاب الإعلامي على إشارات محدودة للغاية وغير دقيقة، عن تظاهر عشرات أو مئات من الشباب الغاضب وأحيانًا المغرر بهم، وعن أن المطالب التي رفعوها في 25 كانون الثاني/يناير هي حق مشروع، لذلك لم تتعرض

لهم الشرطة بالإيذاء أو تحاول منعهم. وهي معلومات غير صحيحة؛ إذ استخدم الأمن المركزي القوة المفرطة في تفريق الاعتصام الأول الذي نظمه الشباب في ميدان التحرير في الساعات الأولى من 26 كانون الثاني/يناير.

ردد الإعلام الحكومي خطابًا غير متماسك، ينطوي على تناقضات ومعلومات خاطئة في الأيام الثلاثة الأولى من الثورة وحتى بداية جمعة الغضب في 28 كانون الثاني/يناير، حين أكد أن مطالب الشباب مشروعة، وأن تحركاتهم السلمية مسموح بها في إطار القانون والحفاظ على الأمن العام. لكنه أشار إلى أن هناك قوى تستغل التحركات السلمية للشباب، وأن هذه القوى لها مصالح وأجندات مرتبطة بقوى خارجية، لذلك لا داعي ـ من وجهة نظر الحكومة ـ لتكرار التظاهر؛ فرسالة الشباب ومطالبهم قد وصلت، والحكومة تعمل على تنفيذها. وكان ذلك من دون الإعلان عن إجراءات محددة، أو خطط زمنية للإصلاح السياسي والاجتماعي الذي طالب به الشباب.

كان ارتباك مثل هذا الخطاب ـ في الحقيقة ـ امتدادًا طبيعيًا للارتباك وحالة العجز التي ضربت النظام والحزب الوطني من جهة، والإعلام الحكومي الذي ارتبط تاريخيًا بالحزب وبالدولة من جهة أخرى، مع العلم أن الحزب الوطني كان مندمجًا في الدولة. التزم النظام الصمت، وبدا عاجزًا عن طرح أي مبادرات لاحتواء حالة الغضب التي اجتاحت المجتمع، وعبرت عن نفسها في تسارع الاستعدادات لجمعة الغضب في 28 كانون الثاني/يناير، وفي استمرار الانتفاضة في مدينة السويس وبعض أحياء القاهرة خلال يومي 26 و27 كانون الثاني/يناير. ظل الخطاب الإعلامي الحكومي عاجزًا عن طرح أي جديد مقنع، يستطيع به احتواء التجهيزات المتسارعة لجمعة الغضب، كما لم يقدم اجتماع أمانة الحزب الوطني يوم الخميس 27 كانون الثاني/يناير أي مبادرة سياسية، يمكن استخدامها في تجديد مكونات الخطاب الدعائي والتضليلي للإعلام الحكومي. واستمر الاعتماد على الحلول الأمنية، سواء في طريقة التفكير، أو في استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين، كما استمرّ اللجوء إلى المنع والتضييق على حرية الإعلام والإعلاميين.

في هذا السياق، حدث تحوُّل غير مسبوق في خطاب الاتصال والإعلام المصري؛ عندما قطعت الحكومة خدمة الإنترنت والهاتف الجوال فجر 28

كانون الثاني/يناير، في محاولة متأخرة لحرمان شباب الثورة وقوى المعارضة التواصل والتنسيق، واستخدام الفيسبوك وتويتر وسائل لإعلام الثورة في مواجهة سطوة الإعلام الحكومي، الذي دخل في تحالفات مع بعض القنوات والصحف الخاصة، ضد الثورة وحق الجماهير في التظاهر السلمي.

يُعَدُّ وقف خدمة الإنترنت والهاتف الجوال قطيعة في تاريخ الاتصال والإعلام في مصر، واعتداءً غير مسبوق على حقوق الاتصال التي أقرتها المواثيق الدولية وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. لكن هذه القطيعة أربكت الخطاب الإعلامي الحكومي؛ إذ عجز عن تقديم تفسير أو تبرير مقنع للرأي العام، بما في ذلك المتعاطفون مع النظام. وجاءت تظاهرات جمعة الغضب لتزيد من ارتباك الخطاب الإعلامي الحكومي وفشله؛ إذ حافظ على منهج إنكار وجود تظاهرات شعبية واسعة ضد النظام، وإنكار وجود قمع منهجي يُرتكَب ضد المتظاهرين. ويمكن القول إن انهيار الأجهزة الأمنية مساء 28 كانون الثاني/يناير، والإعلان عن نزول الجيش لحفظ الأمن، كان بمنزلة إعلان رسمي عن سقوط النظام والإعلام الحكومي. أما الفترة من 28 كانون الثاني/يناير وحتى الإعلان عن تنحي الرئيس مبارك في 11 شباط/فبراير، فقد كانت عبارة عن بحث مرتبك في عملية التخلص من النظام وإعلامه ورموزه ـ أي دفن النظام ـ والبحث عن نظام جديد، قد يكون امتدادًا للنظام نفسه، مع تغيير الواجهات والشخوص أو بناء نظام جديد. وهي المخاوف التي تسيطر على المشهد المصري حتى الآن.

مساء 28 كانون الثاني/يناير ـ بعد أن اختفت الشرطة ـ سقط الإعلام الحكومي سقوطًا مدويًا بطعم الفضيحة المهنية والأخلاقية وربما الوطنية؛ فقد تعمّد الإعلام الحكومي تقديم خطاب ترويعي تخويفي يستهدف نشر الرعب والفزع بين المواطنين، وإحداث حالة من الفوضى تجعل الرأي العام أمام أحد خيارين: إما الفوضى وغياب الأمن، أو استمرار نظام مبارك. اعتمد هذا الخطاب ـ غير الأخلاقي ـ على بثّ متكرر وواسع النطاق لصرخات استغاثة، وروايات لرجال ونساء ـ لم تثبت صحتها ـ عن اقتحام البلطجية الشقق للسرقة والاغتصاب. وكان الأجدى والأقرب إلى المهنية، إبلاغ الجيش بمثل هذه الاستغاثات حال حدوثها، وإطلاق تحذيراتٍ تُصاغ وتُقدَّم بأسلوب إعلامي،

وفق قواعد إعلام الأزمات التي توازن بين التحذير وتجنب إثارة الفزع.

لجأ هـذا الخطـاب الترويعـي، المتحـالف مـع عـدد مـن القنـوات والصـحف الخاصـة، إلى اسـتخدام «الفزاعـات»، مثـل فزاعـة غيـاب الأمـن وانتشـار الفـوضى والبلطجة، وفزاعة المؤامرة الخارجية، وفزاعة الغزو العسـكري الأمـيركي والإسرائـيلي لمصر، وفزاعــة الإخــوان والتطــرف الإســلامي، وفزاعــة الإضرار بالاقتصــاد وضرب السياحة وتعطيل مصالح المواطنين، وأخيرًا فزاعـة الفـراغ السـياسي؛ فرحيـل مبـارك معناه عدم وجود بديل، ومعناه انتشـار الفـوضى. مثّلـت هـذه الفزاعـات وغيرهـا، خطاب الترويع والتخويف من الحاضر والمستقبل، الذي استمر إنتاجه وتداوله جنبًا إلى جنب مع خطاب الإنكار وإنتاج الأكاذيب. ثمّ استجد خطاب دعائي ثالث يقـوم عـلى «شـيطنة» المتظـاهرين والمعتصـمين في ميـدان التحريـر؛ فهـم إمـا عمـلاء أو مأجورون لجهات أجنبية يتلقون منها المال والتعليمات، للتخريب والإضرار بمصلحة مصر وأمنها القومي؛ أي أن نظام مبارك، في الخطاب العالمي للحكومـة، صـار صـنوًا لمصر، وهو ترادف جرى العمل به تاريخيًا، ضمـن منظومـة الإعلام الحكومي. ومن العجيـب أن الخطـاب الإعلامـي الحكـومي اختـار جهـات ودولاً أجنبيـــة بينهـا تناقضـات واضحة في السياسات والمصالح كأميركا وإسرائيل، وحـزب اللــه وإيـران، وقطر، وجماعة الإخـوان المحظـورة، وتنظـيم القاعـدة!! الأمـر الـذي أكـد هشاشـة الخطـاب الحكـومي وعجـزه وتآكـل صـدقيته، حيـث بـدا واضـحًا التفـاف أغلبيـة المصريين على الفضائيات العربية والأجنبية وفي مقدمتها الجزيرة.

اسـتدعت شـيطنة الثـوار وتشـويه صـورتهم، اخـتلاق أكاذيـب عـن حقيقـة أهدافهم وسلوكهم، واستخدام فنـانين ونجـوم كـرة ومشـاهير في تشـويه صـورتهم، والمطالبة باستخدام القوة، بل وبحرق المعتصـمين وإبـادتهم في ميـدان التحريـر[1]!! هكذا نشأت ملامـح خطـاب إنكـاري في البدايـة، ترافـق معـه خطـاب اغتيـال معنوي وسياسي، يشيطن المعتصمين في ميـدان التحريـر والمتظـاهرين في مـدن مصر، ويجرّدهم من الوطنية والأخلاق. يُلاحَـظ أن الخطـاب هنـا يتنـاقض مـع

(1)لمزيد من التفاصيل، انظر: خالد السرجاني، «أداء المؤسسـات الإعلاميـة،» في: عمـرو هاشـم ربيـع، محـرر، ثـورة 25 ينـاير: قـراءة أوليـة ورؤيـة مسـتقبلية (القـاهرة: مركـز الأهـرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2011)، ص 126 ـ 130.

ما قدّمه الإعلام الحكـومي مسـاء 25 كـانون الثـاني/ينـاير وحتـى 27 منـه، في شـأن مشروعية تحركات الشباب ومطالبهم وتفهم رسـالتهم. تبـدو المفارقـة في أن بعـض القنـوات والصـحف الخاصـة التـي يمتلكهـا بعـض رجـال الأعـمال وبعـض الـدعاة السلفيين، قد ساهمت في إنتاج الخطاب الحكـومي ذاتـه وترويجـه بكـل مكوناتـه وتحولاته غير المنطقية، التي أكدت ارتباكه وعجزه وعدم قدرتـه عـلى التعامـل مـع الواقع الثوري المتحول والمتسارع في اتجاه إسقاط النظام.

بعد إلقاء مبارك كلمته في الأول من شباط/فبراير، التي طالب فيها بالاستمرار في الحكم لإنهاء ولايتـه في أيلـول/سـبتمبر 2011، وتمنـى فيهـا أن يمـوت ويُـدفن في وطنه الذي عمل في خدمته، أنتج الإعلام الحكـومي خطابًـا عاطفيًـا اسـتجدى فيـه عواطف المصريين، وحـاول توظيفهـا للالتفـاف عـلى الانتفاضـة واحتوائهـا لمصـلحة اسـتمرار الـرئيس، بحيـث مـزج بـين الاسـتجداء والاسـتعطاف والتلاعـب بالمشـاعر واستغلالها سياسيًا؛ فمبارك خدم مصر لسنوات طويلة، وقدّم التضحيات في الحـرب والسلم، ثمّ إنه كبير العائلة، والأب لأغلبية المصريين الـذين وُلـدوا ولم يشـاهدوا إلا رئيسًا واحـدًا هـو حسـني مبـارك. اللافـت للنظـر أن بعـض الصـحف والفضـائيات الخاصة، رددت الخطـاب ذاتـه وروجـت لـه ولطروحـه وبراهينـه المتداعيـة، التـي رفضتها أغلبية المصريين، لأنها تخلط بين منصب الرئيس بصفته وظيفة عامة، وروح الأبوّة والعطف على كبار السن واحترامهم وتقديرهم. فهذه ـ بالطبع ـ قـيم نبيلـة، لكنها تتعارض مع احتكار الحكم ومحاولة توريثه، فضلاً عـن الفسـاد وسـوء الإدارة وإصدار أوامر بقتل المتظاهرين؛ وهي اتهامـات ينظـر فيهـا القضـاء المصري حاليًـا، وقد تصل العقوبة المترتبة عليها ضد الرئيس السابق إلى حد الإعدام.

لكن النظام السياسي المرتبك والمتخبّط، الذي سقط عمليًا مساء جمعة الغضـب في 28 كانون الثاني/يناير، تحوّل إلى موقع التآمر على الثورة ومحاولة تصـفيتها. سـاهم الإعلام الحكومي في هذا التحول، من خلال تغطيته المتحيزة وغـير الأخلاقيـة للعـدوان الهمجي المسلح، على المعتصمين في ميدان التحرير في الثاني من شباط/فبراير، المعروف إعلاميًا باسم «موقعة الجمل»؛ فقد أنتج الإعلام الحكومي (خطاب الثورة على الثـورة) بحسب وصف أحد الصحافيين المقـرَّبين مـن النظـام، وهـو توصـيف زائـف، يخاصـم

الوقائع المؤسفة لهذا اليوم. إنه خطاب للثورة المضادة بامتياز، حيث تعمّد الكذب والتضليل، وصوّر المشهد العام وكأن هناك انقسامًا في المجتمع إلى فريقين متساويين في شأن استمرار الرئيس، كما ادعى أن الاعتداء المدبَّر على المعتصمين في ميدان التحرير ـ الذي قام به البلطجية المأجورون، وما تبقى من أتباع الحزب الوطني وأفراد الأجهزة الأمنية ـ ما هو إلا اشتباك بين مؤيدين ومعارضين لبقاء الرئيس مبارك.

لكن وجود الفضائيات العربية، ووسائل الإعلام الأجنبية، علاوة على وسائل الإعلام الجديد، فضح حقيقة ما يجري من اعتداء على المعتصمين. من هنا جاءت قرارات وزارة الإعلام ـ التي أُلغيَت بعد الثورة ـ بالتضييق على عمل المراسلين العرب والأجانب، ثمّ بإغلاق مكتب قناة الجزيرة، مع تصعيد الإعلام الحكومي ضد كل وسائل الإعلام الأجنبية والعاملين فيها، خصوصًا من غير المصريين، حيث كل الأجانب ـ بلا استثناء ـ متآمرون ضد مبارك ومصر. وقد وقع عدد من الاعتداءات على صحافيين أجانب، ما مثّل تحولاً في الخطاب الإعلامي الحكومي، ضد حرية وسائل الإعلام العربية والأجنبية. إلا أن التحوُّل الأكثر أهمية، الذي يمثّل سابقة جديدة وقطيعة خطابية، جاء بعد تعمُّد إيقاف بث قناة الجزيرة وعدد من الفضائيات العربية، والتشويش عليها. أشعل ذلك حربًا فضائية إعلامية جديدة بين الإعلام الحكومي والمواطنين الذين تابعوا الجزيرة على ترددات جديدة، وكلما تعرض تردد الجزيرة الجديد للحجب، تابعها المواطنون على تردد جديد! وقد وشاركت بعض الفضائيات العربية في نقل بث الجزيرة تضامنًا معها. ويُلاحَظ أن نمط منع بث الفضائيات العربية والتشويش عليها، وكذلك قطع خدمة الإنترنت والهاتف الجوال، قد أصبح تقليدًا مارسته السلطة في كل من ليبيا وسورية واليمن، في محاولات يائسة لانتهاك حقوق المواطنين في الاتصال، ومنعهم من معرفة الحقائق من مصادر مستقلة.

ما أن أعلن الرئيس مبارك تخليه عن الحكم، حتى حدث انقطاع مهم ومفاجئ في خطاب الإعلام الحكومي، إذ تحول من النقيض إلى النقيض؛ فبعد أن كان يرفض الثورة ويؤيد نظام مبارك، أصبح ـ من خلال الشاشات والصحف والوجوه والأقلام نفسها ـ يدعم الثورة ويبكي شهداءها. لكن سرعة

التحول لم تقنع قطاعات واسعة من الجمهور؛ وربما أثارت شفقة كثير من الإعلاميين المستقلين داخل مصر وخارجها، حيث أتت ـ تقريبًا ـ على ما بقي للإعلام المصري من صدقية واحترام بين الجمهور، وشوهت صورة الإعلاميين لديه، وعادت الوجوه الأقلام ذاتها التي كانت تدافع باستماتة وحماسة عن النظام السابق، لتدافع عن الثورة بالحماسة والاستماتة نفسيهما؛ بل إن بعض الصحف هاجمت النظام السابق بدرجة تفوق هجوم صحف المعارضة!! من هنا ربما تكوّنت لدى الجمهور صورٌ سلبيةٌ عن الإعلام والإعلاميين؛ فالإعلام تابع للسلطة ومنافق لها، والإعلاميون منافقون ويعملون من دون مبادئ أو أخلاق، ومثل هذه الصورة غير صحيحة، وتنطوي على تعميم، وتتعامل مع الإعلاميين كتلة واحدة، لا تميز بين الصالح منهم والطالح، وخصوصًا أن أي مهنة لا تخلو من الفاسدين أو المنافقين. وإذا كان هناك إعلاميون غير ملتزمين بقواعد العمل المهني وأخلاقيات الإعلام فإنهم أقلية محدودة، لكنها كانت بارزة ـ فقط لأن النظام السابق أتاح لها حرية النشر، ومنحها أجورًا ومكافآت ومزايا ضخمة. أما أغلبية الإعلاميين، فقد رفضت بيع ضمائرها، وتمسكت بشرف المهنة وأخلاقياتها، وقد عانت من المطاردة والتضييق، والحرمان من النشر، أو الظهور على الشاشة؛ وكثير من هؤلاء الإعلاميين عارضوا النظام وشاركوا في ثورة 25 يناير.

بغضّ النظر عن هذه القضايا، اتسم خطاب الإعلام الحكومي والصحف والقنوات الخاصة في المرحلة الانتقالية ـ بعد رحيل مبارك ـ بقدر كبير من الانفتاح على كل الآراء، مع تطوير ملحوظ في تغطية الأحداث، لكن مع قدر من التحيز في ما يتعلق بتأييد قرارات المجلس العسكري الذي يدير البلاد، ما دفع البعض إلى الحديث عن محاولة الإعلام المصري البحثَ عن سيد جديد (!)؛ فالإعلام الحكومي وأغلبية العاملين فيه، لم يتدربوا أو يعتادوا ممارسة العمل الإعلامي بحرّية، ووفق قواعد مهنية، ومن دون إكراهات أو توجيهات. من هنا يُلاحَظ أن الخطاب الإعلامي الحكومي، وخطاب القنوات والصحف الخاصة، حائر وغير مستقر في تناول قضايا كثيرة، ويبدو ناقلاً للواقع ولمختلف الآراء بصورة مبتذلة ومن دون رؤية، أو ضوابط مهنية، ما يوقعه ـ أحيانًا ـ في أخطار التحيز، وإثارة ملفات شائكة كالعلاقة بين المسلمين والأقباط.

ثالثًا: خطاب إعلام الثورة

يُقدِّم هذا الخطاب نموذجًا فريدًا لعملية تحوُّل الخطاب من دوائر الظل والتهميش والإقصاء، إلى دوائر الضوء والحضور والهيمنة، بحيث صار هو خطاب المرحلة، حتى وإن عملت في إطاره قوى وأطراف لا تؤمن تمامًا بالثورة أو ضرورات تفجُّرها واستكمال مسارها. المفارقة في أن هذا الخطاب أحدث قطيعة مع خطاب الإعلام في مصر، من حيث القول والممارسة الاجتماعية والمهنية، على عدة مستويات:

الأول : أنه أكد شرعية الإعلام الجديد الاجتماعية وفاعليته، عبر الإنترنت وشبكات التفاعل الاجتماعي، بوصفها أدواتٍ بالغةَ الأهمية في الاتصال والتواصل والإعلام، علاوة على الحشد والتعبئة السياسية؛ فقد اعتمد خطاب الثورة على وسائل الإعلام الجديد من ضرب الفيسبوك وتويتر ورسائل الهاتف المحمول ـ وهي تقنيات جديدة تملكها أغلبية المصريين ـ لمواجهة الآلة الإعلامية الضخمة والتقليدية لنظام مبارك، التي تُنْتِجُ خطابًا دعائيًا إنجازيًا، يتأسس على حجب الحقائق والتلاعب بالآراء وتزييف وعي المواطنين ـ وتُرَوِّجُ له. ولا شكّ في أن تراجع صدقية الخطاب الإعلامي الحكومي، وكذلك خطاب أغلبية القنوات والصحف الخاصة، قد مكّن الإعلام الجديد من تأكيد مكانته وشرعيته، خصوصًا في ظل استخدامه الواسع لمقاطع فيديو وصور ورسوم وشعارات تحظى بالصدقية، فضلاً عن جدة المضامين وجاذبيتها ودعوتها إلى التغيير، في ظل واقع سياسي واجتماعي أُعِدَّ فعليًا لقبول هذه الدعوة.

الثاني : القدرة على الانتقال من المجال العام الافتراضي إلى الواقع، والتحرُّك مع الجماهير، هما من أهم إنجازات ثورة 25 يناير وآليات عملها وتطويرها، وربما الحفاظ عليها حتى تستكمل تحقيق أهدافها بصفتها ثورة شاملة. وأعتقد أن مفهومَي المجتمع الشبكي والذات الفاعلة في عصر المعلومات، وفق ما طرحه مانويل كاستلز قد يُفسّر ـ إلى حد كبير ـ خصوصية الثورة المصرية؛ إذ تقوم الشبكات بإنتاج القوة والتجربة وتداولهما، وبناء ثقافة افتراضية تتجاوز الزمان والمكان، كما تتجاوز كثيرًا من مكونات الصراع الطبقي، وتفتح المجال لدور أكبر للحركات

الاجتماعية ـ حركات الشباب، والنساء، والسلام، والحفاظ على البيئة[1].

في هذا السياق، تُطْرَحُ بقوة مفاهيم «مواطن الشبكة» و«المجال العام الرقمي» أو «الفعل السياسي الرقمي» و«المشاركة الرقمية». وتُعدُّ ثورة 25 يناير من المنظور الشبكي؛ نقلة نوعية غير مسبوقة عالميًا، على طريق التشبيك الاجتماعي والفعل السياسي الافتراضي، ثمّ الانتقال الناجح والسريع إلى الواقع الفعلي، بما يعني تلاشي الفروق بين الافتراضي والواقعي. فعبر مجموعات أشهرها: «كلنا خالد سعيد» و«6 أبريل» و«حملة دعم ترشيح البرادعي» و«25 يناير»، نشأت حركة اجتماعية شبابية ضمّت مئات الألوف، وتحالفت مع حركات «كفاية» و«شباب حزب الغد» و«الإخوان» و«الكرامة». وعلى الرغم من الاختلافات الأيديولوجية والسياسية بين هذه الحركات، إلا أنها نجحت في الانتقال من عالم الشبكة الافتراضي إلى أرض الواقع، وتحوّلت إلى قاطرة سحبت معها جماهير واسعة من مختلف الطبقات، لتصنع معًا أكبر ثورة شعبية في تاريخ مصر الحديث؛ اعتمدت على التظاهر السلمي المتواصل بالملايين، مع الاعتصام لأكثر من أسبوعين في ميدان التحرير وحول مقارّ الدولة في القاهرة والأقاليم.

الثالث : استخدم بعض الثورات الشعبية والانتفاضات وسائل الإعلام الجديد والإنترنت كما حدث في الفيليبين عام 2001، وفي إسبانيا عام 2004، وروسيا البيضاء عام 2006، وفي إيران وتايلاند عام 2006؛ لكنها لم تحقق النجاح الذي أحرزته الثورة المصرية؛ فالتجارب السابقة لم تتمكن من استثمار تراكمات الفساد والاستبداد والغضب الشعبي، أي أن الإنترنت والواقع الافتراضي لم ينجحا في الحشد وتفعيل المشاركة الجماهيرية الاحتجاجية وتحقيق أهدافها، بينما نجح الشباب المصري في حشد كتلة جماهيرية مليونية في القاهرة والمدن الكبرى (وصلت إلى ثمانية ملايين مواطن في أحد أيام الثورة). تمكّنت الكتلة الجماهيرية هذه من تحقيق أغلبية أهدافها، وبأقل قدر ممكن من الخسائر المادية والبشرية، على الرغم من عنف قوات الأمن في ضرب المتظاهرين، ثمّ مؤامرة انسحاب الشرطة وإطلاق سراح المساجين

---

(1)تقرير المعرفة العربي للعام 2009 : نحو تواصل معرفي منتج (دبي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2010)، ص 30 و31.

والحملات الدعائية. من هنا يبرز تفرُّد التجربة المصرية وقوتها في سياق التجارب العالمية، باستخدام الواقع الافتراضي في التشبيك الاجتماعي والحشد والمشاركة السياسية. مع ذلك، لا يعني تميُّز الثورة المصرية وتفردها في استخدام وسائل الاتصال الحديثة رهانًا مطلقًا على هذه الأدوات؛ فهي تبقى في التحليل الأخير، أدوات للثورة، بما يعني أنها لا بد من أن تتفاعل مع واقع اجتماعي، يعاني مشكلات القهر والاستبداد والفساد والظلم الاجتماعي، أي أنها لا تكفي وحدها وفي معزل عن توافر شروط الثورة[1].

وهنا قد أشير أولاً ، إلى أن الإنترنت والهاتف الجوال ومواقع التشبيك الاجتماعي ـ التي ترتبط بمجتمع المعرفة والقوة الناعمة ـ أصبحت من أهم أدوات العمل السياسي في القرن الحادي والعشرين، خصوصًا في الدول الشمولية البوليسية، التي تلغي المجال العام أو تضيّق عليه، ولا تسمح بحرية العمل السياسي، وتقمع الحريات العامة. ويُلاحَظ أن الأمن المصري ـ وبالمثل الإعلام الحكومي ـ قد فشل في ملاحقة هذه الأنشطة الجديدة التي لم يعرفها أو يتدرب عليها. فهو قديم ويعتمد على القوة الخشنة، وبالتالي لجأ ـ في خصام مع التاريخ ـ إلى قطع خدمات الهاتف الجوال والإنترنت. وأشير ثانيًا ، إلى أن استخدام أدوات الشبكة في العمل السياسي، يتطلب جهدًا ووقتًا وإمكانات مادية محدودة؛ لكنه يتطلب ـ وهذا هو الأهم ـ بشرًا لديهم رغبة قوية في الانتقال من الواقع الافتراضي إلى الواقع الفعلي، وبما يحتمه ذلك الانتقال، من تحمُّل أعباء الصدام مع أجهزة قمعية.

و ثالثًا ألفت إلى أن التجربة المصرية تُقدّم دروسًا مهمة، يمكن أن يُستفادَ منها؛ فقد صنع الشباب المصري عالمه السياسي الافتراضي منذ عام 2004، ثمّ نجح في تنظيم أول إضراب عام في 6 نيسان/أبريل عام 2008. ونظّم بعدها الكثير من التظاهرات التي حققت نجاحًا محدودًا، وتعرّض المئات من الشباب للاعتقال والملاحقات الأمنية، لكنهم التقوا في أرض الواقع. أي أن ثورة 25 يناير، سبقتها تجارب وتمارين للحشد والتنظيم والتظاهر السلمي والتضحية وتحمّل بطش الأمن.

(1)محمد شومان، «مصر ثورة غير مسبوقة ولكن إلى أين؟،» الحياة (لندن)، 2011/2/23.

و رابعًا ، نجد أن خطاب إعلام الثورة تجـاوز الخطابـات السياسـية للأحـزاب الشرعية، والقوى السياسية غير الشرعية؛ فلم ينطلق من إطار أيديولوجي محدد أو متفق عليه، أو يبشر بنظام سياسي واجتماعي جديد محدد المعالم؛ كما لم يتبنَّ منـذ البداية قضايا كبرى، كالوحدة العربية وتحرير فلسطين أو إسقاط كامب ديفيد، بل عبر عن مطالب سياسية واجتماعية تتفق عليها أغلبية المصريين ـ على ما بينهم من اختلافات أيديولوجيـة وسياسـية ودينيـة ـ وتـتلخص في الحريـة والتغيـير والعدالـة الاجتماعية. ومع استمرار الثورة وتنامي قوتها، ارتفع سقف هذه المطالب، وأضيفَ إليها كثير من التفاصيل، التي حرص خطاب الثورة على أن تكـون محـل اتفـاق كـل القوى والفاعليات التي شاركت في صنع الثورة.

فمن المطالبة مساء يوم 25 كانون الثاني/ينـاير بعـدم ترشـح الـرئيس مبـارك وابنه، وإلغاء قانون الطوارئ، ارتفعت المطالب إلى إسقاط النظـام، ورحيـل مبـارك، وبنـاء دولـة مدنيـة ديمقراطيـة، وحـل مجـلسي الشـعب والشـورى، وإقالـة «وزارة نظيف». وقبيل إعلان مبارك تخليه عن الحكم بعدة أيام، أضيفت مطالب محاكمة الرئيس وكبار المسؤولين، ورفض تعيين نائب الرئيس عمر سليمان، وإسقاط حكومة أحمد شفيق، وحلّ جهاز مباحث أمن الدولة. ويُلاحَظ أن خطاب الثورة لم يتطـرق إلى شكل النظام السياسي بعد رحيل مبارك، أو إلى الطبيعة الاقتصادية والاجتماعيـة لمجتمع ما بعد الثورة، أي أنـه حـافظ عـلى وحـدة قـوى الثـورة، بواسـطة أهـداف وشعارات عامة بسيطة وملهمة.

ترافقت مستويات القطيعة الأربعة التي أحـدثها خطـاب الثـورة، مـع تبنـي خطاب تحريضي قبل 25 كانون الثاني/يناير وبعدها، امتلـك زمـام المبـادرة وتجـاوز أداء الخطاب الإعلامي الحكومي، مطالبًا الجماهير بالتظاهر السـلمي ضـد الفسـاد والقهر والاستبداد، وطلب الحرية والتغيـير والعدالـة الاجتماعيـة. ثـمّ تطـور إعـلام الثورة بعد 28 كانون الثاني/يناير نحو إنتاج وتداول خطـاب يطالـب بإسـقاط النظـام، والثأر لدماء الشهداء، من خلال محاكمة رموز النظام وقـادة الشرطـة، الـذين أطلقـوا الرصاص الحيّ على المتظاهرين. وفي كل هذه الممارسات الخطابية، كان الاعتماد أساسًا على وسائل الإعلام الجديد، وإعلام المواطن، والقنوات الفضائية العربيـة، خاصـة قنـاة الجزيرة، التي فتحت المجال أمام الثوار للتواصل مع الرأي العام، ولا سـيما بعـد قطـع

خدمات الإنترنت والهاتف الجوال. ومع رحيل مبارك، أنتج إعلام الثورة خطابًا احتفاليًا بهذا الانتصار، يفتخر بالوطنية المصرية، وبما أنجزه المصريون من ثورة سلمية متحضرة، ويؤكد ـ في الوقت نفسه ـ استمرارية الثورة وضرورة الحفاظ عليها، حتى تستكمل تحقيق أهدافها. وثمّة خطاب جامع وتوحيدي هيمن على خطاب الثورة: فلا تمييز بين المواطنين على أساس الدين، أو التعليم أو الطبقة، أو الانتماء السياسي، إضافة إلى تأكيد وحدة الشعب والجيش، مع ما بدا أحيانًا من بطء في تنفيذ أهداف الثورة.

لا تعني هيمنة الخطاب الوطني الجامع والاحتفائي بالثورة اختفاء الخطاب النقدي ضمن إعلام الثورة؛ فهذا الخطاب حاضر ومتفاعل مع الأحداث، بحيث حفلت مواقع الإنترنت وصفحات الفيسبوك بانتقادات لبعض قرارات المجلس العسكري ولمواقف بعض المسؤولين، بل ولمسيرة الثورة ذاتها ومواقف بعض القوى السياسية التي شاركت فيها. ويتخوف الخطاب النقدي من تقلب مواقف بعض قوى الثورة، وكذلك من تحركات قوى الثورة المضادة ومواقفها. من جانب آخر، حفل إعلام الثورة عبر وسائل الإعلام الجديد والصحف وقنوات التلفزيون الحكومي والخاص، بنقاشات واختلافات عميقة بين بعض القوى السياسية، التي توحدت مواقفها في مرحلة الثورة والمطالبة بإسقاط النظام، لكنها تمارس الاختلاف والصراع السياسي في شأن المرحلة الانتقالية وآلياتها، وقانون تأليف الأحزاب الجديد، والاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

أسجّل هنا الاستقطاب الخطابي في إعلام الثورة ووسائل الإعلام المصرية والعربية، بين أغلبية قوى وفصائل الإسلام السياسي، والسلفيين، والصوفيين (أنصار الدولة الإسلامية أو الدولة ذات المرجعية الإسلامية) من جهة، والقوى والتيارات الليبرالية والقومية والاشتراكية (التي يطلق عليها البعض معسكر الدولة المدنية) من جهة أخرى؛ في شأن الاستفتاء على التعديلات الدستورية، واستمرار هذا الاستقطاب مع ما يصاحبه من توظيف سياسي ودعائي للدين أحيانًا، ولدماء شهداء الثورة في أحيان أخرى. والشاهد أن هذا الاستقطاب الخطابي قد يتحرّك ويتخذ مسارات وتناحرات داخلية ضمن التيارات الإسلامية، أو داخل صفوف قوى الدولة المدنية.

صفوة القول: إن خطاب الثورة لا يزال قيد التكوُّن؛ فهو خطاب مفتوح

وغير مغلق ولا يخضع لإكراهات أيديولوجية، ومن ثمّ فهو يتسم بالحيوية والقدرة على التغيير، وبالفاعلية والمتابعة النشطة للأحداث، مع إتاحة الفرصة أمام كل الجماعات للتعبير الحرّ عن آرائها؛ وذلك على حدة الاستقطاب والتوظيف السياسي، والخلط بين الدعوي والديني، والسياسي والقانوني، علاوة على تغليب العواطف على العقل والمنطق في كثير من القضايا. أعتقد أن هذه السمات ترتبط دائمًا بالتحوُّلات الكبرى في تاريخ الشعوب، التي تأتي بعد فترة من القمع والتضييق على المجال العام. ولا شكّ في أن الطبيعة المنفتحة لخطاب الثورة، لا تهيمن عليه أيديولوجيا محددة أو برنامج سياسي متفق عليه يسمح بتطوير الخطاب ذاته وإكسابه طاقات جديدة ربما تصل به إلى تجاوز حالة الاستقطاب بين أنصار الدولة المدنية، وأنصار الدولة الإسلامية، وأنصار الدولة ذات المرجعية الإسلامية. لكن انفتاح خطاب الثورة وحركيته، وعدم اكتمال تكوُّنه، يتيح لقوى الثورة المضادة ـ التي ما زال كثير من رجالها يعملون في الإعلام ـ إثارة الشكوك في جدوى استمرار الثورة، وطرح قضايا تعرقل نمو الفعل الثوري، وتحاول احتواء آثاره لمصلحة الإبقاء على النظام القديم، مثل قضية المصالحة بدلاً من المحاكمة، ومطالبة الجيش بالاستمرار في الحكم، والدعوة أحيانًا إلى فضّ التظاهرات والاعتصامات بالقوّة تحت دعوى الحفاظ على هيبة الدولة، وأخيرًا السعي بأساليب مختلفة للإيقاع بين أنصار الدولة المدنية وخصومها، والإيقاع بين الجيش وشباب الثورة.

خاتمة

إذا كان خطاب الثورة الإعلامي قد تكوّن في ظل الحصار، وبإمكانيات مادية ومهنية محدودة، فإن اعتماده على مساهمة المواطنين، ودعوته إلى التغيير في مناخ اجتماعي وسياسي يستجيب لهذه الدعوة، قد أكسبه الصدقية والقدرة على التأثير في الرأي العام. لقد امتلك إعلام الثورة زمام المبادرة وقيادة النقاش العام. والمفارقة في أن إعلام الثورة حاز موقع الهجوم، على تواضع إمكانياته والتضييق الحكومي عليه، بينما اتخذ الإعلام الحكومي، مع ضخامة إمكانياته، موقع الدفاع، وجاء دفاعه تقليديًا بائسًا، عبر خطابات متناقضة وغير مقنعة وبعيدة من الواقع، الأمر الذي فاقم من ضعف الإعلام الحكومي، وخصوصًا أنه قد خسر صدقيته ـ تراكميًا ـ منذ سنوات طويلة.

عمومًا، أنتج الإعلام الحكومي خطابات متناقضة ومرتبكة؛ إذ غابت عنه الرؤية، وهو ما أتى نتيجة طبيعية لتبعيته المباشرة لنظام مبارك، الذي عانى بدوره من الارتباك وعدم القدرة على التعامل مع الانتفاضة الشعبية التي تحولت إلى ثورة شعبية واسعة في خلال أقل من أسبوعين. ومع انهيار نظام مبارك، تفاقمت أزمة الإعلام الحكومي؛ حتى إن تحوُّله المفاجئ من معاداة الثورة إلى تأييدها بدا زائفًا وغير مقنع، بل دلالة على استمرارية العداء للثورة، أو محاولة انتهازية لركوب الموجة الثورية، ولا سيما أن كثيراً من قيادات الإعلام الحكومي الذين كانوا يروّجون لنظام مبارك، ما زالوا في مواقعهم، وإن تحدثوا إيجابًا عن الثورة!

يمكن القول إن إعلام الثورة قد نجح في تحديد أهدافه، وظلّ منذ اليوم الأول للثورة محافظًا على طبيعته المنفتحة على كل التيارات والجماعات، مع إنتاج خطاب تحريضي، توحيدي، يتأسس على الوطنية المصرية الجامعة، والمطالب العامة المتعلقة بالحرية والتغيير والعدالة الاجتماعية. وأثبت خطاب الثورة حيويته وقدرته على التجديد والابتكار في اللغة والشعارات، مع الحفاظ على الموروث الشعبي؛ فاستخدم العامية والفصحى البسيطة والسخرية والنكتة[1]، وهي أمور تغيب عن خطاب الإعلام الحكومي بحكم بيروقراطيته وجموده. كما نجح إعلام الثورة ـ بامتياز ـ في «أيقنة» (تحويل الرمز إلى أيقونة) بعض الشعارات والرموز وترويجها على نطاق واسع، من خلال عَلم مصر، وصور الشهداء، وصور الحشود المليونية في ميدان التحرير، هذا الميدان الرمز الذي صار أيقونة ضمن خطاب الثورة الإعلامي. لكن خطاب الثورة المنفتح والتوحيدي، اعتراه قدر من الارتباك بعد رحيل مبارك، إزاء التفكير والعمل لما بعد مرحلة مبارك، وتجسدت أبرز ملامح هذا الارتباك في الموقف من التعديلات الدستورية والاستفتاء عليها، وما رافق ذلك من استقطابات سياسية وأيديولوجية .

---

(1)لمزيد من التفاصيل، انظر: عادل عبد الصادق، «شعارات ثورة 25 يناير، قراءة في المغزى والدلالات»، في: ربيع، محرر، ثورة 25 يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية ، ص 186 ـ 191.

الفصل الثاني عشر

الثورة المضادة في مصر

رابـحة سيف علام (*)

(*) باحثة في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ـ القاهرة.

مقدمـة

قبـل أن تكتمـل الثـورة المصريـة، أو تحقّـق أول نجاحاتهـا بإطاحـة الـرئيس السابق مبارك، كانت المخاوف من الثورة المضادة تشغل السـاحة السياسـية. وقـد تعددت الآراء إزاء حقيقة وجود الثورة المضادة؛ فهنـاك مـن ينفـي وجودهـا كليًـا، معلّلاً تعثُّر الثورة بعدم جاهزية المجتمع المصري للتغيير الذي أحدثته، وهذا الـرأي يعبّر ـ في الغالب ـ عن قادة الثورة المضادة الذين ظلّوا يتحكّمون في الإعلام الرسمي لفترة لا تقلّ عن شهر ونصف بعد إطاحة مبارك. هنـاك رأي آخـر يعتـبر أنّ الثـورة المضادة قائمة بالفعل وقويـة، ولهـا أركـان في أرجـاء الدولـة المصريـة كلّهـا، وأن مـا يساعد عليها تخبط الثورة أو بطء تقدّمها أو التلكّؤ في تنفيذ مطالبها، كما يرى هذا الرأي أنّ قادة الثورة المضادة يتوزّعون بين رجال دولة ورجال أعمال ورجـال شرطـة ورجال إعلام فاسدين، يخشون إن تقدّمت الثورة في خطاهـا أن تكشـف فسـادهم وتحاسبهم وتُفقدهم الحظـوة والنفـوذ. يُعَـدُّ هـذا الـرأي هـو الـرأي الغالـب بـين المثقّفين والمحلّلين الداعمين للثورة، والساعين لاسـتكمال أهـدافها وتوطيـد أركانهـا؛ ومع ذلك هو لا ينفي أنّ الثورة المضادة لا تشعل إلا الفتيل الأول لعرقلة الثورة، ثمّ يعقب ذلك تناثر الشرارة ليشتعل الموقف ذاتيًا، مسـتفيدًا مـن تناقضـات المجتمـع المصري الذي لم يتخلص كليًا من الثقافة السابقة للثورة. أمّا الرأي الثالث، فيـذهب بعيدًا ويتّهم المجلس العسكري نفسه بقيادة الثورة المضادة، وتعمُّد تأجيـل تنفيـذ مطالب الثورة بدعوى الحفاظ على الأمن وإعادة الأمـور إلى نصـابها. ومـع أنّ هـذا الرأي لا يلقى قبولاً واسعًا في الساحة السياسـية، إلا أنّـه اكتسـب أهميـة خاصّـة في جمعة التطهير والمحاكمة في الثامن من نيسان/أبريل 2011.

نحـاول في هـذه الورقـة أن نرصـد تجلّيـات الثـورة المضـادة في المجـالات

المختلفـة، وكيفيـة تطـوُّر مراحلهـا، والـرابط بـين أحـداثها، ومـا تحملـه مـن فـرص للاستمرار حتى عقب تقديم مبارك وأفراد أسرته ومساعديه المقرّبين للمحاكمة.

أولاً: تعريف الثورة المضادة

تنشأ الثـورة المضـادة عـادةً عقـب انـدلاع الثـورة، في محاولـة ممّـن تضرّرت مصالحهم بفعل الثورة، للالتفاف عليها وإحباطها أو منع تقـدُّمها واكـتمال تحقيـق أهدافها. في هذا الإطار، يصبح الصراع بين الثورة والثورة المضـادة صراعًـا بـين نظـامٍ جديد يحاول أن يرى النور، ونظام قديم سقط شعبيًا لكن أركانـه الفعليـة لا تـزال تحاول جاهدة استعادته حتّـى لـو غـيرت أشخاصـه، في سـبيل بقـاء قواعـد عملـه وأركانه. لذا، قد يتراوح هدف الثورة المضادة بين إعادة النظام القديم كـما كـان، أو إعادته بوجهٍ جديد وأشخاص جدد، أو عرقلة تقدُّم الثورة فقط للحفاظ عـلى بقايـا النظام القديم، وحماية هذه البقايا من التعقُّب أو المحاسبة أو الاقتلاع[1].

قـد تأخـذ الثـورة المضـادة بالتـالي أسـلوبًا معطِّـلاً للثـورة أو داحضًـا لقيمهـا ومشكِّكًا في جدواها وفي قادتها ونواياهم. وبالمثل، قد تأخذ مظهر الفوضى الشاملة، بما يـؤدّي إلى ضـياع أولويـات الثـورة والتركيـز عـلى أولويـة الأمـن، وحمايـة النـاس لأنفسهم وممتلكاتهم بدلاً من البحث في كيفية استكمال الثورة وتحقيـق أهـدافها. ومن ثمّ تحـاول الثـورة المضـادة إغـراق الثـورة في مسـتجدّات داميـة فوضـوية، في محاولةٍ لسحق الثورة بالكامل أو ـ في الحـدّ الأدنى ـ لشـغل النـاس عـن اسـتكمالها، وإفقادهم الثقة في البدائل المستقبلية التـي قـد تطرحهـا. يجـري ذلـك باستحضـار فزّاعات تشكّك في جدوى الثورة بحدّ ذاتها، ما يخفّف من قوّة الـدفع التـي كانـت الثورة قد اكتسبتها ابتداء. مع ذلك، لا يمكن إغفـال أنّ الثـورة المضـادة نفسـها قـد تصبح هي الأخرى فزّاعة لدى القوى الثورية، فتندفع بعيدًا عـن الإجـماع الـوطني، أو تلجأ إلى التخوين والتجهيل بين مكوّنات القوى الثورية؛ وقد تجلّى ذلـك المشـهد عشية الاستفتاء الدستوري الأول في مصر بعد الثورة.

---

(1)وحيد عبد المجيد، «الثورة المضادّة بين التهوين والتهويل،» الأهرام ، 2011/4/26.

اختلفت الآراء في تحديد متى بدأت الثورة المضادة في مصر، والمرجّح أنها قد بدأت قبل الحادي عشر من شباط/فبراير 2011، أي قبل إطاحة مبارك؛ فلم يكن من المتوقّع أن يرى المنتفعون من النظام السابق ذلك الحشد الشعبي الكبير الذي يتغنّى بالشعار الشهير «الشعب يريد إسقاط النظام»، من دون أن يتحرّكوا لإنقاذ نفوذهم وفضّ هذا الحشد الشعبي بأي وسيلة كانت. من هنا، يرى البعض أنّ أهمّ أسباب نجاح ثورة 25 يناير هي ذاتها الأسباب التي مكّنت الثورة المضادة من التغلغل تباعًا في محاولةٍ لإحباط أهداف الثورة لاحقًا؛ فقد تميزت ثورة 25 يناير بكونها فجائية في حجمها واتساعها وتأثيرها، وقد فوجئ بها الداعون إليها والداعون إلى ضدّها على حدٍّ سواء، الأمر الذي أفقد النظام القدرة على مواجهة الثورة مباشرةً، ومن ثمّ استغرق بعض الوقت لاستعادة توازنه وتنظيم صفوفه ثمّ مباشرة هجوم مضادّ على الثورة في ما بعد .أمّا الخاصية الثانية التي أنجحت الثورة، فكانت غياب القيادة التنظيمية لها، ما أفقد النظام أي ورقة ضغط لمساومة قادة الثورة وبما يمكّنه من إجهاضها مبكرًا. لكن في المقابل، كان قادة النظام السابق وأنصاره يملكون إطارًا تنظيميًا ناظمًا لنشاطهم المناهض للثورة، وشبكة علاقات قوية تربط بينهم وتمكّنهم من الاتصال لإمرار خطط الثورة المضادة، بينما كانت قوى الثورة غارقة في جدلية استمرار الثورة عن طريق التظاهرات الحاشدة، أو التوجُّه إلى بناء هياكل وأحزاب وتحالفات وائتلافات، من أجل تحقيق أهداف الثورة عن طريق مؤسّسات من دون الاكتفاء بالمشهد المليوني المطلبي. وثالثًا، كانت الثورة المصرية فضفاضة المطالب بما وسّع من دائرة الشعارات والأهداف لتشمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ما شجّع قطاعات واسعة من المجتمع المصري على التماهي مع قيم الثورة، والانخراط فيها بما فاق قدرة النظام على القمع أو المساومة لإجهاض الثورة. لكن في المقابل، كانت تلك المطالب الفضفاضة ثغرة عبَرت منها الثورة المضادة؛ ففي الوقت الذي فقدت فيه الثورة زمام المبادرة إزاء تقديم تصوُّرات وخطط محدّدة ودقيقة عن كيفية تحويل هذه المطالب إلى سياسات وواقع على الأرض، كان تصوُّر الثورة المضادة لنظامٍ اقتصادي واجتماعي فاسد، قائمًا بالفعل ومستقرًّا في

مسـتويات مؤسّسـات الدولـة المختلفـة، وجماعـات المصـالح، وصـولاً إلى عصـابات النهب والبلطجة المنظّمة[1]

من جهةٍ ثانية، نجد أنّ نجاح أي ثورة يُقاس بمقدار ما تُحدثـه مـن تغيـير في بنية النظام الذي قامت لاقتلاعه، وفي طبيعته وهياكله. ومن ثمّ تُعَـدُّ عرقلـة إجـراء هذا التغيير في بنية النظام ثورة مضادة، سواء جاء ذلك عن طريق إدارة مركزيـة في قمّة هرم المنتفعين من النظام السابق، أو عن طريق صغار المنتفعـين المتنفّـذين في هيكل النظام السابق، الذين يتحرّكـون بـدافع البقـاء وحمايـة مصـالحهم الخاصّـة والضيقة. على ذلك، يمكن أن تكـون القطاعـات الكـبرى التـي ارتكـز عليهـا النظـام السابق لتمكين حكمه مراكزَ قوية للثورة المضادة، إن لم يجرِ تفكيك بنيتها القديمـة وإعادة هيكلتها على أساس المبادئ والقيم التي قامت عليها الثورة. في هذا الإطـار، نجد أنّ للنظام بنيـة سياسـية، وذراعًـا أمنيـة، وذراعًـا إعلاميـة، وهـيكلاً اقتصـاديًا، تخلّلتها الثورة من دون أن تبلغ مرحلة التغيير الكامـل؛ بيـنما تحـاول قـوى الثـورة المضادة إبقاء الوضع على ما هو عليه عن طريق تجلّيات أمنية وسياسية وإعلاميـة واقتصادية. تُضاف إلى ذلك البنية الإدارية، سواء على المستوى المركـزي أو المسـتوى المحلّي، التي لم تبلغها الثورة إلى الحدّ الـذي يمكـن معـه القـول إنّ الثـورة والثـورة المضادة تتصارعان فيه، بـل إن الثـورة المضـادة تكـاد تكـون المتحكّمـة بالكامـل في أرجاء هذه البنية.

ثانيًا: رهانات الثورة المضادة

راهنت قوى الثورة المضادة على أكـثر مـن عامـل مـن عوامـل إفشـال الثورة، سواء كانت عوامل متوازية أو متتالية؛ ففي مرحلةٍ أولى راهنت على إحداث فوضى بما يُفشل مهمّة الجيش في السيطرة على الوضع (وهو رهانها الأول). وكان التجلّي الأول لهـذه الفـوضى أمنيًـا عـن طريـق سـحب قـوّات الشرطة، وفتح السـجون وهـروب الألـوف مـن المسـاجين الجنـائيين، لخلـق انفلاتٍ أمنـي، عـلى أمـل إفشـال مهمّـة الجـيش ثـمّ المجلـس العسـكري في

(1)ضياء رشوان، «مواجهة الثورة المضادة واستكمال الثورة: كيف؟،» في: عمـرو هاشـم ربيـع، محرر، ثورة 25 يناير: قراءة أولية ورؤيـة مسـتقبلية (القـاهرة: مركـز الأهـرام للدراسـات السياسية والإستراتيجية، 2011)، ص 405 ـ 406.

السيطرة على الأمور؛ وتجلّى ذلك في الليلة الأولى لانتشار الجيش في الشوارع في مساء الجمعة 28 كانون الثاني/يناير. أمّا التجلّي الثاني فكان فوضى الإضرابات العمّالية أو ما اصطُلح على تسميته التظاهرات الفئوية، للمطالبة بتحسين ظروف العمل، وتغيير رؤساء العمل، ورفع الأجور، والمطالبة بالمستحقّات المالية المتأخّرة.

وكان الرهان الثاني للثورة المضادة على إحداث فتنة طائفية تشقّ وحدة الشعب المصري، وتشتّت انتباهه عن مكتسبات الثورة باستدعاء الفزّاعة الإسلامية، لكن في نسختها السلفية هذه المرّة. وكان الجدل المدني ـ الديني على هوية الدولة على أشدّه، خصوصًا مع الظهور الإعلامي المكثّف للإسلاميين، حديثي العهد بالسياسة وبالخطاب السياسي العامّ في مصر، وأبرزهم عبود الزمر وشيوخ السلفية. وقد حطّ هذا من سقف الاتفاق العامّ بين مزاولي العمل السياسي من التيارات المختلفة، ومن ضمنهم الإسلاميون، على هوية الدولة ومستقبل غير المسلمين فيها. وتحقّقت مقوّمات الثورة المضادة بحادثة هدم كنيسة إطفيح، واشتباكات المقطم الدامية في مساء التاسع من آذار/مارس.

تمحور الرهان الثالث للثورة المضادة على كسر المقولة الشعبية التي انطلقت عفويًا في الليلة الأولى لانتشار الجيش في الشوارع: «الجيش والشعب يد واحدة»؛ فكانت بداية محاولة التشكيك في نوايا الجيش تجاه الثورة: تارةً يُتّهم المجلس العسكري بالقيام بعمل صوري لحساب الرئيس السابق الذي لا يزال يحكم من خلف الستار، و تارةً ثانية يُتّهم المجلس العسكري بالرغبة في تمكين الإخوان المسلمين عن طريق التمسّك بالانسحاب من الحياة العامّة في غايةٍ أقصاها ستّة أشهر، وهو ما عُدّ مكسبًا للإخوان بوصفهم الأكثر تنظيمًا واستعدادًا من غيرهم لخوض انتخابات برلمانية في المدى القريب. لهذا، وقف أحد قادة المجلس العسكري ــ في مؤتمر صحفي ـ ينفي نفيًا صريحًا انتماء الجيش إلى الإخوان المسلمين أو إلى غيرهم من القوى السياسية، ويؤكّد انتماءه إلى مصر وحدها[1]. تارةً

(1)المصري اليوم ، 2011/3/28.

ثالثة يستفزّ الجيش من قوى تبدو ثورية بما يُحدث صدامًا بين الجيش والثورة، ويجعل الجيش يتخلّى عن الثورة أو ربّما يسحقها، وهو ما من شأنه أن يتهدّد ثقة الشعب بالجيش وينهي فرص تقدّم الثورة في تحقيق أهدافها. تجلّى هذا الرهان في مليونية التطهير، والمحاكمة يوم الجمعة الثامن من نيسان/أبريل، وإصرار بعض المتظاهرين على الاعتصام، بالمخالفة لإجماع القوى الوطنية والشبابية، لحماية بضعة ضبّاط من الجيش جاءوا للاعتصام إلى أن يرحل المشير حسين طنطاوي. واللافت للنظر أنّ المجلس العسكري قد استخدم في بياناته بهذا الخصوص، لفظ «فلول النظام السابق والحزب الوطني» بوصفهم تهديدًا لاستقرار البلاد وأمنها ولطموحات شعب مصر[1].

الرهان الرابع والأخير الذي يبدو مرجَّحًا استمراره، هو إحداث تأزُّم اقتصادي عن طريق الحلف الاقتصادي الذي لا يزال مسيطرًا على الاقتصاد المصري، بهدف إفقاد الناس الإيمان بجدوى الثورة حيث لم يتحقّق أي تقدّم اقتصادي ملموس، لا بل تدهور الوضع الاقتصادي. وقد يتراوح نشاط الثورة المضادة في هذا الصدد، بين التهويل والتخويف من مستقبل الاقتصاد المصري الذي تأثّر بالثورة إلى حدّ إعلان الإفلاس، واتخاذ خطوات فعلية لإثبات تدهور الاقتصاد عن طريق تلاعب محتكري سوق الأغذية بأسعار الموادّ الأساسية[2]، وذلك في محاولة للترويج أنّ الثورة قد أحدثت ضررًا اقتصاديًا هائلاً يفوق ما كان حادثًا بالفعل من قبل في ظلّ الفساد المالي والممارسات الاحتكارية، التي اتسمت بها النخبة الحاكمة في النظام السابق.

ثالثًا: تجلّيات الثورة المضادة

1 ـ الحشد الشعبي ضدّ الثورة

تختلف الآراء في تحديد متى بدأت الثورة المضادة في النشاط لمقاومة توسُّع الثورة؛ فالبعض يعتقد أنها بدأت بعد تنحّي الرئيس السابق بأيام

(1)«رسالة رقم (34) من المجلس الأعلى للقوات المسلحة،» (2011/4/9).

(2)علي صالح، رقية عنتر وأحمد أبو حجر، «مؤامرة الثورة المضادة لتجويع مصر،» الوفد (1 نيسان/ابريل 2011)، على الموقع الإلكتروني. :
<http://www.alwafd.org/index.php?option=com_content&view= article&id = 29631: %D >

قليلة، والبعض يعتقد أنها بدأت بالفعل قبل التنحي لكن أولويات عملها وخريطة تحرّكها اختلفت تبعًا لتطوُّر أحداث الثورة[1].

روى أحد شباب الحزب الوطني المنحلّ الذي استقال حديثًا أنّ توجيهات عليا صدرت من الأمانة العامّة للحزب ومكتب أمين التنظيم السابق أحمد عز إلى مسؤولي المحافظات يوم 31 كانون الثاني/يناير، بتسيير تظاهرات تأييد للرئيس السابق بمقابل مادّي ووعود بمناصبَ حزبية للقيادات التي تنجح في الحشد، تُعطَى لهم فور انكسار الثورة واستتباب الأمر للنظام السابق[2]، وهو ما يفسّر انطلاق تظاهرات مكثّفة لتأييد مبارك في هذا الأسبوع الذي شهد موقعة الجمل الشهيرة، وهي الواقعة التي يمكن الرجوع إليها باطمئنان بوصفها أحد أهمّ محاور الثورة المضادة؛ ففي يوم الثاني من شباط/فبراير صبيحة الخطاب الثاني لمبارك منذ اندلاع الثورة الذي استدرّ فيه عطف المصريين متمسّكًا بالبقاء في منصبه حتّى نهاية ولايته، انطلقت تظاهرات تأييد للرئيس السابق في عدّة مناطقَ وأهمّها في العاصمة، حيث نُظّمت تظاهرة في ميدان مصطفى محمود في المهندسين، وتحرّك قسم من هؤلاء المؤيدين للتظاهر أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون القريب من ميدان التحرير، موقع اعتصام الثوار في وسط القاهرة. وقد اقتحم المؤيدون اعتصام الثوار بخيول وجمال استُقدمت من منطقة الأهرام الأثرية بمقابل مادّي، بواسطة عدد من نوّاب الحزب الوطني في الجيزة. ومع أنّ الإعلام الرسمي قد روّج لرواية أنّ هؤلاء المؤيدين قد اندفعوا تلقائيًا لتأييد الرئيس السابق طلبًا للاستقرار ولإعادة انتعاش قطاع السياحة الذي تضرّر بفعل الثورة، أثبتت التحقيقات التي توسّعت في هذا الصدد شبهة الحشد بهدف التحريض على الاعتداء على المتظاهرين بمقابلٍ مادّي. وقد استمرّ مشهد الاشتباكات بين المؤيدين لمبارك والمعارضين لنظامه أكثر من 14 ساعة حتّى فجر اليوم التالي، في

---

(1) Jean Marcou, {Egypte: gare à la contre-rİvolution,} (3/2/2011), on the Web:<http://www. (1) cyberpresse.ca/opinions/201102/02/01-4366307-egypte-gare-a-la-contre-revolution.php >.

(2)أحمد فؤاد أنور، ««الثورة المضادة»: اعترافات شاب مستقيل من لجنة الحزب الوطني الإلكترونية،» (بوابة الأهرام، 2011/3/3)، على الموقع الإلكتروني. :
<http://gate.ahram.org.eg/ News / 45043.aspx>

مشهدٍ دموي كان القصد من ورائه إغراق الثورة السلمية في فخّ العسكرة، لسلبها الصورة الإيجابية التي انتشرت عنها حول العالم ولدى الرأي العامّ المصري. الأدهى من ذلك أنّ سيارات الإسعاف التابعة لمعهد القلب القومي، استخدمت تمويهًا لنقل زجاجات المولوتوف والحجارة التي استخدمت في الاعتداء على المتظاهرين، وذلك بشهادات موثّقة لعدد من سائقي هذه السيارات[1].

اللافت للنظر أنّ أسماء كثيرة اتُّهمت بالتدبير لهذه الأحداث، في مقدّمتها رجل الأعمال إبراهيم كامل، وصفوت الشريف (رئيس مجلس الشورى)، وفتحي سرور (رئيس مجلس الشعب). غير أنّ التحقيقات التي أُجريت بعد التنحي لم تتطرّق إلى المذكورين ولم تتّخذ بحقّهم أي إجراءات، واقتصرت على بعض النوّاب والمسؤولين في الحزب الوطني كإيهاب العقدة، وعبد الناصر الجابري، ويوسف خطاب، وشريف والي، ووليد ضياء الدين، وحسين مجاور رئيس اتحاد العمال. وأسفرت تظاهرة المحاكمة يوم الثامن من نيسان/أبريل عن تصعيد الاتهام في التحريض على هذه الواقعة ليصل إلى رئيسيْ مجلسي الشعب والشورى السابقيْن. وقد وُجّهت إليهم جميعًا تهمٌ تتعلّق بقيامهم بالتحريض والاتّفاق والمساعدة على قتل عدد من المتظاهرين السلميين العزّل يومي الثاني والثالث من شباط/فبراير الماضي، بمعاونة مجموعاتٍ من الخارجين على القانون ورجال الشرطة والبلطجية، مع سبق الإصرار، علاوةً على اقترانها بارتكاب جناية أخرى هي الشروع في قتل عدد آخر من هؤلاء المتظاهرين[2]. أمّا القبض على إبراهيم كامل، بواسطة الشرطة العسكرية، فجاء لاحقًا على خلفية تظاهرة التطهير والمحاكمة والاعتصام الذي أعقبها.

بخلاف هذه الواقعة الشهيرة، كان الحشد الشعبي المضادّ للثورة يجري أيضًا على مواقع شبكة التواصل الاجتماعي التي شهدت باكورة

(1)طارق التهامي، «أسرار جديدة من موقعة الجمل،» الوفد (4 أيار/مايو 2011).

(2)انظر المواقع الإلكترونية:

<htpt//www.masress.com/elbadi1/30098 >, <http://arabic.cnn.com/2011 egypt. 011/4/21/serour.azmi/index.html>,and<http://www.moheetcom/show news. spx?nid = 464150 &pg =14 > .

الدعوة إلى الثورة. وقد صدرت تعليمات عليا إلى ما يُسمّى اللجنة الإلكترونية للحزب الوطني بفتح آلاف الحسابات الوهمية على فيسبوك وتويتر بهدف التأثير في الرأي العام على هذه المواقع. واستخدمت هذه الحسابات قبل التنحي للترويج لفكرة أنّ مطالب الثورة قد استُجيب لها بتغيير الحكومة، وأنّ الرئيس يحظى بتأييد الجماهير التي خرجت في تظاهرات حاشدة بينما التظاهرات المعارضة تتناقص؛ فضلاً عن دعوة الناس إلى الكفّ عن النزول إلى التظاهرات المعارضة[1]. بالفعل، انتشر عددٌ من الصفحات المؤيدة لمبارك على فيسبوك مثل صفحة «كارهي وائل غنيم» وتضمّ نحو 35 ألف عضو، وصفحة «ضدّ تفويض وائل غنيم للتحدّث باسم ثوّار مصر» وتضمّ سبعة آلاف عضو، وصفحة «أنا آسف يا ريس» وتضمّ نحو ثلاثة آلاف عضو. وقد قادت هذه الصفحة الأخيرة الدعوة إلى النزول يوم 18 شباط/فبراير بتظاهرة لردّ الجميل للرئيس السابق في ميدان مصطفى محمود[2].

اللافت للنظر في هذه الصفحات أنّها تتشابك في ما بينها، فكلّ صفحة تدعو إلى الاشتراك في الصفحة الأخرى مع تفاوت العضوية بينها، كما أنّها تنشط أسبوعيًا لا يوميًا. وبالمثل لم يقتصر نشاط هذه اللجنة على صفحات خاصّة بالمؤيدين، بل إنّ الحسابات التي أنشئت لهذا الغرض تفاعلت أيضًا على الصفحات الداعمة للثورة كصفحة «كلّنا خالد سعيد» وغيرها، بهدف تسريب شائعات أو تغيير قناعات الداعمين للثورة. وقد تميزت هذه الحسابات بنشر التعليق الواحد على التوالي وأكثر من مرّة، في عدد من الصفحات الداعمة للثورة بهدف نشره على أوسع نطاق. تراوحت التعليقات بين التهويل من مخطّطات خارجية ضدّ مصر كمخطّط التقسيم والاحتلال الخارجي من أميركا وإسرائيل، وتشويه الشخصيات البارزة في الثورة مثل وائل غنيم، ومحمد البرادعي، وإبراهيم عيسى، وغيرهم، وذلك باتهامهم بالعمالة لمصلحة أميركا، وإسرائيل، وإيران، وقطر.

---

(1)أنور، ««الثورة المضادة»: اعترافات شاب مستقيل من لجنة الحزب الوطني الإلكترونية».
(2)اليوم السابع (14 شباط/فبراير 2011).

2 ـ المجال الإعلامي

لا شكّ في أنّ أداء الإعلام الرسمي والصحف القومية في أثناء الثورة كان متدنّيًا للغاية وملحقًا بطريقة فجّة بموقف النظام. فالصحف القومية مثلاً تجاهلت الثورة، ثمّ عادت واعترفت بوجود مطالب محقّة لمن يقف خلف التظاهرات؛ وتوسّعت في التهويل من شأن الفوضى إذا ما سقط النظام أو تنحَّى الرئيس، ثمّ وصلت أخيرًا إلى الاحتفال بنجاح الثورة بعد التنحي وكأنها كانت من الداعمين لها ابتداءً. واللافت للنظر أنّ صحيفتي الأهرام و الجمهورية قد حذفتا جزءًا كبيرًا من أرشيفهما الصحفي خلال الثورة للتنصُّل من مواقفهما قبل التنحي. وبالمثل، سار التلفزيون المصري على النهج ذاته، حيث بدأ بالتجاهل، ثمّ بإذاعة أخبارٍ كاذبة والتهويل من شأن الفوضى، وصولاً إلى ترويع المواطنين بإشاعة وقوع حوادث بلطجة وسرقة بالإكراه واغتصاب في أماكن متفرّقة من البلاد، لتأليب الرأي العامّ ضدّ الثورة وحصر المصريين بين خياري الفوضى أو القبول باستمرار حكم مبارك. تضاف إلى ذلك حملة التشويه التي شنّها عدد من نجوم الفنّ والرياضة ضدّ المتظاهرين واتّهامهم بممارسة الرذيلة وتعاطي المخدرات[1]. مع ذلك، كان أداء المؤسسات الإعلامية الرسمية بعد التنحي أكثر خطورة على مستقبل الثورة؛ إذ استمرّ عدد كبير من رؤساء تحرير الصحف القومية ومجالس إداراتها ومسؤولي التلفزيون في مناصبهم لمدّة تقارب الشهرين. وقد أجروا جميعهم ما بات يطلق عليه «عملية التحول» من مناصرة النظام والتهوين من الثورة، إلى تمجيد الثورة والاحتفاء بها، من دون إبداء أي حرج من تحوُّل المواقف بين ليلة وضحاها. وقدّموا أداءً إعلاميًا شديد التخبُّط، فكانوا يدّعون مناصرة الثورة في حين أنّ المحتوى الإعلامي لصحفهم وبرامجهم ينبئ بغير ذلك، بتضخيمه الآثار الجانبية للثورة كالانفلات الأمني والتطرف الديني؛ فمسؤولو الإعلام الرسمي الذين استمرّوا في مناصبهم بعد التنحي، كانوا جميعهم أعضاء ناشطين في الحزب الوطني، وشاركوا في إيجاد البيئة السياسية الفاسدة التي ثار المصريون

(1)خالد السرجاني، «أداء المؤسسات الإعلامية،» في: ربيع، محرر، ثورة 25 يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية ، ص 121 ـ 128.

لتغييرها، بينما انصرف هؤلاء الإعلاميون بعد التنحي إلى التأصيل الإعلامي للثورة المضادة. على سبيل المثال، وُصف مقال «الرومانسية والواقعية في الثورة المصرية» في الأهرام بأنه مانيفيستو الثورة المضادة[1]، إذ استعرض ثورات فرنسا وروسيا وإيران بوصفها نماذج لثورات شعبية بدأت نقية ثمّ انتهت ـ على حدّ وصف المقال ـ بكوابيس مرعبة. وقد استند المقال إلى تحليل يرى أنّ الثورة بدأت شبابية ثمّ انضمّت إليها القوى السياسية ذات الأجندات الأيديولوجية، ثمّ القوى ذات المطالب الفئوية، ثمّ انضمّ إليها المساجين الهاربون والبلطجية وأصحاب السوابق، مبشّرًا بأنّ المرحلة الخامسة ستشهد انضمام سكّان العشوائيات والجياع[2].

في مثال آخر، صنّف عبد الله كمال، توزُّع المجتمع المصري في المرحلة الانتقالية ـ بعد التنحي وحتّى عقد الانتخابات ـ إلى أربع قوى بحسب تقديره؛ قوى تقليدية تقوم على ولاءات عائلية وتنتمي إلى الحزب الوطني، وقوى ثورية أشعلت شرارة الثورة، وقوى تعبّر عن الأقباط، حيث تتصادم جميعها مع القوى الدينية التي تتّحد في ما بينها ضّد القوى الثلاث المذكورة آنفًا[3]. وهي رؤية تعبّر عن تكريس شقّ صفّ المصريين على أساس ديني أو طائفي، وعن إنكار كلّي لفكرة الاصطفاف على أساس الموقف من الثورة؛ إذ رأى أنّ القوى التقليدية التي يحتكر تمثيلها الحزب الوطني ستتحالف مع القوى الثورية، وكأنّ الثورة لم تقم لمواجهة فساد الحزب الوطني واستبداده بالحياة السياسية خلال ثلاثة عقود متتالية. وتُظهر هذه الرؤية هدفًا أساسيًا من أهداف الثورة المضادة، في تجلّيها الإعلامي، يرمي إلى تكريس شقّ الصفوف، وإذكاء الفزّاعات وخصوصًا الفزّاعة الإسلامية من أجل حشد الناس للتمترس على أساس ديني وطائفي لا على أساس ثورة ونظام سابق. وقد قصد طرح هذه الرؤية في بداية شهر آذار/مارس، وكأنّها تحضير إعلامي لإحداث فتنة طائفية بواسطة ذراع أمنية طولى للنظام السابق كانت لا تزال تتحرّك من دون وعي كبير من قوى الثورة.

(1)خالد الخميسي، «الإعلام والثورة المضادة،» الشروق الجديد ، 2011/3/20.
(2)عبد المنعم سعيد، «الرومانسية والواقعية في الثورة المصرية،» الأهرام ، 2011/3/14
(3)عبد الله كمال، تحالف واجب بعد «غزوة الصناديق»،» روز اليوسف ، 2011/3/23.

تُضاف إلى ذلك محاولة الإعلام الرسمي وخصوصًا التلفزيون، خلق حالة من التعاطف مع الرئيس السابق ونظامه عن طريق الترويج لمرضه أو حالته النفسية السيئة لما أصابه من غدرٍ وإنكار الجميل من جانب شعبه، أو المطالبة بعدم محاكمته لكبر سنّه ومرضه. ترافق ذلك مع قيام العاملين في الإعلام الرسمي ـ بجناحيه المرئي والمقروء ـ بحملة واسعة من أجل تغيير قياداتهم واستبدال أخرى لم تناصب الثورة العداء؛ وأسفرت الحملة عن تغيير جزئي شمل قيادات المؤسّسات الصحفية القومية في منتصف شهر آذار/مارس ثمّ في نهايته، مع وعد باستكمال التغييرات في اتحاد الإذاعة والتلفزيون تدريجًا. يُذكَر أنّ محاولات تبييض ساحة رجال النظام السابق لم تقتصر على الإعلام الرسمي، بل امتدّت إلى الإعلام الخاصّ؛ حيث خصّصت جريدة المصري اليوم عدة صفحات لحوار مطوّل مع رئيس مجلس الشعب السابق فتحي سرور تبرّأ فيه من أفعال النظام السابق[1]؛ وهو ما حدا بمجموعة من الصحافيين الشبان في الجريدة المذكورة، إلى تقديم اعتذار إلى الشعب المصري عن نشر هذا الحوار، متهمين بعض قيادات التحرير في الجريدة بمحاولة إمرار مشروع الثورة المضادة[2].

من جهة ثانية، كشفت الطريقة التي اتبعها عدد من الصحف في نشر أخبار ما يجري خلال أحداث الفتنة الطائفية، عمّا يمكن وصفه بـ «مانشيتات الثورة المضادة»؛ فقد أدّى تمويل رجال أعمال ـ متحالفين بحكم مصالحهم الاقتصادية مع النظام السابق ـ عددًا من الصحف اليومية والأسبوعية في مصر، إلى توظيف هذه الصحف للإثارة والتهييج والتهويل من تداعيات الثورة[3]، وهو ما برز في مانشيتات مثل «نزيف الاقتصاد بدأ: مصر بلا سولار»[4]، و«انفلات في الشارع واختفاء أنابيب البوتاجاز، انهيار أمني

(1)المصري اليوم ، 24 ـ 2011/3/26.

(2)عمرو بدر، «صحفيون بالمصري اليوم يعتذرون للقراء عن حوار الجريدة مع «فتحي سرور»،» الدستور الأصلي ، 2011/4/4، على الموقع الإلكتروني. :

<http://www.dostor.org/ : politics/egypt/11/april/4/39486 >

(3)أحمد إبراهيم، «قراءة في مانشيتات الثورة المضادة،» الوفد (16 أيار/مايو 2011)، على الموقع الإلكتروني. :

< http://www.alwafd.org/index.php?option = com_content&view = article& : id =45556 >

(4)المصري اليوم ، 2011/5/15.

وفوضى»[1]. وفي ذلك إغفال تامّ لدورية أزمات السولار والغاز خلال عهد مبارك في مثل هذا الوقت من كلّ عام. وبالمثل، عنْونت إحدى الصحف صفحتها الأولى بـ «انهيار الدولة في مصر» و«ضرب القضاة في الشوارع لإجبارهم على تغيير الأحكام للبراءة»، و«كساد في الاقتصاد يهدّد بالإفلاس»، و«دقّت طبول الحرب الأهلية»[2]

3 ـ المجال الأمني

انطلق التجلّي الأمني للثورة المضادة قبل التنحي أيضًا، وتجسّد في إحداث حالة من الانفلات الأمني المتعمّد من القيادات السابقة في وزارة الداخلية، من أجل صرف الناس إلى حماية أنفسهم وممتلكاتهم بدلاً من التظاهر لإسقاط النظام. وقد تأكّد هذا الأمر بإطلاق السجناء الجنائيين من عدة سجون، وسحب أو انسحاب الشرطة من الشارع بالتزامن مع نزول الجيش لحفظ الأمن، وفرض حظر التجوُّل ليلة 28 كانون الثاني/يناير؛ ففي التحقيقات التي باشرها النائب العام في شأن الانفلات الأمني، أقرّ عددٌ من الضبّاط بالاستعانة بمجموعات من أصحاب السوابق وتوزيعهم بحسب الأقسام المسجّلين فيها، وعُهد إليهم بمهمة الاندساس بين المتظاهرين والاعتداء عليهم ثمّ اعتقالهم وتسليمهم إلى رجال الأمن. وأقرّ الضبّاط أيضًا أنه جرى التغاضي عن قيام هؤلاء المسجّلين، بسرقة المواطنين بالإكراه في الشوارع قبل ساعات من انسحاب الشرطة .كان بديهيًا بالتالي أن تصبح الشوارع تحت السيطرة التامة للبلطجية بعد انسحاب الشرطة[3]. وقد تضاربت الأنباء عن أسباب انسحاب الشرطة من الشوارع؛ ففي بعض الأماكن تلقّى الضبّاط أمرًا بالانسحاب تزامنًا مع اقتحام عدد من المسلّحين أقسام الشرطة وسرقة الأسلحة منها وإضرام النار فيها، فضلاً عن صدور أوامر إلى رجال الأمن المركزي بالانسحاب، وإلى الضباط بخلع الزي

---

(1)الدستور ، 2011/5/15.

(2)الفجر ، 2011/5/15.

(3)«شهادة من ضباط شرطة يوم جمعة الغضب،» متابعة محمد عبد اللطيف، الأهرام ، 2011/5/8، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahram.org/Incidents/News/76841.aspx>

الرسمي وارتداء الزي المدني[1]. وفي أماكنَ أخرى انسحب الضبّاط بتقديرٍ شخصي منهم بعد انقطاع الأوامر عنهم بسبب تعطُّل أجهزة اللاسلكي الخاصّة بهم وصعوبة التواصل مع رؤسائهم في ظلّ انقطاع خدمات المحمول. وأكّدت لجنة تقصّي الحقائق التي انتُدبت للتحقيق في أحداث الثورة، أنّ فتح السجون وتهريب المساجين كان متعمّدًا، بعد دحض روايات مسؤولي عدد من السجون عن تعرّض السجن لإطلاق النار من خارج أسواره، بكشف عدم تطابق رواياتهم مع المعاينة الفنية للأسوار الخارجية للسجن. وتعزّز ذلك بانتشار مشاهد مصوّرة توضح خروج المساجين مصطحبين متعلّقاتهم الشخصية بحراسة رجال الشرطة الذين كانوا يحثّونهم على الإسراع، وهو ما ينفي روايات مسؤولي السجون عن حدوث تمرّد داخل السجن، أو احتجاز المساجين عددًا من الضبّاط للضغط على إدارة السجن لفتح الأبواب[2].

في جانب آخر من التجلّي الأمني للثورة المضادة، أطلّت الفتنة الطائفية بهدم ثلاث كنائس وحرقها، واشتباكات دامية وقعت في منشأة ناصر وفي إمبابة، بفاصل زمني بين هذه الأحداث لا يتعدّى شهرين. في الحادثة الأولى، تطوّرت قضية شرف رفض فيها الأب قتل ابنته المسلمة التي كانت على علاقة بشاب مسيحي، إلى مقتل الأب على يد أبناء أعمامه، ودفع ذلك شبّان قرية صول في إطفيح إلى هدم الكنيسة الكائنة في القرية انتقامًا لمقتل الأب بسبب الشابّ المسيحي[3].

وقعت هذه الحادثة بعد أيام قليلة من تسلّم حكومة عصام شرف مهماتها، وفُسّرت سريعًا على أنها من تدبير الثورة المضادة، وردًّا من جهاز أمن الدولة الذي اقتحم الثوار مقارّه بعد تسلّم شرف الحكومة مباشرة.

(1)نص تقرير لجنة تقصى الحقائق حول احداث ثورة يناير الصادر بتاريخ 2011/4/19.

(2)محمد صلاح، «تقصي الحقائق: العادلي أمر بفتح السجون لنشر الفوضى،» البشاير ، 2011/4/19، على الموقع الإلكتروني:

< :http://www.elbashayer.com/news.135788.html >

(3)محمود حسين، «تفاصيل عملية تحويل «قضية شرف» في قرية صول إلى أكبر فتنة طائفية بعد الثورة،» الفجر ، على الموقع الإلكتروني. :

<http://www.elfagr.org/Portal_NewsDetails.aspx? nwsId = 6901&secid= 5 >

عزّزت هذا التفسير رواية أهالي القرية الذين أفادوا أنّ من بين المحرّضين على هدم الكنيسة، اثنين من مخبري جهاز أمن الدولة في عهد النظام السابق[1].

واللافت للنظر أنّ التحقيقات التي أُطلقت يوم التاسع من آذار/مارس بشأن هدم الكنيسة لم تصل إلى شيء، واكتُفي بصلح بين أهالي القرية من الجانبين بحضور شيخ سلفي ذائع الصيت ومجموعة من شبّان الثورة ومثقّفيها، وتعهّد القوات المسلحة بإعادة بناء الكنيسة على المساحة نفسها وفي المكان نفسه، وهو ما تحقّق بعد أسابيع قليلة. لكن حتّى قاتلي الأب لم يُقدَّموا إلى المحاكمة، في منحًى يشابه منحى النظام السابق في إدارة هذه النوعية من الأزمات عن طريق الصلح والجلسات العرفية. وبعد أقلّ من يومين على هذه الواقعة، خرج عدد من سكّان منشأة ناصر بينهم مسلمون ومسيحيون في مسيرة احتجاج ضدّ هدم كنيسة إطفيح، فهاجمهم عدد من البلطجية وتطوّر الأمر إلى اشتباكات استمرّت عدة ساعات تسبّبت بمقتل 11 شخصًا وإصابة العشرات. ومن الغرابة أنّ التحقيقات في هذه الواقعة لم تعلَن، في حين أفاد أهالي المنطقة أنّ عددًا من البلطجية والمخبرين السرّيين التابعين لجهاز أمن الدولة والمعروفين لدى الأهالي، شوهدوا ينشرون شائعات في المنطقة من أجل تأجيج المشاعر العدائية؛ فبعد الهجوم على مسيرة الأهالي السلمية، راجت شائعات مفادها أنّ المحتجّين المسيحيين أشعلوا النار في مسجد السيدة عائشة القريب من المنطقة ويحتجزون حافلات فيها ركّاب مسلمون، وشائعات أخرى أسهمت في استمرار الاشتباكات عدّة ساعات[2]. واتّهم ائتلاف شباب الثورة فتحي سرور باستئجار بلطجية من منطقة السيدة زينب لإحداث فتنة، مستندين في ذلك إلى شهادات أهالي المنطقة الذين يعرفون البلطجية من نشاطهم السابق هناك من أجل تزوير الانتخابات[3]

---

(1)تيريزا سمير، «أهالي قرية صول يكشفون عن أسماء المتهمين،» الأقباط متحدون ، 2011/9/7، على الموقع الإلكتروني :

< http://copts-united.com/Arabic2011/Article.php?I = 736&A = 32327 >

(2)«أهالي منشية ناصر: أمن الدولة استخدم البلطجية والشائعات لإشعال الفتنة بين المسلمين والأقباط،» تحقيق إسلام الكلحي، البديل الجديد ، 2001/3/9، على الموقع الإلكتروني. :

<http://:elbadil.net/%d8%a3%d9%87%d8%a7%d9%84%d9%8a-%d9%85%d9%86%d8%b4%d9 >

(3)الدستور الأصلي ، 2011/3/9، على الموقع الإلكتروني. :

<http://www.dostor.org/ politics/egypt/11/march/9/37779?quicktabs_l = 2 >

فُسّرت الاشتباكات التي وقعت في إمبابة في بداية شهر أيار/مايو بالمنطق نفسه، مع التمسُّك هذه المرة بملاحقة المشاركين في حرق الكنيستين والمحرّضين على ذلك؛ فإثر تجمُّع العشرات من السلفيين وأهالي المنطقة أمام إحدى الكنائس في إمبابة، بدعوى تحرير فتاة أسلمت حديثًا وتُحتجَز داخل الكنيسة، حدثت اشتباكات وتراشق بالحجارة والمولوتوف والأعيرة النارية بين المئات من المسلمين والمسيحيين، ما أسفر عن مقتل 15 شخصًا وإصابة 232 آخرين. وقد اتُّهم رئيس الوزراء عصام شرف أصحاب المصلحة في الإبقاء على النظام السابق بتأجيج الفتنة، من دون أن يغفل أثر غياب رجال الأمن في توسيع دائرة هذه الأحداث[1].

أُلِّفَت لجنة تسمى لجنة العدالة الوطنية بتكليف من مجلس الوزراء، من أجل إعداد مشروع قانون يجرّم التمييز بين المصريين، ودراسة مشروع القانون الموحّد لبناء دُور العبادة، على أن يُنجَز القانونان خلال 30 يومًا، وأن تُفتح الكنائس المغلقة بعد درس اللجنة الجديدة كلّ حالة[2]. وكُلّفت جهات التحقيق باستكمال التحقيقات في أحداث إطفيح والمقطم، وسرعة الإعلان عنها بما لا يُخلّ بسرّية التحقيقات، وأحيل المتّهمون في أحداث إمبابة من المسلمين والمسيحيين، إلى نيابة أمن الدولة العليا، بينما دخل المئات من شباب الأقباط في اعتصام أمام مبنى ماسبيرو إلى أن يُحاكَم الجناة، ويصدر قانون موحّد لدُور العبادة، وتُفتح الكنائس المغلقة، ويُفرج عن المتّهمين من المسيحيين[3].

في المقابل، استمرّت حالة الانفلات الأمني بدرجات متفاوتة في الشارع المصري وسط أنباء عن امتناع ضبّاط ورجال الشرطة عن مزاولة العمل. فقد كشف أحد أعضاء الائتلاف العام لضباط الشرطة، الذي أنشئ بعد الثورة لرأب الصدع بين الشرطة والمواطنين، أنّ عددًا من قيادات وزارة

(1)الشروق الجديد ، 2011/5/12.

(2)الأهرام ، 2011/5/12.

(3)علياء علي [وآخرون]،«7مطالب لفض اعتصام «ماسبيرو»،» الوفد (14 أيار/مايو 2011)، على الموقع الإلكتروني. :

<http://www.alwafd.org/index.php?option = com_content&view = article &id = 44512:7 % #axzz1MWP130M2 > .

الداخلية يحرّضون صغار الضبّاط على عدم العمل بفاعلية وعدم النزول إلى الشارع لحفظ الأمن، وذلك خدمةً لمصالح النظام السابق. كذلك، أشار وزير الداخلية منصور العيسوي إلى أنّ أربعة من مساعدي الوزير الأسبق حبيب العادلي، لا يزالون في مواقعهم إلى حين بلوغهم سنّ المعاش[1]. ويستدعي هذا الوضع إجراء إصلاح هيكلي في الوزارة من أجل القطيعة التامّة مع ممارساتها السابقة، فضلاً عن تحقيق استتباب جدّي وحقيقي للأمن، وتفويت الفرصة على الثورة المضادة التي تنشط في ظلّ الفوضى الأمنية.

4 ـ المجال الاقتصادي

كان متوقّعًا أن يكون للثورة المضادة تجلٍّ اقتصادي كبير، خصوصًا أنّ معظم المستفيدين اقتصاديًا من النظام السابق لم يخسروا نفوذهم بعد، ويستطيعون التحكّم في الأسواق ومجال الأعمال في مصر؛ فسوق الغذاء مثلاً تُعَدُّ من أهم الأسواق القائمة على ممارسات احتكارية، حيث نجد فيه أن أربعة من رجال الأعمال العرب يسيطرون على سوق الدواجن بما يتجاوز 35 في المئة من حجم السوق؛ وينطبق الأمر على سوق اللحوم المستوردة، حيث يتحكّم رجل أعمال مصري واحد في ما يتجاوز 30 في المئة من حجم السوق، وذلك بحكم علاقته القوية بوزير الزراعة السابق[2]؛ وشهدت سوق الخُضَر والحبوب والزيوت والألبان ارتفاعًا كبيرًا في الأسعار، التي قفزت تباعًا لتزيد بنسبة تقارب 40 في المئة حدًّا أقصى وبنسبة 10 في المئة حدًّا أدنى، وبحيث وصف تجّار التجزئة هذه الزيادة في الأسعار بغير المبرّرة، واتّهموا كبار التجّار بتعمُّد سحب كميات كبيرة من السلع من الأسواق، بدعوى ارتفاع سعر الدولار وزيادة الأسعار عالميًا، وتصاعد موجة إضرابات العمّال. ورأى خبراء الاقتصاد أنّ رفع الأسعار غير المبرّر يُظهر تحرُّك محتكري السلع الغذائية من أجل خدمة الثورة المضادة، وذلك بهدف

(1)الشروق ، 2011/5/22.

(2)صالح، عنتر وأبو حجر، «مؤامرة الثورة المضادة لتجويع مصر،» على الموقع الإلكتروني. :
<http://www.alwafd.org/index.php?option = com_content&view= article&id = 29631:%D >

إحداث تذمُّر بين المواطنين وإشعارهم بعدم فائدة الثورة في تحسين ظروفهم المعيشية، ومن ثمّ يطالبون بعودة النظام السابق أو رجال الحزب الوطني عن طريق الانتخابات البرلمانية المقبلة. وبذلك يحقّق المحتكرون مكاسبَ مادية تترتّب على رفع الأسعار من جهة، ومن جهة ثانية يعدّون المناخ لإحداث أزمة اقتصادية تعرقل تقدّم الثورة، وتجهض خطط محاسبة المفسدين وإصلاح هيكل الاقتصاد، بما يؤدّي في النهاية إلى إبقاء الوضع الحالي الذي يصبّ في مصلحتهم[1]. إلى جانب ذلك، دأبت حكومة أحمد شفيق في الأيام الأولى التالية للتنحّي إلى التهويل بحجم الأزمة الاقتصادية بوصفها وليدة أحداث الثورة لا وليدة السياسات الخاطئة للحزب الوطني طوال ثلاثة عقود، وحذّر رئيس الوزراء السابق من نفاد السلع الغذائية الأساسية في غضون شهر أو شهرين، في حين صرّحت وزيرة التجارة في حكومته، سميحة فوزي، بأنّ مخزون القمح لدى مصر يكفي لثلاثة أشهر ترتفع إلى ستّة أشهر بعد وصول الصفقات التي تعاقدت عليها مصر بالفعل، إضافة إلى توافر كميات هائلة من السكّر وأخرى من الزيوت وغيرها تكفي الاستهلاك المحلّي لعدة أشهر[2].

من جهة ثانية، اختلفت الآراء تجاه تفجُّر المطالب الفئوية غداة التنحي في عدة قطاعات في أنحاء مصر؛ فهناك من رأى أنّ مطالب العمال محقّة، ولا يصحّ منعهم من الضغط بالإضرابات والاعتصامات من أجل تحقيق مطالبهم في تحسين الأجور، وتحسين ظروف العمل، وتغيير القيادات الفاسدة. وذهبت آراء أخرى إلى أن تفجُّر المطالب الفئوية حدث بناءً على توجيهات من قيادات الثورة المضادة، الذين لا يزالون يتحكّمون في عصب الاقتصاد المصري، وذلك بهدف عرقلة الإنتاج وإحداث فوضى. في ضوء هذين الرأيين، لا يمكن وصف مطالب العمال بأنّها نوع من الثورة المضادة إلا بعد تمحيصٍ دقيق، خصوصًا أنّ توالي الإضرابات في الأيام القليلة التي سبقت التنحي قد ساهم بقوّة في إحداث ضغط مضاعف على النظام. من هنا

(1)المصدر نفسه.

(2)وائل جمال، «خرافات اقتصادية في خدمة الثورة المضادّة،» الشروق الجديد ، 2011/3/6.

يمكن التمييز بدقّة بين المطالب الفئوية المحقّة، والمطالب الأخرى المبالغ فيها بهدف عرقلة تقدُّم الثورة. واستنادًا إلى تجربة الاحتجاجات العمّالية التي تفاقمت منذ عام 2006، فإن العمال يطالبون بثلاثة مطالب أساسية هي: تحسين ظروف العمل، ورفع الأجور أو صرف المستحقّات المتأخرة، إضافة إلى محاسبة القيادات الفاسدة وإقالتها من مواقع العمل. أمّا الاحتجاجات الفئوية التي يمكن وصفها بأنها من مظاهر الثورة المضادة، فتركّز بصفة أساسية على المطلبين الأوّل والثاني، وتُغفل تمامًا المطلب الثالث الداعي إلى محاسبة القيادات الفاسدة، لأنّها ـ الاحتجاجات ـ عادة ما تكون بتحريض منهم. وهي تترافق أيضًا مع أعمال شغب وعنف وتخريب لمواقع العمل، وهو الملمح الذي لم يُرصد من قبل في الاحتجاجات العمالية منذ انطلاقها قبل خمس سنوات؛ فلا يمكن للعامل الذي يطالب بحقوقه أن يخرّب مورد رزقه. لذا، أصدر المجلس العسكري مرسومًا بقانون بتجريم التظاهر والاعتصامات، يتضمّن عقوبة الحبس مدّة تصل إلى سنة مع غرامة تصل إلى نصف مليون جنيه. وقد أثار هذا القانون استياء النشطاء السياسيين والقوى العمّالية، التي عدّته انتكاسة لدائرة الحقوق والحريات التي كانت قد اتسعت بفعل الثورة؛ في حين رأى وزير العدل محمد عبد العزيز الجندي أنّ القانون يستهدف إجهاض مخطّطات فلول النظام السابق لإشاعة الفوضى في الشارع المصري، مؤكّدًا أنّ هذا القانون سيكون موقّتًا وسينتهي العمل به مع إلغاء قانون الطوارئ[1].

في هذه الأثناء، ترك تعيين أحمد البرعي وزيرًا للقوى العاملة، ارتياحًا لدى القوى العمالية المناهضة للنظام السابق، خصوصًا أنّ الوزير الجديد كان محاميًا لعدد من الناشطين في مجال حقوق العمال. وانخفضت الاحتجاجات العمّالية في انتظار السياسات الجديدة، حيث تعهّد الوزير البرعي بتحقيق جميع المطالب العمّالية المشروعة وفي مقدّمتها وضع حدٍّ أدنى عادل للأجور. وبالفعل، قبلت الوزارة إنشاء عددٍ من النقابات المستقلّة التي ترعى حقوق العمّال وتباشر التفاوض باسمهم، وأوقفت صرف الدعم للنقابات، والخصم

(1)انظر الموقع الإلكتروني. :

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/59D162D0-43AA-48A8-8 D53-C69 EB2C94A64.htm>

التلقائي من أجور العمال لمصلحة اتّحاد العمال على أساس أنّ الاشتراك اختياري لا إجباري، وعلى النقابات أن تدير شؤونها باستقلال تامّ عن الوزارة[1]. اصطدمت الوزارة بسبب هذا الإجراء مع اتحاد عمّال مصر الذي لا يزال رجال النظام السابق يسيطرون عليه، ويقبع رئيسه في الحبس على ذمّة التحقيقات؛ حيث قال القائم بأعمال رئيس اتّحاد العمّال إنّ الوزير يسهّل إنشاء نقابات مستقلّة محاباةً لأصدقائه من قيادات هذه النقابات. والواقع أنّ الهدف الرئيسي من هذا التوجّه، كان ضمان استقلال هذه النقابات عن سلطة النظام الذي كان قد أفسد اتّحاد العمّال وأقصاه عن حماية مطالب العمال، بما أدّى إلى تفجُّر الاحتجاجات العمّالية خلال السنوات الأخيرة. وقد أثمرت وساطة سيد مشعل، وزير الإنتاج الحربي، بين اتحاد العمال ووزير القوى العاملة عقْدَ صلحٍ بين الجانبين في انتظار إجراء انتخابات اتحاد عمّال مصر في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، على أن تخضع للإشراف القضائي الكامل لضمان نزاهتها وتمثيلها الحقيقي لعمّال مصر[2].

مع ذلك، لا يمكن إنكار الآثار السلبية لعدم الاستقرار السياسي في الاقتصاد الوطني؛ فصحيح أنّ قطاع السياحة، وهو يمثّل نحو 9 في المئة من حجم الناتج القومي، قد تراجع بحدّة نتيجة الاضطرابات وغياب الأمن، فضلاً عن تدنّي تصنيف مصر الائتماني من مستقرّ إلى ب ـ 3 (B-3) ، وانخفاض مستوى الثقة في الاقتصاد المصري، ووقف تدفُّق الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ومع ذلك لا يمكن الدفع بأنّ مصر قد تصل إلى حدّ الإفلاس؛ فعجلة الإنتاج لم تتوقف لكنّها تباطأت فحسب، ومصر لم تعجز عن الوفاء بالتزاماتها الدولية، سواء في مجالات التجارة أو سداد الديون الخارجية، علمًا أنّ الالتزامات الدولية الخاصة بالدين الخارجي لا تتعدّى مليار دولار سنويًا. بالمثل، لم تمتنع المؤسّسات المالية في مصر كالمصارف

(1)«وزير القوى العاملة: وقف صرف أي دعم للنقابات العمالية،» (مصراوي، 2011/3/16)، على الموقع الإلكتروني. :

<http://www.masrawy.cominews/egypt/politics/2011/march/16/cruitment .aspx?ref=buble>

(2)«مصدر نقابي: طي صفحات الخلاف بين اتّحاد العمال والوزارة،» (مصراوي، 2011/4/30)، على الموقع الإلكتروني. :

>http://www.masrawy.cominews/egypt/politics/2011/apri/30/worker_united .aspx?ref=buble>

وشركات التأمين والبورصة والتمويل العقاري عن سداد التزاماتها تجاه الأفـراد؛ ومـا قامت به هو تنظيم السـحب مـن حسـابات البنـوك لفـترة قصـيرة. ويملـك الجهـاز المصرفي فائضًا تمويليًا يُقـدَّر بنحـو 450 مليـار جنيـه، تبحـث عـن فـرص الاسـتثمار المناسبة التي تعود بالنفع على المجتمع ككلّ. إضافة إلى ذلـك، لا تـزال مـوارد مصر من النقد الأجنبي تتمتّع بهامش كبير مـن الاسـتقرار، مثـل عوائـد قنـاة السـويس، وتزايد عدد السفن المارّة في القناة، علمًا بأنهـا لم تتـأثّر سـلبًا في أي وقـت بأحـداث الثورة[1].

مع ذلك، لا يمكـن أن تمضي الحكومـة الحاليـة في تنفيـذ السياسـات السـابقة للنظام المنهار، بهدف عودة الاقتصاد إلى مـا كـان عليـه، بـل الأوْلى بهـا أن تتخطّـى سياسات ردّ الفعل التي تستهدف استعادة الأداء الاقتصادي السائد قبل الثـورة، إلى استخدام أدوات وسياسات جديدة لتفكُّك النظام الاقتصادي الاحتكـاري. ولا يمكـن الدفع بأن مطالبة العمال والموظفين بزيادة الأجور قد تؤدّي إلى انهيار الاقتصاد، بل بمقدور الحكومة أن تجعل من الاسـتجابة لمطالـب رفـع الأجـور أداة ماليـة مهمّـة لإعادة دفع الأسواق الراكدة. ذلك أنّ رفع أجور صغار الموظفين والعمّال مع خفـض أجور كبار الموظفين، سيؤدّي إلى توجيه هذه الزيادة تلقائيًا لتحريك ركـود السـوق المحلّي، نظرًا إلى أنّ إنفاق هذه الشرائح بطبيعته استهلاكي وسيظهر فـورًا كانتعـاش تجاري[2]. وبالمثـل، لا بـد مـن الشروع فـورًا في خطـط تسـتوعب معـدّلات البطالـة المرتفعة، من ذلك إطلاق ورشة عمل كبرى من المشروعـات الصـغيرة، تشرف عليهـا حضانة قومية تتولّى توجيه المشروعات وتوفير تمويلها، وتسـويق منتجاتهـا، وضـبط المواصفات القياسية للمنتجات بما يسمح بتسـويقها في الـداخل والخـارج. وينبغـي إعطاء الأولوية لإعادة هيكلة الإنفاق العام وتوظيفه بمـا يسـاعد عـلى خلـق فـرص عمل جديدة ودائمـة في الصـناعة والزراعـة والخـدمات الحقيقيـة. مـن ذلـك أيضًـا

(1)«مصر لا تعرف الإفلاس..؟ والحديث عنه ثورة مضادة»، تحقيـق محمـد عـادل، الوفـد (7 أيار/مايو 2011)، على الموقع الإلكتروني. :

<http://www.alwafd.org/index.php?option=com_content&view=article&id=42101

(2)إبراهيم العيسوي، «أساليب مرفوضة للإنعاش الاقتصادي،» الشروق الجديد ، 2011/5/11.

تطبيق العدالة في توزيع مخصّصات الأجور بوضع سقف للدخول الشاملة (الأجر الأساسي مضافة إليه البدلات والعمولات والحوافز والأرباح والمكافآت)، للعمال والموظفين في القطاع العام والهيئات الاقتصادية والجهاز الحكومي، بحيث لا يتجاوز أعلى دخل شامل لأي مستوى وظيفي 15 ضعفًا للحدّ الأدنى لأجر العامل في الدولة[1]. ينبغي كذلك سنّ مراسيم بقوانين تضمن نزاهة المنافسة الاقتصادية ومنع الاحتكارات، بما يقلّل من قدرة النخبة الاحتكارية التي لا تزال متحكّمة في الاقتصاد المصري، من افتعال أزمات اقتصادية تتهدّد تقدّم أهداف الثورة، ومن أهمّها العدالة الاجتماعية.

5 ـ المجال السياسي والقانوني

كانت إحدى المقولات الشائعة للثورة المضادة في الأيام الأولى من الثورة، تقول إن مطالب الشباب الثائر قد تحقّقت بإقالة حكومة أحمد نظيف وتولّي حكومة أحمد شفيق المسؤولية. لكن أحمد شفيق لم يكن معترفًا بتوصيف «الثورة»، وهو ما ظهر في معرض حديثه عن الحدث الجلل الذي أصاب مصر وجعل من تكليف حكومته محاولة للخروج من تداعيات هذا الحدث؛ فتارةً يصفها بالحركة وتارةً أخرى بالاحتجاج الحادّ، وتارة ثالثة يتهكم على المعتصمين في التحرير عارضًا توزيع الحلوى عليهم؛ الأمر الذي يكشف عن حالة إنكار، أو على أقلّ تقدير، عدم إدراك للوضع السياسي، ولطبيعة مهمّة حكومته التي كان من المفترض أن تعبّر عن حالة قطيعة تامّة مع ما قبلها من حكومات. بيد أنّ تأليف الحكومة التي ضمّت 29 وزيرًا لم يعبّر عن ذلك، إذ ضمّت 15 وزيرًا من الحكومة السابقة و14 وزيرًا جديدًا كان معظمهم محسوبًا على الحزب الوطني أو يمثّل القيادة الثانية في تلك الحكومة، مع استثناءات قليلة في هذا الصدد[2]. والواقع أنّ تكليف شفيق

(1)مي قابيل، «أحمد السيد النجار إلى «الشروق»: إصلاح الأجور بوّابة خروج المصريين من نفق الفقر،» الشروق الجديد ، 2011/3/18، على الموقع الإلكتروني. :
< http://www. shorouknews.com/print.aspx?id =411500> .

(2)«تشكيلة حكومة أحمد شفيق،» (الجزيرة، 2011/3/31)، على الموقع الإلكتروني. :
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6DD8CD2F-5785-4554-B46E-DAF C16E3CB5F.htm>.

كان محاولة من مبارك لإنقاذ نظامه والالتفاف على الثورة، لكن الثورة استمرّت ونالت حماية الجيش الذي دخل إلى الساحة السياسية لعزل مبارك تنفيذًا لمطالب الثوار؛ فقد أدّت الحكومة اليمين الدستورية أمام الرئيس السابق في 31 كانون ثاني/يناير، قبل أن يرحل بأيام قليلة تاركًا حكومة تدين له بالولاء لإنقاذ نظامه من بعده. وقد أثار هذا استياء الثوار، وإصرارهم على استكمال الحشد الشعبي لإسقاط حكومة شفيق، فنظّموا تظاهرات حاشدة يوم الجمعة 25 شباط/فبراير، تطالب بإقالة حكومة شفيق قبل الجمعة التالية وإلا نفّذوا تهديدهم بالدخول في اعتصام مفتوح في ميدان التحرير إلى حين إقالة الحكومة[1]. وأُقيلت الحكومة يوم الخميس التالي، واستُقبل عصام شرف رئيس الحكومة الجديد استقبالاً حاشدًا في ميدان التحرير.

واللافت للنظر أنّ شفيق حاول تطعيم حكومته بتسعة وزراء جدد فضلاً عن نائب لرئيس الوزراء هو الفقيه الدستوري المعارض يحيي الجمل[2]، إلا أنّه لم يفلح في تغيير موقف الثوار منه. كان التناقض الرئيسي في تأليف الحكومات بعد الثورة في كونه محاولة لتهدئة غضب الثوار ضدّ حكومة شفيق التي نُعِتت بحكومة تسيير الأعمال الموقّتة، وهي الصفة التي استمرّت تلاحق حكومة شرف بعد تغيير رئيسها وأحد عشر من وزرائها، وتزكية رئيسها مباشرة من الثوار. يكمن المأزق الحكومي بالتالي في أن الحكومة الحالية هي حكومة بين بين، تارة تكون حكومة الثورة وتارة تكون حكومة تسيير أعمال، الأمر الذي أربك أعضاءها وأفقدهم المبادرة وجعل معظم عملها يقتصر على ردّ الفعل لا الفعل المبادر؛ فحين يتفجّر الوضع في شأن ما، تسعى لمعالجة الخلل، من دون أن تمتلك أو حتّى تسعى لامتلاك برنامج واضح لما يجب القيام به خلال الفترة الانتقالية التي تسبق إجراء الانتخابات البرلمانية ثمّ الرئاسية. ووفقًا للإعلان الدستوري الموقّت الصادر في نهاية آذار/مارس، يتولّى مجلس الوزراء والوزراء السلطة التنفيذية كلّ في ما يخصّه، وللمجلس على الأخصّ مباشرة الاختصاصات الآتية:

---

(1)الوفد (28 شباط/فبراير 2011).

(2)الأهرام ، 2011/2/22.

1 ـ الاشتراك مع المجلس الأعلى للقوّات المسلحة في وضع السياسة العامّة للدولة، والإشراف على تنفيذها وفقًا للقوانين والقرارات الجمهورية.

2 ـ توجيه أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسّسات العامّة وتنسيقها ومتابعتها.

3 ـ إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقًا للقوانين واللوائح والقرارات ومراقبة تنفيذها.

4 ـ إعداد مشروعات القوانين واللوائح والقرارات.

5 ـ إعداد مشروع الموازنة العامّة للدولة.

6 ـ إعداد مشروع الخطّة العامّة للدولة.

7 ـ عقد القروض ومنحها وفقًا للمبادئ الدستورية.

8 ـ ملاحظة تنفيذ القوانين والحفاظ على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة[1].

غير أنّ معظم الوزراء ليسوا قادرين على مزاولة صلاحياتهم كاملة، فهم من جهة يخافون من اتخاذ قرارات حاسمة تستتبع جدلاً في شأنها أو اعتراضًا من المواطنين ما يؤثّر في فرصة بقائهم في الوزارة. أو ربّما هم لا يملكون بعد رؤية لتنفيذها سواء من حيث إصلاح هيكل العمل وطريقته في الوزارة، أو بطريقة تقديم الخدمات للمواطنين، وبالتالي هم أقرب إلى مزاولة تسيير الأعمال. وفي تصوُّر آخر للمسألة، يرى البعض أنّ أغلبية المشكلات أو ما يمكن وصفه بمخطّطات الثورة المضادة قد تفجّرت بتولّي شرف رئاسة الوزراء، الأمر الذي يعزّز من مقولة إنّ خروج أحمد شفيق كان إيذانًا باستخدام أدوات أخرى لإحباط أهداف الثورة من خارج الحكومة[2]. في المقابل، ذهب البعض إلى أن الثورة المضادة تنطلق من قلب الحكومة الجديدة بسبب النظام البيروقراطي القديم الذي لا يزال قائمًا ويملك حجب المعلومات أو إيصالها إلى شرف، ما أسفر عن

(1)المادة 5 7.

(2)سمير فريد، «استقبال الثورة المضادة لحكومة شرف،» المصري اليوم ، 2011/3/12.

اختيارات خاطئة في حركة المحافظين وإنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان[1]، فضلاً عن تأخير تغيير القيادات الجامعية وحلّ المجالس المحلية؛ الأمر الذي حدا برئيس الحكومة إلى تعيين مستشارين سياسيين واقتصاديين له من خارج هيكل الحكومة من أساتذة الجامعة المختصّين. في هذا الإطار، بدأت حملة ضد حكومة عصام شرف وشخصه من خلال وصفه بالضعيف أو غير القادر على إدارة الأزمات المتتالية خصوصًا عقب تفجُّر اشتباكات طائفية في إمبابة واعتصام الأقباط على إثر ذلك أمام ماسبيرو وشحّ السولار وأنابيب الغاز من الأسواق[2] فضلاً عن إطلاق حملة إعلامية واسعة تشكّك في قدرة حكومته على اجتياز الأزمة الاقتصادية المرشّحة للتصاعد[3].

من جهة أخرى، ثار جدل كبير في شأن مستقبل الحزب الوطني، وهل يجوز السماح له بمزاولة العمل السياسي أم يجب حلّه ومصادرة أملاكه وإعادتها إلى الدولة؛ فقد رأى البعض أنّ الخطر الرئيسي الذي يتهدد الثورة، هو الانخداع بالنُخب السابقة للحزب الوطني التي تحاول الظهور بمظهر داعم للثورة، من أجل خلق فرصة للفوز في الانتخابات المقبلة كي تعود وتسيطر من جديد على الحياة السياسية. وبالتالي، طُرحت مبادرات لتأليف قائمة موحّدة من الداعمين للثورة من القوى والأحزاب التي عارضت نظام مبارك في السابق، إضافة إلى شباب الثورة، وكوادر الحزب الوطني التي لم تتورّط في فساد، وذلك في محاولة لعزل ممثلي الحزب الوطني عن الحياة السياسية عن طريق تحالفات قوية داعمة للثورة، من دون الحاجة إلى عزل قانوني يجمّد نشاطهم السياسي[4]، بالنظر إلى أنّ الحزب الوطني كان قد أصدر تعليمات إلى قياداته الوسيطة بالانخراط محليًا في جهود تأسيس

(1)محمود جمعة، «الحكومة المصرية تقود الثورة المضادة،» (الجزيرة، 2011/4/17)، على الموقع الإلكتروني. :
<http://www.aljazeera.net/Mob/Templates/Postings/NewsDetailedPage.aspx?GUID = 42C8ACBD-7C69-45C6-A7BD-B38C1881D8FC > .

(2)اليوم السابع (19 أيار/مايو 2011).

(3)المصري اليوم ، 18 ـ 2011/5/19.

(4)ضياء رشوان، «الثورة المضادة: كيف المواجهة؟،» الشروق الجديد ، 2011/2/28.

أحزاب جديدة. مع ذلك، انتشرت دعوات إلى حلّ الحزب بالوطني لما تسبّب به من إفساد للحياة السياسية خلال العقود الثلاثة الأخيرة. في المقابل، دعا البعض الآخر إلى عدم ممارسة سياسة الإقصاء التي سبق ومارسها الحزب الوطني، وإلى الثقة في أنّ الناخب وحده سيكون قادرًا على معاقبة هذا الحزب. وقد واكب الحزب الوطني هذا الجدل بمحاولات جادّة لإعادة تجميع صفوفه وتبييض ساحة قيادات الصفّ الثاني استعدادًا لخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة؛ فقبل التنحي أُعلن عن سلسلة من الاستقالات بين رجال الصفّ الأوّل أمثال جمال مبارك وصفوت الشريف وأحمد عزّ، وعن صعود عدد من القيادات الإصلاحية إلى الواجهة في مقدّمتهم حسام البدراوي. لكن بعد التنحي تغيرت خطط الحزب؛ إذ اتّجه إلى استقطاب طلعت السادات المعارض الشهير لنظام مبارك لرئاسة الحزب من أجل إضفاء صبغة ثورية على حلّته الجديدة[1]

استمرّ الجدل إلى أن أصدرت دائرة شؤون الأحزاب في المحكمة الإدارية العليا حكمًا بحلّ الحزب وردّ أرصدته وأملاكه إلى الدولة، بسبب تورّطه في الانفراد بالحكم مستندًا إلى أغلبية جاءت عن طريق تزوير إرادة المصريين، فضلاً عن استغلاله جهاز الدولة وأموالها في الدعاية الحزبية الخاصّة به. وأوضحت المحكمة في حيثيات الحكم أنّ إسقاط النظام وحاكمه يتطلّب إسقاط أدواته التي مارس بها النظام سلطته ومن أهمّها الحزب الوطني[2]

من جهة أخرى، رأى البعض أنّ المضي قدمًا في الخطّة السياسية التي أعدّها مبارك، والتي تقضي بإجراء انتخابات في نهاية العام، هو عين الثورة المضادة؛ فقد دفع البعض بضرورة تغيير الجدول الزمني للمرحلة الانتقالية لتمتدّ إلى عام أو عامين، كي تتمكّن الأحزاب الجديدة من بناء قدراتها، وتوعية المواطنين، وبناء ثقافة سياسية حاضنة للديمقراطية. غير أنّ إجراء

(1)الشروق الجديد ، 2011/4/13.

(2)«حيثيات حل الوطني: الحزب أفسد الواقع المصري وانفرد بالحكم،» (مصراوي، 2011/4/17)، على الموقع الإلكتروني. :

<http://www.masrawy.com/News/Egypt/Politics/2011/april/17 /watany _hezb .aspx >

الاستفتاء على التعديل الدستوري قد حسم الأمر لمصلحة الجدول الانتقالي الأقصر، واستمرار المجلس العسكري في حكم البلاد من موقع رئيس الجمهورية، وإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية قبل نهاية العام. مع ذلك، ظلّ طرح مدّ الفترة الانتقالية يتردّد في الساحة السياسية عقب إصدار الإعلان الدستوري في نهاية آذار/مارس، الأمر الذي عمّق من حجم الخلاف بين القوى الداعمة للثورة، وشتّت توجّهاتها إزاء كيفية استكمال الثورة وإجهاض خطط الثورة المضادة.

في المقابل، كان من شأن تأخير بدء التحقيقات مع مبارك وأسرته وكبار معاونيه، استئناف القوى الثورية تظاهراتها، عقب تعليق التظاهر والاعتصام مع تولّي حكومة شرف مهامّها. فقد تظاهر مئات الآلاف في جمعتيْن متتاليتين في الأول والثامن من نيسان/أبريل للمطالبة بمحاكمة أسرة الرئيس، ورئيس ديوانه، ورئيسَي مجلسَي الشعب والشورى. وفي الجمعة الأخيرة على وجه الخصوص، استجدّ رافدٌ جديد للثورة من داخل المؤسسة العسكرية؛ إذ انتشرت دعوات على الإنترنت من ضبّاط سابقين في الجيش المصري، تُحرّض الجنود والضبّاط على التظاهر في ميدان التحرير بالزي العسكري، تعبيرًا عن رفضهم لما عدّوه تواطؤ قيادات المجلس العسكري في حماية مبارك. ومع أنّ جميع القوى الوطنية اتّفقت على فضّ التظاهرة طوعًا في نهاية يوم الجمعة، إلا أنّ عددًا من الشبان دخل في اعتصام مفتوح حماية لثمانية ضبّاط من الجيش لبّوا الدعوة وجاؤوا للتظاهر وتضامنًا معهم. وعمدت الشرطة العسكرية إلى فضّ الاعتصام بالقوة لإلقاء القبض على الضبّاط المعتصمين، ما خلّف ثلاثة قتلى و71 مصابًا من العسكريين والمدنيين[1]؛ فكان على إثر ذلك، أن تجمّع الآلاف مرّة أخرى في التحرير، مندّدين بفضّ الاعتصام بالقوة ومردّدين هتافات ضدّ المشير. تسبّب هذا المشهد الدموي بهزّ ثقة الشعب في الجيش، وكاد يكسر الشعار الشهير «الجيش والشعب يد واحدة»، حيث أدانت القوى السياسية فضّ الاعتصام بالقوة، وفي مقدّمتها ائتلاف شباب الثورة الذي علّق حواره مع المجلس العسكري إلى حين تأليف لجنة للتحقيق في هذا التجاوز، الذي عدّه انتهاكًا

(1)المصري اليوم ، 2011/4/9.

لحقوقٍ اكتسبها الشعب بثورته[1]. في الوقت نفسه، شدّد الائتلاف على رفضه التامّ لحدوث انقسام داخل المؤسسة العسكرية، وعلى تمسّكه باستمرار قوّة العلاقة بين الجيش والشعب وعدم السماح لأحد بالعبث بتلك العلاقة، واستمهل الائتلاف الجيش لمحاولة فضّ الاعتصام الذي استمرّ حتى الثلاثاء عن طريق الحوار والإقناع، ونجح في ذلك بالفعل.

بالتزامن مع ذلك، وجّه مبارك خطابًا إلى الشعب المصري يستنكر فيه حملة التشهير التي طاولته، وينفي امتلاكه أرصدة وعقارات في الخارج ويهدّد بمقاضاة من يطعن في نزاهته[2]؛ وهو الأمر الذي دفع النائب العام إلى استدعائه وولديه إلى التحقيقات، فضلاً عن التحقيق مع عزمي، وسرور، والشريف. ويبدو أنّ اتفاقًا ضمنيًا قد عُقد بين الجيش ومبارك يقضي بتنحّي الأخير عن الحكم واعتزاله الحياة السياسية مقابل عدم محاكمته وأسرته، غير أنّ إصرار ابني مبارك على التحريض على الاعتداء على المتظاهرين، ومحاولة إحداث الفوضى في البلاد للوقيعة بين الجيش والشعب، فضلاً عن ظهور مبارك مرةً أخرى ومخاطبته الشعب، قد عجّل بخرق الاتفاق[3]. وكانت علاقة الجيش والشعب على المحكّ بعد فضّ اعتصام الثامن من نيسان/أبريل، فكان لا بد من إثبات أنّ مبارك لا يلقى أي حماية من المجلس العسكري وأن هذا الأخير ملتزم بتنفيذ مطالب الشعب. في الوقت نفسه، كان لا بد من دحض ما تردّد عن ضلوع حكومات عربية في مقايضة إعفاء مبارك وأسرته من المحاكمة بحزمة مساعدات لمصر[4].

وبالفعل، نجح المجلس العسكري في تطويق محاولات التشكيك في نواياه بعد استدعاء مبارك إلى التحقيق، ومع ذلك بقي الجدل إزاء أن يكون تأخير بدء التحقيقات قد تسبّب في طمس الأدلّة، أو صعّب من عملية تتبع الأرصدة في الخارج؛ ما أثار الخوف من احتمال إفلات ممثّلي النظام

---

(1)البديل الجديد ، 2011/4/10.

(2)انظر الموقع الإلكتروني:

<http: //www.alarabiya.net/articles/2011/04/10/144947.html>

(3)جبريل محمد، «تليجراف تكشف سر محاكمة مبارك،» الوفد (17 نيسان/أبريل 2011).

(4)دينا عزت، «دولة خليجية تعرض «حزمة مساعدات سخية» لإعفاء مبارك وأسرته من المحاكمة،» الشروق الجديد ، 2011/4/9.

السابق من المحاكمات الجنائية بالفساد المالي، التي يحضّر لها جهاز الكسب غير المشروع ويحقق فيها. تعالت بالتالي الدعوات إلى ضرورة محاكمة مبارك وممثّلي نظامه السابق بالفساد السياسي، لما ارتكبه من عدوان على روح النظام الجمهوري، والبقاء في الرئاسة 30 سنة، وتعديل الدستور للسماح بتوريث السلطة، والتصرُّف في موارد البلد وثرواته كما لو كانت ملكًا شخصيًا، فضلاً عن الإهمال الجسيم في القضايا الإستراتيجية للأمن القومي المصري، مثل قضية مياه النيل، والفتنة الطائفية، والتعاون مع إسرائيل[1]. في هذا الإطار، تتضاعف الدعوات إلى إصلاح النظام القضائي بما يضمن استقلاله التامّ، وتطهيره من القضاة الذين كانوا يتعاونون مع جهاز أمن الدولة في السابق، من أجل ضمان نزاهة المحاكمات المنتظرة وعدالتها لممثّلي النظام السابق وفي مقدّمتهم مبارك وأسرته[2].

خاتمة

يتبين لنا من العرض السابق لأهمّ اختراقات الثورة المضادة في مصر أنّ الثورة المصرية لم تتوصّل بعد إلى إحداث تغيير جذري وهيكلي في المجالات المختلفة التي تجلّت فيها الثورة المضادة؛ فالثورة المصرية نجحت نجاحًا كبيرًا في إزاحة عدد من الشخصيات التي احتكرت المشهد السياسي المصري لعقود، لكن التغيير بوصفه قيمة عليا لا يستهدف تغيير الأشخاص فحسب، بل تغيير السياسات والهياكل التي تنفّذ السياسات، والأسس والمعايير الخاصّة باختيار الأشخاص المسؤولين عن وضع السياسات وتنفيذها. في هذا الإطار، نجد أنّ الثورة لا تزال حبيسة المشهد المطلبي الذي يستخدم أدوات التظاهر والاعتصام والإضراب، كي يجبر هياكل النظام القديم ومؤسساته على الاستجابة لهذه المطالب، ولم تتحوّل إلى بناء هياكل جديدة أو إحداث تغيير حقيقي في الهياكل القائمة. ولعلّ السبب الأساس في هذا الأمر أنّ النجاح السريع في إزاحة رأس النظام، لم يمهل القوى الثورية الوقت الكافي لبناء مؤسّساتها بما يمكّنها من استلام

(1)«المفكرون والإخوان وشباب الثورة يرحّبون بدعوة هيكل لمحاكمة مبارك سياسيًا،» الأهرام ، 2011/5/14.

(2)فهمي هويدي، «الشعب يريد تطهير القضاء،» الشروق الجديد ، 2011/4/24.

السلطة أو إحكام قبضتها عـلى مؤسسـات الدولـة[1]. وبالتـالي تصـبح مهمـة الثـورة مضاعفة في هذه اللحظـة الانتقاليـة الفارقـة. فهـي مـن جهـة، مطالبـة باسـتكمال تحقيق أهداف الثورة، بالدفع إلى إصدار قـوانين محـدّدة وواضـحة تضـيّق المنافـذ التي تتسلل منها الثورة المضادة؛ ومن جهة أخرى، هي مطالبـة بـالتمكين المؤسـسي للثورة في المستويات المختلفة للإدارة والبيروقراطية في جهاز الدولة، بمـا يمكّنهـا مـن الإشراف المباشر على تنفيذ هذه القوانين المعبّرة عن السياسات الجديدة؛ فمن غـير الممكن انتظار اجتياز المرحلة الانتقالية وانتقـال السـلطة إلى المـدنيين كي تسـتكمل الثورة تحقيق أهدافها، وكلّ يوم يمرّ من دون إحراز تقدم جديـد في أي مجـال هـو بالفعل نجاح لقوى الثورة المضادة في عرقلة تقدّم الثورة. من ناحية ثالثة، يجب ألا تغرق الثورة كثيرًا في جدل استمرار هدم النظام القـديم أم الشروع في بنـاء النظـام؛ إذ عليها أن تباشر مساري الهدم والبناء في الوقت ذاته .

(1)Asef Bayat, {Paradoxes of Arab Refo-lutions}, Jadaliyya , 3/3/2011, on the Web:<http://www.jadaliyya.com/pages/index/786/paradoxes-of-arab-efo-lutions > .

الفصل الثالث عشر

اقتصاد ما بعد الثورة

تفكيك شبكات الفساد المالي والإداري

وتحقيق العدالة الاجتماعية

الحالة المصرية عقب ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011

غـادة موسـى (*)

(*)خبيرة في مركز الحوكمة ـ القاهرة.

أهمية البحث

تأتي أهمية هذا البحث، من ارتباطه المباشر باندلاع ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011 في مصر، وبما جسّدته من مراجعة نقدية للسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة المصرية طوال السنوات العشر السابقة لاندلاع الثورة. استندت تلك المراجعة إلى معادلة غير واقعية ـ في جوهرها ـ وإن بدت منطقية في شكلها من حيث الشعارات واللافتات، على سبيل المثال:

المزيد من الاستثمار يؤدي إلى المزيد من فرص العمل.

المزيد من فرص العمل يؤدي إلى المزيد من الدخول.

المزيد من الدخول يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام.

المزيد من الدخول يؤدي إلى زيادة موارد الدولة في صورة ضرائب.

المزيد من موارد الدولة يؤدي إلى المزيد من الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي والإنفاق على خدمات الصحة والتعليم والبنية الأساسية.

تعاملت الحكومة المصرية مع هذه المعادلة بفهم ستاتيكي ومطلق، يرى أن المقدِّمات ستؤدي ـ حتمًا ـ إلى النتائج المرجوة، وهي: الرفاهية والعدالة الاجتماعية. غير أن السياسات التي وُضعت لتطبيق المعادلة على أرض الواقع، انحرفت عن تحقيق الأهداف المرجوة إلى الحد الذي أدّى إلى جذب استثمارات تسببت بإهدار حقوق العمال وموارد الدولة. وأدت زيادة الإنفاق العام بالاقتراض الداخلي والخارجي ـ في معظم الأحيان ـ إلى توفير خدمات محدودة وباهظة التكاليف، سواء في تكلفتها المالية المباشرة، أو في تكلفة الحصول عليها بمدفوعات غير مبررة في صورة رشًى.

مشكلة البحث

هل من المحتم أن تختلف اقتصاديات ما بعد الثـورات ـ في الألفيـة الثالثـة ـ عن التوجهات الاقتصادية التي كانت سائدة قبل اندلاع تلك الثورات؟ كيـف يمكـن إحداث التوازن بين الاقتصاد الرأسمالي الحر وتحقيق العدالة الاجتماعيـة مـن دون التضحية بأحدهما؟ هل انتهت الثورة في مصر لنتحدث عن اقتصاد ما بعد الثورة ؟ هل اندلعت ثورة 25 يناير لأسباب سياسية أم اقتصادية؟

أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

ـ تحليل أسباب اندلاع الثورات بالتعرف إلى حجم كل من المكـونين السـياسي والاقتصادي فيها.

ــ التعـرف إلى نمـط النظـام الرأسـمالي السـائد في مصر قبـل انـدلاع الثـورة وتداعياته على تحقيق العدالة الاجتماعية.

ـ تحليل التكلفة الاقتصادية لثورة 25 يناير، على المديين القصير والمتوسط.

مقدمة

يحمل عنوان اقتصاد الثورة عددًا من الإشكاليات والمفاهيم الضـمنية؛ فعنـد تحليل الثورات وأسباب اندلاعها، يتزاحم كلٌّ مـن البعـدين السـياسي والاقتصـادي ـ الاجتماعي ليقدّما تفسيرات لاندلاع الثورات، الأمر الذي يقود ـ في كثيرٍ من الأحيـان ـ إلى حدوث تنازع على أولوية تقديم تفسير على آخر وأسبقيته.

كما يثور تساؤلٌ؛ عن أي اقتصاد نتحدث؟ هل هو اقتصـاد مـا قبـل الثـورة ـ الذي قد يكون أحد أسباب اندلاعها ـ أم اقتصاد مرحلة الثـورة والمرحلـة الانتقاليـة التي تفرضـها، أي التكلفـة الاقتصـادية للثـورة؟ أم نتحـدث عـن اسـتشراف الوضـع الاقتصادي لمرحلة ما بعد الثورة على المـدى البعيـد، أي العائـد الاقتصـادي للثـورة، وتأثير الثورة وما تفرزه من نظم وقوانين وأوضاع جديدة في النمو الاقتصادي؟

وإذا كان التركيز سينصبّ على البعد الاقتصادي للثورة، فما العنصر الفعال والحاكم لهذا البعد؟ هل هو السياسة الاقتصادية الكلية للدولة التي اندلعت فيها الثورة؟ أم متغيرات بعينها ترتبط بسياسات الأجور وتوزيع الثروات وعوائد التنمية؟ أم بعلاقة الدولة بالقطاع الخاص وحدود دورها في الحياة الاقتصادية؟

كل هذه التساؤلات وما تحمله من إشكاليات ترتبط بالثورة ودوافعها وتداعياتها ـ مهمة ومحورية؛ غير أنّ هذه الورقة البحثية ستركّز ـ بالدرجة الأولى ـ على الخصائص الاقتصادية للمرحلة السابقة للثورة مباشرةً، وللمرحلة المباشرة لما بعد الثورة أيضًا.

أولاً: نظرية الثورة.. مراجعة نقدية لأسباب اندلاع الثورات

يختلف الباحثون في ما بينهم في شأن الإطار الفكري المفسِّر لاندلاع الثورات؛ فهناك من يرى أنه لا يمكن فهم أسباب الثورة من دون وجود إطار نظري يساعدنا على تفسير كيف ولماذا تحدث الثورات؛ كالاتجاه ـ مثلاً ـ إلى فهم العلاقة بين الطبقات في المجتمع، أو التركيز على نظرية الثقافة السياسية. في حين يرى البعض أن نظريات الثورة أخفقت في تفسير أسباب اندلاع الثورات؛ لأنها وإن تناولت الأسباب والنتائج من جانب، فإنها أغفلت تفسير اندلاع الثورات في إطار خصائص العمليات والإجراءات (Processes) التي تمر بها الدول النامية من جانب آخر، حيث تتباين أسباب اندلاع الثورات في هذه الدول عن نظيراتها في الخبرة الأوروبية. ويرى كليفتون كروبر (Clifton Kroeber) أن علماء الاجتماع ركزوا على مُسبِّبات الثورات أكثر مما ركزوا على تداعياتها، وأغفلوا ـ تمامًا ـ الإجابة عن السؤال الأهم: لماذا نجحت محاولات التغيير الجذري في بعض الدول، بينما أخفقت في دول أخرى[1]؟

شهد تاريخ البشرية أول تحليل علمي للثورة كظاهرة على يد سقراط، الذي رأى أنها إحدى الظواهر السياسية، وتحدّث عن انقلاب عنيف يصحبه

(1)Clifton B. Kroeber, {Theory and History of Revolution,} Journal of World History , vol. 7, no. 1 (Spring 1996), pp. 2-4.

تغير في الدستور. ثمّ تبعته الخبرة الإيطالية في دولة المدينة، حيث استُخدم مصطلح «الثورة» وعُرِف على أرض الواقع للمرة الأولى في القرن الرابع عشر للميلاد، عندما استُبدل النظام الديمقراطي بالأوليغارشية الحاكمة. لكنَّ حدوث التغير في النظام السياسي في إيطاليا لم يصحبه تغير في النظام الاجتماعي (Social Order) ، حيث لم يتضمن المشاركة الفعالة للطبقات الأدنى. وفي عام 1789، قدّمت الثورة الفرنسية مفهومًا جديدًا للثورة استند إلى افتراضين: إمكان التحول وإحداث تعديل كلي في بنية المجتمع، وأهمية النظر إلى المستقبل وإلى الأجيال القادمة من دون اللجوء إلى تفسيرات من الماضي والاعتماد عليها؛ فالإنسان يستطيع أن يغير المجتمع استنادًا إلى قيم إنسانية[1].

وقد أشارت تجربة الثورة الفرنسية إلى أن الثورات هي خطوات تقدمية لتطوير الوضع الإنساني، أو وضع الفرد في اتجاه مساواة أكبر مما هي عليه، هي المساواة الموجودة في القانون الطبيعي.

الثورات، وفقًا لماركيز دو كوندورسيه (Marquis de Condorcet) في كتابه نشرة تمهيدية لجدول تاريخي بمراحل تقدم العقل البشري (Outline of a Historical Picture of the Human Mind)، هي «توسيع فرص المساواة الاقتصادية والسياسية التي تستند إلى توسيع فرص التعليم، وإزالة سيطرة الخرافات تدريجًا في مجالات النشاط الاجتماعي كلها؛ فالفقر وعدم المساواة نتاج فردية النخبة ورغبتها في إبقاء الأغلبية في المجتمع مُجَهَّلةً؛ بما يساعد على إحكام السيطرة السياسية عليها»[2].

وقد جاءت كتابات كارل ماركس وفريدريك إنجلز، وخصوصًا البيان الشيوعي (Communist Manifesto) الذي نُشر في عام 1848 ـ بعد أن هز عدد من الثورات أرجاء القارة الأوروبية ـ لتفسر المنطق الداخلي للثورات وتطورها الطبيعي بما سمّاه ماركس «أنماط الإنتاج»؛ فقد وضحت هذه الكتابات العلاقة بين قوى الإنتاج (الأدوات والتقانة) وعلاقات الإنتاج.

(1)Lawrence Henry Gibson , The Coming of the Revolution 1763-1775 , New American Nation Series (New York: Harper, [1954]), p. 7.

(2)المصدر نفسه، ص 8 ـ 9.

والطبقات التي في ظلّ كل نمط إنتاجي ـ في إطار ما ذكره ماركس وإنجلز ـ تُعَدُّ نِتاجًا لخمس مراحل في سياق تطور المجتمع الإنساني: الجماعية، والعبودية، والإقطاع، والرأسمالية، والاشتراكية، والأخيرة يمكن وصفها بمرحلة التحرر الطبقي؛ وأنّه في لحظةٍ ما في تطور وسائل الإنتاج وقوى الإنتاج، يحدث صراعٌ في علاقات الإنتاج القائمة، بحيث يؤدي إلى ثورة اجتماعية بسبب تراكم رأس المال عند طبقة بعينها (البرجوازيين). وتراكم رأس المال ـ كما حُدِّدَ في «المانيفستو» ــ ينتج من العمل بأجر، والأجور تُحدَّد عن طريق المنافسة بين العاملين. وفي الوقت الذي تتقدم فيه الصناعة وتنتعش، يجري تهميش العمالة وزيادة المنافسة في ما بينها. وعندما تحدث الثورة ـ كما حدث في الثورة الفرنسية ـ فإنّ فِعل الثورة في حد ذاته، يدفع بالأمور في اتجاه عدّة تحولات، قد تشمل أنماط الإنتاج بل أنماط الحياة كلها[1].

من جانب آخر، وصف إدموند بيرك الثورات، بأنَّها: «أعمال بربرية»؛ على خلاف منظِّري الثورة الفرنسية وكارل ماركس وفريدريك إنجلز، الذين رأوا في الثورات تقدمًا في حركة التاريخ.

مع ذلك، ما زال الكثير من المنظرين يرون في الثورات إحلال نظام سياسي ونظام اقتصادي محل نظام آخر مع أسس الشرعية التي يستند إليها. كما أنّها تزيل الطبقة الحاكمة وتُحلّ طبقة أخرى محلّها، وتُغيّر في المجال المؤسسي وخصوصًا في الاقتصاد والعلاقات الطبقية، بما يساعد في تحديث مناحي الحياة المختلفة[2].

غير أن الأمر لا يقف عند هذا الحد؛ إذ يرى بعض منظِّري الثورات، أنّ العمليات يجب ألا تركز على الهياكل ـ فقط ـ كتفسير يختلف عن المقدمة من علماء الاجتماع، التي تركز على مسبّبات الثورات. فمن وجهة نظر جون والتون (John Walton) لا يختلف هذا التفسير ـ في محدوديته ـ كثيرًا عن التفسيرات التي تركز على الأسباب؛ فهو لا يستبعد سوى العوامل النفسية

(1)Karl Marx, Capital, the Communist Manifesto and Other Writings , Modern Library of the World's Best Books (New York: Modern Library, 1959), pp. 17-22.

(2)Gibson, Ibid., p. 10.

الفردية، على رأسها الثقافة والوعي الجمعي، وبذلك لا يخرج على كونه أحد التحيزات الأخرى في تفسير الثورات. ولا ينكر والتون أهمية الأبعاد الثقافية والمجتمعية والسياسية والاقتصادية في تفسير الثورات، لكنه يراها عوامل تساعد في فهم الثورات، ولا تفسّر حدوثها، استنادًا إلى النظم السياسية والاجتماعية التي تحدث فيها؛ كما أنها لا تنظر إلى الثورات بوصفها «عملية تاريخية منتظمة تتسم بالقصر النسبي وبالهشاشة». ومن ثمّ، لا يمكن تفسير اندلاع الثورات ـ خصوصًا في دول العالم الثالث ـ بعيدًا من حالة التخلف والتبعية، ومن دور القوى الاجتماعية المختلفة في التنمية، لا في اندلاع الثورة فحسب. بعبارة أخرى، يؤكد والتون ضرورة الاهتمام بالبعد الاجتماعي في التنمية (Sociology of Development) ؛ فمقدمات اللحظة الثورية ـ من وجهة نظره ـ تتجلى في التوترات بين الضغوط الأيديولوجية في التطلعات نحو بناء دولة عادلة، ومحدودية القدرات المؤسسية والإمكانيات الفردية لتحقيق هذه التطلعات. ولا تكون النتيجة دومًا في اتجاه حدوث ثورات؛ إذ قد يطول أمد هذه المقدمات، من دون أن تتحول إلى ثورة درامية تحمل معها الحلول لمشكلات المجتمع كلها. لذلك تشهد المجتمعات الحديثة، وخصوصًا في دول العالم الثالث، نوعًا جديدًا من الثورات هي الثورات الممتدة، وهذه ليست سريعة ولا تتضمن ـ بالضرورة ـ نقلاً كاملاً للسلطة السياسية إلى طبقة اجتماعية أخرى، أو تحولاً جذريًا في التوجهات الأيديولوجية[1].

اللحظة الثورية ـ هنا ـ تنشأ في ظل أوضاع التخلف، في مقدمتها جعل الحكومة مجالاً للتنافس بين قوى سياسية، يدعي كلٌّ منها أحقيته في السلطة والسيطرة، إذ إنّها تتمتع بتأييد جزء من الشعب. يجد الشعب نفسه محاطًا بوعود لا تتناسب مع قدرات الحكومة، ووعود من قوى أخرى تدّعي سيطرتها على الحكومة[2].

جدير بالذكر أن المحور الثالث في هذه الورقة، سيتناول الحالة المصرية في ضوء ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011، بوصفها ثورة اندلعت في إحدى

(1)John Walton, Reluctant Rebels: Comparative Studies of Revolution and Underdevelopment (New York: Columbia University Press, 1984), pp. 12-14

(2)المصدر نفسه، ص 141.

الدول النامية؛ فهذه الثورة يمكن أن ينطبق عليها ـ جزئيًا ـ تفسير والتون ـ المـذكور آنفًا ـ والمتعلِّـق بالأوضـاع التـي تـؤدي إلى انـدلاع الثـورات؛ إلا أن الحالـة المصريـة تتشابه ـ أيضًا ـ في لحظة الثورة ذاتها، مع اللحظة الثورية المجرية في عام 1956.

جسدت الثورة التي اندلعت في المجر في تشريـن الأوّل/أكتـوبر 1956 لحظـة درامية مفاجئة وغير متوقعة. بل إن الذين قاموا بعمليات الاحتجـاج عـلى التبعيـة للاتحاد السوفياتي، وعلى الانقسامات في الحزب الشـيوعي المجـري، وإقصـاء رئـيس الحـزب مـن دون أسـباب معروفـة ـ لم يكونـوا منَظَّمـين في أي حركـة، أو يتلقّـون تعليماتهم من أي فصيل داخلي أو خارجي؛ فقد أدّى اغتراب النظـام السـياسي عـن الشـعب، والاختلافـات الداخليـة في الحـزب الشـيوعي في شـأن مسـارات الإصـلاح السياسي والاقتصـادي إلى الثـورة الشـعبية في 1956. وقـد أُطلـق عـلى الثـورة اسـم «انقلاب المسرح» (Coup de Theatre) ، إذ إنّها أنهت الأزمة السياسـية الداخليـة للنظام الحاكم، وطرحت قضية التحـول والإصـلاح السـياسي بقـوة وعنـف. أي أنـه كانت هناك عمليتان أو إجراءان يتحرّكان جنبًـا إلى جنـب في اتجـاه الثـورة: إجـراء النخبة وإجراء الجماهير. وكانت العمليـة النخبويـة تدريجيـة ومتصـاعدة في إطـار الخلافات النخبوية وإقصاء شخصيات سياسية إلى حد استخدام العنف؛ أمّا العملية الجماهيرية فكانـت مسـتمرة لكنهـا متقطعـة، حيـث أخـذت شـكل الاحتجاجـات المرحلية التي كانت تُجابَه بردود فعل عنيفة من النظـام الحـاكم. فـالثورة المجريـة كانت حصيلة العمليتين. ويذهب المحللون إلى أن العملية الجماهيريـة بمفردهـا، لم تكن لتنجح إلا في ظل وجود نزاعات على مستوى النخبة[1].

جدير بالذكر أن الثورات الحديثة لا تنشأ في ظل أوضاع سياسية داخلية فحسـب، بـل تتـأثر في انـدلاعها واسـتمرارها بالأوضـاع السياسـية الخارجيـة؛ فالثورات ليست أحداثًا مهمّة أو حيوية في تاريخ الأمم فحسـب، بـل تُحْـدِث تَحـوُّلاً في تـوازن القـوى، وتُغـيّر أنمـاط التحالفـات الدوليـة، وتُعيـد النظـر في الاتفاقيات بين الدول. وحين تحدث ثـورة في دولـة مـا، فـإن تأثيرهـا يمتـد إلى

(1)Paul Kecskemeti, The Unexpected Revolution: Social Forces in the Hungarian Uprising (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1961), pp. 3-9.

خارج حدود تلك الدولة. بل يذهب كاتب هذه السطور، إلى أنّ الثورات قد تـؤدّي إلى حروب في أحيان كثيرة.

الكثير من الثورات يثير جدلاً في دول أخرى؛ يتراوح بين التكيف مع ما يحدث هناك والتدخل لإنقاذ مصالح قد يتهددها النظام الجديد. وتبدو نماذج التكيف والتدخل واضحة في الموقف الأوروبي عقب الثورة الفرنسية والثورة البلشفية في روسيا من جهة، والموقف الأميركي إزاء الثورات في المكسيك وكوبا والصين وإيران. من جهة أخرى، فموقف الولايات المتحدة من معظم هذه الثورات هو موقف المتشكك، بل ويحاول إجهاض هذه الثورات لأنها ـ في نظرها ـ تتهدد مصالحها. وظل تعامل السياسة الأميركية مع تلك الثورات تعاملاً ضعيفًا وغير ناجح في معظم الأحيان[1].

ثانيًا: البعد الاقتصادي

نظرية السلع العامة ودورها في تفسير حدوث الثورات

يؤكد العديد من نظريات علم الاجتماع حقيقة مَيل الإنسان إلى تعظيم منافعه ومصالحه وثرواته استنادًا إلى نظرية الاختيار العقلاني.

---

(1)Stephen M. Walt, Revolution and War , Cornell Studies in Security Affairs (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996), pp. 2-4.

يرى أنصار النظرية الواقعية وما بعد الواقعية، أنّ على الدول التي تشهد ثورات جعل الأمن يعلو على ما عداه من الأهداف، لكي تضمن عدم تهميشها أو استبعادها من المجتمع الدولي. وينبغي التنبه إلى أنّ التغير في ميزان القوّة قد يدفع الأمور بعد الثورة نحو الحرب. فزيادة قوّة الدولة عقب الثورة لا تعني أنّ النّظام الثوري أصبح أكثر عدوانية، كما أن انعدام القوّة لدى النظام الثوري لا يعني أنّه أكثر قابلية للاختراق، ويتوقف الأمر ـ في كل الأحوال ـ على إدراك النظام الثوري قوّته أو ضعفه.

تُحْدِث الثورات تحوّلاً في قدرات الدول على الفعل، وهنا على الحرب، وتخلق تعارضًا في المصالح بين النظام القديم والنظام الثوري. ولا يقتصر هذا على الدولة التي حدثت فيها الثورة بل يمتدّ الأثر إلى الدول الأخرى التي تخشى امتداد الثورات إليها. والاعتقاد بإمكان اختراق الثورة وإطاحتها، كالاعتقاد بإمكان تصديرها ـ على حد سواء ـ يمكن أن يخلق إشكالية أمن أو أزمة أمن، ويزيد من احتمال تحوّل هذه الثورات إلى حروب. في هذا الإطار، يرى البعض أنّ اللجوء إلى القوّة هو وسيلة للتغلّب على حالة عدم اليقين وضعف قنوات الاتّصال بين الأطراف المعنية، وهو الأمر الذي يؤدّي إلى زيادة الشك بين الدولة التي حدثت فيها الثورة والدول الأخرى، أو ما يُسمّى عليه «التنافس الأمني» حيث يرى كل طرف في الطرف الآخر تهديدًا له ولمصالحه، ويخشى من محاولته فرض إرادته وهيمنته عليه. انظر: المصدر المذكور، ص 7.

يتضـمن الاختيـار العقـلاني ـ أيضًـا ـ الاختيـار السـياسي ومعـه الاختيـار الاقتصـادي وتبادل السلع والخدمات، في مقابل الحصول على نصيب في الحياة السياسية. تُعنى النظريات السياسية بتبادل السلع والخدمات العامة، خلافًـا لـدور القطـاع الخـاص الذي يركز على السلع والخدمات في الإطار الخاص لكل منهما. والمنافسة السياسـية ـ في أساسها ـ مرتبطة بالعرض والطلب على السلع العامة؛ فعندما تحتـد المنافسـة، يحدث اللجوء إلى العنف[1].

ويُعَرِّفُ بول ساموِيلسـون (Paul Samuelson) السـلع العامَّـة أو المشـتركة، بأنها تلك السلع التي إن أُعطيت لشخص ما في المجتمـع، لا يُحـرم إياهـا الآخـرون؛ فهناك حرية في الحصول على السلع العامة، ولا دافع لدى المواطنين أو المستخدمين إلى الإنفاق عليها[2].

في هذا الإطار، يرى جيمس بوكانـان (James Buchanan) ، أنّ الدولـة هـي منظمة لتوفير السلع العامة للأعضاء فيها، أي المواطنين[3]. ويـرى مـانكور أولسـون (Mancur Olson)، أنّ السياسة عملٌ جماعي لإنتاج السلع العامة وتوزيعها[4].

جدير بالذكر أن غياب آليات لإدارة السوق الحرة قبل نشأة الدولة القومية أدّى إلى وجود «دخلاء» من المستهلكين الذين يحصـلون عـلى الخـدمات العامـة مـن دون المساهمة في تمويلها. ومن ثمّ أصبح توفير السلع العامة منوطًا بالحكومات، في مقابـل تحصيلها الضرائب والعوائد. ومن أمثلة السلع العامّة التـي تقـدّمها الحكومـات: سـنُّ القوانين وإنفاذها، والدفاع، والخدمات الصحية، والغـذاء والزراعـة، والبنيـة الأساسـية،

(1) Wilber Albert Chaffee, Jr., The Economics of Violence in Latin America: A Theory of Political Competition (Westport, Conn.: Praeger, 1992), pp. 24-25.

(2) Paul A. Samuelson, {The Pure Theory of Public Expenditure,} Review of Economics and Statistics , vol. 36, no. 4 (November 1954), pp. 387-389.)

(3) James M. Buchanan, The Demand and Supply of Public Goods , Rand McNally Economics Series (Chicago: Rand McNally, [1968]), p. 9.

(4) Mancur Olson, The Logic of Collective Action: Public Goods and the Theory of Groups (New York: Schocken Books, 1968), p. 15.

ومراقبـة التجـارة الخارجيـة، وصـكّ العملـة والمعـاملات البنكيـة، ووضـع الأسـس القانونية للملكية العامة والخاصة.

يؤمِّن اقتصاد السوق الجانب الخاص الذي يكون فيه إنتاج السلع واستهلاكها خصوصيًا أو فرديًا، مثل إنتاج السيارات واستهلاكها. أمّا نظرية ساموبلسون، فتُعنى بالسلع العامة النقية التي لا يؤَدّي استهلاك الفرد لها إلى حرمان بقية الأفراد إياها. ويأتي دور الحكومات من كونها معنية بوضع آليات لتبادل السلع. ومن ثـمّ يصـبح وضع نظرية خاصة بالسياسات الحكومية لتوفير السلع العامة أمرًا مُعقَّـدًا وصـعبًا، مقارنة بنظرية السوق الحرة.

تندلع الثورات حينما يُحرَم الأفراد من كلا النوعين ـ العامّ والخـاصّ ـ بسـبب انصراف الدولة إلى خدمة فئات بعينها، فتصبح من ضـمن فئـات المجتمـع المنتجـة للسلع الخاصة والمتنافِسة عليها[1].

يرى الكثير من المحللين السياسيين أنَّ النظام الاقتصادي يؤثر في إنتاج السـلع العامة، خصوصًا حين يُخفِق النظام السياسي بسبب عدم قدرته على توزيـع السـلع العامة توزيعًا عادلاً؛ فقد شهدت الرأسمالية إخفاقات كثيرة في ضمان العدالة، سواء في توزيع الثروات أو في توفير السلع والخدمات، ومن ثمّ في تحقيق الرخاء المنشود. غير أن منتقدي النظام الرأسمالي ـ على سلبياته ـ أخفقوا في تقديم نظام بـديل؛ ولم يكن النظـام الاشـتراكي هـو البـديل، بـل المزيـد مـن الديمقراطيـة، أي الديمقراطيـة الاقتصادية[2].

إذا كان آدم سميث وغيره من المنظّرين الاقتصاديين قد ربطوا إتاحة السلع العامـة بحركـة السـوق، وخصوصًـا بمؤسسـات السـوق، فقـد أشـار باحثون آخرون إلى ضرورة النظر إلى السلع العامة على أنها أسهمٌ مشـتركة يديرها كل أفراد المجتمع، الأمر الذي سيُمكّن الأفراد مـن توسـيع رؤيـتهم إلى محتوى السلع العامّة بحيـث لا تقـتصر عـلى الخـدمات الرئيسـية مـن صحّة وتعلـيم، بـل تمتـدّ إلى خـدمات أخـرى مثـل المواصـلات والاتصـالات

(1)Samuelson, {The Pure Theory of Public Expenditure,} p. 392.

(2)Frank Ackerman, Hazardous to Our Wealth: Economic Policies in the 1980' (Boston: South End Press, 1984), p. 157.

والمشاركة السياسية. ويشير أنصار هـذه النظريـة إلى وجـوب تـوافر عمـل جمعـي وإرادة جمعية لإتاحة السـلع العامّـة في المجتمعـات الرأسـمالية وتحقيـق العدالـة الجمعية أو المجتمعية[1].

توصل هؤلاء الباحثون إلى أنّ النظرية الليبراليـة الكلاسـيكية، لا تتوافـق مـع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد تتصادم معه. ومن ثمّ طُـرح النقـاش في شـأن دور الدولة، بين رفض الليبراليـين الجـدد للدولـة النشـيطة، حيـث يؤكـدون ضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي على الأسواق وعدم فرض أي خيارات على المواطن، حتـى وإن كانت تتعلق بتوفير السلع العامة، وبـين هجـوم أصـحاب التوجهـات الفكريـة الأخـرى وخصوصًـا الماركسـيين الجـدد، عـلى الترتيبـات السياسـية التـي تفرضـها التطبيقات الليبرالية، والتي تؤدي ـ على حدٍّ قولهم ـ إلى تجريد الفقراء مـن القليـل الذي يمتلكونه[2].

أكّـد عـالم الاقتصـاد كينـز مسـؤولية الحكومـة عـن إدارة الاقتصـاد الكـلّي والتخفيف مـن التقلبـات الاقتصـادية التـي تَنـتُج مـن نقـص الطلـب عـلى السـلع والخدمات؛ فعندما يكون الاقتصاد ضعيفًا، والقطاع الخاص لا يُنتج إلا سِـلعًا عليهـا طلب قليل، أو لا يُنتج سوى طَلَـبٍ قليـل؛ عندئـذٍ لا بـد مـن أن تتـدخل الحكومـة للإنقاذ، إما بخفض الضرائـب، أو بزيـادة الإنفـاق، أو بكلـيهما معًـا. بعبـارة أخـرى، عندما يكون الاقتصاد ضعيفًا أكثر مـما ينبغـي، يمكـن أن يُسرّع العجـز في الميزانيـة الحكومية النمو. وفي الحالة العكسية، إذا كـان القطـاع الخـاص يُنـتج سـلعًا عليهـا طلـب كبـير، مـا قـد يتسـبب بزيـادة الأسـعار وارتفـاع الأجـور، تكـون الاسـتجابة الحكومية الملائمـة في سياسـة ماليـة أكـثر تشـددًا، مثـل زيـادة الضرائـب أو خفـض الإنفاق الحكومي[3].

يختلف الأمر إذا جاءت معالجة معضلات الاقتصـاد الكـلي بمشـاركة

(1)Anatole Anton, Milton Fisk and Nancy Holmstrom, eds., Not for Sale: In Defense of Public Goods (Boulder, Colo.: Westview Press, 2000), p. 145.

(2)المصدر نفسه، ص 172 و181.

(3)William J. Baumol, Robert E. Litan and Carl J. Schramm, Good Capitalism, Bad Capitalism, and the Economics of Growth and Prosperity (New Haven: Yale University Press, 2007), p. 43.

القطاع الخاص وتدخُّله، أو ما يُعرف برأسمالية القِلّة الحاكمة، حيث تتركز السلطة والثروة في يد مجموعة صغيرة من الأفراد والعائلات. وهو ما أدّى إلى وجود خليط من رأسمالية مُوجَّهة من الدولة (= رأسمالية بيروقراطية) ورأسمالية الشركات الكبيرة، حيث تقوم تلك الشركات بأكبر الأنشطة الاقتصادية التي عليها طلب كبير؛ وهو ما يُعرَف بالرأسمالية الأوليغارشية. وكان المحك الرئيسي هو التباين في آليات النمو والابتكار وحجم ريادية الأعمال. والأمر الوحيد الذي تشترك فيه تلك التصنيفات هو اعترافها بالملكية الخاصة للممتلكات؛ وفي ما عدا ذلك اختلفت معدلات النمو الاقتصادي اختلافًا كبيرًا بين هذه الأنماط الثلاثة[1].

تجدر الإشارة، إلى أنّ النمط الرأسمالي الأوليغارشي، غالبًا ما يتطوّر إلى تعزيز مصالح الدولة السلطوية وممثّليها، والمقرّبين المتعاملين معهم من الأصدقاء، وهو ما يُسمّى «نظام كليبتوقراطي». وهو النموذج السائد في معظم دول أميركا اللاتينية، والدول الإفريقية، ودول الشرق الأوسط، ومعظم جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق[2].

في هذه المجتمعات، لا يُعَدُّ النمو الاقتصادي هدفًا رئيسيًا للحكومات، بل الهدف هو الحفاظ على تعزيز الوضع الاقتصادي للقِلَّة الحاكمة التي تشمل أعضاء الحكومة نفسها؛ الذين يمتلكون معظم موارد الدولة. هذا الواقع هو الذي يميز رأسمالية القلة الحاكمة من النظم الأوتوقراطية (حكم الفرد المستبد) التي توجه الرأسمالية توجيهًا قمعيًا، وهو ما يحدث في المجتمعات التي لا تطوّر ديمقراطيًا فيها؛ فالحكومات والنُخب في هذه المجتمعات، تهتم بدفع النمو الاقتصادي، وتوفير بعض السلع العامّة لتحقيق درجة من النمو كافية لمنع المواطنين من الثورة والانقلاب على الذين يمتلكون زمام السلطة؛ كما تهتمّ بمساعدة النخبة الحاكمة على إحداث تراكم من الثروة الوطنية في ظلّ شبكة منظّمة من العلاقات القائمة على المصالح المتبادلة، الأمر الذي يؤدّي إلى تفاوت كبير وعدم مساواة في

(1)المصدر نفسه، ص 72.

(2)المصدر نفسه، ص 84.

توزيع السلع العامّة والدخول، وهو ما يفسِّر النموّ البطيء للاقتصاد[1].

ومع أنّ الفساد يوجد في أي نظام اقتصادي، إلا أنّ الاقتصادات التـي تسـيطر عليها القلّة الحاكمة، تعاني الفساد معاناة أشدّ وأكثر ممّا تعانيه الرأسمالية المُوجَّهة من الدولة؛ فالحكومات التي تجعل من الحصول على التراخيص والموافقات اللازمـة عملية صعبة، تخلق بذلك فرصًا أمـام صـغار المسـؤولين للحصـول عـلى الـرشى. وفي إمكان الشركات الكبيرة دفع الرشى مقارنة بغيرها من الشركات الصـغيرة، مـا يمكّنهـا من اقتحام الأسواق، وتكوين مراكز قوى. هـذه الممارسـات كفيلـة بتوجيـه طاقـات روّاد الأعمال وصغار المنتجين والمبتكرين ـ بعيدًا من تطوير الأنشطة الإنتاجيـة ـ في اتجاه ممارسات مؤذية اجتماعيًا، فضلاً عن إضاعة الكثير مـن الفـرص. هـذا الـنمط من الرأسمالية التي تستند إلى توجيهات القِلَّة الحاكمة ورغباتهـا، يـؤدّي إلى عرقلـة الاستثمارات بزيـادة تكلفـة ممارسـة الأعـمال، سـواء كانـت اسـتثمارات محليـة أم أجنبية[2].

تأثير نمط الرأسمالية السـائدة في مصر قبـل ثـورة 25 ينـاير في إتاحـة السـلع العامّة وتوزيعها

بتطبيق هذا النمط على الحالة المصرية قبل ثورة 25 كانون الثـاني/ينـاير2011، وُجدت أنماطٌ متعددة من التصنيفات الرأسمالية. التصنيف الأول هو الـذي بـدأ منـذ منتصف السبعينيات واستمرّ حتى منتصف الثمانينيـات؛ أي في الفـترة الانتقاليـة بـين نظامي الرئيس الراحل محمد أنور السادات والرئيس السـابق محمـد حسـني مبـارك، وهو نمط الرأسمالية الموجّهة من الدولة، حيث حاولت الحكومات المتعاقبة خلال تلك المرحلة، توجيه السوق ـ في أغلب الأحوال ـ بمساندة صناعات بعينها لها فرصـة كبـيرة في النموّ. ثمّ تغير الوضع مع بداية التسعينيات من القرن العشرين.

وما حدث في مصر هو تلازم البيروقراطية مـع ملامـح نمـوّ رأسـمالي

(1)المصدر نفسه، ص 87.

(2)المصدر نفسه، ص 91.

ابتكاري ورائد، الأمر الذي جعل التخطيط وتسيير العملية الاقتصادية في يد الدولة، وجعله في يد مجموعة صغيرة داخل الدولة لديها السلطة وتمتلك شركات كبيرة؛ أي أنّه خليط ومزيج بين سلبيات الرأسمالية الموجهة وأخطارها، والأوليغارشية التي تمتلك شركات كبيرة لا تستطيع الشركات الصغيرة منافستها، وبما لا يسمح بوجود مساحة لحركة الأعمال الرائدة، التي اتسمت بسرعة الابتكارات والكفاءة، من حيث خطط الإنتاج والتسويق والتوزيع مع مطلع الألفية الجديدة، في مقابل مؤسسات حكومية اقتصادية لم تتطور بدرجة كافية.

مع بداية الألفية الجديدة، بدا واضحًا أن الدولة في مصر بدأت تصمم ـ على نحو طاغٍ وحصري ـ سياسات حكومية من أجل تشجيع مصالح جزء قليل من السكان وتعزيزها، وعادة ما كان ذلك الجزء هو الأكثر ثراءً.

ثالثًا: اقتصاد الثورة في مصر

تطبيقًا على ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011

1 ـ أداء الاقتصاد المصري في مرحلة ما قبل الثورة (رؤية عامّة)

كانت مظاهر التضخيم والتهويل لأداء الاقتصاد المصري من جهة، والتهوين من تراجع نموّه من جهة أخرى، من أهمّ مظاهر مرحلة ما قبل ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011 وما بعدها.

لا يمكن إرجاع تراجع أداء الاقتصاد المصري بعد الثورة إلى تكلفة الثورات المادية ومناخ عدم الاستقرار المصاحب للثورات، بقدر ما يمكن إرجاعه إلى حقيقة النموّ الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد المصري في السنوات العشر الأخيرة. يتضح ذلك بمعرفة هذا النموّ، وإلى أي مدى كان معبّرًا عن جهود حقيقية للنهوض بالاقتصاد القومي، وتحسين عمليات إعداد الموازنة العامّة للدولة، وتحسين أوضاع الاستثمار التي تشمل: إزالة العقبات التنظيمية، وتطوير التشريعات الخاصة بالاستثمار وخصوصًا قوانين منع الاحتكار وتشجيع المنافسة، ومنع تعارض المصالح، وضمان حقوق العمال.

كان أداء الاقتصاد المصري في السنوات الخمس السابقة للثورة،

حصيلة حزمة مـن الإجـراءات الاقتصـادية التـي طبقتهـا الحكومـات المصريـة منـذ منتصف الثمانينيات حتى مطلع الألفية الثالثة، وذلك على النحو التالي:

أ ـ إشكاليات الإنفاق العام ومدى ارتباطها بقضايا التنمية في المجتمع

استطاعت الحكومة خفض العجز الكلّي في الموازنة العامّة، بفضل السياسـات المالية التي اتّبعتهـا في السـنوات السـت الأخـيرة. غـير أنّ ذلـك كـان بسـبب اتّبـاع سياسـات انكماشـية ركّـزت عـلى خفـض الإنفـاق الحكـومي، مـا أثّـر في مسـتويات التشغيل والمستوى العامّ للأسعار. وقد هبطت نسبة الإنفاق العامّ إلى الناتج المحلّي الإجمالي مـن 25 في المئـة في بدايـة التسـعينيات إلى 5.6 في المئـة في مطلـع الألفيـة الثالثة. ويعزو الاقتصاديون تراجع الإنفاق العامّ وخصوصًا على الدعم السـلعي، إلى الزيـادة المطّـردة في الأجـور، بعـد ضـمّ العـلاوات الأساسـية والعـلاوات الدوريـة والتشجيعية إلى الأجور، مع أنّ معدّل الأجور الحقيقية في الموازنة بقي عـلى حالـه، ولم يكن ارتفاع النفقات الجارية خلال الفترة نفسها نتيجـة لارتفـاع الإنفـاق العـامّ عـلى السـلع والخـدمات، بـل لمصـلحة زيـادة أعبـاء خدمـة الـدين العـامّ (المحـلّي والأجنبي). ويلاحَظ أنّ حصّة الخدمات التعليمية والصحية من الإنفاق العـامّ، مـع زيادتها بنسبة 3 إلى 5 في المئة في الفترة الزمنية نفسها، ظلت أقل من الإنفـاق عـلى البنود الأخرى. وكانت هـذه الزيـادات تـذهب إلى الأجـور، لتـنخفض بـذلك نسـبة الأموال الموجهة إلى الإنفـاق الاسـتثماري عـلى هـذه القطاعـات، وهـو مـا أدى ـ في النهاية ـ إلى تراجع أداء هذه القطاعات وتدهورها؛ فمعظم الإنفاق على التعلـيم ـ حتى موازنة عام 2009 ـ كان يذهب إلى قطـاع الأجـور والأبنيـة التعليميـة. أمّـا في قطاع الصحة ـ في الفترة الزمنية نفسها ـ فكان نحو 66 في المئـة مـن الإنفـاق يتجـه إلى الخدمات العلاجية، وهو الأمر الذي لا يـتمشّى ـ بـأي حـال مـن الأحـوال ـ مـع التطور الاجتماعي، وزيادة الطلب على خدمات التعليم والصحة، والوفـاء بأهـداف الألفية.

في ظل تضاؤل الإنفاق العام على السلع العامة، يثور التسـاؤل عـن حصيلة المدفوعات الضريبية وتوجيهها، وخصوصًا أنّها تسـاهم بنحـو 65 في المئة من الإيرادات الجارية. وزادت حصيلة الضرائب على المبيعات في الفترة الأخيرة، وبلغت نحو 25 مليار جنيه للسـنة الماليـة 2003 ـ 2004،

وفقًا للحسابات الختامية للموازنة العامة. وكان من الممكن أن تصل الحصيلة إلى ثلاثة أضعاف هذا المبلغ، لولا التهرب الضريبي الذي ارتفعت نسبته، فانخفضت نسبة الضرائب العامة إلى 15 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في مطلع الألفية[1].

ب ـ إصلاح القطاع العام والخصخصة

كانت سياسات الخصخصة وعدم انضباطها، وما أسفرت عنه من ضياع أصول الدولة وممتلكاتها، أحد أهمّ الأسباب التي دفعت إلى اندلاع ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011. ويُصَنِّفُ الخبراء الدوليون تطوّر تنفيذ برامج الخصخصة إلى خمس مراحل تبدأ بمرحلة الاستعداد ودراسات جدوى البرنامج، ثمّ السياسات التي يجب اتّباعها، ثمّ الإجراءات التمهيدية وإعداد المتطلبات السياسية والتشريعية والرأي العامّ، إضافة إلى بعض المتطلّبات الأخرى. ويُعدُّ القانون الرقم 203 الصادر في منتصف حزيران/يونيو 1991، الخطوة الأساسية في هذا الصدد؛ فقد سعى القانون لتطبيق برنامج الخصخصة؛ بفصل الملكية عن الإدارة، والمساواة في المعاملة بين شركات القطاع العام والقطاع الخاص، وتشجيع القطاع الخاص على الإسهام في شركات القطاع العام. كما حدد القانون صفة شركات قطاع الأعمال بالشركات القابضة والشركات التابعة لها. وتتخذ هذه الشركات ـ بنوعيها ـ صفة الشركات المساهمة؛ وبذلك حَلَّت شركات قطاع الأعمال محل شركات القطاع العام الخاضعة لأحكام القانون الرقم 97 لعام 1983، كما تَحُلُّ الشركات التابعة محل الشركات التي تشرف عليها هذه الهيئات. كما نص القانون الرقم 203 على إنشاء الشركات القابضة بميزانية مستقلة وجمعية عمومية تدير محفظة الأوراق المالية للشركة بما تتضمنه من أسهم وسندات، وعلى أنّ الأموال المملوكة للشركات القابضة أموال مملوكة للدولة، وأن يُصدر رئيس الوزراء ـ بناءً على اقتراح من الوزير المسؤول ـ قرار إنشاء الشركات القابضة. واندرج تحت هذا القانون آنذاك 314 شركة تابعة لـ 27 شركة قابضة تزاول 27 نشاطًا.

---

(1) عبد الفتاح الجبالي، محرر، الاقتصاد المصري من التثبيت إلى النمو (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001)، ص 20 ـ 22.

هكذا، وُجدت في مصر شركات قابضة لها شركات تابعة، في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية. وكان من المفترض أن يُعهد بإدارتها إلى جمعيات عمومية محترفة، تضم أعضاء من ذوي الخبرة في مجال الأنشطة التي تزاولها الشركات. غير أنّ هذه الشركات كانت مصدرًا لتوظيف من ليست لديهم وظائف، بسبب خروجهم من الخدمة المدنية أو العسكرية، أو من لديهم تعاملات مهمة مع السلطة. ومع أنّ القانون الرقم 203 حدّد القطاعات الخاضعة للخصخصة، إلا أنّه استثنى قطاعات أساسية في مجال المرافق والأنشطة الإستراتيجية مثل الإنتاج الحربي، وقناة السويس، ومصر للطيران، ومصر للتأمين؛ وإن كان دور القطاع الخاصّ توسّع في شركة مصر للطيران وفي المصارف وقطاع الاتصالات؛ أي أنّ استثناء القطاعات الإستراتيجية من الخصخصة لم يكن مطلقًا، بل كان لفترة محدودة أو موقّتًا، مع أنّ الكثير من الشركات في هذه القطاعات، لم تكن تعاني من خسائرَ فادحة. وقد جرى البيع ـ في كثير من الأحيان ـ من دون تقويم حقيقي لحجم أصول هذه الشركات ولما تتكبّده الدولة من خسائر. كما أنّ عدم التزام المستثمر بشروط التعاقد، أضرّ بالكثير من حقوق العمال والمستثمرين[1].

ج ـ إدارة أصول الدولة بالمشاريع الاستثمارية الكبرى

أشار تقرير صادر عن مركز الدراسات الاقتصادية إلى أنّ قرارات المسؤولين المصيرية التي اتُّخذت على مدى ثلاثة عقود ـ في ما يتعلّق بالمشروعات الاستثمارية الكبيرة ـ كانت في مجملها خاطئة، وذات تكاليف اقتصادية كبيرة كلفت خزانة الدولة مليارات الجنيهات، بحكم أنّها مشروعات قومية.

كان أوّل تلك المشروعات نقل الوزارات إلى مدينة السادات بعد بناء مجمع المصالح الحكومية هناك بتكلفة 85 مليون جنيه، حيث لا يزال المبنى مهجورًا. طُرح المشروع مرّة أخرى في عهد الرئيس مبارك ليكون رئة خاصّة للقاهرة، وأُهدر فيه نحو 690 مليون جنيه، فضلاً عن الملايين التي أُهدرت

(1)وزارة قطاع الأعمال العام، بيانات غير منشورة، ص 60 ـ 61.

في دراسات جدوى نقل الفكرة إلى القاهرة الجديدة. كما طُرح مشروع أرض الفيروز بعد تحرير سيناء، وبلغت جملة التبرّعات فيه وقتها 200 مليون جنيه.

وهناك مشروع فوسفات أبو طرطور شرق التفريعة الذي تبنّته حكومة الجنزوري؛ فقد وُزّعت الأراضي على المستثمرين، وأُنشئ الميناء، ووُضعت خطط للاستفادة من موقع المكان، واتُّفق مع الدول الأوروبية للمساهمة في المشروع ومدّ المرافق. وحتّى الآن لم يظهر المشروع إلى النور، مع أنّ تكاليف البنية الأساسية بلغت نحو ملياري جنيه. كما تبنّت وزارة الجنزوري مشروع خليج السويس . وقد اتُّفق مع كبرى الشركات الصينية على تولّي إدارته. ومع إقالة الوزارة أُهدرت المبالغ التي أُنفقت فيه. وتَكَلَّفَ المشروع ـ آنذاك ـ نحو 1.4 مليار جنيه.

أمّا مشروع حديد أسوان ، فقد ظهر التفكير فيه في النصف الثاني من التسعينيات، حيث أعلنت الحكومة وجود مخزون من الحديد في منطقة وادي العلاقي شرق أسوان، وأُعلن عن مناقصة عالمية للدخول في هذا المشروع، فازت فيها شركة مصرية بالتعاون مع أكبر تجمُّع أوروبي للحديد في العالم (ألماني ـ فرنسي ـ إيطالي). وقد لاقى المشروع مصير المشروعات الأخرى بعد استقالة حكومة الجنزوري، حيث دُفع مبلغ يزيد على 1200 مليون جنيه، وضاعت 3000 فرصة عمل لأهل الجنوب.

أما حكومة أحمد نظيف، فقد تبنت مشروع الظهير الصحراوي الذي بُنيت في إطاره ثلاث أو أربع قرى فقط؛ مع أنه كان يهدف إلى بناء 1500 قرية، وإيجاد فرص عمل، وحماية الأراضي الزراعية، ورُصد له مبلغ 1.5 مليار جنيه من الميزانية.

تستمر سلسلة إهدار المال العام، وتفويت فرص التعمير والعمل على المصريين؛ فقد كان هناك مشروع ترعة السلام ، الذي أُعلن للرأي العام إبّان مباحثات السلام بين الرئيس السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك مناحم بيغين في عام 1979. وكان المشروع يهدف إلى توصيل مياه النيل إلى سيناء. وقد بُنيَ بالفعل نصف المشروع ثمّ توقف، وأُهدر معه 2.5 مليون دولار. وكان مشروع توشكي آخر المشروعات القومية التي تبنّتها الحكومة

المصرية ـ وأُطلقت حملة إعلامية وإعلانية قبل تدشينه تكلفت مليون جنيه مصري ـ ويهدف إلى استصلاح خمسة ملايين فدان مع الوعد بانتقال ما بين ستّة وثمانية ملايين مواطن للعمل في المشروع. وأشارت الحكومة إلى أنّ الأرض سوف تُزرع قمحًا، والقمح سوف يُصدَّر، ويُغلق ـ بالتالي ـ ملفّ استيراد مصر للقمح نهائيًا. وقد كشف أحد الخبراء أنّ الدولة أنفقت على المشروع عشرة مليارات جنيه في 12 سنة، ولم يحقّق المشروع سوى 5 في المئة من أهدافه. وقد توقّف المشروع في فرعه الثالث بقرار من أحمد نظيف، وسحبت الشركات معدّاتها بعد أن توقّفت الحكومة عن دفع مستحقاتها، واشترى الوليد بن طلال 120 ألف فدّان بثمنٍ بخس، ولم يستصلح منها سوى ألف فدّان[1].

د ـ الدين المحلّي وتزايد عبئه

كانت من أهمّ التغيرات التي أحدثتها سياسة الإصلاحات الاقتصادية، زيادة حجم الدين المحلّي وعبئه؛ فقد تضاعف حجم الدين المحلي عدّة مرات منذ بداية الثمانينيات وحتى بداية الألفية الثالثة، وبعد أن كان لا يتجاوز 11 مليار جنيه في نهاية حزيران/يونيو 1981، ارتفع إلى 42 مليار جنيه في عام 1990، ووصل إلى 215 مليار جنيه في عام 2001. ويوزّع الدين العامّ المحلّي على ثلاث جهات: الدين الحكومي المحلّي، ومديونية الهيئات الاقتصادية، وبنك الاستثمار القومي. ومن الممكن ملاحظة تغير ملحوظ في تركيبة الدائنين؛ فبينما كان البنك المركزي هو الدائن الرئيسي حتى بداية التسعينيات، حيث استحوذ على 45 في المئة من إجمالي الدين العام المحلي، هبطت مساهمته إلى 9 في المئة في مطلع الألفية، لمصلحة تصاعد القروض والتسهيلات من هيئة التأمينات والمعاشات التي أصبحت تساهم بنحو 48 في المئة من الدين العام المحلي، وهو ما يفسر حرص وزير المالية على ضم الهيئة إلى وزارة المالية. وزادت مساهمة المصارف العاملة في مصر في الدين من 9 في المئة في بداية التسعينيات إلى 18 في المئة في

(1)صلاح جودة، المشاريع القومية الكبرى (القاهرة: مركز الدّراسات الاقتصادية، 2006)، ص 24 ـ 45، و«تقرير الهيئة العامّة للاستثمار والمناطق الحرّة،» (1999).

مطلـع الألفيـة، كـما زادت مسـاهمة القطـاع الخـاص إلى 23 في المئـة مـع مطلـع الألفية[1].

ومـن ثـمّ يمكـن القـول إنّ الحكومـات المتعاقبـة منـذ نهايـة التسـعينيات، استنفدت مصادر تمويل الموازنة وعجزها، واقترضت من دون ضـوابط، الأمـر الـذي كانت له تكلفة باهظة على الاقتصاد الكلّي تجسّدت في ارتفاع نسبة التضخّم.

ما لا شكّ فيه أنّ السياسات الاقتصادية التي طُبّقت في مصر خـلال العقـدين السابقين، أدّت إلى اتساع الفوارق الاجتماعيـة والاقتصـادية بـين الأغنيـاء والفقـراء. واستنادًا إلى بيانات مسح خاصّ بإنفاق الأسرة في مصر واستهلاكها، يتبين أنّ نحو 22 في المئة من الأطفال في الفئة العمرية 6 ـ 17 سنة يعملون ويعـانون الحرمـان؛ وأنّ نسـبة الأطفـال الفقـراء في الفئـة العمريـة ذاتهـا تبلـغ 6.6 في المئـة في المحافظـات الحضرية و4.41 في المئة في المناطق الريفية في الوجه القبلي. وتتضاعف نسبة الفقر عند الأطفال الذين يكون آباؤهم بلا عمل[2].

استنادًا إلى تقرير التنمية البشرية لمصر 2010، وصلت النسبة العامـة للفقـر إلى 21.6 في المئة في عام 2009. وعلى مستوى شرائح الدخل الفـردي، تشـير بيانـات التقرير إلى أنّ نسبة الفقر بين 40 في المئة الذين يمثّلـون الشريحـة الـدنيا مـن فئـة ذوي الدخل المتدني بلغت 22.3 في المئة، وأن النسبة بين 20 في المئة الـذين يمثّلـون الشريحة العليا في هذه الفئة بلغت 4.4 في المئة. وفي الأسر الفقـيرة، يعـاني الشـباب خصوصًا الحرمان الناجم عن التدني الشديد والمسـتمر في القـدرات، نتيجـة انعـدام الرعاية الصحية وانعدام فرص الحصول على التعليم. وجدير بالذكر أنّ القدرة عـلى العمل وإمكان الحصول عليه، تكـون محـدودة لـدى الشـبّان غـير الأصـحاء، وذوي التعليم البسيط.

---

(1)البنك المركزي المصري، «تقرير عن الأوضاع الائتمانية والمصرفية،» (2000).

(2)معهد التخطيط القومي وبرنامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي، تقريـر التنميـة البشريـة، 2010: شباب مصر بناة مستقبلها (القاهرة: [المعهد، 2010])، ص 78.

يحدّد التقرير سبعة أبعاد للفقر الذي يعاني منه أفراد الفئة العمرية 18 ـ 30 سنة من الشعب المصري. وهذه الأبعاد هي الصحة، التعليم، المأوى، التغذية، المياه، الصرف الصحي، المعلومات. وقد طاولت هذه الأبعاد ـ الفقر والحرمان وما يلحق بهما ـ جيلين من الشباب، حتّى وصلت نسبة الذين يعانون من حرمان حادّ إلى 35 في المئة من إجمالي أفراد الفئة العمرية المذكورة. وقد ارتبطت مؤشّرات الحرمان هذه بتدني الدخل، ومن ثمّ بعدم امتلاك الأسرة للأصول المادية، وبتفشّي معدّلات البطالة؛ فمعظم الأعمال التي التحق بها الشباب في الفئة العمرية المذكورة هي أعمال موسمية أو غير مستقرة ومنخفضة الأجر. وهذا يعني أن الشباب ومن هم ضمن قوة العمل لا يستطيعون تنظيم حياتهم، ويصبحون عرضة للمؤثّرات والمتغيرات السياسية والاقتصادية المختلفة.

قُدِّرت معدّلات البطالة بين من هم في سنّ قوّة العمل، أي 15 سنة فما فوق، في عام 2009 بنحو 19 في المئة؛ وبلغت هذه المعدّلات 12 في المئة في الحضر، و8 في المئة في الريف. ويتبين من تصنيف هؤلاء المتعطلين عن العمل بحسب مستوى التعليم، أن 4.8 في المئة منهم دون التعليم الثانوي، و63 في المئة منهم حاصلون على تعليم ثانوي، و33.8 في المئة منهم حاصلون على تعليم جامعي.

تزداد معدّلات البطالة عند سكان العشوائيات، الذين يُقدَّر عددهم بنحو 15 مليون نسمة على الأقل، موزعين بين العشوائيات في المناطق الحضرية والمناطق الريفية. ومع أنّ العشوائيات ظهرت منذ منتصف السبعينيات، إلا أنها تنمو بمعدلات سريعة فاقت معدلات النمو في المدن الجديدة. وعلى عكس الفكرة الشائعة عن العشوائيات، فإن هذه المناطق ليست بالضرورة أحياء فقيرة أو متخلّفة أو غير مُنَظَّمة؛ ففي الغالب، تطور عدد كبير من هذه الكيانات إلى كيانات متماسكة، تربطها شبكات اجتماعية قوية وعلاقات ثقافية. وجدير بالذكر، أن العشوائيات أصبحت مصدرًا للبطالة وللعمالة الموسمية وغير المنظّمة في مصر، في إطار اقتصاد هامشي. وقد ارتبط ظهورها بالتحول من الاقتصاد القائم على الزراعة، وبالهجرة من الريف إلى العاصمة والمدن الكبرى، حيث فرص العمل في

قطاعي الصناعة والخدمات خصوصًا. لكن من هم في سن العمل من سكان العشوائيات، يُخفقون في المنافسة على هذه الأعمال بسبب العوامل الهيكلية ـ مؤشرات الفقر والحرمان ـ التي أُشير إليها سابقًا. وبسبب هذه التغيرات في حركة السكان، وتفاقم المشكلات الهيكلية في السنوات العشر الأخيرة، ثارت تساؤلات عن أسباب ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب المتعلم مقارنة بالشباب الأقل تعليمًا، الذي يفترض أن يكون أقل مهارة. تكمن الإجابة عن ذلك، في نوع الوظائف التي تتوقع كل فئة الحصول عليها. فالوافدون الجدد إلى سوق العمل ـ على خلاف أقرانهم في الماضي الذين كانوا يتطلعون إلى العمل في القطاع العام ـ يتوقعون الحصول على وظائف في القطاع المنظَّم؛ ولهذا يرغبون في البقاء خارج قوّة العمل، ويبحثون في الوقت نفسه عن هذه الوظائف المتوافرة في القطاع الخاص وبمرتبات مجزية، وبذلك يدخلون في زمرة المتعطّلين. أمّا الذين هم أقلُّ تعليمًا، ويُقصد بهم الحاصلون على تعليم ثانوي أو دون ذلك، فتتضاءل تطلعاتهم ويتجهون إلى الاقتصاد غير المنظم عقب تَسرُّبهم من المدرسة مباشرة. في ضوء ما سبق، يمكن تَفَهُّمُ اتّجاه معدلات البطالة في السنوات الماضية بين من هم في سن العمل ـ وخصوصًا من الحاصلين على التعليم الثانوي والجامعي ـ بسبب انحسار الآمال في التوظف في القطاع العام ومحدودية فرص التوظف في القطاع الخاصّ المنظم[1].

شهدت مصر في المرحلة التي سبقت ثورة 25 يناير مباشرة ـ السنوات الثلاث الأخيرة على خصوصًا ـ توجّهًا نحو تحسين وضعية الأعمال، للوفاء بمعادلة الاستثمار المؤدِّي إلى الرفاهية الاجتماعية، وذلك باتّخاذ عدد من الخطوات ذات البعد التنظيمي ـ الإداري، ومنها:

(1) إنشاء بوّابة المشتريات الحكومية بالتعاون بين وزارة الدولة للتنمية الإدارية ووزارة المالية والهيئة العامة للخدمات الحكومية : تُعدُّ هذه البوَّابة، الأولى من نوعها على مستوى الشرق الأوسط؛ فقد صُمِّمت لتساعد الحكومة على نشر المناقصات المختلفة بواسطة شبكة المعلومات الدولية،

(1)المصدر نفسه، ص 287.

الإنترنت. وصدر قرار رئيس مجلس الوزراء الرقم 33 لعام 2010 في شأن إلزام الجهات الحكومية المختلفة بنشر المناقصات على البوابة الإلكترونية للمشتريات الحكومية. يتضمن القرار إلزام هذه الجهات بنشر كراسات الشروط والمواصفات الخاصة بالمناقصات والممارسات المحدودة والمحلية التي تطرحها، على موقع المشتريات الحكومية، وكذلك كل ما يطرأ من تعديلات، من دون الإخلال بالإعلان عنها بالطريق الذي حدده قانون المناقصات والمزايدات، على أن يتضمن النشر البيانات التي يُعلَن عنها في الصحف. واستثنى القرار من النشر بعض الجهات (وزارة الدفاع والإنتاج الحربي وهيئة الأمن القومي) كما استثنى المناقصات والممارسات العامة التي تُقَدِّر السلطة المختصة بوزارة الداخلية عدم نشرها للدواعي التي تُقَدِّرها. ويتضمن القرار نشر قرارات التعاقد والترسِيَة، فيتيح بذلك آلية للمتابعة والمراقبة، وللمجتمع المدني أن يؤدي دور الرقيب.

(2) مقترحات رفع كفاءة أداء الخدمات العامة وتبسيط الإجراءات وشفافيتها من خلال ربط قواعد البيانات القومية : اتخذت أجهزة الدولة من آليات التكنولوجيا الحديثة وسيلة للنهوض بهذه الأجهزة؛ فقد ظهرت حاجة مُلِحَّةٌ إلى وضع إطار قانوني ينظّم إتاحة البيانات والمعلومات وتداولها، ويحدد قواعد التنسيق بين الجهات العامة المعنية بهذا الشأن، ويفحص حالات تَضَرُّر الجهات الخاصة وهيئات المجتمع المدني في ما يتعلق بالبيانات والمعلومات وقواعد إجراء البحوث الميدانية وتجميع البيانات. ويستدعي هذا التنظيم وضع توجُّهات محدّدة لإعداد مشروع «قانون حرية المعلومات وتداولها»، وإصدار القرارات المكمّلة والمنفّذة له. لهذا، فقد شرعت الحكومة في إصدار تنظيم جديد خاص بمديري المعلومات التنفيذيين (قرار رئيس مجلس الوزراء الرقم 2552 لعام 2009، في شأن إنشاء وظيفة المدير التنفيذي للمعلومات في دواوين الوزارات والمحافظات) يحدّد قواعد اختيارهم وترشيحهم، والمهمات المنوطة بهم؛ وهو ما من شأنه إيجاد تأثير إيجابي ظاهر في المواطنين، بواسطة الخدمات التي تقدمها الحكومة لهم بكفاءة عالية.

(3) تعديل قانون نظام العاملين المدنيين في الدولة الرقم 1978/47 : صدر القانون الحالي في ظروف مغايرة، وبهدف حماية الوظيفة على حساب حماية الأفراد وحقوق المجتمع، ووضع الوظيفة في مكانة أعلى من مكانة المواطن، بدلاً من أن تكون في خدمته. وبذلك تضيع المسؤولية ويستحيل إرساء قواعد واضحة للثواب والعقاب، ويتعذّر تقدير كفاءة أي من العاملين تقديرًا صحيحًا أو محاسبته حسابًا عادلاً. وقد أُدخلت تعديلات كثيرة على القانون الحالي على امتداد الثلاثين عامًا الماضية، إلاّ أنها لم تغير كثيرًا من واقع الحال، ولم تساعد في إيجاد التأثيرات المَرجوَّة لما صدر من تشريعات وقوانين لتحسين الخدمات للمواطنين، أو لتحسين ظروف الاستثمار وتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين. وهي لم تقترب من جوهر الفلسفة التي قام عليها القانون، ولم تجرؤ على تغيير طبيعة العلاقة بين الوظيفة والمواطن، بحيث تعيد إلى المواطن مكانته بوصفه دافع الضرائب الذي يُموّل هذه الوظائف، كي تكون في عونه وخدمته بدلاً من أن تكون عبئًا عليه. جرت محاولات لمعالجة أوجه القصور الشديد في قانون العاملين المدنيين الحالي، ووضع مشروع قانون جديد للوظيفة العامة يؤكد فكرة الجزاء الرادع، والالتزام بمعايير مدوّنات السلوك الوظيفي كجزء من تقييم الأداء، بدلاً من القانون الحالي الذي يُهدر الثواب والعقاب، ولا يطبّق عقوبة الفصل بوصفها جزاءً رادعًا، بل ويَنُصُّ على إزالة أثر أي جزاء إداري بعد ستة أشهر من وقوعه، حتى لا يؤثّر في ترقية الموظّف أو علاوته، ويَظَلُّ ملَفُّه نظيفًا على الرغم من تكرار مخالفاته؛ وبذلك يستوي الموظّف الملتزم والموظّف غير الملتزم، ما دام الجزاء الذي طبّق عليه قد مُحي بمرور الزمن. ومع ذلك رُفض مشروع القانون الجديد بِرُمَّته.

(4) شيوع الإهمال والفساد الإداري : أدّى قصور المساءَلة، وغياب المحاسبة، وتضارب الاختصاصات، إلى شيوع الرشوة واستغلال المناصب العامة وسيادة المحسوبية. ويُقدّم جهاز الدولة الإداري كلَّ عامٍ ما يزيد على 70 ألف قضية مختلفة، يُحفظ منها 40 ألفًا ويُحكم في أقلَّ من ألفين.

(5) تنظيم ممارسات تضارب المصالح في مجال العمل العام (1): تبرز هذه المسألة عند التداخل الوظيفي بين القطاع العام والقطاع الخاص، بحيث يكون من الصعب التفرقة بين ما هو عام وما هو خاص، بواسطة مؤشرات تضارب المصالح. وفي مصر يلاحِظ المتتبع للمجتمع في الآونة الأخيرة، أنّ هناك صعودًا كبيرًا لدور القطاع الخاص في الحياة السياسية، ووجود ملامح لتعارض المصالح. وقد أولت لجنة الشفافية والنزاهة، اهتمامًا خاصًا لمشكلات تضارب المصالح في العمل الوظيفي العام، انطلاقًا من تداخل موضوعات تضارب المصالح، بين ما هو سياسي وما هو قانوني ومجتمعي. وإذا كان المشرِّع المصري قد وعى أهمية تقرير نصوص قانونية رادعة لممارسات تضارب المصالح، إلاّ أنها غير كافية. ومن هذه النصوص ما يتعلق بالعمل الوظيفي العام، مثل نصوص القانون الرقم 47 لعام 1978 في شأن العاملين المدنيين في الدولة. فأحكام الفصل العاشر في القانون، تنظّم واجبات العاملين والأعمال المحظورة عليهم؛ وقد جاء في المادة 77 منه ما يلي[2]:

- البند 11: «يحظر على العامل أن يجمع بين وظيفته وأي عمل آخر يؤدّيه بذاته أو بالواسطة، إذا كان من شأن ذلك الإضرار بأداء واجبات الوظيفة، أو كان غير متّفق مع مقتضياتها، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون الرقم 125 لعام 1961 القاضي بقصر تعيين أي شخص على وظيفة واحدة».
- البند 12 الفقرة (د) «أن يشتري عقارات أو منقولات مما تطرحه السلطات القضائية أو الإدارية للبيع، إذا كان ذلك يتصل بأعمال وظيفته».
- الفقرة (هـ) «أن يزاول أي أعمال تجارية، أو أن يكون له أي مصلحة في أعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته بوجه خاصّ».

---

(1)تشير الأدبيات الحديثة إلى أنّ تعارض المصالح هو: قيام بعض المسؤولين في المجتمع بأعمال تتقاطع مع وظائفهم الرسمية، أي أن تعارض المصالح يحدث، عندما تتأثّر موضوعية قرار موظف عام واستقلاليته بمصلحة شخصية؛ مادية أو معنوية، تهمّه هو شخصيًا أو أحد أقربائه أو أصدقائه المقربين، أو حين يتأثّر أداؤه للوظيفة العامّة، لاعتبارات شخصية مباشرة أو غير مباشرة.

(2)قانون نظام العاملين المدنيين بالدّولة الرقم 47 لعام 1978.

- الفقـرة (و) «أن يشـترك في تأسـيس الشركـات أو يقبـل عضـوية مجـالس إدارتها أو أي عمل فيها، إلا إذا كان مندوبًا عن الحكومة أو الهيئـات العامـة أو وحدات الحكم المحلي أو شركات القطاع العام».
- الفقـرة (ز) «أن يسـتأجر أراضي أو عقـارات بقصـد اسـتغلالها في الـدائرة التي يؤدي فيها أعمال وظيفته، إذا كان لهذا الاستغلال صلة بعمله».

ومن النصوص القانونية المشار إليهـا آنفًـا، نصـوص القـانون الـرقم 89 لعـام 1998، بشأن المناقصات والمزايدات[1]؛ فالمادّة 39 منه تـنصّ عـلى أنـه «يحظـر عـلى العـاملين، بالجهـات التـي تسري عليهـا أحكـام هـذا القـانون، التقـدم ـ بالـذات أو بالواسـطة ـ بعطـاءات أو عـروض لتلـك الجهـات، كـما لا يجـوز شراء أشـياء مـنهم وتكليفهم بالقيـام بـأعمال، كـما يحظـر عـلى العـاملين في تلـك الجهـات الـدخول ـ بالـذات أو بالواسـطة ـ في المزايـدات أو الممارسـات بأنواعهـا، إلا إذا كانـت الأشـياء المشتراة لاستعمالهم الخاص وكانت مطروحة للبيع عـن طريـق جهـات أخـرى غـير جهة عملهم ولا تخضع لإشراف هذه الجهة».

وقد وضع المُشرِّع أحكامًـا تـنظّم مجـالات أخـرى، منهـا مـا يتعلّـق بأعضـاء المجالس النيابية والمحلية[2].

---

(1)قانون تنظيم المناقصات والمزايدات العامة في الدّولة الرقم 89 لعام 1998.

(2)القانون الرقم 38 لعام 1972 في أعضاء المجالس النيابية؛ قانون في شـأن مجلـس الشـعب، المادة 24 «إذا كان عضو مجلس الشعب عند انتخابه من العاملين في الدولة أو في القطاع العام، يتفرغ لعضوية المجلس، ويحتفظ له بوظيفته أو عمله، وتحتسب مدة عضويته في المعاش أو المكافأة، ويحـقُّ لعضـو مجلـس الشـعب في هـذه الحالـة، أن يتقـاضى المرتـب والبدلات والعلاوات المقررة لوظيفته أو عمله الأصلي من الجهـة المعـين بهـا طـوال مـدة عضويته، ولا يجوز مع ذلك أثناء مدة عضويته بمجلس الشعب، أن تقرر لـه أيـة معاملـة أو ميزة خاصة في وظيفته أو عمله الأصلي».. المادة 29 «لا يجـوز أن يعـين عضـو مجلـس الشعب في وظائف الحكومة أو القطاع العام ومـا في حكمهـا أو الشركـات الأجنبيـة أثنـاء مدة عضويته، ويبطل أي تعيين على خلاف ذلك، إلا إذا كان التعيين نتيجة ترقيـة أو نقـل من جهة إلى أخرى، أو كان بحكم قضـائي أو بنـاء عـلى قـانون».. المـادة 32 «يمتنـع عـلى رئيس مجلس الشعب، بمجرد انتخابه رئيسًا، مزاولـة مهنـه تجاريـة أو غـير تجاريـة أو أي وظيفة عامة أو خاصة؛ وإذا كان مـن العـاملين في الدولـة أو في القطـاع العـام، وطُبِّـقَ في حقه حكم المادة 24، مع مراعاة عدم الجمع بين ما يستحق له من مكافـأة وبـين مرتـب وظيفته أو عمله الأصلي».

جاءت هـذه النصـوص بأحكـام تفصـيلية تتعلّـق بـبعض ممارسـات تغليـب المصلحة الخاصة على مقتضيـات المصـلحة العامـة، أي أنّهـا كانـت معالجـةً جزئيـة لتضارب المصالح. لذلك حاولت لجنـة الشـفافية والنزاهـة في وزارة الدولـة للتنميـة الإدارية تشريع قاعدة عامة تحظر تضارب المصالح بمختلـف مظـاهره حظـرًا تامًـا، وتُطبّق على جميع المشتغلين بالعمل الوظيفي العام؛ لكنّ هذا الاقتراح رُفض، وكان يقضي بإلزام من يلتحق بعمل من أعمال الخدمة المدنية بالآتي:

ـ الإفصـاح عـن الأمـور التـي مـن شـأنها إثـارة شـبهات تضـارب المصـالح أو تداخلها.

ـ تقرير قاعدة السرية والمحافظة على المعلومات التي تُتـاح لكبـار المـوظّفين عند تقاعدهم لمدّة معقولة (ثلاث سنوات) إلاّ في الحالات التي يقرِّر فيهـا القـانون ضرورة الإفصاح عنها.

ـ تقييد بعـض الوظـائف العليـا بقواعـد للخـروج إلى العمـل الخـاص، مثـل: الحصول على إذن مسبق من الجهـات المعنيـة وبمـا لا يتعـارض مـع مبـادئ حريـة العمل المنصوص عليها في الدستور.

ـ تشديد قواعد شغل بعض المناصب الوظيفية العامة باشتراط عـدم مبـاشرة نشاط سابق يتضارب مع مقتضيات المنصب[1].

يطرح الانهيار الذي تعـرّض لـه الاقتصـاد المصري في أقـلَّ مـن أسـبوع تسـاؤلات مهمـة عـن وضـع الجهـود السـابقة لتـدعيم الشـفافية والنزاهـة في المعـاملات الإداريـة والاقتصـادية في الدولـة، وعـن مصـير تلـك الجهـود، وقصورها في خدمة الاقتصاد المصري للصـمود في وجـه التحـولات الدراميـة، خصوصًا أنّ تقرير «المجلس الوطني للتنافسية» لشهر أيار/مايو 2010، أشار إلى أنّ مؤشرات التنافسية لمصر ثبتت على مؤشر «4» (مؤشر التنافسـية هـو من 1 إلى 7 درجات). كما أشار التقرير إلى أنّ متوسط الدخل الفردي وصـل

(1) جمهورية مصر العربية، لجنة الشفافية والنزاهة، «التقرير الثالث: تعزيز جهود الشـفافية والنزاهة،» (القاهرة، 2010)، ص 21 ـ 28، والموقع الإلكتروني :

<http: /ad.gov.eg/About+MSAD/Transparency + Committee >

في عام 2008 إلى 2160 دولارًا في السنة، مُقارنةً بـ 1739 دولارًا في عام 2007. وبناء عليه خرجت مصر من تصنيفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من «دولة أقلَّ نموًّا» إلى «دولة في مرحلة انتقالية» أو دولة نامية على أساس ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي. وبهذه المؤشرات، سبقت مصر كلاً من المغرب والجزائر وليبيا وسورية. وبإلقاء نظرة أعمق على مكونات هذا المؤشر، نجده يتكون من اثني عشر مؤشرًا فرعيًا. ونجد أن مؤشر مصر في قوّة المؤسّسات أو المؤسسية (المساءلة وأخلاقيات العمل والفساد وكفاءة الجهاز الحكومي والتداخل بين القطاعين العام والخاص والثقة في القطاع الخاص) ضعيف للغاية وفي تدهور منذ 2008 حتى 2010. الأمر نفسه ينطبق على القدرة على الابتكار؛ كما أنّ التعليم الأساسي والرعاية الصحية لم يتطوّرا بالدرجة المأمولة (الاستفادة من التدفُّقات الاستثمارية في توفير الرعاية الصحية، والقضاء على بعض الأمراض المتوطِّنة مثل السل والملاريا، وخفض معدّلات وفيات الأطفال، والإنفاق على التعليم الأساسي من أجل رفع جودته)، حيث ثبت مؤشر مصر في هذين المجالين بين 3 و4 درجات. أمّا أعلى المؤشرات، فقد جاء في البنية الأساسية (حالة الطرق وجودتها، ووجود الموانئ والمطارات، وجودة إمداد شبكات الكهرباء)، ثمّ في كفاءة سوق العمل (مرونة سوق العمل، والاستفادة من المواهب والمبتكرين، وتطوّر الإجراءات في إنشاء المشروعات). جدير بالملاحظة أنّ أكثر المشاكل التي تواجه تحسين تنافسية الاقتصاد المصري هي على التوالي: ضعف الجهاز الإداري للدولة، التنظيم الضريبي غير الواضح، ضعف القوى العاملة وافتقارها إلى التدريب الملائم، التضخُّم، الفساد، عدم وضع قواعد تنظيم العمالة، تنظيم تداول العملة الأجنبية، تدنّي الصحة العامّة، السرقة والجريمة، التغير في القيادات الحكومية[1].

تشير المؤشِّرات السابقة إلى أنّ تَعامُل صانعي القرار في مصر ـ في

(1)Egyptian National Competitiveness Council, {Green Egypt: {A Vision for Tomorrow},} (The Seventh Egyptian Competitiveness Report, May 2010), pp. 47-64.

(المؤشرات أو المحاور الاثنا عشر للتنافسية هي: المؤسسات، البنية الأساسية، الصحة والتعليم الأساسي، التعليم العالي والتدريب، كفاءة الأسواق والسلع، كفاءة سوق العمل، تعقّد السوق المالية، الاستعداد التكنولوجي، حجم السوق، تعقّد الأعمال والابتكار.

ظلّ النظام السابق ـ مع الأوضاع الاقتصادية كان جزئيًا، وافتقر إلى درس تأثير السياسات الاقتصادية في الأوضاع الاجتماعية وفي سوق العمل وفي تحقيق النموّ الاقتصادي، ومن ثمّ في شمول السياسات الاقتصادية بحيث تشمل معظم شرائح المجتمع. فإذا كان هناك تحسّن في وضع الأعمال، وفي خفض الوقت لبدء مشاريع استثمارية؛ فإنّ ضعف الجهاز الحكومي وبطء الإجراءات، ووجود مدفوعات غير مبرّرة، جميعها لم تساعد على الاستفادة ممّا طُبّق من إصلاحات.

2 ـ أداء الاقتصاد المصري في مرحلة الثورة.. حسابات التكلفة والعائد

أ ـ الأداء القطاعي

دفع الاقتصاد المصري في مرحلة الثورة، ثمن توافر السلع العامّة وتحقيق التوزيع العادل للثروات التي تقاعس النظام السابق عن تحقيقها، سواء بواسطة الحكومة أو بالمشروعات الخاصة.

وقد ظهرت التأثيرات المباشرة لثورة 25 يناير في المجال الاقتصادي في خسارة البورصة المصرية . وبعد أن كان الاهتمام بالبورصة ينحصر في المختصّين والمتعاملين معها، انتقل الاهتمام إلى الشعب بفئاته المختلفة، التي بادرت بالتنبيه إلى خطورة انهيار البورصة، ونظّمت حملات دعائية لإنقاذ البورصة، ودعت إلى التبرّع بمبلغ 100 مليار جنيه لهذا الغرض تحت شعارات «إنقاذ الاقتصاد المصري»، وهو التحرّك الذي لاقى استجابة كبيرة من المصريين.

تعرّضت البورصة لخسائر ضخمة عقب اندلاع الثورة مباشرة، وقُدّرت هذه الخسائر في جلستين متتاليتين (الأربعاء والخميس 26 و2011/1/27)، بـ 70 مليار جنيه من قيمة أسهمها، مقابل 61 مليار جنيه: إجمالي خسارتها إبّان الأزمة المالية العالمية في عام 2008. وقد دفعت الخسائر المتلاحقة في البورصة المصرية عقب 25 كانون الثاني/يناير، إلى تجميد التداول في البورصة لأوّل مرة في تاريخها الحديث، أي منذ 19 عامًا[1].

---

(1)انظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.borsaegypt.com/forumdisplay.php?f= 107 >

في 26 كانون الثاني/يناير شهدت مؤشّرات البورصة المصرية أكبر هبوط لها؛ حيث تراجع المؤشّر الرئيسي للبورصة EGX30 بنسبة 6.14 في المئة بنحو 412.73 نقطة ليصل إلى مستوى 6310 نقطة، بينما تراجع مؤشّر الأسهم الصغرى EGX70 بنسبة 10.44 في المئة. ولم يُفلح الإجراء الذي اتّخذته إدارة البورصة بوقف التداول على نحو 41 ورقة مالية لمدّة نصف ساعة، بعد أن تراجعت أسعارها بنسبة 10 في المئة، في وقف نزيف الخسائر الذي منيت به البورصة في هذا اليوم، والذي قُدّر بنحو 30 مليار جنيه من قيمتها. وكان يوم الخميس 27 كانون الثاني/يناير، هو يوم الانهيار الحقيقي للبورصة المصرية، حيث تهاوى مؤشّر البورصة الرئيسي EXG30 بنحو 10.52 في المئة مدفوعًا بعمليات بيع واسعة النطاق من جانب المستثمرين العرب والأجانب. كما سجّل مؤشّر البورصة الصغرى EGX70 أكبر نسبة هبوط بنحو 15.42 في المئة معبّرًا عن حالة الهلع التي انتابت المستثمرين الأفراد. وهو ما اضطُّر إدارة البورصة إلى وقف التداول لمدة ساعة في محاولة لوقف النزيف المتزايد من الانخفاض، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع من تسجيل خسائر بلغت نحو 40.25 مليار جنيه من قيمة الأسهم الاسمية خلال هذا اليوم[1].

قلّل البعض من أهمية هذه الخسائر، لكونها خسائر دفترية لمن باع أسهمه، ومعظمهم من الأجانب. ومع ذلك قرّرت إدارة البورصة تعليق التداول نتيجة للأحداث المتتالية، ومنعًا للارتباك، وللحفاظ على الأصول الوطنية للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية، وحمايتها من أخطار الخسائر الناتجة من عمليات البيع العشوائي التي قد تشهدها السوق بدافع الذعر والفزع الذي يسيطر على المتعاملين. وقد اتُّفِقَ على عودة البورصة إلى العمل يوم الثلاثاء الموافق الأوّل من آذار/مارس 2011، بعد ما يزيد على شهر من تعليق التداول، وخصوصًا أنّ استمرار إغلاق البورصة، كان من شأنه أن يُفقدها تصنيفها في ترتيب البورصات الناشئة، وكذلك تصنيف

(1)أكرم حنا خليل، «أثر الثورة على أوضاع الاقتصاد المصري،» في: عمرو هاشم ربيع، محرر، ثورة 25 يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2011)، ص 223 ـ 224.

المؤسّسات المالية، الأمر الذي يتهدّد بخروج المزيد من الاستثمارات الأجنبية. لكنّ البورصة لم تعد إلاّ يوم الأحد الموافق 6 آذار/مارس، وذلك لإعطاء فرصة أكبر للمتعاملين للاستفادة من الدعم الحكومي؛ إذ قدّمت الحكومة قرضًا للبورصة بقيمة 250 مليون جنيه. لم تعد البورصة إلى العمل بكل قوّتها؛ إذ اقتصر عدد ساعات التداول على ثلاث ساعات فقط، مع اتخاذ الإجراءات الاحترازية الأخرى بإيقاف التعاملات في البورصة لمدّة نصف ساعة، في حالة هبوط مؤشّر البورصة العام EGX100 بنسبة 5 في المئة، وتعليق التعاملات نهائيًا حتى وقت إغلاق الجلسة في حالة هبوطها 10 في المئة[1].

لم يقتصر الانهيار والتدهور على البورصة المصرية، إذ امتدّت سلسلة الانهيارات إلى قطاع الخدمات وفي مقدّمته قطاع السياحة. وقد جاء التراجع في قطاع الخدمات عقب يوم 28 كانون الثاني/يناير المعروف بجمعة الغضب، بسبب حالة الانفلات الأمني التي بدأت بانسحاب الشرطة من الشارع، وتهريب المساجين و«المسجّلين خطرًا»، وأعمال السرقة والنهب والتدمير التي تعرّض لها الكثير من المنشآت الحكومية والمنشآت الخاصّة. وقد أدّى ذلك إلى إصدار قرار بحظر التجوال ابتداء من الساعة السادسة مساءً حتى الساعة السابعة صباحًا، ثمّ زادت ساعات الحظر من الساعة الرابعة عصرًا حتى الساعة الثامنة صباحًا، ثمّ زادت لتبدأ من الساعة الثالثة عصرًا حتى الساعة الثامنة صباحًا، أي لمدّة 17 ساعة متواصلة، مع استمرار أعمال الترويع والنهب. ومع تقلّص عدد ساعات التجوال، تقلّص النشاط الاقتصادي، وتعطّلت الطاقات الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة من مصانع ومتاجر ومصارف ووسائل نقل ومواصلات، حتّى قارب الاقتصاد المصري الشلل التام.

أمّا في قطاع الاتصالات ، فقد تسبّب قطع الحكومة لاتصالات الإنترنت على مدى خمسة أيام ـ وفق تقديرات منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية ـ بتكبّد مصر خسائر قُدّرت بنحو 90 مليون دولار، فضلاً عن الخسائر المالية

(1)المصدر نفسه، ص 226.

والمادية الذي تعرّض لها الكثير من محطّات المحمول وبعض محطّات الشركة المصرية للاتصالات من عمليات التخريب، وارتفعت أسعار بطاقات الشحن إلى الضعف. وكانت شركة الهاتف المحمول «موبينيل» قد أعلنت أنّ الخسائر المبدئية تقدّر بين 80 و100 مليون جنيه[1].

وإذا كان الطلب على السلع والمنتجات الغذائية قد تزايد في ضوء حالة الذعر والخوف من نفاد المخزون الغذائي في البيوت والمحالّ التجارية، فقد تزايد الطلب أيضًا على نوع آخر من السلع، وهو السلاح ؛ فعقب الانفلات الأمني ازدهر سوق السلاح ـ خصوصًا في الصعيد ـ لحماية المنازل والمتاجر من السرقات.

وفي قطاع النقل تعرّضت 12 محطة مترو أنفاق للسرقة والنهب، وسُرقت الإيرادات وأجهزة الحاسب الآلي. وقُدّرت خسائر قطاع النقل من جرّاء الأحداث بنحو 15 مليون جنيه يوميًا، بمعدل مليون جنيه خسائر يومية لمترو الأنفاق، ونحو أربعة ملايين جنيه للسكك الحديد وعشرة ملايين للموانئ. أما في قطاع الغزل والنسيج ، فقد تراجعت الطاقة الإنتاجية بنسبة 5 في المئة، فضلاً عن تراجع عمليات البيع، ما أدّى إلى تعرّض شركة الغزل والنسيج لخسارة يومية بلغت ثلاثة ملايين جنيه.

سبقت الإشارة إلى أنّ قطاع السياحة كان من أسرع وأكبر القطاعات المتضرّرة. فهذا القطاع يساهم بنحو 11 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المصري، ويعمل فيه نحو 12 في المئة من إجمالي قوّة العمل في مصر، إضافة إلى أنّه مورد أساسي للنقد الأجنبي. قُدّر عدد السياح الذين غادروا مصر في الأسبوع الأخير من شهر كانون الثاني/يناير بنحو 210 آلاف سائح، ما تسبّب بانخفاض الإنفاق السياحي بنحو 178 مليون دولار خلال هذا الأسبوع، بحسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامّة والإحصاء[2].

---

(1)مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، «النشرة اليومية لمتابعة أداء الاقتصاد العالمي والمصري، رقم 1،» ص 5 و6.

(2)مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، «النشرة اليومية لمتابعة أداء الاقتصاد العالمي والمصري، رقم 3،» ص 9 و10.

كما تأثّر قطاع الصناعات التحويلية والاستخراجية والتشييد والبناء بشدّة نتيجة للأحداث التي تلت ثورة 25 يناير؛ فقد بلغت قيمة إجمالي الخسائر المحقّقة في قطاع الصناعات التحويلية والاستخراجية في القاهرة الكبرى، ومدن القناة، والإسكندرية، والعاشر من رمضان، نحو 3800 مليون جنيه بنسبة 0.7 في المئة من إجمالي الإنتاج السنوي، كما وصلت الطاقة العاطلة إلى 60 في المئة من إجمالي الطاقة الإنتاجية المتاحة في خلال هذه الفترة. وجاءت صناعة المنتجات الغذائية في مقدّمة الصناعات التحويلية الخاسرة، تلاها قطاع التشييد والبناء؛ إذ وصلت خسائر هذا القطاع في الفترة نفسها إلى 765 مليون جنيه مع وجود أربعة ملايين عامل غير منتظم قد تضرّر من جرّاء تراجع هذا القطاع[1].

ما لا شكّ فيه، أنّ تراجع معدّلات الإنتاج والاستثمار قد أحدث خسائر كبيرة في القطاع المصرفي؛ إذ تعطّل الجهاز المصرفي بأكمله ولأطول مدة ـ على فترتين: الفترة الأولى من 30 كانون الثاني/يناير إلى 3 شباط/فبراير 2011، بسبب عدم التأمين الكافي للمصارف، وصعوبة وصول الموظّفين إلى مقارّها من جرّاء حظر التجوال، والفترة الثانية من 14 شباط/فبراير إلى 17 شباط/فبراير 2011، بسبب احتجاجات الموظّفين في معظم المصارف. وكان المصرف المركزي قد وضع حدودًا للسحب النقدي اليومي للأفراد، بحيث لا يتعدّى 50 ألف جنيه مصري وعشرة آلاف دولار أو ما يعادلها من العملات الأجنبية، مع إتاحة السحب النقدي من دون حدٍّ أقصى للعملاء من الشركات، وعدم فرض قيود على التحويلات بالجنيه المصري أو العملات الأجنبية. وقد توقّع الكثير من المصارف أن يسحب العملاء النقد الأجنبي، فعمد البنك الأهلي ـ على سبيل المثال ـ إلى إحضار 350 مليون دولار من أرصدته في الخارج، وأحضر بنك مصر 200 مليون دولار من الخارج على سبيل الاحتياط؛ لكن تبين أن هذا التخوّف لم يكن في محلّه. ثمّ ظهر تخوّف من الوقفات الاحتجاجية لموظّفي المصارف، ما دفع محافظ المصرف المركزي إلى تعطيل المصارف لمدّة ثلاثة أيام، ما صعّد من الأخطار

(1)مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، «النشرة اليومية لمتابعة أداء الاقتصاد العالمي والمصري، رقم 5،» ص 10.

المحدقة بالقطاع المصرفي في ظلّ التخوّف من قطع العلاقة مع شبكة المراسلين الأجانب، ومن ثمّ عدم الإفراج الجمركي عن سلع إستراتيجية مهمّة كالقمح والسكر والإنسولين. وبسبب هذه التطوّرات وسعي المستثمرين الأجانب لبيع أسهمهم في البورصة وتحويلها إلى الدولار الأميركي، هبط الجنيه المصري إلى أدنى مستوى له منذ عام 2005 أمام الدولار، حتى وصل إلى 5.85 جنيهًا في 28 شباط/فبراير 2011[1].

أدّت الاحتجاجات الفئوية التي خرجت بعد الثورة، وخصوصًا بعد تنحي الرئيس السابق حسني مبارك في 12 شباط/فبراير، إلى ارتفاع فاتورة الإنفاق من أجل امتصاص غضب المواطنين وطمأنتهم. أدّى ذلك إلى زيادة خسائر الاقتصاد المصري، حيث بدأ عدد من القطاعات العمّالية سلسلة من الاعتصامات والإضرابات، شملت قطاعات الكهرباء والزراعة، والاتصالات، والتعليم، والصحة، والمصارف، والنفط، والبريد، والشرطة، والنقل؛ وذلك بهدف وضع صيغة عادلة لتوزيع الأجور داخل القطاعات الإنتاجية، والقضاء على الفجوة الكبيرة بين الحدّ الأدنى والحدّ الأقصى للأجور، ووضع ضوابط صارمة لمحاسبة أصحاب الأعمال على ممارساتهم التعسّفية ضدّ العمّال، وإجبار أصحاب الأعمال على الالتزام بنصوص قانون العمل المتعلّقة بساعات العمل والإجازات والأجر الإضافي. كما كانت هناك مطالب أخرى تتعلّق برحيل رئيس الشركة أو المؤسّسة.

رصدت وزارة المالية خمسة مليارات جنيه لتعويض المتضرّرين من الأحداث المصاحبة للانفلات الأمني، مثل أصحاب المنشآت والمحالّ التجارية والمركبات الخاصّة والأجرة والنقل، التي تعرّضت للتخريب والتلف؛ إضافة إلى إعانة البطالة وقيمة المتأخّرات الضريبية التي سمحت بها الحكومة للمتضرّرين من أصحاب المنشآت الصناعية. وتقرّر تأخير أقساط مشروع التاكسي الجديد، إضافة إلى علاوة الموظّفين التي صرفت في نيسان/أبريل، بدلاً من حزيران/يونيو وبلغت 700 مليون جنيه.

(1)Monthly Statistical Bulletin (March2011),pp.29-31,and <http: //www. cbe. org.egpublications. (f 1) htm > .

ومما لا شكّ فيه أنّ المبالغ المرصودة لتعويض نقـص العدالـة الاجتماعيـة لما قبل ثورة 25 يناير، قد تعدّت ـ حتى وقت كتابة هذه الورقة ـ الـ 15 مليـار جنيـه مصري، وهو حجم خسـائر مصر الـذي رصـدته وزارة الماليـة عشـية الأزمـة الماليـة العالمية[1].

ب ـ الأصول المهرّبة إلى الخارج

إذا كانت الأرقام السابقة هي ما رُصد فعلاً، فـإن الثـورة كشـفت عـن أرقـام أخرى لم يتمكّن المجتمع من رصدها بدقّة حتى الآن؛ وهي أرقام تتعلّـق بالخسـائر المالية المتأتية من جرائم فساد، أو ما يُطلق عليه الأصـول المنهوبـة، وجـرائم غسـل الأموال، وتهريب الآثار؛ ويُعَدُّ النظام الحاكم السابق متورّطًا فيها.

في البلدان النامية ـ ومصر منها بالطبع ـ يلجأ المسـؤولون إلى إخفـاء الأصـول المنهوبـة، وخصوصًـا مـا نهبتـه الشخصـيات العامـة (مـن مصـادر شـتى؛ كالرشـوة والفساد وغسيل الأموال وبخس قيمة الأصـول والابتـزاز، وغـير ذلـك) بطـرق شـتّى داخل البلاد أو خارجها، وعـن طريـق آليـات بسـيطة، أو آليـات معقـدّة بمسـارات وأعمال متراكبة، تبدو شرعيةً ظـاهرًا، لكنّهـا تعمـل عـلى إخفـاء مصـدر الأمـوال أو الأصول بطرق ملتوية. وتوصـف هـذه الطـرق بأنّهـا أفكـار خلاّقـة، وتُعطـى هـذه الأصول الصفة القانونية بل وتُدفع الضرائب المُستحقَّة عليها لضـمان قبـول الدولـة المستضيفة لها. ومن المعروف أنّ لكلّ مصدر من تلـك الأصـول طريقـة أو أكـثر، أو آلية مفضّلة، للنهب والإخفاء، لضمان عدم كشفها أو تسريب بياناتها للغـير. وتُعَـدُّ مصر الدولة الرقم 89 من حيث الثراء، وفقًا لمعايير الدخل الفردي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (Gross Domestic Product -GDP)

إجمالاً، يمكن القول إنّ هناك خمسة محاور إفساد واستنزاف ونهب للمـوارد متعارف عليها، تطبّـق في شـأنها، في مصر، قواعـد اتفاقيـة الأمـم المتحـدة لمكافحـة الفساد . (UNCAC) وهذه المحاور هي:

---

(1)خليل، «أثر الثورة على أوضاع الاقتصاد المصري،» ص 229 ـ 236.

- عمليات الفساد، ونهب الموارد والأصول والممتلكات وسرقتها، وغسيل الأموال بطرق مختلفة، كما سيرد ذكره لاحقًا. يقوم بذلك إمّا أفراد ذوو سلطة (في مواقع اتخاذ القرار بغضّ النظر عن الصفة الوظيفية)، أو أتباعهم (من العاملين معهم أو الأسرة والأقارب)، أو مؤسّسات وشركات خاصّة (الشركات الوسيطة والوسطاء والوكلاء) أو حتى مؤسّسات الدولة الرسمية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، ما فعلته الدولة نفسها لتقنين دخول الأموال والممتلكات الليبية والبترول الليبي وقت الحظر على ليبيا بعد عملية لوكربي في عام 1988؛ فقد خلق ذلك طبقة تجارية طفيلية غير شرعية، لكنّها قانونية تحظى بدعم مؤسّسات الدولة. ومن الأمثلة على ذلك أيضًا، عدم اعتراف الدولة بإجراء عمليات تجارية مع دول أخرى قُطعت العلاقات الدبلوماسية معها، مثل تجارة المنتجات البترولية مع إيران في السنوات الأخيرة عن طريق وسطاء وشركات بينية (وسيطة)، وكذلك إعادة بيع الديون الوطنية وتداولها بعد شرائها سرًّا.

ـ اقتناص الموارد البشرية الوطنية الكفؤة والمتميزة، لمصلحة شركات ومؤسّسات في دول أخرى مع عدم الاستفادة منها محليًا. وتُعَدُّ هذه الكفاءات الوطنية ـ في دول أخرى ـ من الأصول الوطنية التي تنبغي حمايتها ودعمها. ومصر لديها قوى بشرية كفؤة، لكنّها تفقد عائدها القومي بسبب عمليات التهميش المتعمّد (كما في المؤسّسات الجامعية والأكاديمية)، والتغريب (التكليفات للأطبّاء والمدرّسين)، وترك الدولة من دون بنية علمية أساسية، من أجل تشجيع عمليات الاستيراد، وترويج نظرية الاستسهال والاستعانة بالخارج[1].

ـ تجارة السلاح بطريقة غير شرعية، مثلما حدث في الماضي من تمويل مباشر وغير مباشر للعمليات المسلحة، بتمويل نقدي، أو بمعدّات، أو بالتدريب والتزويد بالخبرات، بغض النظر عن شرعيتها. وقد حدث هذا في الحرب الأفغانية في الثمانينيات، وحرب العراق ـ إيران، ودخول العراق الكويت في عام 1991.

(1)Jean-Pierre Brun [et al.], Asset Recovery Handbook: A Guide for Practitioners (Washington, DC: World Bank, UNODC, 2011), pp. 5-19.

ـ سوء استغلال الموارد الطبيعية للدولة مثل المناجم والموارد المائيـة؛ وإقامـة مشروعات بنية أساسـية بـلا جـدوى مثـل فوسـفات أبـو طرطـور، وفحـم المغـارة، وتوشكي، وترعة السلام، نظير مصالح مادية ومعنوية مع الشركات المنفذّة والمموّلـة؛ وإنشاء الشركـات الوسـيطة لتقنـين العمليـات، نظـير نِسـب أربـاح غـير شرعيـة، أو بسبب التكاسل العمدي، والغفلة عن تدخُّل جهات ودول في مصادر الموارد المائيـة في مصبّات النيل.

ـ استخدام السياسة الخارجية، والحرب ضد الإرهاب، والمنظومة الأمنية، مـن أجل مصالح اقتصادية غير شرعية، مثـل عمليـات التنصُّـت والمراقبـة غـير الشرعيـة لتحقيق مصالح خاصّة، واستغلال المعلومات الداخلية لشركات السـمسرة، للتلاعـب بالبورصة عمدًا. يتعدّى الأمر ذلك إلى قيام الجهات الأمنية بعمليات وهمية لإيجاد التمويل لعمليات أخرى، والضغط على السياسيين المحليـين وفي الخـارج، بـابتزازهم بعيدًا عن عين العامّة من الشعب. وقد كانت الحرب ضدّ الإرهاب ذروة الاستغلال؛ إذ استخدمت بطرق شتّى لتسهيل بل تمرير عمليات التزوير غير الشرعية.

تشـير المصـادر العالميـة مثـل منظّمـة النزاهـة الماليـة العالميـة (Global Financial Integrity) في تقريرها الصادر في كانون الثـاني/ينـاير 2011، إلى أنّ مـا نُهب من مصر عن طريـق الفسـاد المؤسّـسي الحكـومي يتعـدّى سـتّة مليـارات دولار سـنويًا، بـإجمالي يفـوق 57.2 مليـار دولار للفـترة 2000 ـ 2008؛ إضـافة إلى مـا نُهـب داخليًا[1]. ولهذا ليس العمـل المطلـوب بالبسـيط؛ نظـرًا إلى وجـود تـداخلات مـع دول ومؤسّسات وهيئات على مستوى العالم، إضافة إلى طول فترة النهـب (30 عامًـا). هـذا يؤدّي إلى تعقيد الإجراءات، لكن من الممكـن الاسـتعانة بمؤسّسـات دوليـة تتعـاون في مجال الكشف عن الأصول المهرّبة. ومن هذه المؤسّسـات عـلى سـبيل المثـال: اتفاقيـة الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) ، المنظمة الأفرو ـ مصرية لحقوق الإنسان (Afro Egyptian Human Rights Organization)، كي يستجيبوا لطلبات معينـة، هي ـ في الغالب الأعمّ ـ طلبـات شخصـية، مـا لا يمكـن طرحـه عـلى «مصريـون ضـدّ

---

(1)United Nations Convention Against Corruption (UNCAC), and Global Financial Integrity, 2011, on the Web: (Accessed 26 January 2011).

الفساد» (Egyptian Against Corruption) ؛ إضافة إلى 240 هيئة مدنيـة عـلى مسـتوى العـالم تتعـاون للهـدف نفسـه ألا وهـو الكشـف عـن الأصـول المنهوبـة والتدفقات غير الشرعية. وجدير بالذكر أنّ التحفّظ الحادث عن الأصول في الخـارج هو تحفّظ إداري لمدّة عام واحد، وعلينا في خلالها إثبات القضية؛ هذا مع العلم أن من الممكن تدوير هذه الأصول بطرق أخرى مشبوهة.

قامت سويسرا بعد ساعتين فقط من تخلّي الرئيس السابق حسني مبارك عن الحكم في 11 شباط/فبراير 2011، بتجميد أصـوله الماديـة في المصـارف السـويسرية كلها، لضمان عدم إهدار أو تدوير أصول تخـص الدولـة المصريـة ويجـب أن تـؤول إليها، وذلـك وفقًـا للقـانون الصـادر في الأوّل مـن شـباط/فبرايـر 2011 تحـت اسـم «قانون ردّ الأصول غير المشروعة» . (Restitution of Illicit Assets Act RIAA)

لكنّ القانون، وفقًا للبيان الصادر بخصوص حالة مصر، يتضّمن الشروط التالية:

ـ وجود آلية انتقـال ديمقراطـي للحكـم المـدني؛ وهـو مـا يقـوم بـه المجلـس العسكري حاليًا.

ـ إثبات تجاوزات الرئيس السابق وتجريمه بما يُلزم الـردّ والتغـريم، مـع حصر الأصول غير المشروعة التي نُهبت.

ـ إثبات فساد مؤسّسة الحكم السـابق وتجاوزاتهـا، وتطهـير مؤسّسـة الحكـم الحالية منه بما يضمن عدم إعادة النهب مرة أخرى.

ــ وجـود آليـات تشـغيل بعـد الاسـترجاع، وعـدم اسـتخدام الأصـول لسـداد مديونيات سابقة، أو في مجالات إنفاق وقتية، أو لتدوير الفساد مرة أخرى، ووضـع ضمانات وآليات لعدم نهبها مرّة أخرى.

ـ وجود دعم مالي مناسب للإنفاق على عمليات التقصي والاسترداد، بما تعنيـه مـن عمليـات تشـغيل، واسـتعانة بمختصّـين وخـبراء ومُتحـرِّين مـاليين ومصرفيـين ومراجعين ماليين وقانونيين، ومهمات أخرى[1].

(1)Restitution of Illicit Assets Act (RIAA), {The Federal Act on the Restitution of Assets of Politically Exposed Persons Obtained by Unlawful Means,} (1 October 2010), pp. 2-7.

استنتاجات

ــ لم تنتهِ الثورة المصرية ـ ثورة 25 يناير ـ بعد، ومن ثمّ يصعب رصد اتجاهات الاقتصاد المصري بدقّة في المرحلة الراهنة.

ـ قامت ثورة 25 يناير بسبب تعارض المصالح في جميع المجالات: الاقتصادية والسياسية، وسيادة رأسمالية أوليغارشية.

ـ إنّ القوانين والتشريعات التي سمحت بتكوين شبكات من الفساد المالي والإداري، امتدّت آثارها وتداعياتها إلى الخارج بتهريب أصول وممتلكات للدولة، وما زالت سارية، ويجري العمل بها في المرحلة الانتقالية الحالية، ما ينذر باحتمال تكرار المخالفات السابقة.

ـ إنّ الحكومة المصرية الحالية ـ حكومة عصام شرف ـ وإن كانت أكّدت توجّهها نحو دعم الاقتصاد الحرّ، وجذب الاستثمارات الأجنبية؛ إلاّ أنّ الاستجابة السريعة للمطالب الفئوية الناجمة عن اختلالات هياكل الأجور، قد تؤخّر المشروع الرأسمالي لمصلحة مشروع العدالة الاجتماعية بعض الوقت، بل قد تقوّض الأخير في حال استمرار النقص المتزايد في موارد الدولة المالية الناجم عن توقُّف عجلة الإنتاج.

ـ ضرورة إقرار مشاريع القوانين التي اقتُرحت قبل ثورة 25 يناير (قانون الوظيفة العامّة الجديد ـ قانون تنظيم الإفصاح وتداول المعلومات)، إضافة إلى تفعيل القوانين الخاصّة بالمناقصات والمزايدات؛ ومنع الممارسات الاحتكارية لضبط السوق المصرية، وإحداث تأثير لسياسات تعديل الأجور النافذة.

قد تكون خسائر الاقتصاد المصري خسائر وقتية إذا ما قورنت بالتداعيات الإيجابية للثورة التي تتجلّى في فتح ملفات الفساد السياسي والمالي وكسر حلقة الاحتكارات، وفي إنفاذ القانون بحقّ المخالفين. كما أنّ تعافي الاقتصاد المصري من تلك الخسائر، مرهون بطول الفترة الانتقالية أو قصرها، وبتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي .

الفصل الرابع عشر

محددات مسار التحول الديمقراطي في مصر

شيماء حطب(*)

(*)باحثة مصرية.

مقدمـة

تتسم اللحظات الثورية بسرعة الأحـداث وتلاحقهـا. وقـد تصـل الأحـداث في الكثير من الأحيان إلى التزامن والتشابك وربّما التعارض، بحيث يصبح من الصـعوبة بمكان التنبؤ بمسـارٍ محـدّد للأحـداث؛ فقـد أكّـد زيغمونـت بومـان أهميـة تصـوّر الحدث الثوري بوصفه «عملية» على خطّ متواتر، يبدأ بانفجار الحدث وينتهي بما ستفرزه التفاعلات الثورية من ترتيبات اقتصـادية ـ اجتماعيـة وهندسـة مؤسّسـية، مع ضرورة التخلّي عن تصوُّر حتمية تدفّق الحدث في اتجاه خطّـي متصـاعد يقـود إلى نتيجة معروفة سلفًا[1].

لم يكن تلاحُـق الأحـداث الـذي بـدأ عـلى السـاحة المصريـة منـذ 25 كـانون الثاني/يناير انفجارًا وليد تلك اللحظة الزمنية، بل هـو يحمـل في طياتـه الكثـير مـن الأسباب البنيوية الدافعة في اتجـاه الفعـل الثـوري[2]. وتصـوير النضـال الاجتماعـي المتصاعد على أنه حدث وليـد لحظـة معينـة أشـبه بالتقـاط صـورة فوتوغرافيـة في اقتراب ساكن مُختزل عنـد نقطـة زمنيـة بعينهـا؛ إذ يتعـين لتعميـق فهـم أي عمـل ثوري، تبنّي اقتراب حركي ـ زمني أشبه بلقطـات فيـديو مسـجلة تُمكّـن مـن الإلمام بجميع الزوايا المحيطة بالظاهرة موضع التحليل[3]، كما أن السياسـات النضـالية الاحتجاجيـة هـي نتـاج عمليـة اتّصـالية تـداخلت في أبعادهـا، بتعقيـدات متعـددة، وعمليـات تكـوين هويـات ومعـانٍ جديـدة لمواجهـة هياكل القوى المسيطرة، بـل وتحمـل في طياتهـا مخزونًـا للفعـل السـياسي ـ

(1)Zygmunt Bauman, {A Revolution in the Theory of Revolutions?,} International Political Science Review , vol. 15, no. 1 (January 1994), pp. 15-16.

(2)Charles Tilly, Contentious Performances , Cambridge Studies in Contentious Politics (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2008), pp. 8-10.

(3) Colin Hay, Political Analysis: A critical Introduction (New York: Palgrave Macmillan, 2002), pp. 145-149.

الاجتماعي، وتفاعلات روتينية معيشة ومتبادلة، تكوّن بمجملها مخزونًا للأداء الاحتجاجي . (Performance and Action Contentious Repertoire) وقد يوجد مخزون الفعل في حركات اجتماعية أو ثورات تتفاوت في شدّتها وكثافتها تبعًا للتفاعلات الاجتماعية بين المشاركين في الحركة أو الثورة من ناحية، والنظام السياسي، ومدى سيطرة الأخير على أجهزة الدولة القمعية من ناحية أخرى[1].

منذ إعلان الولايات المتحدة الأميركية الحرب على العراق في عام 2003، ونزول الكثير من القوى السياسية «الكامنة» إلى الشارع للتظاهر احتجاجًا على السياسات الأميركية، خرجت من رحم تلك العمليات التواصلية والتفاعلية حركات مصرية تدعو إلى تغيير الواقع السياسي المصري. وكانت حركة كفاية أبرز هذه الحركات، وعارضت خطّة تمديد الحكم للرئيس السابق أو توريثه للابن. وبعد أن دعا عمّال غزل المحلة في محافظة الغربية شمال القاهرة إلى الإضراب ضدّ تدنّي الأجور وتدهور مستويات المعيشة وارتفاع الأسعار، أُسّست حركة «6 أبريل» تجاوبًا مع حركات العمّال الاحتجاجية، التي بدأت تتراكم وتُكوّن نمطًا للأداء الاحتجاجي منذ عام 2008 بمساندة قطاعات واسعة من المواطنين. وتزايدت حدّة مخزون الفعل النضالي مع مقتل الشاب خالد سعيد على يد أفراد من جهاز الشرطة في مدينة الإسكندرية، فأُنشئت صفحة على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك تضامنًا مع القضية، وتسيست معها الإحباطات السياسية المتراكمة عن طريق شبكة عنكبوتية على الفضاء الإلكتروني، الذي تحوّل إلى مجال عامّ افتراضي للاتصال بين عدد من النشطاء السياسيين. وأخيرًا، كان لظهور محمد البرادعي ـ مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق ـ وإعلان أنصاره إنشاء «الجمعية الوطنية للتغيير»، أثره في إحداث مزيد من التراكم في المخزون النضالي وتقويض دعائم الطبقة السياسية الحاكمة؛ فقد نادى البرادعي بضرورة إحداث إصلاحات دستورية وسياسية شاملة تتعلّق بإقرار شروط غير تعجيزية للترشح للرئاسة وتحديد مدّتها، وإلغاء قانون الطوارئ، ووضع حدّ للاعتقالات السياسية ووحشية الأجهزة الأمنية القمعية.

(1)المصدر نفسه، ص 10 ـ 12

وجاء تزييف الانتخابات التشريعية الأخيرة في 2010، وإقصاء قوى المعارضة، ونكوص الحزب الوطني السابق عن محاولاته الإصلاحية التحريرية للساحة السياسية، ليقضي على أي أمل في الإصلاح من داخل النظام السلطوي. أدّى ذلك إلى تزايد حالة الإحباط السياسي والاجتماعي القائم؛ فالحقّ في التنظيم والتعبير كان موجودًا لكنه قائم بقدر محدود، وغياب التنظيم الواسع والرؤية الموحّدة لدى القوى السياسية حدّ من الطموحات الثورية. ثمّ جاءت ثورة الياسمين في تونس التي كان لها أبلغ الأثر في دفع القوى التقدمية المصرية نحو الفعل السياسي.

هناك جدل في شأن تكييف أحداث 25 كانون الثاني/يناير التاريخية وما إذا كانت ثورة كاملة، أم أنها انتفاضة شعبية حضرية في الأساس، أفضت إلى اقتلاع رأس النظام من دون المساس بالترتيبات المؤسسية والبنية الاجتماعية السلطوية المترسّخة في أركان شتّى من الدولة، إذ لا تزال الضبابية وغموض المسار هما الحاكم لهذه اللحظة الاستثنائية في تاريخ الدولة المصرية. وبعيدًا من هذا الجدل، فالثابت أنّ الدولة المصرية تشهد لحظة تاريخية حرجة (Critical Juncture Historical Institutionalism) أدّت وفقًا لمنهج المؤسسية التاريخية (Historical Institutionalism) ـ إلى انقطاعٍ في التوازن السياسي ـ الاجتماعي القائم . (Punctuated Equilibrium) وسوف تتمخّض تفاعلات هذه الحالة وإفرازاتها السياسية الاجتماعية عن تبعية المسار (Pathdependece) ، بحيث يستمرّ الاستثمار في ما يقام من هياكلَ وقواعدَ تنظيمية ومؤسّسية حتّى الوصول إلى مرحلة الاستقرار المؤسسي التي تتحدّد معها ملامح النظام السياسي الجديد. وهذا لا يعني التسليم بـ «حتمية التبعية المؤسسية» لما يقام من قواعد ومؤسّسات في هذه اللحظة التاريخية من التوازن المبتور؛ فهناك دائمًا فرص سانحة لتصحيح المسار، حيث ستؤثّر المناورات الإستراتيجية للقوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في الأنماط المؤسسية القائمة، وفي المسار البنائي المستقبلي للمؤسسات[1].

(1)Colin Hay and Daniel Wincott, {Structure, Agency and Historical Institutionalism,} Political Studies , vol. 46, no. 5 (December 1998), pp. 951-957, and Peter A. Hall and Rosemary C. R. Taylor, {Political Science and the Three New Institutionalisms,} Political Studies , vol. 44, no. 5 (December 1996), p. 936.

عليه، تكمن الإشكالية الرئيسية لبحث الواقع المصري بعد الثورة في تساؤل رئيسي: هل ستقود هذه المرحلة التاريخية من انقطاع التوازنات السياسية ـ الاجتماعية، إلى المضي قدمًا نحو عمليات التحوُّل الديمقراطي بالمعنى الأوسع والأشمل للمفهوم، بحيث لا تتضمّن ما هو سياسي فحسب بل تمتدّ لتمسّ ما هو اجتماعي أيضًا؟ أم ستسفر هذه اللحظة التاريخية عن فوضى مجتمعية تعجز التفاعلات بين القوى المجتمعية والسياسية عن تجاوزها، ما يؤدّي إلى تعزيز الدور السياسي للعسكر، أو يقود ـ في أحسن تقدير ـ إلى انبثاق نظام ديمقراطي هشّ ومشوَّه لدولة مصرية ضعيفة؟

بات موضوع التحوُّل الديمقراطي يشغل حيزًا متناميًا من شواغل المحلّلين السياسيين، في محاولة لاستجلاء مختلف التباينات القائمة بين التناول المعاصر والتقليدي لظاهرة التحول الديمقراطي، والكشف عن أدوار القوى المختلفة الفاعلة في التحوُّل، الأمر الذي دفع إلى مراجعة المناهج والأساليب القائمة، وتأكيد تعقيدات عملية التحول الديمقراطي، ومساهمة الكثير من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والمؤسّسية في تفاعلاتها، بما يصعّب من مهامّ التنبؤ بمسار العملية، ومستقبل الاستمرار، ومآلات التطوُّر؛ فهي عملية تتبلور ملامحها عبر فترات زمنية طويلة، وتحتاج إلى مؤسّسات قوية وبنى اجتماعية وثقافية مساندة، إلى جانب دور قوي ورشيد للدولة كي تصل إلى مراحل النضج والاستقرار.

للإجابة عن إشكالية مسار التحوُّل الديمقراطي في مصر بعد الثورة، واستعراض الآليات اللازمة لتأمين عملية تحوُّل ناجحة وتجنُّب المسار الفوضوي، يبدأ هذا البحث بتحليل التطوُّرات التي طرأت على النظرية الديمقراطية نتيجة تحوُّلات أنطولوجية ومعرفية في حقل السياسات المقارنة. بفعل هذه التحوُّلات، لم تعد الظاهرة الاجتماعية تختزل في عوامل سببية على مستوى واحد للتحليل، ولم يعد ممكنًا الكشف عن مسار التحول الديمقراطي بتحليل عامل فردي بعينه، أو بنيوي، أو ثقافي وما سيقود إليه من مآلات. ثمّ ينتقل البحث إلى إلقاء الضوء على أثر الثورات في مسار التحول الديمقراطي في نظرة تحليلية لمحورية دور الفرد، وملامح الهيكل الخطابي، وإفرازات العمليات التفاعلية بين الدول والمجتمع من مؤسّسات

ومعايير وممارسات كاشفة عن المسار المستقبلي للتحوّل الديمقراطي. وينتهي البحث بإلقاء الضوء على خريطة القوى السياسية والاجتماعية الفاعلية، وأثر تفاعلاتها ونضالها ومواقفها الإدراكية في مسار التحول الديمقراطي.

أولاً: النظرية الديمقراطية

تعدّدت التعريفات التي طرحتها الأدبيات لمفهوم الديمقراطية، ربما كان أبرزها تاريخيًا تلك التي طرحها شومبيتر وداهل وروستو. فقد أشار جوزيف شومبيتر إلى الحدّ الأدنى الإجرائي للمفهوم في إشارة إلى ضرورة وجود انتخابات دورية حرّة ونزيهة كإجراء لاختيار الحاكم[1]. وركّز روبرت داهل على ركنين أساسيين للديمقراطية: يتجلّى الركن الأول في المنافسة التي تكفلها الآلية الانتخابية، التي لا بد من أن تكون حرّة وحاسمة، ويتعلق الركن الثاني بضمانات المشاركة المجتمعية في العملية السياسية وصنع القرار[2]. وطوّر روستو نموذجًا حركيًا للتحول الديمقراطي يستند إلى مرحلتين متداخلتين: الأولى مرحلة الإعداد، حيث تحتلّ مسألة التجانس الاجتماعي والمعنى الاستيعابي للدولة القومية موقعًا محوريًا لضمان عدم إقصاء أي جماعة اجتماعية على أساس ديني أو عرقي أو لغوي، إضافة إلى ضرورة التوصّل إلى تحالفات وتوافقات نخبوية على القضايا الرئيسية، وإحداث توافق على المساحات المشتركة في هذه المرحلة بعيدًا من القضايا الخلافية المتمحورة على الهوية الدينية أو الإثنية. ثمّ تأتي المرحلة الثانية ، مرحلة التنوير والمعايشة حيث يتعين نقل هذه التوافقات النخبوية إلى المجتمع عن طريق تطوير خطاب نخبوي متماسك يصبح إطارًا للفكر والحركة، وإحداث تحوُّلات في الكتل التصويتية القائمة، وتطوير قواعد انتخابية للأحزاب الجديدة الناشئة على أساس تلك التحالفات النخبوية[3].

---

(1)Robert A. Dahl, Polyarchy; Participation and Opposition (New Haven: Yale University Press, 1971).

(2) Joseph A. Schumeter, Captialism, Socialism, and Democracy (London; New York: Routlegde, 1943).

(3) Dankwart A. Rustow, {Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model,} Comparative Politics , vol. 2, no. 3 (April 1970), pp. 337-364 .

انتقدت الأدبيات الحديثة لنظرية الديمقراطية المغالاة في تركيز الأدبيات السابقة خلال حقبتَي السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم على الأداة الانتخابية والتفاعلات الإستراتيجية النخبوية والمساومات السياسية الفوقية، واختزال عملية التحول الديمقراطي في أبعاد إجرائية من دون النظر إلى جوهر العملية ذاتها. وعمدت أدبيات الديمقراطية منذ تسعينيات القرن الماضي ـ نتيجة لتلاحق الأحداث العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وتحوُّل دول شرق أوروبا نحو الديمقراطية ـ إلى ردّ الاعتبار للبُعد الاجتماعي الذي دشّنه مارشال عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية؛ فدشّنت الأدبيات الحديثة للتحوّل الديمقراطي خطابًا واسعًا للديمقراطية يضمن استيعاب القوى الاجتماعية المستبعدة، وكفالة الرفاهية والكرامة الإنسانية لتمكين المواطن من ممارسة حقوقه السياسية والاقتصادية[1].

ولم تعد الأدبيات الحديثة للديمقراطية تنظر إلى عملية التحول الديمقراطي على أنها عملية متتابعة الخطوات تأخذ مسارًا تصاعديًا، بحيث تبدأ بوجود تحدّيات للنظام السلطوي القائم والدخول معه في صراعات تنتهي بسقوطه، ثمّ تُلحَق بإنشاء مؤسّسات ديمقراطية، إلى أن ينتهي المسار بتعزيز قيم الديمقراطية وسيطرة أوضاع لا ترى فيها القوى السياسية الفاعلية والقوى المجتمعية بديلاً من العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة وتسوية المنازعات. ولا يمكن النظر إلى عملية التحول الديمقراطي على أنّها عملية عقلانية تشارك فيها القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة؛ فعملية التحول هي عملية مستمرّة تصل إلى مستويات متباينة بين النظم السياسية المختلفة أو داخل النظام السياسي ذاته عبر فترات زمنية مختلفة، فيفشل بعض الديمقراطيات فور ظهوره في حين يتراجع بعضها كلّما ازداد رسوخًا[2].

(1) Guillermo O’Donnell, {The Perpetual Crises of Democracy,} Journal of Democracy , vol. 18, no. 1 (January 2007), pp. 6-9.)

(2) Guillermo O’Donnell, {Illusions about Consolidation,} Journal of Democracy , vol. 7, no. 2 (April 1996), p. 36, and Edward D. Mansfield and Jack Snyder, {The Sequencing Fallacy,} Journal of Democracy , vol. 18, no. 3 (July 2007), pp. 6-9.

أشـار تومـاس كـاروثرس إلى مـا سـمّاه «المنطقـة الرماديـة» في دراسـات الديمقراطية؛ فالدول المتحوّلة حديثًا يمكنها تأمين بعـض مظـاهر الديمقراطيـة، كـأن تترك ـ مثلاً ـ هامشًا ضيقًا لأحزاب معارضة ومجتمع مدني مستقلّ، وعقد انتخابـات دورية، وإنشـاء دسـتور ديمقراطـي. غـير أنهـا في الوقـت ذاتـه تعـاني مـن التمثيـل الضعيف لمصالح المواطنين، فضلاً عن انخفاض نسب المشاركة السياسـية والمشـاركة التصويتية، كما أنّها قد تعاني من أزمة شرعية، وانخفاض ثقـة العامّـة في مؤسّسـات الدولة[1].

هكـذا، يتضـح أنّ الوصـول إلى الوضـع الـديمقراطي بـالمعنى السـياسي ـ الاجتماعي، ينطوي على عمليات متشـابكة تتطلّـب الـتخلّص مـن رواسـب النظـام القـديم، وبنـاء مؤسّسـات جديـدة تُرسّـخ القواعـد الديمقراطيـة للُّعبـة السياسـية الجديدة. هنا قد تظهـر أهميـة المعارضـة بفضـل تواصـلها مـع القواعـد الشـعبية، وطرحها قضايا مهمة لم يكـن لهـا أن تُطـرح مـن قبـل، بمـا يخلـق هياكـلَ جديـدة للمشاركة تزيد من مستويات المحاسبة والمساءلة والشفافية؛ فـلا يكفـي القـول إنّ تأسيس دستور، وعقد انتخابـات دوريـة منتظمـة، يُعَـدّان شرطًـا كافيًـا ـ وإن كـان ضروريًا ـ لإكسـاب النظـام الـديمقراطي الجديـد شرعيتـه، ذلـك أنّ التغيـير في بنيـة الثقافة السياسية والبنى الاجتماعية، والتعبئة الإدراكية، من أهـمّ العوامـل اللازمـة لتعزيز قيم الديمقراطيـة[2]. عليـه، يكـون مسـار التحـول مـن الأوضـاع الثوريـة إلى الأوضاع الديمقراطية محفوفًا بالتحديات والتعقيدات البنيوية والثقافيـة والفرديـة، بحيث لا يمكن اختزال تشابكاتها وأبعادها في مستوى واحد للتحليل.

واقـع الأمـر أنـه لا يمكـن فصـل التحـولات الحادثـة في أدبيـات الثـورة والديمقراطيـة عـن تلـك الحادثـة في حقـل السياسـات المقارنـة التـي تقـع نظريـة الديمقراطيـة في القلـب منـه؛ فقـد انتقـل الحقـل بعيـدًا عـن أنطولوجيـا تـزعم

---

(1)Thomas Carothers, {The End of the Transition Paradigm,} Journal of Democracy , vol. 13, no. 1 (January 2002), p. 14, and Juan Linz, {Transitions to Democracy,} Washington Quarterly , vol. 13, no. 13 (Summer 1990), p. 156

(2) Barbara Geddes, {What Causes Democratization?,} in: Carles Boix and Susan C. Stokes, eds., The Oxford Handbook of Comparative Politics , Oxford Handbooks of Political Science (Oxford; New York: Oxford University Press, 2007).

احتمال الخلوص إلى علاقات سببية، كاشفة عن تأثيرات مستقلّة ومتسقة وذات قوة تفسيرية قابلة للتطبيق على الظواهر الاجتماعية والسياسية عبر الزمان والمكان، متجهة نحو الاعتراف بوجود علاقات تفاعلية معقّدة، تكون لها تأثيرات متشابكة ومعتمة ومتداخلة وغير مستقلّة عن الظاهرة موضع الدراسة[1].

ظلّ البُعد الاختزالي في تفسير الظواهر الاجتماعية مرتبطًا بثنائية البنية ـ الفرد، ونبذ الدور السياسي للأفكار والمعاني، ما أدّى إلى استقطابات تحليلية ـ فكرية عنيفة بين دارسي العلوم السياسية، بهدف الوصول إلى علاقات سببية قابلة للتطبيق في سياقات مكانية وفواصل زمنية متباينة. وظهرت محاولات توفيقية لتجاوز هذه الثنائية الفكرية في إطار إبستيمولوجيا الواقعية ـ النقدية (Critical Realism) ؛ فنقطة الانطلاق الأنطولوجية لدى أنصار الواقعية النقدية هي الاعتراف بوجود عالَم مستقلّ في وجوده عن المعرفة الذاتية به، وإمكان الخلوص إلى مقولات سببية لتفسير الظاهرة الاجتماعية، متّفقين في ذلك مع أنصار الفعل الفردي القصدي المستقلّ عن أي بنى مجتمعية . (Internationalists) غير أنّ الواقعية النقدية رأت أنّ للظواهر الاجتماعية جوانبَ معتمة وخفية لا يمكن ملاحظتها ـ في ما سمّوه ثنائية «الحقيقة ـ الظاهر (Reality-Appearance Dichotomy) «ـ بحيث يتعين على الباحث إمعان النظر والتدقيق في ما هو خلف العالم السطحي الظاهر، للكشف عن الحقيقة الكامنة تحت السطح الخارجي للظاهرة موضوع التحليل[2].

إن الحقيقة متعدّدة الوجوه والمستويات، ولا يمكن اختزالها في البنية وحدها أو في الفعل الفردي بمفرده، فكلاهما له خصائصه وتأثيراته المهمّة في الظاهرة الاجتماعية في مسارات زمنية منفصلة موقّتًا، والزمن متغيّر أصيل وكاشف عن التأثيرات الأنطولوجية المختلفة، وليس وسطًا لوقوع

(1)Martin Hollis, The Philosophy of Social Science: An Introduction (Cambridge, [England]; New York: Cambridge University Press, 1994), and Mark Irving Lichbach, {Social Theory and Comparative Politics,} in: Mark Irving Lichbach and Alan S. Zuckerman, eds., Comparative Politics: Rationality, Culture, and Structure , Cambridge Studies in Comparative Politics, 2th; ed. (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2009).

(2)Hay, Political Analysis: A critical Introduction .

الحدث. وليست هناك حتمية بنيوية بحيث لا يكون للفرد مجالٌ لتحويل بنى قائمة ـ مادية أو فكرية ـ أو إعادة إنتاجها[1].

في إطار أنطولوجيا الواقعية النقدية، طرحت مارغرت آرشر اقترابًا تطوّريًا (Morphogenetic Approach)للتحوّلات السياسية ـ الاجتماعية يهدف إلى تعميق فهم العلاقة التفاعلية بين الفرد من ناحية والبنى المادية والثقافية من ناحية أخرى، مع الحفاظ على التمايز الأنطولوجي والفصل التحليلي بينهما. ويتحدّث نموذج آرشر للتحوّل عن فواصلَ زمنية خمسة[2]، تبدأ بوجود خصائص بنيوية قائمة أرساها فاعلون سابقون في سياقات سابقة كوّنت ملامح الفعل الاجتماعي في المرحلة الزمنية الأولى. وتساهم الهياكل المادية القائمة في إنتاج خطابٍ فكري متسق معها عند الخطّ الزمني الثاني، ثمّ تنشئ هذه البنى المادية والفكرية أطرًا حاكمة للتفاعلات الاجتماعية في المرحلة الثالثة، وتسفر التفاعلات الاجتماعية في الفاصل الزمني الرابع عن صراعات سياسية إزاء الخطاب القائم، في محاولةٍ لابتكار رؤية فكرية تهدف إلى زعزعة البنية الفكرية والثقافة المهيمنة التي أرستها هياكل القوى السابقة، والكشف عن زيفها وفضح تشوُّهاتها. بعدها، تنتهي دورة التحول عند الفاصل الزمني الخامس، حيث تحويل البنية المادية والترتيبات المؤسّسية التي ترسّخت في الفاصل الزمني الأوّل، وإحلال بنى جديدة تكون بدروها خطًّا زمنيًا أوّل لأي دورة تغيير لاحقة.

وبتطبيق نموذج آرشر للتحوّل السياسي ـ الاجتماعي على الحالة المصرية لاستجلاء مسارها التحولي نحو الديمقراطية، يمكن القول إنّ المراحل الثلاث الأولى قد انتهت؛ وهي التي أسفرت عن إسقاط نظام مبارك، وتفتيت خطاب الحزب السلطوي المهيمن، وكسر حاجز الخوف من الدولة البوليسية

(1)S. McAnula, {Structure and Agency,} in: David Marsh and Gerry Stoker, eds., Theory and Methods in Political Science , 2th; ed. (New York: Palgrave Macmillan, 1995).

(2)مع الاعتراف بصعوبة الاتفاق على نقاط زمنية بعينها تكون هي نقطة البداية لتحول الظاهرة موضع الدراسة؛ فتحديد الفواصل الزمنية عملية ذاتية في الأساس يحددها الباحث مع التسليم بعدم تعسفية هذه الخطوط الزمنية وتدفق الأحداث في اتجاه معين، فالأمر لا يسير بهذه الخطية وليست هناك حتمية لاستكمال دورة التغيير، فقد تنقطع عملية التغيير عند أي مرحلة زمنية من دون أن تصل إلى المرحلة الخامسة.

وأجهزتها القمعية التي كانت حاكمة وناظمة للعلاقة بين الدولة والتنظيمات الاجتماعية. واستكمال دورة التحول مرهون بابتكار خطابٍ ديمقراطي متماسك، وبالقدرة على تعزيز المشروع الثوري بشقّيه السياسي والاجتماعي بين قطاعات عريضة من المواطنين المصريين لإنجاز المرحلة الرابعة، ثمّ الانتقال إلى المرحلة الخامسة لإنشاء هياكل مؤسّسية جديدة تنتصر لسيادة القانون وللتمثيل الفعلي لشرائح المجتمع المصري المختلفة، وتؤمّن من الضمانات والسياسات ما يمكّن المواطن من حقوقه الاجتماعية التي تُعدّ شرطًا ضروريًا لصقل الممارسة السياسية للحقوق والحرّيات.

لا شكّ في أنّ إنجاز المرحلتين الرابعة والخامسة الحاكمتين للمسار الثوري ومآلاته، مهمّة شاقّة تشترك فيها القوى السياسية الفاعلة وجميع هياكل القوى الاجتماعية المتحوّلة، وتتحدّد ملامحها وفقًا للتفاعلات المجتمعية الواسعة، ولقدرة القوى الفاعلة على انتهاز الفرصة السانحة للاستفادة من الخبرات التاريخية المتراكمة من تجارب التحول الديمقراطي في حالات وسياقات مشابهة، لتفادي الوقوع في الأخطاء التاريخية ذاتها، وهو ما سنُحلّله لاحقًا في القسم الثالث.

ثانيًا: الأحداث الثورية الكبرى ومسار التحول الديمقراطي: تعزيز المشروع الثوري وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع

يُحجم الباحثون في حقل العلوم السياسية عن استخدام مفهوم «الثورة» لارتباطه بالفكر الماركسي، وما ينطوي عليه المصطلح من تحوّلات مجتمعية تثير مخاوف القوى العالمية الرأسمالية. لكنّ الثورة لا تزال ركنًا أصيلاً في «نظريات المجتمع» ودراسة التحولات المجتمعية.

تهدف الثورة إلى إحداث تحوّلات اجتماعية جوهرية عقب تحقيق انتصار سياسي، وهو أهمّ ما يميزها من أي صراع سياسي يسعى لإسقاط الطبقة السياسية الحاكمة من دون المساس بالبنى المجتمعية والثقافية القائمة وتفكيكها وإنتاج بنى بديلة.

كما لا تخلو التحولات الاجتماعية من عمليات سياسية تنطوي على صراعات بين القوى الثورية وقوى النظام البائد لهدم هياكله المؤسّسية

وإحلال أخرى محلّها، حيث تأتي الأولوية في المراحل الأولى لمأسسة الثـورة للإصـلاح الدستوري والتشريعـي، وإصـلاح الهياكـل القضـائية والبنيـة القانونيـة، وهـي تُعَـدُّ خطـوات جوهريـة لتعزيـز الثـورة في مرحلـة لاحقـة[1]. تـؤدّي العوامـل الفرديـة والثقافية دورًا محوريًا في تعزيز الثورة، حيث تقتضي عملية تعزيز الثـورة الاعتنـاق الذاتي للجوهر الفكري للمشروع الثوري بـين قطاعـات عريضـة مـن السـكّان. وقـد أصابت النظرية الماركسية مع أنّها تتركّز على العوامل البنيوية وتجاهل دور الثقافة والفرد ـ في تعريفها الثـورة عـلى أنهـا «عمليـة» لا تنتهـي بتحقيـق انتصـار سـياسي وإسقاط نظامه وأعوانـه. وتُعَـدُّ عمليـة تعزيـز الثـورة وحمايـة مكتسـباتها معركـة لكسب «عقول وأرواح» الأفـراد بطـرح رؤيـة فكريـة مسـتقبلية تتمتّـع بالصـدقية لتدعيم الثقة بالثورة وبشرعية مطالبها، والعمل على إعادة إنتاج فاعلين اجتماعيـين جدد قادرين على أخذ زمام المبـادرة، وإنشـاء معـانٍ جديـدة مناهِضـة لأي فاشـية اجتماعية، في عملية مستمرّة لمأسسة فضاءات عامّة للتفاوض على هياكل القوّة[2].

إنّ حالة الفراغ الفكري، وغيـاب طبقـة أنتليجنسـيا قـادرة عـلى طـرح رؤيـة لتعزيز الثورة ووضع خطّة عمل لتحقيق مطالبها، تُعَدُّ تهديدًا حقيقيًا على الطريق الديمقراطي والإصلاح الاجتماعي الذي نشدته الثورة. والانتصـار السـياسي لا يكفـل نجاح الثورة واكتمالها تلقائيًا بـل إنـه في حاجـة إلى انتصـار اجتماعـي شـامل؛ فقـد افتقرت ثورة بوليفيـا (1952 ـ 1956) إلى قيـادةٍ سياسـية قـادرة عـلى طـرح رؤيـة لتعزيز الثورة وتحقيق المطالب الاقتصادية ـ الاجتماعية للعـمّال والفلاحـين آنـذاك، على النقيض من ثورة كوبا (1959 ـ 1969) حيـث تبنّـت القيـادة الثوريـة بزعامـة فيديل كاسترو برنامجًا إقصائيًا ضدّ أعدائها ـ لتعزيز الثورة، ساندته قطاعات واسعة من المواطنين[3].

يأتي في القلب من عملية تعزيز الثورة ـ جنبًا إلى جنب مع السياسـات

(1) Eric Selbin, Modern Latin American Revolutions , 2nd ed. (Boulder, Colo.: Westview Press, 1999), pp. 4-25 .

(2) Jack A. Goldstone, {Predicting Revolutions: Why We Could (and Should) Have Foreseen the Revolutions of 1989-1991 in the USSR and Eastern Europe,} in: Nikki Keddie, ed., Debating Revolutions (New York: New York University Press, 1995, pp. 39-61 .

(3)Selbin, Ibid., pp. 25-28

الثقافية اللازمة لتغلغل المشروع الثوري بين ثنايا المجتمع ـ تفكيك الدولة وإعادة تركيبها ووضع ضوابط جديدة ناظمة لعلاقتها بالمجتمع، بحيث يكون للأولى وحدها الحقّ المشروع في السيطرة الاجتماعية في ظلّ ضوابط تفاعلية لا تفضي إلى تهميش المجتمع.

والدولة بحكم التعريف هي:

ـ صورة ذهنية (Image) لدى الأفراد تتألّف من مجموعة مؤسّسات لها حقّ ممارسة السلطة والاحتكار الشرعي لوسائل القمع.

ـ ممارسات عملية (Practices) للسلطات المحتكرة تؤدّي إمّا إلى ترسيخ هذه الصورة الذهنية أو إضعافها لدى المواطنين. واحتكار الدولة لأدوات القهر يمكّنها من السيطرة الاجتماعية، وهي عملية سياسية تنطوي على صراعات مع هياكل القوى المتغوّلة في المجتمع، التي تمارس قدرًا من الاستقلالية عن هياكل الدولة وأجهزتها البيروقراطية. وعلى الدولة خلق منظومة حوافز تعمل جنبًا إلى جنب مع أجهزتها القمعية لدفع الأفراد نحو احترام رمزية الدولة والخضوع للبنية القانونية والمؤسسية القائمة، لأنّ الدولة من دون هذه الحوافز تتحوّل إلى دولة بوليسية قمعية لا تضمن للتنظيمات الاجتماعية ممارسة حقوق المواطنة[1].

يقتضي الانتقال من «الأوضاع الثورية» إلى «وضع الدولة» بالمفهوم السابق، القدرة على المبادرة بسياسات عامّة تؤمّن الضمانات لإنشاء قاعدة عريضة للمواطنة، قائمة على المساواة والاستيعاب الاجتماعي، وتضمن للمواطنين مشاركة واسعة في عملية صنع القرار[2]، وتكفل للأقليات

(1)Joel S. Migdal, State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another , Cambridge Studies in Comparative Politics (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2004), pp. 15-25.

(2)تُعَدُّ تجربة دول أميركا اللاتينية سابقة في هذا المجال بفضل تفعيل آليات «الديمقراطية بالمشاركة» (Participatory Democracy) وذلك بتفويض كثير من السلطات والصلاحيات المركزية إلى المحليات. الأمر الذي أفرز قوى اجتماعية جديدة وأحزابًا سياسية وصلت إلى سدّة الحكم على المستوى القومي. فقانون المشاركة الشعبية ـ الذي أقر في بوليفيا بوصفه جزءًا من برنامج طموح للامركزية المحلية ـ ساعد «حركة حتى الاشتراكية» (Movimiento Hasta el Socialismo) بقيادة إيبو موراليس على تعزيز سلطاتها المحلية ثمّ وصولها إلى الحكم في عام 2006

الحماية من أي ممارسات دكتاتورية من الأغلبية. فالديمقراطية لا يمكـن اختزالها ـ خصوصًا عقب أحداث ثورية ـ في النظـام السـياسي بحيـث تقـتصر عـلى مجموعـة إجـراءات تكفـل انتخابـات حـرّة ونزيهـة، ومجموعـة مؤسّسـات اسـتيعابية لقـوى المجتمع. ولا يمكـن أن تكتمـل ديمقراطيـة النظـام السـياسي مـن دون «ديمقراطيـة الدولة»، بمعنى العمل على إرساء نظام قانوني لحماية الحقوق والحرّيات يحـول في الوقت ذاته دون سيطرة أي جماعة اجتماعية على مقاليد الأمور بحيث تكـون لهـا سلطة «الوصاية» على باقي أفـراد المجتمـع، وإنشـاء نظـام بيروقراطـي يعيـد قـيم المساواة والتمكين ومكافحة الفقر إلى جوهر العملية الديمقراطية[1].

تُفضي ديمقراطيـة الدولـة والنظـام السـياسي إلى مـا سـمّاه جيرمـو أودونيـل المواطن «الفاعل» (Citizenship as Agent) حيث العلاقة الحـرّة بـين المجتمـع والدولة، وإلى استفادة التنظيمات الاجتماعية مـن الفضـاءات المدنيـة والحريـات السياسية التي تكفلها الدولة وتنظّمهـا البنـى القانونيـة والدسـتورية. أمّـا تقييـد الديمقراطيـــة داخـــل إطـــار النظـــام الســـياسي وحـــده فيقـــود إلى مواطَنـــة مستقطبة (Citizenship to Co-Optation)، حيث يفتقر الفاعل الاجتماعي إلى الاستقلالية عن الدولة بإخضاعه لمؤسّسات الدولة الإدماجيـة وآليـات المحسـوبية الانتقائية ضمن إطار لعلاقات رعاية بين راعٍ وتابع، وتكون الديمقراطية في أحسـن الأحوال أداة للتعبئة الانتخابية فقط، ولتأمين وصول قادة ذوي سياسات شعبوية إلى سدّة الحكم، تُفرَض بعدها آليـات سـلطوية تتوسّـط العلاقـة بـين الدولـة والمجتمع وتعمل على إخضاع الأخير للأولى[2]. ويقود غياب ديمقراطية الدولة في مجتمعات مفتّتة إلى إضعاف الدولة، بحيث تظلّ دومًا ساحة للتوفيق وتسـوية الخلافات بين الجماعات الاجتماعية المختلفة، وتفشل في ممارسة دورها بوصفها مصدرًا رئيسيًا لإحداث تغيرات جوهرية في سـلوك الأفـراد الاجتماعـي، ومبـادرًا بسياسات عامّة لإدارة الصراع السياسي ـ الاجتماعي. الأمر الذي يقـود في نهايـة

(1) Christian Welzel and Ronald Inglehart, {The Role of Ordinary People in Democratization,} Journal of Democracy , vol. 19, no. 1 (January 2008), pp. 126-140.

(2)Guillermo O'Donnell, Democracy, Agency, and the State: Theory with Comparative Intent , Oxford Studies in Democratization (Oxford; New York: Oxford University Press, 2010), pp. 164-165.

المطاف إلى سيطرة قوى اجتماعية أوليغارشية أو أيديولوجية على مقاليد الأمور في الدولة، تنال من وضعها الحيادي وتحدّ من قدرتها على السيطرة الاجتماعية[1]

ثالثًا: خريطة القوى المجتمعية
ومسار التحول نحو الديمقراطية

1 ـ المؤسّسة العسكرية ودورها في المعادلة السياسية

هناك إجماع شعبي على أنه لم يكن للحركة الثورية أن تحقّق أهدافها المرجوّة من دون انحياز الجيش إلى مطالب الثوار؛ فقد بدت جلية رغبة الجيش في الذود عن الدولة المصرية وحماية بنيتها المؤسّسية ـ بما تنطوي عليه من مصفوفة لعلاقات اجتماعية أبوية وتراتبية طبقية فجّة ـ من الانهيار الكامل. فقد عمد الجيش إلى خلق مسافة بين جهاز الدولة وتقلبات المجال العامّ السياسي، وهو ما اتضح في التناقضات التي حكمت موقف الجيش عقب تولّي المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة مقاليد الأمور في 11 شباط/فبراير 2011 واستجابته البطيئة للمطالب الثورية، مثل: التأخُّر في إقالة حكومة الفريق أحمد شفيق المعيَّنة من الرئيس السابق وكذلك إقالة رؤساء تحرير الصحف الوطنية الموالية للنظام السابق، واستمرار آليات النظام السابق نفسها في اختيار المحافظين من عناصر عسكرية وأمنية بصفة خاصّة، وإرجاء قضايا حلّ المجالس المحلية وإقالة عمداء الكليات ورؤساء الجامعات. يضاف إلى ذلك التوسّع في المحاكمات العسكرية للمدنيين، وتمييع الحدود بين الدور العسكري للمؤسّسة ودورها السياسي الذي تضطلع به في تلك المرحلة الاستثنائية، ورفضها أي انتقادات تتعلّق بإدارة المجلس العسكري السياسية للمرحلة الانتقالية، وإصدار مراسيم بقوانين من دون إخضاعها لأي حوار مجتمعي، لعلّ أهمها قانون منع الاعتداء على حرّية العمل وتخريب المنشآت، ومرسوم قانون تعديل بعض أحكام قانون مباشرة الحقوق السياسية، الذي وإن أقرّ بالإشراف القضائي الكامل على العملية

(1) Migdal, State in Society: Studying How States and Societies Transform and Constitute One Another , pp. 49-55.

الانتخابية، إلا أنّه ألغى المادّة في القانون القديم التي تنصّ جزئيًا على حقّ المصريين في الخارج في التصويت. ولا يزال المجلس يسوّف ويماطل في تحديد النظام الانتخابي، وإن كان يصّر على إجراء الانتخابات في أيلول/سبتمبر المقبل[1]، فضلاً عن تباطئه في تصفية شبكات الفساد المتجذّرة في مؤسسات الدولة، خوفًا من هروب الاستثمارات الأجنبية أو تعطيل عجلة الإنتاج، الأمر الذي يدفع إلى تصوّر وجود إصرار لدى الجيش على كبح جماح المدّ الثوري وتحويل مسار الحركة الثورية إلى حركة إصلاحية.

الجيش نفسه يمكن أن يُعَدَّ جزءًا من النظام السابق؛ فقيادته العليا تنتمي إلى الطبقة السياسية الأوليغارشية ذاتها، نظرًا إلى انغماس الجيش المباشر في الكثير من المشروعات الاستثمارية والخدمية العملاقة، الأمر الذي أفرز بيروقراطية عسكرية تتشابك مصالحها مع البنى الاجتماعية موضع التفكيك، أو نظرًا إلى أنّ الجيش يُعَدُّ قاعدة تجنيد سياسي للمناصب القيادية العليا في جهاز الدولة مثل المحافظين ورؤساء الهيئات التصنيعية والخدمية الكبرى.

غير أنّ الجيش لا يزال المؤسّسة الوحيدة المتماسكة، وقد أعلن مرارًا في بيانات رسمية صادرة عن المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة رغبته في تسليم السلطة إلى مدنيين عقب انتهاء الفترة الانتقالية، حيث تدرك المؤسّسة العسكرية أنّ بقاءها مدّة أطول في سدّة الحكم سوف يؤثّر في تماسكها الداخلي في المستقبل، ويفتح باب التسييس داخل صفوف قياداتها.

وباستعراض المشهد السياسي خلال الشهرين الماضيين وتحليل البيانات الصادرة عن المؤسسة العسكرية، يبدو جليًا أنّ أجندة الجيش تتضمّن بندًا واحدًا هو «الاستقرار» مُعرّفًا بكبح جماح المدّ الثوري، وإعادة تدوير عجلة الإنتاج، ووضع حدٍّ للاعتصامات والمطالب «الفئوية» التي تضرّ بدولاب

(1)سماح الجمال، «شاهين يحذّر الإعلام من تطبيق المادة 13.. ويناشد المواطنين الالتزام،» (بوابة الأهرام، 2011/4/12). ونصّ قانون مباشرة الحقوق السياسية، المرسوم بالقانون الرقم (46) لعام 2011 الخاصّ بتعديل بعض أحكام القانون الرقم (73) لعام 1956 الخاصّ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية. انظر: الوفد (19 أيار/مايو 2011).

العمل وتحدّ من طاقات النموّ، بحيث لا توجد مؤشّرات تقول بوجود نية لتوسيع الأجندة نحو تأسيس شرعية جديدة لحكم العسكر[1].

عليه، يكون الانتقال السريع نحو الديمقراطية وإنهاء حكم العسكر ـ وإن كان لا يُعَدُّ الحلّ المثالي ـ هو أكثر الحلول أمانًا؛ فإطالة مدّة بقاء المجلس العسكري في السلطة تعني الإصرار على إقحام الجيش في المعادلة السياسية المستقبلية وإتاحة مزيد من الوقت لتنامي الانشقاقات بين صفوفه وتسييسها للدخول في تحالفات سياسية مع بعض القوى الاجتماعية أو عقد صفقات انتخابية تكون مدخلاً للتدخل السياسي للجيش.

لذلك، يُعَدُّ عزل «الجيش أو حياده وعدم تدخّله في العملية السياسية ركنًا أصيلاً لضمان تحوّل ديمقراطي ناجح. وقد أكّد لاري دايموند، أنّ من أهمّ شروط تعزيز الديمقراطية، خضوع الجيش خضوعًا كاملاً للسيطرة المدنية والالتزام التامّ بالقواعد الدستورية القائمة، ذلك أنّ المؤسّسة العسكرية كثيرًا ما فرضت تحدّيات على تجارب التحول الديمقراطي في كثير من دول العالم، حيث أدّى تمسّك العسكر بالعمل السياسي إلى عرقلة بل وانتكاس الكثير من تجارب التحول الديمقراطي»[2].

---

(1)انظر الرسالة الرقم 28، 31 الصادرة عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة على صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك. :

<http://www.facebook.com/photo.php?fbid=216235558396701&set=pu.191115070908750&type =1 &theaterM /Egyptian.Armed.Forces >

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الدراسة الإمبريقية التي خلصت إليها باربرا جيدز عن التحولات الديمقراطية في عدد من دول العالم، حيث أكّدت تزايد احتمالات الانشقاق بين صفوف العسكر عقب عملية التحوُّل الديمقراطي في النظم التي تولّى فيها العسكر الحكم السياسي فترة طويلة، الأمر الذي يمثّل حجر عثرة أمام القوى الديمقراطية الصاعدة بسبب استمرار تدخُّل الجيش في العملية السياسية. في حين أنّ النظم الأوتوقراطية القائمة على الحكم الفردي أو تلك السلطوية القائمة على حكم حزب واحد مسيطر، يمثّل الإرث السلطوي والبنى المؤسسية السلطوية المتجذرة في المجتمع العقبة الرئيسة أمام مسار التحول الديمقراطي حيث يظل العسكر خارج المعادلة السياسية القائمة. لمزيد من التفاصيل انظر

: Barbara Geddes, Paradigms and Sand Castles: Theory Building and Research Design in Comparative Politics , Analytical Perspectives on Politics (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2003), pp. 65-78.

(2)Juan J. Linz, {Totalitarian and Authoritarian Regimes,} in: Fred I. Greenstein and Nelson W. Polsby, eds., Macropolitical Theory , Handbook of Political Science, v. 3 (Reading, Mass.: Addison-Wesley Pub. Co., 1975).

إن احتمالات تأسيس المجلس العسكري شرعيةً عسكريةً احتمالاتٌ ضئيلة، لكن هناك الكثير من المنافذ التي يمكن أن يجد الجيش فيها سبيلاً إلى العملية السياسية بعيدًا من الخيار العسكري المباشر. من ذلك، استمرار غياب الأمن في الشارع المصري، والحاجة الماسّة إلى إصلاح جهاز الشرطة الذي سيستغرق كثيرًا من الوقت، ما يُعزّز سيناريو حدوث بعض حوادث انفلات أمني بين الحين والآخر. من شأن هذا أن يفسح المجال أمام الجيش للظهور بوصفه فاعلاً رئيسيًا في فعاليات المشهد السياسي لحماية الدولة والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. وهنا يمكن استدعاء النموذج التركي مرجعيًا، حيث لا يزال الجيش التركي يؤدّي دورًا محوريًا في الحياة السياسية بوصفه حاميًا لقيمتي «العلمانية» و«استقلال ووحدة الدولة التركية» المتوارثين تاريخيًا منذ تأسيس جمهورية أتاتورك في عام 1923. والتعديلات الدستورية في دستور 1982 على وضع الجيش ودوره لم تلزمه باعتزال العملية السياسية. فاستمرّ الجيش التركي في الإعلان عن رفضه محاولات أسلمة النظام، كما يتصوّرها قادته، وإن كانت الأحزاب الإسلامية حصلت على أغلبية أصوات الناخبين ووصلت إلى سدّة الحكم[1].

2 ـ المعارضة السياسية والنخب الفكرية:

نحو مأسسة قواعد ديمقراطية للعبة السياسية

أثار مفهوم روستو عن «القوّة التساومية» وعملية «التفاعل الإستراتيجي» بين النخب، ردود أفعال مضادّة من الباحثين الذين قالوا بأهمية دور جماعات المصالح، والتنظيمات الجماهيرية، والحركات الاجتماعية في العملية الديمقراطية، بحيث لا يمكن اختزال مسألة التحول في اقتراب فوقي تكون فيه الديمقراطية نتاجًا لعملية تفاوضية بين منتفعين سياسيين لهم مصالح مختلفة. ومع وجود هذه الانتقادات، تظلّ التوفيقية النخبوية، والدخول في تحالفات اجتماعية، ونبذ أي خلافات أيديولوجية، والتركيز على المساحات المشتركة والقضايا التوفيقية، خطوة أساسية وضرورية في مرحلة الإعداد

(1) Tanel Demirel, {Civil-Military Relations in Turkey: Two Patterns of Civilian Behavior Towards the Military,} Turkish Studies , vol. 4, no. 3 (Autumn 2003), pp. 15-16.

للتحوّل نحو الديمقراطية. تضاف إلى ذلك، ضرورة ابتكار رؤية فكرية قابلة للتطبيق عـلى أرض الواقـع، وقـادرة عـلى حشـد قطاعـات واسـعة مـن المـواطنين، وتعبئـة الجماهير للانحياز إلى هذه الرؤيـة السياسـية ـ الاجتماعيـة. ويمكـن مأسسـة هـذه التحالفات النخبوية في أحزاب سياسية؛ فالحزب بوصـفه تنظـيمًا سياسـيًا يتعـين أن تكون له قدرة عالية على التكيف، إضافة إلى مهارات التفاوض والمساومة والوصـول إلى حلول توفيقية مع الأحـزاب الأخـرى، يُعَـدُّ متطلبًـا جوهريًـا يسـاهم في الإسراع بوتيرة عملية التحول وتعزيز الديمقراطية.

فقد تألّف ائتلاف الأحزاب السياسية من أجـل الديمقراطيـة(Concertaci Ùn de Partidos por la Democracia)في تشـيلي في عـام 1988 مـن أطيـاف اليسـار والوسط الأيديولوجي، ما مكّنه من الفوز بالانتخابات الرئاسية جميعها منذ انتهاء حقبـة الحكـم العسـكري لبينوشـيه في 1990، إلى أن فـاز المرشّـح اليمينـي المحـافظ بينيـيرا في انتخابـات 2010. ففـي تشـيلي، كانـت تحالفـات النخبـة والاتفـاق عـلى قواعـد اللعبـة الأساسية، عنصرًا محوريًـا لتعزيـز الحكـم الـديمقراطي والـتخلُّص مـن الإرث السـلطوي لبينوشيه. وقد تميزت تشيلي بالتقاليد التاريخية للتفاعلات النخبوية والإيمان بأنّ جـوهر الديمقراطية هو الخلاف والتهدئة والتوفيق، وهو ما افتقرت إليه تجربة البرازيـل حيـث غلبت عمليات الفـرز الأيـديولوجي، وتلاشـت الحـدود بـين القـوى التقدميـة الصـاعدة والقوى السلطوية الأوليغارشـية، الأمـر الـذي عطّـل الانتقـال السريـع مـن إرث الحكـم العسكري منذ 19 85حتّى نجحت قوى المعارضة في أوائل التسعينيات في إرسـاء هيكـل ثنائي تنافسي بين حزبي الديمقراطية الاجتماعية البرازيليـة Party of Brazilian Social) Democracy - PSDB)بقيـادة كاردوسـو، وحـزب العـمّال (Workers' Party PT) بقيادة لويس لولا دا سيلفا، وبدأ الحديث بعد ما يقرب من عقدين كاملين عـلى انتهـاء الحكم العسكري عن تعزيز الديمقراطية[1].

(1)غير أنّ ذلك لا يعني أنّ كلًا من تجربتي البرازيل وتشيلي وصل إلى المراحل المثالية للتحـول الديمقراطي، إذ لا تزال هناك تحدّيات تظهـر في انعـزال النخـب الحزبيـة عـن الجماهـير، وغياب التواصل مع القواعد التحتية الشعبية في ظـل الانشـغال الـدائم بإنشـاء ائتلافـات حزبية للحصول على الغنائم الانتخابية. فلا تزال هذه النظم تتّجه نحو نظم الأوليغارشية التنافسية في إطار عزوف المواطن عـن المشـاركة في الحيـاة السياسـية، وتحوّلـه إلى متلـقٍّ لسياسات نخبوية وخاضع للعملية السياسية. لمزيد من التفاصيل انظر :
Brian Loveman, {Mision Cumplida? Civil Military Relations and=

في هذه المرحلة التاريخية، يمكن أن تستفيد القوى السياسية المصرية من تلك الخبرات المتراكمة للتحوُّل الديمقراطي، ولا سيما أنّ مشهد الفوضى السياسية والتشرذم الأيديولوجي هو الغالب على الساحة السياسية في ظلّ تشتّت الجهود بين عدّة قنوات تهدف إلى التوصُّل إلى توافقات مجتمعية في شأن مرتكزات المرحلة الانتقالية، تارة بالتركيز على آلية للحوار الوطني الذي يديره عبد العزيز حجازي، ويهدف إلى مناقشة الأمور المتعلقة بهوية الدولة، وطبيعة نظام الحكم، والتنمية الاقتصادية، وحوار الأديان، وترسيخ ثقافة المواطنة. وتارة أخرى بالتركيز على آلية الوفاق القومي الذي يضمّ عددًا من القانونيين تحت إدارة يحيى الجمل، وتقتصر صلاحياته على المسألة الدستورية والبحث في المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يتضمّنها دستور مصر الجديد. يجري ذلك في ظلّ غياب رؤية واضحة لطبيعة القوى المشاركة في أي من الآليتين، ولأسس الاختيار ومعاييره، ودرجة إلزام ما ستتمخّض عنه من توصيات وجدّية الاسترشاد بها. ومع أنه يفترض ـ نظريًا ـ أن يسبق «الحوارُ» أو «الوفاقُ» في شأن الضوابط المنظّمة لما يدور على الساحة المصرية، أي عملية لاتّخاذ القرارِ أو سنّ التشريعات التي ينبغي أن تصبح بدورها نافذة عقب التحاور والجدال بشأنها؛ فالمجلس العسكري يداهم الجميع بإصدار مراسيم بقوانين كان آخرها قانون مباشرة الحقوق السياسية. وهكذا تبدو هاتان الآليتان الحواريتان أطرًا شكلية «كأنّ مصر تتحاور بشأن مستقبلها»[1].

عليه، تُعَدُّ التحالفات السياسية بين الأحزاب السياسية حديثة النشأة وغيرها من القوى الديمقراطية الصاعدة إزاء قواعد اللعبة السياسية، ضرورة حتمية لإحداث قدر من التوافق المجتمعي «الحقيقي» على المبادئ والقواعد

= the Chilean Political Transition,} Journal of Interamerican Studies and World Affairs , vol. 33, no. 3 (Fall 1991), pp. 35-74; Scott Mainwaring, Guillermo O'Donnell, and J. Samuel Valenzuela, eds., Issues in Democratic Consolidation: The New South American Democracies in Comparative Perspective (Notre Dame, Ind.: University of Notre Dame Press, 1992); Moises Arce and Paul T. Bellinger, {Low-Intensity Democracy Revisited: The Effects of Economic Liberalization on Political Activity in Latin America,} World Politics , vol. 60, no. 1 (October 2002), pp. 97-121, and Frances Hagopian, {{Democracy by Undemocratic Means}? Elites, Political Pacts, and Regime Transition in Brazil,} Comparative Political Studies , vol. 23, no. 2 (July 1990), pp. 147-170

(1) وائل قنديل ، ادارة الثورة على طريقة (العبوا سوا) الشروق الجديد ،2011/5/23.

الدستورية والبنيـة القانونيـة المفـترض تأسيسـها عقـب الانتخابـات البرلمانيـة في أيلول/سبتمبر 2011. ولا بدّ من التركيز على القضايا التوفيقيـة محـلّ الإجـماع بـين النخب وعـدم التطـرّق إلى قضـايا هامشـية، قبـل التوصّـل إلى توافـق وطنـي عـلى القضايا الكلية؛ فعلى النخبة المصرية إدراك أنّ «التعاون التنافسي» هو ملمح مميـز للديمقراطية المؤسّسية، الأمر الذي يُسهّل إجراء مساومات، ويجعل الحلول التوفيقة أوسع قبولاً، ويولي عمليات الاستيعاب الاجتماعي وتمثيل المواطنين مكانـة متقدّمـة على الأجندة الحزبية[1].

إلى هذا، شهدت الساحة السياسية إنشاء عدّة أحـزاب عقـب ثـورة 25 ينـاير بعد سنوات من الركود السياسي، ظلّ «الحزب الـوطني» خلالهـا محتكـرًا السياسـة، وفارضًا نفسه ممثلاً وحيدًا للشعب بقوّة ذراعه الأمنية، وعجزت أحـزاب المعارضـة عـن التواصـل مـع الشـارع السـياسي وافتقـرت إلى أي قـدرات لتحريـك القـوى المجتمعية. وعلى الأحزاب السياسية الجديدة التي نشأت في خضمّ اللحظة الثورية، إدراك أنّ تأسيسـها وحـده لا يضـمن لهـا وجـودًا تلقائيًـا بـين القواعـد التحتيـة الجماهيريـة، فالسـعي الحثيـث لخلـق قواعـدَ حصـينة مـن المسـاندة الانتخابيـة للانتخابات البرلمانية المقبلة المزمع عقـدها في أيلـول/سـبتمبر2011، وإن كـان خطـوة جوهرية في هذه المرحلة مـن عمليـة التحـول لا يكفـل بـالضرورة درجـة عاليـة مـن المأسسة للحزب الجديد تضـمن لـه قـدرة عـلى المشـاركة في الحكـم وإدارة العمليـة السياسية؛ فتعزيز الأحزاب الجديدة رهن بقدرتها على إرساء معايير مستقرّة للتعاون التنافسي المتبادل مع مختلف القوى الحزبية، وطرحها برامجَ متمايـزة تُتـيح للناخـب اختيارات حقيقية، وإلا سيكون من الصعب على المواطن العادي أن يختار بين حـزبٍ وآخر، نظرًا إلى تشابه برامجها، وهو ما يعني أنّ معايير الانضمام إلى حزب دون آخـر

(1)أكّدت فرانسيس هاجوبيـان أهميـة وجـود هياكـل مؤسّسـية للتمثيـل لاسـتيعاب القـوى المجتمعية وإلا ملأت قوى راديكالية هـذا الفـراغ المؤسّـسي لتمثيـل المصـالح المجتمعيـة؛ فتفتّـت الأحـزاب السياسـية في معظـم دول أميركـا اللاتينيـة وقصـورها عـن أداء مهامّهـا التمثيلية والتعبوية أفسح المجال أمام سطوع نجم الحركات الاجتماعية لتشغل المجـالات المترابطـة (Associational Spaces) بـين الدولـة والمـواطنين وفقـدان ثقـة العامّـة في المؤسسـات النيابيـة والنـزول إلى الشـارع للتعبـير عـن المطالـب والشـكاوى. لمزيـد مـن التفاصيل انظر:

Felipe Agɔero and Jeffrey Stark, eds., Fault Lines of Democracy in Post-Transition Latin America (Coral Gables, Fla.: North-South Center Press/University of Miami, 1998).

ستكون شخصية أو جهوية أو فئوية، ولن تكون سياسية أو موضوعية[1]

يساعد إدراك الأحزاب الجديدة هذه التحديات على إحداث تحوّلات جوهرية في أصوات الناخبين تجاهها، تخلق هوية حزبية جديدة لدى الناخب، وتعيد تعريف المعادلة السياسية[2]. ولدى هذه الأحزاب الجديدة فرصة ذهبية، لطرح قنوات للتمثيل وفقًا للقضايا الصراعية الجديدة، واستيعاب القوى الاجتماعية التي سُيّست مع الثورة وكانت قبلها تشعر بالاغتراب، في ظلّ ساحة سياسية مستقطَبة بين محوري الحزب الوطني الديمقراطي السابق وجماعة الإخوان المسلمين.

تتوقّف قدرة القوى الحزبية والسياسية الوليدة على المساهمة في عملية التحول الديمقراطي على ثلاثة شروط أساسية:

الشرط الأول تكوين تحالف انتخابي عريض، يمتدّ من أقصى اليمين الليبرالي، مرورًا بالإخوان المسلمين، وحتّى اليسار الراديكالي، على برنامج توافقي يجسّد مطالب القوى الثورية، ويحصّن القوى الحزبية ضدّ الانفصال عن القواعد الجماهيرية، والانجراف نحو نظام حكم أوليغارشي تنافسي يفتقر إلى التواصل مع القواعد الجماهيرية.

الشرط الثاني ممارسة الضغط في اتجاه تعديل القانون الانتخابي لإقرار النظام الانتخابي المختلط الذي يُقلِّص التفاوت بين حصّة الحزب من الأصوات الانتخابية على المستوى القومي وحصّته من المقاعد البرلمانية، بما يسمح بتمثيل الأطياف السياسية المختلفة في البرلمان. ويجمع النظام المختلط بين مزايا نظامي الأغلبية التعدّدية (بأنواعها المختلفة) والتمثيل النسبي، ويحدّ من عيوب كلٍّ منهما من خلال التوازي بين مبدأ التمثيل النسبي ومبدأ الأغلبية. ويكتسب هذا النظام أهمية خاصّة في ظلّ صعوبة تطبيق نظام التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة داخل السياق المصري، نظرًا إلى ضعف وجود قواعد حزبية راسخة قادرة على إدارة المعارك والحملات

---

(1) فهمي هويدي، «نريده زئيرًا لا نُباحًا،» الشروق الجديد ، 2011/5/9.

(2) Kathleen Bruhn, Taking on Goliath: The Emergence of a New Left Party and the Struggle for Democracy in Mexico (University Park: Pennsylvania State University Press, 1997), pp. 13-16.

الانتخابية. ويتيح النظام المختلط للناخب اختيارات واضحة بين المرشّحين، ويعزّز من الصلة بين الناخب وممثّله، ويحدّ في الوقت ذاته من عملية تفكيك النظام الحزبي كما هي الحال في نظام التمثيل النسبي الخالص. من ناحية أخرى، يحدّ النظام المختلط من شخصنة العلاقة بين الناخب والمرشح داخل حدود منطقة جغرافية محدّدة، ومن ظاهرة شراء الأصوات وعلاقات الرعاية والمحسوبية. ويحدّ من مسألة التشويه الكامل لمبدأ التمثيل التي تفرزها إجراءات تجميع الأصوات في نظم التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة، بحيث يمكن أن ينتهي الأمر إلى انتخاب مرشح لم ينتخبه الناخب من الأساس. ويحدّ أيضًا من الصراعات الحزبية في نظام التمثيل النسبي بالقائمة المفتوحة، الذي يؤدّي إلى مزيد من التشظّي والتفكيك الحزبي نتيجة لتزايد حدّة المنافسة بين مرشّحي الأحزاب ومرشّحي الحزب الواحد من أجل ترشيحهم على المقاعد التي فاز بها حزبهم.

الشرط الثالث هو التوافق على المبادئ الحاكمة للدستور الجديد، ونوع نظام الحكم المقبل، برلماني أو رئاسي. وفي حال التوافق على النظام الرئاسي، يتعين أن تشمل العمليات التوفيقية الاتفاق على الحدّ من صلاحيات الرئيس وسلطاته الدستورية الواسعة، وضبط علاقة السلطتين التنفيذية والتشريعية، مع تمكين الأخيرة من مباشرة مهماتها في الفحص والرقابة بوصفها شريكًا أساسيًا في الحكم. ويُعَدُّ اختيار نظام الحكم الرئاسي الاختيار الأكثر رُشدًا من غيره في تلك المرحلة، نظرًا إلى حالة الضبابية المحيطة بخريطة القوى الحزبية التي يمكن أن تنتهي إلى برلمان مفتّت بين قوى حزبية متصارعة تحدّ من فاعلية الإدارة السياسية وكفاءتها، باختصار، سوف تكون مصر معرَّضة في حال الأخذ بالصيغة البرلمانية، لفترة عدم استقرار في الحكم ناجم عن احتمال عدم وجود حزب ذي أغلبية مطلقة، وصعوبة تأليف ائتلافات سياسية بين الأحزاب الجديدة.

3 ـ تماسك القوى الثورية: إمكانية التوسّع الجغرافي والديمغرافي للمشروع الثوري الديمقراطي

تُعَدّ تركيبة الحركات الثورية ـ التي أطاحت مبارك ونظامه ـ ومسار تطوُّرها محكًّا رئيسيًا لتوجيه مسار التحول الديمقراطي؛ فقد تطوّرت هذه

الحركات منذ بداية الألفية الجديدة، لتؤلّف كتلة حركية تجاوزت التقسيمات الطبقية داخل المجتمع المصري. اشتملت هذه الكتلة في البداية على قطاعٍ عريض من الإنتليجنسيا التي هُمّشت مع انكفاء الطبقة السياسية الحاكمة على ذاتها، وانعزالها عن النخب الفكرية، واستغنائها الكامل عن أي إنتاج أيديولوجي من المثقّفين. ثمّ امتدّت الكتلة لتشمل شريحة كبيرة من شبّان الطبقة الوسطى المصرية ذوي الميول التقدمية، هذا بخلاف قطاع واسع من الطبقة العمّالية الحضرية. أخيرًا، مع زخم أحداث 25 كانون الثاني/يناير وتداعياتها، تطوّرت هذه الكتلة تطورًا عابرًا للتيارات السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، مرورًا بالإسلاميين، لتثير قدرًا من الاستقطاب الاجتماعي والفكري، في ظلّ غياب خطاب متماسك جامع لهذه التيارات والأطياف الأيديولوجية، مع أنّ القوى كلّها أجمعت في المراحل الأولى على خطاب تفكيكي للبنية الأوليغارشية والسياسية لنظام مبارك. وواجهت هذه الكتلة الثورية تحدّي عدم تعبيرها عن المزاج العامّ السائد بين صفوف الشرائح والطبقات الاجتماعية المختلفة عُرف إعلاميًا بـ «الأغلبية الصامتة»، الأمر الذي يُحتّم توسّعها جغرافيًا وديمغرافيًا.

في السياق ذاته، تمرّ الكتلة الثورية بالمنعطف الأكثر صعوبة في نضالها السياسي والاجتماعي، لتعزيز الأفكار الثورية، ولطرح مشروع ثوري شامل قادر على كسب عقول وقلوب قطاعات عريضة من المصريين؛ فعلى الكتلة الثورية تكوين كتلة تاريخية[1] ـ على غرار ما عبّر عنه غرامشي في نظريته

(1) خرج غرامشي من التقاليد الماركسية الجامدة وطرح فكرته عن الكتلة التاريخية التي تختلف عن الحركات الشيوعية والاشتراكية حيث تضم هذه الكتلة جميع الفئات التي تنشد التغيير من شيوعيين واشتراكيين وليبراليين إلى جانب الكنيسة، وتكون هذه الكتلة كفيلة بالتصدّي للتحدّيات في لحظة تاريخية معينة وإحداث تغيير سياسي، واقتصادي، واجتماعي، والتصدّي للفاشية الاجتماعية التي كان يشهدها المجتمع الإيطالي في الخمسينيات من القرن الماضي. وقد استعار كثير من المفكّرين العرب مفهوم الكتلة التاريخية لغرامشي وعملوا على تكييفه داخل مجتمعاتهم العربية؛ إذ أشار محمد عابد الجابري إلى حاجة العرب إلى «كتلة تجمع فئات عريضة من المجتمع حول أهداف واحدة تتعلق أولاً بالتحرر من هيمنة الاستعمار والإمبريالية السياسية والاقتصادية والفكرية، وتتعلق ثانيًا بإقامة علاقات اجتماعية متوازنة يحكمها إلى درجة كبيرة التوزيع العادل للثروة في إطار مجهود متواصل للإنتاج...» وقد أسقط الجابري مفهوم الكتلة التاريخية كثيرًا على واقع المغرب والأراضي الفلسطينية المحتلة. كما نادى خير الدين حسيب=

عن الهيمنة ـ قادرة على طرح مشروع للتحوُّل الاجتماعي عن طريق إحياء دور الثقافة، والإصلاح الفكري والأخلاقي لإنتاج منظومة قيم تحول دون ترسيخ ثقافة استبداد اجتماعي، وتتجاوز أوضاع التشظّي الفكري والتشرذم المجتمعي[1].

يرتبط تكوين هذه الكتلة التاريخية بتأسيس القوى الثورية بأطيافها المختلفة، تنظيمات مجتمع مدني تصبح وسطًا مؤسّسيًا ذا طابع وظيفي تعليمي لخلق هويات جديدة، وذا طابع أيديولوجي ـ تعبوي للسيطرة على وسائط الفكر، والعمل على دفع الأفراد إلى اعتناق آليات وقيم الديمقراطية واحترام القانون، ولابتكار مشروع «الاجتماعية الجديدة» (A Project of a New Sociability) بمعنى إقامة علاقات اجتماعية أكثر مساواة من غيرها تضمن التعايش السلمي بين الجماعات الاجتماعية المختلفة تحت مظلّة دولة القانون، الأمر الذي يحول دون انبثاق فاشية اجتماعية ـ ثقافية. فمسار الحركة الثورية ودورها في عملية التحول الديمقراطي مرهون بنجاحها في إعادة اختراع المجتمع المصري بجماعاته الاجتماعية المختلفة كوحدة سياسية وثقافية متمايزة ومتنوّعة في داخلها[2].

= بضرورة تأسيس تلك الكتلة التاريخية وطرحها مشروعًا عربيًا نهضويًا في صيغة أقرب إلى التسوية التاريخية بين تيارات الأمة الرئيسة كخيار وحيد لمواجهة الهجمات التي تستهدف هوية الأمة واستقلالها ومواردها الاقتصادية. وكتب المستشار طارق البشري كثيرًا عمّا سمّاه «المشروع الوطني» أو «التيار الرئيس» كإطار جامع وحاضن لجماعات الأمّة وطوائفها مع الحفاظ على تنوّعها وتمايزها في الوقت نفسه. وقد سبق المفكر زكي نجيب محمود موجة الاهتمام العربي الحديثة بمضمون الكتلة التاريخية عندما تطرّق في كتابه في حياتنا العقلية إلى إرادة التغيير ووحدة التفكير مرتكزين ضروريين لبلوغ الهدف الموحّد. لمزيد من التفاصيل انظر: محمد عابد الجابري: «الكتلة التاريخية.. بأي معنى؟،» الاتحاد (أبو ظبي)، 2004/5/11، و«الكتلة التاريخية.. وأولوية الثقافي،» الاتحاد ، 2004/5/18؛ خير الدين حسيب، «حول الحاجة إلى «كتلة تاريخية» تجمع التيارات الرئيسة للأمة مع اشارة خاصة الى حالة العراق،» المستقبل العربي ، العدد 336 (شباط/فبراير 2007)، ص 14؛ طارق البشري، نحو تيار أساسي للأمة ، أوراق الجزيرة؛ 8 (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2008)، وزكي نجيب محمود، في حياتنا العقلية (بيروت: دار الشروق، 1979)، ص 65 ـ 87.

(1)Raul Zibechi, {Latin America's Social Movements Gain New Ground,} (Discussion Paper, Americas Policy Program, 14/6/2005), Available at:

(2)Sonia E. Alvarez, Evelina Dagnino and Arturo Escobar, eds., Cultures of Politics/Politics of Cultures: Re-Visioning Latin American Social Movements (Boulder, Colo.: Westview Press, 1998).

إضافة إلى ذلك، فالتركيز على خطاب «فلول النظام السـابق»، وإعـادة إنتـاج فزّاعة السلفيين فزاعةً بديلة لفزّاعة الإخـوان المسـلمين التـي رسّـخها نظـام مبـارك، وترْك القضايا الجوهرية الكلّية معلَّقة وعدم طرح رؤية واضحة في صـددها، قـادرة على التواصل مع الشارع السياسي وتجاوز المزاج العـامّ المحـافظ، سـتؤدّي في نهايـة المطاف إلى انعـزال تلـك القـوى الثوريـة التقدميـة عـن الجماهـير، والانكفـاء عـلى الذات.

يمكن النظر إلى اجتماع القوى الثورية كلها في 7 أيار/مـايو في مـؤتمر بعنـوان «مؤتمر مصر الأول.. الشعب يحمي ثورته» ـ عدا جماعة الإخـوان المسـلمين الـذين رفضوا المشاركة في فعاليات المؤتمر بحجّة استباقه إرادة الأمة ـ خطـوة عـلى طريـق تأسيس الكتلة التاريخية الحرجة في حال استمرار زخمهـا. انتهـت فعاليـات المـؤتمر بإعلان تأليف المجلس الـوطني بوصـفه إطـارًا مؤسّسـيًا دائمًـا يضـمّ جميـع القـوى الوطنيـة عـلى مسـتوى الجمهوريـة مـن أحـزاب قديمـة وأخـرى تحـت التأسـيس، والحركات السياسية القديمة أو حديثة التأسيس، وكذلك أي جمعيات أهليـة فاعلـة أو نقابات مستقلّة. وأعلن المجلـس عـن مهمّاتـه الأساسـية التـي تـتلخّص في وضـع خطّـة للتحـرُّك في الانتخابـات المقبلـة لضـمان الفـوز بالأغلبيـة عـن طريـق الـدفع بالمشاركة الانتخابية في عملية الاقتراع إلى أقصاها، والترويج لحملة انتخابية واسـعة النطاق لضمان نجاح «قائمة الثورة الموحّدة»، وتنظيم مجموعات للتوعية الميدانيـة من شباب الثورة على مستوى الدوائر الانتخابية لتحفيز المواطنين على المشاركة[1].

4 ـ التـيـارات الإسـلامـيـة والكـنـيـسـة الأرثـوذكسـيـة:

التحليق فوق الدولة أم التزام بالعمل تحت مظلّتها

كان الاستفتاء على التعديلات الدستورية في آذار/مـارس 2011، لحظـةً كاشفة عن استغلال أطراف ـ عارضت الثورة منذ يومها الأول ـ حالة الفـراغ السياسي والقيادي والأمني. فقد أُضفي طابع دينـي عـلى عمليـة الاسـتفتاء،

(1)منى سليم، محمود بدرو ياسمين الجيـوشي، «مـؤتمر مصر الأول بحضـور 3 آلاف شخصـية يناقش مبادئ الدستور القادم.. وهجوم على القصبي،» الدستور الأصلي ، 2011/5/7.

فاختزلت القوى الإسلامية التعديلات في مسألة الحفاظ على المادّة الثانية من الدستور التي تنصّ على أنّ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع مع أن تلك المادّة لم تكن محلّ تعديل في الأساس، وحشدت القوى الكنسية الأقباط لرفض التعديلات الدستورية لإرجاء الانتخابات البرلمانية وصدّ خطر وصول الإسلاميين إلى الحكم وتفويت فرصة حصولهم على أغلبية المقاعد البرلمانية[1].

أعلنت التيارات السلفية الإسلامية رفضها التامّ للمشاركة في أحداث الثورة منذ اندلاعها في 25 كانون الثاني/يناير، واستخدمت منابر المساجد للدعوة إلى فضّ الأعمال الاحتجاجية وإخماد «الفتنة» التي ستفضي إلى فوضى عارمة، بل وذهب البعض إلى تحريم المشاركة في التظاهرات لأنّها خروج على ولي الأمر. وقد توافق الخطاب الديني التغييبي لهذه الجماعات الدينية مع أهداف النظام في تحييد معظم المصريين عن العملية السياسية، وتفريغ المجال العامّ من أي مضمون سياسي، إضافةً إلى ما نُشر عن تعاون بعض أفراد المدرسة السلفية مع الذراع الأمنية لدولة النظام البوليسية.

على الجانب الآخر، أعلن البابا شنودة الثالث ـ بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية ـ في اليوم التالي لتصاعد الاحتجاجات رفْض الكنيسة مطالب المتظاهرين وتأييدها التامّ لشخص مبارك، وحثّ الأقباط على عدم المشاركة في هذه التظاهرات؛ فقد ارتبطت الكنيسة بعلاقات إستراتيجية مع النظام السابق ودخلت في مساومات معه. ولعلّ مسألة تسليم الدولة بعض السيدات المسيحيات ممّن ذيع عن تحوّلهن إلى الإسلام للكنيسة هي الأشهر، والقضية الأكثر إلحاحًا التي تُثار بين الحين والآخر من بعض التيارات السلفية[2].

تمثّل هاتان القوّتان ـ اللتان رفضتا الثورة في البداية ـ عقبةً كبرى

(1)خالد عبد الرسول، صفاء عصام الدين وضحى الجندي، «بوادر انقسام بين «التيارات الدينية» و«القوى المدنية» بعد مرحلة «نعم»»، الشروق الجديد ، 2011/3/23.

(2)«البابا شنودة يعلن تأييده لمبارك،» (الجزيرة نت، 2011/1/31)، على الموقع الإلكتروني. :
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9BE558CF-18E7-4999-A635-67A9B33 3269A.htm >

أمـام مسـيرة التحـول الـديمقراطي المنشـود؛ فسرعـان مـا حـاول الإسـلاميون (مـن جماعات السلفية والجهاد الإسلامي) الانقضاض على مكتسبات الثـورة والنـزول إلى الشارع السياسي بعد اختفاءٍ دامَ ما يقرب من ثلاثة عقود عن المشـهد السـياسي في تجاهل واضحٍ لأجهزة الدولة والمنطـق القـانوني لفـضّ النزاعـات وتسـويتها. كـما لم تدرك الكنيسة التحولات الحادثة والتغيرات المتلاحقة عـلى السـاحة السياسـية، فـلا يزال السلوك الكنسي مدفوعًا بتأدية دور تساومي، ومواز لجهاز الدولة ورفض فـتح ملفات سيدات الأديرة.

تأتي أهمية الحديث عن إعادة تعريف علاقـة تلـك القـوى الدينيـة بالدولـة، بعد أن بدأت تدخل الثورة في متاهات الطائفيـة، والإصرار عـلى خلـق خـطّ لصراع الهويات بين «نحن» و«هم»، وغياب قـيم ميـدان التحريـر وروحـه التـي ترمـز إلى وحدة الشعب المصري. فـلا يمكـن الانطـلاق إلى المسـتقبل قبـل الـتخلّص مـن إرث الماضي من فساد وخراب للعقول، وإزالة أسباب الطائفية التي ترسّخت في المجتمـع المصري على مدار ما يقرب من أربعة عقود بدأت بأحـداث الخانكـة في عـام 1972 إبّان حقبة السادات التي أطلقت شرارة الفتنة الطائفية، حين قامت مجموعـة مـن الأقباط في مدينة الخانكة بأداء الصلاة في مبنى غير مرخّص له ككنيسة، وخرج عددٌ من مسلمي المنطقة وأحرقوا المبنى، واشتعل الصراع بـين الطـرفين لتشـهد المنطقـة أحداثًا طائفية عنيفة.

تمرّ الدولة المصرية بمنعطف خطير أشبه بعمليـة زراعـة قلـب جديـد، لا يحتمل مفردات مثل «التهجين» و«الترقيع»[1]؛ فالمشكلة ليست في مـا جـرى في إمبابة ولا في إطفيح قبلها فحسب، بل الجريمة في الاستهتار بمؤشرات الاحتقـان والتـوتّر المتزايـدة، والتغـاضي عـن تطبيـق القـانون، والاكتفـاء بالتصريحـات الإعلاميـة عـن النسـيج الـوطني الواحـد والوحـدة الوطنيـة، التـي لا تحقّـق سوى تأجيل النظر في المسألة التي أصبحت حقيقـة واقعـة ومعيشـة. كـما أن هناك شرخًا عميقًا وحقائق يجب التعاطي معها بواقعيـة، فالمشـكلة الطائفيـة

(1)وائل قنديل، «عودوا إلى الميدان،» الشروق الجديد ، 2011/5/11.

لا يمكن اختزالها في اختفاء فتاة تحوّلت إلى الإسلام، أو خلاف على أرض، أو كنيسة من دون ترخيص، فهذه جميعها ليست سوى مظاهر لها وفتيل يشعل النيران[1].

ومنذ اندلاع أحداث الخانكة خرجت لجنة لتقصّي الحقائق برئاسة جمال العطيفي وكيل مجلس الشعب آنذاك، بعدد من التوصيات لعلاج المشكلة جذريًا، وبتغيير التواريخ وأسماء الأماكن التي وردت في تقرير تلك اللجنة، اتّضح أنّ ما قالته اللجنة قبل 38 عامًا في تقريرها الشهير، هو نفسه ما جرى وسيجري من حوادث الفتنة الطائفية. فقد تركّزت الحلول التي طرحها التقرير في ضرورة تطبيق مبدأ المواطَنة الحقيقية، وإصلاح مناهج التعليم لتغذية عقول النشء بقيم الوسطية والاعتدال ونبذ التشدّد والتطرّف، وحرية ترميم الكنائس من دون تعقيدات بيروقراطية، وإصدار قانون دور العبادة الموحّد أو تطبيق الشروط العشرة في بناء دور العبادة[2]، وعدم تشدّق الكنيسة أو تلويحها باللجوء إلى الخارج والاستقواء بأي منظّمة أو هيئة خارج مصر لمناقشة قضايا أو خلافات داخلية، وتخصيص مساحة على

---

(1)زياد بهاء الدين، «من إطفيح إلى إمبابة.. القانون هو الحل،» الشروق الجديد ، 2011/5/10.

(2)في أيلول/سبتمبر 1933، ألف الوزارة في مصر وعين القربي باشا وكيلاً له في الداخلية. وفي شباط/فبراير 1934 وضع القربي باشا عشرة شروط لبناء الكنائس في مصر وهي:

1. تقديم سندات ملكية الأرض المراد البناء عليها وتوضيح إن كانت أرض فضاء أو زراعية.
2. ألا تبنى الكنيسة بالقرب من المساجد أو الأضرحة الموجودة في الناحية (الحي).
3. ألاَّ تبنى الكنيسة وسط تجمعات سكنية من المسلمين.
4. توضيح هل ما يمنع من بناء الكنيسة وسط تجمعات سكنية للمسلمين.
5. توضيح إذا ما كان هناك كنيسة أخرى للطائفة نفسها في المربع السكني نفسه.
6. توضيح المسافة بين البلدة المراد البناء فيها وأقرب كنيسة موجودة بالفعل.
7. توضيح عدد أفراد الطائفة الموجودة في البلدة.
8. إذا كانت الكنيسة المراد بناؤها قرب ترع أو جسور أو أي منافع عامة يجب أخذ رأي تفتيش الري أو مصلحة السكّة الحديد أو المصلحة المختصّة.
9. عمل محضر رسمي لكلّ التحرّيات المطلوبة.
10. يقدَّم مع الطلب رسمٌ هندسي (خريطة) بمقياس 1000/1 للموقع موقّعًا من كلّ من مهندس معتمد ورئيس الطائفة الدينية.

الخريطة الإعلامية للمواطنين الأقباط وللثقافة القبطية[1]. إنّ هناك ارتباطًا وثيقًا بين قضية الوحدة الوطنية والشعور العامّ في المجتمع بغياب العدالة وحكم القانون، والوضع العامّ الذي بات يذكي الاستهتار بالقانون ومن شأنه أن يفاقم من أوضاع الشحن والتعصّب الطائفي ويعطي الفرصة لقوى دينية متطرّفة لملء هذا الفراغ القانوني لشيطنة «الآخر»[2].

سوف يستغرق علاج مشكلة الانقسامات الطائفية عدّة سنوات، غير أنّه يتعين الشروع في اتخاذ خطوات جادّة على الأصعدة السياسي، والمؤسّسي، والقانوني، والتعليمي، والإعلامي تكون بداية حقيقية لعلاج الطائفية على أرض الواقع، إلى جانب التزام جميع القوى الدينية، الإسلامية والكنسية، بالبُعد المؤسّسي ـ القانوني لإدارة الأزمات، وإدراك ضرورة العمل تحت مظلّة الدولة، بحيث لا يمكن أن يتمتّع أي من هذه القوى باستقلالية الفعل عن الدولة وبما يمكّنها من تجاوز البنى القانونية أو خلق بنى موازية. ويُعَدُّ تعزيز هذا الجانب الإدراكي واستعادة الصورة الذهنية لـ «الدولة المهيبة» شرطًا محوريًا لتصحيح مسار التحول الديمقراطي[3].

خلاصة

اتضح ممّا سبق تداخل عوامل التحول الديمقراطي وتشابكها، الأمر الذي يقتضي مزيدًا من النضال من القوى السياسية والاجتماعية كلها لتعزيز قيم الديمقراطية، وتطوير مشروع اجتماعي نهضوي تشارك فيه جميع قطاعات المجتمع المصري وفي أرجاء مصر كلّها. فلا بدّ من التخلّص من انحياز الدولة الحضري، وإعادة إدماج قاطني الريف ومحافظات الصعيد، وبدو سيناء، في المجتمع المصري وفي العملية السياسية.

لا تزال الفرصة سانحة أمام جميع القوى والفاعلين لاختصار مسار

---

(1)إيمان عبد المنعم، «الدستور الأصلي يسأل مجدّدا..هل قرأ الرئيس مبارك تقرير العطيفي لإنهاء حالة الطائفية؟!،» الدستور الأصلي ، 2011/1/5.

(2)بهاء الدين، المصدر نفسه.

(3)محمود المملوك، «النيابة تطالب بمثول كاميليا شحاتة أمامها والكنيسة ترفض،» اليوم السابع (30 نيسان/أبريل 2011).

طويل للتحوُّل، بالاستفادة من خبرات تاريخيـة متراكمـة عـن التحـول الـديمقراطي. على سبيل المثال، يُظهر إلقاءُ الضوء على تجارب دول أوروبا الشرقية في إحلال نظمٍ سياسية مغايرة للـنظم الشـيوعية في أواخـر الثمانينيـات مـن القـرن العشريـن، أنّ عملية التحول تقتضي خلق واقع اجتماعـي جديـد، لا الـتخلّص مـن نظـم سياسـية وترتيبات مؤسّسـية فقـط، وإلا أصـبحت «ثـورة تصـحيح» لـيس إلاّ (Rectifying Revolution). وتؤكّد هذه التجارب أنّ غياب رؤية مجتمعية شاملة، والتركيز على استعادة أوضاع سابقة للثورة البلشفية والمدّ الشيوعي السوفياتي في عام 1917 مـن دون النضـال لابتكـار هياكـلَ مؤسسـية جديـدة وإصـلاح البنيـة المجتمعيـة التـي أفسدها الحكم الشيوعي على مدار ما يقـرب مـن سـبعة عقـود، أدّى إلى انحـراف المسار الثوري في هذه الدول عن كونه تغييرًا سياسيًا ـ اجتماعيًا راديكاليًـا إلى كونـه ثورة تصحيح أوضاع وانحرافات تاريخيـة تقـتضي العـودة إلى نمـاذج سـابقة معـدّة سـلفًا. قـاد هـذا الأمـر في نهايـة المطـاف إلى نظـم انتخابيـة مشـوّهة في دول مثـل أوكرانيا، حيث تسيطر طبقة أوليغارشية على مقاليد الأمور على نحوٍ يُضعف سيادة القانون، وإلى سيادة طبقـة سياسـية تعمـل بمعـزلٍ عـن مطالـب الجماهـير في دول أخرى مثل بولندا، ما أفقد المواطنين الثقة في مؤسّسـات الدولـة وأدّى إلى عـزوفهم عن المشاركة السياسية بما في ذلك المشاركة الانتخابية[1].

ولا بدّ من الإقرار بصـعوبة تحديـد مسـار عمليـة التحـول في الوقـت الـراهن، حيـث سـتتجلّى ملامحهـا في مراحـلَ لاحقـة، لكـن يمكـن القـول إنّ مسـار التحـول الديمقراطي مرهون بعدّة عوامل، أوّلها تمسّك القوى السياسية والاجتماعية بالعقيـدة النضالية، و ثانيها تطوير رؤية فكرية تتّسـق مـع الأفكـار الثوريـة وتحظـى بمسـاندة شعبية واسعة، بمعنى تحوّل «المثقفين العضويين» المناضلين من أجل قضـايا المجتمـع إلى قوة دافعة للكتلة التاريخية، لا محبطة لها أو محيدة بهدف التقدم إلى الصـفوف الأولى والحصول على مكاسبَ سياسية ضيقة، و ثالثهـا إعـلاء قيمـة سـيادة القـانون

(1)Adrian Webb, The Routledge Companion to Central and Eastern Europe Since 1919 , Routledge Companions to History (London; New York: Routledge, 2008).

وتعزيز الصورة الذهنية لـ «الدولة المهيبة»، و رابعها إصلاح النظام الأمني وإعادة هيكلة جهاز الشرطة وتغيير عقيدته الوظيفية لتفويت أي فرصة أمام المؤسّسة العسكرية للنفاذ إلى الساحة السياسية عقب انتهاء الفترة الانتقالية، و أخيرًا علاج الأمراض الاجتماعية التي خلّفها نظام مبارك، فتجاهل التفاعلات العنيفة بين القوى الثورية من ناحية، والإرث السلطوي ـ البنيوي الذي يضرب جذور البنية المجتمعية والفكرية من ناحية أخرى سوف يفضي إلى ديمقراطية انتخابية مُشوَّهة وغير راسخة حتّى وإن بدت مستقرّة.

تجدر الإشارة إلى أنّ التركيز على العوامل المحلية بوصفها محدّدات رئيسية لمسار التحول الديمقراطي لا يعني انعدام أهمّية العامل الخارجي؛ فلا شكّ في أنّ ثمّة قوى إقليمية وعالمية لم تُرِد النجاح للثورة المصرية وطرحها نموذجًا ناجحًا للتحوّلات السياسية والاجتماعية وقابلاً للمحاكاة في الدول العربية. وسيمثّل الملفّ الطائفي والتحديات الاقتصادية المحتملة، ورقتين للضغط الخارجي على النظام المصري؛ فقد كانت إستراتيجية «العصا والجزرة» من دعائم السياسة الخارجية الأميركية مع النظام السياسي المصري منذ عهد السادات وحتّى نهاية نظام مبارك، وطالما أعلنت الولايات المتّحدة الأميركية دعمها للمعارضة المصرية في الداخل والخارج ـ عدد من النشطاء السياسيين ومنظّمات أقباط المهجر ـ أداة للضغط على النظام المصري، فضلاً عن استخدام ورقة المعونة الاقتصادية الضخمة (بلغت 1.52 مليار دولار في عام 2010) للضغط على النظام الحاكم، لإمرار سياسات محدّدة سلفًا تخدم المصالح الأميركية في المنطقة.

ولا شكّ في أنّ قيام ثورة 25 يناير، والقضاء على أركان النظام المصري وأطرافه الفاعلة، قد قوّض أسس التأثير السياسي التي كانت تتمتّع بها الولايات المتحدة داخل مصر. فمع الاتّجاه نحو صوغ دستور جديد يضمن تداول السلطة بحيث تعكس القرارات السياسية توجّهات الرأي العامّ في مصر، ستفقد الولايات المتحدة الأميركية الكثير من الأوراق لتنفيذ إستراتيجية «العصا والجزرة» مع النظام المصري المقبل. ومن ذلك أنّ مبدأ

تداول السلطة سيكون عبئًا على دوائر اتخاذ القرار الأميركية حتى تتمكّن مـن بنـاء إستراتيجيات فعّالة للتعامل مع واحدة من أهمّ الـدول في منطقـة الشرق الأوسـط. ولا شكّ في أنّها ستسعى لاستعادة عنصري التأثير السياسي والاقتصادي داخل النظام الحاكم الجديـد في مصر، فلـم يبـق لهـا سـوى ورقتـي الشـحن الطـائفي والمعونـة الاقتصـادية والعسـكرية بمـا يـوفّر لهـا هـامش منـاورة يسـمح بممارسـة قـدرٍ مـن الضغوط[1].

(1)خالد صقر، «التأثير الأميركي في السياسة المصرية: تحديات ما بعد الثورة،» (مركز المستشار، 25 نيسان/أبريل 2011)، على الموقع الإلكتروني . :
<http://www.almoustshar.com/ Newslnner.aspx?id = 3057 >

الفصل الخامس عشر

المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة حاكمًا سياسيًا

باكينام الشرقاوي (*)

(*)أستاذة مساعدة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.

جـاء البيـان الـرقم واحـد للمجلـس الأعـلى للقـوات المسـلحة[1] في 10 شباط/فبراير 2011 ليعلن بداية مرحلة جديدة في تاريخ مصر وتاريخ المنطقة. كان ذلك إيذانًا بأن الجيش المصري بدأ يتحرك سياسيًا تحركًا متوازيًا خارج النظام السياسي المصري الذي رأسَه حسني مبارك في العقود الثلاثة الأخيرة (من العقود الستة لمنظومة حكم ثورة 23 تموز/يوليو 1952). إنّه البيان الذي دشّن الدور الجديد للمؤسسة العسكرية بصفتها حاكمًا سياسيًا لا حاكمًا عسكريًا، وهو دور جديد مختلف وفريد من نوعه، رسمت ملامحَه الثورة المصرية من جانب، وطبيعة الجيش المصري وخبرته التاريخية من جانب آخر.

للثورة المصرية ملامح خصوصية متعددة أفرزت نموذجًا غير مسبوق في تاريخ ثورات العالم، وأحد أهم محاور هذا التميز هو دور المؤسسة العسكرية سواء من حيث التوافق، في لحظة بعينها، مع الشعب في الضغط لإسقاط نظام مبارك، أو في إدارة المرحلة الانتقالية الحالية وعملية إعادة بناء النظام السياسي الجديد ما بعد مبارك. ويقدم الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية منذ قيام ثورة 25 كانون الثاني/يناير، نمطًا جديدًا تمامًا للأدوار غير العسكرية التي تقوم بها الجيوش في مراحل التحول السياسي. ولفهم أبعاد وملامح وآليات الدور الذي يضطلع به المجلس الأعلى للقوّات المسلحة بصفته حاكمًا سياسيًا، ستنقسم الورقة إلى أربعة أجزاء رئيسية، يتناول كل منها مستوى تحليليًا مهمًا يتكامل مع غيره من المستويات الأخرى: يتناول الأول النماذج المختلفة للعلاقات المدنية ـ العسكرية سواء

(1)يتكون المجلس الأعلى للقوات المسلحة من 20 عضوًا من قادة القوات المسلحة المصرية برئاسة المشير محمد حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي. وهو المكلف بقيادة غرفة العمليات الرئيسية للقوات المسلحة في حالة الحرب.

داخل العالم العربي أو خارجه، من أجل تبيان ملامح النموذج الجديد للدور الذي يؤديه المجلس الأعلى للقوات المسلحة وأبعاد خصوصيته، من خلال مراجعة الأطر النظرية والخبرات العملية، ويرصد الثاني تطوُّر المراحل الثورية الفرعية ومردودها على مواقف المؤسسة العسكرية وحركتها ، فيما يسعى الثالث لفهم السياق الثوري لأداء المجلس وما يطرحه هذا السياق أمامه من فرص وتحدّيات، أما الجزء الرابع ، فيشرح طبيعة صنع القرار الناتج من هذا المجلس، واتجاهه، والجدل العام الدائر بشأنه.

أولاً: المجلس العسكري ونموذج جديد للدور:

مراجعة نظرية

سادت لقرون من الزمن نظرة سلبية إلى دور العسكر في الحياة المدنية عمومًا والحياة السياسية خصوصًا، نظرًا إلى صعوبة تواصل المؤسسة العسكرية مع المؤسسات السياسية في الدولة، حيث إنها مؤسسة تميل إلى الانعزال عن غيرها، وتستشعر تميُّز مكانتها. إلا أنه مع اندثار دور الجيوش في مد الحدود الإقليمية للدولة، تطور دورها، وبدأ الاعتراف بها مؤسسةً داخلية وجماعة شرعية داخل السياق الوطني، لها مطالبها وتضغط لتحقيق مصالحها. وبخلاف الوضع في الديمقراطيات الليبرالية الغربية، عُدّت المؤسسات العسكرية في الدولة ما بعد الاستعمارية، الجهة الوحيدة القادرة على فرض الاستقرار السياسي وضمانه. وراوحت أدوار المؤسسات العسكرية في الحياة السياسية اليومية في الدول النامية، ما بين التأثير المحدود والحكم المباشر؛ وبسبب ما تتمتع به المؤسسات العسكرية من ضبط وربط ونظام واتساق هيكلي، كانت بعض الدراسات تنظر إيجابًا إلى قدرتها على إدارة الحياة السياسية مقارنة بالمؤسسات السياسية المدنية الأخرى التي تعاني نواقص خطيرة. إلا أن هذا الاتجاه بدأ يتغيّر في الأدبيات السياسية، وسادت نغمة ترصد العلاقة السلبية بين المؤسسة العسكرية والديمقراطية والليبرالية، وبدأ التمييز بين قيمة الانضباط والقدرات التنظيمية اللازمة للإدارة السياسية[1] الناجحة الفعالة.

---

(1)Gerassimos Karabelias, {Civil-Military Relations: Comparative Analysis of the Role of the Military in the Political Transition of Post-War Turkey and Greece: 1980-1995,} (Final Report Submitted to North Atlantic Treaty Organization (NATO), June 1998), pp. 6-7.

بعد انتهاء الحرب البـاردة وانتشـار التحـولات السياسـية تجـاه الديمقراطيـة، دخلت دراسة دور الجيش ووظيفته في الدول المعاصرة، مرحلة جديدة من النقـاش والجدل. تغـيرت النظـرة التقليديـة إلى الجـيش وطـرق انخراطـه في أدوار متنوعـة داخل مجتمعه، بل وتغير شكل العلاقة مع النظام السياسي؛ فلم تعد تبغي الحيـاد أو الانعزال الكامل عنه، ولم يعد الدور السياسي للمؤسسة العسكرية مقصـورًا عـلى الانقلابات العسكرية أو التدخل السافر في عملية الحكم كما كـان سـائدًا في فـترات سابقة؛ فحتى في الدول الديمقراطية، لا تتحول المؤسسة العسكرية إلى أداة محايدة ومهادنة لتنفيذ قرارات الحكومة، والقيادات العسـكرية ـ في النهايـة ـ تعمـل عـلى الدفاع عن مصالح مؤسساتها في منافسة مع مؤسسات الدولة الأخرى، وتسـاهم في صوغ السياسات العامة المرتبطة بمجال عملها. ومهما تحدثنا عن السـيطرة المدنيـة الواجبة على العسكر في النظم الديمقراطية، يظل التداخل الـدينامي والتعـاون بـين القيادات المدنية والعسكرية هو الأساس.

تتعدد التصنيفات لأدوار العسكر باختلاف المعايير والرؤى والسياقات. ووفق معيار نمط تدخل العسكر، هناك نموذج يمارس فيه العسكر ـ مثل أي جماعة ضغط ـ تأثيرًا دستوريًا شرعيًا في الحكومة المدنية، للوصول إلى أهداف مثل زيادة الميزانيـة العسكرية. النموذج الثاني ، عندما يستخدم العسكر التهديد أو الابتزاز للوصول إلى الأهداف ذاتها. و النموذج الثالث ، عندما يقوم العسكر باستبدال نظـام بـآخر لأن الأول فشل في الوفاء بطلبـاتهم وشروطهـم. أمّـا النمـوذج الرابـع ، فهـو إزاحـة الحكم المدني وتولي الحكم مباشرة[1]. ثمّ يأتي تصنيف نوردلينجر الـذي يتأسـس على عدم وجود نموذج أحادي للسيطرة المدنية، لذا استخدم معيارًا يقوم عـلى مدى السلطة الحكومية التي يمارسها العسكر ومـدى طمـوح أهـدافهم، وميـز بين ثلاثة أنمـاط مـن المسـؤولين العسـكريين: المعتـدلين، والحـراس، والحكـام. الأول يمارس سلطة «الفيتو» على القرارات السياسية من دون حيازة السلطة، و الثاني يقفز فيه العسكر على السلطة لكن لفترة محدودة لمنع تدمير الوضع القائم ثمّ تُعاد إلى المدنيين، أمّا الثالث ، ففيه يسـيطر الضـباط عـلى الحكـم،

(1)المصدر نفسه، ص 11.

لكن بهدف تغيير المجتمع[1]. إلا أن دور المجلس الأعلى للقوات المسلحة لا يندرج تحت أي من هذه التصنيفات؛ فهو لم يحز السلطة عن تخطيط مسبق أو تطبيقًا لنمط الدور السياسي الحارس أو المعترض، بل تولّى الحكم استجابة لتطورات الثورة التي فرضت عليه التدخُّل منعًا لتفاقم الأوضاع. كما أعلن أنه لا يسعى لتغيير المجتمع بل إدارة المرحلة الانتقالية وتسليمها للمدنيين، ثمّ سيكون على الحكومة المدنية تحقيق أهداف الثورة الطَموحة.

ووفق الخبرات التاريخية التي شهدتها مختلف دول العالم يمكن التمييز بين خمسة نماذج رئيسية للعلاقات المدنية ـ العسكرية في العالم: أولها النموذج الأوروبي، و ثانيها النموذج السوفياتي السابق، و ثالثها نموذج دول أميركا اللاتينية، و رابعها النموذج الأميركي، ويمكن أن نضيف نموذجًا خامسًا هو النموذج العربي بملامحَ لها خصوصيتها، ثمّ نضع النموذج المصري عقب 25 كانون الثاني/يناير نموذجًا سادسًا جديدًا في نمطه ومساره وشبكية علاقاته بالفواعل السياسية.

يقوم النموذج الأوروبي على الفصل التام بين المؤسستين، مع تبعية المؤسسة العسكرية بالكامل للمؤسسة المدنية، كما يقوم هذا النموذج على أن النزعة العسكرية هي أصل كل شرّ، ويقدم النموذج الهتلري للدلالة على هذه النزعة. على النقيض منه، يأتي النموذج السوفياتي السابق، الذي مثّل فيه الجيش أساس نظام الحزب الحاكم، فهو متغلغل في قلب النظام. ويتأسس النموذج الثالث في دول أميركا اللاتينية على عدم الثقة في القوات المسلّحة، حيث يُنظر إلى الجيش على أنه مؤسّسة قادرة في أي وقت على التدخُّل في السياسة بسبب الميراث الطويل من الحكم العسكري الذي هيمن على القارة لفترات طويلة، لذلك هناك شبه قناعة بضرورة بقاء دور الجيش بعيدًا من السياسة، وأن يبقى ولاؤه للحكومة مهما كان الثمن. أمّا النموذج الأميركي فهو مختلف تمامًا، ومع أنه يشترك مع النموذج الأوروبي في الفصل بين المدني والعسكري وعلى تبعية المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية، لكنه نموذج يقوم على المهنية، وعلى قبول دور مباشر لها ـ

(1)المصدر نفسه، ص 13.

كإحدى جماعات الضغط ـ في كثير من القضايا العامّة، خصوصًا الأمنية منها، واستشارتها في القضايا التي لها علاقة بالسياسة الخارجية[1].

أمّا في العالم الإسلامي وفي قلبه العالم العربي ، فإنّ المؤسسة العسكرية تمتلك مقوّمات التأثير في المعادلة السياسية الداخلية لأي دولة في ظل انتشار النظم التسلطية واعتماد الحكّام على الجيوش بصفتها دعامة أساسية من دعائم حكمهم. ويزيد عدد من الخصائص الهيكلية التي تتميز بها المؤسّسات العسكرية من قابليتها للتدخُّل في السياسة، من أهمها احتكار العنف المشروع، والتنظيم الهرمي والانضباط والطاعة التامة للأوامر، والتفوق التكنولوجي وامتلاك المعلومات؛ وهي خصائص وردت في الأدبيات المختلفة التي اهتمت بالظاهرة العسكرية كعوامل تحفز ميل المؤسسة العسكرية إلى التدخل في الشأن السياسي وتسهل عملية التأثير. وبالطبع فإن مناخ الاستبداد السياسي يُعظم من ذلك الميل؛ ففي إطار الدول الهشة التي خلفتها الدول المستعمرة بعد الحرب العالمية الثانية، برزت الجيوش العربية عمودًا فقريًا لدولها، وفي الكثير من الحالات كانت هي المؤسسة الفعلية التي يتمحور حولها النظام السياسي ومنها يستمد بقاءه. وتزداد موارد القوة في يد المؤسسة العسكرية إذا ما رُبط بين الجيش وأيديولوجيا ثورية، أو انتصار عسكري[2]؛ وقد توافرت الأولى عند الجيش الجزائري عقب الاستقلال، والاثنان عند الجيش المصري في ثورة تموز/يوليو وحرب عام 1973.

إلى جانب دعامتي الزعماء والأيديولوجيا، كانت الجيوش تُعَدُّ الدعامة الثالثة للدولة سواء هي إسلامية أو علمانية أو قومية، فالجيش هو إمّا الأداة المباشرة للوصول إلى السلطة، أو أداة التهديد بالتدخل والتخلص من السلطة القائمة. وتقدم الخبرة الباكستانية (حتى الآن) والتركية (حتى وقت قريب) مثالين مهمَّين على ذلك. وتتضاعف المشكلة في أنّ المؤسسة

---

(1)ناجى صادق شراب ، «في تفسير دور العسكر،» (جبهة إنقاذ مصر، 2011/3/1)، على الموقع الإلكتروني

<http://www.alarabonline.org/print.asp?fname=%5Cdata%5C20115CO3%5CO3-02%5C822.htm> , and <http://saveegyptfront.org/readers-articles / 24189.html >.

(2)مسلم بابا عربي، «المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر،» على الموقع الإلكتروني:

< http://forum.univbiskra.net/index.php?topic = 12174.0;wap2 >.

العسـكرية ـ بضـعفها ـ تـؤثر في اسـتقرار الـدول خصوصًـا إذا مـا ضـعفت الأركـان الأخرى. بل إن علاقة هذه المؤسسة بالديمقراطية في هاتين الدولتين مـا زالـت تمثـل إشـكالية كـبرى؛ فالمؤسسـة العسـكرية تضـطلع دائمًـا بـدور محـوري في النظـامين السياسيين الباكستاني والتركي سواء في فترات الانقلابات أو فـترات الحكـم المـدني، إلا أنه مع تمكين السلطات المدنية في تركيـا، اختلفـت الحـال عنهـا مقارنـة بباكسـتان، حيـث إن الحكومـات المدنيـة التـي تعاقبـت عـلى باكسـتان لم تسـاهم في تحقيـق التحول الديمقراطي، وكل ما ساهمت به هو إجـراءات ديمقراطيـة ظاهريـة، لكنهـا حبلى بمشاكل خطيرة[1]. أمّا في تركيـا، فكـان الجـيش حارسًـا لعلمانيـة الدولـة التـي سمحت لأحزابٍ ذات مرجعية إسلامية أن تقـدم قـراءة ليبراليـة للعلمانيـة نفسـها، وهو ما مكّن الحكم المدني وقلّص سلطات العسكر، فكان التحـول إلى الديمقراطيـة أكثر وضوحًا وفاعلية.

في العالم العربي ، أضـفى قيـام الدولـة اليهوديـة وفشـل الأنظمـة العربيـة في مواجهتها عـلى الجيـوش العربيـة بعـدًا قوميًـا عـزّز مكانتهـا في السـاحة السياسـية الداخلية، وفـتح البـاب، في الخمسـينيات والسـتينيات مـن القـرن المـنصرم، لـعصر الانقلابات العسكرية التي كانت تُسمّى الثورات. في مصر يُعَدُّ نظام مبارك امتـدادًا لثورة تموز/يوليو، حتى بعد تحوله من نظام رئاسي عسكري إلى نظام عائلي تحميـه الدولة البوليسية. وفي العراق وصل صدام حسين إلى السلطة بانقلابٍ عسكري نفّذه حزب البعث في عام 1968 واستمرّ حتى الاحتلال العسـكري الأمـيركي. وفي سـورية، فإنّ نظام الرئيس بشّار الأسد هو الوريث المبـاشر للانقـلاب العسـكري الـذي قـاده والده الرئيس الراحل حافظ الأسد في عام 1970 على حساب انقلاب عسكري سابق نفّذه حزب البعث في عام 1963. حتى في لبنان، لم يبقَ الجيش بمنأى عن السياسـة، مع فارقٍ واحد هو اختصار دوره بشخص قائده، وتولِّي ثلاثة جنرالات رئاسـة لبنـان في بحر نصف قرن من الزمن[2].

(1)محمد محمود السيد، «دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الباكستاني وأثـره عـلى التحـول الـديمقراطي في الفـترة مـن 1977: 2008،» (المركـز الـديمقراطي العـربي، 28 أيلول/سبتمبر 2010)، على الموقع الإلكتروني:

< http://www.democraticac.com/2009-10-21-20-28-16/4104--1977-2008 >

(2)وليـد أبي مرشـد، «ربيـع الجيـوش العربيـة،» الشرق الأوسـط ، 2011/5/7، عـلى الموقـع الإلكتروني:

<http://www.aawsat. com/leader. asp?section = 3&article = 616171&issueno = 11818>

تتنوع أدوار المؤسسات العسكرية داخل العالم العربي بتنوع طبيعة الدولة؛ ففي الجزائر الحاكم الفعلي هو الجيش لا الطبقة السياسية، لذلك يرى البعض أنه مع تجلّي قوة المجتمعات العربية، إلا أنه من غير الممكن تكرار تجربة تونس ومصر في الجزائر. وقد عادت مؤسسة الجيش لتمارس دور الوصاية والتدخُّل المباشر في الشأن السياسي بتوقيف المسار الانتخابي في عام 1992، وبذلك تحوّل الجيش إلى دور المحافظ والحامي للنظام القائم. إلى جانب تدخُّل القيادة العسكرية لتعترض على نتائج الانتخابات، اختار الجيش الاستمرار في ممارسة الوصاية من خلال اختيار القيادات السياسية للبلاد وتزكيتها والتأثير فيها. إلاّ أنّ مؤسسة الجيش أضحت تواجه تحدّيات كبرى منذ عام 2000، تمثلت بمسار التحديث وتكريس الحرفية، وسياسة التقارب والتعاون مع الحلف الأطلسي، وصعود جيل جديد من القيادات العسكرية أكثر ميلاً إلى المهنية والاحتراف؛ وكلها تحدّيات ساهمت في رسم أطر جديدة لعلاقة المؤسسة العسكرية بالمجال السياسي، زيادة على رغبة السلطة السياسية في تجاوز هذه المرحلة ووضع حد لتدخل هذه المؤسسة في الحياة السياسية[1]. ورافق وصول الرئيس بوتفليقة إلى السلطة تعديل لدور العسكر، ثمّ تحويل دور المؤسسة العسكرية في منظومة الحكم من ضابط للحراك السياسي ـ كما تكرّس في الممارسة التاريخية منذ استقلال البلاد ـ إلى صانع للحراك السياسي بحيث تكون هذه المؤسسة (بما فيها المؤسسة الأمنية) هي جوهر نظام الحكم، مع استثمار مبدأ حماية الجمهورية من التهديد الإسلاموي هدفًا سياسيًا دعائيًا[2]. وأتت الثورات العربية لتعيد للمؤسسة العسكرية دلالاتها المحورية فى دعم النظام السياسى.

تبقى المؤسّسة العسكرية في دول العالم العربي على وجه الخصوص المؤسّسة المنسجمة والهرمية الوحيدة في الدولة، القادرة لا على الحفاظ

---

(1)ياسين بودهان، «العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة المدنية في الجزائر ودورها في صناعة القرار السياسي،» (الجديدة، 22 شباط/فبراير 2011)، على الموقع الإلكتروني. :
<http://aljadidah.com/2011/02 >

(2)حسين بلخيرات ، «تطور دور المؤسسة العسكرية داخل نظام الحكم الجزائري: من توقيف المسار الانتخابي إلى حكم الرئيس بوتفليقة،» (6 آب/أغسطس 2010)، على الموقع الإلكتروني:
<http://houcinebelkhirat.maktoobblog.com/151 />

على الأنظمة فحسب، بل على تغييرها من الداخل أيضًا، إن تـوافرت عوامـل ذلـك؛ فالخبرة التاريخية تشير إلى عدم حدوث أي تغيير ثوري بمعنى سـياسي أو اجتماعـي في العالم العربي من دون المرور عبر المؤسسـة العسـكرية. وكلـما توسّـعت القاعـدة الاجتماعيـة للجـيش بإدخـال شـباب الطبقـات الفقـيرة والمتوسّـطة، ازداد احـتمال انقلاب قاده هؤلاء الشباب بعـد ذلـك. لقـد نجحـت الجيـوش السـورية والعراقيـة واليمنية والليبية في إسقاط أنظمة الحكم القائمة في الخمسينيات والسـتّينيات مـن القرن الماضي، في حين فشلت جيوش أخرى في بلدان مثل تـونس والأردن والمغـرب. أمّا في الدول الخليجية، فقد حرصت العائلات الحاكمـة عـلى عـدم اتسـاع القاعـدة الاجتماعية لجيوشها، وحافظت على أعداد محدودة من الضبّاط والجنـود، وركّـزت على استيراد التكنولوجيا العسـكرية المتقدمـة، ويبـدو أنهـا اسـتفادت مـن تجـارب العسكر لـدى جاراتهـا العربيـة[1]. وقـد خـبرت الـدول العربيـة تـدخل الجيـوش في السياسة سواء مباشرة من خلال حكم عسكري أو انقلابات عسـكرية أو بتـأثير غـير مباشر، إلاّ أنه مع المدّ الديمقراطي في العـالم منـذ ثمانينيـات القـرن المـاضي، تراجـع الدور المباشر للمؤسسة العسكرية وبقي الارتباط الوثيـق بـين العسـكر والقيـادات الحاكمة، بحيث أضحت من دعامات بقاء النظم السياسية واسـتمرارها، وسـاعدت على إبقاء المنطقة العربية بعيـدة عـن هـذا المـدّ الـديمقراطي. لـذا، عمـل الحكّـام العرب على ربط المؤسّسات العسكرية بهـم وبـنظمهم السياسـية أكـثر مـن ربطهـا بالدولة والوطن كمفهوم أشمل للولاء.

ومن ثمّ، فإنّ تاريخ المنطقة العربية يربط عمليات التغيير أو الحفـاظ على الأوضاع القائمة بالمؤسّسات العسكرية؛ فعقب الـتخلص مـن الاسـتعمار الغربي، أدّت هذه المؤسسات دورًا فاعلاً التغيـير ـ أو الثـورة بمعنـى إحـداث تغيـيرات جذريـة راديكاليـة عـلى الصـعد المتنوّعـة، السياسـية والاجتماعيـة والاقتصادية. تلت ذلك مرحلة تمكين النظم التسلطية، فهيمن الدور المحافظ للجيوش وفُكّكت الصلة بينها وبين مسارات التحـوُّل والتغيـير، وهـو الـنمط الذي أثّر حتّى الآن في دور المؤسسات العسكرية في الثـورات العربيـة؛ فهـي

(1)رياض الصيداوي، «أيّ دور بقي للمؤسسة العسكرية في الوطن العربي؟،» الحوار المتمدن ، 2007/7/4، على الموقع الإلكتروني:

< http://4flying.com/showthread.php?t = 22302 >.

إمّا مساندة للنظم القائمة في مواجهة شعوبها (وإن اختلفت درجة المساندة مثل سورية والبحرين)، أو متردّدة ومنقسمة تجاه تحديد مواقفها مثل ليبيا، أو رافضة لاستمرار تقديم الدعم للنظم المرفوضة، وهو ما حدث في تونس ومصر. وقد يُعَدُّ هذا الحراك الثوري في الشوارع العربية إيذانًا بمرحلة ثالثة جديدة تمرّ بها العلاقات المدنية ـ العسكرية في العالم العربي، تتميز بالتنوع والتباين بين دول هذه المنطقة؛ فقد مرّت هذه العلاقات تاريخيًا بمرحلتين رئيسيتين: الأولى منذ خمسينيات القرن الماضي، حين كانت الجيوش تمثل تحدّيًا رئيسيًا أمام نظم الحكم العربية غير الديمقراطية بتأديتها الدور التثويري، أمّا في السبعينيات فقد بدأت مرحلة ثانية تحوّلت فيها المؤسّسات العسكرية إلى موقع الحامي الأول للنظم السلطوية[1]. إلا أنّ انتفاضة الشوارع العربية ودخولها في المعادلة السياسية في المنطقة بعد طول غياب، قلبا موازين القوّة البينية داخل كل دولة، ما فرض أدوارًا جديدة لم تكن متوقّعة على المؤسّسات العسكرية العربية، ووضعها أمام خيارات شائكة لم تكن مطروحة من قبل.

بالنظر إلى خصوصية دور العسكر في المرحلة الحالية التي يمرّ بها العالم العربي، فإنه في مقابل مصطلح ربيع الشعوب العربية أشار البعض إلى ربيع الجيوش العربية، بسبب الدور المحوري الذي تضطلع به لا في إسقاط النظم المستبدة فحسب، بل في ترجيح كفّة الديمقراطية من عدمه في المراحل المقبلة. في تونس ومصر، أتاح احتضان المؤسسة العسكرية للثورة في كل منهما الشروع في ربيع واعد بديمقراطية منتظرة. وفي ليبيا أدّى غياب المؤسسة العسكرية ـ بمفهومها الحديث ـ واعتماد نظام القذافي على كتائب أمنية لدعم سلطته المنهارة، إلى حرمان انتفاضة الليبيين من مظلّة قادرة على احتواء عملية تغيير النظام. أمّا في سورية، حيث الثلاثي العسكري والأمني والحزبي هو عماد النظام وسنده، فيبدو أنّ بزوغ فرص التغيير غير ممكن من دون عملية فكّ ارتباط مستعصية بين هذه الثلاثية[2].

(1)Birthe Hansen and Carsten Jensen , {Challenges to the Role of Arab Militaries,} in: Carsten Jensen, ed., Developments in Civil-Military Relations in the Middle East (Copenhagen: Royal Danish Defense College, 2008), pp. 31-32.

(2)أبي مرشد، «ربيع الجيوش العربية،» على الموقع الإلكتروني. :

<http://www.aawsat.com/leader.asp?section = 3&article = 616171&issueno = 11818 >

ومع كون تـونس ومصر الـدولتين العـربيتين الوحيـدتين ـ حتّـى الآن ـ اللتـين نجحت فيهما الثـورات الشـعبية في إسـقاط الـنظم الحاكمـة التسـلّطية السـابقة ـ بحيـث ثبـت دور العسـكر المحـوري لإتمـام هـذه العمليـة مـن دون الحاجـة إلى صراعاتٍ ممتدّة معقدة ـ إلا أن الوضع اختلف تجاه إدارة المرحلة الانتقاليـة؛ ففـي تونس توارى الجيش وراء الكواليس بينما تصدّر نظيره المشهد السـياسي في مصر، إذ إن تقاليد الحياد في تسيير الشأن العامّ السياسي والاقتصادي متجذرة لدى المؤسسـة العسكرية في تونس منذ تأسيسها، لذا نُظر إلى تدخّلها في الأحداث الثورية على أنـه موقف تاريخي ومنحصر في رفض الدخول في مواجهة مع الشعب وفي إعادة الأمـن. ومثل الحالة المصرية، ظهر الجيش التونسي في مقدمة ثورة شعبية من دون زعامـة سياسـية وبـلا أسـاس أيـديولوجي ليسـاهم في تأسـيس مرحلـة التحـول مـن نظـام استبدادي، لكن مـن دون التـدخُّل مبـاشرة في السـاحة السياسـية الانتقاليـة، التـي دُشّنت بتعيين الوزير الأول السابق محمد الغنّوشي رئيسًـا للدولـة بمقـتضى الفصـل 56 من الدستور، ثمّ نقـل السـلطة الرئاسـية إلى رئـيس البرلمـان فـؤاد المبـزّع تبعًـا للفصل 57 من الوثيقة الدستورية. يرجع ذلـك إلى التـزام الجـيش التـونسي بالبقـاء بعيدًا من المجال السياسي، وإلى الخبرة الطويلة في إقصائه عن أي أدوار عامّـة. كـما عانت هذه المؤسسة التهميش وضعف التجهيز والصراع الخفـي بينهـا وبـين جهـاز الحرس الرئاسي. وعقب مغادرة الرئيس بن علي البلاد، لم يبدِ الجيش استعداده لاستلام السلطة السياسية في خلال المرحلة الحرجة الراهنـة. ويبقـى احـتمال سـيطرة الجـيش التونسي على الحكم ضعيفًا، مع غلبة استمرار المنحـى التـاريخي لهـذا الجـيش بعـدم التدخُّل في السياسة؛ فالجيش يضطلع حاليًا بمهمة دقيقة جدًا من أجل تهدئة الأوضاع، وإعادة الاستقرار إلى مؤسسات الدولة، ودعم الشرعية الدستورية لهذا التحول .يـتجلّى هذا الأمر تحديدًا في ملاحقة أتباع النظام السابق أو العصابات الإجرامية التي تسـتغلّ الأوضاع، كما أن هناك تعاونًا بين الجيش والشرطة التونسية ولجان أهلية لتوفير الأمن، إضـافة إلى دور الجـيش في مراقبـة الحـدود البرّيـة. إلى جانـب هـذا، فـإن احـتمال تدخل الجيش في السيطرة عـلى الحكـم سـيُفقده احـترام المـواطن التـونسي وسـيُمثّل عامــل احتقــان ســياسي جديــدًا ومصــدر انفجــار اجتماعــي آخــر، لأنّ المطلــب

الأساسي للانتفاضة الشعبية التونسية هـو بنـاء مجتمـع ديمقراطـي وتعزيـز سـلطة القانون من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن التونسي[1].

يختلف هذا الوضع كلّيًا عن الوضع المصري عقب نجاح الثورة المصرية، الذي استمر فيه الجيش ـ ممثّلاً بالمجلس الأعلى للقـوّات المسـلّحة ـ في أداء دور سـياسي محوري، وسط ترحيبٍ شعبي بهذا الدور، بـالنظر إلى أن الجـيش أضحـى مؤسّسـة الدولـة المصريـة الوحيـدة التـي مـا زالـت تعمـل بكفـاءة وتحتكـر القـوّة الماديـة المشروعـة، وتحـوز ثقـة أغلبيـة المجتمـع المصري في الوقـت نفسـه؛ فقـد دفعـت مجريات الأمـور ودور الجـيش الـوطني في الخـبرة التاريخيـة وصـورته في الذهنيـة المصرية سواء داخـل المؤسسـة العسـكرية أو لـدى المـواطنين، إلى أن تمـارس هـذه المؤسّسة السياسة بل تقود العملية السياسية في المرحلة الانتقالية. وأصبح المجلـس الأعلى هو المؤسسة السياسية الأولى التي تحوز السلطة الفعلية وفـق الأمـر الواقـع ووفق الإعلان الدستوري في13 شباط/فبراير 2011.

شهدت الخبرة المصرية مراحل مختلفة للعلاقة بـين العسـكري والمـدني حتـى قيام ثورة 25 ينـاير؛ مـن مرحلـة تـدخل الجـيش في السياسـة (1950 ـ 1975)، إلى مرحلـة تراجـع هـذا الـدور (1975 ـ 1990)، إلى مرحلـة جديـدة مـن التفـاعلات والتداخل بين العسكري والمدني في ظلّ مناخ العولمة، إلى إدارة المرحلـة الانتقاليـة ـ مـا بعـد مبـارك سياسـيًا. وعنـد تعريـف التوجُّهـات الحاكمـة للعلاقـات المدنيـة ـ العسكرية، لا بد من التعرّف إلى العوامل المحدّدة لشكل هذه العلاقـات وطبيعتهـا ونمطها. وتختلف دراسة هذا الموضوع في السياق المصري بسبب خصوصية كثير من العوامل الحاكمة التي تؤثّر في صوغ هذه العلاقة وتجعلها مختلفة عـمّا هـو سـائد في كثير من الدول والمناطق؛ فنحن أمام سـياق ثـوري تبلـور خـارج الجـيش ورسـم المحيط الذي تعمل فيه المؤسّسة العسكرية، فلم يعد الحديث عن دور الجـيش في انقـلابٍ عسـكري أو ثـوري بـل عـن دور الجـيش في إطـار عمليـة تغيـير سـياسي.

(1)إبـراهيم اسـعيدي، «دور المؤسسـة العسـكرية في الانتقـال الـديمقراطي بتـونس،» (مركـز الجزيرة للدراسات، 2011/3/3)، على الموقع الإلكتروني. :
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/423931F4-4E0B-4985-95E8-E58D639 376EF.htm> .

هناك عوامل متعدّدة تؤثّر في تكوين دور المؤسّسة العسكرية المصرية من حيث المدى والطبيعة والاتجاه، منها:

ـ مجموعة عوامل داخلية خاصة بالمؤسسة ذاتها، وما يسودها من انضباط وانسجام داخلي ومرجعية فكرية تحدد علاقاتها بالنظام السياسي، فدومًا كان الجيش حاميًا للشرعية. كما أثبت ـ تاريخيًا ـ أنه جيش وطني يتسم بالمهنية وتتجذّر فيه الوطنية التي تتضمن الولاء للدولة: نظامًا وشعبًا. ومن ثمّ فحدوث هذا الانفصام الكبير بين الاثنين، النظام والجيش، وضع الجيش أمام مأزق كبير، لم يتهدّد الثورة فحسب بل ـ وهو الأكثر خطورة من غيره ـ أثار المخاوف من أن يضع الوحدة الداخلية للجيش محلّ اختبار.

ـ مجموعة عوامل خاصة بالسياق العام الذي تعمل فيه المؤسسة، سواء كان اقتصاديًا أو سياسيًا أو اجتماعيًا أو ثقافيًا؛ وللبيئة السياسية أهمية خاصة من حيث درجة ديمقراطية النظام أو سلطويته. وبعد سقوط نظام مبارك تغير السياق جذريًا على كل الصعد، وأصبح دور الجيش مؤثّرًا في السياق مثلما أنّ الأخير يؤثّر في سياسة العسكر.

ـ مجموعة من العوامل خاصّة بالمحيط الخارجي (الدولي والإقليمي)؛ فغالبًا ما تكون للمؤسسة العسكرية علاقات خارجية بالقوى الكبرى سواء بالتعاون أو بالصراع. وقد تمتّع الجيش المصري لفترة طويلة بعلاقات جيدة مع الدول الكبرى، وعلى رأسها الدول الغربية وخصوصًا الولايات المتحدة الأميركية. كذلك، فإنّ العامل الخارجي وإن كان ثانويًا في إشعال الثورة وتحديد مسارها، إلا أن الإشادة بالثورة المصرية في كثير من الخطابات الغربية، الرسمية وغير الرسمية، كان لها تأثير إيجابي، خفّف من الصعوبات أمام المؤسّسة العسكرية المصرية.

هذه جميعها متغيرات تتضافر لترسم ملامح الدور السياسي للمجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر، في خلال المراحل المختلفة التي تمر بها العملية الثورية الممتدة. وتتفاعل هذه العوامل في صوغ دور المؤسسة العسكرية، ويُضاف إليها السياق الثوري غير المسبوق في طبيعته واندفاعه ومساره.

ثانيًا: المراحل الثورية وحركة العسكر المتطوّرة

أضحى المجلس الأعلى للقوات المسلحة هو الجهة المخوّلة إدارة شؤون البلاد، والقائمة مقام السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى حين إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية. وتتنوّع الطرق التي يتواصل بها المجلس الأعلى للقوات المسلّحة مع المجتمع المصري ما بين بيانات، وتصريحات، ومراسيم بقوانين، وبيانات دستورية. وعند متابعة البيانات المتتالية، يلاحَظ أنها كلّما مرّ الوقت تطرّقت إلى خطواتٍ تفصيلية لإدارة المرحلة الانتقالية سياسيًا. وكانت البيانات الأولى مهمة في رسم ملامح عامة رئيسية لدور المجلس الأعلى للقوات المسلحة في المرحلة الانتقالية، بدءًا من أن الشرعية المقبلة تتأسّس على شرعية المطالب الشعبية، إلى البيان الدستوري في 13 شباط/فبراير الذي أعلن تولّي المجلس إدارة شؤون البلاد «بصفة موقّتة» لمدة ستة أشهر أو انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى ورئيس الجمهورية، وتعيين رئيس للمجلس يمثله في الداخل والخارج، وحلّ مجلسي الشعب والشورى، وأحقّية المجلس في إصدار مراسيم بقوانين خلال المرحلة الانتقالية، وتأليف لجنة تعديل موادّ الدستور وتحديد موعد الاستفتاء عليه، وإجراء انتخابات مجلسي الشعب والشورى والانتخابات الرئاسية، مع الالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية. وجمعيها أمور حدّدت ـ حتّى الآن ـ المسار العامّ لحركة المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة بصفته حاكمًا سياسيًا[1]

أضحت الرسائل عبر الإنترنت (خصوصًا شبكة التواصل الاجتماعي ـ الفيسبوك) الوسيلة الرئيسية التي تعكس حالة الحوار وتبادل الآراء ونشر التوجيهات ما بين المجلس والمصريين عمومًا، وخصوصًا الفئة الشبابية والمثقّفة، الأكثر استخدامًا للإنترنت. يبرهن ذلك على رغبة أكيدة في ربط المجلس بمحيطه الاجتماعي، وعلى قدرته على التأقلم مع وسائل جديدة مبتكرة بدأت تسود في التعرُّف إلى اتجاهات الرأي العام وفي فتح ساحات الحوار؛ فقد وجّه المجلس الأعلى رسائل بلغ عددها إلى أوّل أيار/مايو نحو

(1)«بيان دستوري للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، إعلان دستوري،» (الهيئة العامة للاستعلامات، 13 شباط/فبراير 2011)، على الموقع الإلكتروني. :
<http://www.sis.gov.eg/ : Ar/Story.aspx?sid = 44103 >

44 رسالة، آخرها رسالة تناولت الوحدة الوطنية وعبّرت عن القلق من ظهور بعض الحوادث الساعية لإحداث فتنة طائفية ونبّهت إلى أنّ المجلس سيتخذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على النسيج الوطني.

عند التدقيق في لغة البيانات وصيغتها، تتضح محورية تكرار بعض الكلمات الدالة، مثل الشعب، ومطالب الشعب المشروعة، وآمال المواطنين وطموحاتهم، والأهداف النبيلة للثورة. كلمات كان تكرارها أحد المؤشّرات الدالة على انحياز الجيش إلى صفّ الثورة ـ وإن اختلفت طريقة الانحياز ومداه ـ باختلاف المرحلة وبنوعية المطالب. ويمكننا فهم دور المجلس الأعلى للقوات المسلحة فهمًا أعمق عند ربطه بالمراحل الثورية الفرعية وسياقاتها وتداعيات ذلك على أداء هذا المجلس؛ فهناك ثلاث مراحل فرعية: الأولى منذ بداية نزول الجيش إلى الشارع في 28 شباط/فبراير حتى تنحّي مبارك في 11 شباط/فبراير، ثمّ مرحلة ثانية انتقالية انقسمت إلى مرحلتين: مرحلة حكومة أحمد شفيق التي رأت فيها الأغلبية داخل مصر امتدادًا للنظام السابق، ثمّ فترة حكومة عصام شرف والتعديلات الدستورية التي عُدّت بداية حقيقية للقضاء على النظام السابق، والمساعي الحثيثة للشروع في اتخاذ خطوات لبناء النظام الجديد.

في المرحلة الأولى ـ حتى تنحّي مبارك ـ يمكن رصد تطورات مفصلية مهمة تشير إلى موقف الجيش الشائك والتحدي الجديد الذي يواجهه؛ فالموقف جديد جدًا على القادة العسكريين المصريين، إذ وجدوا أنفسهم أمام اختبار صعب هو كيفية حماية الشرعية، وهو المبدأ الذي تتأسس عليه مرجعية الجيش المصري الفكرية منذ زمن بعيد. وقد تعقّدت عملية تعريف تلك الشرعية بالتنازع بين عدة أبعاد، سواء على البعد الشعبي (السياسي) أو على البعد العسكري (كون مبارك قائدًا أعلى للجيش إضافة إلى وجود قيادة عسكرية لها تاريخ طويل) أو على البعد القانوني الدستوري. وانعكس هذا التداخل في مواقف متباينة للجيش تشير إلى عدم قدرته على حسم موقفه سريعًا ونهائيًا، ومنها: رفض الجيش ضرب المعتصمين يوم 2011/1/30، والتواطؤ، في الوقت نفسه، حين وقف على الحياد السلبي وخصوصًا عند المتحف في 2011/2/2، في ما عُرف بموقعة الجمل التي اشتدّ فيها هجوم «البلطجية» واصطياد قنّاصة الأمن للمتظاهرين في ميدان التحرير. في هذه الأثناء، بدأ تزايد التململ

والضغوط من داخله التي ازدادت خطورتها في ظلّ احتمال تعرّضه لضغوط خارجية. وربّما راهن الجيش على استمرار ضغط الشعب ليفرض خلع مبارك بدلاً من أن يتدخّل الجيش بانقلاب. وبالفعل، عندما وصلت الضغوط الشعبية إلى مدى لا يمكن احتماله أصبح تدخّل الجيش مقبولاً، بل لزومًا، لفرض التنحي على مبارك. وخلال الشهر الأول بعد إسقاط مبارك، لم يكن دور الجيش أو المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة موضع نقد ـ حتى خلال الاستعداد للاستفتاء ـ أو لم يكن ذلك بصوت عالٍ، على الأقلّ.

تلت سقوط مبارك مرحلة ثانية هي فترة حكومة أحمد شفيق التي عبّرت عن منحنى الاستمرارية في النظام السياسي المصري، وتعامل كثير من ساسة هذه المرحلة وقادتها بحسّ إصلاحي أكثر منه ثوري، الأمر الذي خلق قناعة بأنّ الهدف كان إسقاط مبارك مع محاولة الإبقاء على نظامه. وأُثيرت انتقادات لدور المجلس الأعلى، ترى أنّ المجلس لا يحكم البلاد بطريقة مبارك فقط، أي الانفراد بسلطةٍ مطلقة، بل أيضًا وفق خطّة مبارك لما يسمّى بالانتقال السلمي أو السلس للسلطة، وهو ما يمثّل بنظر البعض إعادة إنتاج النظام القديم لكن من دون مبارك. وبدأت التساؤلات عن توجُّهات الجيش نفسه تجاه شكل النظام المستقبلي ومساره، بل وعن توجّهات الجيش تجاه بقايا النظام السابق وخطورة حركاته المضادّة لمطالب الثورة؛ فهناك مطالب لم تتحقّق من دون مبرّر واضح لعدم الاستجابة السريعة لها، مثل إطلاق المعتقلين السياسيين، وإعفاء رئيس الوزراء وحكومته وإعادة تأليفها بدلاً من إجراء تعديلين لم يتناولا أركانًا رئيسية سابقة في النظام (الخارجية والعدل مثلاً)، والتحرُّك لمنع تهريب أموال الفساد أو تبييضها بل واستعادتها، وإعادة هيكلة جهاز الأمن شكلاً ومضمونًا لاستعادة دوره الطبيعي، وإجراءات اقتصادية عاجلة، واستيعاب المطالب الفئوية الآنية على نحو يعيد عجلة الإنتاج إلى البلاد، من خلال تغيير قادة قطاعات معروفين بفسادهم المالي والسياسي الواضح في خدمة النظام السابق والانتفاع منه[1]. لذا، على عكس المرحلة الأولى، تعالت في الشهر الثاني وتعدّدت الانتقادات للمجلس

(1)نادية مصطفى، «الثورة المضادة: بين إدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة وبين القانون وبين مطالب الثورة (واجبات الوقت)،» ص 4، على الموقع الإلكتروني:
<www.onislam.net>

الأعلى للقوّات المسلّحة، وتوافقت التحليلات على أن نمط إدارته سمح لقوى الثـورة المضادّة بانتهاز بعض الفرص. وتزايدت الضغوط الشعبية فكانت محرّكًا لاسـتجابة المجلس الأعلى لهذه المطالب لكن بطريقة تراكمية، تساعد على احتواء قوى الثورة المضادّة تمهيدًا لتصفيتها بنهج تدريجي، لا بنهج راديكالي سريع كما تفترض الثورات عادةً.

ثمّ تغيّر المناخ مشيراً إلى بدء مرحلة فرعية ثالثـة بتعيـين عصـام شرف رئيسًـا للوزراء حيث نُظر إلى حكومته على أنهـا أوّل حكومـة تعـبّر عـن الثـورة، وتسـتقي شرعيتها من الثوار. وشهدت الفترة التي تلت الاستفتاء صعود نبرة الانتقاد والاتّهـام للجيش على نحوٍ غير مسـبوق، وخصوصًـا مـن شـباب الثـورة والتيـارات اليسـارية والعلمانية. لقد طغى المناخ الإيجابي على هذه المرحلـة، لكـن ظهـرت شـكوك مـن نوع آخر تتعلّق على وجه الخصوص بدور ما هو ديني وعلاقته بما هو سياسي. فقد رأت بعض الاتجاهات في تعيين المستشار طـارق الـبشري رئيسًـا للجنـة التعـديلات الدستورية وتعيين أحد أعضاء الإخوان في اللجنة انحيازًا من المجلـس العسـكري إلى الإخوان، بل بالغ البعض ولمّح إلى مباركة أميركية لذلك «التحـالف، أو محاولـة مـن المجلس لاستخدام الإخوان مرحليًا»[1].

وقد انطلقت هذه الشكوك من خلفيـة التخويـف مـن «فزّاعـات الإسـلاميين»، وتجلّت في الآتي: أوّلاً أنّ هناك تحالفًا خفيًا وضـمنيًا بـين الجـيش والإخـوان بـدليل أنّ الإخوان قد نزلوا بثقلهم وراء التعديلات التي قدّمها الجيش، كما ردّد رموزهم وغيرهم من الإسلاميين ضرورة عدم تجاوز القانون للإسراع في محاكمـة رمـوز النظـام السـابق. ثانيًا أنّ النظام المصري سيظلّ أسير النمط السابق نفسه، القـائم عـلى احتكـار فصـيلٍ واحد للسلطة، مستخدمًا ـ في مواجهة الأقباط ـ فزّاعـة أخـرى هـي جماعـة السـلفيين والجماعات الجهادية. ثالثًا أنّ تباطؤ الجيش هو تواطؤٌ مع رمـوز النظـام السـابق وأنّ للجيش رؤيةً وخطة وراء ذلك التباطؤ مفادها الـتحكّم في طبيعـة النظـام الجديـد، أو ربّما قيادته إذا اقتضى الأمر. رابعًـا تعـرّض الجـيش لضـغوط خارجيـة أجنبيـة وعربيـة

(1)عماد عطيه ، «المجلس الأعلى للقوات المسلحة، قيادة لمرحلة انتقالية.. أم لثورة مضادّة ،» الحوار المتمدن ، 2011/2/20، على الموقع الإلكتروني. :
<http://www.ahewar.org/ debat/show.art.asp?aid=247038>

لعدم محاكمة مبارك وعائلته. وقد رأى البعض أنّ هذا النمط من الانتقادات والاتهامات للجيش هو نوع من الثورة المضادّة من الداخل، لا تقلّ خطورة عن الثورة المضادّة من الخارج[1].

في ظلّ تزايد الشكوك والمخاوف وتذبذب الثقة، جاءت «الضارّة النافعة» يوم جمعة التطهير 2011/4/8 متمثّلة بالأحداث الناجمة عن ظهور بعض العسكريين بملابسهم العسكرية وسط المتظاهرين، في وقتٍ أخذت عناصر من المتظاهرين تنال من انتظام الجمع وتدفع بالفوضى مردّدة لأوّل مرة شعارات ضدّ الجيش وقيادته وعلى نحوٍ انتهى باعتصام في ميدان التحرير. وكانت لمعالجة هذا الوضع الشائك دلالات مهمة أعادت من جديد اللحمة التي بدأت تتزعزع بين الجيش والتجمّعات الثورية، حيث إنّ تدخّل الجيش لفضّ الاعتصام والقبض على العسكريين المحتمين بالمدنيين، نال قبولاً عامًا. فهو تدخل بمقتضى قوانين الجيش الداخلية وحفاظًا على تماسكه، كما تعاونت روافد من شباب الثورة مع الجيش لفضّ اعتصام آخر في الميدان تأكيدًا لضرورة انتظام الشارع والحفاظ على الاستقرار من أجل التغيير الآمن. ومن ثمّ بدا التوافق العام على أهمية دور الجيش وضرورته وحيويته في حماية الثورة وتحقيق مطالبها، وإن كان ذلك لا يمنع انتقاد إدارة المجلس الأعلى للقوّات المسلحة؛ إلا أنّ الخطّ الأحمر الذي لا يمكن تجاوزه هو اتهام الجيش أو تخوينه. وفي الوقت نفسه، كان تأكيد أهمية موقف الجيش ـ المعلن منذ البداية ـ أنه وكيل الثورة يدير البلاد موقّتًا حتّى تستعدّ بسرعة لتسلّم السلطة، وضرورة إبقائه فوق الاستقطابات السياسية التي باتت الساحة المصرية تموج بها.

وكان لحديث مبارك إلى قناة العربية مردود لدى الجيش الذي تأكّد من صحّة مخاوف الشعب من الثورة المضادّة؛ فقد أثار توقيت الحديث ومضمونه الذي حمل نغمة تبرئة الذات من ناحية ونغمة التهديد بمحاسبة كلّ من أساء إلى سمعته وأسرته من ناحيةٍ أخرى، الكثير من التساؤلات عن مغزاه بالنسبة إلى حالة العلاقة الراهنة بين الجيش والشعب عقب جمعة التطهير، ومدى إمكان النظر إليه في إطار «دقّ الأسافين بين الطرفين استكمالاً لسيناريو

(1)مصطفى، المصدر نفسه، ص 4.

الثورة المضادّة». وكان لتوقيت هذه الأزمة وطريقة معالجتها أثر إيجابي في إنتاج مفترق جديد لمسار الثورة المصرية في اتجاه درجة أقوى من التصالحية والتحالفية بين الشعب والجيش[1]. إلاّ أنّ الانقسامات داخل المجتمع المصري بدأت تطفو على السطح مع تجدّد أحداث أُعطيت صبغة طائفية، الأمر الذي قد يمهّد لـ مرحلة فرعية رابعة لا يقع خطّ التباين فيها ما بين المجتمع والمجلس الأعلى، بل في ما بين القوى المجتمعية والسياسية المصرية، وهذا يتوقف على تطوّر الأحداث في الأيام المقبلة.

ثالثًا: السياق الثوري وملامح دور جديد للمؤسّسة العسكرية المصرية

أعادت الثورات العربية، سواء التي نجحت في إسقاط نظم الحكم السلطوية ـ كما في تونس ومصر ـ أو التي ما زالت في طور الانتفاضات الشعبية التي تواجه النظم الحاكمة ـ كما في سورية ـ أو التي أُخمِدت ـ كما في البحرين ـ من جديد تأكيد الدور الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في معادلات السياسة العربية وفي توجيه بوصلتها والتحكم في مساراتها. ولا شكّ في أن هذا الدور يثير تساؤلات كثيرة عن أبعاده وأهدافه وتداعياته على مستقبل العملية الديمقراطية. في هذا السياق العربي المنفجر، يكتسب دور المؤسسة العسكرية المصرية دلالات مهمّة فريدة من نوعها، وخصوصًا أنّ السياق الثوري الذي يعمل فيه المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة، سياق فريد لا بسبب ما يفرضه مناخ الثورات من قيود ومصاعبَ فحسب، بل بسبب تفرُّد الثورة المصرية ذاتها وخصوصية ملامحها.

1 ـ خصوصية دور المؤسسة العسكرية

يمكن تحديد ملامحها في سياق الثورة المصرية في ثلاثة مستويات رئيسية:

أ ـ دور حارس الثورة

إنّ أحد أهم ملامح تميُّز نموذج الثورة المصرية هو الدور الذي اضطلع

(1)المصدر نفسه، ص 4 ـ 5.

به الجيش، وهو دور فريد على المؤسسات العسكرية، لأن المعتاد أنها تضطلع بأحد دورين: إمّا دور قوّة فرض الأمر القائم بحماية النظام الحاكم ومساندته، أو القيام بانقلاب يتحوّل ـ بقدر التغيير الذي يحدثه ـ إلى ثورة. وفي ثورة 25 يناير، لم يقم الجيش بالثورة، إلاّ أن دوره كان ـ وما زال ـ محوريًا لضمان نجاح مسيرتها. وتسود في مصر مقولة إنّه في 23 تموز/يوليو 1952 استطاعت مجموعة من ضبّاط الجيش القيام بالثورة (الانقلاب على الملك) وساندها الشعب، في حين أنه في 25 كانون الثاني/يناير 2011 قام الشعب بالثورة وسانده الجيش. إلاّ أنّ ذلك لا يمنع من إغفال أن الجيش أحد المساهمين في نجاح المراحل الأولى للثورة بدفعه الرئيس السابق إلى التنحي. وعندما يحكم المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة بصفته حارسًا للثورة المصرية التي أشعل شرارتها الشباب وساندها المجتمع بأسره، فإن المجلس هنا لا يمثّل الثوار بقدر ما يحكم نيابة عنهم. وفي هذا السياق، فإن العلاقة بين الفئات الثورية المتنوّعة ومطالبها من ناحية والجيش من ناحية أخرى، هي التي تحدّد مسار الثورة وزخمها. وتتكوّن علاقة المؤسسة العسكرية بالمجتمع بناءً على مدى الاستجابة للمطالب الثورية، ويؤثّر التفاعل مع الشارع السياسي في الدور السياسي للمجلس الأعلى.

ب ـ دور حامي الأمن والاستقرار الداخلي

بعد الانهيار السريع وغير المتوقّع للمؤسسات الأمنية ـ عمدًا أو بغير عمد ـ تحوّلت المؤسسة العسكرية إلى صمّام أمان الدولة، والسدّ الرئيسي أمام شيوع حالة من الفوضى؛ فالجيش لديه قدرات تسليحية وتنظيمية ويتمتع ضبّاطه بالمهنية العسكرية، إلاّ أنه يظل غير مؤهل أو مدرّب لعملية تأمين الداخل وفرض الأمن الداخلي، الأمر الذي يزيد من الضغوط عليه ويدخله في احتكاكات مستمرة مع العناصر الإجرامية من البلطجية التي انفتح الطريق أمامها في ظلّ الانفلات الأمني. وهذه القضية التي تستنفد كثيرًا من جهود الجيش وتبقي المجتمع في حالة قلق وترقّب. كما أصبح على الجيش تأمين جميع أنواع التظاهرات والاعتصامات، ومن ثمّ أضحى الجيش يقوم بوظيفة الشرطة في حماية الأمن الداخلي والاستقرار الداخلي إلى جانب وظيفته الأساسية وهي الأمن الخارجي.

ج ـ دور المفاوض الاجتماعي والوسيط السياسي

إنّ الجموع الشعبية المتنوّعة هي التي قامت بالثورة بلا قيادة ـ بالمفهوم الكلاسيكي ـ تستطيع توجيه عملية إدارة المطالب. لذلك اختلفت الحال عن كثير من الثورات والانقلابات العسكرية، حيث صار الجيش ـ ممثَّلاً بالمجلس الأعلى للقوّات المسلّحة ـ الملجأ الأوّل والأخير لكل المطالبات الاجتماعية. وتتكاثر محاذير القيام بهذا الدور، في ظلّ حالة السيولة الشديدة التي يعانيها المجتمع المصري، وتداعيات مناخ الانفتاح والحرية الذي وجد المصريون أنفسهم فيه بعد عقودٍ طويلة من القهر والكبت السياسي. فكانت التظاهرات والاعتصامات والإضرابات عاملاً إضافيًا لتعقيد المسرح السياسي في المرحلة الانتقالية. وأضحى على الجيش التفاوض مع المحتجّين، وبحث الآراء المختلفة لحلّ المشاكل، والاستماع إلى المختصّين والخبراء، والقيام بالوساطة بين المشتبكين؛ وذلك حتى يتخذ المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة القرار السياسي الذي يراه ملائمًا، ويظلّ خلف الستار لتبدو الحكومة المصرية في الواجهة عند التنفيذ.

جميع هذه الأدوار جديدة تمامًا على العسكريين، وتوجّه حركة المجلس الأعلى ومساره إلى مجالات وقضايا لم يعتدها أو يُؤهَّل لمعالجتها. وهو ما يجعلنا أمام نموذج جديد تمامًا من الإدارة السياسية يختلط فيها السياسي والعسكري والمجتمعي والاقتصادي في سياق تطوّر ثوري ما زال في طوره الأوّل.

2 ـ سمات أداء مؤسسة الجيش

إذا ما نُظر إلى المجلس الأعلى بصفته كيانًا سياسيًا حاكمًا، أمكنت ملاحظة سمات رئيسية داخل مؤسّسة الجيش، طبعت أداءه في المراحل الثورية المختلفة (خصوصًا المرحلة الانتقالية التي أعقبت سقوط مبارك)، منها:

أ ـ جماعية الحركة

يتسم بها ظهور المجلس الأعلى للقوّات المسلحة وأعضائه، والصورة البادية أنّ الأعضاء جميعهم ينخرطون في حلّ المشاكل، والتفاوض، والظهور الإعلامي سواء فرادى أو مجتمعين؛ بمعنى أنه يمكن رصد عدم شخصنة

المجلس في شخص رئيسه أو حتى نائبه؛ فظهور رئيس المجلس قليل، والحديث يجري عن المجلس بصفته كيانًا جماعيًا أكثر منه عن رئيسه. ويتركّز كثير من مقابلات المشير طنطاوي على استقبال المسؤولين الأجانب والعرب.

ب ـ خصوصية متغير الجيل والعمر وتأثيره

ما يميز جميع انقلابات الجيوش العربية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، هو قياداتها الشابة المنحدرة من طبقاتٍ متوسطة، طمحت إلى الاستيلاء على السلطة وطرد أنظمة تقليدية ملكية أعاقت تطوّر هذه الطبقة ونزعاتها التحديثية. أمّا كبار القادة أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة الحالي، فمن خلفيات اجتماعية وفئات عمرية مختلفة؛ فالثورة المصرية يحرسها الجيش من خلال مجلس أعلى كل أعضائه من الجيل الأكبر سنًّا والأكثر خبرة من شباب الثورة، على عكس النخبة العسكرية الثورية السابقة في العالم العربي.

ج ـ الاتجاه المحافظ

يرتبط هذا المتغير ـ نوعًا ما ـ بالمتغير السابق؛ فالتوجّه الفكري أو المرجعية القيمية تتأثر بالفئة العمرية. ومن الملاحظ هيمنة الاتجاه المحافظ على أعضاء المجلس الأعلى وعلى المؤسّسة العسكرية عمومًا، وبروز قدْر واضح من التدين، الذي قرأته بعض الأقلام على أنه نوع من أنواع المحافظة؛ وهو ما انعكس في تفضيل التدرّج الإصلاحي عند إحداث التغيير في المرحلة الانتقالية، وإعلاء الدراسة المتأنّية على الاستجابة الثورية عند اتخاذ القرار.

د ـ العلاقة بين الثوري والقانوني

فرضت طريقة إدارة المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة تلك الجدلية الفريدة من نوعها بين القانوني والثوري؛ فالنهج المتّبع هو ضرورة تحويل الثوري إلى قانوني، فظلت هناك حاجة دائمة إلى التقنين القانوني، الذي ربطه المجلس الأعلى بالأطر القانونية السابقة للثورة. قبل تنحّي مبارك تركَّزَ الجدل العام على التخريجات الدستورية لمطالب الثوار، ثمّ بعد إسقاط

الرئيس دارت حوارات وسجالات حول التعديلات الدستورية، والشرعية الدستورية وعلاقاتها بالشرعية الثورية. وهي العلاقة التي أضفت على الثورة المصرية ملامح فريدة من نوعها تجمع بين الميول الثورية والإصلاحية في بوتقة واحدة يندر وجودها، وفي إطارها لم تكن عملية الهدم وحدها التي ارتبطت بالقانوني، بل إنّ عملية بناء النظام الجديد التصقت كذلك بمسار دستوري تمتدّ جذوره إلى منظومة عهد مبارك القانونية السابقة للثورة.

رابعًا: صنع القرار السياسي وتحدّي جدلية الهدم والبناء

تتسم إدارة الجيش السياسية بالتؤدة والتدريجية وعدم الاندفاع، أو ـ إذا جاز القول ـ بنمط تراكمي أكثر منه ثوري لإحداث التغيير، نمط يقوم على إصلاح عيوب النظام السابق لا الارتكان إلى معايير جديدة تمامًا في بناء المرحلة الجديدة؛ وهو ما عدّه الكثيرون من وجهة النظر الثورية أداءً بطيئًا بل وأحيانًا تباطؤًا في تحقيق المطالب، ومناقضًا أيضًا للمنطق الثوري. وقد غلب نمط المطالبة ـ الاستجابة، أو الفعل ـ ردّ الفعل على العلاقة بين الشارع السياسي والمجلس الأعلى للقوّات المسلّحة، وانعكس ذلك في ارتباط جدلي بين الدعوة إلى مليونيات الجُمَع وارتفاع سقف الاستجابة للمطالب؛ فهناك قرارات مهمة أُعلنَ عنها بعد أن اتضح مدى المطالبات الشعبية وحجمها، والاستعداد لترجمة هذه المطالب الجامعة إلى خطوات احتجاجية تصاعدية سواء في صورة تظاهرات أو اعتصامات. وشهدت أيام نهاية الأسبوع ـ قبل يوم الجمعة ـ كثيرًا من هذه القرارات، مثل الإعلان عن تعديل وزاري بعد جمعة النصر، تحويل رموز الفساد إلى السجن بعد تقييد إقاماتهم والإسراع بمحاكمتهم، طلب تجميد أرصدة مبارك وعائلته، الإعلان عن قائمة جديدة ممّن حُدّدت إقاماتهم، التحقيق مع رئيس جهاز مباحث أمن الدولة وتجميد دوره. وقد أتت جميع هذه القرارات وغيرها مخرجات لثلاث عمليات متوازية: أولها الاحتجاج في الشارع أو الشروع فيه، و ثانيها الاستماع المنظّم والمنتظم من الجيش إلى قادة الرأي والفكر والحركة المجتمعية وقادة القطاعات المفصلية وروافد شباب الثورة، و ثالثها ظهور قادة الجيش علنًا في خطابٍ مفتوح بل وحوار مفتوح مع الرأي العامّ بعد مخاطبة المجتمع بالبيانات العسكرية؛ كل ذلك في محاولةٍ لاستيعاب المطالبة

بالتغييرات الجذرية والسريعة، وتأكيد ضرورة إجـراء التغيـير الجـذري تـدريجًا وفي إطار القانون بعد حواراتٍ مجتمعية ونخبوية.

وعنـد اختيـار مسـار بنـاء النظـام الجديـد، اتجـه المجلـس الأعـلى إلى تبنّـي الاستفتاء على تعديلات دستورية لدسـتور 1971 الـذي قـام عليـه النظـام السـابق، لتحديد آليات الانتخابات المقبلة في أيلول/سبتمبر لاختيار النخبة الحاكمـة (أعضـاء مجلسي الشعب والشورى الجديدين) التـي تشرف عـلى تأسـيس الدسـتور الجديـد للبلاد. وهو النهج الذي انتقده بعض التيـارات بصـفته يُخـرج النظـام الجديـد مـن رحم نظام قديم فقَد شرعيته، إلاّ أنه ـ في حقيقة الأمر ـ اتجاه يسعى لتحقيق تغيير كبير وبناء ديمقراطية مقبلة (وهي أهـداف الثـورة في المقـام الأوّل)، لكـن بأسـلوب تدريجي أقل تصادمًا وقطعًا مع الماضي، في محاولة لانتقاء مواد الدستور المفتاحيـة من أجل ضبط صيغتها لإجراء انتخابات نزيهة ولحماية مسـار التطـوّر الـديمقراطي الوليد.

ارتكز النهج على ضرورة أن تكون الحركة السياسـية مدعومـة دسـتوريًا، وأن تُتّخذ الإجراءات، مثل التطهير والمحاكمة، وفقًا للقانون. وبذلك دخلت العلاقـة بـين المجلس والشعب مرحلة اختبار مهمـة، مثّلـت بـدورها ملمحًـا مـن ملامـح الثـورة المضادّة التي ظهرت خلال أحداث جمعة التطهير وما بعدها، التي يمكن القول إنّها كانت نقطة مفصلية في هذه العلاقة. وتبرز أمامنا معضلة العلاقة الثلاثية، بين إدارة المجلس الأعلى للمرحلة الانتقالية ومطالب الشعب الثورية، وموضع احترام القانون عند تنفيذها. وهي المعضلة التي برزت في المراحل الأخيرة[1].

من ناحيـة أخـرى، بـدت اسـتجابات المجلـس مرتبطـة بضـغوط الشـارع المصري ومتفاعلة معه، الأمر الذي أسّس نمطًا جديـدًا في صـنع القـرار السـياسي في مصر؛ وهـو عودة الشارع السياسي بصفته أحد الفواعل الهامة التي يصعب بل يستحيل تجاهلهـا في السياق الثوري. وبعد فترة من التأنّي والتردد في اتخاذ خطوات على صعيد القضـاء عـلى النظام السابق، تأتي استجابات المجلس ردّ فعل أكثر منها مبادرة، وهو مـا سـمّاه الـبعض

(1)المصدر نفسه، ص 3.

إستراتيجية الحدّ الأدنى من التحرّك. يُقصد بذلك العمل على إحداث أقلّ تغيير مقبول تحت ضغط مطالب شعبية متصاعدة. وعندما تتفاقم الأمور إلى حدّ حدوث احتكاكات، كما حدث في بعض الجُمَع، وخصوصًا جُمَع التطهير التي تطالب بإجراءات حاسمة في محاسبة أركان النظام السابق (سواء إسقاط حكومة أحمد شفيق أو محاكمة مسؤولين آخرين في النظام والرئيس السابق مبارك)؛ فإن الجيش يتجه إلى التهدئة من خلال تقديم خطاب اعتذاريّ مع الشروع في تنفيذ مطالب المتظاهرين، والإعلان عن قرارات ينتظرها الشعب، مثل الإفراج عن المحتجزين من شباب ثورة 25 يناير في أي من هذه الصدامات، وتوالي الإعلان عن محاكمة مبارك وعائلته، والقبض على إبراهيم كامل وأعوانه مدبّري موقعة الجمل، وتقديم أحمد فتحي سرور للتحقيق، وتغيير المحافظين. أمّا حلّ الحزب الوطني، فجاء بأمرٍ من محكمة القضاء الإداري.

بامتناع المجلس عن التعامل الحازم، واستمراره في دعوة الحكومة إلى التحاور مع المتظاهرين والمعتصمين بحثًا عن مخارج توافقية؛ فقد أثبت التزامه القاطع بالحفاظ على سلمية المرحلة الانتقالية الراهنة، وبالمساعدة على تأسيس ثقافة تفاوض بين الدولة ومؤسساتها، والمواطنين على مطالبهم المتنوّعة، لكن بالتأكيد على استحالة الاستجابة لها بالدرجة والسرعة التي ينتظرها المواطن.

وقد اتجه المجلس الأعلى إلى اتباع نهج أقلّ توافقًا مع مطالب الرأي العام وأكثر روية في قضية تغيير ممثّلي الحزب الوطني في القطاعات المفصلية (الإعلام والأعمال والجامعات)، لكن مع الاعتراف بعدم شرعيتهم السياسية ودعوتهم إلى الاستقالة؛ فعملية صنع القرار في هذا المجال كانت الأكثر بطْءًا، بل إنّ جُلّها ما زال محلّ انتظار لجدول زمني أكثر امتدادًا. في هذا الإطار، تقوم الدعوة إلى التأنّي على ضرورة عدم القضاء على مؤسّسات الدولة، وعلى الاتجاه إلى تغيير قيادات الصفّ الثاني فيها بما يتلاءَم مع مصلحة كلّ مؤسّسة وعدم المساس بسير العمل فيها.

تبقى المفاضلة بين موضع احترام القانون الحاجة إلى إجراءات ثورية للتطهير وإدارة البلاد، منطقة مهمّة من مناطق النقاش عن حقيقة أهداف

الجيش ودرجة مساندته لمطالب الثورة في التغيير لا الإصلاح فحسب. وأهمّ هذه الملامح استمرار عدم الانتظام والأمن في الشارع المصري؛ واستمرار عدم الانتظام في الإنتاج واستمرار المطالب الفئوية؛ والخوف من سقوط مؤسّسات الدولة على أساس أنّ النظام المراد إسقاطه قد توحّد مع مؤسّسات الدولة وتغلغل فيها (البيروقراطية، الإعلام، الجامعات، الأمن...إلخ)[1]. ومع أن من المهم إرساء احترام القانون في خلال هدم النظام القديم ومن ثمّ خلال إعادة بنائه، إلاّ أنه يبقى للعملة وجهٌ آخر يتمثل بالفرصة التي يتيحها ذلك لقوى الثورة المضادّة، أي لممثّلي النظام السياسي السابق وقيادته، التي كان يمكن التعامل معها بسرعة أكبر، وبمراسيم قوانين، لما لهذا التعامل من أهمية في تخفيف «القابلية للثورة المضادّة» وعلاجها. من أبرز الأمثلة على ذلك، الإجراءات المتصلة بتطهير مؤسّسات مهمة مثل الجامعات والوزارات والمحليات والمجالس القومية، من كوادر الحزب الوطني وقياداته الذين سريعًا ما أخذوا يخلعون أقنعتهم السابقة ويلبسون أقنعة جديدة ويتلوّنون على أنهم كانوا من ثوّار «الحزب الوطني» ومن المعارضة الداخلية. كذلك الأمر بالنسبة إلى مسألة إعادة هيكلة الأجور ـ من دون تحمُّل الدولة موارد إضافية ـ في بعض القطاعات المهمة. ومع أنّ التركة التي يديرها الجيش ثقيلة، ويصعب التعامل معها دفعة واحدة، فإنها من الحيوية بحيث كانت تقتضي سرعة أكبر؛ لأنّ عدم حسم هذه الأمور كان سببًا من أسباب عدم الاستقرار وعدم انتظام الإنتاج، فأدّى ضغط الشارع والمليونيات المتتابعة إلى توالي الحلقات: حلّ جهاز أمن الدولة، وتغيير قيادات المؤسسات الإعلامية، وتوالي تقديم المسؤولين إلى الاتهام والمحاكمات، وصولاً إلى تقديم الرئيس مبارك ونجليه للتحقيق أمام الكسب غير المشروع ثمّ القبض عليهم رهن التحقيق وتوجيه اتهامات أخرى، وحلّ الحزب الوطني، ثمّ تغيير معظم المحافظين. أثار هذا التغيير (بعد طول انتظاره) الكثير من الانتقادات، وخصوصًا من حيث خلفية هؤلاء المحافظين التي تربطهم بالنظام السابق[2].

إلى جانب سرعة اتخاذ القرار، كانت القوة والحزم الواجب أن تتمتع

(1)المصدر نفسه، ص 4.

(2)المصدر نفسه، ص 5.

بهما سياسات الجيش محلّ نقاش ممتدّ؛ فقد افتقرت إدارة المجلس الأعلى للقـوّات المسلّحة ـ وفق البعض ـ إلى درجة الحسـم والحـزم المطلوبـة بـل والشـدّة إن لـزم، وكثيرًا ما ثارت انتقادات لعدم التدخُّل السريـع والحاسـم لمنـع الفـوضى في الشـارع ومعالجة القصور الأمني، وأخيرًا ـ والأكثر أهمية ـ لمواجهة أحـداث الفـتن الطائفيـة التي ظهر بعضها في الآونة الأخيرة بعد تكـرار الـنمط نفسـه مـن الشـائعات، الأمـر الذي يؤكد أن القوى المتربّصة بأمن مصر والمرتبطة ـ مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ـ بقوى الثورة المضادّة ما زالت تعمل، والحاجة إلى مواجهتها بحسـمٍ أكـبر أضـحت ضرورة لا تقبل التجاهل.

اسـتحوذت القـرارات السياسـية الداخليـة عـلى عمليـة صـنع القـرار داخـل المجلس الأعلى، إلا أن القرارات الاقتصادية، وتلك الخاصة بالسياسة الخارجيـة كـان لها نصيبٌ من الاهتمام؛ فقد شغلت القرارت الاقتصادية والاجتماعية حيزًا كبيرًا من اهتمامات المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة، ومن الأمثلة على ذلك مرسـوم القـانون الرقم 2 لعام 2011 الخاصّ بمنح جميـع العـاملين في الدولـة عـلاوة خاصـة شـهرية اعتبارًا من أوّل نيسان/أبريل 2011 بنسبة 15 في المئة من الأجر الأسـاسي مـن دون حدٍّ أدنى أو أقصى، والقانون الرقم 3 الخاص بزيـادة المعاشـات المدنيـة والعسـكرية بالنسبة نفسها. وتتّضح أهمية هذه القرارات بالنظر إلى الطابع الاقتصـادي لمعظـم المطالب الفئوية التي هيمنت على الساحة المصرية في الساعات الأولى بعد سـقوط مبارك.

على مستوى العلاقات الخارجية، بدأ المجلس الأعلى يمارس دورًا ملحوظًـا إلى جانب الأعباء الداخلية الضخمة؛ فقـد أشـارت تقـارير إلى رفـض المجلـس اسـتقبال أحمد قذّاف الدم مبعوث القذّافي، في الوقت الـذي نشـط فيـه المجلـس وخصوصًـا رئيسه في استقبال كبار الدبلوماسيين. عمومًا، غلبـت لقـاءات المشـير طنطـاوي مـع الدبلوماسـيين الأجانـب والعـرب عـلى ظهـوره العـام، ولا شـكّ في أن دور مصر في المصالحة الفلسطينية كان أبرز مثـال عـلى انخـراط مصر الثـورة السريـع في قضـايا السياسة الخارجية، ربما بفاعلية أكـبر ودرجـة قبـول لـدورها ـ أكـثر وضـوحًا ـ مـن القوى الخارجية وخصوصًا دول الجوار العربي والإفريقي.

ومـع الاتفـاق عـلى أهميـة تكـريس مبـدأ وقتيـة الـدور السـياسي للجـيش

ومرحليته، وقصْره على الفترة الانتقالية فقط؛ بلور نمط إدارة المجلس الأعلى المتأنّية والتدرّجية والمهادنة ثلاثة اتجاهات: الأول يرى أن الجيش متواطئ ويجب ألا يوثَق فيه لارتباطه بالولايات المتحدة ولكونه جزءًا عضويًا من النظام السابق. واتجاه آخر يرى ضرورة الثقة فيه ومساعدته لأنه لا بديل له الآن والملفات المطروحة معقّدة ومركبة، وهو المرتكز المؤسّسي الأقدر من غيره على كسب ثقة الجميع، لذا ينادي أصحاب هذا الاتجاه بكفّ التظاهرات والاعتصامات لإعادة الاستقرار إلى البلاد. واتجاه ثالث يرى إعطاءه فرصة مع الاستمرار في الضغط الشعبي وبلورة المطالب ومواجهة مخطّطات الثورة المضادة[1].

خاتمة: إدارة المرحلة الانتقالية ونموذج الإصلاح الثوري

هكذا، تعددت الاتجاهات في شأن نمط إدارة الجيش، ما بين سكوت عن الموضوع، واتهام له بالبطء وأحيانًا بالتباطؤ في بعض المسائل وعلى رأسها عملية التطهير. وقد اتفق الجميع على عدم القدرة على معرفة كيف تتّخذ القرارات في المجلس، لكن تفاوتوا في تحديد مدى انفراد الجيش بصنع القرار؛ إلاّ أنّهم اتّفقوا على أنّ ضغط الشارع يدفع الجيش إلى الحركة الأسرع. وفي حين دافع البعض عن أنّ الشرعية الثورية تفترض إجراءات جذرية وسريعة للتطهير ومحاكمة الفساد السياسي، ساند البعض الآخر الحجة الأساسية التي يتبناها الجيش، ألا وهي ضرورة توجيه الاتهام والتقديم للمحاكمة بناءً على تطبيق القانون. بعبارة أخرى، إن الجيش وإن لم يقم بالثورة إلاّ أنه هو الذي حماها، وبغضّ النظر الآن عن كيفية التعرف إلى الاتجاهات التي ينقسم فيها المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة في شأن الموقف من تبنّي مطالب الثورة كاملة وبسرعة أو الاكتفاء ببعض الإصلاحات، وبغضّ النظر عن مسؤولية هذا الانقسام عن تباطؤ حركة التطهير من عدمه؛ إلا أنّ الواضح هو حرص المجلس الأعلى ـ وهو يدير المرحلة الانتقالية ـ على بيان أن التدرجية تبرّرها ضرورة التحرك وفقًا للقانون[2].

(1)المصدر نفسه، ص 4.

(2)المصدر نفسه، ص 4 ـ 5.

ولعل الأداء السياسي للمجلس الأعلى للقوات المسلّحة طبع الثـورة المصريـة بطـابع إصلاحي قلّما يتزامن وجوده في سياق ثورة كبرى مثل الثورة المصرية.

إن التدرّج والتأنّي والسلمية والمهادنـة والبحـث عـن حلـول وسـط، جميعهـا سـمات غلبـت عـلى عمليـة صـنع القـرار السـياسي لـدى المجلـس الأعـلى للقـوّات المسلّحة. فنحن أمام ثورة لا يحكمها ثوّارهـا بـل حرّاسـهم (أي حـرّاس الثـوار)، ولا تحكمها شرعية ثورية أيديولوجية بـل مرجعيـة قانونيـة إصـلاحية. واتسـمت إدارة المرحلة الانتقالية بـالمزج بـين القـانوني والثـوري، وبـين الرسـمي والمجتمعـي، وبـين تصاعد استخدام العنف من بعـض أطيـاف المجتمـع واسـتمرار مهادنـة الحكومـة، فانتهى الأمر إلى الجمـع بـين الإصـلاحي والثـوري. وقـد قـدّمت الثـورة المصريـة في مرحلتها الانتقالية نمطًا من الإدارة السياسية التي تتبنّى نهجًا إصـلاحيًا (أي التغيـير التدريجي على المدى البعيد) لا ثوريًا (أي التغيير الراديكالي السريع)، إلا إذا مـورس ضغطٌ شعبي متزايد. ومن الغريب أن الإسراع في هـدم النظـام القـديم جـاء تحـت ضغط، بينما التمهّل في إعادة بنـاء النظـام الجديـد ظـلّ مطلبًـا مرفوعًـا مـن قـوى سياسية مـن النخبـة (خصوصًـا النخـب العلمانيـة سـواء يمينيـة أم يسـارية). فقـد تفاوتت حركة المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة ما بـين الإصـلاح والثـورة في عمليتـي الهدم والبناء، فاختلفت حولها الفئات الاجتماعية المختلفة. لكن ظلّ هنـاك اتفـاقٌ عامّ على أن المزج والخلـط بـين الميـول الإصـلاحية والتوجّهـات الثوريـة، قـد حكـم المجال العامّ السياسي في مرحلة ما بعد مبارك .

الفصل السادس عشر

اتجاهات السياسة الإسرائيلية إزاء الثورة المصرية ومستقبل العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية

عبد العليم محمد (*)

(*) باحث في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

مقدمـة

تستهدف هـذه الدراسـة[1]رصـد وتشـخيص المواقـف الإسرائيليـة إزاء الثـورة المصرية في 25 كانون الثاني/يناير 2011، ضمن الاتجاهـات التـي ارتسـمت معالمهـا للسياسـة الإسرائيليـة إزاء الثـورة. ويقصـد بهـذه الاتجاهـات في الدراسـة الحاليـة، مواقف الحكومة الإسرائيلية، والنخبة السياسية والأمنية، وقـادة الـرأي في الصـحافة الإسرائيلية.

ولا شكّ في أن هذه المواقف والاتجاهـات الإسرائيليـة إزاء الثـورة المصريـة لم تتحدد مرة واحدة وإلى الأبد، أو منـذ انطلاقـة شرارة الثـورة المصريـة في 25 كـانون الثاني/يناير 2011، بل أخـذت هـذه المواقـف في التكـوُّن مـع تطـور وقـائع الثـورة ومصير المواجهة بين نظام مبارك والثوار، وتدرجت المواقف تبعًا لـذلك وفـق تطـور هذه المواجهة ونتيجتها، واختلفت هذه المواقف من مرحلة بداية الثـورة، عنهـا في أوج تطور الثورة، ثمّ بعد ذلك من نجاحها وانهيار نظام مبارك.

بطبيعة الحال، ثمة خط ناظم وقاسم مشترك أعظم بين هذه المواقـف، سـواء تعلق الأمر بموقف الحكومة أو بموقف المؤسسة العسكرية والأمنيـة، أو بـين هـذه المواقف غداة الثـورة وبعـد نجاحهـا. هـذا الخـط النـاظم يتمثـل بسـقوط أوهـام الإسرائيليين في قوة نظام مبارك وخبرتـه في مواجهـة المحتجـين، وعـدم إدراك حجـم السخط الشعبي والكراهية لنظام مبـارك، وكـذلك ضرورة التهيـؤ لكـل الاحـتمالات السيئة، والاعتماد على الذات والقوة الإسرائيلية في مواجهة تداعيات مرحلة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط وتطلع مصر إلى دور عربي وإقليمي جديد.

(1)وضعت هذه الدراسة في آذار/مارس 2011.

تعالج الدراسة مستقبل العلاقات بين مصر وإسرائيل في مرحلة ما بعد الثورة، وتعرض تصور الدور المصري في المرحلة المقبلة، وتَعارُض هذا التصور مع التصور الإسرائيلي، ومخاوف إسرائيل وإستراتيجيتها لمواجهة هذه المرحلة إن بالاستعداد لأسوأ الاحتمالات، أو بالتشكيك في المحتوى الديمقراطي للثورات المصرية والعربية، وانفصالها عن القيم الغربية وتأكيد الطابع المستقر والديمقراطي لإسرائيل حليفًا دائمًا وثابتًا للولايات المتحدة الأميركية.

في هذا السياق، يجدر الانتباه إلى ملاحظتين مهمتين تتعلقان بمضمون هذه الدراسة، الأولى تتلخص في أن المواقف الإسرائيلية من الثورة لم تتحدد حتى الآن بصورة نهائية واضحة، فهي في طور التكوّن والدرس والمتابعة ومعرفة حصيلة هذه العملية الثورية في مصر والعالم العربي، وأي مواقف وفقًا لذلك هي مواقف أولية، قد تتغير في ضوء توافر معطيات جديدة وتكشّف محتوى هذه العملية الثورية بصورة جلية.

أما الملاحظة الثانية ، فتتعلق بالمادة الأولية التي بنيت عليها هذه الدراسة. وهذه المادة الأولية المتوافرة عن النقاش العام في إسرائيل تبدو قليلة ومحدودة في مصر، بسبب قلة المصادر العبرية المترجمة إلى العربية؛ ومن ثمّ فقد استعانت الدراسة بعينة عشوائية من المصادر والمواد، بحكم عدم توافر مادة غزيرة يمكن اختيار عينة مضبوطة منها وفق معايير «علمية» أو وفق القضايا المراد بحثها. مع ذلك، سمحت المادة المتاحة ـ في حدود ـ بمعالجة مواقف الحكومة، وبعض أفراد النخبة السياسية والأمنية، والصحافيين وبعض أساتذة الجامعات. من ناحية أخرى، كان الوقت الذي خُصص لإنجاز هذه الدراسة محدودًا ولم يسمح لكاتبها بالحصول على مصادر أخرى.

أولاً: الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية

ليست أول مرة تفاجأ فيها إسرائيل وأجهزة استخباراتها ومؤسساتها الأمنية والعسكرية بقيام الثورة في مصر في 25 كانون الثاني/يناير 2011، وسقوط نظام الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك في الحادي عشر من شباط/فبراير 2011؛ فإلى جانب هذه المفاجأة التي داهمت العقل السياسي والأمني

الإسرائيلي، كانت الثورة الإيرانية بزعامة الإمام الخميني في عام 1979 وسقوط نظام الشاه، في مقدمة هذه المفاجآت. وبالمثل، عجـزت أجهـزة الاسـتخبارات الإسرائيليـة عن التنبؤ بوقوع الانتفاضة الأولى للشعب الفلسطيني في أواخر عام 1987، وغيرها من الأحداث التي لم تتوقعها إسرائيل.

بيد أن المفاجأة هذه المرة كانـت مـن العيـار الثقيـل، بخسـارة نظـام مبـارك الحليف الأوحد والمعلن لإسرائيل، منذ أن تولى مهـام منصبه بعـد اغتيـال الـرئيس الراحل محمد أنور السادات أي طوال ثلاثين عامًا. ذلك النظام الذي كان يقبع عـلى رأس مصر البلـد العـربي الأكـبر والأكـثر ثقـلاً مـن الناحيـة التاريخيـة والحضـارية والسياسية في إقليم الشرق الأوسط، الذي عقد معاهدة سلام مع إسرائيل منذ عـام 1979، تكفلت بإخراج مصر من المواجهة العربية لإسرائيـل، وفتحـت البـاب عربيًـا لقبول الأمر الواقع الإسرائيلي بل وقيادة الدعوة إلى عقد سلام مع إسرائيل بالشروط التي قبلتها مصر، أو بأقل منها، من دون أدنى محاولة لإعادة النظـر في بعـض هـذه الشروط أو إعادة التفاوض في شأنها.

داهمت وقائع الثـورة المصريـة العقـل السـياسي والأمنـي الإسرائـيلي بشـقيه المؤسسي وغير المؤسسي، ونعى بعض المعلقين مبارك حيًا بأنه كـان صـديق إسرائيـل وحليفها، وحال دون قتل آلاف الإسرائيليين طوال هـذه الأعـوام[1]، ورأى الـبعض في مبارك شخصيًا «كنزًا إستراتيجيًا لإسرائيل»[2] في طريقه إلى الاختفاء.

للإنصاف، لم تقـتصر المفاجـأة عـلى إسرائيـل فحسـب، عـلى الـرغم مـن فداحة المفاجأة وتداعياتها بالنسبة إلى إسرائيـل دونًـا عـن بقيـة الأطـراف؛ إذ فاجأت الثورة المصرية النظام السابق وعلى رأسه مبارك بأجهزته واسـتخباراته المبالَغ في قوتها عددًا وعدة، كما فاجأت المعارضة الرسمية وغير الرسمية أيضًا، بل ربما كـان للثـوار أنفسـهم الـذين أطلقـوا شرارة الثـورة نصـيب مـن هـذه المفاجـأة؛ فمـن المحتمـل أنـه لم يكـن يـدور في خلـدهم أن الاحتجـاج الـذي انخرطوا فيه صبيحة الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير هو بداية ثورة

(1)الدستور (عمان)، 2011/2/13

(2)صاحب هذه العبارة هو بنيامين بن أليعازر وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي. ولمزيد مـن التفاصيل انظر: خالد الحروب، «ماذا يعني سقوط الكنز الإستراتيجي لإسرائيل،» الحيـاة ، 2011/3/13.

عارمة تنضم إليها كل فئات الشعب وقطاعاته، من كل فجّ عميـق، وأن يبلـغ عـدد هؤلاء الملايين في الكثير من المدن المصرية في الشرق والغرب والشمال والجنوب.

اتسم الموقف الإسرائيلي منذ بدء وقائع الثورة المصرية في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير 2011 بالحذر والترقب والصمت الذي فرضـه رئـيس الـوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على مجلس وزرائـه، طالبًـا مـنهم عـدم التعليـق والإدلاء بتصريحات عن مضمون ما يجـري في مصر[1]. في الوقـت ذاتـه، اسـتند هـذا الحـذر والترقب في بدايات الثورة، أي الأسبوع الممتد من 25 كانون الثاني/يناير وحتى الثاني مـن شـباط/فبرايـر والأيـام الأولى منـه، إلى اسـتقرار نظـام الـرئيس السـابق مبـارك ومعرفته بحدود ما يجري في الشارع المصري، وقدرته على التعامـل معـه، وسـاد في الدوائر الإسرائيلية الوهم في تمرس نظام مبارك وخبرته في مواجهة المحتجين.

ارتكز هذا الحذر والترقب والصمت والثقة في نظام مبارك خلال الأيـام الأولى للثورة ـ في ما يبدو ـ على حديث رئيس شـعبة الاسـتخبارات العسـكرية الإسرائـيلي (أمان) قبل بدء الثورة المصرية بأيام عن أنه «ليس هناك خطر على استقرار الحكم في مصر»[2]. كانت هذه الثقة تتطلـب بـالضرورة هـذا النـوع مـن الترقـب والحـذر لسببين: استيعاب الصدمة، واستشراف حـدود مـا يجـري وآفاقـه وصـوغ الخطـوط العريضة للسياسة الإسرائيلية إزاء هـذا الموقـف الجديـد. في هـذه الأثنـاء تعاملـت إسرائيل باستخفاف مع بدايات الثورة وغلب على موقفها الأمنيات وطمأنة الـنفس إلى استقرار نظام مبارك[3].

بيد أن الصـمت والحـذر اللـذين ميـزا الموقـف الإسرائـيلي مـن الثـورة بعـد

---

(1)أشرف الهور ووليد عوض، «الموقف الصهيوني مـن ثـورة الشـعب المصري: بـن اليعـازر، أي نظـام سـيحكم مصر سـيحترم معاهـدة السـلام إلا في حالـة وصـول الإخـوان المسـلمين،» (2011/1/30)، على الموقع الإلكتروني:

<http://Ata.com/vb/showthread>.

(2)آريك بندر، «أعضـاء كنيسـت يطـالبون بـالتحقيق في فشـل الاسـتخبارات،» (معـاريف)، مختارات إسرائيلية ، العدد 195 (آذار/مارس 2011).

(3)ماجـد عـزام، «قـراءة في الموقـف الإسرائـيلي مـن الثـورة المصريـة،» (صـوت غاضـب، 2011/3/3)، على الموقع الإلكتروني:

<http://soutgadeb.blogspot.com> .

بدئها، لم يكونا يعنيان الوقوف على الحياد بين نظام مبارك والثورة، بل عدم التسرع ومراقبة الوضع ودرسه؛ إذ ظلت إسرائيل منحازة إلى نظام مبارك باعتباره أقوى نظام حليف لها بعد نظام الشاه في إيران، ولو كان الإسرائيليون يملكون مصير مبارك لتمنوا «إطالة حياة مبارك إلى الأبد»[1]؛ فقد أمدّ نظام مبارك إسرائيل بالطاقة (الغاز الطبيعي)، وساهم في استقرار إسرائيل الأمني، واستطاعت إسرائيل بفضل حفاظ نظام مبارك على اتفاقية السلام أن تشن الحروب وتقمع انتفاضات الشعب الفلسطيني.

لم تقف إسرائيل في انحيازها إلى نظام مبارك ودعمه في مواجهة الثورة عند النيّات أو الخطاب والتصريحات؛ إذ انتقلت بسرعة إلى النشاط العملي، حيث أصدرت وزارة الخارجية الإسرائيلية تعليماتها إلى سفرائها في أكثر من عشر دول من بينها الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والصين وكندا وبعض الدول الأوروبية، مطالِبة هؤلاء السفراء بالتباحث مع قادة هذه الدول ومسؤوليها في التوقف عن انتقاد مبارك، وتفضيل إسرائيل الاستقرار في مصر في ظل مبارك وضرورة هذا الاستقرار لإسرائيل والشرق الأوسط[2].

أبدت إسرائيل امتعاضها من موقف الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا من نظام مبارك وتخليها التدريجي عنه، لأن ذلك سيؤثر في أصدقاء آخرين معلَنين للولايات المتحدة في المنطقة، مثل العربية السعودية، والأردن الذي تربطه بإسرائيل معاهدة سلام. وقد أبدى أحد المعلقين الإسرائيليين ـ في معرض الانتقادات لموقف الولايات المتحدة الأميركية وتخليها عن صديق مثل مبارك وحليف طوال هذه العقود الثلاثة التي مضت ـ تخوفه وانزعاجه من احتمال انطباق هذا الأمر على إسرائيل[3].

---

(1)محمود محارب، «إسرائيل والثورة المصرية،» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011/4/21)، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.dohainstitute.org>

(2)المصدر نفسه.

(3)«ثورة 25 يناير في قراءة إسرائيل،» (تقرير خاص، إعداد وحدة «المشهد الإسرائيلي» في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، مدار، 2011/2/23)، على الموقع الإلكتروني. :

<www.madarcenter.org/mash-had>

ينطوي هذا الاحتمال على مبالغة من نوع ما، فحتى لـو كـان هـذا الاحـتمال قائمًـا نظريًا، فإنه يصعب تحقيقه عمليًا بسـبب الارتباطـات والتحـالف الإسـتراتيجي بـين إسرائيل وأميركا وضمان الأخيرة أمن إسرائيل وتفوقها النوعي عـلى العـرب، ووجـود اللوبيات الصهيونية في مختلف دوائر صنع القرار الغربي.

بطبيعة الحال، تفرض إطاحـة نظـام مبـارك عـلى إسرائيـل تحـديات جديـدة تنبغي مواجهتها، في مقدمتها بناء قوات الجيش بطريقة مختلفـة، وضرورة الـتلاؤم بين السياسة الأمنية والوضع الجديد، وصـعوبة الاعـتماد عـلى تلـك الفرضـية التـي تبنتها إسرائيل في العقود الماضية ألا وهي أن أي توتر في الجبهات الأخرى لن يترتب عليه صراع مسلّح مع مصر، نظرًا إلى تمسك مبارك باتفاقية السلام وعدم تطلع مصر في عهده إلى دور عربي.

من ناحية أخرى، لا ترحب إسرائيل ببنـاء الديمقراطيـة في العـالم العـربي، وفي مصر خصوصًـا، وهــي تفضّـل الاسـتبداد العـربي والتعامـل مـع الشرائـح الضـيقة المسيطرة على هذه النظم[1].

في الأسبوع الثاني من الثورة المصريـة، كـان حـاجز الخـوف قـد انـكسر، بعـد وقـوع عـدد كبـير مـن الشـهداء والضـحايا في القـاهرة ومدينـة السـويس ومدينـة الإسكندرية، وانهيار أمن النظام وتغيبه المريب عن المشهد برمته، وانهيار مؤسساته الحزبية والأمنية، وقصور النظام عـن السـيطرة عـلى الأحـداث واحتـواء تـداعياتها. أدركت إسرائيل الحجم الحقيقي للأحداث ووجهتها الأساسية، أي استهداف إسقاط نظام الرئيس مبارك، وأدركت النخبة السياسية والعسـكرية الأخطـار الناجمـة عـن إزاحة هـذا النظـام تحـت ضـغط الثـورة الشـعبية. قـادت إسرائيـل، في ضـوء هـذا الإدراك، حملة سياسية وإعلامية للدفاع عن نظام مبارك تحت شعار أن «الاسـتقرار أهم من الديمقراطية»، وأن مصالح إسرائيل والغرب لها الأولوية عـلى أي أمـر آخـر حتى لو كان الديمقراطية التي يتطلع إليها الشعب.

وقد تميـز الموقـف الإسرائـيلي بالتنـاقض؛ ففـي حـين تتبـاهى إسرائيـل بأنهـا

(1)محارب، المصدر نفسه.

دولة ديمقراطية، فهي تتنكر لهذه الثورة الشعبية التي تطالب بالديمقراطية، وانتقد بعض الكتاب الأميركيين الذين لا يعادون إسرائيل بالضرورة (مثل توماس فريدمان)، هذا الموقف الإسرائيلي المنفصل عن محيطه[1].

في هذه الأثناء، كان شيمون بيريز قد قدم مقاربته عن التقانة والديمقراطية والـ «آي فون (Iphone) «والثورة، حيث أكد أفضلية التقانة الحديثة بأدواتها وتقنياتها المختلفة على الديمقراطية والحرية، وطالب الغرب بتقديم هذه التقانة للشباب العرب، بدلاً من دعم الديمقراطية، وأن جهاز التلفون المحمول «آي فون» بإمكاناته المختلفة أفضل من الثورة[2].

خلال هذا الأسبوع الثاني للثورة المصرية، اتضح بجلاء عجز نظام مبارك عن احتواء الثوار، وتطويق تداعيات الثورة، خصوصًا بعد انهيار قوات الأمن واستدعاء القوات المسلحة المصرية للنزول إلى الشوارع والمدن، ورفض هذه القوات المسلحة إطلاق النار على المتظاهرين. ولم تقنع التنازلات التي قدمها مبارك للثوار الشارع المصري، فالحكومة الجديدة التي ألّفها برئاسة صديقه الفريق طيار أحمد شفيق ووجهت بالرفض، ويعلم الرأي العام جيدًا أن الحكومة الجديدة ما هي إلا أداة من أدوات الرئيس التي يرسم لها سياستها كيفما يشاء. كما أن إعلانه عدم ترشيح نفسه لولاية سادسة لم يفلح في تهدئة الثوار، بل شجعت هذه التنازلات المتتالية ـ في ما يبدو ـ الثوار على التمسك بمطلب رحيله وإسقاط نظامه أكثر من ذي قبل.

انتقدت إسرائيل، في هذا السياق، موقف الولايات المتحدة الأميركية في التخلي عن مبارك حليف إسرائيل وحليف الولايات المتحدة الأميركية، والتردد في دعمه، والتأييد لمطالب الثوار. أما في الأسبوع الثالث للثورة، وتعيين مبارك اللواء عمر سليمان نائبًا له، سعت إسرائيل لتسويق فكرة الانتقال السلمي المنظَّم للسلطة إلى عمر سليمان بوصفه مرشحها المفضل؛ فهو من وجهة النظر الإسرائيلية كان قريبًا من مبارك وأمسك بالكثير من

(1)عزام، «قراءة في الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية».
(2)المصدر نفسه.

الملفات في عهده، وموثوق فيه من جانب إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية[1].

استهدفت إسرائيل بهذا الانتقال السلمي والمنظم للسلطة في مصر من مبارك إلى نائبه، إفراغ الثورة المصرية من مضمونها عبر الحفاظ على النظام وسياساته مع تغيير الأشخاص.

في هذا السياق، لم يُفلح تأليف مبارك لجنة التعديلات الدستورية لبحث تعديل بعض المواد الواردة في الدستور ـ التي أثارت جدلاً كبيرًا في النقاش العام في مصر منذ عام 2005، خصوصًا المادة 76 من الدستور المصري وكذلك المادة 77 وغيرها من المواد ـ في إقناع الثوار بالعدول عن التظاهر والاعتصام في ميدان التحرير. بل كان التقدير السائد آنذاك أن كل هذه التنازلات فات أوانها وجاءت في الوقت غير المناسب، وتجاوزها سقف التطلعات والمطالب الشعبية. وازدادت الضغوط على نظام مبارك، ما أفضى إلى تخلي الرئيس السابق عن منصبه، وتسليم إدارة البلاد والسلطة للقوات المسلحة والمجلس الأعلى لهذه القوات، وصدور البيان الذي أعلنه نائب الرئيس، عمر سليمان، في كلمات مقتضبة.

بانهيار نظام مبارك وتخليه عن السلطة، سيطر الهاجس الأمني سريعًا على النخبة الإسرائيلية الحاكمة، وخصصت إسرائيل مئتي مليون دولار إضافية للموازنة الأمنية، وأرسلت وزير دفاعها إيهود باراك، وعوزي أراد وآخرين إلى واشنطن؛ واستقبلت الجنرال مايكل كولن للدخول في حوارات إستراتيجية تتعلق بالوضع الناشئ في المنطقة بعد تخلي مبارك وانهيار نظامه، واستخلاص العبر من الثورة المصرية، وبلورة قناعات مشتركة تجاهها وتداعياتها الهائلة في المنطقة، ومطالبة أميركا بمزيد من الدعم المالي والعسكري لمواجهة الواقع الجديد[2].

---

(1)«افتتاحية هآرتس، 8 ـ 2 ـ 2011،» مختارات إسرائيلية ، العدد 195 (آذار/مارس 2011)، ص 64.

(2)«ثورة 25 يناير في قراءة إسرائيل،» على الموقع الإلكتروني. :

<www.madarcenter. org/mash-had > .

قليلة هي الأصوات التي التزمت درجة ما من الاستقامة الفكرية والأخلاقية في إسرائيل لدى تناولها ومعالجتها الثورة المصرية؛ بعض هذه الأصوات هنأ الشعب المصري بثورته الديمقراطية[1]، وبعضها الآخر أشار إلى «أن الناس يريدون أن يحرروا أنفسهم من السجون بما في ذلك أكثر السجناء انضباطًا»[2]. والتزم أحد هؤلاء الكتاب درجة ما من الموضوعية تبتعد عن المناخ السياسي والنفسي الذي يسود في إسرائيل بعد الثورة المصرية، وذلك بالقول إن العلاقات مع مصر اجتازت اختبارات متعددة: اغتيال السادات، وأزمة طابا، وحرب لبنان، وانهيار أوسلو، والمواجهة الفلسطينية ـ الإسرائيلية؛ ومن ثمّ فإن الالتزام باتفاق السلام مبدئي وسيستمر وإن تغير نهج مصر الرسمي إزاء إسرائيل[3].

أما بقية الأصوات ـ في حدود المصادر المتاحة ـ فتركزت على الأخطار التي تواجه إسرائيل بعد انهيار نظام مبارك، ومن بينها احتمال توقف إمداد إسرائيل بالغاز الطبيعي من مصر، الذي يمثل 40 في المئة من حاجات إسرائيل من الغاز الطبيعي، في حالة وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم[4]، واستبعاد خيار الضربة الوقائية لإيران بعد انهيار نظام مبارك؛ لأن من سيحكم في مصر سينصت إلى الرأي العام المصري والعربي الذي يناهض مثل هذه الضربة[5]، وأن كلاً من المرشحين القويين لرئاسة مصر، محمد البرادعي وعمرو موسى، موالٍ لإيران[6]، ومن المحتمل أن تغلق

(1)جدعون ليفي، «مبروك يا مصر،» (هآرتس ، 2011/2/13)، مختارات إسرائيلية ، العدد 195 (آذار/مارس 2011).

(2)يوسي بيلين، «ثورة مصر دروس أولية،» إسرائيل اليوم ، 2011/2/11.

(3)بورام أميتال، «مصر.. اليوم التالي لمبارك،» مختارات إسرائيلية ، العدد 195 (آذار/مارس 2011).

(4)تاني جولد شتاين، «الكابوس: الإسلاميون سيوقفون الغاز المصري لإسرائيل،» (يديعوت أحرونوت)، مختارات إسرائيلية ، العدد 195 (آذار/مارس 2011)، ص 49.

(5)ألوف بن، «بعد رحيل مبارك: الهجوم على إيران أصبح أمرًا بعيد المنال،» (هآرتس ، 2011/2/13)، مختارات إسرائيلية ، العدد 195 (آذار/مارس 2011)، ص 67.

(6)إيزي ليبلار، «مصر ديمقراطية أم أصولية..؟،» (إسرائيل هايوم ، 2011/2/13)، مختارات إسرائيلية ، العدد 195 (آذار/مارس 2011)، ص 65.

مصر قناة السويس وتلحق الضرر بالتجارة الإسرائيلية التي يعتمد 89 في المئة منها على الموانئ البحرية[1].

ثانيًا: محددات الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية

يتحدد الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية في ضوء اعتبارات وعناصر كثيرة متداخلة، ينتمي بعض هذه العناصر والمحددات إلى البيئة الإقليمية، وبعضها الآخر إلى البيئة الأمنية والسياسية، أو إلى عدم التأكد ودخول العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية مرحلة جديدة يكتنفها الغموض والضبابية.

تتوزع هذه المحددات بين المؤسسة السياسية والمؤسسة العسكرية الأمنية، وتمثل قاسمًا مشتركًا أعظم بين هاتين المؤسستين، وتستند هذه المحددات والعناصر إلى حصاد الخبرة الإسرائيلية مع نظام مبارك طوال هذه السنوات الثلاثين. يمكن تلخيص تلك المحددات في استمرار معاهدة السلام مع مصر، وحجب دور مصر العربي والإقليمي، وأن تظل مصر مرتبطة بالسياسات الإسرائيلية الأميركية.

ترى المؤسسة السياسية الإسرائيلية أن إقليم الشرق الأوسط أصبح بعد رحيل مبارك منطقة غير مستقرة، تحاول إيران استثمار المناخ الناشئ بعد انهيار نظام مبارك الذي كان يمثل دعامة أساسية في حال توجيه ضربة استباقية إلى إيران، خصوصًا في وقت تزداد فيه عزلة إسرائيل بسبب انهيار التحالف مع تركيا بعد العدوان على أسطول الحرية، ورفض إسرائيل طلب الإدارة الأميركية تجميد الاستيطان، واحتمال تحول مصر ما بعد مبارك إلى دولة مواجهة وبدء تقارب بينها وبين إيران[2].

وقد رأت المؤسسة السياسية الإسرائيلية في مرور السفينتين الحربيتين الإيرانيتين في قناة السويس إشارة إلى أن مصر لم تعد ملتزمة بالوقوف ضد إيران كما كانت عليه الحال قبل ذلك.

---

(1)إيلون ماروم، «وماذا لو تم إغلاق قناة السويس..؟،» (معاريف ، 2011/2/1)، مختارات إسرائيلية ، العدد 195 (آذار/مارس 2011)، ص 57.

(2)«ثورة 25 يناير في قراءة إسرائيل،» على الموقع الإلكتروني. :

<www.madarcenter. org/mash-had > .

يدخل في هذا السياق أيضًا أن إسرائيل ترى أن سيطرة الولايات المتحدة الأميركية على المنطقة تتآكل، خصوصًا بعد فشلها في أفغانستان وانسحاب قواتها من العراق، ودخول المنطقة في حالة عدم استقرار، وتخلي الولايات المتحدة الأميركية عن حلفائها وأصدقائها مثل نظام الرئيس مبارك ودعم مطالب الشعب المصري في مواجهته، وهو الأمر الذي سيُفهم لدى أصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة على نحو سيئ وأنهم سيكونون بمفردهم في مواجهة احتجاجات شعوبهم.

مع ذلك، فإن هذا المناخ المضطرب في الشرق الأوسط قد يعزز ـ من وجهة النظر الإسرائيلية ـ دعم الولايات المتحدة الأميركية لإسرائيل، كونها الدولة الوحيدة المستقرة في المنطقة والحليف الذي يُعتمد عليه في المستقبل المنظور والمتوسط والبعيد.

ومن شأن هذا المناخ الإقليمي الجديد أن يعزز مواقف الحركات والأحزاب الراديكالية في العالم العربي وخاصة حركة حماس وحزب الله وغيرهما من الحركات السياسية الإسلامية وغير الإسلامية، ويضعف في الوقت ذاته السلطة الفلسطينية في رام الله بعد رحيل نظام مبارك وانهياره.

وعلى الرغم المخاوف والتوقعات الإسرائيلية بتغير النهج المصري الرسمي في التعامل مع إسرائيل، واحتمال توقف ضخ الغاز الطبيعى إليها، وما دون ذلك من الاحتمالات، فإن ما يهم المؤسسة السياسية في المقام الأول هو ضرورة الحفاظ على اتفاق السلام مع مصر، حتى لو جاء ذلك عبر بضعة شروط على السلطة الجديدة في مصر للحصول على الشرعية من الدول الغربية، على غرار تلك الشروط التي فرضتها اللجنة الرباعية على حماس في عام 2006 (التخلي عن الإرهاب والاعتراف بإسرائيل واحترام الاتفاقيات الموقعة بين السلطة وإسرائيل). وبالطبع، لا يساوي رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بين حماس والسلطة الجديدة في مصر، إلا أنه يرى ضرورة أن تضع الأسرة الدولية شرط احترام كل الاتفاقيات التي كان النظام السابق يلتزم بها[1].

---

(1)المصدر نفسه.

ظل نتنياهو الزعيم الوحيد في العالم حتى نهاية كانون الثاني/يناير 2011 الذي أعلن على الملأ تأييده لحسني مبارك، الذي حافظ على استقرار العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية على الرغم من التحديات طوال العقود الثلاثة الأخير. واستفادت إسرائيل استفادة كبيرة من هذا الاستقرار؛ فقد ركزت قوتها في اتجاه لبنان وحزب الله، وضربت مفاعل تموز في العراق، والمفاعل السوري، وشنّت حربين على لبنان في عام 1982 وعام 2006، ودعمت الاستيطان في الضفة الغربية وغزة، وقوضت اتفاق أوسلو، وأعادت احتلال بعض المناطق التي كانت أخلتها بإعادة انتشار قواتها في أثناء تطبيق اتفاقيات أوسلو. إضافة إلى ذلك، تمكنت إسرائيل طوال هذه الفترة من خفض نفقات الدفاع من 23 في المئة من إجمالي الناتج القومي الإسرائيلي في السبعينيات إلى 9 في المئة في الوقت الحالي، كما أجرت تقليصًا لقواتها على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية[1]

وقد أدّى الوضع الجديد الناشئ في مصر بعد الثورة، دورًا مهمًا في تكوين الإدراك والرؤية الإسرائيلية لهذه الثورة والموقف منها، حيث وجدت إسرائيل نفسها في موقف يتميز بعدم التأكد وانعدام اليقين، وخروج على المألوف والمعتاد طوال العقود الثلاثة الماضية. فلم تعرف إسرائيل بعد تولي المجلس العسكري السلطة في مصر، حقيقة المواقف السياسية التي سيتخذها إزاءها إلا بعد صدور بيان المجلس العسكري باحترام الاتفاقيات الدولية التي وقعتها مصر، ويشمل ذلك بطبيعة الحال اتفاقيات كامب ديفيد في عام 1978 والمعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية في عام 1979، وهو البيان الذي رحبت به إسرائيل.

بيد أن هذا البيان لم يبدد المخاوف الإسرائيلية من الوضع الجديد الناشئ في مصر بالكامل؛ فمن وجهة النظر الإسرائيلية، ثمّة الكثير من الملفات التي ستؤجَّل إلى أجل غير مسمى من بينها: عملية السلام، وقضية الجندي الإسرائيلي الأسير لدى حماس جلعاد شاليط، وحركة التبادل

(1)صبحي عسيلة، «الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير،» الأهرام الرقمي (ملف الأهرام الإستراتيجي)، 2011/3/1، ص 42.

التجاري بين مصر وإسرائيل، وغموض موقف شباب الثورة المصرية من عملية السلام والتسوية، والموقف من إسرائيل أو أي دولة خارجية سواء إيران أو غيرها[1].

أما على صعيد المؤسسة العسكرية، فقد أكد رئيس الأركان السابق غابي أشكنازي في الاجتماع الأخير لهيئة الأركان في 2011/2/10، «الحفاظ على دولة إسرائيل قوية وجاهزة» وأن «الجيش الإسرائيلي قوي ونوعي ويملك قدرة ردع كبيرة ويدرك غاياته وأهدافه»؛ وذلك في خطابه أمام مؤتمر هرتسيليا الحادي عشر في شأن ميزان المناعة والأمن القومي في إسرائيل.

وحدد رئيس الأركان الإسرائيلي السابق، الخطوط العريضة لتداعيات الموقف الناشئ الجديد وسبل مواجهته، حيث يرى أن هذا الموقف الجديد الذي يواجه إسرائيل يعزز المعسكر الراديكالي في لبنان والمنطقة، وأن على إسرائيل أن تستعد للمواجهة على أكثر من جبهة، وضرورة تجهيز الجبهة الداخلية في إسرائيل بطريقة أفضل مما كانت عليه الحال إبان حرب عام 2006، ووضع خطط استعداد وتدريب لخوض حروب تقليدية؛ فسلاح الجو وحده لا يكفي وطائرات «أف 16» غير كافية ولا بد من استخدام رشاشات «أم 16»[2].

ثالثًا: التقويم الإستراتيجي الإسرائيلي للموقف

تخلص إسرائيل في تقويمها للموقف إستراتيجيًا، إلى أن انهيار نظام مبارك هو تغير إستراتيجي نحو الأسوأ، يتطلب مزيدًا من الوقت لدرسه والاستعداد له وخصوصًا أن خسارة نظام مبارك تقترب ـ إلى حد كبير ـ من انهيار وخسارة نظام الشاه محمد رضا بهلوي في إيران عام 1979 على الأقل في جانبين: أولهما المفاجأة غير المتوقعة لانهيار هذين النظامين، و ثانيهما أن النظامين كانا حليفين قويين في المنطقة لإسرائيل.

مع ذلك، فخسارة نظام مبارك أكثر فداحة من خسارة نظام الشاه؛ إذ

---

(1)عزام، «قراءة في الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية».

(2)«ثورة 25 يناير في قراءة إسرائيل».

تحظى مصر بثقل عربي وإسلامي وتاريخي مهم في المنطقة، واستطاعت خلال النصف الثاني من القرن العشرين تكوين وبلورة نموذج مؤثر ويحتذى به في العالم العربي وآسيا وإفريقيا: نموذج عبد الناصر في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي القائم على التحرر الوطني والحياد الإيجابي والقومية العربية والعدالة الاجتماعية؛ ونموذج السادات القائم على السلام والانفتاح الاقتصادي على العالم والتعددية المقيدة. وكلا النموذجين امتد خارج حدود مصر في العالم العربي بل في إفريقيا والعالم الإسلامي[1].

الخشية الآن أن تتمكن مصر من صوغ نموذج جديد في المنطقة يقوم على الديمقراطية واحترام مواثيق حقوق الإنسان وتوزيع عادل للثروة الوطنية واستعادة دور مصر ومكانتها على الصعيدين الإقليمي والعربي، وخصوصًا أن شرارة الثورة التي انطلقت في مصر لها صداها في اليمن وليبيا وسورية والبحرين، وربما غيرها من الدول في المدى المنظور.

وعلى الرغم من سابق الخبرة المصرية في بناء نموذج متكامل للسياسات الداخلية والخارجية، إن في عهد عبد الناصر أو عهد السادات، وفتح أفق تكوُّن نموذج جديد بعد ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011، فإن بناء النموذج المصري الجديد، وإن ارتبط بالإرادة السياسية المصرية، إلا أنه سيتأثر بالبيئة الإقليمية والدولية. وأي تصور مصري يتعلق ببناء هذا النموذج في المستقبل القريب والمنظور، لا ينفصل بالضرورة عن التصورات الأخرى، وبالذات التصورات الإسرائيلية، التي تستشرف مستقبل هذه المرحلة الجديدة في تاريخ الشرق الأوسط؛ ذلك أن التصور المصري سيتضمن بالضرورة تحديد معالم الدور الجديد لمصر عربيًا وإفريقيًا، وطبيعة السلام المنشود في المنطقة، وغيرها من القضايا الإستراتيجية؛ التي تتناقض مع التصورات الإسرائيلية.

في نيسان/أبريل عام 2011، صدرت عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي دراسة عن المستجدات في الشرق الأوسط، انطوت على تقويم

(1) عبد المنعم سعيد، العرب والنظام العالمي الجديد: الخيارات المطروحة ،» كراسات إستراتيجية؛ 3 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 1991).

للتوجهات الديمقراطية في العالم العربي وخصوصًا في مصر. ورأت أن هذه التوجهات لا تنخرط بالضرورة في منظومة القيم الغربية العلمانية، والتعددية الفكرية، وأنها قد تنتج ديمقراطية معزولة عن المعايير الغربية. وهي ـ التوجهات ـ ليست قادرة على تكوين «معسكر للسلام» مع أعداء العالم العربي والإسلامي، لأنها في نهاية المطاف تخدم معسكر المقاومة، حماس وحزب الله، وهذا الزلزال ضرب دولة معتدلة مثل مصر، بسبب ثقلها السياسي والبشري والعسكري كونها أكبر قوة عربية[1].

لا شكّ في أن هذا التكييف لموجة الثورة العربية ينطوي على بعد سلبي واضح، بل وربما يتخذ نهجًا تحريضيًا ضد هذه الثورات والنظم التي ستنبثق منها. وما يزيد من قوة هذا الاحتمال، أن الثورات العربية من وجهة النظر الإسرائيلية، أسفرت عن اعتراف بشرعية قوى مثل الإخوان المسلمين في مصر، والنهضة في تونس، وغيرهما من الجماعات الإسلامية والتيارات العلمانية الأخرى. ويحمل هؤلاء ـ كما تراهم إسرائيل ـ نظرة عدائية إلى إسرائيل وليسوا على استعداد للمصالحة معها في المستقبل القريب والمنظور.

من ناحية أخرى، فرضت هذه الثورات أجندات داخلية ملحّة شغلت الفاعلين السياسيين الحاليين، ويصعب وفقًا لهذه الدراسة، احتشاد هؤلاء الفاعلين ضمن تكتل عربي. وسوف يترتب على ذلك أن هؤلاء الفاعلين سينغلقون داخليًا، وأن قوى أخرى غير عربية، في مقدمتها إيران وتركيا وإسرائيل، ستعمّق نفوذها في الإقليم[2].

في ما يتعلق بالثورة المصرية، ستواجه إسرائيل، طبقًا لهذه الدراسة، مشكلات أمنية في شبه جزيرة سيناء وغزة، تتمثل بتهريب السلاح والمقاتلين ونوعيات جديدة من الأسلحة، مع ضعف النظام الجديد وقصوره عن فرض سيادة القانون. وهي تحديات تفترض وجود استجابات إسرائيلية، قد تُحرج النظام الجديد وتعيق بلورة تصوراته في شأن المستقبل، وتعرقل محاولة

---

(1)«رؤية إستراتيجية صهيونية لـ «زلزال الثورات العربية» وتداعياتها،» (معهد أبحاث الأمن القومي الصهيوني، 2011/4/22).

(2)المصدر نفسه.

مصر بلورة أدوار جديدة، وخصوصًا أن إسرائيل تستعد دائمًا للأسوأ من الاحتمالات، بما فيها الحرب إذا ما اقتضى الأمر ذلك[1].

من ناحية أخرى، قد تفضي هذه التطورات إلى إعاقة عملية التسوية، لكنها في الوقت ذاته لن تخفف ضغوط المجتمع الدولي على إسرائيل لعقد التسوية مع الفلسطينيين، كما أنها لن تهز استقرار المجتمع الدولي في شأن صيغة حل الدولتين في الشرق الأوسط. وتناولت الدراسة الأدوات التي يمكن أن تلجأ إليها إسرائيل لمواجهة تداعيات هذه الموجة الثورية في العالم العربي، وخصوصًا في مصر، من بينها: التهيؤ لسيناريو المواجهة العسكرية نتيجة الأخطار المحتملة في المنطقة، وضرورة زيادة الموازنة الأمنية بإضافة 700 مليون دولار، وزيادة المساعدات العسكرية الأميركية في المستقبل، والترويج لإسرائيل بصفتها حليفًا مستقرًا وثابتًا وحيدًا لأميركا في الشرق الأوسط وإيجاد تحالفات دولية جديدة بعد خسارة نظام الشاه (1979) وتركيا (2010) ونظام مبارك (2011)[2].

قد لا يمكن التنبؤ الآن بحصيلة تفاعل هذه التصورات مع المتغيرات الإقليمية الجديدة والصورة التي يمكن أن تنشأ عنها، وكذلك النظم التي ستقام في المستقبل القريب في مصر أو غيرها، والموقف الإسرائيلي إزاءها ودوره في عرقلة بناء النموذج المصري الجديد، إلا أنه بمقدورنا القول إن هذه الحصيلة ستقف في تناقض مع التصور المصري، خصوصًا بعد اتضاح طبيعة المبادرة المصرية الجديدة التي لا تزال في طور التكوين وتتمثل عناصرها بعقد المصالحة بين حركتي حماس وفتح، وفتح معبر رفح بصورة دائمة، وهو ما يعني إفراغ سياسة الحصار الإسرائيلية على قطاع غزة من مضمونها، ومطالبة مصر بعقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة الأميركية، وفتح الجسور مع إيران، ووصل ما انقطع مع سورية.

من وجهة النظر الإسرائيلية، من شأن هذه التطورات ـ فضلاً عن أنها

(1)المصدر نفسه.

(2)المصدر نفسه.

تنهي احتكار إسرائيل للديمقراطية في المنطقة، وهي الحجة التي لم تتوانَ إسرائيل عن تقديمها للغرب وتأكيد انتمائها إليه في عالم الاستبداد العربي ـ أن تزيد من تعقيد عملية السلام؛ فالسلام المصري ـ الإسرائيلي، والأردني ـ الإسرائيلي، بل السلام مع العرب عمومًا، استند إلى الاستبداد العربي، وارتبط بإرادة الزعيم الفرد الأوحد الذي لا يكترث بآراء شعبه ورغباته، ولديه الأدوات والوسائل لفرض هذا السلام. أما الآن، وفي حال اكتمال هذه التطورات ونضجها ووصولها إلى إقامة أنظمة ديمقراطية، يتعيّن على السلام أن يكون مع هذه الشعوب العربية، وأن يستند إلى آراء الجمهور والرأي العام في كل العالم العربي، وهو ما يعقّد صيغة السلام الممكنة على الصعيد الإسرائيلي، ويضع إسرائيل في مواجهة استحقاقات جدّية لسلام حقيقي.

تأتي هذه التطورات في سياق تآكل السيطرة الأميركية على المنطقة ورغبة إدارة أوباما في مجاراة الجمهوريين في مجال نشر الديمقراطية وتدعيمها، وإرضاء الكونغرس الأميركي باستخدام الفيتو ضد قرار مجلس الأمن المتعلق بالاستيطان، وفي الكثير من القضايا الداخلية المتعلقة بالموازنة، تمهيدًا للترشيح لولاية ثانية. يتعزز ذلك بفشل الأسلحة التي استخدمتها الولايات المتحدة الأميركية في السنوات الأخيرة من الغزو والاحتلال، إلى مكافحة الإرهاب، وإنفاق المليارات من الدولارات لإنهاء الإرهاب وأنظمة الاستبداد. وهذا يعني في المقام الأول أن تدعم الولايات المتحدة الأميركية التطورات الجارية وأهدافها المتمثلة بالحرية والديمقراطية[1].

تدرك إسرائيل إذن أنها في مواجهة شرق أوسط جديد غير ذلك الذي دعت إليه الولايات المتحدة الأميركية في عهد إدارة بوش الابن؛ شرق أوسط تتحرر فيه الشعوب وتقرر مصيرها وتتجه صوب الكرامة والديمقراطية، وتقدم صورة جديدة للعرب والإقليم مخالفة لتلك الصورة النمطية والسلبية التي كانت سائدة لدى الرأي العام الغربي ودوائر صنع القرار في الغرب، قبل اندلاع هذه التطورات وانهيار بعض أنظمة الاستبداد والفساد.

(1)«ثورة 25 يناير في قراءة إسرائيل».

رابعًا: الإستراتيجية الإسرائيلية لمواجهة الموقف

يُمثّل الهاجس الأمني الإسرائيلي وهاجس القوة والتفوق النوعي، العمود الفقري في إستراتيجية إسرائيل لمواجهة تداعيات الموقف في مصر وامتداداته على الصعيد العربي، ويمكن وصف إستراتيجية إسرائيل إزاء هذه التطورات بإستراتيجية «الاعتماد على الذات».

رسم بعض جنرالات الاحتياط ورئيس الأركان السابق، بعض التوجهات الإستراتيجية والخطوات التكتيكية التي يمكن أن تعتمدها إسرائيل وتتبناها لمواجهة تداعيات الموقف، إن على الصعيد المصري، أو على الصعيد العربي الإقليمي؛ ففي ما يتعلق بعملية السلام، وفقدان السلطة الفلسطينية في رام الله الغطاء السياسي الذي كان يمثله نظام الرئيس السابق حسني مبارك، اقترح الجنرال الاحتياطي داني روتشيلد، رئيس مؤتمر هرتسيليا لميزان المناعة والأمن القومي في إسرائيل، إنشاء هيئة رباعية عربية لاستئناف المفاوضات وتوفير غطاء عربي للسلطة الفلسطينية، بدلاً من الجامعة العربية «المتطرفة» من وجهة نظره، وحدد نهاية عام 2011 تاريخًا لإنشاء مثل هذه الهيئة[1].

أما أفرام سنيه، وهو عميد احتياطي ووزير سابق، فيقترح تعزيز محور الاعتدال العربي ـ الأردني ـ الفلسطيني، وإعادة بناء قوة الجيش الإسرائيلي على أسس جديدة، غير تلك التي كانت سائدة إبان نظام مبارك. كما يضيف إلى هذه المقترحات خطوات عملية لتأمين الموقف في مواجهة التداعيات الممكنة لتغيير النظام في مصر، من بينها احتلال محور فيلادلفيا في منطقة الحدود بين غزة ومصر، وتسريع بناء الجدار في منطقة الحدود مع مصر، وزيادة الاعتماد الإسرائيلي على الغاز الطبيعي المستخرج في إسرائيل، وعقد اتفاق سلام مع الفلسطينيين لتجنب العزلة[2].

وقد شدد أشكنازي رئيس الأركان السابق، على ضرورة استعداد إسرائيل لمواجهة أكثر من جبهة، وخوض حروب تقليدية، وتهيئة الجبهة الداخلية في إسرائيل على نحو أفضل من ذي قبل.

(1)المصدر نفسه.

(2)المصدر نفسه.

يضاف إلى ما سبق، تعزيـز القـدرات الأمنيـة وتخصـيص مئتـي مليـون دولار إضافية، وبدء حوار إستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية في إستراتيجية مواجهة هذه التداعيات في المنطقة.

يبقى الحفاظ على اتفاقية السلام مع مصر نقطة أساسية وعـنصرًا مركزيًـا في إستراتيجية إسرائيل لما بعد مبارك، وذلـك لأن السـلام مـع مصر، مـن وجهـة النظـر الإسرائيلية، يُعَدُّ رصيدًا إستراتيجيًا لاستقرار المنطقة وأهم كثيرًا من الديمقراطية.

إلى ذلك، تشدد إسرائيل على أن وصول قوى إسلامية كـالإخوان المسـلمين إلى السلطة في مصر عبر الديمقراطية، سيلحق أضرارًا بالغة بالسلام؛ كما أن تمدد النفـوذ الإيراني في المناخ الإقليمي الجديد سيعزز القوى الراديكالية. وفي جميع الحالات فإن حاجات إسرائيـل الأمنيـة تتزايـد، ولا بـد مـن تلبيـة هـذه الحاجـات ماديًـا وتقنيًـا لمواجهة التداعيات الجديدة في المنطقة.

تُجمع تحليلات إسرائيلية شتى على أن اتفاق السلام مع مصر سيسـتمر لأنـه صمد في وجه تحديات كثيرة أشير إليها سابقًا. ويبقى أن مصر ما بعـد مبـارك، غـير مصر التي عرفتها إسرائيل طوال هذه العقود، ومـن ثـمّ فـإن احـتمال تغـير الـنهج الرسـمي في التعامـل مـع إسرائيـل وارد مـع بقـاء الاتفاقيـة الموقّعـة بـين البلـدين. واعتماد إسرائيل على ذاتها، هو الأساس الذي ترتكز عليـه الإسـتراتيجية الإسرائيليـة، خصوصًا بعـد تخـلي الولايـات المتحـدة الأميركيـة عـن الحليـف المصري الـذي ظـل لسنوات طويلة شريكًا أساسيًا في تنفيذ الإستراتيجية في المنطقة، ولا أحـد يضـمن في المسـتقبل عـدم تخـلي الولايـات المتحـدة الأميركيـة عـن إسرائيـل كـما تخلـت عـن مبارك[1].

كانت إسرائيل قد أعدت نفسها قبل قيام الثورة المصرية لأحد احتمالين: الأول بقاء مبارك لفترة رئاسية سادسة، و الثـاني حلـول ابنـه جـمال في الحكـم لظروف تتعلق بصحة الـرئيس. وفي الحـالين، لم تكـن لـدى إسرائيـل مشـكلة؛

(1)المصدر نفسه.

فبقاء مبارك لولاية سادسة سيعني بقاء السياسات والتوجهات نفسها إزاء إسرائيل والسلام والمنطقة عمومًا، كما أن وراثة مبارك الابن لأبيه في الحكم لن تغير شيئًا جوهريًا من توجهات مبارك الأب، باستثناء العزوف الموقّت عن دفع العلاقات مع إسرائيل لاكتساب بعض الشعبية، ولن يغير ذلك شيئًا في واقع العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية مع استمرار التوجهات الأساسية. وكانت إسرائيل تُعدّ إعلاميًا وسياسيًا لمساندة هذين الاحتمالين، ولم تطرح على نفسها أي احتمالات أخرى إلا مع نشوب الثورة المصرية وتغيير قواعد اللعبة في المنطقة عمومًا لا في مصر فحسب[1].

تنظر إسرائيل إلى مصر على أنها القوة العربية الأكبر، وأنها دولة كبيرة ومتماسكة وتمتلك من الطاقات الكامنة التي تجعل منها قوة كبيرة بمقدورها الصمود في وجه إسرائيل، وأنها قادرة على أن تؤدي دورًا عربيًا وإقليميًا.

من ناحية أخرى، يتلخص تقييم إسرائيل لاتفاقية السلام مع مصر في أن هذه الاتفاقية لم تُنهِ الصراع مع إسرائيل، بل اتخذ الصراع شكلاً جديدًا على الدور والمكانة والقدرة على التأثير في مجريات الأمور[2].

مع ذلك، فإن بقاء الاتفاق بين إسرائيل ومصر ساريًا يقع في مقدمة أولويات الإستراتيجية الإسرائيلية إزاء مصر؛ فسريان هذا الاتفاق يكفل لإسرائيل ميزات إستراتيجية مهمة، إذ إنه يمنحها حرية الحركة على الجبهات الأخرى، الفلسطينية واللبنانية والسورية، ويجنّب إسرائيل تكاليف إعادة بناء الجبهة المواجهة لمصر عسكريًا، فضلاً عن أنه رسالة إلى بقية الدول العربية والشعب الفلسطيني للاستمرار في التطلع إلى السلام مع إسرائيل عبر المفاوضات.

وعلى الرغم من المخاوف الإسرائيلية من الوضع الجديد الناشئ في مصر، وخصوصًا احتمال صعود الإخوان المسلمين والتيارات الإسلامية، نظرت الدوائر الإستراتيجية الإسرائيلية بارتياح إلى إعلان الجيش المصري

(1)انظر: عبد العليم محمد، «العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية في عهد مبارك،» (مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2010).

(2)محارب، «إسرائيل والثورة المصرية».

احترامه كل الاتفاقيات الدولية لمصر ومن بينها اتفاقية السلام مع إسرائيل. وحتى مع صعود الإخوان المفترض، فإن إعلان الإخوان احترامهم هذه الاتفاقية قد يهدئ من روع الإسرائيليين ويقلص معارضتهم وخوفهم من هذا الاحتمال.

في هذا السياق، يتناسب سعي مصر للاضطلاع بدور عربي وإقليمي وتطلعها إلى ذلك، مع مكانتها وثقلها، وهو ما يثير المخاوف الإسرائيلية خصوصًا مع تطلع الدول العربية إلى مصر وقيادتها، وبدء تكوُّن سياسة مصرية جديدة على الصعيد الإقليمي.

في مواجهة هذه المخاوف، تمتلك إسرائيل سيناريوهات مختلفة للتعامل مع هذا الوضع، من بينها إعادة بناء الجيش الإسرائيلي على فرضية احتمال حدوث مواجهة في المنطقة، وتعزيز الجبهة العسكرية المواجهة لمصر بعد انتهاء العقود الثلاثة الأخيرة لحكم مبارك، ومراقبة الحدود مع مصر وحدود مصر مع غزة، واستكمال بناء الجدار العازل على الحدود مع مصر، وأخيرًا احتلال محور فيلادلفيا أو صلاح الدين، لتأمين الحدود. وترتبط هذه الأدوات والسيناريوهات المختلفة باستقرار الأوضاع في مصر ودراسة ما سيؤول إليه الوضع وطبيعة التوجهات الجديدة لمصر، ولن يتضح ذلك قبل بضع سنوات.

خامسًا: مستقبل العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية بعد الثورة

لاحظ كثير من المراقبين الذين تابعوا وقائع الثورة المصرية في ميدان التحرير وغيره من الميادين والمدن، غياب الشعارات التي تتعلق بإسرائيل والصراع العربي ـ الإسرائيلي والقضية الفلسطينية وعملية السلام والتسوية والولايات المتحدة الأميركية وإيران. وتوصل بعض هؤلاء إلى استنتاج خاطئ مضمونه أن لا تغيير في مواقف مصر إزاء إسرائيل أو إزاء السياسة الخارجية المصرية عمومًا.

تعزّز هذا الاستنتاج بالبيان الأول لشباب ثورة 25 كانون الثاني/يناير الذي تضمن مطالب الثوار، وخلا من أي إشارة إلى إسرائيل أو الولايات المتحدة الأميركية. إضافة إلى ذلك، فإن البند الخامس من البيان الرقم 4، والبند التاسع من البيان الرقم 5، الصادرين عن المجلس الأعلى للقوات

المسلحة عقب تسلمه إدارة البلاد، قد خلا كلاهما من الإشـارة إلى إسرائيـل، وأعلنـا التزام مصر بالاتفاقيات الدولية التي وقّعتها بما فيها اتفاقيـة كامـب ديفيـد في عـام 1978 ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية في عام 1979[1].

يتمثل مصدر الخطأ في هذا الاستنتاج في عنصرين: الأول أن خلو فضاء الثورة من الشعارات التي تتعلق بهذه القضايا كان قرارًا إراديًا من الثوار التزم به الجميـع طوال أيام الثورة بهدف التركيز على المهمة الأولى التي طرحها الثوار عـلى أنفسـهم، وهي مهمة إسقاط نظام مبارك، والحيلولـة دون تشـتت الأهـداف، وتجنـب خلـق عداوات وخصومات مبكرة للثورة في الخارج؛ أما العنصر الثاني ، فيتمثل بالتسرع في التوصل إلى هذا الاستنتاج، والاستناد إلى لحظة زمنية محددة مفصولة عـن السـياق الزمني، واستباق السيرورة التي يمكن أن تؤول إليها هذه التطورات.

في هذا السياق أيضًـا، توصـل بعـض رمـوز اليمـين الإسرائـيلي إلى أن القضـية الفلسطينية أصبحت ثانوية بالنسبة إلى الثوار والمتظاهرين، وأنها ليست السبب في عدم الاستقرار في إقليم الشرق الأوسط. ولم يفطن هؤلاء المراقبون، من الإسرائيليـين أو غيرهم، إلى أن الثوار أرادوا منذ البداية التركيز على خصم واحد هو نظام مبارك.

أظهرت التطورات التي أعقبت تخلي مبارك عن السـلطة وتسـليمها للقـوات المسلحة المصرية، افتقار هذا الاستنتاج إلى الصدقية، حيث رفع المتظاهرون بكثافـة شعارات تدعو إلى تحرير القدس من السيطرة الإسرائيلية.

من اللافت للنظر أنه غاب عن ذهن أصحاب هـذا الاسـتنتاج، «أن كـل الثورات محلية»[2] من زاوية الأسباب التي تقـود إلى قيامهـا والأهـداف التـي تنشد تحقيقها؛ لكنها نادرًا ما تتوقف عند الحدود المحليـة، وتظهـر تأثيراتهـا في البيئة الإقليمية، عاجلاً أو آجلاً، عـلى غـرار مـا حـدث في الثـورة الفرنسـية

(1)«متى تعلن الثـورة المصريـة موقفهـا مـن إسرائيـل وأميركـا؟،» (وكالـة انبـاء الـرأي العـام، 2011/2/23)، على الموقع الإلكتروني:

<http://alrayy.com>.

(2)Simon Sebag Montefiore, {All Revolutions Are Local,} International Herald Tribune , 28/3/2011.

في عـام 1789، والثـورة البلشـفية في عـام 1917 وغـيرهما مـن الثـورات، أخـذًا في الحسبان أن لكل حالة ولكل ثورة خصوصية تميزها من غيرها.

تعزز الثورة المصرية والثورات العربية مواقف الـدول العربيـة، وفي مقـدمتها مصر، في مواجهة إسرائيـل؛ ذلـك أن الثـورة المصريـة قـد فتحـت البـاب (أو هكـذا يفترض) أمام بناء نظام ديمقراطي ومؤسسات تمثيلية تشريعية وتنفيذية قائمة عـلى الانتخاب الحرّ والنزيه، وهو ما يعني في نهاية المطاف نهايـة حكـم الفـرد المسـتبد الذي يفرض إملاءاته واختياراته على الشعب من دون حاجـة إلى معرفـة اتجاهـات الرأي العام والمواطنين. والحال أن قضية العلاقـات مـع إسرائيـل ستخضـع للنقـاش السياسي والبرلماني، وترتبط القـرارات التـي تـنظم هـذه العلاقـات بموافقـة البرلمـان (المؤسسة التشريعية)، على العكس مما كانت عليه الحال مـن قبـل، حيـث كانـت القرارات تُتّخذ في إطار حلقـة ضـيقة مـن المتنفـذين في النظـام السـابق، مـن دون حاجة إلى المرور بمجلس الشعب واستطلاع اتجاهات الرأي العام.

كسرت الثورة المصرية والثورات العربية تميز إسرائيل، المرتكز إعلاميًا ودعائيًا، على أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة على الرغم مـن وجـود ديمقراطيـة تركية وأخرى لبنانية في الإقليم نفسه. كانت إسرائيل تفضل عقد السـلام مـع نظـم حكم دكتاتورية مستبدة، وكانت المعادلة التي حكمت سلوكها إزاء السـلام هـي أن «الاستقرار مع الاستبداد أفضل من الديمقراطية». وأصبح لزامًا عليها الآن، أن تعقـد السلام ـ إذا كانت راغبة فيه أصلاً ـ مع الشعوب العربية ومع ملايين المصريين، بدلاً من بضع مئات من المتنفّذين والقائمين على نظام الحكم.

مـن الممكـن، في الأفـق المنظـور، أن تسـتمر مصر في الالتـزام بمعاهـدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، بيد أن ذلـك لا يحـول دون إمكانيـة تبنـي نهـج جديد للسياسة المصرية إزاء إسرائيل[1]؛ فالنظـام المقبـل لـن يكـون ـ في طـور البناء ـ «كنزًا آخر إستراتيجيًا لإسرائيـل»، بـل سـيرفض سياسـة الإمـلاء وفـرض الهيمنة على المنطقة بالقوة والردع. وسيرفض هذا النظام سياسة التواطؤ مـع

(1)باتريك سيل، «مستقبل معاهدة السلام الإسرائيلية ـ المصرية،» الحياة، 2011/3/4.

إسرائيل، ولن يبرر أو يسوّغ مفاوضات عبثية تنظر إليها إسرائيل على أنها غاية في حد ذاتها لكسب الوقت وتيئيس الشعب الفلسطيني، ولن يساهم النظام المقبل، الذي لم تتضح معالمه بعد، في حصار إسرائيل للشعب الفلسطيني في غزة، وسوف ينسج هذا النظام علاقات جديدة مع سورية وفصائل المقاومة، ولن يوفر غطاءً لضربة وقائية إسرائيلية ضد إيران، كما أن هذا النظام سيعيد النظر في صفقة تصدير الغاز الطبيعي المصري إلى إسرائيل وفقًا لحكم القضاء الصادر في هذا الشأن.

يُفترض أن تخضع هذه الملفات ـ كلها أو بعضها أو غيرها ـ لفحص دقيق وقرار ملائم، يأخذ في الحسبان السياق الجديد، والمتغيرات التي طرأت على المشهد السياسي في مصر وعلى المشهد العربي أيضًا، من دون أن يعني ذلك تبني سياسات حربية، أو تدفع إلى الحرب مع إسرائيل.

وقد لاحظنا في الآونة الأخيرة أن ما تصورناه من قبل عن طبيعة المواقف المصرية بعد الثورة، قد انتقل بسرعة من حيز التصورات والاحتمالات إلى حيز الوقائع والواقع؛ فقد تمكنت مصر بعد الثورة من صوغ ملامح مبادرة مصرية جديدة تكوّنت تدريجًا، حيث صرح وزير الخارجية المصري أن الحصار «شيء مشين». وتمكنت مصر عبر اتصالات مع حركتي حماس وفتح من عقد مصالحة فلسطينية وإنجازها بسرعة لم يتوقعها أحد.

من ناحية أخرى، أبدت إسرائيل والولايات المتحدة دهشتهما من إبرام المصالحة وعدم التنسيق معهما، وأعلنت مصر عزمها على فتح معبر رفح بصفة دائمة بعد درس الآليات والمعايير اللازمة لذلك. يضاف إلى ذلك إعلان مصر عزمها الدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط برعاية الولايات المتحدة أو الأمم المتحدة. كما أن مصر أرسلت إشارات إيجابية إلى كل من سورية وإيران، حصلت بموجبها على ضوء أخضر لعقد المصالحة الفلسطينية في إطار المناخ الجديد في مصر والعالم العربي وفلسطين.

يعزز ذلك أن مصر، منذ منتصف الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، استطاعت أن تمثّل نموذجًا متكاملاً للسياسة الداخلية

والإقليمية والدولية؛ ففي حقبة الرئيس الراحل عبد الناصر، مثّلت مصر نموذج التحرر الوطني والحياد الإيجابي والاشتراكية العربية أو اشتراكية الدولة، وامتد تأثير هذا النموذج إلى أبعد من الحدود المصرية والعربية؛ وفي عهد السادات، بصرف النظر عن التحفظات عن سياساته المصرية والعربية، صاغ هو أيضًا نموذجًا مبنيًا على السلام ونهاية الحروب والانفتاح الاقتصادي والتعددية المقيدة؛ وأثر ذلك النموذج أيضًا في المنطقة العربية[1].

وإذا ما تمكنت مصر من أن تكون نموذجًا جديدًا يواكب القرن الحادي والعشرين والثورة المصرية، فإن ذلك سيعزز قدرات مصر وسياستها الخارجية سواء إزاء إسرائيل أو غيرها من الدول. وبمقدور مصر أن تتعامل بندّية، وأن ترفض المهانة والإملاء، وأن تصوغ منظورًا جديدًا للمصلحة الوطنية لا يتناقض مع المصالح العربية؛ حيث لا تناقض بين الاثنين إلا من زاوية الاستعلاء وتجذر القُطرية على حساب المصالح العربية والانكفاء على الذات. وهذا النموذج المنشود بناؤه شعبيًا وثوريًا يمكن أن يقوم على الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، والعدالة الاجتماعية لتوزيع الثروة، وتدعيم المساءلة والشفافية؛ وفي إمكان مصر أن تكون قدوة للعالم العربي بمقوماتها البشرية والثقافية والحضارية.

سيعزز مثل هذا النموذج المناعة الوطنية المصرية، وينعكس إيجابًا على سياستها الخارجية، وتحديدًا في مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، ويمنحها الثقة والقدرة على اتخاذ القرارات المناسبة، ويمكّنها من استعادة دورها الإقليمي والعربي ومكانتها في المنطقة. ولن يكون هذا النموذج ـ بطبيعة الحال ـ على غرار المرحلة القومية الناصرية، لكن من المؤكد أنه سيكون مخالفًا لمرحلة حكم السادات ومبارك.

ربما يفضي ذلك ـ إذا ما نجحت مصر في بناء مثل هذا النموذج ـ إلى إعادة النظر في المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية في المدى المتوسط (5 ـ 10

(1)سعيد، «العرب والنّظام العالمي الجديد: الخيارات المطروحة».

سنوات)، أو تجميد بعض بنودها، أو تعديل بعضها الآخر، خصوصًا تلك التي تقيد السيادة المصرية على سيناء، وبالذات ما يتعلق بقرار مصر تعزيز وجودها العسكري على الحدود مع إسرائيل. ولا شكّ في أن تضافر البناء الاقتصادي والبناء السياسي لاستعادة دينامية النهضة، سيساعد مصر على تعظيم مواردها الاقتصادية، وزيادة صادراتها، وتحجيم الدين المحلي والأجنبي، والتحرر من المساعدات الخارجية، والتهيؤ لتبني سياسات مستقلة وطنية وذات بعد إقليمي وعربي.

يرى كثير من المصريين أن المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية لعام 1979 أصابت مصر بالشلل، وسمحت لإسرائيل وأميركا بالدفاع عن مصالحهما من دون تردد؛ إذ تمكنت إسرائيل في ظل هذه المعاهدة من ضرب المفاعل النووي العراقي في عام 1981، وشنت عدوانها على لبنان عامَي 1982 و2006، وضاعفت عدة مرات عدد المستوطنين في الضفة الغربية، وأعلنت القدس عاصمة موحدة لها، وقصفت المنشآت السورية. في مقابل، ذلك قدمت مصر مساهمة سياسية وعسكرية في حرب الخليج (1990 ـ 1991)، وقادت الحملة ضد إيران وتهديدها، وغذت وهم السلام في المنطقة[1]، ومارست ضغوطًا على السلطة الفلسطينية لمواصلة التفاوض العبثي.

ولا شكّ في أن هذه المعطيات تعزز بناء سياسة مصرية جديدة في مواجهة إسرائيل، تكون ذات مرتكزات شعبية في أوساط الشعب المصري، وتُكسب صانعيها شعبية وقبولاً لدى الرأي العام المصري والعربي.

وفي اعتقادنا، أيًا يكن الأمر، وبصرف النظر عمن سيحكم مصر لن تكون السياسة المصرية إزاء إسرائيل مثل السياسة المصرية إبان حكم مبارك، ولن تعود العلاقات الحميمية بين تل أبيب والقاهرة كما كانت قبل الثورة؛ فالشعوب تتعلم في زمن الثورات أكثر مما تتعلم في الزمن العادي بمئات المرات.

أما العلاقات الثنائية المصرية ـ الإسرائيلية، فلن تعود من وجهة النظر

(1)Alain Gresh, {La Fin d'un ordre règional: Ce que change le rèveil Arabe,} Le Monde diplomatique (Mars 2011), pp. 1 et 5.

الإسرائيلية إلى سابق عهدها، وهذه العلاقات عرضة للتغير إلى الأسوأ والأدنى، خصوصًا مع تصلب المواقف الإسرائيلية إزاء حقوق الشعب الفلسطيني، ومواقف الرأي العام المصري والعربي في هذا الشأن.

مع ذلك، قد لا يتحدد مستقبل العلاقات بين مصر وإسرائيل وفق التصور المصري أو الإدراك المصري لحدود العلاقة مع إسرائيل ودور مصر الإقليمي والعربي؛ ذلك أن هذا التصور سيدخل في تفاعل مع التصور الإسرائيلي لطبيعة العلاقات مع مصر في مرحلة ما بعد الثورة.

شهدت إسرائيل بعد نجاح الثورة المصرية تظاهرات من قوى اليسار للمطالبة بدولة فلسطينية، وقد استندت هذه التظاهرات إلى قراءة قطاع من النخبة الإسرائيلية لمسار الأحداث واتجاهها وطبيعة الارتدادات والهزات التي فكت قيود مصر في ظل نظام مبارك، ولتطلع مصر إلى دورها الطبيعي. شمل هذا التظاهر قطاعًا من النخبة الإسرائيلية السياسية والأمنية والفكرية، ضم نحو ثلاثمئة شخص من بينهم 21 فائزًا بجائزة إسرائيل الأعلى في العلوم والفنون والآداب.

كما تقدمت نخبة من الضباط والسياسيين في إسرائيل ـ قبل هذه الظاهرة ـ إلى حكومة نتنياهو بمبادرة للسلام تستند في جانب كبير منها إلى المبادرة العربية للسلام، ومطالبة الحكومة ببدء محادثات سلام إسرائيلية عربية.

تزايدت في الوقت ذاته محاولات اليمين الإسرائيلي الداعية إلى «أسرلة» فلسطينيي الضفة الغربية، بينما تُحذّر قوى اليسار من دولة ثنائية القومية. وقد دفعت المتغيرات الإقليمية والدولية والداخلية، إلى ظهور كتلة من اليهود تتساءل عن المصير والمستقبل، وتحد هذه الكتلة من قدرة الحكومة الإسرائيلية على تزييف وعي الإسرائيليين باستحالة قيام الدولة الفلسطينية.

قد تؤثر هذه الاعتبارات في صوغ معالم التصور الإسرائيلي للمستقبل، إن مع مصر أو مع الشعب الفلسطيني والدول العربية. وقد يتوقف الأمر على توازن القوى الداخلي في إسرائيل بين القوى اليمينية واليسارية، وصمود حكومة نتنياهو أو انهيارها.

وحتى ذلك الحين، ترتكز إسرائيل في تصورها للمستقبل مع مصر على ضرورة الإبقاء على معاهدة السلام مع مصر قائمة بوصفها حجر الزاوية في أمن إسرائيل، تلي ذلك، وإن كان أقل أهمية، طبيعة العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل بعد الثورة.

وفي حين يبقى استمرار معاهدة السلام الهدف الأول للإستراتيجية الإسرائيلية إزاء مصر، ستشهد العلاقات الثنائية في التصور الإسرائيلي درجة كبيرة من التغير؛ فالإسرائيليون يدركون أن زمن العلاقات الحميمية مع مصر قد ولّى، وأن هذه العلاقات ستتعرض للشد والجذب والهزات، إن في جوانبها الاقتصادية والتجارية أو السياسية، على الرغم من بقاء معاهدة السلام كما هي عليه؛ وهو الأمر الذي تتقبله إسرائيل ما دام جوهر الأمر، أي المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية للسلام، على ما هو عليه.

في ما عدا ذلك، فإن إسرائيل تتهيأ للأسوأ؛ وهذا يعني احتمال سيناريو المواجهة نتيجة التطورات الإقليمية، وشكل النظم المقبلة، وقدرة التعاقدات والاتفاقيات على الصمود. من ناحية أخرى، تشكّك إسرائيل منذ الآن في أصالة الديمقراطية العربية الوليدة، وبُعدها عن القيم الغربية، وعدم قدرتها على المصالحة والتصالح مع أعداء الأمة العربية والإسلامية[1].

بناءً على ذلك، تعوّل إسرائيل على الترويج لفكرة الحليف الثابت والمستقر الوحيد للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، الذي تمثله إسرائيل. وهو ما يعني أن عامل عدم الاستقرار الإقليمي ثابت، وينبغي التهيؤ لمواجهة الأخطار الناجمة عنه بالاستناد إلى القوة العسكرية الإسرائيلية، التي هي الضمانة الوحيدة في مواجهة ذلك المحيط المضطرب؛ يضاف إلى ذلك عقد تحالفات دولية جديدة لإسرائيل بعد انهيار واضطراب خريطة التحالفات الإسرائيلية.

يعني ذلك كله أن التصور المصري لهذه العلاقات الثنائية وللسلام والدور والمكانة، سيدخل في صراع سياسي مع التصورات الإسرائيلية نظرًا

---

(1)«رؤية إستراتيجية صهيونية لـ «زلزال الثورات العربية» وتداعياتها».

إلى تعارض التوجهات. وسيتوقف الأمر على حصيلة توازن القوى السياسي الناشئ، إن في مصر أو في العالم العربي، وعلى قدرة مصر والعالم العربي على استمالة القوى الدولية والمجتمع الدولي لمصلحة أجندة جديدة تكفل التسوية والاستقرار في المنطقة.

خاتمة

نخلص في نهاية هذه الدراسة إلى أن المواقف الإسرائيلية، إزاء الثورة المصرية خصوصًا، والموجة الثورية في الشرق الأوسط، قد تميزت بما يلى:

ـ تواجه إسرائيل شرقًا أوسط جديدًا فقدت فيه حلفاءها ـ مصر مبارك وتركيا وقبلهما إيران عام 1979 ـ وعلى إسرائيل أن تتهيأ للأسوأ وألا تستبعد أي احتمال بما فيه احتمال المواجهة العسكرية.

ـ تمثل خسارة إسرائيل نظام مبارك ضائقة إستراتيجية وفق التعبير الإسرائيلي، وهذه الخسارة هي أكبر صدمة منذ سقوط شاه إيران.

ـ تشكيك إسرائيل في محتوى الديمقراطية الجديدة في العالم العربي وخلفيتها المعادية لإسرائيل والغرب، وعدم توافقها مع القيم الغربية، والبعد الإسلامي في تكوينها؛ وهو ما يعرّض إسرائيل لأخطار محتملة، أمنية وسياسية.

ـ لا تخفي إسرائيل ارتياحها للاستبداد العربي وأنه يتلاءم مع مصالحها، في حين أن الديمقراطية العربية تعرّض إسرائيل للأخطار، وأن هذه الديمقراطية قد تعيق استئناف العملية السلمية بسبب دخول الرأي العام العربي على خط تقرير السياسات واتخاذ القرارات. أما من ناحية مستقبل العلاقات الثنائية بين مصر وإسرائيل، فتكشف الدراسة عن تعارض التصور المصري والتصور الإسرائيلي؛ ذلك أن عقد المصالحة الفلسطينية وفتح معبر رفح بصفة دائمة ودعوة مصر إلى مؤتمر دولي للتسوية، تتعارض مع التصور الإسرائيلي للحل القائم على انفراد إسرائيل بالقيادة الفلسطينية وحملها على التسليم بمفهوم للتسوية لا يتلاءم مع متطلبات الحل الفلسطيني والعربي المقبول.

هـذا التعـارض قـائم أيضًـا في صـلب التوجـه المصري الجديـد لـدور عـربي وإقليمي، الذي يثير المخاوف الإسرائيليـة مـن قيـام نظـام جديـد يـذكّرها بالحقبـة الناصرية جزئيًا؛ ذلك فضلاً عن مخاوف إسرائيل من تعزيز المقاومة وامتداد عـدوى الثورات إلى نظم أخرى عربية صديقة لإسرائيل، معلنة أو غير معلنة.

في جميع الأحوال، يرتهن مستقبل هذه العلاقـات بتـوازن القـوى السـياسي ـ الجديد ـ في المنطقـة، وتـوافر الإرادة السياسـية للقطـع مـع الـنهج السـابق لنظـام مبارك، وامتلاك استقلالية القرار، وتوافر التكافؤ والندّية .

الفصل السابع عشر

ثورة 25 يناير: فاعلية الإرادة وإدارة الفاعلية

عبد الرحمن حسام (*)

(*) باحث مصري.

« الحرية هي شجرة الخلد... وسقياها قطرات من الدم المسفوح»

عبد الرحمن الكواكبي

ملخص

تتناول هذه الورقة الثورة المصرية التي اندلعت في الخامس والعشرين من كانون الثاني/يناير 2011، وتعرض الأسباب المباشرة والأسباب غير المباشرة للثورة، وتجيب عن سؤال أساسي: كيف انتهت اللحظة الاستبدادية؟

تروي الورقة باختصار قصة الثورة، وتتناول أسباب نجاحها، ومن أبرزها: الشباب وصنع الحلم، ودورهم في خلق الفرصة السياسية وتفجير طاقة الغضب وكسر حاجز الخوف؛ كما أنّه لم يكن لثورة 25 يناير أن تنجح لولا مشاركة «الإخوان» فيها مشاركة كاملة واستثنائية، كانت هي العمود الفقري الذي حفظ استمرار الثورة واتجاهها في طريق النجاح، حيث استثمر الإخوان قدرتهم على التنظيم والتعبئة، واستطاعوا استغلال تلك الفرصة لتوليد حركة اجتماعية مستدامة تؤدّي إلى التغيير.

كما تحلل الورقة فكرة المساحات والمسافات، وانكسار حاجز الخوف وتهاوي الدولة الأمنية أمام قوّة اللاعنف الكامنة في الاحتجاج السلمي. وتنتهي الورقة بإشارة إلى بعض التحديات الأساسية التي تواجه الثورة المصرية.

أولاً: موضوع البحث وأهدافه

أتت الثورة المصرية من غير موعد، وبتحرُّك فاجأ الجميع، كانت لحظة فعل غير مسبوقة، لحظة جرت بانطلاق وألَق، جعلها جديرة بأن تكون لحظة فارقة وكاشفة وبانية في تاريخ الشعب المصري، والأمّة العربية، والإنسانية.

موضوع هذه الورقة ثورة 25 يناير المصرية، والإجابة عن سؤال

محدّد: كيف انتهت اللحظة الاستبدادية؟ وذلك بتوظيف مفهوم هيكل الفرصة السياسية، بوصفه أداةً لتحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع في أثناء عملية التحول[1]، واعتمادًا على مشاهدة الباحث وملاحظاته الشخصية بصفته مشاركًا في أحداث الثورة منذ انطلاقها العظيم والنبيل، إضافة إلى مقابلات واتصالات مع بعض الشخصيات الفاعلة في الثورة.

ثانيًا: التحليل ونتائجه

الزمان: 25 كانون الثاني/يناير 2011.

كانت البداية بضع دعوات وجّهها ناشطون (بدأت في صفحة «كلّنا خالد سعيد» و«شبكة رصد» على «الفيسبوك») للاحتجاج ضدّ الفقر والبطالة وقانون الطوارئ ووزير الداخلية. كانت فكرة التظاهر عفوية تمامًا؛ فقد وُلدت الفكرة في أثناء تعليقات أعضاء الصفحة وحواراتهم متفاعلة مع الثورة التونسية، مستلهمة الأمل الذي بعثته «ثورة الياسمين» في نفوس الحالمين بالتغيير، وتفتّق ذهن شابّ مصري[2] عن الاحتفال بعيد الشرطة في 25 كانون الثاني/يناير هذا العام، لكن بأسلوب مختلف تمامًا.

في الشارع، تآزرت مجموعات شبابية تنتمي إلى اتجاهات سياسية متنوّعة: «حركة العدالة والحرية» و«حملة دعم البرادعي» و«شباب الإخوان» و«6 أبريل» و«حزب الجبهة الديمقراطية» وبعض المستقلّين، وأعدّوا معًا لليوم الموعود. كان هذا التعاون الفريد ثمرة جهود وخبرات مشتركة بين هؤلاء الشباب عبر السنوات الماضية تعود جذورها إلى العمل الطالبي المشترك في الجامعات.

مستفيدين من الخبرات السابقة في التعامل مع الأمن المصري، طوّر

(1)عبد الرحمن حسام، «التجديد السياسي والتحول الديمقراطي: دراسة مقارنة في هيكل الفرصة السياسية بين تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا وخبرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر،» ورقة قدمت إلى: «المؤتمر العربي ـ التركي الأوّل للعلوم الاجتماعية،» (أنقرة ـ تركيا، 10 ـ 12 كانون الأوّل/ديسمبر 2010)

(2)هو: عبد الرحمن منصور، أحد مديري صفحة «كلنا خالد سعيد»، وصاحب فكرة اختيار تاريخ 25 كانون الثاني/يناير ليكون يومًا للتظاهر والاحتجاج.

الثوار أساليبهم في التحرك الميداني. من ذلك مثلاً: الذهاب إلى المناطق الشعبية والانطلاق منها (في السابق كان على المتظاهرين أن ينتظروا مجيء الناس وانضمامهم إلى التظاهرة أمّا الآن فقد قرّروا أن يذهبوا بالتظاهرة إلى الناس في مكانهم)، وكذلك تشتيت قوّات الأمن وتفتيتها في «جمعة الغضب» (في السابق كان المتظاهرون يتجمّعون في مكان واحد فتحاصرهم قوّات الأمن وتعزلهم تمامًا، أمّا هنا فقد أُعلن عن أكثر من 15 مسجدًا وكنيسة تنطلق منها التظاهرات عقب صلاة الجمعة، فضلاً عن الميادين العامّة في كلّ المدن والمحافظات).

وفي «يوم الغضب»، 25 كانون الثاني/يناير، فوجئ الجميع (حتى المتظاهرون أنفسهم) بالمئات التي بدأت تتوافد للانضمام إلى التظاهرات رويدًا رويدًا، وما لبث إلاّ قليلاً حتى رأى الجميع الآلاف المؤلّفة في شوارع مصر تهتف: «عيش... حرية... كرامة إنسانية»، وتردد: «صحّي الخلق وهزّ الكون... مصر بلدنا ومش هتهون»، وتصرخ: «شعب حضارة ومجد سنين... مش هيطاطي ليوم الدين».

وما لبثت قوّات الشرطة والأمن المركزي أن تخلّت عن هدوئها المصطنع واندفعت بكلّ قوّتها القمعية تحاول وقف فيضان المصريين الهادر، لكن من دون جدوى؛ إنّه النِيل يعود إلى الحياة من جديد.

لجأت قوّات الأمن إلى محاولات بطش يائسة تراوحت بين إطلاق الرصاص الحي والمطّاطي، والغاز المسيل للدموع، والتشويش على «الفيسبوك» و«تويتر» و«الجزيرة»، وقطع خدمات الإنترنت والمحمول، وحتى استئجار البلطجية ومثيري الشغب. لكنّ النِيل واصَلَ جريانه واندلعت التظاهرات بعنفوان أشدّ؛ واصل المصريون مسيرتهم نحو الحرية، غرسوا أقدامهم في الأرض، وبذروا بذور الكرامة في ميدان التحرير؛ تلك البذور التي لا تُروى إلاّ بالدم، لتنبت «العصيان» ومقاومة «الطغيان».

تعود الأسباب غير المباشرة للثورة إلى سنوات بعيدة، سنوات ناضل فيها المصريون من أجل الحرية والكرامة والاستقلال والتقدم ضدّ «الطغيان» والتخلف والتبعية والقهر، أحلام مؤجّلة خلّفت مخزونًا هائلاً من الغضب المكتوم والإحباط المتراكم لدى المصريين. حتى إنه «عندما اندلعت أحداث

18 و19 كانون الثاني/يناير 1977، سجّل مراسل مجلّة التايم الأميركية، الذي كان ينقل أخبار «الشغب» في الشوارع، أسوأ ملاحظة سياسية واجتماعية عن الشعب المصري بقوله: «إن المصريين يغضبون في حالتين فقط، الأولى بسبب الخبز، والثانية بسبب كرة القدم»[1]. لكن يبدو أنّ ذاك المراسل لم يكن يعلم مدى قدرة المصريين على الصبر.

وقد طال صبر المصريين؛ فالأحلام المؤجّلة لم تكن بدايتها «ثورة 1952» التي اختطفت أحلام المصريين ورسّخت «الطغيان» تحوطه فوهات البنادق والسجون العسكرية، بل إنّ الفرص الضائعة من الشعب المصري توالت في «ثورة 1919» ومن قبلها «ثورة 1882»، بل لعلّها تعود إلى عام 1798 يوم دخل نابليون القاهرة رافعًا راية «العدوان»، وقطعت الحملة الفرنسية بشائر التجدد الذاتي للمجتمع المصري[2].

أمّا الخلفيات المباشرة للثورة، فيأتي في مقدمتها الزواج غير الشرعي بين السلطة والثروة، الذي خلّف منظومة ضخمة من الفساد الذي استشرى وأسفر عن وجهه القبيح، وتوغّل كـ «القوارض الاجتماعية» التي تدمّر المجتمع وشبكة علاقاته الاجتماعية ورأسماله الأخلاقي؛ إلى جانب منظومة «الإذعان» والانتهاك المتواصل لآدمية الإنسان، وتفكيك المواطَنة، والتصميم على إبقاء المجتمع فقيرًا عاجزًا متخلّفًا (مع أنه يملك الكثير من الثروات المبدّدة، والقوى الكامنة).

أمّا انتخابات مجلس الشعب الأخيرة في عام 2010، فلم تكن معبّرة عن الدولة الأمنية العربية فقط، التي تُجسِّد تطرُّف «فرعون وهامان» (أعني المستبدّ وحاشيته) في الاستبداد والظلم والتدليس وسرقة الوطن، وعجز «فنّ التسلطية العربية» التي دأبت على إفراغ شحنات الغضب المجتمعي رويدًا رويدًا وبمقادير محسوبة، لا تغير من جوهر هيكل السلطة أو توزيع القوّة،

(1)عبد الرحمن حسام، «التنظير في مسألة الدولة: إشكاليات التفكير وأزمات الواقع،» (مشروع تخرّج غير منشور، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009)، ص 113.

(2)عن الدور الرجعي الذي مارسه الفرنسيون ودور الحملة الفرنسية في تدمير محاولات التجدّد الذاتي للمصريين، انظر مثلاً: أحمد زكريا الشلق، الحداثة والإمبريالية: الغزو الفرنسي وإشكالية نهضة مصر (القاهرة: دار الشروق، 2006).

وإن كانت تسمح ببعض التغيرات الشكلية في النظام السياسي. لكنّ هذه التغيرات التي تُنفّس بعضًا من غضب الناس، بدت في تلك الانتخابات أقرب إلى «الجنون السياسي»، خصوصًا في ظلّ إغلاق وسائل الإعلام أو التضييق عليها، وعدم تنفيذ أحكام القضاء (أحكام الانتخابات، حكم طرد الحرس الجامعي، حكم مدينتي... إلخ)، فضلاً عن المحاكمات العسكرية والاعتقالات المتتالية في سيناريو قمع الإخوان المسلمين. وكانت الاحتجاجات الفئوية والاجتماعية المتصاعدة في السنوات الأخيرة علامة مهمّة على اقتراب النهاية، التي عجّلت بها ممارسات الشرطة القمعية المنهجية «الليمان والسجان» ـ عنوان عنف الدولة الأمنية الشمولية وهمجيتها ـ التي لم يكن آخرها مقتل خالد سعيد وسيد بلال.

إن مصر، وإن بدا سطح حياتها السياسية راكدًا في السنوات الأخيرة، إلاّ أنّها (كانت) تمرّ بتغيرات نوعية شديدة الأهمية، تطاول وظائف الدولة الرئيسية ونظرة الفرد/المواطن اليها، وخريطة القوى المجتمعية الفاعلة؛ فهناك انفصال تاريخي قد حدث في العلاقة بين الدولة والمجتمع في مصر، تزامن مع تدهور الدولة وحالة الهرم والشيخوخة التي أصابت عقلها، وانتقلت إلى الجسد (المجتمع).

وعادة ما تُعرف مصر بكونها دولة مركزية، وأهمّ ما جسّدته هذه السمة تاريخيًا قيام الدولة بإدارة وتنظيم شؤون الأفراد، وإحكام قبضتها على عملية توزيع الموارد الطبيعية وفي مقدّمتها مياه النيل. وكان لهذه القاعدة مفعول السحر في صوغ كثير من قسمات الشخصية المصرية (حاكمًا ومحكومًا) وأنتجت نمطًا خاصًّا للعلاقة بين الدولة والمجتمع، قوامه تقديس السلطة واحترام هيبتها، حتى في أوقات الضعف والانحلال.

وقد قامت هذه القاعدة، لقرون طويلة، على روافع ثلاث: أولها قدرة الدولة على تحقيق الحدّ الأدنى من العدل الاجتماعي، بما ضمن للكثيرين العيش في كنفها والذود عنها ضدّ الأخطار الخارجية. و ثانيها ، حيازة الدولة المصرية على قدر من القبول والشرعية (بأوجهها المختلفة). و ثالثها فنّ استخدام الردع بأقلّ درجات التدخل السلطوي. وما كان لذلك أن يتحقّق إلاّ في ظلّ شرطَيْن متلازمَيْن: الأوّل قيام الدولة بوظائفها الأساسية بوصفها

مدخلاً إلى ضمان الهيمنة «الشاملة»، وتناغم هذه الروافع في العمل معًا من دون غياب أي منها أو تغليب إحداها على الأخرى.

كانت ثمرة هذه الخلطة نمطًا «فرعونيًا» للحكم استمّر لفتراتٍ طويلة، ولا تزال آثاره تطفو بين الفينة والأخرى، وذلك على الرغم من اختلاف شكل الحكم ما بين ملكي وجمهوري، مدني أو عسكري، بحسب اختلاف العصور؛ في حين أنتجت مجتمعًا مصريًا متطرّفًا في الاعتدال، إلى حدّ السلبية والعجز، على حدّ وصف جمال حمدان، مجتمَعًا ينظر إلى الحرية باعتبارها «كلمة مستوردة لم تدخل قاموس السياسة المصرية منذ عصر الفرعونية حتى اليوم إلاّ رمزًا أو شكلاً»[1].

من هنا يمكننا أن نفهم قول جمال حمدان: «إنّ مأساة مصر تكمن في نظرية الاعتدال، فلا هي تنهار قطّ، ولا هي تثور أبدًا، ولا هي تموت مطلقًا، ولا هي تعيش تمامًا... وإنّما هي في وجه الأزمات تظلّ فقط تنحدر... تتدهور... تطفو وتتعثّر من دون مواجهة حاسمة تقطع الحياة بالموت أو الموت بالحياة... منزلقة أثناء هذا كله من القوّة إلى الضعف ومن الصحة إلى المرض ومن الكيف إلى الكمّ.. ومن القمّة إلى القاع»[2].

أمّا اليوم، فيبدو «أنّ ثمّة سقوطًا مروّعًا (وليس غيابًا) للأضلاع الثلاثة السالفة الذكر، بما ينسف القاعدة من جذورها، ويجعلها تراثًا من الماضي. [إن] نظرة فاحصة على المشهد العامّ في مصر بجميع صوره (السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي) تكشف مدى الضعف والترهّل الذي أصاب «جسد» الدولة وعقلها بشكلٍ غير مسبوق وقضى على هذه المعادلة التاريخية»[3].

---

(1)خليل العناني، الإخوان المسلمون في مصر شيخوخة تصارع الزمن؟ ، تقديم محمد سليم العوا وضياء رشوان (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007)، ص 48 ـ 49، نقلا عن: حسام، المصدر نفسه.

(2)خليل العناني، «الحاجة إلى علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع في مصر،» الحياة (لندن)، 2007/3/1. نقلاً عن: حسام، المصدر نفسه.

(3)العناني، الاخوان المسلمون في مصر شيخوخة تصارع الزمن؟ ، ص 50. وعن تفاصيل المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، انظر: المصدر المذكور، ص 48 ـ 64.

عطفًا على ما سبق، لم تعد الدولة المصرية قادرة على القيام بوظيفتها الأساسية كموزّع للقيم والموارد، وكمنبع للفعل السياسي والاجتماعي، وتحلّلت العلاقة بين الطرفين، ووصلت إلى أكثر درجاتها ضعفًا، ومعها قلّت درجة الشرعية وانعدمت الثقة في احتمال جسر الفجوة بينهما من دون إعادة بناء مفهوم الدولة من جديد. وكان منطقيًا، والحال كهذه، أن يزول الاستخدام «الناعم» لأداة الردع، كسبيل إلى تثبيت هيمنة الدولة، وتصبح الحدّة والخشونة أمرًا طبيعيًا في مواجهة الأزمات.

انهارت إذن الروافع الثلاث المشار إليها سابقًا (العدل، والشرعية، والردع)، ويُصار الآن إلى إعادة تأسيس العلاقة بين الدولة والمجتمع وفق أسس جديدة لا يملك هذا الأخير أي قدرة على تحديد أطرها وتوجّهاتها.

لسوء الحظّ، لم يأتِ الانهيار ثمرة للتنازع بين الطرفين ترجح كفّة المجتمع، على غرار ما حدث في معظم تجارب الدول التي أرست التوازن التاريخي بين الطرفين، بقدر ما جاء نتيجة لترهُّل الدولة المصرية ذاتها، وعجزها عن إعادة تركيب «الخلطة» السرية لتلك الروافع. وكانت النتيجة المنطقية أن ضعفت الدولة والمجتمع معًا، وانعدمت قدرة الطرفين على تصحيح الخلل في هذه المعادلة التاريخية[1].

أنتج ذلك كله وضعًا مهيأً للاشتعال والانفجار في أي لحظة. وكانت الثورة التونسية لحظة استعادة الوعي: «الوعي بالإرادة» و«الوعي بالقدرة»، لحظة شارك فيها أحرار مصر إخوانهم التونسيين ثورتهم، فرحة ودعاء، دعمًا ودموعًا. كما كانت لحظة صادمة، فهي لحظة إدراك ووعي بالفرصة: فرصة الثورة، الحاضرة الغائبة، الموجودة المفقودة، المولودة الموؤودة. وراح الأحرار المصريون (والشباب خصوصًا) يتساءلون: ولِمَ لا؟! وهنا بدأت مسيرة الشعب نحو الحرية تصل إلى محطّة فاصلة: «العنفوان».

كانت روح الشباب وقود الانطلاقة الأولى للثورة، واستطاعت تجاوز سقف الأحلام العاجزة، الضالة المُضّلة، الذي بدا أنه كان متدنيًا ضيّق الأفق. استطاع الشباب تفجير طاقة الغضب وكسر حاجز الخوف؛ مصداقًا

(1)العناني، «الحاجة إلى علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع في مصر».

للحكمة التي تقضي بأن «للقوّة سقفًا، وللضعف سقفًا»؛ فعنـدما يتجـاوز الضـعف سقفه ينقلب ويصير قوّة.

لم تترك السلطة للمصريين شيئًا يخسرونه، وأنهت طاقة الغضـب المـتراكم مـا بقي من خوف من السلطة ورصاصها. وعندها ظهر رصيد الشجاعة لدى المصريـين، فصنعوا مشهدًا حضاريًا رائعًـا[1]؛ والشـجاعة «هـي الأسـاس الـذي يكمـن وراء كـل الفضائل والقيم الشخصية الأخرى ويضفي عليها طابعًا واقعيًا... [فهي تجعـل] كـل الفضائل النفسية الأخرى ممكنة، ومن دون الشجاعة تتحلّل الفضائل جميعًا»[2].

أتـت المشـاركة الرسـمية للإخـوان بعـد يـومين مـن انطـلاق الثـورة؛ وكانـت مشاركتهم «الكتلة الصلبة لإنجاح الثورة»[3]؛ فقد كان من غير المتصوّر نجاح الثـورة من دون مشاركة الإخوان فيها مشاركة كلّيّة، وهم التكـوين السـياسي والاجتماعـي الأكبر في مصر؛ «لأنّ هناك شرطين لازمين لنشأة أي حركة اجتماعية ناجحـة: وجـود هياكل حركية مناسبة، في ظلّ فرص سياسية حقيقية. وفي حين يُعَـدُّ وجـود الفـرص السياسية شرطًا لازمًا لـدفع النـاس إلى المشـاركة في العمـل الجماعـي، إلاّ أنـه يظـلّ وحده غير كافٍ؛ لأنه في غياب قدرة كافية على التنظيم والتعبئة، فمن غير المحتمل أن تستغلّ تلك الفرص لتوليد حركة اجتماعية مستدامة تؤدّي إلى التغيير»[4].

فقد كانت تحرّكات الشباب بحماستهم وأساليبهم غير التقليدية وقود احتراق سنوات القهـر، التـي صـنعت الفرصـة السياسـية المؤاتيـة وكشـفتها، وكان لدى الإخوان الهياكل الحركية الكافية لتحقيق استدامة ثـورة الشـعب

(1)نادية مصـطفى، «المشـهد الثـوري المصري: مشـهد حضـاري،» (محـاضرة أُلقيـت في مركـز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، 2011).

(2)روللو ماي، شجاعة الإبداع ، ترجمة فؤاد كامل (القـاهرة: دار سـعاد الصـباح، 1992)، ص 15.

(3)اتصال هاتفي مع محمد عباس، عضو ائتلاف شباب الثورة عن شباب الإخوان، بتـاريخ 29 آذار/مارس 2011.

(4)حسام، «التجديد السياسي والتحول الديمقراطي: دراسة مقارنة في هيكل الفرصة السياسية بين تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا وخبرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر».

المصري لإسقاط النظام السلطوي. ومن أبرز الأدوار التي قاموا بها[1]:

ـ إبقاء شعلة ميدان التحرير مشتعلة؛ فقد كان رمز الثورة كلّها، وكانت هناك غرفة عمليات خاصّة بميدان التحرير تتابعه لحظة بلحظة وتتولّى كل ما يتعلق بتحريك إخوان القاهرة، والإخوان القادمين من الأقاليم، وضبط حركة الميدان وتأمين حاجاته من تموين ومبيت وعلاج وإسعاف. وكان ضمان المبيت في ظلّ وجود كثافة عددية يوميًا للمبيت (25 ألفًا في حدها الأدنى) أمرًا شديد الأهمية.

ـ عمليات الدفاع عن ميدان التحرير والوقوف أمام الهجمات العنيفة للبلطجية، خصوصًا يومي الأربعاء «موقعة الجحش» والجمعة.

ـ تعبئة وتحريك مئات الآلاف (بل والملايين) من المصريين في أقاليم مصر كلّها.

ـ نزول الإخوان بأُسَرِهم إلى الشارع (كثير من الأسر كانت في الشارع منذ اليوم الأوّل للثورة)، ومن ثمّ شجّعوا عموم الناس على النزول وأعطوا الثورة زخمًا جديدًا.

ـ التعاون مع الجميع وتعمُّد عدم إظهار الهوية الإخوانية.

ويُعَدُّ انضمام فئات الشعب وطوائفه كلّها إلى الثورة دليلاً واضحًا على تهاوي شرعية نظام مبارك (وانقلاب 1952) بالكامل. لقد قرروا جميعًا، التوقف عن أداء دور المحكوم، فكان لا بد من أن ينتهي الحاكم. و«لا بد للحاكم من الشرعية، مهما كان ذا سلطات مطلقة، والشرعية بالمعنى المقصود منها هنا هي التقبّل العامّ الذي يمكن أن يطاع وأن تنفَّذ أوامره ونواهيه بين الناس فتنصاع أغلبيتهم إليها»[2].

من أبرز الأسباب كذلك، إيجابية «الإنسان» وفاعليته. لكن مهما كانت

(1)مقابلة شخصية أجريت مع حسام أبو بكر الصديق، مسؤول مكتب شرق القاهرة بالإخوان المسلمين وعضو غرفة عمليات ميدان التحرير أثناء الثورة، في القاهرة بتاريخ 29 آذار/مارس 2011.

(2)طارق البشري، مصر بين العصيان والتفكك (القاهرة: دار الشروق، 2010)، ص 34.

فاعليـة الفـرد، فـ «لـن يشـعر بقوّتـه وبتـأثيره إلاّ وهـو في جماعـة فاعلـة... [لأنّ] الطغيان لا يبقـى قويًـا مـدعومًا إلاّ بقـدر مـا يكـون النـاس متفـرّقين»[1]وهنـا يـأتي الحديث عن «المساحات والمسافات».

«يـا أهالينـا ضـموا علينـا»[2]؛ يلخّـص هـذا الهتـاف العبقـري ببسـاطة فكـرة «المساحات والمسـافات»؛ فـالحقوق والحريـات، وكـلّ مـا يتعلّـق بكرامـة الإنسـان ومصـالحه الحقيقيـة مـرتبط بالمسـاحات والمسـافات، بالمسـاحات المتاحـة للعمـل والحركة على الأرض، وكذلك المساحات الذهنية والعقليـة المتصـوّرة/المتخيلـة التـي يفكّر الناس في إطارها. وتتفاعل المساحتان لتُوجّهـا الحركـة وتعيـدا رسـم الحـدود، وإظهار القـدرة عـلى اكتسـاب المسـاحات مـن عـدمها؛ فتُوجِّهـان الفعـل والتقـدم والانتزاع، أو تبرّران القعود والتراجع والانكماش. ومن المناسـب هنـا تـذكر مـا قالـه تشرشل: «ليس هناك شيء اسمه الرأي العامّ؛ هناك فقط رأي منشور!»، وهـو قـول يعبّر بدقّة عن دور المساحات في إيجـاد المعـاني والمفـاهيم وصـنعها [وتحويلهـا إلى واقع]، بحقّ أو بباطل.

ذلك التدافع في المساحات مرتبط بالمسافات بين الناس؛ كلّما زادت المسافة بين الناس (أي كلّما تفكّكت شبكة العلاقـات الاجتماعيـة)، قلّـت المسـاحة التـي يمكـنهم الحركة فيها، وقلّت قدرتهم على اكتساب مساحات جديدة. ومـع تنـاقص المسـاحات تزداد سيطرة الدولة/السـلطة واحتكارهـا للمسـاحات، ولا سـيما مسـاحة الشرعيـة ـ كمساحة معنوية متخيلة ـ لها تجلياتهـا وانعكاسـاتها المتعينـة وأثرهـا المهـيمن عـلى بقية المساحات. وكذلك الأمر في مـا يتعلّـق بمسـاحة الأحـلام؛ حيـث تحـرص الدولـة المستبدّة على مصادرة أي قدرة على الحلم والأمل، وهو تدافع مرتبط كذلك بالمسافة بين الذات الحقيقية للفرد (كما يتصورها) ودوره الواقعي، وهي المسافة التي تحـدّث عنها «غوفمان»؛ فتباعد المسافة بين تصور الفـرد لـدوره ومـا يقـوم بـه فعـلاً، يظهـر إمكاناتـه وقدرتـه عـلى الفعـل والتـأثير، وكلّـما تناقصـت تلـك المسـافة (أي زادت

(1)المصدر نفسه، ص 39.

(2)أحد أبرز هتافات الثورة، كان الشباب يهتفونه للأهالي الجالسين في البيـوت، يـدعونهم إلى الانضمام إليهم.

قدرته على التأثير) زادت قدرته على اكتساب مساحات جديدة للحركة.

« إن الحقوق والحريات وكل ما يتعلّق بكرامة الإنسان ومصالحه الحقيقية مرتبطة بالمساحات والمسافات. وبين المساحات والمسافات تكتب الأمم تاريخها»[1].

لم يكن للثورة المصرية أن تنجح لولا:

ـ قدرة الشباب على صنع الأمل وتجاوز الأفكار العاجزة العجوزة حيال الإصلاح وبلورة فكرة التغيير والثورة السلمية؛

ـ انكسار حاجز الخوف لدى الناس؛

ـ الانتصارات الميدانية والتقدم على الأرض في مواجهة بطش السلطة وقوّات أمنها؛

ـ التقارب الشديد بين الناس وزوال المسافات الفاصلة بينهم، لا على المستوى الفكري أو الشعارات المرفوعة أو البعد المجازي فحسب، بل وعلى المستوى المكاني وحتى الجسدي (كان الشبان يبيتون في الليالي الأولى في التحرير من دون أغطية كافية فكان التقارب كتفًا بكتف هو الحلّ الوحيد المتاح في مواجهة برد الليل القارس).

كانت الأرضية التي نمت عليها هذه الروابط الجديدة: التنظيمات الموجودة والمستقرّة وأبرزها الإخوان، ونموّ الثقة ورأس المال الاجتماعي بالمبادرات المجتمعية والأنشطة التنموية في السنوات العشر الأخيرة، فضلاً عن الخبرات المتراكمة في العمل المشترك عبر التظاهرات السياسية والشبابية في السنوات الماضية، وخصوصًا منذ ظهور حركة «كفاية» في عام 2004 وانتزاعها حقّ التظاهر السلمي.

بطبيعة الحال يتساءل الجميع: كيف انتهت اللحظة الاستبدادية؟ بداية، علينا أن نتفّق على أنّ لحظة انكسار النظام السلطوي (مجسّدة في خلع حسني مبارك وسقوط نظامه) ليست سوى خطوة واحدة في طريق الديمقراطية

(1)حسام، «التنظير في مسألة الدولة: إشكاليات التفكير وأزمات الواقع» ص 128.

والتحرّر الحقيقي. نعم، إنها خطوة كبيرة بلا شكّ بل هائلة؛ لكن لنتذكّر أنّ الأسس الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للاستبداد لن تتغير بين ليلة وضحاها[1]. وهذا كلّه لا يقلل من بهاء اللحظة وجمالها.

نتيجة الممارسات الاستبدادية للسلطة وتزاوج السلطة ورأس المال، فقدَ النظام المصري ركنين من أركانه الثلاثة هما: الشرعية، والعدل؛ فممارسات السلطة، ولا سيما في السنوات القليلة الماضية، أنتجت ما يمكن أن نسمّيه التوازي في أشكال القهر والحرمان، مع تزايد حدّة التفاوت الطبقي والاستبعاد الاجتماعي لطوائف الشعب «كله» قلّة ضئيلة من الشعب بدت وكأنّها تعيش في عالم آخر، بينما الأغلبية الساحقة من الشعب تكافح لتبقى على قيد الحياة، وكانت الهوّة تزداد شيئًا فشيئًا؛ والنتيجة أن التربة المجتمعية باتت في غاية الحساسية والسخونة، فما لبثت أن انفجرت عندما تهيأت اللحظة المناسبة.

أتت اللحظة المناسبة مع تهاوي الركن الثالث للنظام: الردع؛ وهو مرتبط تمامًا بطبيعة الدولة العربية من حيث كونها دولة أمنية شمولية.

»إن ما اصطلحنا على تسميته بالدولة الحديثة في التاريخ المعاصر لبلادنا هو ما يمكن وصفه بالدولة المركزية والشمولية. وهي بمركزيتها الشديدة لم تسمح بوجود كيان تنظيمي اجتماعي أو سياسي مستقلّ عنها في اتّخاذ قراراته وإدارة شؤونه؛ وهي بشموليتها الطاغية لم تسمح بأن يزاحمها أي تكوين آخر في أي مجال من مجالات النشاط الاجتماعي أو السياسي أو الشعبي. كما أنّ أخطر عمليات التغريب الثقافي والمؤسّسي والسياسي وأهمّها ـ إن لم يكن هذه العمليات كلّها ـ قد أجرتها الدولة المركزية الشمولية الحديثة بجهازها القابض المسيطر، الذي كان يزداد ـ مع الزمن ـ رسوخًا وقدرات وتوغُّلاً في كل أنشطة المجتمع، وهيمنة على شؤون الأفراد جميعها»[2].

(1)عن الأسس والآثار الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للاستبداد، انظر: عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ، ط 4 (بيروت: دار النفائس، 2007).
(2)إبراهيم البيومي غانم ، الأوقاف والسياسة في مصر (القاهرة: دار الشروق، 1998)، ص 9.

منذ «الاستقلال»، لم يستطع المجتمع حماية نفسه من «شمولية الدولة المحلية ما بعد الاستعمارية، التي ربطت كل مبادرات ونشاطات المجتمع بها»[1]. ثمّ شهدت الستّينيات [من القرن العشرين] بلورة متدرجة لما يمكن تسميته «الدولة التسلطية الأمنية»، عبر إجراءات مشتركة على الرغم من اختلاف البرنامج السياسي، والقوى الاجتماعية الحاملة له، لتصبح الدولة الأمنية، في نهاية الأمر، إحدى المقوّمات الأساسية لمنظومة السلطة التسلطية العربية بتعبيراتها المختلفة.

ولعلّ النشأة المشوّهة للدولة العربية هي أحد جذور العقلية الأمنية وحالة الاستنفار الدائمة المزعومة؛ فالدولة غير المكتملة سكانيًا أو أمنيًا مهدّدة دائمًا. وإذا كانت المنعة من الخارج مستحيلة (أو هكذا يتوهّم البعض) فلا بد من الاستقواء على الداخل. في مصر كنّا «كلّنا محظورين، وأي واحد في البلد دي زي الإخوان ممكن يِتْلَمّ في أي وقت... ربنا يستر علينا»[2].

الدولة الأمنية «هي عملية اختزال للدولة في سلطة التسلّط وسيرورة [واستمرار واستقرار] التجمع المصلحي الحاكم مصدر السلطات ومنظّم حياة البشر، من مؤسسات إدارة الدولة، والمجالس النيابية، والقضاء، والجامعات، والنقابات، والاتحادات، والجمعيات الأهلية، والصحافة الحكومية، بل والمعارضة، والمسيرات السلمية، وكلّ تعبير حرّ عن الرأي أو تحرُّك شعبي للمطالبة بحقّ»؛ فالدولة الأمنية هي الدولة التي «تحكمها أجهزة الأمن، والشرطة، والأمن المركزي، ومباحث أمن الدولة، والمخابرات العامّة، باسم الأمن القومي أو الأمن الاجتماعي أو النظام العام»، والتدخل الأمني في شؤون الناس يتجاوز مخيلة الشعراء. إنها الدولة «التي أقامت كل جدران الفصل بينها وبين المجتمع»، وهي الدولة «التي تعتبر الحوار مع المعارضة ترفًا ليست مضطرّة له»، وهي الدولة التي «لم تكتشف من الحداثة

---

(1)هيثم مناع، المقاومة المدنية: في عناصر المناعة الذاتية للمجتمعات ، براعم (باريس: منشورات أوراب، 2008)، ص 15.

(2)انظر: خالد الخميسي، تاكسي: حواديت المشاوير (القاهرة: دار الشروق، 2008)، ص 88 ـ 91.

إلاّ أسـوأ صـورها، أي أدوات القمـع الحديثـة والرقابـة الفائقـة، وأخـيرًا القـوانين الاستثنائية».

والدولة الأمنية تقوم على فكرةٍ بسيطة للغاية، لكنها فعّالـة وحاسـمة تمامًـا: الخوف! الخوف من بطش السلطان.

وهناك عدة عناصر أساسية للإجابـة عـن سـؤال: متـى تفقـد الدولـة الأمنيـة قدرتها على البطش[1]؟ مثل: ممارسة الشـعور بالكرامـة، وثقافـة الحريـة، والتوافـق المجتمعي، والمهـارة التكتيكيـة، وتفتيـت المواجهـة واتسـاعها، والقـوّة الاقتصـادية، والارتبـاط المصـلحي، والبنـاء المؤسّـسي؛ إلاّ أنّ العامـل الحاسـم في مواجهـة عنـف السلطة وهمجيتها هو «العنفوان» أي قوة اللاعنف، إنّها الخيار الثالـث إلى جانـب الاستسلام أو الثورة العنيفة، وهما خياران ثبت فشلهما تمامًا.

ومن أبرز الأسلحة التي حمـت الثـورة وسـاهمت في انتشـارها ونجاحهـا مـا يمكن أن نسمّيه «العنفوان»، أي قوة اللاعنف الكامنة في الحركة السلمية للجماهير التي أنهت سنوات طويلـة مـن الاسـتبداد والفسـاد، الجماهـير التـي كانـت الـرقم المفقود في معادلات وحسابات التغيير في مصر. ولغاندي تعبير دقيق وجميل يصف به هذا الأمر، فهو يقول «إن الحاكم عندما يواجه الحركة الشعبية السلمية بالعنف يكون كمن يضرب بسيفه الماء ليقطعه؛ فالعنف لا يهزم الحركة السلمية مهما آذى رجالها»[2]. إنّ ما حدث من هذه الزاوية، هو ما حدث في ثورة 1919 ضدّ الاحـتلال الإنكليزي[3]؛ لقد صارت الحكومة مستحيلة في مصر، وهذا الوضع بالذات (استحالة الحكومة) هو ما اضطرّ الحكومة إلى تقديم التنازلات للشعب والشروع في التعامـل مع قوى الثورة المصرية.

وعجـز فـنّ التسـلطية العربيـة واسـتخدامها النـاعم أو الخشـن للقمـع لا

(1)انظر مثلاً: حسام، «التنظير في مسألة الدولة: إشكاليات التفكير وأزمات الواقع،» ص 124 ـ 125.

(2)البشري، مصر بين العصيان والتفكك ، ص 33 ـ 34.

(3)المصدر نفسه، ص 36.

يمكن تفسيره من دون النظر إلى «تحرك الناس بجمعه كلّه حركة سلمية احتجاجية تعبّر عن الرفض الشامل، وبقي تحركهم شاملاً وسلميًا على الرغم مما لاقوه من عنف الدولة وأجهزة القمع فيها، لكنّ الإصرار على الفعل الاجتماعي السلمي المثابر في شموله، ما لبث مع مضي الوقت أن فصل بين قيادة الدولة صاحبة القرار، وأجهزة التنفيذ والضغط؛ فانحلّ وثاق الدولة»[1]. وعندما فشلت كلّ أجهزة القمع العادية والخاصّة، لجأ النظام إلى تكتيك آخر: انسحاب قوات الأمن والشرطة تمامًا من المشهد، مع حرق مقارّ الحزب الوطني وأقسام الشرطة، ليكون المشهد مؤهلاً لنزول الجيش وفتح النار على الجميع. إلاّ أنّ الجيش خيب أمل النظام المستبدّ الفاسد، وانحاز إلى شعبه في لحظة تُسجَّل في تاريخ الوطن بالدم الأحمر القاني. بل وكانت النتيجة انهيار هيبة الشرطة، ونشأة اللجان الشعبية المحلية لتتولّى مسألة الأمن، بل وحتى الإعاشة في بعض المناطق.

شهدت هذه الثورة النموذج طيفًا لحلم عودة الجماعة الوطنية والتكوينات الاجتماعية، تشهد عليها التجربة الميدانية؛ حيث أضافت شبكة التحالفات (العمدية والعفوية) التي نشأت بين المجموعات الشبابية المختلفة والقوى السياسية والتنظيمات الفضفاضة بنت ساعتها، قوة هائلة للمشهد الثوري، خصوصًا في ظلّ الالتفاف على المطالب العامّة المتفّق عليها وعدم وجود قيادة واضحة ما ساعد على حركة الحشود.

وميدان التحرير شاهد على هذا؛ فهو شاهد على فشل كلّ أساليب التفتيت ومحاولات زرع الفتنة والفرقة بين الثوار، التي حاول بها النظام القضاء على الثورة، ومن بينها اختراق الميدان من بلطجية ومخبرين سريين ومحاولتهم تشتيت تركيز الثوار عن الهدف الأساسي وهو رحيل النظام، بمسائل أخرى، مثل تولّي عمر سليمان بدلاً من مبارك، وإثارة الفتنة بين المسلمين والمسيحيين، وفزّاعة الإخوان، وعدم وجود قيادة للثوار... إلخ.

إلاّ أنّ التحدي يبقى قائمًا؛ فلحظة ميدان التحرير كانت لحظة صراع

(1)المصدر نفسه.

وجود استوجبت التقاء الفرقاء، ويبقى التحدي قائمًا إذًا: تحدّي إعادة بناء الجماعة الوطنية، وتأسيس تيار أساسي للأمّـة المصريـة[1]؛ فبنـاء الدولـة والمواطنـة والمجتمـع المـدني، لـن يكـون لـه معنـى إن لم يسـعَ إلى تكـوين تيـار أسـاسي يكـون الحامـل الاجتماعي للـمشروع القـومي، تيـار بـديل ينطلـق مـن فكـرة التوافـق المجتمعـي والفكرة المشتركة والوطن الواحد؛ فالإصلاح عملية متعدّدة المداخل، متحدة الغاية.

إنّ أحد أخطر أسباب فشلنا وتخلّفنا وذلّنا «غياب مشروع مجتمعـي مشـترك ومتوافق عليه تقـوم عـلى أساسـه السـلطة والدولـة وقواعـد الحيـاة العامّـة»، بـل و«تقيم تجربة «الدولة الوطنية» في البلدان العربية دليلاً من نفسها على أن النظام السياسي والاجتماعي القائم ليس مَحَطَّ توافق، بل ليس ثمّة اتّفاق في المجتمع ـ بين قواه ـ على المسائل الكبرى: الدولـة وهويتهـا ونظامهـا السـياسي، وهويـة المجتمـع والوطن، وعلاقة الدين بالسياسة، والمرجعية الثقافية والسياسـية للسـلطة، وعلاقـة المجتمع بالثروة، ومعنى التمثيل السياسي، والتداول السـلمي للسـلطة...إلـخ. ومـن النافل القول إنه حين يغيب هذا المشروع المجتمعي الجـامع والمشـترك، الـذي هـو بمنزلة عقد اجتماعي يتفّق فيه المواطنون عـلى رؤيـة مشـتركة لنـوع النظـام الـذي يريدون، ولنوع المصير الوطني الذي إليـه يتطلّعـون... لا يكـون هنـاك مـن معنـى للحياة السياسية»[2].

لذلك علينا بناء تيار يقوم عـلى نمـوذج جـوهره إقامـة مصـالح النـاس، لا يكون نفعيًا كما تفعل الدول والمنظّمات الغربية، بل انطلاقًا من قاعدة: «حيثما كان شرع اللـه فثمّة المصـلحة، وحيـثما كانـت المصـلحة فـثمّ شرع اللــه»[3]. ولذلك علينـا درس علاقـة الفقـه السـياسي والسياسـة الشرعيـة بفقـه المصـالح

(1)انظر: طارق البشري، نحو تيار أساسي للأمة (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2008).

(2)عبد الإله بلقزيز، الدولة والمجتمع جدليات التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر (بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر، 2008)، ص 160.

(3)انظر: وصـفي عاشـور أبـو زيـد، «دراسـة في فقـه مقاصـد الشريعـة بـين المقاصـد الكليـة والنصوص الجزئية،» (إسلام أون لاين. نت)، انظر الموقع الإلكتروني. :
<http://www.islamonline. net/servlet/Satellite?c = ArticleA_C&cid = 1172571 44652&pagename = Zone-Arabic-Shariah%2FSRALayout > .

ونظرية المقاصد[1]. لقد حان الوقت كي ننهي إلى الأبد التناقض (أو الانفصال في أحسن الأحوال) بين مصالح الناس وأمانيهم وأحلامهم ومرجعياتهم. ولا بدّ من مواجهة النزعة الماركنتيلية بمفاهيم البرّ والإحسان، وعمل مؤسسي يرفض التسول والمنح، عنوانه «دلّني على السوق»، و«المؤمن القوي خير وأحبّ إلى الله»، و«اليد العليا خير من اليد السفلى»؛ ولتنتهِ إمبريالية المقولات، بعقول تعي أنّ السعي الحضاري يحتاج إلى كدح فكري يجلي الرؤية ويرسم الطريق.

وكي لا «تبقى الثنائيات المتفاصلة أساسًا لفكر سياسي عربي ذي طبيعة اختزالية»[2]، فإنّ الخلاص النهائي يكون في تيارٍ بديل، يعيد صوغ الحلم على أسسٍ تراحمية بين البشر، لا تذيب الخلافات، ولا تصفي الثنائيات، ولا تنهي الاختلافات، بل تنطلق بها «من التخندق حول الذات إلى رؤية المشترك»[3]: إلى رحابة الائتلاف، وسعة التنوع، وثراء التعدّد، وقوّة الوحدة، واتحاد الغاية، وبركة الجماعة الوطنية الواحدة.

لن يقوم مشروع نهضوي لا يستند إلى أساس قومي عميق، ولن يقوم مشروع نهضوي حقيقي لا يتأسّس، في منطلقه وحركته، على الأساس الديني والحضاري الإسلامي. يجب إعادة قراءة التاريخ، لندرك موقع «القومية» في مشاريع الإصلاح والتغيير والنهضة كلّها، ولنفهم خصوصية «التجربة القومية» وتاريخيتها في أوروبا. ولنتذكّر ما كتبه السنهوري باشا في عام 1924 من باريس: «الإسلام أقوى، لا تهضمه الجنسية ولا الاستعمار... ويحاول الغربيون أن يحوّلوا الإسلام إلى عقيدة لا شأن لها بالقومية حتى يسهل تفريق الأمم الإسلامية»[4].

---

(1)انظر: رضوان السيد، «مقاصد الشريعة وممارسات الاجتهاد والتجديد،» (إسلام أون لاين. نت)، انظر الموقع الإلكتروني. :

<http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleAiC&cid=118464956787&pagename = Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout > .

(2)وليد سيف، «ستون عامًا على النكبة: الصراع على المعاني... الصراع على الوجود،» (مركز الجزيرة للدراسات)، على الموقع الإلكتروني. :

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/31CB45B7-8778-43F7-B4E1-C2B38C6EC37.htm > .

(3)حنا جريس، محاضرة في: دورة التثقيف الحضاري (الحلقة الثالثة، برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007).

(4)السنهوري من خلال أوراقه الشخصية ، اعداد نادية السنهوري وتوفيق الشاوي (القاهرة: دار الشروق، 2005)، ص 7.

إنّ تحدّي اليوم هو إعادة بناء الدولة والمواطنة والمجتمع المدني من جديـد ؛ الدولة التي تكون «المشخص العامّ للجماعة السياسية في عمومها، وسلطتها تنبعـث من تمثيلها لهذه الجماعة وتشخيصها، وبموجب هـذا الانبثـاق تعمـل عـلى حراسـة هذه الجماعة والسهر على مصالحها الكليـة وتأمينهـا في مواجهـة مخـاطر الخـارج، وتحقيق الاستقرار والـنماء لهـا في نطـاق التوازنـات الجماعيـة بـين مكوّنـات هـذه الجماعة من أقوام أو طوائف أو طبقات أو فئات، وذلك بما يكفـل لكـل مـن هـذه العناصر والمكونّات وجودهـا الآمـن المطمـئن ومصـالحها الناميـة في إطـار الجماعـة السياسية الأشمل»[1]. والمواطَنة التي تَسـعُ الجميـع عـلى قـدم المسـاواة، والمجتمـع المدني الذي يحفظ للأمّة عناصر فاعليتها ومناعتهـا الذاتيـة، ويـنشر ثقافـة الإصـلاح والنهضة[2] انطلاقًا من التوافق المجتمعي، وتأسيسًا للجماعة الوطنية . فـ «متى صار الشعب أفرادًا فقد صار الحاكم فردًا؛ لـزوال التكوينـات الضـاغطة، ولأنّـه لا توجـد وقتها إلاّ وحدة الانتماء الأعمّ التي تتشخّص فيه بذاته منفردًا عمّا عـداه»[3]، لـذلك فتحرير الأمّة يبدأ بإعادة صوغ علاقة جديدة بين الأمّة والدولة[4].

إنّ «بلورة «مواطنة جديدة» مهمّة لا مناص منها ونحن نعـاني التسـلط بأشكال تجعل من المواطَنة بأكثر تعبيراتها اختزالاً لكل شخص في مجتمعاتنا»، و«تَحقّق حلم كهذا يمثّل من دون شكّ ثورة تفـوق في أبعادهـا الحضـارية بكثير الثورة الفرنسية التي انطلقت من اليومي وممارسات السلطة لـتعلن عن عالميتها، والحضـارة الغربيـة التـي لم تـنجح بعـد في وضـع الإنسـان في مكان يليق به في اقتصاد السـوق. مـن هنـا ضرورة وجـود شـبكة إنتاجيـة

(1)البشري، نحو تيار أساسي للأمة ، ص 72 ـ 73.

(2)انظر مـثلاً: شـوقي جـلال، المجتمـع المـدني وثقافـة الإصـلاح: رؤيـة نقديـة للفكـر العـربي (القاهرة: دار العين، 2005)، وحامد عمار، ثقافة الحرية والديمقراطية: بين آمال الخطـاب وآلام الواقع (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2007).

(3)انظر في هذه المقولة: الرد على مداخلات عـلى: طـارق الـبشري، «تحـوّلات علاقـة الوقـف بمؤسّسـات المجتمـع المـدني في بلـدان وادي النيـل،» ورقـة قـدمت الى: « نظـام الوقـف والمجتمع المدني في الوطن العربي،» (ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعـاون مع الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، بيروت، 8 ـ 2001/10/11)، نقلا عـن: سـيف الـدين عبد الفتاح، تأميم الدولة للدين: الزحف غير المقدس: قـراءة في دفـاتر المواطنـة المصريـة (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2005).

(4)انظر: رفيق حبيب، الأمة والدولة: بيان تحرير الأمة (القاهرة: دار الشروق، 2001).

مدنية عالمية، لا لحماية المجتمعات الصغيرة المغلوبة على أمرها فحسب، بـل أيضًـا الفرد المحاصر... في كل مكان». وبناء «مواطَنة جديدة» يعني في حدّه الأدنى تطوير نظرية جديدة للدولة، وتجاوز صدمتي الحداثة والدولـة القوميـة. أمّا في الشـارع، فعلى الجميع التحرك لبناء مجتمع مدني فتي، مجتمـع المنعـة والمناعـة والفاعليـة، ويكون جزءًا من سياق عالمي أوسع.

وعلينا تأصيل مفهوم المجتمع المدني ، وتأسيس خطابـه عـلى الإسـلام عقيـدة الأمة وهويتها الثابتة، وتحرير مفهوم التنمية ، فلا يستدعي معاني الهيمنة الأميركية والغربية التي وسمته ووصمته منذ نشأته بعد الحرب العالمية الثانية.

ومـن الضروري اسـتعادة الأسرة وحـدة تحليـل، وأساسًـا للتفكـير، ووسـيلة أساسية ومنطلقًا مبدئيًا للحركة والمقاومـة والتـدبير . ولأنّ الإنسـان بـالغ التركيـب، ولأنّ الأسرة مؤسّسة متعدّدة الأبعاد، يكون كلّ من يساهم ولـو بــ «شـقّ تمـرة» في بناء ودعم أي بُعد أو ركن من أركانه، وكـلّ مـن يـدافع عـن الأسرة (المصـدر الأوّل لمناعة المجتمع وحصنه الحصين)، مجاهدًا في سبيل اللــه ضـدّ الظّلـم والاسـتبداد، ضدّ الجهل والتجهيل، ضدّ العبثية والتفكيك.

»من هنا، يبدو لنا اختـزال الخطـاب السـياسي بالاسـتبداد والحريـة تحجيـمًا للعقل الشامل القادر على قـراءة العـالم في الـذات والـذات في العـالم»[1]، بمعنـى أنّ اختزال مسـألة الاسـتبداد في تغيـير سـياسي فـوقي هـو تفكـير في حـدّ ذاتـه مـروّج للاستبداد؛ فالاستبداد بنية مجتمع وطريقة حياة.

لذلك، هناك قضايا أكثر أولوية وأهمية من النقاش البائس اليائس الذي صـمّ آذان المصريين في الشهور الماضية، قضايا من قبيل: حـدود الدولـة ودورهـا، وتمكـين الناس، وصنع المجتمع القوي. فمعظم النقاشات والحوارات التي دارت كانت عبثية وهزلية، وابتعـدت عـن المشـكلات الحقيقيـة للمجتمـع: تفكيـك شـبكات الفسـاد، وتغيير نمط علاقات القوّة، وحلّ أزمة الفقر، وإهدار كرامة المصريين. فمن أهـمّ مـا تحتاج إليه مصر اليـوم عمـل إجـراءات تغيـير هيكليـة في المجتمـع وإعـادة صـوغ العلاقـات الاجتماعيـة وهيكـل البنيـة الاقتصـادية وتجديـد رأس المـال الاجتماعـي والأخلاقي.

(1)مناع، المقاومة المدنية: في عناصر المناعة الذاتية للمجتمعات ، ص 160.

إن أي طرح، وأي حلّ، يتجاوز هذه الحقائق المجتمعية، يحكم على نفسه بالفشل؛ فكلّ حلٍّ مجتمعي هو حلٌّ إنساني في جوهره. وأمامنا الكثير من العمل في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، هذه هي قاعدة السياسي. ولنلاحظ مثلاً بعض المؤشّرات المهمّة: الضعف التدريجي لروح الثورة (خصوصًا من حيث الانفتاح على الآخر وقبول التعدّدية)، وكذلك عدم استمرار أو استثمار اللجان الشعبية المحلية التي قامت وقت الثورة. فالقهر كسرطان اجتماعي لا يعالَج في يوم أو ليلة، وقد قال الشاعر:

عجوز تمنّت أن تصير صبية ... وقد يبس الجنبان واحدودب الظهر

فصارت إلى العطّار تبغي شبابها ... وهل يصلح العطّار ما أفسد القهر؟!

والأصل في كلّ ذلك بناء الإنسان ، إنسان «يتعرف إلى نفسه في التنمية الاقتصادية أكثر منه في اقتصاد السوق؛ في دولة الرفاه لا في الدولة الأمنية المالية الجديدة؛ في مواجهة المنظومة العولمية للهيمنة أكثر منه في طاعة غير للكبير؛ وانتصار قانون القوّة على قوّة القانون»[1]. والعبء الأكبر في كل ذلك «سوف يكون من دون شكٍّ ملقى على عاتق مثلّث المقاومة ـ الفكر ـ الجماهير»[2].

---

(1)المصدر نفسه، ص 162.

(2)أحمد يوسف أحمد، «النتائج والتداعيات على الوطن العربي،» في: أحمد يوسف أحمد [وآخرون]، احتلال العراق وتداعياته عربيًا وإقليميًا ودوليًا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 394 ـ 350. ولنتأمل تلك الخلاصة التي انتهى إليها: «إنّ أزمات النظام العربي «وإن كشفت عن ضعف النظام العربي غير الرسمي ممثّلاً في حركة جماهيره وقوى المجتمع المدني فيه، فإنها أكدت في الوقت نفسه أن الاتّجاه الغالب لدى هذه الجماهير والقوى، متمسك بثوابت النظام العربي، وأهمّها قيمة الاستقلال الوطني والقومي، ويعني هذا أن الجماهير وقوى المجتمع المدني في النظام العربي سوف تمثل في أقلّ الأحوال بيئة مساندة لأي محاولة للتغيير إلى الأفضل، وربما ضاغطة على النظم الموجودة باتّجاه تحسين أدائها، وفي أفضل الأحوال قوّة دافعة إلى تغيير حقيقي خاصة مع التطور المتوقّع لمقاومة مشروعات الهيمنة على المنطقة كما تتجلّى في الساحتين الفلسطينية والعراقية وربّما غيرهما».

وتفصيل مثلّث الإنقاذ قوله: «العبء الرئيسي في إنقاذ النظام العربي سوف يكون من دون شكٍ ملقى على عاتق مثلّث المقاومة ـ الفكر ـ الجماهير... فقوى المقاومة سوف تكون وظيفتها رفع تكلفة مشروعات الهيمنة بالنسبة إلى أصحابها، والمفكّرون والمثقّفون المخلصون لأهداف الأمّة سوف يتصّدون لعمليات التضليل والهدم التي تتراوح من الحرب النفسية لكسر إرادة الأمّة إلى التبشير بمشروعات الهيمنة، إلى التعمية الإعلامية على واقع مقاومة هذه المشروعات، وسوف يبشّر هؤلاء المخلصون في=

إننا «بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى التعقّل والتفكّر والتعمّق والتدبّر»[1]؛ كي نخلّص عقولنا ونخلّص مجتمعاتنا من «سوسيولوجيا الفشل»[2]. فـ «لابد أن ينبع العمل الاجتماعي من تصوّر لطبيعة المجتمع في المستقبل»، فيُعْوِزُنا الخيال، ونحتاج إلى مزيد إعمال، للروح والعقل والفكر، للخيال والوجدان، ولنستمسك ببعض «التشاؤلية»، ومزيد حلم وعزم وأمل، ولنجعل الدأب شعارنا، والإخلاص نورنا. وإذا كان لا بدّ للعمل الاجتماعي من أن ينبع من تصوّر لطبيعة المجتمع في المستقبل، فلابد له أيضًا «أن يستند إلى بعض الأحكام الواضحة بشأنه؛ « فلا بد من المرجعية، «وهي أحكام تستند بدورها إلى رؤية للطبيعة البشرية»[3]، ولابد من أن نعود إلى الإنسان، الكائن الربّاني، صاحب الحرية والكرامة والرسالة. ومنه وله يكون التجديد السياسي الذي هو مفتاح حل أزمة الواقع العربي المعاصر[4].

إنّ الشعوب العربية والإسلامية تتخبّط اليوم في دياجير الظلم وظلمات الاستبداد؛ فقد فشلت معظم الخطابات والمشروعات القديمة وتراجعت، سواء الإسلامية أو الاشتراكية أو القومية أو الليبرالية؛ لقد دارت دورة كاملة، داخل التاريخ ثمّ خارجه[5]. إنّنا اليوم في حاجة إلى خطاب جديد

= المقابل بإمكانية تجاوز الأزمة، ويحدّدون المتطلبات الموضوعية لهذا التجاوز. والجماهير وقوى مجتمعها المدني سوف توفر من ناحية البيئة المواتية للمقاومة فكرا وعملا، وتساهم من ناحية أخرى في عملية المقاومة بما تمارسه من ضغوط على نظمها الحاكمة كي ترتفع بسقف أدائها إلى أقصى الممكن. وسوف يتعين كشرط لا غنى عنه للانتصار في معركة البقاء التي تواجه النظام العربي أن يتكاتف الجميع في جبهة واحدة من أجل مستقبل آمن وكريم ليس أمامنا إلا أن نصنعه بأنفسنا، وأن نحول دون أن يصنعه لنا الآخرون، ناهيك عن أن يكونوا على شاكلة المستعمرين الصهاينة أو الغزاة الأميركيين».

(1)محمد خاتمي، الدين والفكر في شراك الاستبداد جولة في الفكر السياسي للمسلمين ، ترجمة ماجد الغرباوي (دمشق: دار الفكر، 2004)، ص 405.

(2)انظر: شوقي جلال، الفكر العربي وسسيولوجيا الفشل (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002).

(3)عبد الوهاب المسيري، رحلتي الفكرية في البذور والجذور والثمار (القاهرة: دار الشروق، 2005)، ص 359.

(4)انظر في مفهوم وعملية التجديد: سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، «التجديد السياسي والواقع العربي المعاصر» رؤية إسلامية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1989)

(5)انظر في هذا الموضوع: فهمي جدعان، في الخلاص النهائي: مقال في وعود الإسلاميين والعلمانيين والليبراليين (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007).

يتجاوز تلك الاختلافات السطحية والخارجية، ليصل إلى الجوهر المكنون، وبلورته كي يكون أساسا للانخراط الفكري والاجتماعي/السياسي، فنتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضا في ما اختلفنا فيه.

فنكون حقًّا خير أمّة؛ أمّة الخير، أمّة الوسط، أمّة الاعتدال في الفكر والعمل، أمّة تجمع بين العقل والدين، بين الدنيا والآخرة، بين الفرد والجماعة. [فنحن] أمّة لو سار حاضرها على نهج ماضيها لجمعت بين ثقافة الروح وحضارة العيش في هذا العصر، الذي كادت الثقافة والحضارة أن تفترقا إلى غير تلاقٍ، فإمّا جماعة تتقلّب في السيارات والثلاجات والناطحات لكن بغير أعماق، وإمّا جماعة ركنت إلى طمأنينة الأعماق ثمّ كستها بأكواخ الطين وهلاهل الثياب وشظف الرغيف»[1].

أمّا الجماعات والحركات الاجتماعية فهي أمام ثلاثة تحديات حقيقية ومصيرية :

أوّلاً : «التجديد الداخلي»، والقدرة على إدارة التحول من القمع إلى الحرية، واستثمار المساحات الهائلة التي باتت مفتوحة أمامها، وهو غير ممكن من دون إعمال الخيال وتحرير طاقة الحلم، وتوظيف طاقاتها وتمكين أبنائها وشبابها ونسائها كي يكونوا شركاء كاملي الأهلية، ثمّ المبادرة والفعل والإنجاز.

ثانيًا : «فقدان الحيلة المكتسب»، وهو أحد متلازمات الخضوع الطويل للاستبداد والقمع، فتتحدّد مساحات الحركة ومساحات التفكير وفق المعطيات الحديدية للواقع المظلم، والتحدي أو السؤال هو: هل ستتمكن من تجاوز الأطر والقوالب القديمة في التفكير والحركة لتصنع واقعًا جديدًا، وتستعيد زمام المبادرة والحلم والخيال؟ أم ستبقى غير قادرة على تجاوز نموذج ما قبل 25 كانون الثاني/يناير مع أنّ «البوعزيزي» أسقطه.

ثالثًا : «التحول من عصر الأهرامات إلى عصر الشبكات والاتّصالات»، بمعنى التحول من التنظيمات المغلقة إلى الشبكات المفتوحة، والتحول من الإدارة الشخصية (الشخص الملهم) إلى الإدارة المؤسّسية (الفكرة الملهمة).

---

(1)زكي نجيب محمود، تجديد الفكر العربي (القاهرة: دار الشروق، 2004)، ص 253.

ومهما كانت سوداوية المشهد أمس أو اليوم، فالمستقبل يحمل فرصًا بلا حدود؛ فكل تحدٍّ هو فرصة لانهائية للعلوّ والنموّ والسموّ. القوّة والطاقة والإبداع كامنة داخل الناس، والفهم المعتدل والكرامة والإباء راسخة في قلوبهم وفطرتهم، وإن دارت عليهم السنون وجار عليهم الظالمون. ومهما بدت الحال جامدة أو مشوّهة، فإنّ عبقرية الفنّان المخلص لرسالته تتلخّص في نحت أعظم التماثيل واكتشافها من باطن جلمود الصخر، وكلما كانت الصخرة قاسية، كان على النحّات الفنّان أن يبذل جهدًا مضاعفًا؛ لكنّ النتيجة في النهاية تكون مبهرة بكلّ تأكيد، فينطق الحجر، ويثمر الشجر. في النهاية، سيكون كلّ شيء رائعًا، فإن لم يكن كذلك، فهي حتمًا ليست النهاية.

وإنّ سؤال المشروع الحضاري هو السؤال الحقيقي؛ فـ «من لا يملك مشروعًا حضاريًا يتقدّم بخطى حثيثة إلى مزبلة التاريخ »[1].

الـخُلاصات

أثبت المصريون قُدرةَ الشعوب على انتزاع الفرصة واختراعها، وأضافوا سببًا جديدًا للإيمان بشعر أبي القاسم الشابّي:

«إذا الشعبُ يومًا أرادَ الحيَاة

فلا بُدّ أن يستجيبَ القَدَر».

لكنّ إرادةَ الشعوب لا تبلغُ غاياتها من دون إدارةٍ واعيَةٍ وراشِدَةٍ لتلك الإرادة.

صحيحٌ أنّ الديمقراطية هي آليةٌ وطريقةٌ لإدارة الصراع السياسي، ولكيفية الوصول الشرعي إلى السلطة (التعريف الأداتي)، إلاّ أنّها في جوهرها «توازنٌ بين سلطات الدولة المركزية بعضها البعض، وبين مُؤسّسات المجتمع الأهلي بعضها البعض، وبين الأخيرة والسلطات المركزية من جهة. والديمقراطية في أصل وجودها واستمرارها، وفي إمكانيات تحقُّقها، هي محصلةُ هذا التوازن الاجتماعي»[2].

(1)المسيري، رحلتي الفكرية في البذور والجذور والثمار ، ص 467.

(2)طارق البشري، منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الاسلامي ، ط 2 (القاهرة: دار الشروق، 2005).

صحيح كذلك؛ أنّ السياسة بمعناها الضيق تدور حول السلطة والحُكم، إلاّ أنّ لها أُسُسًا اجتماعية واقتصادية وأخلاقيةً وثقافية ينبغي الاهتمامُ بها والالتفاتُ إليها. فهل سقطت العلوم السياسية؟

انشغلتُ بهذا السؤال في أثناءَ الثورة، وأتصوَّرُ أنّ ما حدث هو أنّ التيار السائد في العُلوم السياسية والاجتماعية، كان محصورًا ومُحاصرًا في القِصص الصغرى التي يرويها المُستبِدُّون عن السياسة والسلطة والمجتمع والإنسان والتاريخ، ونسوا أو تَنَاسَوا القِصَّةَ الكُبرى: أنّ السياسة هي «علمُ إرادة وإدارة الأمم»[1]؛ أنّ «السياسةَ تمكينُ الأمة»[2]؛ أنّ «السياسةَ صناعةُ الحضارة»[3].

وإذا كان انهيار الروافع الثلاث المشارُ إليها سابقًا (العدلُ، والشرعيةُ، والردعُ)، أرضيةً نبتت عليها طاقةُ الغضب والثورة، فإنّ السؤالَ المُهِمَّ هو: هل يُمكنُ إعادةُ تأسيس العلاقة بين الدولة والمجتمع، وَفقَ أُسسٍ جديدةٍ يملك هذا الأخيرُ القدرةَ على تحديدِ أُطُرِها وتوجُّهاتِها؟

وإذا كانت الثورة وبدايةُ انهيار النظام السلطوي تُرجِّحُ كفّةَ المجتمع، فكيف يُمكن إرساءُ التوازن بين الطرفين، بحيثُ تتحوّلُ مصرُ من ثنائية الدولة الضّعيفة/المجتمع الضّعيف إلى الدولة القوية/المجتمع القوي؟

إنّ مصرَ في مرحلةِ تحوّلٍ دقيقةٍ. وثمَّةَ في الأعماق أمّة تبحث عن مستقبلها. أمّا على السطح فإنّ خريطة القُوى المجتمعية في حالة تبلوُرٍ؛ إنّها تتشكّل وتتحدّد، وستتغير وتُعيد تكوين ذاتها من جديد. والشهورُ المقبلة ستكون كاشفةً لكثيرٍ من الادعاءات، والفرص والتحديات، والأوهام والحقائق.

---

(1)محاضرة لسيف الدين عبد الفتّاح في دار الحكماء في القاهرة، شباط/فبراير 2011.

(2)السيد عبد المطّلب غانم، «النظرية السياسية،» (محاضرات غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2010).

(3)حسام، «التنظير في مسألة الدولة: إشكاليات التفكير وأزمات الواقع،» ص 167.

فهـرس عـام

ـ خ ـ

- غ -

هذا الكتاب

جاءت الانتفاضة الشبابية التي بدأت في مصر يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، والثورة الشعبية التي تلتها، حلقةً جديدة من حلقات الثورة الوطنية الديمقراطية في مصر، بدءًا من حركة عرابي في القرن التاسع عشر، مرورًا بثورة ١٩١٩، وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢. وقد قامت تلك الانتفاضة بعد نحو ٤٠ عامًا من الموات والركود السياسي، منذ انتفاضة الطلبة في الجامعات المصرية في كانون الثاني/يناير ١٩٧١. لذا كانت تلك الانتفاضة بمنزلة "عودة الروح" إلى الشعب المصري بعد طول سُبات.

هذا الكتاب هو مجموعة أوراق بحثية تقدم قراءة تحليلية - توثيقية مختلفة الأبعاد للثورة المصرية ٢٠١١. تتناول فصوله، التي ساهم في وضعها نخبة من الباحثين والخبراء المصريين والعرب، أسباب الثورة وطبيعتها، والأطر النظرية لفهمها، والاتجاهات السياسية والاجتماعية والمناطقية التي شاركت فيها، ومواقف القوى السياسية المصرية منها، وطريقة تعاطي الإعلام المصري معها، ودور الشباب والإعلام الجديد في تحريكها.

كما يغطي الكتاب يوميات هذه الثورة، والثورة المضادة التي واجهتها، والموقف الإسرائيلي منها، وآفاق المستقبل السياسي والاقتصادي لمصر بعد الثورة.



السعر: ٢٠ دولاراً

ISBN 978-9953-0-2329-8



